

الأحكام السلطانية

للقاضى

أبى يعلى محمد بن الحسين الفراء

الحنبلى



الأحكام السلطانية

- ١ - فهرس الكتاب
- ٢ - مقدمة الكتاب
- ٣ - سند الكتاب إلى مؤلفه والإجازة به
- ٤ - ترجمة المؤلف

صحيفة

صحيفة

٣ خطبة الكتاب

فصول في الإمامة

نصية الإمام واجبة ، وطريق وجوبها
كونها فرض كفاية و بيان المخاطب بها
ما يعتبر في أهل الاختيار من شرائط

٤ المعتبر في أهل الإمامة أربع شرائط

ماروى عن الإمام أحمد من إسقاط
اعتبار العدالة والعلم والفضل

ماروى عنه مما يخالف ما تقدم

محل كلام أحمد المتقدم

وجود الصفات المتبرة حال العقد ثم

عدمها بعد ، والتفصيل في ذلك

٥ عشى العين لا يمنع عقد الإمامة ولا

استدانتها

وأما ضعف البصر

فإن كان أخشم الأنف أو فقد التنوق

وأما الصمم والحرس

وأما تيممة اللسان وقتل السمع

فإن كان مقطوع الذكر والأنثيين

٦ قطع الأذنين

وأما ذهاب اليدين الذى يمنع العمل

وذهاب الرجلين

وأما ذهاب إحداهما

فإن كان أجذع الأنف أو سمل إحدى

العينين أو جحر عليه من أعوانه ومن

يستبد به

٦ ثم تنظر في أفعال من استولى على أموره

فإن صار الإمام مأسورا في يد عدو قاهر

لا يقدر على الخلاص

ما قاله أحمد في الإمام يخرج عليه من

يطلب الملك

ظاهر كلامه أن الثانى إذا قهر الأول

زالت إمامته

ماروى عنه مما يخالف ما تقدم

ظاهر كلامه أن عثمان لم يخرج من

الإمامة مع القهر

اسر الإمام بعد عقد الإمامة له

٧ وإن وقع الإياس منه ، والتفصيل

في ذلك

فإن عهد بالإمامة في حال أسره

وإن كان مأسورا مع بغاة المسلمين

على أهل الاختيار أن يستنبوا عنه

فإن خلع للأسور نفسه أو مات

فإن كان أهل البنى قد نصبوا إماما

لأنفسهم

فإن تخلص للأسور لم يعد إلى الإمامة

والإمامة تنعقد من وجهين

وروى عنه ما دل على أنها تثبت بالقهر

والغلبة

٨ وإذا اجتمع أهل الحل والعقد على الاختيار الخ

فإن أجاب من تعين لهم بإيعوه

وإن امتنع عدل إلى من سواه

ظاهر بسلام أحمد أنه جعل القضاء

والشهادة من فروض الكفايات الخ

فإن تكافأ في شروط الإمامة اثنان الخ

فإن وقف الاختيار على واحد من اثنين

فقياس قول أحمد أنه يقرع بينهما الخ

٩ وصفة العقد

لا يجوز عقد الإمامة لإمامين في بلدين الخ

فإن علم السابق منهما الخ

ويجوز للإمام أن يعهد إلى إمام بعده

لا يعتبر في حال العهد شهادة أهل الحل

والعقد

إذا عهده إلى رجل له أن يعزله قبل موته

يجوز أن يعهد إلى من ينتسب إليه الخ

يعتبر قبول المعهود إليه بعد موت المولى

ويعتبر في المعهود إليه شروط الإمامة

١٠ فإن كان صغيرا وقت العهد الخ

فإن عهده إلى غائب معلوم الحياة الخ

لو عهده إلى اثنين فأكثر الخ

ليس لأهل الاختيار أن يختاروا في حياة

المتخلف العاهد الخ

فإن خافوا انتشار الأمر بعد موته

استأذنوه

هل يجوز للخليفة أن ينص على أهل

الاختيار

قياس مذهبا أنه لا يجوز الخ

١٠ فإن قال عهده بالأمر إلى فلان فإن

مات قبل موقى فالإمام بعده فلان الخ

١١ فإن عهده إلى رجل ثم قال فإن مات

فالإمام بعده فلان الخ

وفارق هذا الفصل الذي قبله الخ

ولا يجب على كافة الناس معرفة الإمام

بعينه

ويجوز أن يسمى خليفة ويسمى خليفة

رسول الله

وهل يجوز أن يقال خليفة الله تعالى ؟

ويلزم الإمام من أمور الأئمة عشرة

أشياء الخ

١٢ وإذا قام الإمام بحقوق الأئمة وجب له

عليهم حقان الخ

فصل في ولايات الإمام

وما يصدر عن الإمام أربعة أقسام

١٣ أما تقليد الوزارة الخ

اشتقاق الوزارة

الوزارة على ضربين

وزارة التفويض وما يعتبر في تقليدها

يقتدر وزير التفويض إلى لفظ الخليفة

فإن وقع له بالنظر وأذن له بقياس

المذهب الخ

تشتمل الوزارة على لفظين الخ

فإن جمع بينهما انعقدت

فإن قال « نبغى الخ »

فإن قال : قد استبنتك الخ

فإن قال : انظر فيما إلى الخ

فإن قال : قد استوزرتك

١٣ فإن قال : قد قوّضت إليك

١٤ فإن قال : قد قلدتك وزارتي

وعلى الوزير وزارة التفويض الخ
ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه الخ
كل ما صحّ من الإمام صحّ من هذا
الوزير إلا ثلاثة أشياء

فإن عارضه الإمام في ردّ ما أمضاه الخ
فإن قلده الإمام واليا على عمل وقد
الوزير غيره

١٥ وأما وزارة التنفيذ الخ

لا تقتصر هذه الوزارة إلى تقليد الخ
ما راعى في وزير التنفيذ من الأوصاف
فإن كان مشاركا في الرأي احتاج إلى
وصف ثامن

لا يجوز أن يقوم بوزارة التنفيذ امرأة الخ
وقد قيل إنه يجوز أن يكون هذا
الوزير من أهل الدّمة

وجوه الفرق بين وزير التفويض
ووزير التنفيذ

ويقتصران أيضا في أربعة شروط الخ
ويجوز أن يقلده وزير ي تنفيذ على
اجتماع وانفراد الخ

قصور هذه الوزارة عن وزارة التفويض
المطلق من وجهين الخ

١٧ فإن اتفقا بعد الاختلاف

فإن لم يشترك بينهما في النظر بل أفرد الخ
يجوز أن يقلده وزير ي تفويض مطلق
التصرف

لا يجوز لوزير التنفيذ التولية والعزل

١٧ يجوز لوزير التفويض التولية وعزل
مولاه

ليس لوزير التفويض التوقيع عن نفسه
ولا عن الخليفة إلا بإذنه
يجوز لوزير التفويض أن يوقع عن
نفسه إلى عماله وعمال الخليفة

وإذا عزل انعزل به عمال التنفيذ
لا التفويض

حكم ما إذا نهاء الخليفة عن الاستخلاف
تفويض تدبير الأقاليم إلى ولايتها

إذا قلده الخليفة أميرا على إقليم نظرت
١٨ إذا كان الأمير عام النظر شمل نظره
سبعة أمور الخ

ثم ينظر في عقد هذه الإمارة
ولو أطلق تقليد هذا الأمير

١٩ ما يحتاج إليه في ابتداء تقليد الإمارة

وإذا قلده الخليفة هذه الإمارة

إذا أراد هذه الأمير أن يزيد في أرزاق
جيشه بغير سبب لم يجوز

يجوز له أن يرزق من بلغ من أولاد الجيش
لا يجوز أن يفرض لجيش مبتدأ إلا بأمر
إذا نقص الخراج عن أرزاق الجيش
طالب الخليفة بتماحه

إذا تقلد الأمير من قبل الخليفة لم ينعزل
بموت الخليفة

ينعزل الوزير بموت الخليفة

٢٠ فأما إمارة الخاصة الخ

فأما إقامة الحدود الخ

وأما نظره في المظالم الخ

وأما تسيير الحجيج من عمله

٢١ وأما إمامة الصلوات الخ

فإن تاخت ولاية هذا الأمير ثغرا

لم يتبدى جهاد أهله إلا بإذن الخليفة

يعتبر في ولاية هذه الإمارة شروط وزارة

التنفيذ وزيادة شرطين الخ

لا يعتبر فيها العلم والفقه

شروط الإمارة الخاصة تقصر عن العامة

بشروط واحد

ليس على أحد من هذين الأميرين

مطالبة الخليفة بما أمضاه الخ

فإن حدث غير معهود وبقاء الخ

فإن خاف اتساع الحرق

فأما إمارة الاستيلاء

٢٢ الذى يحفظ بتقليد المستولى من قوانين

الشرع

فإن لم يكمل فى المستوى شروط الاختيار

الفرق بين إمارة الاستيلاء وإمارة

الاستكفاء من أربعة أوجه

٢٣ فأما الإمارة على الجهاد فهى على

ضربين الخ

أحكامها إذا عمت ستة: الأول تسيير الجيش

الثانى أن يتفقد خيلهم

أصناف المقاتلة مرتقة، ومتطوعة

الأوجه الأربعة فى تأويل قوله تعالى :

(خفافا وثقالا)

٢٤ تعريف العرفاء . وجعل شعار لكل طائفة

٢٥ من أحكام هذه الإمارة تدبير الحرب

المشركون فى دار الحرب على ضربين

٢٥ قل أن يكون اليوم قوم لم تبخلهم الدعوة

فإن بدأ بقتالهم قبل دعائهم إلى الإسلام

لم يضمن ديّات نفوسهم

يجوز لمن قاتل من المسلمين أن يعلم بما

يشتهر به

٢٦ ويجوز أن يجيب إلى البراز إذا دعى إليه

ويدعو إليه ابتداء

الوجه فيه ما روى الخ

أول حرب شعلها رسول الله صلى الله

عليه وسلم

٢٧ تجوز المبارزة بشرطين الخ

يجوز لأمر الجيوش أن يعرض للشهادة

من الراغبين فيها من يعلم أن قتله يؤثر

أمرين الخ

لا يجوز قتل النساء والولدان

إذا تترسوا فى الحرب بنسائهم وأطفالهم

جاز قتلهم وكذا بأسارى المسلمين

يجوز عقر خيلهم من تحتهم

وليس لأحد من المسلمين عقر فرسه

٢٨ ومن أحكام هذه الإمارة ما يلزم أمير

الجيوش فى سياستهم وهو عشرة أشياء

٢٩ ومن أحكام هذه الإمارة ما يلزم المجاهدين

يحرم على السلم أن ينهزم من مثليه إلا

لأحدى حالين

٣٠ قال الحرق ولا يجوز للسلم أن يهرب من

كافرين الخ

فأما ما يلزمهم فى حق الأمير عليهم

فأربعة أشياء

٣١ ومن أحكام هذه الإمارة مصابة الأمير
قتال العدو

وإذا كانت مصابة القتال من حقوق
الجهاد فهي لازمة حتى تظفر بخصلة من
أربع . إحداهن : أن يسلموا
الثانية أن يظفروا الله فيسبي ذرارهم
التخيير في الأسرى بين الأصالح من
أربعة أشياء

٣٢ الحصلة الثالثة أن يبنلوا مالا على السالبة
الحصلة الرابعة أن يسألوا للمهادنة

يشار عام الحديبية
مهادنة النبي صلى الله عليه وسلم
فإن هادنهم أكثر منها بطلت
إذا نقضوا العهد صاروا حربا
إذا نقضوا العهد لم يجوز قتل من في أيدينا
من رهاثهم

٣٣ ماروى عن أبي عبد الله من قتل رهاثهم
إذا قتلوا رهاث المسلمين

الدلالة على أنهم لا يقتلون الخ
إذا لم يجوز قتل رهاثهم لم يجب إطلاقهم
مالم نحاربهم
فإذا حاربوا أطلقوا

يجوز أن يشترط في عقد الهدنة ردة من
أسلم من رجالهم إذا أمنوا على ردة لا يجوز
ردة من أسلم من نسائهم ولا يجوز شريطة
إذا لم تدع الضرورة إلى عقد الهدنة لم تجز
من يصح منه الأمان الخاص
ومن أحكام هذه الإمارة أنه يجوز

في حصار العدوان ينصب عليهم العرادات
والمنجنيقات

٣٤ وإن رأى في قطع شجرهم صلاحا فعل
يجوز أن يشور عليهم المياه
إذا استقى منهم عطشان كان الأمير خيرا
بين سقيه ومنعه
ومن قتل منهم وراه عن الأبصار ولم
يلزمه تكفينه

لا يجوز تحريق أحد منهم بالنار
تحريق أبي بكر لأهل الردة
دفن شهداء المسلمين في ثيابهم
٣٥ لا يمنع الجيش من أكل طعامهم

لا يجوز لأحد وطء جارية من السبي إلا
أن يعطاها بسهمه
فإن وطئها قبل القسمة عزر
فإن أجبلها لحق به ولها
وإذا عقدت هذه الإمارة على غزاة

فأما قتال أهل الردة

لا يجوز إقرار المرتد على ردة
٣٦ إذا قتل المرتد لم يفسل

يكون مال المرتد ميتا
وإذا لحق المرتد بدار الحرب كان ماله
موقوفا عليه

من أمر منهم بقتل جرا
ولا يجوز أن تسترق رجالهم وتقتل أموالهم
الذي حدثوا بعد الردة

الوجه في سبي الولدان والسراري
الوجه في استرقاق الولد الجاني
حكم ما أتلّفوا من الأموال والأشئ

٣٧ الوجه فيه أنهم قد التزموا الخ
من ادعت عليه الردة فأنكرها
لوقامت عليه البيعة لم يصرمسما بالإلنكار
إذا امتنع قوم من أداء الزكاة
وإن منعوها مع اعترافهم بها

٣٨ وأما قتال أهل البنى الخ

تعريض الخوارج لعل بمخالفة رأيه
فان تظاهروا باعتقادهم الخ

٣٩ جواز تعزير من تظاهر منهم

إذا اعتزلت الطائفة الباغية أهل العدل الخ

إذا امتنعت عن طاعة الإمام الخ

وإذا قلد الإمام أميرا على قتال البغاة

ويعتبر أحوال من في الأسر منهم

لاستعان على قتالهم بمشرك

منع أحمد من الاستعانة بمشرك في قتال
أهل الحرب

٤٠ عدم مهادنة البغاة وموادعتهم

عدم رميهم بالمنجنيق والعرادات

إذا احتاطوا بأهل العدل وخافوا منهم

لا ينتفع بدوابهم وسلاحهم

رد أموالهم إذا انجلت الحرب إليهم

الصلاة على قتلى البغاة

إذا مرّ تجار أهل الدمة بعشار أهل البنى

إذا جاء أهل البنى قبل القدرة عليهم

٤١ لا يرث باغى قتل عادلا بلا عكس

قول أبي بكر الخلال في كتاب الخلاف

الوجه فيه الخ

قتال المأربين وقطاع الطريق

التفصيل في حدودهم وترتيبها

٤٢ قتالهم مخالف لقتال أهل البنى من خمسة
أوجه

٤٢ إذا كان للمولى على قتالهم مقصور الولاية
وإن كانت ولايته عامة

قتل من قتل منهم محتوم لا يجوز العفو عنه
من قتل ولم يأخذ مالا

٤٣ من أخذ للمال ولم يقتل

من كان منهم ردها

إذا تابوا بعد القدرة عليهم وقبلها

لإجراء أحكام قطاع الطريق على المأربين
في الأمصار

توقف أحمد في ذلك

إذا ادعوا التوبة قبل القدرة عليهم

أصل هذا من كلام أحمد رحمه الله تعالى

٤٤ يخرج فيه وجه آخر

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله تعالى

فصل وأما ولاية القضاء

شرائط تقليد القضاء سبعة الخ

٤٦ إذا عرف ذلك جاز له أن يقضى ويفى

حصول العلم بأنه من أهل الاجتهاد الخ

وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعل

ومعاذ في القضاء

٤٧ فناء القياس هل يجوز أن يولوا القضاء

جواز تقليد من يعتقد مذهب أحمد لمن

يعتقد مذهب الشافعي القضاء

إعادة الاجتهاد عند تجدد الحكم

شرط للمولى على القاضي أن لا يحكم إلا

بمذهب من ولده باطل وهل تبطل الولاية

٤٨ التفصيل بين ما كان شرطا وما أخرجه
مخرج الأمر والنهي
بماذا تنعقد ولاية القضاء ؟
ألفاظ الولاية ضربان صريح وكناية
الصريح أربعة ألفاظ
الكنايات قيل إنها سبعة ألفاظ
تقليد المشافهة وقبوله
شروط صحة الولاية
٤٩ إذا صحت الولاية فنظر المولى كالوكالة
إذا عزل وجب إظهار العزل
فإن حكم بعد عزله
إذا كانت ولاية القاضي عامة شملت
عشرة أحكام
حديث شريح مع علي رضي الله عنه
٥٢ وليس لهذا القاضي جباية الخراج
وأما أموال الصدقات
قصر الولاية الخاصة على ما تضمنته
نص أحمد على صحة الولاية في قدر
من المال
وجه هذا النص
يجوز أن يكون القاضي عام النظر
في خصوص العمل
٥٣ وإن استخلفه قاض آخر ولم يستخلف
الخليفة
الوجه فيه
عدم التفريق بين أن يكون أذن له أو أطلق
ما يفارق به القاضي الوكيل
إذا قلد جميع البلد له أن يحكم في أي
موضع شاء منه

٥٣ بطلان الولاية بشرط أن لا يقضى إلا
في موضع مخصوص
إذا قلد الحكم بين من ورد إليه لم يجوز
أن يحكم في غير داره
تقليد قاضيين على بلد
القول عند تجاذب الخصوم إلى القاضيين
قول الطالب
قصر ولاية القاضي على حكومة متعينة
٥٤ إذا جعل النظر مقصورا على الأيام
إذا قال من نظر يوم كذا بين الخصوم
فهو خليفة لم يجوز
إن قال من نظر فيه من أهل الاجتهاد
فهو خليفة
فإن قال من نظر فيه من مفتي مذهب
كذا لم يجوز
لوسعي عددا فقال من نظر فيه من
فلان وفلان
فإن قال ردّد النظر إلى فلان وفلان جاز
طلب القضاء والتفصيل في ذلك
وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله
٥٥ والوجه فيه ما رواه أبو حفص الخ
والثانية لا يكره وأصل هذا من كلامه
٥٦ والوجه فيه
وإن لم يكن في القضاء ناظر الخ
وإن قصد لطلبه للترتبة
ذهب قوم إلى نفي الكراهية
بذل المال على طلب القضاء
لعن الله الراشي والمرتشي
٥٧ لا يقبل القاضي هدية من أهل عمله

٥٧ ليس للقاضي تأخير الخصوم
» » أن يحكم لأحد فروعه
وأصوله
يشهد لعنوه ويحكم له ، لا العكس .
خلفاء القاضي إذا مات
إذا أجمع أهل بلد على تقليد قاضي
٥٨ فصل فأما ولاية المظالم
شروط الناظر فيها
قد نظر النبي صلى الله عليه وسلم في المظالم
٥٩ لم يتدب للمظالم إلا أربعة
أول من أفرد للظلمات يوما عبد الملك
ابن مروان
أول من ندب نفسه للمظالم عمر
ابن عبد العزيز
أول من جلس للمظالم من بني العباس
٦٠ كان ملوك الفرس يرون ذلك من
قواعد الملك
جعل يوم معلوم للمظالم
يستكمل مجلس ناظر المظالم بخمسة أشياء
٦١ يشتمل النظر في المظالم على عشرة أقسام
٦٢ التصوب نوعان : فغصوب سلطانية
وغصوب غلبت عليها الأيدي القوية
الوقوف ضربان : عامة وخاصة
الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من
عشرة أوجه
لا يتخلو حال الدعوى عند الترافع إلى
والى للمظالم من ثلاثة أوجه
وجوه قوة الدعوى ستة . الحالة الأولى :
أن يكون معها كتاب فيه شهود معدلون
حضور

٦٥ الحالة الثانية : أن يكون معها كتاب
فيه شهود بعضهم غائب
الحالة الثالثة : أن يكون معها كتاب
فيه شهود غير معدلين عند الحاكم
٦٦ الحالة الرابعة : أن يكون الشهود موق
معدلون والكتاب موثق به
الحالة الخامسة : أن يكون مع المدعى
خطر المدعى عليه
الحالة السادسة : إظهار الحساب بما
تضمنته الدعوى
إن كان الحساب للمدعى
٦٧ إن كان الحساب للمدعى عليه
اقتران الدعوى بما يعضها من ستة أحوال
الأولى : أن تقابل الدعوى بكتاب فيه
شهود حضور عدول ببطلان الدعوى
٦٨ الثانية : أن يكون شهود الكتاب المقابل
للدعوى عدولا غائبين . وهذا على
ضريين
٦٩ الثالثة : أن يكون شهود الكتاب المقابل
حضورا غير معدلين
الرابعة : أن يكون الشهود موق معدلين
الخامسة : أن يقابل المدعى عليه بخط
المدعى بما يوجب إكذابه
تجرد الدعوى عن أسباب القوة والضعف
بأحد ثلاثة
بطلية الظن مع المدعى من ثلاثة أوجه
٧٠ فالذى يقتضيه نظر المظالم في هذه الأحوال
غلبة الظن في جنب المدعى عليه من
ثلاثة أوجه

٧٠ نظر المظالم موضوع على الأصلح في فعل
الجائز دون الواجب
٧١ إذا فرق دعوياه قاصدا إعنائه متع
إذا تعادل حال للتنازعين
إذا تراضى إلى ولاية المظالم في غوامض
الأحكام

٧٢ توقيعات ناظر للمظالم وحال الوقع إليه
توقيعه إلى من يكون واليا عليه كالقاضي
الحالة الثانية : توقيعه إلى من لا ولاية له
كتوقيعه إلى فقيه أو شاهد
٧٣ للتوقيع حالتان : أن يحال به على إجابة
الحصم إلى متمسه
الحالة الثانية : أن يحال فيه على إجابة
الحصم إلى ما سأل الخ
٧٤ للتوقيع : حال كال وحال جواز ، وحال
تخاؤ عن الأمرين

فصل في ولاية النقابة

على ذوى الأنساب

تصح هذه الولاية من إحدى ثلاث جهات
٧٥ النقابة على ضربين : خاصة ، وعامة
حقوق النظر في النقابة الخاصة اثنا عشر حقا
٧٦ وأما النقابة العامة وحقوقها خمسة
شروط النقابة العامة وأحوالها
إذا تراعى للنقيب أو للقاضي
٧٧ إذا استعدى إلى قاضى جانب من يكون
في ولاية قاضى الجانب الآخر
لو تراضى للتنازعان من أهل هذا
النسب بحكم القاضى

٧٨ إن تنازع طالبي عباسى ، فدعا كل
منهما إلى حكم فقيه
فإن تمانع النقيب أن يجتصم
فإن أحضر أحدهما بينة عند القاضي الخ
فصل في الولاية على إمامة الصلاة

نصب الإمامة على الصلوات الخمس معتبر
بحال الساجد . وهى سلطانية وعامية
وهذه الولاية طريقها الأولى لا طريق
الإلزام والوجوب
حكم الجماعة في الصلوات الخمس
إذا ندب السلطان لها إماما لم يكن لغيره
أن يتقدم مع حضوره
إذا صلى الإمام وحضر من لم يترك
الجماعة لم يكن لهم أن يصلا فيه جماعة
٧٩ إذا قد السلطان لهذا المسجد إمامين
إذا قدما الإمامة من غير تخصيص كل
واحد منهما ببعض الصلوات
فإذا أطلق من غير تخصيص كان
الأسبق أحق بها
الاختلاف في السبق الذى يستحق
به التقدم
إذا حضر الإمامان في حال واحدة
٨٠ وإن تنازعاها احتمل أن يقرع بينهما
ويدخل في ولاية هذا الإمام تقليد
المؤذنين
له أن يأخذ المؤذنين بما يؤدى إليه
اجتهاده في الوقت والأذن
يعمل الإمام على اجتهاده في أحكام صلاته

٨٤ الصفات المعتبرة في تقليد هذا الإمام خمس
 ٨١ إمامة الفاسق . والراء والخنى بالرجل
 أقل ماعلى هذا الإمام من القراءة والفقه
 إذا اجتمع قارىء وفقه
 ٨٢ يجوز أن يأخذ هذا الإمام ومؤذنه
 رزقا من بيت المال
 صلاة أبى بكر الحلال خلف الأئمة الذين
 يأخذون الأجرة . وما روى عنه
 فى ذلك
 وأما المساجد العامة
 اختلاف أهل المسجد فى اختيار الإمام
 والمؤذن
 ٨٣ وأما الإمامة فى صلاة الجمعة ، وهل هى
 من الولايات الواجبة أو الندوبة
 ٨٤ هل يجوز أن يكون عبدا أو صبيا
 ما اشترط الفقهاء فى الجمعة من الوطن
 والعدد
 ٨٥ تجب الجمعة على من كان خارج للمصر
 إذا سمع النداء
 ما روى عن أحمد أن أقل ما يجزى
 فى الجمعة أربعون . ويان الحكم
 فى ذلك . وأنه لم يأت من السنة
 ما يوجب هذا الشرط
 ٨٧ اختلاف رأى الإمام والمؤمنين فيما تصح
 به الجمعة
 إذا قيد السلطان الإمام فى الجمعة بعدد
 تعدد الجمعة فى مواضع من للمصر الجامع
 ٨٨ ليس لمن قلد الجمعة أن يؤم فى الصلوات
 الخمس

الإمامة فى غير الصلوات الخمس : العيدين
 والخسوفين والاستسقاء
 ٨٩ صلاة العيد
 ٩٠ صلاة الخسوفين
 ٩١ صلاة الاستسقاء
 ٩٢ فصل فى ولاية الحج .

وهى ضربان

الولاية على تسيير الحجيج والشروط
 للمعتبرة فيها وما عليه من الحقوق
 ٩٦ الولاية على إقامة الحج وما يعتبر فيها من
 الشروط . وما يختص به من الأحكام
 ما يستحب له من اتباع السنن بالحاج
 فى مناسكه ومشاعره
 ٩٨ فأما السادس المختلف فيه ثلاثة أشياء
 ٩٩ فصل فى ولاية الصدقات

الأموال للزكاة ضربان : ظاهرة وباطنة
 ليس لولى الصدقات نظر فى زكاة المال
 الباطن الخ
 الأفضل أن يتولى رب المال تفرقتها بنفسه
 الشروط للمعتبرة فى هذه الولاية
 يجوز أن يتقلدها وتحرم عليه الخ
 ١٠٠ دفع الزكاة إلى العبد إذا كان من
 العاملين
 إذا قلده وأطلق أو قلده أخذها وقسمتها
 أو بالعكس
 الأموال للزكاة أربعة
 فأما الإبل الخ
 ١٠١ وأما البقر الخ

١٠١ وأما التمس الخ

١٠٢ حكم الخليطين

لا يجمع مال الإنسان من الماشية إذا
تفرقت أما كنه

شرط وجوب الزكاة في اللواشي

لا زكاة في الخيل والبغال والحمير

إذا كان الوالي من عمال التفويض
أخذها

من اختلف الفقهاء على رأيه

لا يلزم الإمام أن ينص له على القدر
للاخذ

١٠٣ إذا كان العامل ذميا الخ

يجوز لمن يتولى إخراجها أن يعمل على

اجتهاد نفسه إن كان من أهل الاجتهاد

إذا لم يكن من أهل الاجتهاد فاستفتى

فقيهين فاختلفا عليه

إذا حضر العامل بعد أن عمل رب المال

على اجتهاد نفسه

إذا اختلف اجتهاد العامل ورب المال

فراى رب المال لم يجاب ما أسقط أو

الزيادة الخ

المال الثاني

في ثمار النخل والكرم

١٠٤ شرط وجوب زكاة الثمار

خرص الثمار على أصلها بقدر الزكاة

فأما ثمار البصرة

تخفيف أربابها الأمانة بين ضمانها بمبلغ

خرجها وأن يكون في أيديهم أمانة

١٠٥ قدر زكاة الثمار

اختلاف العامل ورب المال فيما سقيت به

ضم أنواع النخل بعضها إلى بعض

إذا كانت لواحد ولو كانت في بدين

إخراج عشر ثمنها إذا بيعت

قول القاضي ورأيت في تعاليق أبي بكر

ابن مشكيا

١٠٦ إذا هلك الثمار بعد خرصها

بجائحة الخ

المال الثالث: الزرع

لا يجب العشر في البقول والحضر

١٠٧ اختلفت الرواية عنه في ضم الحنطة

إلى الشعير

إذا جرت المالك زرع بقل أو قصبلا

والتفصيل في ذلك

١٠٨ المال الرابع: الذهب والفضة

نصاب الفضة

١٠٩ اختلفت الرواية في ضم الفضة إلى الذهب

١١٠ إذا تجر بها زكاهها وربحها

إذا اتخذ من الذهب والفضة حليامباحا

١١١ فأما المعادن

فهى من الأموال الظاهرة

فأما الركاز والروايات في حكمه

١١٣ فصل وعلى عامل الصدقات أن يدعو

لأهلها عند دفعها

إذا كتم رجل زكاة ماله وأخفاها عن

العامل هل يفرقه زيادة عليها

١١٤ قول أبي بكر بن جعفر من أصحابنا
إذا كان العامل جائراً في أخذها عدلاً
في قسمتها الخ
هل تدفع الزكاة إلى غير العامل ؟
١١٥ إذا ادعى رب المال إخراجها الخ
قبول قوله بلا عين
إذا أقرّ عامل الصدقة بقبضها قبل قوله
وقت ولايته
١١٦ فأما قسمة الصدقات فهي الخ
أما الفقراء وأما المساكين
وأما العاملون عليها
وأما المؤلفة قلوبهم وهم أربعة أصناف
١١٧ وأما سهم الرقاب
وأما الفارمون فهم صنفان
وأما سهم سبيل الله
وأما سهم ابن السبيل
لا يجوز نقل زكاة بلد إلى غيره الخ
اختلفت الرواية عنه في سهم سبيل الله الخ
١١٨ لا يجوز أن يدفع زكاته إلى من يجب
عليه نفقته
يجوز دفعها إلى أقاربه الذين لا تلزمه
نفقتهم الخ
إحضار رب المال أقاربه إلى العامل
ليخصم بركاة ماله
إذا استرب رب المال العامل في مصرف
الزكاة وسأله الأشراف على قسمتها
لم يلزمه
إذا هلكت الزكاة في يد العامل

إذا تلفت في يد رب المال
إذا ادعى رب المال تلف ماله
لا يجوز للعامل أخذ رشاً أو هدايا
الفرق بين الرشوة والهدية
١١٩ شهادة أرباب الأموال على العامل
إذا ادعى أرباب الأموال دفعها للعامل
إذا أقرّ العامل بقبضها وادعى القسمة
لقرار رب المال عند العامل بقدر زكاته
إذا أخطأ رب المال قسمة الزكاة
» » العامل في قسمته
١٢٠ فصل في قسمة النية والنفية
عائلتهما لأموال الصدقات من أربعة
أوجه
اتفاق النية والنفية من وجبين
واختلافهما من وجبين الخ
بيان النية وما في معناه
إذا ثبت أن حكمه حكم النية فهل يخمس ؟
١٢١ ما ذكره الخرق أن فيه الخمس
ظاهر كلام الخرق الخ
الثاني سهم ذوى القربى
الثالث لليتامى
١٢٢ الرابع للمساكين
الخامس لبني السبيل
وأما أربعة أخماسه
أهل النية ذوى الهجرة الخ
اسم الهجرة وسقوط حكمها بعد الفتح
إذا أراد الإمام أن يصل قوماً الخ

١٢٣ يجوز للإمام إعطاء ذكور أولاده من مال النبي
إذا كانوا صغاراً فالحكم فيهم وفي أولاد غيره سواء . وظاهر كلام أحمد جواز العطاء لهم
الفرض للعبيد إذا كانوا مقاتلة
١٢٤ تنقسم ولاية العامل ثلاثة أقسام الخ إذا بطلت ولاية العامل فقبض مال النبي الفرق بين صحة ولايته وفسادها
١٢٥ فأما الغنيمة الخ تعريف الأسرى ، وحكمهم ، وتخيير الإمام فيهم
إذا ثبت خياره فصنع أحوالهم واجتهد من أباح الإمام دمه ثم أسرجاز للن عليه
١٢٦ وأما السبي فهم النساء والأطفال لا يفادي بالسبي على مال ولا على أسرى من المسلمين
١٢٨ إن الفداء بالأسرى عوض الثامين . ومن امتنع من الثامين عن ترك حقه إذا أسلمت منه ذات زوج
١٢٩ يحرم وطء السبايا حتى يستبان ما غلب عليه للشركون من أموال المسلمين إذا وجد قبل القسمة
جواز شراء أولاد أهل الحرب منهم ما غنمه الواحد والاثنان هل يجري عليه حكم الغنيمة
إسلام أحد الأبوين إسلام لصغير أولادهما
وإذا كان الصغير ميماً

١٣٠ فأما الأرثون إذا استولى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام
١٣١ ظاهر كلام أحمد أن الأرض لا تكون وقفاً بالاستيلاء حتى يقفها الإمام القسم الثاني ما أجاد عنه خوفاً وظاهر كلام أحمد أنها تكون وقفاً القسم الثالث أن يستولى عليها صلحاً وهذا على ضربين الخ
١٣٤ فأما الأموال المنقولة ثم تقسم الغنيمة بعد إخراج الخبيث والرضخ الخ
قسمة الغنيمة قسمة استحقاق اختلفت الرواية عن أحمد في تفضيل بعضهم على بعض
لا يعطى سهم الفارس إلا لأصحاب الخيل
١٣٦ إذا دخل دار الحرب بأمان لم يجوز أن يقاتلهم
١٣٧ فصل : في وضع الخراج والجزية واجتماعهما من ثلاثة أوجه وعكسه اشتقاق اسم الجزية
تؤخذ عن له كتاب أو شبه كتاب حكم من اتقى من يهودية إلى نصرانية لا تجب الجزية إلا على الرجال الخ
١٣٨ اختلف عن أحمد في قدر الجزية على ثلاث روايات
إذا صولحوا على مضاعفة الصدقة
١٤٠ » » » ضيافة من يؤمنهم من المسلمين .

١٤١ الضيافة في حق المسلمين وبيان الواجب
رؤى أبو بكر الخلال ما دل على
الاستحباب والإيجاب

الضيافة في حق الكفار والمسلمين وما
يتفقان وما يختلفان فيه والفرق بينهما
١٤٢ ما يلزم الذي تركه ثمانية أشياء

١٤٣ ما ليس فيه ضرر مثل إظهار منكر الخ
ظاهر كلام الخرق أنه يكون نقضا للعهد
١٤٤ إثبات ما استقرت من عهد الصلح معهم
في دواوين الأمصار

لا تجب الجزية في السنة إلا مرة الخ
ومن مات في أثناء السنة أخذ من
تركته بقدر ما مضى . ومن أسلم
سقطت عنه

وتسقط عن الفقير والشيخ والزمن
حكم ما يقع بينهم من الشجار والنزاع
في دينهم

من نقض عهده لم يبلغ مأمنه . وخير
الإمام فيه بين القتل والاسترقاق

١٤٥ ولأهل العهد إذا دخلوا دار الإسلام
الأمان

إذا أمن بالغ من عقلاء المسلمين حريباً
يصح أمان الصبي
بماذا ينتقض عهدهم ؟

لا يجوز أن يحدوا في دار الإسلام
بيعة الخ

١٤٦ قول الخرق ومن نقض العهد بمخالفة
شيء صولحوا عليه
قال أبو بكر الخلال في كتاب الخلاف

١٤٦ فأما الكلام في الخراج

أرض الخراج تنقسم أربعة أقسام
القسم الأول : ما أحياء للمسلمون
القسم الثاني : ما أسلم عليه أربابه
القسم الثالث : ما ملك عن للشركين
عنوة

القسم الرابع : ما صولحوا عليه وهو
على ضريين ما جلاوا عنه الخ

١٤٨ الضرب الثاني : ما أقاموا عليه وصالحونا
على إقراره في أيديهم . وهو ضربان
قدر الخراج المضروب

١٥٠ ما ذكره أبو بكر الخلال عن أبي عبد الله
من أن للإمام النظر في الخراج فيزيد
وينقص

اختلاف الرواية عن عمر في الخراج
قول أحمد « أعلا وأصح » حديث
في أرض السواد حديث عمرو
ابن ميمون « وأخذ به

١٥١ يجب أن يراعى في وضع الخراج ما تحمله
كل أرض . من جودة الأرض .
واختلاف أنواع زرعها . وما تسقى به

انقسام شرب الزرع والأشجار إلى
أربعة أقسام
فأما النيل

وأما الكفائم
إذا ثبت هذا فلا بد لواضع الخراج الخ
١٥٢ يعتبر واضع الخراج أصلح الأمور من
ثلاثة أحوال

الجرب والقفيز والعشير والقصبة
الأذرع سبعة

١٥٨ فأما القصبة

وأما اليوسقية

وأما الدراع السودا

وأما الدراع الهاشمية الصغرى

وأما الهاشمية الكبرى

وأما الدراع العبرية

وأما الدراع المأمونية

اعتبار أصحابنا الدراع الهاشمي في مساحة
الفراسخ

وأما الهرم فيحتاج فيه الخ

١٥٩ اعتبار كل عشر دراهم وزن سبعة

مناقل والاختلاف في سبب استقرارها

على هذا الوزن

ضرب الدراهم في أيام الفرس على ثلاثة
أوزان

قول المقرئ في تاريخ النقد

١٦٢ ذكر آخرون أن السبب في ذلك أن

عمر قال : انظروا إلى أغلب ما يتعامل

الناس به الخ

١٦٣ وأما النقد فمن خالص الفضة

فأما اتفاق المشوشة فينظر الخ

١٦٤ الاختلاف في أول من ضرب الدراهم

في الإسلام

الدراهم المكروهة . والاختلاف

في تسميتها بذلك

اختلاف الرواية عن أحمد في حمل

المحدث لها

١٥٣ اختلفت الرواية عن أحمد هل السودا
موات يملك بالإحياء ؟

أخذ خراج الأرض إذا أمكن زرعها
وإن لم تزرع

إذا كان خراج ما أخل بزرعه يختلف
إذا كانت أرض الخراج لا يمكن زرعها

في كل عام

اختلاف خراج الزروع والثمار

١٥٤ لا يجوز نقل أرض الخراج إلى العشر

سقى أرض العشر بماء الخراج

اعتبار حكم الماء عند أبي حنيفة

إذا بني في أرض الخراج أبنية

١٥٥ إذا أوجرت أرض الخراج أو أعيرت

تصرح أبي حفص في الجزء الثاني من

الإجارة . وقول القاضي إن كلام أحمد

لا يقتضي ما قال

إذا اختلف العامل ورب الأرض

في حكمها

إذا ادعى رب الأرض رفع الخراج

العمل في دفع الخراج على البروزات

السلطانية

١٥٦ من أعسر بخواجه أنظر . وإذا مطلق

إذا غيّر رب الأرض عن عمارتها

١٥٧ ما يعتبر في صحة ولاية عامل الخراج

رزق عامل الخراج

أجرة القسم

تعريف الخراج

١٦٥ ضرب ابن هيرة للدرهم أجود مما كانت
أجود تقود بني أمية
أول من ضرب الدرهم مصعب بن الزبير
قول أحمد رحمه الله ليس لأهل الإسلام
أن يضربوا إلا جيذا
إذا خلص العين والورق من غش
كان هو للمعتبر
لو كانت للطبوعة مختلفة القيمة مع
جودتها
١٦٦ مكسور الدرهم والدنانير لا يلزم أخذه
في الحراج
كرهه أحمد كسر الدرهم على الإطلاق
١٦٧ الوجه في الكراهة
ما زوى من النهي عن كسر سكة
للمسلمين الخ
السكة هي الحديدية التي تطبع عليها
الدرهم
ما حكى عن مروان من قطع يد من
قطع درهما من دراهم فارس
قطع ابن الزبير من يقرض الدرهم بمكة
١٦٨ تكلم قوم على الخبر في النهي عن كسرها
فأما الكيل الخ
قول أحمد قفيز الحجاج صاع عمر
السواد في أول أيام الفرس
١٦٩ مبلغ خراج السواد في أيام عمر فمن بعده
لم يزل السواد على المساحة والخراج إلى
أن عدل بهم للنصور إلى القسمة
ما أشار به أبو عبيد على للهدى في أرض
الحراج

١٧٠ الذي يوجب الحكم
بطلان تضمين العمال لأموال الحراج
والعشر
١٧١ وصية عمر رضي الله عنه العمال
بالرفق والعدل
فصل فيما يختلف أحكامه من البلاد
انقسام بلاد الإسلام ثلاثة أقسام
اختلاف الرواية عن أحمد في مكة هل
دخلها النبي صلى الله عليه وسلم صلحا
أم عنوة ؟
١٧٢ حكم بيع دور مكة وإجارتها وما روى
عن الإمام في ذلك
١٧٥ فأما ما طاف بمكة من نصب حرمها
فحكه الخ
ما روى عن أحمد في البناء بفخ
حدود الحرم المكي
١٧٦ الاختلاف في مكة هل صارت حراما
بسؤال إبراهيم أو كانت قبله كذلك
ما يختص به الحرم من الأحكام خمسة
١٧٧ أحدها أن لا يدخله محل قلم إليه حتى
يحرم لدخوله
الثاني : أن لا يحارب أهله
الثالث : تحريم صيده
الرابع : تحريم قطع شجرة ورمي خشيشه
الخامس : أن لا يدخله غير المسلمين
١٧٩ وإذا مات مشرك في الحرم حرم دفنه فيه
فأما سائر المساجد
فأما الحجاز فما سوى الحرم منه
مخصوص بأربعة أحكام الخ

١٧٩ أحدها : لا يستوطنه كافر

١٨١ الثاني : لا تدفن فيه موتاهم . وينقلون

الثالث : لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم

حرم ما بين لانيها

اقسام أرض الحجاز التي اختصت

رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتحها

إلى قسمين

أحدهما : صدقات رسول الله

الخلاف في أربعة أخماس التي هل كان

لرسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا ؟

١٨٣ فأما صدقاته صلى الله عليه وسلم

فهى ثمانية

أحدها : أول أرض ملكها صلى الله

عليه وسلم من وصية غيريق اليهودى

وهى سبعة حوائط

الثانية : أرض من أموال النصير

١٨٤ الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة حصون

من خير

١٨٥ السادسة : النصف من فذك

السابعة : الثلث من وادى القرى .

الثامنة : موضع بسوق المدينة

فأما ما سوى هذه من أمواله فذكر

الواقدى الخ

١٨٦ فأما الداران بمكة فإن عقيل باعها

وأما دور أزواج رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقد كان أعطى كل واحدة

الدار التي نزلها

وأما رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٨٦ وأما البردة

وأما القضيبي

١٨٧ وأما الخاتم

وأما ما عدا الحرم والحجاز

فأربعة أقسام

فأما أرض السواد فإنها أصل الخ

سبب تسميته سوادا

سبب تسمية العراق عراقا

حد السواد طولاً وعرضا

١٨٨ حد العراق طولاً وعرضا ومسحه

الكلام في فتح السواد وحكمه

• مذهب أحمد أنه فتح عنوة ولم يقسمه

عمر بن وقفة

١٨٩ أجاز أحمد شراء ما تدعو الحاجة إليه

من أرض السواد

الحجة في شراء السواد وعدم بيعه فعل

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ

للعاقبة على ما أحدث فيها من بناء

وغراس

١٩١ مات أبو عبد الله وعليه خمسة وأربعون

دينارا دينارا فأوصى أن يعطى من العلة

الوجه فيه

قول أحمد « التجارة أحب إلى من

غلة بغداد » والعلة في ذلك

من أصل أحمد أن الزرع في الأرض

للتصوية لصاحب الأرض

١٩٢ وأما إجارة أرض السواد فتجوز

الفرق بين مكة وأرض السواد

١٩٢ فإن قيل إذا كان الحراج أجرة منهم

سماه أحمد صفارا

اختيار أحمد للزراعة على الإجارة للسواد

١٩٣ فصل : في إحياء الموات

واستخراج المياه

تعريف الموات

صفة الإحياء لأرض البناء وأرض الزرع

١٩٤ مسألة بيع العمارة التي هي الإثارة

١٩٥ إذا تحجر مواتا كان أحق بإحيائه

من غيره

ما أحياء من الموات معشور الخ

١٩٦ حريم ما أحياء من الموات

إذا انحسر نهر عظيم كدجلة والفرات

عن موضع لم يجوز لأحد أن يحييه

تصوير الصحابة البصرة وجعلها خططا

١٩٧ قدر الطريق والأبنية بين الدور والرافق

فأما المياه المستخرجة

فثلاثة أقسام

فأما الأنهار فتقسم ثلاثة أقسام

١٩٨ ما أجراه الله من الأنهار الكبار ، وما

أجزاه من الأنهار الصغار ، وكيفية

الشرب والسقي

١٩٩ ما احتقره الآدميون من الأنهار وحكمه

٢٠٠ لا يخلو شربهم من ثلاثة أقسام

حريم هذا النهر المحفور في اللوات

٢٠١ فأما الآبار فلحافرها ثلاثة أحوال :

أن يحفرها للسابية ، أو لارتفاقه بمائها

أو لنفسه ملكا . وحكم كل منها

إن سبق إلى ثمر حفرها الكفار صارت

ملكاً له بحريهما . وهو خمسون ذراعاً

٢٠٢ حريم البئر العادي ، والبدى ، والعين

السائحة

حكم ماء البئر المملوكة ، وهل يجوز بيعها ؟

٢٠٣ إن لم يفضل من الماء عن كفايته لم يلزمه

بذل شيء منه إلا اضطر على نفس

فإن فضل لزمه بذله للشارية من المواشي

والحيوان ، وفي بذله للزرع روايتان

٢٠٤ بذل فضل الماء معتبر بأربعة شروط

يجوز مع الإخلال بهذه الشروط أن

يأخذ عنه إذا باعه مقدراً بكيل أو

وزن لأجزاء ولا يرى ماشية

حكم البئر يحفرها إلى جانب بئر الجار

إذا جرت مائها أو غيرته

٢٠٥ وأما العيون فتقسم ثلاثة أقسام

٢٠٦ فصل : في الحلي والإرفاق

تعريف الحلي

حلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقدره

حكم حلى الأئمة بعده

٢٠٨ إذا جرى على الأرض حكم الحلى الخ

لوضاق الحلى عن جميع الناس

لم يجوز أن يختص به أغنيائهم

إذا استقر حكم الحلى على أرض فأقدم

من أحيائها

لا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من

أرباب المواشي عوضاً عن مراعى موات

أو حلى

٢٠٨. وأما الأرفاق فتتقسم ثلاثة أقسام
الأول : ما اختص بالصحرى والفاوات
٢٠٩. الثاني : ما يختص بأفنية الدور والأملاك
٢١٠. وأما حريم المساجد والجوامع
القسم الثالث : ما اختص بأفنية
الشوارع والطرق وهو القسم الثالث
حكم البيع على الطريق الواسع
فأما جاوس العلماء والفقهاء في الجوامع
والمساجد الخ
٢١١. إذا أراد أن يترتب في أحد المساجد
من هو أهل لتدريس أو قنبا
إذا ارتسم بموضع من جامع أو مسجد
ثم قام عنه زال حقه
منع الناس في الجوامع والمساجد من
استطراق خلق الفقهاء والقراء
إذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ
فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم
وإن حدث منازع ارتكب ما لا يسوغ
في الاجتهاد منع
فصل : في أحكام القطائع
٢١٢. القطائع ضربان : إقطاع عليك . وهو
تمليك موات ، أو عامر ، أو معادن
أما الموات فعلى ضربين
٢١٣. وأما العامر فضربان . ماتعين مالكوه
٢١٤. الضرب الثاني : مالم يتعين مالكوه
اصطنع عمر من أرض السواد أموال
كسرى
٢١٥. القسم الثاني من العامر : أرض الخراج
القسم الثالث : مامات عنه أربابه
ولم يستحقه وارث

٢١٦. ما انتقل إلى بيت المال من رقب
الأموال هل يصير وقفا
ظاهر كلام أحمد في أرض السواد أنها
صارت وقفا بنفس الفتح
فأما إقطاع الاستغلال فعلى ضربين :
عشر وخراج
أما الخراج فله ثلاثة أحوال
٢١٩. فأما أرزاق من عدا الجيش إذا قطعوا
بها مال الخراج فتتقسم ثلاثة أقسام
أما إقطاع المعادن فضربان
أما الظاهرة فما كان جوهرها بارزا
٢٢٠. وأما للمعادن الباطنة فما كان جوهرها
متمكنا الخ
فصل : في وضع الديوان
وذكر أحكامه
٢٢١. الديوان بالفارسية اسم للشياطين
أول من وضع الديوان في الإسلام عمر
رضي الله عنه بإشارة خالد بن الوليد
٢٢٢. مناظرة عمر لأبي بكر حين سوى بين
الناس في العطاء
مقدار ما فرضه عمر رضي الله عنه من
الاعطيات لكل واحد
٢٢٣. فرض عمر للنفس
الديوان موضوع على دعوة العرب
وترتيب الناس فيه معتبر بالنسب
والتفضيل بالسابقة
٢٢٤. حكاية أحمد اختلاف الصحابة وأخذه
بقول من فضل

٢٢٤ وأما اختيار التفضيل

ما يشتمل عليه الديوان ينقسم أربعة أقسام

أما الأول فيما يخص الجيش

٢٢٥ وأما ترتيبه في الديوان الخ

لم يخل حلقهم من أن يكونوا عرباً أو عجماً

٢٢٦ والعرب عدنان وقحطان فيقدم عدنان

وإن كانوا عجماً الخ

وأما الترتيب الخاص فيرتب بالسابقة

وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية

٢٢٧ إذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش

بسبب أوجه

إذا أراد بعض الجيش إخراج نفسه

إذا جرد الجيش للقتال فامتنعوا الخ

إذا مات أحدكم أو قتل استحق وارثه

عطائه

فأما استيفاء نفقات ذريته من عطائه

فإن حدثت به زمانة

٢٢٨ القسم الثاني فيما يخص بالأعمال

فتشتمل على ستة فصول

الأول : تعديد العمل

الثاني : أن يذكر البلد هل قمت

عنوة أو صلحا

الثالث : أحكام إخراج

٢٢٩ الرابع : ذكر من في كل ناحية من

أهل الامة

الخامس : إن كان من بلدان المعادن

أن يذكر أجناس معادته

٢٢٩ السادس : إذا كان البلد متاخما

دار الحرب وكانت أموالهم إذا دخلت

دار الإسلام معشورة عن صلح أثبت

ذلك في الديوان

٢٣٠ أعشار الأموال المنتقلة في دار الإسلام

من بلد إلى بلد محرمة

إذا غيرت الولاية أحكام البلاد الخ

٢٣١ القسم الثالث ما يختص بالعمال

من تقليد وعزل . ويشتمل على

سنة فصول

أحدها ذكر من يصح منه تقليد العمالة

الثاني من يصح أن يتقلد

الثالث العمل الذي يتقلده

الرابع في النظر ولا يتخلو من ثلاثة

أحوال

٢٣٢ إذا صح التقليد وجاز النظر لم يخل

حاله من أحد أمرين الخ

الخامس في جاري العامل على عمله ولا

يتخلو من ثلاثة أحوال

٢٣٣ إذا كان في عمله مال يجتبي بخاريه

يستحق فيه

السادس فيما يصح به التقليد

٢٣٤ إذا أراد العامل أن يستخلف على عمله

فذلك على ضربين الخ

٢٣٥ القسم الرابع

فما يختص ببيت المال من دخل وخراج

فأما التي وأما الغنيمة

فأما خمس التي والغنيمة فينقسم ثلاثة

أقسام

٢٣٦ وأما الصدقة فضرمان الخ .

وأما المستحق على بيت المال فضرمان
فأما كاتب الديوان

فالمعتز في صحة ولايته شرطان

إذا صح التقليد فالذي ندب له منه أشياء
الأول : حفظ القوانين

٢٣٧ الثاني : استيفاء الحقوق وهي ضرمان

٢٣٨ الثالث : إثبات الرقوع وتنقسم ثلاثة
أقسام

٢٤٠ الرابع : محاسبة العمال الخ

الخامس : إخراج الأموال

السادس : تصفح الظلمات

فصل : في أحكام الجرائم

تعريف الجرائم

للأمر مع التهم مالم يس للقضاة والحكام
من تسعة أوجه

أحدها : له أن يسمع قرف التهم من
أعوان الإمارة من غير تحقيق للتصوي
للمفسرة

الثاني : له أن يراعي شواهد الحال
وأوصاف التهم في قوة التهمة وضعها

الثالث : له تسجيل حبس التهم
للكشف والاستبراء

ظاهر كلام أحمد أن للقضاة الحبس
في التهمة

٢٤٣ الرابع : له أن يضرب التهم عند قوة
التهمة ضرب تعزير لا حد

الخامس : له أن يحبس من تكررت
منه الجرائم حبسا مستديما

السادس : له إحلاف للتهم

٢٤٤ السابع : له أن يأخذ أهل الجرائم

بالتوبة إجبارا

الثامن : له أن يسمع شهادات أهل المهن

ومن لا يجوز أن يسمع منه القضاة

التاسع : للأمر النظر في اللواتيات

وإن لم توجب غرما ولا حدا

إذا رأى من الصلاح في ردع السفلة

أن يشهرهم وينادي عليهم الخ

فأما الخلود فضرمان

فأما المختص بحقوق الله فضرمان

٢٤٥ أما ما أوجب في ترك مفروض الخ

تارك الصلاة الخ

تارك الصيام

٢٤٦ تارك الزكاة

وأما الحج الخ

٢٤٧ أما للمنتع من حقوق الأديمين

فأما ما أوجب بارتكاب المخطورات

فضرمان الخ

أما حد الزنا فيجب الخ

البكر

الحسن اختلاف الرواية عن أحمد

هل يجحد مع الرجم

ليس الإسلام شرطا في الحصانة

المواطن وإتيان البهائم زنا

ثبوت الزنا بأحد أمرين

من شرط الشهادة الخ

إذا شهد أربعة بالزنا وشهد نساء ثقات

بأنها بكر

إذا رجم الزاني لم يحفر له

هل يجب على شهود الزنا حضور الحد

لا تحدد الحامل حتى تضع الح
إذا ادعى شبهة محتملة
٢٥٠ إذا تلب الزاني بعد القدرة لم يسقط
عنه الحد وكذا السارق والمخرب
مناظرة اليموني لأحمد

٢٥٥ اختلاف الرواية عن أحمد في التعريض
وبيانه
قذف الميت
إذا لم يجد القاذف حقزنى للقذوف الح
اللمان

فأما قطع السرقة
تقدير نصاب السرقة بأحد شيئين
المال الذي تقطع فيه اليد
القطع بسرقة أستار الكعبة
٢٥١ اعتبار الحرز في وجوب القطع
سرقة آنية النصب والفضة
ويقطع النباش وجاهد العارية
٢٥٢ وآلة اللهو والفرق بينهما

٢٥٦ وأما قود الجنائيات وعقلها
العمد المحض وحكمه
٢٥٧ الخطأ المحض وحكمه وبيان العقالة
٢٥٨ دية الحر المسلم
أصول الميات خمس
دية اليهودي والنصراني والمجوسي
العمد شبه الخطأ وحكمه
٢٥٩ التخليط بالحرم والإحرام والأشهر الحرم
والرحم

إذا اشترك جماعة في قتل الح
يستوى في القطع الرجل والمرأة
لا يقطع مبي ولا جنون بخلاف سكران
ومضى عليه ولا عيب
وأما حد الحظر

اشترك الجماعة في قتل الواحد
قتل الواحد جماعة الح
وإن طلب بعضهم القود وبعضهم الدية
٢٦٠ القود في الأطراف
الأمر بالقتل والكره عليه

ففي قدره روايتان
لا يحد السكران حتى يشرب أو يشهد
عليه الح
٢٥٤ حد السكر الذي يمنع صحة المبادات
ويوجب الفسق على شارب التبيذ الح

٢٦١ وأما الشجاج
٢٦٢ فأما جراح الجسد فلا يتقرر دية شيء
منها إلا بالخائفة الح
معنى الحكومة
على كل قاتل نفس ضمن دينها الكفارة
إذا ادعى قوم قتلا مع لوث

وأما حد القذف واللمان
وجوب الحد باجتماع خمسة شروط
بالقذف وثلاثة في قاذفه
القذف باللوواط وإتيان البهائم
صريح القذف وكنايته

٢٦٣ إذا وجب القود لم يكن لولي أن يتفرد الح
وأما التعزير فحكمه يختلف
يخالف التعزير الحدود من وجهين الح
والأدب من ثلاثة إلى عشرة

٢٦٥ إذا سرق من حرز أقل من نصاب
غرم مثله

الوجه الثاني أن الحد لا يجوز المفوع منه الخ
إذا اقتدى على الأب وقد هلك نكاح الابن

٢٦٦ إذا فعل ما يوجب التعزير فعفا صاحب
الحق هل يسقط حق السلطنة ؟

ماتعلق بحق الله هل للسلطان إسقاطه ؟

ما ذكره الاصطخري فيمن طعن على
أحد من الصحابة

لو تشاتم والد مع ولده

التعزير لا يوجب ضمان ما حدث عنه
من التلف

إذا ضرب العلم صبيا والزوج زوجته
عند الشوز قتلوا الخ

٢٦٧ صفة الضرب في التعزير
ضرب الحد يجب أن يفرق الخ

جواز الصلب في التعزير
هل يجرّد في التعزير ؟

جواز النداء عليه بذنبه إذا تكرّر
هل يسود وجهه ؟

كرهه أحمد لتسويد الوجه

ماروى عن عمر في شاهد الزور

٢٦٨ قصة نصر بن حجاج مع عمر
فصل : في أحكام الحسبة

تعريف الحسبة والفرق بين المحتسب
وللتطويق من تسعة أوجه

من شروط وإلى الحسبة

٢٦٩ ومن شروطها أن يكون خيرا
هل يقتصر على أن يكون من أهل الاجتهاد ؟

٢٦٩ والحسبة واسطة بين أحكام القضاء
وأحكام للظالم الخ

فأما وجهها موافقتها لأحكام القضاء

٢٧٠ وأما وجهها قصورها عنها
وأما وجهها زيادتها على أحكام القضاء

وأما ما بين الحسبة والظالم

اشتغال الحسبة على أمر بالمعروف ونهى
عن المنكر ، وانقسام الأمر بالمعروف

ثلاثة أقسام

٢٧١ ماتعلق بحقوق الله تعالى

٢٧٢ أما صلاة الجماعة

أما من ترك صلاة الجماعة

أما الأذان والقنوت في الصلاة

٢٧٣ وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه سائق
وأما في حقوق الأديين فغرضان :

علم وخاص

فالعلم كحرب البلد إذا لم يعلل وسورها
إذا تهتم

٢٧٤ والحفاظ كالحقوق إذا مطلت والديون
إذا أخذت

٢٧٥ وأما الأمر بالمعروف فيما كان مشتركا
بين حقوق الله وحقوق الأديين

وأما انتهى عن المنكر فينقسم ثلاثة
أقسام

٢٧٦ أما انتهى عنه في حقوق الله فثلاثة
أقسام

أما المتعلق بالعبادات

٢٧٧ وأما ماتعلق بالمظهورات
منع موافق الرتب

٢٧٨ المجاهرة بإظهار الحر والتبذد والسكر
المجاهر باللهي ، لعب الأطفال وحكها
٢٧٩ تقليد أبي سعيد حبة بغداد وإزالته
سوق الداردي
إنكار المجاهرة ببعض اللباجات
مالم يظهر من المحظورات
٢٨٠ إذا غلب على الظن استمرار قوم بحسية
قصة النيرة بن شعبة مع جميل
بنت عجن بن الأقم
دخول عمر على قوم تعاقرون على شراب
اختلف الرواية عن أحمد فيها ستر منها
٢٨١ فأما المعاملات للسكر الخ
وأما ما اختلف الفقهاء فيه
ما قاله أبو إسحق في كتاب التعة له
أولاد الرافضة أولاد زنى
لا يفسخ نكاح حكم به قاضي إذا تأول
فيه إلا تأويلا
٢٨٢ مما يتعلق بالمعاملات غش للبيعات
تدليس الأيمان
٢٨٣ للنع من التطفيف والبخس
إذا استتاب بموازين التسوق
التزوير على الطابع
إذا اتسع البلد واحتاج أهله إلى كيالين
ووزائين الخ
فإن ظهر من أحد المختارين للكيل
والوزن تطفيف
يقر الأمانة من الدلائل
٢٨٤ فأما اختيار القسام والزراع
وأما اختيار الحراس
ومما ينكره المحتسب التبايع بمالم يؤلف

وأما ما ينكره في حقوق الأدميين
لو أقر الجار جاره على تعديه
لو انتشرت أغصان شجرة إلى داره
ولو انتشرت عروق شجرة تحت الأرض
حق دخلت في أرضه
٢٨٥ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع
نخل لسمرة بن جندب كان في حائط
رجل من الأنصار
فإن نصب المالك تنورا في داره فتأذى
الجار بدخانها أو نحو ذلك
٢٨٦ إذا تعدى مستأجر على أجير وعكسه
بما يأخذ ولاية الحسبة بمراعاته من أهل
الصنائع ثلاثة أصناف
فأما من يراعى عمله في الوفور والتقصير
وأما من يراعى حاله في الأمانة والحيانة
٢٨٧ وأما من يراعى عمله في الجوردة والرداء
لا يجوز التسخير الخ
ما ينكره من الحقوق المشتركة كالمنع
من الإشراف على منازل الناس الخ
٢٨٨ منع أهل النمة من تعلية البناء
أخذ أهل النمة بما شرط عليهم من لبس
التيار الخ
إذا كان في أئمة للساجد من يطيل
الصلاة الخ
٢٨٩ إذا كان في القضاة من يحجب الخصوم
استعمال العبيد فيما لا يطيقون
استعمال المواشي فيما لا تطيق
٢٩٠ امتناع السيد من كسوة عبده ونفقته
ترويح المملوك إذا بلغ

٢٩٠	منع أرباب السفن من حمل ما لا تسعه
٢٩١	إذا كان في أهل الأسواق من يعامل النساء
	النظر في مقاعد الأسواق
	إذا بنى قوم في طريق سابل ومنع آلات البناء في الشوارع
٢٩٠	منع إخراج الأجنحة والسايطات
٢٩١	نقل الموتى من قبورهم
	منع خضاء الأدميين والبهائم
	منع خضاب الشيب بالسواد
	منع التكسب بالكهانة واللاهوت
٢٩٢	استقادة أبي بكر من الكهانة

٢ - مقدمة الأحكام السلطانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، خلق فسوى ، وقدر فهدى ، سوابغ نعمه لا تزال متتالية ، وفواضل إحسانه على عباده متوالية ، فهم أبدا في أنعم الله متقلبون ، وفي رياض كرمه راتون . ولكن أكثرهم لا يعقون . وإن تعبدوا نعمه الله لا تحسوها إن الله لغفور رحيم . والله يعلم ما تسررون وما تعلنون .

والصلاة والسلام على إمام التقين ، وشيد المرسلين ، وخاتم النبيين ، أنزل عليه الكتاب تبيانا لكل شيء ، وهدى إلى كل خير ، ورحمة لقوم يؤمنون . أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا ، محمد رسول الله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى في كل زمن و بلد بهداه ، وجعلنا الله عن اقتنى أثره ، واقتبس من نوره ، وتابع صراطه المستقيم .

وبعد فإن الله سبحانه وتعالى قد تفضل على ، وغرس في نفسي حب السنة النبوية ، وشغل قلبي بأثر السلف الصالح ، وثار قرائنهم التي انتفعت بها الأمم الإسلامية في سابق عزمها ، ورفيع مجدها . وشغلني الله بنشر هذه الآثار ، والعمل على إبراز مكانتها قدر طاقتي ، وجهد استطاعتي ، فكان ذلك سبب محبة كثير من أهل العلم والفضل في مختلف البلاد الإسلامية وحسن ثنائهم على مجهودي للتواضع ، وتشوقهم لما أقوم بنشره من تلك الآثار . ومن أولئك المهيين علماء نجد الأعلام ، وفقهاؤها الكرام ، الذين لهم من محبة السلف الصالح وعلوهم وآثارهم قسط وافر وحظ عظيم ، جعلهم يساقون إلى اللعانة والمساعدة في نشر هذه الآثار التي عرفوا فضلها ، وانكشف لهم حقيقة الدين الإسلامي الصحيح من بين سطورها ، واجتازوا أنوار التوحيد والهداية من خلالها .

وقد أعانهم على ذلك ويسره لهم ومهد أمامهم سبيله جلالة الملك الصالح المصلح « عبد العزيز آل سعود » أدام الله به نشر العلم ، وأبقاه ناصرا السنة ومؤيدا للقائمين بها . فإن باعة في نشر آثار السلف أطول باع . ويده في بذل المال لذلك أسخى يد عرفانها في هذا العصر .

كل هذا شجعهم علماء نجد ، وأمضى عزائمهم في التنقيب عن خفايا هذه الكنوز ، واستخراجها من خفايا الزوايا ، والسعي في طبعها . ونشرها ليمتد النفع بها . جزاهم الله عن ذلك خير الجزاء . ومن بين هذه المؤلفات كتاب « الأحكام السلطانية » هذا .

فإني حين كنت بمكة في سنة ١٣٥٤ تشرّفت بقاء العلامة المحقق الشيخ عبد الله بن بليهد . فأتخفى بنسخة مخطوطة من هذا الكتاب ، وحضى أشدّ الحُصْ على المبادرة بطبعه ، وأغراني أشدّ الإغراء بالإسراع بنشره ، لما فيه من الفوائد الغزيرة النفع ، والتحقيقات النفيسة . وعدت إلى مصر بعد أداء مناسك الحج . وأخذت أعرض الكتاب على الطالبين وأرغبهم فيه فيأبون ويمتنعون عن طبعه ، معتبرين بأنهم يخافون عدم رواجه . فإنهم لا يطبعون إلا ماسبق طبعه ونفدت نسخته ، وعرفوا مقدار رواجه في السوق وطلب الناس له . وتلك سنة أغلب المشتغلين بالطبع في هذا الزمن : إنعام طلاب دنيا قبل كل شيء . ولا يهمهم من العلم إلا ما جلب لهم الدنيا ، وساق إليهم الثرم والدينار . أما خدمة العلم ، ونشر الثقافة الإسلامية ، وأما منفعة الجمهور الإسلامي . أما هذا وغيره من الفوائد العلمية والدينية . فقلّ أن يخطر لهم على بال ، إلا ما شاء الله ، ومن شاء الله ، من أقلّ القليل الذي لا يكاد يعرف .

ومضى العام كله من غير أن أعرف بمعن يسعف بإبراز هذه الدرّة الثمينة . وجاء حجّ سنة ١٣٥٥ فذهبت - كسنة الله معي كل عام ، وفضله عليّ - إلى مكة المكرمة . وما كاد الشيخ ابن بليهد ، وغيره من إخواني أهل العلم يلقوني حتى ألقوا في المسئلة عن كتاب : « الأحكام السلطانية » . فشكوت لهم عذري . فسألوا الله أن يوفق أحد المخلصين في خدمة العلم والدين لطبعه . ولعلها كانت ساعة إجابة ، فإني ما كدت أعود إلى مصر بعد أداء مناسك الحج حتى هدبت إلى « أولاد الزخوم السيد مصطفى الباني الحلبي » وقيل لي : إن هؤلاء من خير من يخدم العلم والدين ، ويسعى في نشرها ، ورائة عن والدهم رحمه الله وغفرله . فبحثت بكتبتهم ولقيت منهم بحمد الله تقديرا وحنانة ، وترحيبا وتأهيلا بكل ما يفيد الناس وينفعهم في دينهم . وأنهم مستعدون للتضحية مهما بلغ شأنها . وجاء الأوان وبدأت في الطبع وظهرت الكراسة الأولى . وبادرث بإطلاع أفاضل العلماء عليها . وأولهم الشيخ محمد حسين نصيف عيني أعيان الحجاز ، وأكرم أهله ، وأرخصهم صدرا ودارا . فإني ما كدت أظأ أرض جنة حتى سألني عن الأحكام السلطانية فأخرجت له الكراسة الأولى فكان يطير بها فرحا . ولما وصلت مكة بادرت بإطلاع جلالة الملك الموفق الصالح : عبد العزيز آل سعود وعلماء نجد وغيرهم عليها ، فكان سرورهم بذلك عظيما . وحين رأيها جلالة الملك عبد العزيز - أيده الله - سألني في لهفة : هل تمّ طبعه ؟ فقلت له : قريبا سأشرّف بتقديم نسخته تامة إن شاء الله تعالى . فسرّ لتلك كثيرا ودعا لي بدوام التوفيق . وها هو بحمد الله قد تمّ طبعه على الوجه الذي أرجو من الله أن يقع من نفوس إخواني موقع القبول والرضى ، وأن يكافئوني عليه بدعوة صالحة . فإنها هي النحر عند الله بعد العمل الصالح .

كأنت النسخة التي أعطانها الشيخ ابن بليهد منقولة بخط الأخ الكريم الشيخ سليمان بن حمدان أحد أعضاء هيئة مراقبة القضاء بمكة عن نسخة قديمة مكتوبة في سنة ٨٢٦ فلما شرعنا في الطبع . أشار عليّ حضرة الأخ الشيخ سليمان الصنيع . من أفاضل طلبة العلم بمكة المكرمة بأن أستعين

بالنسخة الخطية القديمة . أرشدني إلى موضعها ، ودلني عليها عند شيخنا العلامة الصالح الثقي
الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ . رئيس هيئة مراقبة القضاء بمكة المكرمة . فطلبها من
الشيخ فأسرع مسرورا بإعارتني إياها . وأظهر من حسن المعاونة على نشر العلم والدين
ما هو له أهل وذلك شأنه طول حياته . فجزاء الله خير الجزاء . فكانت هذه النسخة ضرورية
جدا وأفادتنا أعظم فائدة .

وكانت عناية الشيخ العلامة عبد الله بن بليهد بهذا الكتاب بالغة . حتى إنه أخذه بالإجازة
والسند المتصل إلى مؤلفه رحمه الله عن مسند الوقت العلامة المفضل للرحوم الشيخ عبد الستار
الدهلوي الهندي الذي كان من خير علماء الحجاز وأفضلهم في طلب العلم والرحلة فيه ، وجمع
نفائس كتبه . بمهما كان من الثمن وتوفي بمكة المكرمة في سنة ١٣٥٥ قتمده الله برحمته .
وهذا سنده وإجازته للشيخ ابن بليهد بالأحكام السلطانية وغيره .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد بالبسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .
 من العبد الفقير عبد الستار بن عبد الوهاب الدهلوي المكي إلى جناب الأستاذ العلامة المحقق
 الشيخ عبد الله بن سليمان بن بليهد حفظه الله ورعاه آمين .
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه . أمورنا بحمد الله على ما يحبونه وتعهدهونه
 من كل وجه : تدریس ، ونسخ ، وإفادة واستفادة على الدوام . ثم لا يخفى أنه وصلني مشرفكم
 وبذلك حصل لي غاية الأُنس والحبور . فحمدت البارئ على ذلك . وإني على خاطركم لم تنسوني ،
 كما نحن في ذكر مجالسكم وحسنها ولطفها . وما تفضلتم وأمرتم بنقل ترجمة القاضي أبي يعلى من
 طبقات ابن مفلح فهو بطيء جوابنا هذا . وما ذكرتم من ذكر اتصال سندی إليه فكذلك .
 وما ذكرتم من رغبتكم في ذكر الرواية بكتاب « الأحكام السلطانية » فامثالا سطرته لكم حسب
 الإمكان . ومن خصوص الإجازة العامة لكم فهذا أمر أنا كنت به أخرى ولكن حيث إن رواية
 الأكابر عن الأصاغر معلومة ومذكورة . وكذا الإجازة بها في الفهارس والدفاتر مسطورة . كتبت
 ما تبسر لي الآن في أسرع ما يمكن . ولكن الفضل فيه لكم ومنكم وإليكم : قائلا :
 أجزتك أيها الفاضل الجليل برغبة في تجديد السائر إجازة عامة بجميع ما يجوز لي روايته سمعا
 وإجازة ، عمن لقيته في البلد الحرام من أهلها ، وعمن جاء بها من سائر البلدان ، ومؤلفاتي خصوصا
 راجيا النماء لي بحسن الختام ، والحمد لله في البدء والاختتام .
 قال العبد الفقير في برنامجيه وفهرسته البسملة « ثر السائر » - وهي مسودة إلى الآن لم تتم ،
 وأرجو البارئ إتمامها - ما صورته :

وأما تصانيف القاضي أبي يعلى الكبير ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء
 البغدادي الحنبلي . فمنها كتاب « الاعتقاد » ، وكتاب « إبطال التأويلات لأخبار الصفات » ،
 وكتاب « تفضيل الفقير على الثقي » ، وكتاب « التوكل » ، وكتاب « الحصال » ، وكتاب
 « الروايتين والوجهين » ، وكتاب « المجرّد » ، وكتاب « القبوري » ، وكتاب « الأحكام السلطانية »
 وغيرها فاني أروها بأسانيدنا للتقمة بطرقها إلى الحافظ ابن حجر .

وأفضلها عن الأستاذ المسند أبي عبد الله السيد محمد صالح الزواوي المكي الشريف الحنفی
 عن أستاذه إمام المسنين والمحدثين في وقته : أبي عبد الله السيد محمد السنوسي القييسي المكي
 الشريف الحنفی الخطاطي ، عن جمال عبد الحفيظ بن درويش العجيمي المكي ، عن الشيخ
 محمد هاشم بن عبد الغفور السندی ، مؤلف « الفهرست الكبرى » ، عن الشيخ عبد القادر

ابن أبي بكر بن عبد القادر مرقى مكة عن جده لأمه الشيخ حسن بن علي بن يحيى بن عمر بن أحمد
 ابن محمد بن أحمد المكي الشهير بالجيبي ، عن السند إبراهيم بن محمد الليموني ، المصنري عن المحقق
 محمد بن أحمد الرملي عن شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري ، عن الحافظ أحمد بن علي
 ابن حجر العسقلاني ، عن القاضي محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، عن السند سراج الدين
 عمر بن علي البغدادي القزويني الحسيني ، عن أبي الفضل داود بن أبي نصر بن أبي الحسن ،
 عن يوسف بن محمد البغدادي المعروف والده بصاحب ابن الرميلى ، عن عبد الله بن أحمد الطوسي
 عن أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي ، عن القاضي أبي يعلى .

ح وشيخ الإسلام زكريا أيضا عن أبي الفتح ابن الزين أبي بكر المراغي عن السند أحمد
 ابن أبي طالب الحجار ، عن الدنان إبراهيم بن محمود بن سالم بن الحير ، عن الحافظ أبي الفرج
 عبد الغيث بن زهير الحربى ، عن القاضي أبي يعلى .

ح والحافظ ابن حجر أيضا يروى عن البرهان أبي إسحق إبراهيم بن أحمد التنبوخي ، عن
 الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، عن أبي المعالي أحمد بن إسحق بن محمد
 الأبرقوهي ، عن الشهاب أحمد بن صرما - بالصاد - قال : أنبأنا القاضي أبو يعلى الصغير محمد
 ابن القاضي أبي حازم محمد بن المؤلف القاضي أبي يعلى الكبير محمد بن الحسين عن جده أبي يعلى
 الكبير المؤلف .

ح والحافظ ابن حجر أيضا عن البرهان إبراهيم بن صديق السمطي عن أبي العباس أحمد
 ابن أبي طالب الحجار ، عن قاضي القضاة نصر بن عبد الرزاق بن عبد القادر الجيلاني ، عن جده
 عن الإمام أبي الخطاب محفوظ مؤلف التمهيد ، عن القاضي أبي يعلى المؤلف .

ح والحافظ أيضا يروى عن العفيف أبي محمد عبد الله بن سليمان النشاوري المكي مسلسلا
 بالمكيين ، عن الإمام رضى الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري المكي ، عن عم أبيه
 إسحق بن أبي بكر الطبري المكي ، عن الحافظ أبي البركات يوسف بن يحيى الهاشمي المكي ،
 عن القطب الجيلاني ، وهو جاور بمكة عن أبي الخطاب ، عن القاضي أبي يعلى مؤلفه .

والحجار أيضا يروى عن الشهاب أحمد بن يعقوب المارستاني ، عن القطب الجيلاني كما تقدم .

ح ويروى محمد هاشم بن عبد القفور مسلسلا بالحنابلة عن الشيخ عبد الله بن إبراهيم
 الفرضي الحنبلي الشرقي النجدى ، ثم المدني ، عن الشيخ أبي الواهب محمد بن تقي الدين عبد الباقي
 البعلى الحنبلي قال : أخبرني والدي الشيخ عبد الباقي الحنبلي ، عن الشيخ منصور البهوتي ، عن الشيخ
 عبد الرحمن البهوتي الحنبلي عن الشيخ تقي الدين محمد بن أحمد بن النجار الفتوحى القاهري الحنبلي
 عن والده شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن النجار الفتوحى القاهري الحنبلي ، عن القاضي
 شهاب الدين أبي حامد أحمد بن نور الدين أبي الحسن علي بن أحمد الشيشيني الأصل القاهري
 الليداني الحنبلي ، والشيخ بدر الدين الصفدى القاهري الحنبلي . كلاهما عن القاضي عز الدين
 أبي البركات أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكنتاني الحنبلي قال : أخبرنا جمال عبد الله بن القاضي

علاء الدين على الكنائى الحنبلى ، قال أخبرنا والدى علاء الدين على بن أحمد بن محمد الفرضى ، قال أخبرنا الفخر أبو الحسن على بن أحمد المعروف بابن البخارى الحنبلى ، وهو يروى عن الحافظ تقي الدين أبى محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن سرور المسمى الحنبلى مؤلف العمدة ، وكتاب الصفات وغيرها ، وعن الشيخ موفق الدين بن قدامة ، وأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى بسندهم .
 ح والفخر ابن البخارى أيضا عن الشيخ عبد الرزاق عن والده عبي الدين عبد القادر .

خ وإبى أرويه يعنى الفقير مستسلا بالخنابة عن إيشيى الشيخ عبد الله صوفان بن عودة القدوى الشافى الحنبلى ، وموفق الخنابة بدمشق الشام الشيخ محمد توفيق الأسوطى : والحبر العلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى الشرقى النجدى السدىرى . فالأول عن الشيخ حسن الشطى الحنبلى عن الشيخ مصطفى الرحيبانى الأسوطى شارح الناية وهو عن أبى الوهاب كما تقدم عن أبيه عبد الباقي عن الشيخ منصور الهوتى شارح الإقناع والمنتهى ، عن الشيخ عبد الرحمن البهوتى عن الشيخ يحيى بن موسى الجاوى صاحب الإقناع ، عن الشيخ أحمد بن محمد المسمى المعروف بالشويكى ، عن الشيخ أحمد بن عبد الله المبكرى ، عن الشيخ علاء الدين الرادوى صاحب الإنصاف وتصحيح الفروع ، وكتاب التنقيح ، عن الشيخ أبى بكر بن إبراهيم بن قندس البعلى ، عن الشيخ علاء الدين على بن عباس المعروف بالحام ، عن الشيخ الإمام زين الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادى ثم دمشق ، عن الشيخ أبى عبد الله محمد بن أبى بكر العروف بابن قيم الجوزية ، عن الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أبى العباس أحمد بن تيمية ، عن شيخ الإسلام عبد الرحمن بن أبى عمر أحمد بن قدامة صاحب الشرح الكبير على المقنع ، عن عمه شيخ المذهب الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة ، عن الإمام أبى الفتح بن الفخ .
 ح وابن تيمية أيضا عن والده عبد الحليم عن والده عبد السلام بن تيمية صاحب المنتقى والمجهر عن أبى بكر محمد بن غنيم الخلاوى ، عن أبى الفتح نصر بن قتيان بن سطر المعروف بابن الفخ عن الإمام أبى بكر أحمد بن محمد الدينورى عن الإمام الفقيه أبى محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمى ، والإمام الأصولى أبى الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذانى ، عن الإمام شيخ المذهب القاضى أبى يعلى .

ح والإمام موفق الدين أيضا عن القطب سيدى عبد القادر الجيلانى كما مر .
 ح وأما شيخنا الثانى محمد توفيق مفتح الخنابة بالشام ابن محمد سعيد بن مصطفى بن سعيد الرحيبانى فيروى عن الشيخ أحمد بن حسن الشطى ، عن الجد الشيخ مصطفى شارح غايه المنتهى فى الجمع بين الإقناع والمنتهى ، عن أحمد البعلى ، عن أبى الوهاب ، عن والده عبد الباقي .
 ح وأما شيخنا الثالث أحمد بن إبراهيم بن عيسى فيروى عن والده القاضى إبراهيم والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبى بطين ، والشيخ عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وابنه الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن وقد أجازوه .

أما الشيخ عبد الرحمن بن حسن فيروى عن جده شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن عبد الله بن إبراهيم مؤلف العذب الفاضل بسنده وروى الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن الشيخ محمد حياة السندی عن عبد الله بن سالم البصري المكي مؤلف الإمداد .

ح والشيخ عبد الرحمن بن حسن النجدي عن شيخه عبد الرحمن بن حسن الجبقي وحسن القويسني والشيخ عبد الله بن سويدان .

فالجبقي عن السيد مرتضى عن السيد عمر بن أحمد بن عقيل عن عبد الله بن سالم البصري .

ح والسيد مرتضى عن الشيخ محمد بن أحمد السفاريني .

ح والشيخ حسن القويسني عن الشيخ عبد الله الشرفاوي بسنده .

ح وعبد الله بن سويدان عن الشهاب أحمد الجوهري عن البصري .

ح وأما عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن فيروى عاليا عن الشيخ محمد بن محمود الجزائري عن الشيخ أبي الحسن علي بن مكرم الله الصعدي العدوي عن ابن عقيل المكي عن حسن العجيني عن الشيخ أحمد العجل عن يحيى بن مكرم الطبري . عن البرهان بن صدقة الدمشقي ، عن عبد الرحمن الفرغاني ، عن محمد بن شاذبخت الفارسي ، عن يحيى بن عمار الحنطاني ، عن الإمام محمد بن يوسف الفريري عن الإمام البخاري ، فينسه وبين البخاري اثنا عشر رجلا فتقع له ثلاثياته بستة عشر .

قال شيخنا الشيخ أحمد بن عيسى : فتقع لي ثلاثياته بسبعة عشر رجلا . وهذا أعلى ما يوجد والله الحمد .

ح وأنا أرويه مسلسلا بالمتكئين بسندی إلى الشيخ حسن العجيني المكي عن الأخوين علي بن وزين العابدین الطبريين ، عن والدهما الإمام عبد القادر بن محمد بن يحيى الطبري ، عن جده الإمام يحيى بن مكرم بن محمد ، عن جده عبد الله بن محمد ، عن عمه أبي اليمن محمد ، عن والده الإمام أحمد ، عن والده الإمام رضي الدين إبراهيم ، عن محمد عم أبيه إسحق بن أبي بكر الطبري للكيون كما تقدم إلى القاضي أبي يعلى .

وهو يروى الحديث المسلسل بالحنبلة عن الإمام أبي عبد الله الحسين بن حامد البغدادي ، عن الإمام أبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام الحلال ، عن الإمام أبي عبد الرحمن عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل عن أبيه إمام أهل السنة ، والصابر على الهنة أبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني إمام كل حنبلي ، عن أبي عدي ، عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أراد الله بعبد خيرا استعمله . قالوا : يا رسول الله ، كيف يستعمله ؟ قال : يوفقه لعمل صالح قبل موته » .

هذا حديث عظيم ثلاثي بالنسبة إلى الإمام أحمد رحمه الله .

وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تحريرا في يوم الخميس حادي عشر جمادى الآخرة من سنة ١٣٥٣ من الهجرة النبوية على صاحبها أزكى الصلاة والتحية .

٤ — ترجمة القاضي أبي يعلى رحمه الله

قال البرهان إبراهيم بن مفلح في المقصد الأرشد :

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء ، الشيخ الإمام علامة الزمان
قاضي القضاة أبو يعلى كان عالم زمانه ، فريد عصره وأوانه ، وكان له في الأصول والفروع القسم
العالي ، وفي شرف الدنيا والدين المحلة السامي ، ولم يزل أصحاب الإمام أحمد له يتبعون ،
ولتصانيفه يدرسون ، وبقوله يقولون ، والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وأصولهم كانوا عنده
يجتمعون ، ولقائه يستمعون ويطيعون ، وبه ينتفعون ، وبالانتماء به يقتدون ، مع تمام معرفته
بالقرآن وعلموه ، والحديث والفتاوى والجدل ، وغير ذلك مع الزهد والورع والعفة والقناعة ،
وانقطاعه عن الدنيا وأهلها ، له التصانيف الفاتحة التي لم يسبق إلى مثلها ولم ينسج على منوالها ،
تفقه على الشيخ ابن حامد ولازمه إلى أن توفي ، ومات المترجم في ليلة الاثنين ناسع عشر رمضان
سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، وصلى عليه ولده أبو القاسم عبد الله بجامع النصور ببغداد ،
ودفن في مقبرة الإمام المبجل أحمد بن حنبل . وكان الجمع كثيرا ، رحمه الله آمين انتهى لفظه .
ثم لم أجده ترجمته في طبقات ابن رجب وهو عند محب الجميع سليمان بن حمدان ولعله يكون
بأبسط من هذا في غيره .

وما ذكرته سابقا عن أساتذتي في ذكر مؤلفاته وأسمائه فيه الكفاية ، والله يهدي إلى سواء
السبيل ، وهو حسي ونعم الوكيل .

كتبه عبد الستار بن عبد الوهاب الهاروي السكي

الطبعة الخامسة

تتضمن طرفاً من أخبار الوالد السعيد ، ومولده ، ووفاته

هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء . أبو يعلى .

كان عالم زمانه ، وفريد عصره ، ونسيج وحده ، وقريع دهره ، وكان له في الأصول والفروع القلم العالى ، وفي شرف الدين والدنيا المحل السامى ، والخطر الرفيع عند الإمامين : القادر ، والقائم ، رضى الله عنهما ، وأصحاب الإمام أحمد رحمه الله — له يتبعون ، ولتصانيفه يدرسون ، وبقوله يقتون . وعليه يقولون . والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وأصولهم كانوا عنده يجتمعون ، ولقائه يسمعون ويطيعون ، وبه ينتفعون ، وبالاتِّماف به يقتدون . وقد شوهد له من الحال ما يفى عن المقال ، لاسيما مذهب إمامنا أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، واختلاف الروايات عنه ، وما صح لديه منه . مع معرفته بالقرآن وعالومه ، والحديث ، والفتاوى والجدل ، وغير ذلك من العلوم ، مع الزهد والورع ، والعفة والقناعة ، وانقطاعه عن الدنيا وأهلها ، واشتغاله بسطر العلم وبثه ، وإذاعته ونشره . سوى ما انضاف إلى ذلك من الجلالة والصبر على الكاره ، والاحتفال لكل جزيرة إن لحقته من عدوه ، وزلل إن جرى من صديقه . وتعطفه بالإحسان على الصغير والكبير ، واصطناع المعروف إلى الدائى والقاصى ، جارى على سنن الإمام أحمد رضى الله عنهما حنو القنذة بالقنذة . ولم يزل على طول الزمان يزداد جلاله وقبلا وعلا .

شيوخه

: وأما شيوخه فأول سماعه للحديث : سنة خمس وثمانين وثلاثمائة . سمع من أبي الحسن السكرى عن أحمد بن عبد الجبار الصيرفى عن يحيى بن معين وغيره . وسمع من جماعة عن البغوى . وقد حدث البغوى عن أحمد بن حنبل فسمع من أبي القاسم موسى بن عيسى السراج عن البغوى وغيره ، ومن أبي الحسن على بن معروف [عن البغوى] وابن صاعد ، وابن أبي داود وغيرهم . ومن أبي القاسم بن حبابة عن البغوى . ومن أبي الطيب وأبي طاهر المخلص ، وأبي القاسم عيسى بن على الوزير ، وأبي القاسم بن سويد ، وأبي القاسم الصيدلانى وأُمّ الفتح بنت القاضي أبى بكر بن كامل . ومن جدته لأُمّه أبى القاسم ، ومن أبى محمد عبد الله ابن أحمد بن مالك ، ومن القاضي أبى محمد الاكفانى ، ومن أبى نصر بن الشاه ، ومن أبى عبد الله النيسابورى ، ومن أبى الحسن الحمادى ، ومن أبى الفتح بن أبى الفوارس وغيرهم . وسمع بمكة ودمشق وحلب ، في آخرين .

أصحابه الذين سمعوا منه :

فأما عدد أصحابه الذين سمعوا منه الحديث فالعدد الكثير ، والجهم الصغير .

منهم : أحمد بن علي بن ثابت ، وعبد العزيز بن العاص التخشي ، وعمر بن أبي الحسن
المهستاني الحياط ، وهبة الله بن عبد الوارث الشيرازي ، وإسحاق بن عبد الوهاب بن منده
الحافظ المقرئ ، وعمر الأرموي ، وأحمد بن الحسن بن خيرون ، وأبناؤه : أبو ظاهر ،
وأبو غالب ، وأبو الحسن بن الطيوري ، وأبو علي البردائي ، وأبو القاسم بن النرسي ، وأبو بكر
للقدس ، وأبو منصور الحياط ، وأبو منصور بن الأنباري ، ومحمد بن عمارة العكبري ،
ومحمد بن أحمد بن مردين ، وأبو الحسن بن المبارك الرقا ، وأبو القاسم الغوري ، وأبو بكر
ابن الفقيرة ، وأبو العباس المخلطي ، وأحمد بن العلق ، وأبو بكر وأبو الحسين ابنا يوسف ،
وابنا عمهما أبو محمد وأبو الحسن ابنا رضوان ، وابنا عمهما أبو نصر وأبو الحسين ، وأبو جعفر
الاصهاني ، وأبو الكرم المبارك بن فخر النحوي ، وأخوه أبو عبد الله بن العباس ، وأبو طاهر
وأبو القاسم ابنا البلدي ، وأبو العز العكبري . في آخرين .

تلاميذه والذين تفقهوا به :

فأما الذين تفقهوا وعلقوا وسمعوا الحديث : فأبو الحسن البغدادي وأبو جعفر ، وأبو القاسم
ابن زيبا ، وأبو علي بن البنا ، وأبو الوفاء بن القواس ، والقاضي أبو طي البرزيني ، والقاضي
أبو الفتح بن جلبة ، وعلي بن عمر الضرير الحراقي ، وأبو ياسر بن الحضرمي وأبو عبد الله الأنماطي
والحسين البردائي ، وأبو الحسن النهري ، وأبو البركات بن شبلي ، وأبو محمد شافع ، وأبو الوفاء
ابن عقيل ، وطلحة العاقولي ، وعفوف الكوزاني ، وأبو الحسن بن جند العكبري ، وأبو الفرج
المقدس ، وأبو الحسن بن زفر العكبري ، وأبو عبد الله الراداني . وأبو الحسين بن البركات ،
وأبو عبد الله الباجسرائي ، وأبو علي بن الكيال ، والأخ أبو القاسم ، وغيرهم ممن يشق إحصاؤهم .
حضوره إلى بغداد وما حصل له بسبب كتاب إبطال التاويلات :

وكان قد حضر الوالد السعيد في سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة في دار الخلافة في أيام القائم
بأمر الله رضوان الله عليه ، مع الجهم الصغير ، والعدد الكثير من أهل العلم ، وكان محبة الزاهد
أبو الحسن بن القزويني ، لفساد قول جرى من المخالفين ، لما شاع قراءة إبطال التاويلات .
خروج إلى الوالد السعيد من الإمام القائم بأمر الله رضوان الله عليه « الاعتقاد القادري في ذلك
بما يعتقده الوالد السعيد » . وكان قبل ذلك قد اتهم منه حمل كتاب إبطال التاويلات ليتأمل ،
فأعيد إلى الوالد وشكر تصنيفه .

وذكر بعض أصحاب الوالد السعيد أنه كان حاضرا في ذلك اليوم . قال :

رأيت قاري التوقيع الخارج من القائم بأمر الله قائما على قدميه ، والوافي والمخالف لما بين يديه
ثم أخذت في تلك الصحيفة خطوط الحاضرين من أهل العلم والفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، وجعلت
كالشروط المشروط . فأول من كتب : الشيخ الزاهد القزويني « هذا قول أهل السنة ، وهو اعتقادي ،

وعليه اعتادى » ثم كتب الوالد السعيد بعده ، وكتب القاضى أبو الطيب الطبرى ، وأعيان الفقهاء من بين موافق وبخالف ، فبلغنى أن أبا القاسم عبد القادر بن يوسف قال - بعد خروجه عن ذلك المجلس - روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تزال طائفة من أمتى على الحق » ظاهرين إلى يوم القيامة » فلما أرادوا النهوض من ذلك المجلس التفت ابن القزوينى الزاهد إلى الوالد السعيد . فقال له : كفى نفسك . فقال له الوالد السعيد : الحمد لله على ما تفضل به من إظهار الحق . فقال له ابن القزوينى الزاهد : لا أفتح بهذا ، وأنا أحضر بجماع المنصور وأملى أحاديث الصفات ناصرا لما سطره الوالد السعيد . ثم توفى ابن القزوينى الزاهد ليلة الأحد الخامس من شعبان سنة ٤٤٢ هـ وصلى عليه بين الحرية والعتابين مما إلى الخندق ، وحضره عالم كثير ، وجرى تشعت بين أصحابنا وبين المخالفين لنا فى الفروع . فحضر الوالد السعيد فى سنة خمس وأربعين دار الخلافة مجلس أبى القاسم على بن الحسن رئيس الرؤساء ، ومعه جم غفير ، وعدد كثير من شيوخ الفقهاء وأماثل أهل الدين والدنيا . فقال رئيس الرؤساء فى ذلك اليوم على رؤوس الأضهاد « القرآن كلام الله . وأخبار الصفات تمر كحاجات » وأصلح بين الفريقين . ففاز الوالد السعيد بخير الدارين إن شاء الله ، ولو تتبعنا هذه المقامات لطالت بنا الحكايات .

ولايته القضاء ببغداد :

وكان من قضاء الله أن توفى قاضى القضاة ابن ما كولا . فبين الإمام القائم بأمر الله احتياج الحرم إلى قاض عالم زاهد . فراسل رئيس الرؤساء بالشيخ منصور ابن يوسف وبخبره إلى الوالد السعيد . وخوطب ليلى القضاء بدار الخلافة والحريم أجمع . فامتنع من ذلك وكرر عليه السؤال . فلما لم يجد بئنا من ذلك اشترط عليهم شرائط . منها : أن لا يحضر أيام ألواكب الشرقة . ولا يخرج فى الاستقبالات . ولا يقصد دار السلطان . وفى كل شهر يقصد نهر العلي يوما ، وباب الأزج يوما ، ويستخلف من ينوب عنه فى الحرم ، فأجيب إلى ذلك . وكان قد ترشح لولاية القضاء بالحريم القاضى أبو الطيب الطبرى . فعدل عنه إلى الوالد السعيد ، وقلد القضاء فى السماء والفروج والأموال . ثم أضيف إلى ولايته بالحريم قضاء حران وحلوان ، واستتاب فيهما . فأحى الله بالوالد السعيد من صناعة القضاء ما أميت من رسومها وطوى من أعلامها . فعاد الحكم بموضعه جديدا ، والقضاء بتدبيره رشيدا . فكان كما قال فيه تلميذه على بن نصر العكبرى لما ولى القضاء :

رفع الله راية الإسلام حين ردت إلى الأجل الإمام
التقى النقى ، ذى المنطق الصا تب فى كل حجة وكلام
خاتم مشفق إذا حضر الخصمان يخشى هول يوم الزحام
لم يزد القضاء نفرا ولكن قد كسا الفخر سائر الحكم
بك يا ابن الحسين شئت عرى الدين ، وقامت دعائم الإسلام
رحمة من مبدى الخلق للخلق أغلت إذ فت فى ذا اللقائم

تم الله للخليفة ما أعطاه من نعمة مدى الأيام
فلقد قد القضاء رفيع القدر ذا رافة على الأيتام
قدحوى من رعاية الدين ما يعصمه من مواقف الأتام
وصل الله ما حباه من النعمى بنعماءه فى جنان المقام

وامتدح بعض أهل العلم والده السعيد بآيات . منها :

الحنبليون قوم لا شببيه لهم فى الدين والزهد والتقوى إذا ذكروا
أحكامهم بكتاب الله مذكروا وبالحديث وما جاءت به السنن
إن الإمام أبى يعلى فقيههم حبر عرُوف بما يأتى وما ينذر

ومعلوم ما خص الله به هذا والده السعيد من الثم الدينية ، والرتب السامية العلية . لا يعرف
فى شرق الأرض ولا غربها شخص يتقدم فى علم مذهبه عليه ، أو يضاف فى ذلك إليه . هذا
مع تقدمه فى هذه البلدة على فقهاء زمانه بقرائه القرآن بالقراآت العشرة ، وكثرة سماعه للحديث
وعاونه إسناده فى الروايات . ولقد حضر الناس مجلسه وهو على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد الجمعة بجامع المنصور على كرسى عبد الله بن إمامنا أحمد رحمهما الله . وكان البلغون فى حلقته
وللمستمعون ثلاثة . أحدهم : خالى أبو محمد جابر . والثانى : أبو منصور بن الانبارى . والثالث :
أبو على البردائى . وأخبرنى جماعة من الفقهاء عن حضر الإماماء : أنهم سجدوا فى حلقة الإماماء
على ظهور الناس ، لكثرة الزحام فى صلاة الجمعة فى حلقة الإماماء . وما رأى الناس فى زمانهم مجلسا
للحديث اجتمع فيه ذلك الجم الغفير والعدد الكثير . وذلك مع نباهة من حضر من الأعيان
وأماثل الزمان من التقباء وقاضى القضاة والشهود والفقهاء . وكان يوما مشهودا .

وكتب أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي الحافظ من مكة - حرسها الله تعالى - كتابا
ذكر فيه أبياتا وجوابا عن كتابه فقال :

كتابك سيدى لما أتانى سررت به وجلدتلى ابتهاجا
وذكرتك بالجميل لنا جميل . يهللنا ولم يمزج مزاجا
جلت عن التصنع فى وداد . فلم نر فى توددك أعوجاجا
وقد كثر للداجى وللرائى فلا تحفل بمن رادى وداجى
حيث معمرا وجزيت خيرا وعشت لمن ذى التقوى سراجا

مصنفاته :

وأما عدد مصنفاته فكثيرة . فنشير إلى ذكر ما تيسر منها .
فمن ذلك : أحكام القرآن . ونقل القرآن . وإيضاح البيان . ومسائل الإيمان . والعمد .
ومختصر العمد . والمقتبس . ومختصر المقتبس . وعيون المسائل . والزبد على الأشعية . والرد
على الكرامية . والرد على السالية . والرد على الهيسمة . والرد على ابن اللبان . وإبطال التأويلات
لأخبار الصفات . ومختصر إبطال التأويلات . والانتصار لشيخنا أبى بكر . والكلام فى الاستواء

والكلام في حروف المعجم . والقطع على خلود الكفار في النار . وأربع مقدمات في أصول البيانات . وإثبات إمامة الخلفاء الأربعة . وتبرئة معاوية . والرسالة إلى إمام الوقت . وجوابات مسائل وردت من الحرم . وجوابات مسائل وردت من تنيس . وجوابات مسائل وردت من ميا فارقين . وجوابات مسائل وردت من أصفهان . والعدة في أصول الفقه . ومختصر العدة . والكفاية في أصول الفقه . ومختصر الكفاية . [والأحكام السلطانية] وفصائل أحمد . ومختصر في الصيام وإيجاب الصيام ليلة النعمان . ومقدمة في الأدب . وكتاب الطب . وكتاب اللباس . والأمر بالمعروف . وشروط أهل الذمة . والتوكل . ودم الغناء . والاختلاف في الديباج . وتفضيل الفقر على الغنى . وفضل ليلة الجمعة على ليلة القدر . وتكذيب الخيابة فيما يدعون من إسقاط الجزية . وإبطال الحيل . والفرق بين الآل والأهل . والمجرد في المذهب . وشرح الحرق . وكتاب الروايتين . وقطعة من الجامع الكبير والجامع الصغير . وشرح للذهب . والحصال والأقسام . وفيه يقول بعضهم :

قد نظرنا مصنفات الأنام وسبرنا شريعة الإسلام
مارأينا مصنفا جمع العلم مع الاختصار والأفهام
مثما تصف الإمام أبو يعلى كتاب الحصال والأقسام
ومن مصنفاته : الخلاف الكبير .

ومن نظري تصانيفه حقيقة النظر علم أن ما وراءه حراما ولا مقاما إلا ما يدخل على البشر من التقصير عن الكمال . ويخرج به العالم عن منازل الأنبياء . ويميز به المتأخر عن مراتب أهل التقدم من العلماء .
مولاه ووفاته :

ولد لتسع وعشرين ، أو ثمان وعشرين ليلة خلت من المحرم سنة ثمانين وثلاثمائة . وتوفي ليلة الاثنين بين العشامين تاسعة عشر شهر رمضان من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة . وصلى عليه أخى أبو القاسم يوم الاثنين بجامع المنصور . وكان الجمع يزيد على الحد . وأفطر خلق كثير من شدة ما لحقهم من الحر في الصوم . ودفن بمقبرة أحمد رضى الله عنهما . فلقد انتقص السؤد بحسبه ، واتلم للذهب بنهابة .
آدابه وورعه :

ثم ذكر كثيرا من الشعر . وكثيرا من المنامات التي رؤيت له بعد موته ثم قال :

فلنذكر شذرة من آدابه وورعه :

سمعت أبا الحسن النهري قال : كنت في بعض الأيام أمشي مع القاضي الإمام والدك ، فالتفت ، فقال لي : لا تلتفت إذا مشيت . فإنه ينسب فاعل ذلك إلى الحق .

قال النهري : وقال لي والدك يوما آخر وأنا أمشي معه : إذا مشيت مع من تعظمه أين تمشي منه ؟ فقلت : لا أدري . فقال : من يمينه تقيمه مقام الإمام في الصلاة . وتحتل له الجانب الأيسر ، إذا أراد أن يستنثر أو يزيل أذى جله في الجانب الأيسر .

تأديبه لتلاميذه :

وقال النهرى لما قدم الوزير ابن دارست بعثت أبصره . ففانى درس ذلك اليوم . فلما حضرت قلت : ياسيدى ، تتفضل وتعيد لى الدرس ؟ فقال : أين كنت فى أمسنا ؟ فقلت : مضيت أبصرت ابن دارست ، فأفكر على إنكارا شديدا وقال : ويحك تمضى وتنظر إلى الظلمة ؟ وعنفنى على ذلك . وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « النظر إلى الظالمين يعطى نور الإيمان » أو كما قال . وكان ينهانا دائما عن مخالطة أبناء الدنيا ، وعن النظر إليهم والاجتماع بهم . ويأمر بالاشتغال بالعلم ومخالطة الصالحين . عبادته وصلاته :

وكان والده كل ليلة جمعة يختم الحتمة فى المسجد بعد صلاة عشاء الآخرة . ويدعو ويؤتمن الحاضرون على دعائه . ما أخل بهذا سنين عديدة إلا لمرض أو عذر ، سوى ما كان يختمه فى غير تلك الليلة . ولقد أجمع الفقهاء والعلماء وأصحاب الحديث والقراء والأدباء والصحاء وسائر الناس على اختلافهم على كمال رأيه ووفور عقله ، وحسن معتقده . وجميل طريقته . ولطف نفسه . وعلاؤهمته . وزهده وورعه . وتقشفه ونظافته . وتزاهته وعفته . وكان ممن جمعت له القلوب . فإنه روى عن محمد بن واسع أنه قال : إذا أقبل العبد بقلبه على الله تعالى أقبل الله تعالى إليه بقلوب المؤمنين .



قال الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد القادر النابلسى للتوفى سنة ٧٩٧ مختصر طبقات ابن أبى يعلى - :

هذا ما اختصرته من كلام المصنف . وذكر الإمام الحافظ ابن الجوزى عن القاضى أبى يعلى : له التصنيفات الكثيرة فى الأصول والفروع . و انتهى إليه مذهب أحمد . وله الأصحاب للتوافرون وكان فقيها تزاها ، متعففا ثقة ، حسن السمعة والسمت . فلما مرض أوصى أن يسلمه الشريف أبو جعفر ، وأن يكفن فى ثلاثة أرباب ، ولا يقعد له لعزاء ، ولا يحرق عليه ثوب . ومشي مع جنازته قاضى القضاة أبو عبد الله الدامغانى ، وجماعة القضاة والشهود ، وتقيب الهاشميين ، وأرباب الدولة . وأبو منصور بن يوسف . وأبو عبد الله بن حراء . وقبره ظاهر بمقبرة أحمد . وكان الجمع يزيد على الحد ، وأفطر خلق كثير من شدة ما لحقهم من الحر فى الصوم . ثم ذكر قصيدة لابن الجوزى فى رثائه .

منها فى ذكر أبى يعلى والثناء عليه وعلى أولاده :

وانحاز علم الكل فاعلمه إلى السقاضى أبى يعلى على السواد	كانت علوم أحمد كاحرف
مفترقات لا ترى من هاد	فضمها بعلمه فأصبحت
قولا مفيد الأمر فى الإبراد	وصحبه لا تنسهم ، فإنهم
كانوا كنور البر فى السواد	ولابنه وابن ابنه فضائل
بفضلها تملأ كل ناد	عسرتة تشابهت أباضا
وهكذا خالصة الأولاد	فخضرم ينطق عنه عامهم
بالسمن قواضب حداد	

إن أبا يعلى غدا بكته فاعجب لقسم الجوهر للفرد

انتهى ما نقلته من طبقات الحنابلة .

هذه ترجمة الإمام الجليل أبي يعلى . وهى تدل على عظم قدره ، وجلالته ، وعلو مكانته فى بيئته . وأنه كان من زعماء العلم وقادة الفكر فى وقته ، الذى أثمرت فيه شمس الفقه ، واتسع نطاق التفكير والبحث عند العلماء . وكثر فيه الأفتاد المحققون .

ومن الظواهر الغريبة التى لاحظتها : أن يخرج هذا العصر كتابان فى الأحكام السلطانية لإمامى عصرهما هذا : أبى يعلى لإمام الحنابلة ، وأبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادي الماوردي ، إمام الشافعية فى هذا العصر . ويزداد الإنسان عجباً حين يجد عبارة المؤلفين تكاد تكون واحدة . لولا أن أبا يعلى يذكر فروع مذهب الإمام أحمد ورواياته . ويذكر الماوردي مذهب الشافعي وخلاف المالكية والحنفية ، ويزيد أحاديث وأثاراً عن الصحابة والتابعين فى تأييد مذهبه . وكلا الإمامين كان فى بغداد فى عصر واحد ، على ما يطلب على ظنى . فقد كانت وفاة الماوردي فى سنة خمسين وأربعمائة آخر ربيع الأول منها عن ستة وعشرين سنة . فلولده قبل مولده أبى يعلى بحوالى ست عشرة سنة . وكان عصرهما عصر تنافس وتسابق فى العلم والتأليف . فلا ندرى أيهما بدأ بكتابه أولاً . ولا ندرى أيهما هذا حذو الآخر ونهج منهجه . فإنى لم أقف على ما يحقق ذلك ويبين وجه الحق فيه . فإنه بعيد كل البعد أن يكون كل منهما ألف كتابه بدون أى صلة بالأخر مع ما بين الكتابين من التوافق .

وقد رأيت - بعد استشارة إخوانى للدرسين لمادة السياسة الشرعية بالمعاهد الدينية والجامعة المصرية : أن أضع زوائد الماوردي هوامش على كتابنا هذا . حتى يكون الذى بيده هذا الكتاب فى غنى عن كتاب الماوردي . إن شاء الله تعالى .

وحرصت أشد الحرص على تصحيح الكتاب وترقيمه وتنظيمه على التهجج الحديث فى الطباعة . وربما بدا لى أن أضع عنواناً لموضوع لم يضع له أبو يعلى عنواناً . لكنى أجعل بين هاتين العلامتين [] ليعلم أنه زائد على أصل الكتاب .

وكان من فضل الله أن تولى طبعه السادة أولاد المرحوم السيد مصطفى الحلبي على نفقتهما بمطبعتهما . التى قلّ أن تجد لها نظيراً فى جودة الحروف ، ودقة العمل ورعاية أصول الطباعة ، والحرص على إرضاء القارئ ، وإدخال السرور على نفسه بكل ما يمكن للكتاب الذى يطبعونه من إحسان .

وامتاز القائمون بشأنها بنشاط و بكارم أخلاق ندر جداً أن تجدها إلا عند السادة أولاد السيد مصطفى الحلبي وعمال مطبعتهم . زادهم الله توفيقاً وسداداً .

وأخيراً ، هذا جهد للقل . أرجو أن يعثر القارئ ، ويعفو عما يلقى من خطأ ، والعصمة للأنبياء ونسأل الله دوام التوفيق والهداية إلى أقوم طريق فى خدمة العالم الإسلامية . والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان .

وكتبه الفقير إلى عفو الله

محمد حامد اللقي

رئيس جماعة أنصار السنة المهدية

القاهرة فى ١٥ شوال سنة ١٣٥٧ هـ

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ م

الحكام من السنين

للقاضى

أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء
الحنبلى

المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية

صححه وعلق عليه

محمد خايد الفقى

من علماء الأزهر الشريف ورئيس جماعة أنصار السنة المحمدية

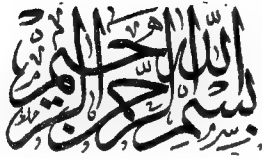
الطبعة الأولى

حقوق الطبع والنقل محفوظة

لناشره أصحاب

مكتبة ومطبعة دار البنا للدراسات والبحوث

١٣٥٦ / ٥ / ١٩٣٨ م / ٧٩٩



الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلم تسليما كثيرا .

قال القاضي الامام أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن القراء رضى الله عنه :
الحمد لله حق حمده ، والصلاة على نبيه محمد وآله وصحبه وسلم .

أما بعد . فإني كنت صنف كتاب الامامة ، وذكرته في أثناء كتاب العتمد ، وشرحت فيه مذاهب التكلمين وحجاجهم ، وأدلتنا والأجوبة عما ذكروه . وقد رأيت أن أفرد كتابا في الامامة ، أحذف فيه ما ذكرت هناك من الخلاف والدلائل ، وأزيد فيه فصولا أخرى ، تتعلق بما يجوز للامام فعله من الولايات وغيرها . أسأل الله الكريم العون على ذلك ، والنفع به إن شاء الله .

فصول في الامامة

نصبة الامام واجبة ، وقد قال أحمد رضى الله عنه - في رواية محمد بن عوف بن سفيان الحمصي - : الفتنة إذا لم يكن لإمام يقوم بأمر الناس .

والوجه فيه : أن الصحابة لما اختلفوا في السقيفة ، فقالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، ودفعهم أبو بكر وعمر رضى الله عنهما . وقالوا : « إِنَّ العرب لاتدين إلا لهذا الحى من قريش » ورووا في ذلك أخبارا ، فلو لا أن الامامة واجبة لما ساغت تلك المأورة والناظرة عليها ، ولقال قائل : ليست بواجبة لافي قريش ولا في غيرهم .

وطريق وجوبها : السمع للعقل ، لما ذكرناه في غير هذا الوضع ، وأن العقل لا يعلم به فرض شيء ولا بإيافته ، ولا بتحليل شيء ولا تحريمه .

وهي فرض على الكفاية ، مخاطب بها طائفتان من الناس . إحداها : أهل الاجتهاد حتى يختاروا . والثانية : من يوجد فيه شرائط الامامة حتى ينتصب أحدهم للامامة .

أما أهل الاختيار فيعتبر فيهم ثلاث شروط . أحدها : العدالة . والثاني : العلم الذى يتوصل به إلى معرفة من يستحق الامامة . والثالث : أن يكون من أهل الرأى والتدبير المؤدبين إلى اختيار

من هو للإمامة أصلح ، وليس لمن كان في بلد حزية على غيره من أهل البلاد يتقدم بها ، وإنما صار من يختص ببلد الإمام متوليا لعقد الإمامة لسبق علمه بموته ، ولأن من يصلح للخلافة في الغالب موجودون في بلده .

وأما أهل الإمامة فيعتبر فيهم أربع شروط . أحدها : أن يكون قرشيا من الصميم . وهو من كان من ولد قريش بن مدر بن النضر دليل بن كنانة ^(١) وقد قال أحمد في رواية منها : « لا يكون من غير قريش خليفة » . الثاني : أن يكون على صفة من يصلح أن يكون قاضيا : من الحرية ، والبلوغ ، والعقل ، والعلم ، والعدالة . والثالث : أن يكون قيا بأمر الحرب والسياسة وإقامة الحدود ، لاتباعه رافة في ذلك ، والذب عن الأمة . الرابع : أن يكون من أفضلهم في العلم والدين . وقد روى عن الإمام أحمد رحمه الله ألفاظ تقتضي إسقاط اعتبار العدالة والعلم والفضل ، فقال في رواية عبدوس بن مالك القطان : « ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما عليه ، برا كان أو فاجرا ، فهو أمير المؤمنين » . وقال أيضا في رواية الروزي « فإن كان أميرا يعرف بشرب السكر والغلول يفزو معه ، إنما ذلك له في نفسه » وقد روى عنه في كتاب المحسنة : أنه كان يدعو المعتصم بأمر المؤمنين في غير موضع . وقد دعاه إلى القول بخلق القرآن ، وضربه عليه . وكذلك قد كان يدعو المتوكل بأمر المؤمنين ، ولم يكن من أهل العلم ، ولا كان أفضل وقته وزمانه .

وقد روى عنه ما يعارض هذا ، فقال في رواية حنبل « وأى بلاد كان أكبر من الذي كان أحدث عدو الله وعدو الاسلام : من إمارة السنة ؟ » يعني الذي كان أحدث قبل المتوكل فأحيا المتوكل السنة . وقال فيما رأيته على ظهر جزء من كتب أخى رحمه الله « حدثنا أبو الفتح بن منيع قال سمعت جدي يقول : كان أحمد إذا ذكر للمأمون قال : كان لامأمون » .

وقال في رواية الأثرم في امرأة لاوى لها « السلطان » فقيل له : تقول السلطان ، ونحن على ماترى اليوم ؟ وذلك في وقت يتمن فيه القضاة . فقال « أنا لم أقل على ماترى اليوم ، إنما قلت السلطان » . وهذا الكلام يقتضى التهم والطعن عليهم ، ولا يكون هذا إلا وقد قدح ذلك في ولايتهم ، ويمكن أن يحمل ما قاله في رواية عبدوس وغيره على أنه إذا كان هناك عارض يمنع من نسبة العدل العالم الفاضل ، وهو أن تكون النفوس قد سكنت إليهم ، وكلتهم عليه أجمع ، وفي العدول عنهم يكثر الهرج . وإذا وجدت هذه الصفات حالة العقد ثم عدت بعد العقد نظرت ، فإن كان جرحا في عدائته ، وهو الفسق ، فإنه لا يمنع من استدامة الإمامة . سواء كان متعلقا بأفعال الجوارح ، وهو ارتكاب المحظورات ، وإقدامه على المنكرات اتباعا لشهوته ، أو كان متعلقا بالاعتقاد ، وهو المتأول لشبهة تعرض يذهب فيها إلى خلاف الحق . وهذا ظاهر كلامه في رواية الروزي في الأمير

(١) كذا في الأصل . وفي سيرة ابن هشام « النضر بن كنانة : هو قريش . فمن كان من ولده فهو قرشي ومن لم يكن من أولاده فليس قرشي » وهو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار ابن معد بن عدنان .

يشرب السكر ويغل ، يغزى معه ، وقد كان يدعو المعتصم بأمر المؤمنين ، وقد دعاه إلى القول بخلق القرآن .

وقال حنبل في ولاية الواثق : اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله وقالوا : هذا أمر قد نقام وفشا - يعنون إظهار الخلق للقرآن - نشاورك في أنا لسنا نرضى بأمرته ولا سلطانه . فقال : «عليكم بالسكره بقاوبكم ، ولا تخلعوا يدا من طاعة ، ولا تشقوا عصا المسلمين» وقال في رواية المروزي وذكر الحسن بن صالح فقال « كان يرى السيف ، ولا ترضى بمذهبه » .

وإن كان الحادث طى بدنه . فننظر ، فإن كان زوال العقل ، نظرت فيه ، فإن كان عارضا مرجوا زواله ، كالأغماء . فهذا لا يمنع عقدها ولا استدامتها ، لأنه مرض قليل اللبث ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أغمى عليه في مرضه . وإن كان لازما لا يرجى زواله ، كالجنون والخبيل ، فننظر فإن كان مطبقا لا يتخلله إفاقة ، فهذا يمنع الابتداء والاستدامة . وإذا طرأ عليها أبطؤها ، لأنه يمنع القصور الذي هو إقامة الحدود واستيفاء الحقوق وحماية المسلمين . وإن كان يتخلله إفاقة يعود فيها إلى حال السلامة ، فنظرت . فإن كان أكثر زمانه الخبل فهو كما لو كان مطبقا ، وإن كان أكثر زمانه الإفاقة فقد قيل : يمنع من عقدها ، وهل يمنع من استدامتها ؟ فقيل : يمنع من استدامتها ، كما يمنع من ابتدائها لأن في ذلك إخلالا بالنظر المستحق فيه . وقد قيل : لا يمنع من استدامتها ، وإن منع من عقدها . لأنه يراى في ابتداء عقدها سلامة كاملة ، وفي الخروج منها نقص كامل .

وأما ذهاب البصر فيمنع من عقدها واستدامتها ، لأنه يبطل القضاء ويمنع من جواز الشهادة . فأولى أن يمنع من صحة الإمامة .

وأما عشى العين ، وهو أن لا يبصر عند دخول الليل ، فلا يمنع من عقدها ولا استدامتها ، لأنه مرض في زمان البصيرة يرجى زواله .

وأما ضعف البصر فإن كان يعرف به الأشخاص إذا رآها لم يمنع الإمامة ، وإن كان يدرك الأشخاص ولا يعرف ، منع من عقدها واستدامتها .

فإن كان أخشم الأنف لا يدرك به شم الروائح ، أو فقد البوق الذي لا يفرق به بين الطعوم . لم يؤثر ذلك في عقد الإمامة ، لأنهما يؤثران في اللغة دون الرأى والعمل .

وأما الصمم والحرس فيمنعان ابتداء عقد الإمامة ، لأنهما يؤثران في التدبير والعمل كما يؤثر العمى . وأما في الاستدامة فقد قيل : لا يخرج بهما من الإمامة لقيام الإشارة مقامهما ، فراعينا في ابتدائها سلامة كاملة وفي الخروج نقصا كاملا .

وأما تجمعة اللسان وتقل السمع مع إدراك الصوت إذا علا فلا يمنع الابتداء والاستدامة ، لأن نبي الله موسى عليه السلام لم يمنعه عقدة لسانه من النبوة ، فأولى أن لا يمنع الإمامة .

فإن كان مقطوع الذكر والأنثيين لم يمنع من الإمامة ولا من استدامتها ، لأن فقد ذلك مؤثر في التناسل دون الرأى والحركة ، فجرى مجرى الغنة ، وقد وصف الله تعالى يحيى بن زكريا عليهما السلام بذلك ، وأثنى عليه فقال تعالى (وسيدا وحورا ونبيا من الصالحين) وقد روى عن

ابن عباس رضى الله عنهما « أنه لم يكن له ذكر يفتنى به النساء. وكان كالتواة ». فلما لم يمنع ذلك من النبوة فأولى أن لا يمنع من الإمامة .

وكذلك قطع الأذنين لأنهما لا يؤثران في رأى ولا عمل ، ولها ستر خفى يمكن أن يستر فلا يظهر .

وأما ذهاب اليدين الذى يمنع العمل ، وذهاب الرجلين الذى يذهب البطش فيمنع من ابتداء عقدها ومن استدامتها ، لعجزه عما يلزم من حقوق الأمة في عمل أو نهضة .

وأما ذهاب إحدى اليدين أو إحدى الرجلين فلا يصح معه عقد الإمامة لعجزه عن كمال التصرف ولا يخرج به من الإمامة إذا طرأ عليها ، لأن العتبر في عقدها كمال السلامة وفي الخروج كمال النقص .

فإن كان أجده الأنف ، أو سمل إحدى العينين ، لم يؤثر في ابتداء العقد ولا في استدامته ، لأنه غير مؤثر في الحقوق . وقد قيل : يمنع من عقدها دون الاستدامة ، لأنه نقص يرمى ، فتقل به الهيبة ، وبقلة الهيبة تقل الطاعة ، وهذا يلزم عليه القصور .

فإن حصر عليه وقهره من أعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور من غير نظاهر بمعية ولا مجاهرة بمشاقة لم يمنع ذلك من إمامته ولا قدح في ولايته . ثم تنظر في أفعال من استولى على أموره ، فإن كانت جارية على أحكام الدين ومقتضى العدل جاز إقراره عليها تنفيذها وإمضاء لأحكامها . لثلاث يقف من العقود الدينية ما يعود بفساد على الأمة ، وإن كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يحجز لإقراره عليها ، ولزمه أن يستنصر من يقبض يده ويزيل ثقله .

فإن صار مأسورا في يد عدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه منع ذلك من عقد الإمامة له ، لعجزه عن النظر في أمور المسلمين ، سواء كان العدو مسلما باغيا أو كافرا . وللأمة فسحة في اختيار من عدها من ذوى القدرة . وقد أوما أحمد إلى إبطال الإمامة بذلك في رواية أبي الحرث : في الإمام يخرج عليه من يطلب الملك فيفتتن الناس ، فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم : مع من تكون الجمعة ؟ قال « مع من غلب » .

وظاهر هذا أن الثانى إذا قهر الأول وغلبه زالت إمامة الأول ، لأنه قال « الجمعة مع من غلب » فاعتبر الغلبة .

وقد روى عنه ما يدل على بقاء إمامته لأنه قال في رواية الروذى ، وقد سئل أى شيء الحجة في أن الجمعة تجب في الفتنة ؟ فقال : « أمر عثمان لهم أن يصلوا ؟ قيل له : فيقولون : إن عثمان أمر بذلك . فقال : إنما سألوهم بعد أن صلوا » .

وظاهر هذا أنه لم يخرج عثمان من الإمامة مع القهر لأنه اعتبر لإذنه .

فإن أسر بعد أن عقدت له الإمامة فعلى الأمة استنقاذه ، لما أوجبته الإمامة من نصرته ، وهو على إمامته إذا كان يرجى خلاصه ويؤمل فكاه إما بقتال أو فداء ، وإن وقع الإياس منه نظرت فيمن أسره ، فإن كان من المشركين خرج من الإمامة واستأنف أهل الاختيار بيعة غيره .

فإن عهد بالإمامة في حال أسره ، نظرت ، فإن كان بعد الإياس من خلاصه لم يصح عهده لأنه

عهد بعد خروجه من الامامة ، وإن كان قبل الاياس من خلاصه صح عهده ، لبقاء إمامته واستقرت إمامة ولى عهده بالاياس من خلاصه لزوال إمامته . فان خلس من أمره بعد عهده ، نظرت في خلاصه ، فان كان بعد الاياس منه لم يعد إلى إمامته ، لخروجه منها بالاياس ، واستقرت في ولى عهده . وإن خلس قبل الاياس منه فهو على إمامته ويكون العهد في ولى العهد ثابتا . وإن كان مأسورا مع بغاة المسلمين فان كان يرجى خلاصه فهو على إمامته ، وإن لم يرج خلاصه نظرت في البغاة ، فان كانوا لم ينصبوا لأنفسهم إماما فالامام المأسور في أيديهم على إمامته ، لأن بيعته لازمة لهم ، وطاعته عليهم واجبة ، فصار كونه معهم مثل كونه مع أهل العدل إذا صار تحت الحجر . وعلى أهل الاختيار أن يستنبوا عنه ناظرا يخلفه إن لم يقدر على الاستنابة ، وإن قدر عليها كان أحق باختيار من يستنبه منهم .

فان خلع الأمور نفسه أو مات لم يصير للسنتاب إماما ، لأنها نباية عن موجود فزالت بفقده . وخلف ولى العهد ، لأنها ولاية بعد مفقود لاتعتقد بوجوده فافترقا .

فان كان أهل البنى قد نصبوا إماما لأنفسهم دخلوا في بيعته وانقادوا لطاعته فالامام المأسور في أيديهم خارج من الامامة بالاياس من خلاصه ، لأنهم قد انحازوا بدار انزل حكمها عن الجماعة وخرجوا بها عن الطاعة . فلم يبق لأهل العدل بهم نصرة ولا للمأسور معهم قدرة . وعلى أهل الاختيار في دار العدل أن يعتقدوا الامامة لمن ارتضوه ، فان تخلص المأسور لم يعد إلى الامامة لخروجه منها .

فان كان أفضل الجماعة فبايعوه ثم حدث من هو أفضل منه لم يحز العدول عنه إلى من هو أفضل وفي الابتداء لو عدلوا عن الأفضل لغيره لم يحز . وإن كان لعذر من كون الأفضل غائبا أو مريضا أو كان الفضول أطوع في الناس : جاز .

والامامة تنعقد من وجهين . أحدهما : باختيار أهل الحل والعقد . والثاني : بعهد الامام من قبل .

فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فلا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد . قال أحمد ، في رواية اسحق بن إبراهيم : «الامام الذي يجتمع [قول أهل الحل والعقد^(١)] عليه كلام» يقول : هذا إمام .

وظاهر هذا : أنها تنعقد بجماعتهم .

وروى عنه ما دل على أنها تثبت بالقهر والغلبة ، ولا تفتقر إلى العقد . فقال في رواية عبدوس ابن مالك العطار : «ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين ، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما ، برا كان أوفاجرا» وقال أيضا في رواية أبي الحرث في الامام يخرج عليه من يطلب الملك ، فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم - «تكون الجمعة مع من غلب» واحتج بأن ابن عمر صلى بأهل المدينة في زمن الحرة . وقال «نحن مع من غلب» .

وجه الرواية الأولى : أنه لما اختلف المهاجرون والأنصار ، فقالت الأنصار : « منا أمير ومنكم أمير » حاجهم عمر وقال لأبي بكر رضى الله عنهما « مد يدك أبائكم » فلم يعتبر القلبة واعتبر العقد مع وجود الاختلاف .

وجه الثانية : ما ذكره أحمد عن ابن عمر وقوله « نحن مع من غلب » ولأنها لو كانت تقف على عقد لصح رفعه وفسخه بقولهم وقوله ، كالبيع وغيره من العقود ، ولما ثبت أنه لو عزل نفسه أو عزله لم ينزل دل على أنه لا يفتقر إلى عقد .

ولما اعتبر فيها قول جماعة أهل الحل والعقد أنه الامام لأبنه يجب الرجوع إليه ، ولا يسوغ خلافه والعدول عنه ، كالأجماع . ثم ثبت أن الإجماع يعتبر في انعقاده : جميع أهل الحل والعقد ، كذلك عقد الإمامة . فان توقفوا أعموا ، لأنه عقد لا يتم إلا بعقد كالتقضاء لا يصير قاضيا حتى يولى ، ولا يصير قاضيا وإن وجدت صفته ، كذلك الإمامة .

وإذا اجتمع أهل الحل والعقد على الاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجود فيهم شروطها فقدّموا للبيعة منهم أكثرهم فضلا وأكملهم شروطا . فإذا تعين لهم من بين الجماعة من أدام الاجتهاد إلى اختياره وعرضوها عليه ، فإن أجاب إليها بايعوه عليها ، وانعقدت له الإمامة يبيعهم ، ولزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته . وإن امتنع من الإمامة ولم يجب إليها لم يجبر عليها وعدل إلى من سواه من مستحقها فويع عليها . فان امتنع الجميع من الدخول فيها فهل يأبون بذلك ؟ وهل يتعين عليهم ؟

قال في رواية المروذى : « لا بد للمسلمين من حاكم ، أتذهب حقوق الناس ؟ » وقال في رواية محمد بن موسى - في الشاهد يأتي أن يشهد أيّام ؟ - قال : « إذا كان يضرب أهل القرية ومثله يحتاج إليه فلا يفعل » .

وظاهر كلامه : أنه جعل القضاء والشهادة من فروض الكفايات ، مع ما قد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذم القضاء ، فأولى أن تكون الإمامة الكبرى كذلك ، إذ ليس طلبها ولا الدخول فيها مكروها . وقد تنازعها أهل الشورى ، فصار دّ عنها طالب ولا منع منها راغب . ولأن بالناس حاجة إلى ذلك لحاية البيضة ، والناب عن الحوزة ، وإقامة الحدود ، واستيفاء الحقوق ، فجرى حاجتهم إلى غسل الموتى وحملهم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

فان تكافأ في شروط الإمامة اثنان قدم أسنهما ، وإن لم يكن ذلك شرطا ، فان بويع أصغرهما جاز .

فان كان أحدهما أعلم والآخر أشجع نظرت ، فان كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى لانتشار الثغور وظهور البغاة كان الأشجع أحق ، وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم لسكون الدهاء وظهور أهل البدع كان الأعمل أحق .

فان وقف الاختيار على واحد من اثنين فتنازعاها . لم يكن ذلك قسدا يمنعهما منها . لما بينا أن

طلبها غير مكروه ، لأنه قد تنازعها أهل الشورى ^(١) .

وبماذا تقطع تنازعهما مع تكافؤ أحوالهما ؟ فقياس قول أحمد رحمه الله : أنه يقرع بينهما فيبايع من قرع منهما ، لأنه قال في رواية ابنه عبد الله - في مسجد فيه رجلان تداعيا الأذان فيه « يقرع بينهما » واحتج بقول سعد .

ولفظ الحديث مارواه أبو حفص العكبري بإسناده عن ابن شبرمة « أن الناس تشاحوا في الأذان يوم القادسية ، فأقرع بينهم سعد » وبإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ^(٢) » .
وصفة العقد : أن يقال « يا عيناك على بيعة رضى ، على إقامة العدل والانصاف ، والقيام بفروض الامامة » ولا يحتاج مع ذلك إلى صفقة اليد ^(٣) .

ولا يجوز عقد الامامة لامامين في بلدين في حالة واحدة . فان عقد لاثنتين وجدت فيهما الشرائط نظرت ، فان كانا في عقد واحد فالعقد باطل فيهما ، وإن كان العقد لكل واحد منهما على الانفرد نظرت ، فان علم السابق منهما بطل العقد الثانى ، وإن جهل من السابق منهما يخرج على الروايتين ، أحدهما : بطلان العقد فيهما ، والثانية : استعمال القرعة ، بناء على ما إذا زوّج الوليان وجهل السابق منهما ، فهو على روايتين ، كذلك هاهنا .

ويجوز للامام أن يعهد إلى إمام بعده ، ولا يحتاج في ذلك إلى شهادة أهل الحل والعقد . وذلك لأن أبا بكر عهد إلى عمر رضى الله عنهما ، وعمر عهد إلى سة من الصحابة رضى الله عنهم ، ولم يعتبر في حال العهد شهادة أهل الحل والعقد ، ولأن عهده إلى غيره ليس بعقد للامامة ، بدليل أنه لو كان عقدا لها لأفضى ذلك إلى اجتماع إمامين في عصر واحد ، وهذا غير جائز . وإذا لم يكن عقدا لم يعتبر حضورهم ، وكان معتبرا بعد موت الإمام العاقد .

وإذا عهد إلى رجل كان له أن يعزله قبل موته ، لما بينا أن إمامة المهود إليه غير ثابتة مادام العاهد باقيا إماما ، وإذا لم تكن ثابتة كان له أن يخرجها من ذلك ، كما أن الموصى له أن يخرج الوصى . لأن الوصية غير ثابتة مادام حيا .

ويجوز أن يعهد إلى من ينسب إليه بأبوة أو بنوة ، إذا كان المهود له على صفات الأئمة ، لأن الامامة لا تتعقد للمهود إليه بنفس العهد ، وإنما تتعقد بعهد للسلمين ، والتهمة تنتفي عنه . ويعتبر قبول المهود إليه ، ويكون ذلك بعد موت المولى ، لأن إمامته في تلك الحال تنعقد . ويعتبر في المهود إليه شروط الامامة وقت العهد إليه ، واستدامتها إلى ما بعد موت المولى .

(١) انظر الستة الذين جعل عمر رضى الله عنه الخلافة فيهم حين ضرب . وهم على وعثمان وطلحة و الزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنهم .

(٢) الاستهم : الاقتراع ليظهر سهم كل واحد منهم وحظه من الصف .

(٣) قال في الفتى : وكانت البيعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين بالمصافحة ، فلما ول الحجاج رتبها أيعانا فتمثل على الخمين بالله والطلاق والتاق وصديقة مال ، وزاد ابن الأثير في إعلام الموقعين : وبيعة النساء بالكلام وما است يده الكرعة يد امرأة لا يعلكها .

فان كان صغيرا وقت العهد لم يصح ، لأنها وإن كانت تلزم بعد موت العاقد فلا يمتنع اعتبارها وقت العقد ، كما قلنا في الوصي ، يعتبر فيه شرائط الموصى وقت العقد ، وإن كانت تلزم بالموت . فان عهد إلى غائب معلوم الحياة صح ، وكان موقوفا على قدمه . فان مات المولى وبعدت غيبته واستضر السمعون بتأخير نظره استتاب أهل الاختيار نائباً عنه ببايعونه بالنيابة دون الخلافة فاذا قدم الغائب انزل النائب .

وإذا خلع الخليفة نفسه ، إما بطريان عنده ، أو قلنا له أن يخلع نفسه ، انتقلت الولاية إلى ولي عهده ، وقام خلع مقام موته .

ولو عهد الخليفة إلى اثنين فأكثر ، ولم يقدم أحدهما على الآخر ، واختار أهل الاختيار أحدهما بعد موته جاز . والأصل فيه أهل الشورى ، وليس لأهل الاختيار - إذا جعلها الإمام شورى في عدد - أن يختاروا أحدهم في حياة المستخلف العاهد ، إلا أن يأذن لهم ، لأنه بالإمامة أحق . فان خافوا انتشار الأمر بعد موته استأذنوه ، فان صار إلى حال الإياس نظرت ، فان زال عنه أمره وعزل عن رأيه فهو كحالته بعد موته في جواز الاختيار .

وهل يجوز للخليفة أن ينص على أهل الاختيار ، كما ينص على أهل العهد ؟ فقد قيل : يجوز ، لأنها من حقوق خلافته . وقياس مذهبنا أنه لا يجوز لوجهين . أحدهما : أنها تقف على اختيار جميع أهل الحل والعقد . والثاني : أن إمامة المعهود إليه تنعقد بعد موته باختيار أهل الوقت .

فان قال : قد عهدت بالأمر إلى فلان ، فان مات قبل موتى أو تغيرت حاله فالامام بعده فلان - وذكر آخر - جاز ذلك ، وكان هذا عهداً إليه بالشرط . فان بقى الأول إلى وفاة العاهد سليماً كان هو الامام دون الثاني ، وإن مات قبل موت الامام أو تغيرت حاله بأحد ثلاثة أشياء كان الثاني هو الامام المعهود إليه . وكذلك إن قال : فان مات الثاني أو تغيرت حاله فالخليفة فلان صح ، وكان ذلك على الترتيب .

والأصل فيه ما رواه الأثر القطفي في الأفراد بإسناده قال « لما وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم القوم إلى مؤتة قال : عليكم زيد بن حارثة ، فان أصيب زيد بن جعفر ، فان أصيب جعفر فعبد الله ابن رواحة » (١) وروى سيف بإسناده قال « لما أفضد عمر رضي الله عنه بالجيش إلى نهاوند قال : قد أمرت حذيفة بن اليمان حق ينتهي إلى النعمان بن مقرن ، وقد كتبت إلى النعمان : إن حدث بك حدث فعلى الناس حذيفة ، وإن حدث بحذيفة حدث فعلى الناس نعم بن مقرن » وذكر أيضاً أن أبا عبيد (٢) عهد إلى الناس فقال « إن قتل فعلى الناس جبر ، فان قتل فعليكم

(١) رواه بمسناه البخاري في باب غزوة مؤتة من كتاب المغازي من حديث ابن عمر . ورواه الامام أحمد عن أبي قتادة (٥ : ٢٩٩) .

(٢) هو أبو صيد بن مسعود الثقفي والد المختار . قال الطبري (٤ : ٢٦٨) رأت دومة امرأة أبي عبيد رؤيا وهي بملروحة أن رجلاً نزل من السماء بأواء فيه شراب فصر أبو عبيد وجبر ، في أماس من أهله فأخبر بها أبا عبيد فقال : هذه المهادة . وعهد أبو عبيد إلى الناس فقال : إن قتل فعلى الناس

فلان ، فإن قتل فعليكم المرقال » وذلك في يوم الجسر^(١) .

فإن عهد إلى رجل ثم قال : فإن مات للعهد إليه بعد نظره وإفضاء الخلافة إليه فالامام بعده فلان ، أخذ بذلك . فإن من ذكره وعهد إليه أولاً هو الامام بعده ، وإذا مات العهد إليه أو انعزل بحدوث معنى لم يكن للذي بعده ولاية ولا عهد . لأن الأمر صار لمن جعله ولي عهده بعده فإذا صار إماماً حصل التصرف والنظر إليه والاختيار إليه ، وكان العهد إليه فيمن يراه .

ويفارق هذا الفصل الذي قبله . لأنه جعل العهد إلى غيره عند موته ونفث صفاته في الحالة التي لم يشب للعهد إليه إمامة ، بل كانت إمامة الأول باقية . فلهذا صح عهده إلى من يراه . ولا يجب على كافة الناس معرفة الامام بعينه واسمه ، إلا من هو من أهل الاختيار الذين تقوم بهم الحجة وتعتقد بهم الخلافة .

ويجوز أن يسمى خليفة لمن عقد له الأمر ، ويسمى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته .

وهل يجوز أن يقال : خليفة الله تعالى ؟ فقد قيل يجوز ، لقيامه بحقوقه في خلقه . ولقوله تعالى (هو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات) وقيل لا يجوز ، لأنه إما يستخلف من يغيب أو يموت ، والله تعالى لا يغيب ولا يموت . وقيل لأبي بكر : يا خليفة الله . فقال : « لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ويلزم الامام من أمور الأمة عشرة أشياء :

أحدها : حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة . فإن زاع ذو شبهة عنه بين له الحجة وأوضح له الصواب ، وأخذ بما يلزمه من الحقوق والحدود ، ليكون الدين محروساً من خلل والأمة بمنوعة من الزلل .

الثاني : تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين ، وقطع الخصام بينهم ، حتى تظهر النصفة ، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم .

الثالث : حماية البيضة والذب عن الحوزة ، ليتصرف الناس في المعاش وينتسروا في الاسفار آمنين .

الرابع : إقامة الحدود لتسان محارم الله تعالى عن الانتهاك ، وتحفظ حقوق عبادته من إتلاف واستهلاك .

الخامس : تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة ، حتى لا تنظر الأعداء بكرة يتهاون بها محرماً ويسفكون فيها دماً مسلماً أو معاهداً .

السادس : جهاد من عاند الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الامة .

جبر ، فإن قتل فعليكم فلان ، حتى أمر الدين فربوا من الائمة على الولاء من كلامه . ثم قال : إن قتل أبو القاسم فعليكم الثمن له وقال البلاذري : وجعل الله - كون ، قتل أبو صيد ، ويهل إن القيل برك عليه فأتى تمته ، فأخذ اللواء أخوه الحكم فقتل ، فأخذ ابنه جبر فقتل ، ثم إن الثمن بن حارثة أخذ ساعة وانصرف بالناس وبضهم على حامية يمش .

(١) قال البلاذري : كانت وقعة الجسر يوم السبت في آخر شهر رمضان سنة ثلاث مائة .

السابع : جباية النى* والصدقات على ما أوجبه الشرع نفا واجتهادا من غير عسف .
الثامن : تقدير العطاء وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقصير فيه ، ودفعه في وقت لاتقديم فيه ولا تأخير .

التاسع : استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال ، ويكفله إليهم من الأموال لتكون الأعمال مضبوطة والأموال محفوظة .

العاشر : أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال ليهتم بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلا ببلدة أو عبادة . فقد يخون الأمين ويشش الناصح . وقد قال الله تعالى (ياداوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى) فلم يقتصر سبحانه على التفويض دون المباشرة . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» .

وإذا قام الامام بحقوق الأمة وجب له عليهم حقان : الطاعة ، والنصرة ، ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الامامة ، والذي يخرج به عن الامامة شيان . الجرح في عدالته ، والنقص في بدنه ، وقد تقدم شرحه . فأما الجرح في دينه فقد حكينا كلام أحمد رحمه الله تعالى في ذلك بما يقتضى صحة الامامة ، وتأولناه على أن هناك عنرا يمنع من اعتبار العدالة حالة العقد ، كما كان العذر مؤثرا في الفاضل .

فصل

في ولايات الامام

وما يصدر عن الامام من ولايات خلفائه أربعة أقسام أحدها : من تكون ولايته عامة في الاعمال العامة ، وهم الوزراء . لائهم مستتابون في جميع النظرات من غير تخصيص .

الثاني : من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة . وهم الأمراء للأقاليم والبلدان . لأن النظر فيما خصوا به من الاعمال عام في جميع الأمور .

الثالث : من تكون ولايته خاصة في الاعمال العامة ، وهم مثل قاضي القضاة وقيب الجيوش وحامى الثغور ، ومستوفى الخراج ، وجابى الصدقات ، لأن كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الاعمال .

الرابع : من تكون ولايته خاصة في أعمال خاصة . وهم مثل قاضى بلد ، أو إقليم ، أو مستوفى خراجة ، أو جابى صدقاته ، أو حامى ثغره ، أو نقيب جنده . لأن كل واحد منهم خاص بالنظر بخصوص العمل .

ولكل واحد من هؤلاء الولاية شروط تنعقد بها ولايته ويصح معها نظره ، نذكرها في مواضعها .

أما تقليد الوزارة فخائر ، لما حكاه الله تعالى عن نبيه موسى عليه السلام (واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخى اشد به أزرى وأشركه في أمري) وإذا جاز ذلك في النبوة كان في الامامة أجوز . لأن ما وكل إلى الامام من تدبير الامة لا يقدر على مباشرة جميعه إلا بالاستنباء . ونيابة الوزير المشارك له في التدبير أصح في تنفيذ الأمور من تفرده بها ليستظهر به على نفسه ، وليكون أبعد من الزلل ، وأمنع من الخلل .

فأما اشتقاق الوزارة ، فقيل : إنه مأخوذ من الوزر^(١) ، وهو الثقل لأنه يتحمل عن الملك أمثاله ، وقيل : إنه مأخوذ من الوزر^(٢) ، وهو الملجأ . ومنه قوله تعالى (كلا لا وزر) أى لا ملجأ ، فسمى بذلك لأن الملك يلجأ إلى رأيه ومعوته . وقيل : إنه مأخوذ من الأزر ، وهو الظهر . لأن الملك يقوى بتويزه كقوة البدن بالظهر .

والوزارة على ضربين : وزارة تفويض ، ووزارة تنفيذ .

أما وزارة التفويض فهي أن يستوزر الامام من يقوض إليه تدبير الأمور برأيه ، وإمضاءها على اجتهاده . فيعتبر في تقليد هذه الوزارة شروط الامامة . وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمر الحرب والحراج خيريهما . فانه مباشر لهما تارة بنفسه ، وتارة يستنب فيهما ولا يصل إلى استنباء الكفاية ، إلا أن يكون منهم ، كما لا يقدر على المباشرة إذا قصر عنهم .

ويفتقر تقليده إلى لفظ الخليفة ، لأنها ولاية تفقر إلى عقد ، والعقود لا تصح إلا بالقول . فان وقع له بالنظر أو أذن له فيه ، فقياس المنصب : أنه يصح التقليد بناء على إيقاع الطلاق بالكتابة . وتشمل الوزارة على لفظين . أحدهما : عموم النظر . والثاني : النيابة .

فان اقتصر به على عموم النظر دون النيابة لم تنعقد به الوزارة ، وإن اقتصر به على النيابة لم تنعقد أيضا . فإذا جمع بينهما انعقدت . والجمع بينهما أن يقول « قدلتك مالى نيابة عني » فتنعقد به الوزارة لأنه جمع بين عموم النظر والاستنباء . فان قال « نب عني فيا لى » احتمل أن تنعقد الوزارة ، لأنه قد جمع له بين عموم النظر والاستنباء . واحتمل أن لا تنعقد به الوزارة ، لأنه إذن يحتاج أن يتقدمه عقد . والاذن في أحكام العقود لا تصح به العقود . فان قال « قد استبنتك فيا لى » انعقدت به الوزارة لأنه عدل عن مجرد الاذن إلى ألفاظ العقود . فان قال « انظر فيا لى » لم تنعقد به الوزارة ، لاحتماله أن ينظر في تصفحه أو في تنفيذه أو في القيام به ، والعقد لا يلتزم بلفظ محتمل . فان قال « قد استوزرتك تعويلا على نيابتك » انعقدت الوزارة ، لأنه قد جمع بين عموم النظر فيما جعل إليه بقوله « استوزرتك » لأن نظر الوزارة عام . وثبتت النيابة بقوله « تعويلا على نيابتك » وخرجت عن وزارة التقليد إلى وزارة التفويض . فان قال « قد قوضت إليك وزارتي » احتمل أن تنعقد به هذه الوزارة ، لأن ذكر التفويض فيها يخرجها عن وزارة التنفيذ . ويحتمل أن لا تنعقد ، لأن التفويض من أحكام هذه الوزارة فافتقر إلى عقد ينفذ به ، والأول أشبه . فعلى هذا لو قال « قد قوضنا إليك الوزارة » صح . لأن ولاية الأمور يكتبون أنفسهم بلفظ الجمع

(١) الأولى بكسر الواو وسكون الزاى . والثانية بفتح الواو والزى .

ويعظمونها عند إضافة الشيء إليهم فيقولونه ، فيقوم قوله «فوضنا إليك» مقام قوله «فوضت» وقوله «الوزارة» مقام قوله «وزارتي» فإن قال «قد قلدتك وزارتي» أو قال «قد قلدناك الوزارة» لم يصح بهذا القول من وزراء التفويض حتى ينيبه بما يستحق به التفويض ، لأن الله تعالى يقول فيما حكاه عن موسى (واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي أشد به أئزرى وأشركه في أمري) فلم يقتصر على مجرد الوزارة حتى قرنها بشد أزره وإشراكه في أمره .

وعلى الوزير وزارة التفويض مطالعة الامام بما أمضاه من تدبير وأنفذه من ولاية وتقليد ، ثلاثا يصير بالاستبداد كالامام . وعلى الامام أن يتصفح أفعال الوزير وتديره الأمور ليقر منها ماوافق الصواب ويستدرك ماخالفه . لأن تدبير الأمة موكلول إليه وإلى إجهاده ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه وأن يقد الحكم كما يجوز ذلك للامام لأن شروط الحكم فيه معتبرة . ويجوز أن ينظر في المظالم ويستنب فيها ، لأن شروط المظالم فيه معتبرة . ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه وأن يقد من يتولاه . لأن شروط الجهاد فيه معتبرة . ويجوز أن يباشر تنفيذ الأمور التي دبرها وأن يستنب في تنفيذها لأن شروط الرأي والتدبير فيه معتبرة .

وكل ماصح من الامام صح من هذا الوزير ، إلا ثلاثة أشياء . أحدها : ولاية العهد . فإن للامام أن يعهد إلى من يرى ، وليس ذلك للوزير .

والثاني : أن للامام أن يستعفى الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير .

والثالث : أن للامام أن يعزل من قلده الوزير ، وليس للوزير أن يعزل من قلده الامام . وما سوى هذه الثلاثة فحكم التفويض إليه يقتضى جواز فعله وصحة نفوذه منه .

فإن عارضه الامام في رد ما أمضاه ، فإن كان في حكم نفذ على وجهه ، وفي مال وضع في حقه ، لم يجوز نقض ما نفذ بجتهاده . وإن كان في تقليد وال . أو تجهيز جيش ، أو تدبير حرب جاز للامام معارضته فيه بعزل المولى والعدول بالجيش إلى حيث يرى ، وتديره الحرب بما هو أولى . لأن للامام أن يستدرك ذلك من أفعال نفسه ، فأولى أن يستدركها من أفعال وزيره . وفارق هذا ما كان من حكم نفذه ، أو مال وضعه في حقه ، لأنه لما لم يكن للامام أن يستدرك ذلك من أفعال نفسه فكذلك من أفعال وزيره .

فإن قلد الامام واليا على عمل ، وقلد الوزير غيره على ذلك العمل ، نظر في أسبقهما بالتقليد ، فإن كان الامام أسبق تقليدا من الوزير فتقليده أثبت ، وإن كان تقليد الوزير أسبق فإن علم الامام بما تقدم من تقليد الوزير كان في تقليد الامام عزل للأول واستئناف تقليد للثاني ، فصح الثاني دون الأول ، وإن لم يعلم الامام بما تقدم من تقليد الوزير فتقليد الوزير أثبت . فتصح ولاية الأول دون الثاني ، لأن تقليد الثاني مع الجهل بتقليد الأول لا يكون عزلا . وإنما يكون عزلا لو علم الامام بحاله فيصير بالقول معزولا ، لا بتقليد غيره . فإن كان النظر مما يصح فيه الاشتراك صح تقليدها وكانا مشتركين في النظر . وإن كان مما لا يصح فيه الاشتراك كان تقليدها موقوفا على عزل أحدهما وإقرار الآخر . فإن تولى ذلك الامام جاز أن يعزل أيهما شاء ويقر الآخر ، وإن

تولاه الوزير جاز أن يعزل من اختص بتقليده ولم يجز أن يعزل من قلده الامام .
فهذا حكم وزارة التفويض .

وأما وزارة التنفيذ فحكمها أضغ ، وشروطها أقل . لأن النظر فيها مقصور على رأى الامام وتديره . وهذا الوزير وسيط بينه وبين الرعايا والولاية ، يؤدى عنه ما أمر ، وينفذ ما ذكر ، ويمضى ما حكم ، ويخبر بتقليد الولاية ، وتجهيز الجيش والحماة ، ويعرض عليه ماورد منهم وتجدد من حدث ملم ليعمل فيه بما يؤمر به ، فهو معين فى تنفيذ الامور وليس بوال عليها ولا متقلدا لها . فان شورك فى الرأى كان باسم الوزارة أخص ، وإن لم يشترك فيه كان باسم الوساطة والسفارة أشبه .

ولا تقتصر هذه الوزارة إلى تقليد ، وإنما يراعى فيها مجرد الاذن ومطلق الاسم ، ولا يعتبر فى المؤهل لها الحرية ، ولا العلم . لانه ليس له أن ينفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية ، ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم ، وإنما هو مقصور النظر على أمرين : أن يؤدى إلى الخليفة وأن يؤدى عنه ، فيراعى فيه سبعة أوصاف :
أحدها : الامانة حتى لا يخون فيما اتهم فيه .

الثانى : صدق اللهجة حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل على قوله فيما ينهيه .

الثالث : قلة الطمع حتى لا يرتضى فيما يبل ، ولا ينخدع فيقتاسل .

الرابع : أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء ، لأن العداوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف .

الخامس : أن يكون ذكورا لما يؤديه إلى الخليفة وعنه لانه شاهد له وعليه .

السادس : الدكاء والقفطنة ، حتى لا تدلس عليه الامور فتشتبه ، ولا تموه عليه فتلبس ، فلا يصح مع اشتباهها عزم ، ولا يتم مع التباسها حزم .

السابع : أن لا يكون من أهل الأهواء ، فيخرجه الهوى عن الحق إلى الباطل ، ويتدلس عليه الحق بالمبطل . فان الهوى خادع الالباب ، وصارف عن الصواب . وقد روى بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم «حبك الشيء يعمى ويصم» (١) .

فان كان هذا الوزير مشاركا فى الرأى احتاج إلى وصف ثامن وهو الحنكة والتجربة التى تؤديه إلى صحة الرأى وصواب التدبير . فان فى التجارب خبرة لعواقب الامور . وإن لم يشارك فى الرأى لم يحتج إلى هذا الوصف .

ولا يجوز أن يقوم بذلك امرأة ، وإن كان خبرها مقبولا ، لما تضمنه من معاني الولايات المصروفة عن النساء . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة» (٢) .

(١) رواه الامام أحمد وأبو داود والبخارى فى التاريخ عن أبي الدرداء ، قال السيوطى والقرائى وغيرهما : حسن .

(٢) رواه أحمد والبخارى وابن مزمى والنسائى بلفظ «لن يفلح قوم ولوا أمرهم» عن أبي بكر .

ولأن فيها طلب الرأى وثبات العزم وما يضعف عنه النساء ، والبروز في مباشرة الأمور مما هو عليهن محظور .

وقد قيل : إنه يجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الدمة ، وإن لم يكن وزير التفويض منهم ، إلا أن يستطيعوا فيكونوا ممنوعين من الاستطالة .

وكان الفرق بينهما من وجوه أربعة :

أحدها : أنه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم ، وليس ذلك لوزير التنفيذ ولأنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاية وليس ذلك لوزير التنفيذ .

ولأنه يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدير الحرب وليس ذلك لوزير التنفيذ .

ولأنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أموال بيت المال قبض ما يستحق له ودفع ما يجب فيه وليس ذلك لوزير التنفيذ .

فبان بهذا أنهما قد اختلفا في حقوق النظر من هذه الوجوه الأربعة .

ويختلفان أيضا في أربعة شروط :

أحدها : أن الحرية معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ .

الثاني : أن الاسلام معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ .

الثالث : أن العلم بأحكام الشريعة معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ .

الرابع : المعرفة بأمر الحرب والخراج معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ .

وقد ذكر الحرقى ما يدل على أنه يجوز أن يكون وزير التنفيذ من أهل الدمة ، لأنه قال « ولا

يعطى من الصدقة لكافر ولا عبد ، إلا أن يكونوا من العاملين فيعطوا بحق ماعملوا » وروى عن

أحمد ما يدل على المنع ، لأنه قال في رواية أبي طالب - وقد سئل : نستعمل اليهودي والنصراني

في أعمال المسلمين مثل الخراج ؟ فقال « لا يستعان بهم في شيء » .

ويكون الوجه فيه قوله تعالى (لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا) وقوله تعالى

(لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) وقوله عليه السلام « لا تأمنونهم إذ خوتهم الله » .

ويجوز للخليفة أن يقد وزير ينفذ على اجتماع وانفراد ، ولا يجوز أن يقد وزير تفويض

على اجتماع ، كما لا يجوز تقليد إمامين . لأنهما ربما تعارضا في العقد والحل والتقليد والعزل .

وقد قال الله تعالى (لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا)

فإن قد وزير تفويض نظرت ، فإن قوض إلى كل واحد منهما عموم النظر لم يصح لما

ذكرنا . ثم ننظر فإن كان في وقت واحد بطل تقليدهما معا . وإن سبق أحدهما الآخر صح تقليد

السابق وبطل تقليد المسبوق ، وإن أشرك بينهما في النظر على اجتماعهما فيه ولم يجعل إلى واحد

منهما أن ينفرد به صح ، وتكون الوزارة فيما لا في واحد منهما ، ولهما تنفيذ ما اجتماعا عليه ،

وليس لهما تنفيذ ما اختلفا فيه ، ويكون موقوفا على رأى الخليفة وخارجا عن نظر هذه الوزارة ،

وتكون هذه الوزارة تقصر عن وزارة التفويض المطلق من وجهين :

أحدهما : اجتماعهما على تنفيذ ما اتفقا عليه .

الثاني : زوال نظرها عما اختلفا فيه . فان اتفاقا بعد الاختلاف نظرت . فان كان عن رأى اجتماع على صوابه بعد اختلافهما فيه دخل في نظرها وصح تنفيذه منهما . لأن تقدم الاختلاف لا يمنع من جواز الاتفاق . وإن كان عن متابعة أحدهما لصاحبه مع بقائها على رأى المختلف فهو خروج من نظرها . لأنه لا يصح من الوزير تنفيذ ما لا يراه صوابا .

فان لم يشرك بينهما في النظر ، بل أفرد كل واحد منهما بعمل يكون فيه علم النظر خاص العمل ، مثل أن يرث إلى أحدهما وزارة بلاد للشرق ، وإلى الآخر وزارة بلاد المغرب ، أو يخص كل واحد منهما بنظر يكون فيه عام العمل ، خاص النظر ، مثل أن يستوزر أحدهما على الحرب والآخر على الخراج ، صح تقليدهما على كلا الوجهين ، غير أنهما لا يكونان وزيرى تفويض ، ويكونان والين على عملين مختلفين . لأن وزارة التفويض : ماعمت وفقد أمر الوزير بها في كل عمل وكل نظر ، ويكون تقليد كل واحد منهما مقصورا على ماخص به . وليس له معارضة الآخر في نظره أو عمله . ويجوز للخليفة أن يقلد وزيرين ، وزير تفويض ووزير تنفيذ . فوزير التفويض مطلق التصرف ، ووزير التنفيذ مقصور على تنفيذ ما صدرت به أوامر الخليفة .

ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يولى معزولا ولا يعزل مولى . ويجوز لوزير التفويض أن يولى معزولا ويعزل موله ، ولا يجوز له أن يعزل من ولاه الخليفة . وليس لوزير التنفيذ أن يوقع عن نفسه ولا عن الخليفة إلا بإذنه . ويجوز لوزير التفويض أن يوقع عن نفسه إلى عماله وعمال الخليفة ، ويلزمهم قبول توقعياته . ولا يجوز أن يوقع عن الخليفة إلا بأمره في عموم وخصوص . وإذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم يعزل به أحد من الولاة . وإذا عزل وزير التفويض اعزل به عمال التنفيذ ، ولم يعزل به عمال التفويض لأن عمالة التنفيذ نيابة ، وعمالة التفويض ولاية .

وجوز لوزير التفويض أن يستخلف نائبا عنه . ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يستخلف من ينوب عنه . لأن الاستخلاف تقليد . فصح من وزير التفويض ، ولم يصح من وزير التنفيذ . وإذا نهى الخليفة وزير التفويض عن الاستخلاف لم يكن له أن يستخلف . لأن كل واحد من الوزيرين متصرف عن أمر الخليفة ونهيه . وإن افرق حكمهما مع إطلاق التقليد . وإذا فوض الخليفة تدبير الأقاليم إلى ولاتها وكل النظر فيها إلى التسولي عليها . فالذى عليه أهل زماننا : جواز ذلك . وكان حكم وزيره معه حكم وزير الخليفة مع الخليفة في اعتبار الوزارتين .

[تقليد الإمارة ^(١)]

وإذا قلد الخليفة أميرا على إقليم أو بلد ، نظرت ، فان كانت إمارته عامة — وهو أن يفوض إليه الخليفة إمارة بلد أو إقليم ، ولاية على جميع أهله ، ونظرا في اليهود من سائر أعماله — فيصير

(١) هذا العنوان ليس من الأصل . وكذلك كل ما كان بين هذين المبرين فيما سياتى .

علم النظر فيما كان محدودا من عمله .

ويشتمل نظره فيه على سبعة أمور :

أحدها : النظر في تدبير الجيش ، وترتيبهم في النواحي ، وتقدير أوزانهم ، إلا أن يكون الخليفة قترها .

الثاني : النظر في الأحكام ، وتقليد القضاة والحكام .

وقد نقل إسحاق بن إبراهيم عن أحمد في القوم يفرزون مع الأمير أمر عليهم ، فأمر ذلك الأمير أميرا آخر . فقال : « إذا كان صاحبه أمره بذلك فلا بأس » .

ظاهر هذا : أنه إذا لم يأمره لم يجوز . وهذا محمول على إمارة خاصة . ويأتي شرحها .

الثالث : جباية الخراج ، وقبض الصدقات ، وتقليد العمال ، وتفريق ما يستحق منها .

الرابع : حماية الحرم ، واللبّ عن البيضة ، ومراعاة الدين ، من تغيير أو تبديل .

الخامس : إقامة الحدود في حق الله تعالى وحقوق الآدميين .

السادس : الإمامة في الجمع والجماعات ، حتى يقوم بها ، أو يستخلف عليها .

السابع : تسيير الحجيج من عمله ، ومن غير أهله ، حتى يتوجهوا معانين عليه .

فإن كان هذا الأقليم ثمرا متاخما للعدو جاهدا^(١) من يليه من الأعداء ، وقسم غنائمهم في المقاتلة ، وأخذ خمسها لأهل الخنس .

ويعتبر في هذه الإمارة الشروط للعتبة في وزارة التفويض .

ثم ينظر في عقد هذه الإمارة ، فإن كان الخليفة قد تولاه ، كان لوزير التفويض عليه

حق المراجعة والتصفيح . وإن لم يمكن^(٢) له عزله ، ولا نقله من إقليم إلى إقليم غيره .

وإن كان الوزير قد تفرّد بتقليده ، نظرت فإن قلده عن الخليفة لم يجوز له عزله ولا

نقله من عمل إلى غيره ، إلا عن إذن الخليفة . ولو عزل الوزير لم ينزعزل هذا الأمير ، وإن

قلده عن نفسه فهو نائب عنه ، فيجوز له أن ينفرد بعزله والاستبداد به ، بحسب ما يؤديه

الاجتهاد إليه من النظر في الأصح .

ولو أطلق تقليد هذا الأمير ، فلم يصرح فيه بأنه عن نفسه ولا عن الخليفة ، كان التقليد

عن نفسه ، وله أن ينفرد بعزله ، ومتى عزل الوزير انعزل هذا الأمير . إلا أن يقره الخليفة على

إمارته . فيكون ذلك تجديد ولاية واستئناف تقليد ، غير أنه لا يحتاج في ألفاظ العقد إلى

ما يحتاج إليه ابتداء العقد من الشروط .

(١) في الأحكام لماوردي « اقترب بها ثامن . وهو جهاد من يليه من الأعداء الخ » .

(٢) في لماوردي « ولم يكن له » .

ويكنى أن يقول الخليفة « قد أقررتك على ولايتك » .
ويحتاج في ابتداء تقليدها أن يقول « قلدتك ناحية كذا إمارة على أهلها ، ونظرا في جميع ما يتعلق بها ، على تفصيل لا يدخله إجمال ، ولا يتناوله احتمال » .

وإذا قلد الخليفة هذه الامارة لم يكن فيها عزل للوزير عن تصفحها ومراعاتها ، وإذا قلده الوزارة لم يكن فيها عزل لهذا الأمير عن إمارته ، لأنه إذا اجتمع عموم التقليد وخصوصه في الولايات السلطانية كان عموم التقليد محمولا في العرف على مراعاة الخاص وتصفحه ، وكان خصوص التقليد محمولا على مباشرة العمل وتنفيذه .

ولا يجوز لهذا الوزير^(١) أن يستوزر وزيرا ، إلا عن إذن الخليفة وأمره ، لأن وزير التنفيذ معين ، ووزير التفويض مستبد .

وإذا أراد هذا الأمير أن يزيد في أرزاق الجيش ، لغير سبب ، لم يجز ، لما فيه من استهلاك مال في غير حق ، وإن زادهم ، لحدوث سبب يقتضيه ، نظر في السبب ، فإن كان مما يرجى زواله^(٢) . كالزيادة للفلاء سعر ، أو حدوث حدث ، أو نفقة في حرب ، جاز للأمير أن يدفع هذه الزيادة من بيت المال ، ولا يلزمه استثمار الخليفة فيها . لأنها من حقوق السياسة الموكولة إلى اجتباؤه . وإن كان سبب الزيادة مما يقتضى استقرارها على التأيد ، كالزيادة في الحرب أبابوا فيها وقاموا بالنصر ، حتى انجلبت ، وقف ذلك على استثمار الخليفة ، ولم يكن له التفرد بامضائها . ويجوز له أن يرزق من بلغ من أولاد الجيش ويفرض لهم العطاء بغير أمر . ولا يجوز أن يفرض لجيش مبتدأ ، إلا بأمر .

وإذا فضل من مال الخراج فاضل عن أرزاق جيشه حمله إلى الخليفة ، ليضعه في بيت المال العام المهد للصالح العامة . وإذا فضل من مال الصدقات فاضل عن أهل عمله ، لم يلزمه حمله إلى الخليفة ، وصرفه في أقرب أهل الصدقات من عمله .

وإذا نقص مال الخراج عن أرزاق جيشه طالب الخليفة بتمامها من بيت المال ، وإن نقص مال الصدقات عن أهل عمله لم يكن له مطالبة الخليفة بتمامها ، لأن أرزاق الجيش مقدرة بالكفاية ، وحقوق أهل الصدقات معتبرة بالوجود .

وإذا قلد الأمير من قبل الخليفة . لم ينزل بموت الخليفة ، وإن كان من قبل الوزير انزل بموت الوزير ، لأن تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين ، وتقليد الوزير نيابة عن نفسه . وينزل الوزير بموت الخليفة ، وإن لم ينزل به الأمير ، لأن الوزارة نيابة عن المسلمين .

(١) عند الماوردي : ويجوز لهذا الأمير أن يستوزر لنفسه وزير تنفيذ بأمر الخليفة وبغير أمره ، ولا يجوز أن يستوزر وزير تفويض إلا عن إذن الخ .

(٢) في الماوردي : مما يرجى زواله ، لا تنهض به الزيادة على التأيد ، كالزيادة للفلاء سعر الخ .

فهذا حكم الإمارة العامة ، وهي إمارة الاستكفاء المعقودة عن اختيار وتقدم^(١) .
فأما إمارة الخاصة : فهو أن يكون الأمير مقصور الإمارة على تدير الجيوش ، وسياسة الرعية ،
وحماية البيضة ، والذب عن الحريم ، وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ، ولا لجباية
الخراج والصدقات .

فأما إقامة الحدود ، فما اقتصر منها إلى اجتهد^(٢) لاختلاف الفقهاء ، أو اقتصر إلى إقامة
بينة ، لتناكر المتنازعين فيه : لم يكن له التعرض لأقامتها ، لأنها من الأحكام الخارجة عن
خصوص إمارته ، وإن لم يقتصر إلى اجتهد ولا بينة ، أو اقتصر إليهما فنفذ فيه اجتهد الحاكم ،
أو قامت به البينة عنده ، نظرت ، فإن كان من حقوق الآدميين — كحد القذف والتقصص
في نفس أو طرف — كان ذلك معتبرا بحال الطالب ، فإن عدل عنه إلى الحاكم كان الحاكم
أحق باستيفائه له ، لسخوله في جملة الحقوق التي تدب الأحكام إلى استيفائها ، وإن عدل الطالب
باستيفاء الحد أو التقصص إلى هذا الأمير : كان الأمير أحق باستيفائه . لأنه ليس بحكم ،
ولمعا هو معونة على استيفاء حق ، وصاحب للمعونة هو الأمير ، دون الحاكم . وإن كان
هذا الحد من حقوق الله تعالى المحضة ، كحد الزنا : جلد أو رجم ، فالأمير أحق باستيفائه من
الحاكم ، لسخوله في قوانين السياسة ، وموجبات الحماية ، والذب عن الملة^(٣) فدخل في حقوق
الإمارة ، ولم يخرج منها إلا بنص ، وخرج من حقوق القضاء ، فلم يدخل فيها إلا بنص .
وأما نظره في الظالم ، فإن كان مما نفذت فيه الأحكام ، وأمضاه القضاء والحكام : جازله
النظر في استيفائه ، معونة للحق على المبطل ، وانزعاه للحق من التعترف بالمطل ، لأنه موكول
إليه المنع من التظالم والتغالب ، ومنسوب إلى الأخذ بالتعاطف والتناصف .

وإن كانت الظالم بما تستألف فيها الأحكام ويستألف فيها القضاء ، منع منه هذا الأمير ، لأنه
من الأحكام التي لم يتضمنها عقد إمارته ، وردت إلى حاكم بلده ، فإن نفذ حكمه لأحدهم بحق
قام باستيفائه إن ضعف عنه الحاكم . فإن لم يكن في بلده حاكم عدل بهما إلى أقرب الحاكم
من بلده ، إن لم يلحقهما في الصير إليه مشقة . فإن لحقت لم يكلفهما ذلك ، واستأمر الخليفة في
تنازعه ونفذ فيه حكمه .

وأما تسيير الحجيج من عمله فدخل في أحكام إمارته ، لأنه من جملة المعونات التي
لذب إليها .

(١) في الماوردي : ونحن نعلم أمام القسم الأخير منها حكم الإمارة الخاصة ، لاشتراكها في عقد الاختيار .
ثم تذكر القسم الثاني في إمارة الاستيلاء المعقودة عن اضطرار ، لنبي حكم الاضطرار على حكم الاختيار .
فيعلم فرق ما بينهما من شروط وحقوق . فأما الإمارة الخاصة الخ .

(٢) في الماوردي : اختيار .

(٣) في الماوردي : والذب عن الملة ، ولأن تتبع المصالح موكول إلى الأمراء للتدوين إلى البحث عنها ،
دون الحكم المرصدين لفصل التنازع بين الخصوم . فدخل في حقوق الأنارة ولم يخرج منها إلا بنص الخ .

وأما إمامة الصلاة في الجمع والأعياد والجنائز. فالأمرأه أخص بها من القضاء^(١) وقد قال أحمد ، في رواية ابن القاسم « إذا حضر الأمير فهو أحق » ، على ما نقل الحسين بن علي^(٢) .
فان تأخرت ولاية هذا الأمير فترا . لم يتبدى جهاد أهل الإباذن الخليفة ، وكان عليه دفعهم وحرهم إن هجموا عليه بغير إذن ، لأن دفعهم من حقوق الحماية ، ومقتضى اللب عن الحريم .

ويعتبر في ولاية هذه الامارة الشروط للعتبة في وزارة التنفيذ ، وزيادة شرطين ، هما : الاسلام ، والحرية ، لأجل ما تضمنتها من الولاية على الامور الدينية التي لا تصح مع الكفر والرتق ، ولا يعتبر فيها العلم والفقه ، فان كان قزياة فضل .

فصارت شروط الامارة العامة معتبرة بشروط وزارة التفويض ، لاستوائهما في عموم النظر ، وإن افرقا في خصوص العمل .

وشروط الامارة الخاصة تقصر عن شروط الامارة العامة ، بشرط واحد ، وهو العلم ، لأن لمن عمت إمارته أن يحكم . وليس ذلك لمن خست إمارته .

وليس على أحد من هذين الأميرين مطالعة الخليفة بما أمضاه في عملها على مقتضى إمارتها إلا على وجه الاحتياط^(٣) فان حدث غير معهود وقفا على مطالعة الامام ، وعمل فيه برأيه . فان خافا من اتساع الحرق - إن وقفا - فلما بما يدفع المحسومة ، حتى يرد عليهما أمر الخليفة فيما يملان به ، لأن رأى الخليفة أمضى في الحوادث النازلة ، لاشرافه على عموم الامور .

فأما إمارة الاستيلاء التي تعقد على اضطرار

فهى أن يستولى الأمير بالقوة على بلاد يقده الخليفة إمارتها ، ويفوض إليه تديرها وسياستها ، فيكون الأمير باستيلائه مستبداً بالخليفة في تدير السياسة ، وتنفيذ الأحكام الدينية^(٤) ليخرج عن الفساد إلى الصحة ، وعن الخطر إلى الأمان . وهذا وإن خرج عن عرف التقليد المطلق ، ففيه من حفظ القوانين الشرعية ما لا يجوز أن يترك فاسدا ، لجاز فيه مع الاستيلاء والاضطراما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار .

(١) في الماوردي : وهو بمذهب الشافعى أشبه . وقيل : إن الأراء بها أحق ، وهو بمذهب أبي حنيفة أشبه .

(٢) روى البيهقي في السنن الكبرى في الجنائز عن سالم بن أبي حمصة قال : سمعت أبا حازم يقول : « إني لشاهد يوم مات الحسن بن علي » فرأيت الحسين بن علي يقول لسعيد بن العاص - ويطعن في عتقه - تهتم ، فلولا أنها سنة ما قدمت وكان بينهم هـ . « (ج ٤ من ٢٩) وكان سعيد بن العاص أمير المدينة من قبل معاوية . وانظر الفتن لابن قدامة (ج ٢ ص ٣٦٧) .

(٣) في الماوردي : وليس على واحد من هذين الأميرين مطالعة الخليفة بما أمضاه في عمله على مقتضى إمارته إذا كان معهودا ، إلا على وجه الاختيار تظاهرا بالطاعة .

(٤) في الماوردي : فيكون الأمير باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدبير . والخليفة باذنه منفذا لأحكام الدين .

والذى يتحفظ بتقليد المستولى من قوانين الشرع سبعة :

أحدها : حفظ منصب الإمامة فى خلافة النبوة ، وتدير أمور الأمة .

الثانى : ظهور الطاعة التى يزول معها حكم العناد ، ويتبنى بها مآثم البايئة .

الثالث : اجتماع الكلمة على الألفة والتناصر ، ليكون المسلمون يدا على من سواهم .

الرابع : أن تكون عقود الولايات الدينية جائزة ، وأحكام القضاة نافذة فيها .

الخامس : أن يكون استيفاء الأموال بحق ، على وجه يبرأ منه المؤدى لها .

السادس : أن تكون الحدود مستوفاة بحق .

السابع : أن يكون حافظا للدين ، يأمر بحقوق الله ، ويدعو إلى طاعته من عصى .

فإذا كملت فيه شروط الاختيار كان تقليده حتما ، استدعاء لطاعته ، ودفعاً لمشاqqته .

وصار بالأذن له نافذ التصرف فى حقوق الأمة ، وأحكام الأئمة ، وجاز له أن يستوزر (١) وزير تفويض ووزير تنفيذ .

فإن لم يكمل فى المستولى شروط الاختيار جاز لإظهار تقليده ، استدعاء لطاعته ، وحسباً لمخالفته ومعاندته ، وكان نفوذ تصرفه فى الحقوق والأحكام موقوفاً على أن يستناب لهم الخليفة فيها من قد تكاملت فيه شروطها ، ليكون كمال الشروط فيمن أضيف إلى نيابته جبرائلاً أعوز من شروطها فى نفسه ، فيصير التقليد للمستولى ، والتنفيذ من المستناب ، لأن الضرورة تسقط ما أعوز من شروط المكنته .

وإذا صحت إمارة الاستيلاء كان الفرق بينها وبين إمارة الاستكفاء من أربعة أوجه :

أحدها : أن إمارة الاستيلاء متعينة فى المستولى ، وإمارة الاستكفاء مقصورة على اختيار المستكن .

الثانى : أن إمارة الاستيلاء مشتملة على البلاد التى غلب عليها المستولى ، وإمارة الاستكفاء مقصورة على البلاد التى تضمنها عهد المستكن .

الثالث : إمارة الاستيلاء تشتمل على معهود النظر ونادره ، وإمارة الاستكفاء مقصورة على معهود النظر دون نادره .

الرابع : أن وزارة التفويض تصح فى إمارة الاستيلاء ولا تصح فى إمارة الاستكفاء ، ليقع الفرق بين المستولى ووزيره فى النظر ، لأن نظر الوزير مقصور على المعهود ، والمستولى أن ينظر فى النادر والمعهود ، وإمارة الاستكفاء مقصورة على النظر فى المعهود ، فلم تصح معها وزارة تشتمل على مثله من النظر فى المعهود ، لاشتباه حال الوزير والمستوزر .

(١) عند الماوردى : وجرى على من استوزره واستنابه أحكام من استوزره الخليفة واستنابه . وجاز أن يستوزر الخ .

[تقليد الإمارة على الجهاد]

فأما الإمارة على الجهاد فهي مختصة بقتال المشركين . وهي على ضربين :
أحدهما : أن تكون مقصورة على سياسة الجيش ، وتدير الحرب ، فيعتبر فيها شروط
الإمارة الخاصة .

والثاني : أن يفوض إلى الأمير فيها جميع أحكامها : من قسم الثنائم ، وعقد الصلح ،
فيعتبر فيها شروط الإمارة العامة ، وهي أكثر الولايات الخاصة أحكاما ، وأوفرها فصولا .
وحكمها إذا خست داخل في حكمها إذا عمت .
والذي يتعلق بها من الأحكام إذا عمت سنة :

الأول : في تسيير الجيش ، وعليه في ذلك سبعة حقوق :
أحدها : الفرق بهم في السير الذي يقدر عليه أضعفهم ، ويحفظ به قوة أقرهم ، ولا يجد
السير ، فيهلك الضعيف .

الثاني : أن يتفقد خيلهم التي يجاهدون عليها ، فلا يدخل في خيل الجهاد كبيرا أو صغيرا
ولا أعجب هزيبا ، لانه ربما كان ضحفا وهنا . وقد قال تعالى (٨ : ٦٠) - وأعدوا لهم
ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) ويمنع من حمل زائد على طاقتها .

الثالث : أن يراعى من معه من المقاتلة . وهم صنفان : مسترزقة ، ومتطوعة . أما
المسترزقة فهم أصحاب الديوان ، من أهل النية ، فيفرض لهم المطاء من بيت المال ، بحسب
الغناء والحاجة . وأما المتطوعة فهم الخارجون عن الديوان من البوادي ، وسكان القرى
والامصار ، الذين خرجوا في النفير ، اتباعا لقوله تعالى (٩ : ٤١) - انفروا خفافا وثقالا
وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) .

وقد قيل في تأويل قوله تعالى « خفافا وثقالا » أربعة أوجه :

أحدها : أحدها شبانا وشيوخا ، قاله الحسن وعكرمة (١) .

والثاني : أغنياء وفقراء ، قاله أبو صالح .

والثالث : ركبانا ومشاة ، قاله أبو عمرو .

الرابع : ذا عيال ، وغير ذي عيال ، قاله الفراء .

وقد قيل : إن هؤلاء يعطون من الصدقات ولا يعطون من النية ، من سهم سبيل الله
الذكر في آية الصدقات (٢) ولا يعطون من النية ، لأن حقهم في الصدقات ، ولا يعطى أهل النية

(١) وروى عن أبي طلحة وأبي صالح ومقاتل بن سليمان ومجاهد والضحاك وقاتدة . وفي الآية أقوال أخر .
أنظر ابن جرير وغيره .

(٢) التي في سورة التوبة (لأعنا الصدقات للفقراء والمساكين - الآية [٦٠]) وعند الماوردي : من
سهم رسول الله المذكور في آية الصدقات .

المستزقة في الديوان من مال الصدقات لأن حقهم في النية (١).

وظاهر كلام أحمد رحمه الله يقتضي جواز صرف كل واحد من المالين إلى كل واحد من الفريقين ، بحسب الحاجة ، فقال في رواية الأثرم « يحمل من الزكاة في السبيل (٢) . قال الله تعالى (وفي سبيل الله) قال : وبلغ أن قوما يقولون : لا يحمل منها في السبيل ، لا أدري . يعني لا شيء يذهبون » .

وقال في رواية عبد الله - في النفي إذا خرج في سبيل الله « يأكل من الصدقة » . فقد أجاز دفعها في سبيل الله ، ولم يفرق بين أهل الديوان وبين المتطوعة . واحتج بالآية ، وهي عامة .

الرابع : أن يعرف على الفريقين العرفاء ، وينتقب عليهم الثقباء ، ليعرف من عرفائهم وثقبائهم أحوالهم ، ويقربون عليه إذا دعاهم . قد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في معارضة (٣) . وقال تعالى (٤٩ : ١٣ - وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) .

قيل : إن الشعوب : النسب الأبعد ، والقبائل : النسب الأقرب (٤) . قاله مجاهد . وقيل : الشعوب : عرب قحطان ، والقبائل : عرب عدنان . وقيل : الشعوب : بطون العجم ، والقبائل : بطون العرب .

والخامس : أن يحمل لكل طائفة شعارا يتداعون إليه ليصيروا به متميزين ، وبالاختراع فيه متظاهرين . وقد روى عروة بن الزبير عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل شعار المهاجرين : يا بني عبد الرحمن ، وشعار الخزرج : يا بني عبد الله ، وشعار الأوس : يا بني عبيد الله ، وسعى خيله خيل الله (٥) » .

السادس : أن يتصفح الجيش ومن فيه ، فيخرج منهم من كان فيه تخذيل للجهاديين ، وإرجاف بالمسلمين ، أو عين عليهم للمشركين . قد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ابن أبي بن سؤل في بعض غزواته ، لتخذيذه للمسلمين (٦) .

(١) عند المأوى : وجوز أبو حنيفة صرف كل واحد من المالين إلى كل واحد من الفريقين بحسب الحاجة . وقد ميز الله بين الفريقين ، فلم يجز الجمع بين ما فرقت .

(٢) يعني يشتري له فرس ليضوع عليه . قال ابن قدامة في النفي « وإنما يستحق هذا المسم الفزاة الذين لاحق لهم في الديوان ، وإنما يطوعون بالفزو ، إذا نسطوا . قال أحمد : « ويطى ثمن الفرس . ولا يتولى خرج الزكاة شراء الفرس بنفسه » (ج ٧ ص ٣٢٦) .

(٣) كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل ليلة القبة كل واحد من الجماعة الذين يأمونه شعبا على قومه وجماعته يأخذ عليهم الإسلام ويعرفهم شرائطه . وكانوا اثني عشر قبا ، كلهم من الأنصار .

(٤) عند المأوى : الشعوب : النسب الأقرب . والقبائل : النسب الأبعد .

(٥) رواه البيهقي عن عبد الله بن الزبير قال « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شعار المهاجرين يوم بدر الخ ، وكان ذلك شعارهم يوم حنين . وانظر البداية والنهاية لابن كثير (ج ٣ ص ٢٧٤) و ج ٤ ص ٣٣٠ . وسنن أبي داود يعرج عن الميود (ج ٢ ص ٣٣٨) .

(٦) « سؤل » أمه . وكان ذلك في غزوة تبوك . أنظر تفسير ابن كثير لقوله تعالى (لوخرجوا فيكم) (٤ : ١٧٩) .

السابع : أن لا يمالى من ناسبه ، أو وافق رأيه ومذهبه على من بآينه في نسب ، أو خالفه في رأى ومذهب ، فيظهر من أحوال اللبائسة ما تفرق به الكلمة الجامعة ، تشاغلا بالتقاطع والاختلاف . قد أغضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين ، وهم أضداد في الدين ، وأجرى عليهم حكم الظاهر ، حتى قويت بهم الشوكة ، وكثر بهم العدد . وقد قال الله تعالى . (٨ : ٤٦ -) ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم (قيل فيه : المراد بالريح النبوة ، قاله أبو عبيد . وقيل : المراد بها القوة . ف ضرب الريح بها مثلا ، لأن الريح لها قوة . ومن أحكام هذه الامارة : تدبير الحرب .

والمشركون في دار الحرب على ضريين :

أحدهما : من بلغتهم دعوة الاسلام ، فامتنعوا منها وتأبوا عليها ، فأمر الجيش غير في قتالهم ، بين أن يبتسمهم ليلا ونهارا بالقتل ، وبين أن يضافهم للقتال .

والضرب الثانى : من لم تبلفهم الدعوة ، وقل أن يكون اليوم قوم لم تبلفهم الدعوة ، إلا أن يكون قوم من وراء الترك والروم في مبادئ المشرق وأقصى المغرب ، فيحرم عليه الاقدام على قتالهم غرة قبل إظهار الدعوة ، وإعلامهم معجزات النبوة . قال الله تعالى (١٦ : ١٢٥ -) ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن (يعنى : ادع إلى دين ربك بالحكمة ، قيل : بالنبوة ، وقيل : بالقرآن ، وقيل : فى « الموعظة الحسنة » : بالقرآن فى لين من القول ، وقيل : مافيه من الأمر والنهى ، وجادلهم بالتي هي أحسن : أى يبين لهم الحق » ، ويوضح لهم الحجة .

فإن بدأ بقتالهم قبل دعائهم إلى الاسلام لم يضمن ديّات نفوسهم ، وكانت دماؤهم هدرا (١) ، وإذا تكاملت الصفوف فى الحرب جاز لمن قاتل من المسلمين أن يعلم بما يشتهر به فى الصفوف ويتميز به من جميع الجيش ، وأن يركب الأبلق . وإن كانت خيول الناس دها أو شقرا (٢) وقد قال أحمد فى رواية حنبل « والعصائب فى الحرب تستحب » . لقوله تعالى (مسؤمين) . وذلك لما روى عبيد الله بن عون عن عمار بن إسحاق : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . يوم بدر « تسؤموا فإن اللاتكة قد تسؤمت (٣) » .

(١) عند الماوردى : فإن بدأ بقتالهم قبل دعائهم إلى الاسلام وإنذارهم بالحجة ، وقتلهم غرة وبياتا . ضمن ديّات نفوسهم . وكانت على الأصح من مذهب الشافعى كديّات المسلمين . وقيل : بل كديّات الكفار على اختلاف معتقدهم . وقال أبو حنيفة : لادية على قاتلهم ، ونفوسهم هدرا .

(٢) عند الماوردى : ومنع أبو حنيفة من الاعلام ، وركوب الأبلق . وليس لئنه من ذلك وجهاء . والدم - يضم الدال وسكون الهاء - جمع آدم . وهو الأسود . والشر : جمع أشقر .

(٣) قال البغوى فى تفسير الآية : وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه يوم بدر « تسؤموا فإن اللاتكة قد تسؤمت بالصوف الأبيض فى قلائسهم ومناقرهم » . وعمار بن إسحاق يروى من أكبر كما فى التهذيب ، ورواه ابن جرير قال : أخبرنا ابن عوف - بإلقاء - عن عمار بن إسحاق قال « إن أول ما كان الصوف ليومئذ - يعنى يوم بدر - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تسؤموا - الحديث » وليس فى الآية ولا فيها قيل فى تفسيرها مستند . لمن يزعم أن إرخاء طرف السامة سنة فى كل وقت .

ويجوز أن يجيب إلى البراز إذا دعى إليه ، ويدعو إليه ابتداء ، نص عليه في رواية الليموني^(١) وابن ميثيق^(٢) : في الرجل يعرف نفسه بالجلد يدعو إلى البراز .
والوجه فيه ما روى « أن أبي بن خلف دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ، فبرز إليه فقتله »^(٣) .

وأول حرب شهدها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر « برز فيها من المشركين : عتبة ابن ربيعة ، وابنه الوليد ، وأخوه شبة ، ودعوا للبراز ، فبرز إليهم من الأنصار : عوف ومسهود ابنا عفراء ، وعبد الله بن رواحة ، فقالوا : ليرز إلينا أكفأونا من قومنا . فبرز إليهم ثلاثة من بني هاشم : علي بن أبي طالب ، إلى الوليد ، فقتله . وبرز حمزة إلى شبة ، فقتله . وبرز عبيدة بن الحارث إلى عتبة ، فاختلفا ضربتين^(٤) » ولأن في الدعاء إلى البراز قوة في دين الله تعالى ، ونصرة رسوله . وقد ندب النبي صلى الله عليه وسلم إلى مثله ، وحث عليه ، فروى محمد بن إسحاق « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهرا يوم أحد بين درعين ، وأخذ سيفاً فهزه ، وقال : من يأخذ هذا السيف بحقه ؟ فقام إليه عمر بن الخطاب ، فأعرض عنه ، ثم قام الزبير بن العوام ، وقال : أنا أخذه ، فأعرض عنه ، فوجدنا في أنفسهما . ثم عرضه الثالثة . وقال : من يأخذ هذا السيف بحقه ؟ فقام إليه أبو دجانه ، سماك بن خشة ، فقال : وما حقه يا رسول الله ؟ فقال : أن تضرب به في العدو حتى ينحني ، فأخذه منه ، وأعلم بصابة حمراء ، كان إذا أعلم بها علم الناس أنه سيقا تل ويبل^(٥) » :

لأنه إن صحَّ ذلك معنى الآية . فهو سنة في الحرب لا في غيرها . ولقد اشتهر الظو والهوى في أولئك الزاهمين السنية للعبذة ، حتى جعلوها آية الإيمان ، وتركها آية الكفر ، نموذ بالله من الخذلان . وقد روى ابن إسحاق وغيره أن أبا دجانه تسوّم بصابة حمراء حين أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيفه يوم أحد .

(١) هو عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون الليموني الرقي . كان من كبار أصحاب أحد . لزمه مدة طويلة . وله عنه مسائل في نحو مائة ورقة . مات سنة أربع وسبعين ومائتين في ربيع الأول .
(٢) هو محمد بن موسى بن ميثيق البغدادي . كان يستل لأبي عبد الله . وكان من كبار أصحابه . روى عنه مسائل مشقة جبالا . وكان جازه . وكان يقدمه ويعرف له حله .

(٣) رواه ابن إسحاق والواقدي وموسى بن عبيقة في المنازى وهو الرجل الوحيد الذي قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، لأنه جاء يريد قتل النبي صلى الله عليه وسلم ويقول له : لانجوت إن نجوت ، فأخذ صلى الله عليه وسلم الحربة من الحارث بن الصبة وطمعته بها في ترقوته ، غدشه خدشا مات منه بسرف . وفي الصحيحين عن أبي هريرة « اشتد غضب الله على رجل يقتله رسول الله في سبيل الله » .

(٤) تمامه « كلاما أثبت صاحبه . وكرّ حزة وعلى بأسيا فهما على عبة فذفعا عليه . واحتلما صاحبهما فغازاه إلى أصحابهما » رواه ابن إسحاق وغيره . وقد ذكر البخاري في صحيحه أن هذه الآية (هذان خصيان اختصموا في ربهم) نزلت في شأن هؤلاء الثفر من المؤمنين ومن للمركين .

(٥) رواه الامام أحمد ومسلم وابن إسحاق وغيرهم ، وانظر البداية والنهاية (ج ٤ ص ١٥) وإنما تسوّم أبو دجانه بالصابة الحمراء ليطلع بها في الحرب . ولم يكن ذلك من لباسه المعتاد لا هو ولا غيره .

وتجوز المبارزة بشرطين: أحدهما أن يكون ذا نجدة وشجاعة ، يعلم من نفسه أن لن يعجز عن مقاومة عدو . فإن كان بخلافه منع .

والثاني : أن لا يكون زعيما للجيش ، يؤثر فقداه فيهم . فإن فقد الزعيم المدبر يفضى إلى الهزيمة . ورسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أقدم على البرازة بقية بنصر الله تعالى ، وإنجاز وعده ، وليس ذلك لغيره .

ويجوز لأمر الجيش إذا حض على الجهاد أن يعرض للشهادة من الراغبين فيها من يعلم أن قتله في المعركة يؤثر أمرين : إما تحريض المسلمين على القتال حمية له ، أو تخذيل المشركين بالجرأة عليهم في نصر الدين . وقد روى محمد بن إسحاق « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من العريش يوم بدر ، فعرض الناس على الجهاد ، وقال : والذي نفسي بيده ، لا يقتلهم اليوم رجل ، فيقتل صابرا محتسبا ، مقبلا غير مدبر إلا أدخله الله الجنة (١) » .

ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا غيرها ، ما لم يقاتلوا ، لنهى النبي صلى الله عليه عليه وسلم عن قتلهم (٢) .

وإذا ترسوا في الحرب بنسائهم وأطفالهم ، ولم يوصل إلى قتالهم إلا بقتل النساء والأطفال جاز قتلهم ، ولا يقصدون النساء والصبيان . وكذلك إن ترسوا بأسارى المسلمين ، ولم يتوصل إلى قتلهم إلا بقتل الأسراء ، ذكره أبو بكر في كتاب الخلاف . وقد أومأ إليه أحمد في رواية بكر بن محمد : « في القوم يحاصرون فيقتلون بأولاد المسلمين ، ينصبونهم أمامهم ، فأحب إلى أن لا يعرض لهم ، إلا أن يخافوا أن يخرجوا عليهم ، ويكون تركهم ضررا للمسلمين ، فيرميهم » . ويجوز عقر خيلهم من تحتهم إذا قاتلوا عليها ، وقد عقر حنظلة بن أبي عامر فرس أبي سفيان ابن حرب يوم أحد ، واستعلى عليه ليقته . فراه ابن شعوب قتار إلى حنظلة (٣) .

وليس لأحد من المسلمين أن يعقر فرسه ، لأنها قوة أمر الله تعالى بأعدادها في جهاد عدوه بقوله (٨ : ٦٠) - وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) . وقد روى « أن جعفر بن أبي طالب اقتحم يوم مؤتة عن فرس له شقراء حين التحم القتال ،

(١) أنظر البداية والنهاية لابن كثير (٣ : ٢٧٦) .

(٢) ويجوز قتل ذى الرأى في الحرب من الشيوخ والرهبان . قتل النبي صلى الله عليه وسلم دريد بن الصمة في حرب هوازن يوم حنين . وقد جاوز مائة سنة

(٣) قال ابن إسحاق : التقى حنظلة بن أبي عامر هو وأبو سفيان - صخر - بن حرب ، فلما علاه حنظلة رآه شداد بن الأسود ، وهو الذي يقال له : ابن شعوب ، فضربه شداد فقتله . فقال صلى الله عليه وسلم : « إن صاحبكم لنفسه الملائكة . فاسألوا أهله : ما شأنه ؟ » فستكت حاجته - حيلة بنت أبي بن مسلول وكانت عروسا عليه تلك الليلة - فقالت : خرج وهو جنب حين سمع الهاجبة . فقال صلى الله عليه وسلم : « لتلك غسلته الملائكة » (البداية لابن كثير ج ٤ ص ٧١) .

ثم نزل عنها وعقرها^(١) » فيحتمل أن يكون فعل ذلك لثلاث تقوى بها المشركون على المسلمين .

ومن أحكام هذه الإمارة

ما يلزم أمير الجيش في سياستهم ؛ والذي يلزمه فيهم عشرة أشياء :

أحدها : حراسته من غرة يظفر بها العدو . وذلك بأن يتبع المكامن فيحفظها عليهم ، ويحوط أسوارهم بحرس يأمنون به على أنفسهم ورحالهم ، ليسكنوا في وقت السعة ، ويأمنوا ماوراءهم في وقت المحاربة .

الثاني : أن يتخير لهم للنازل - موضع نزولهم - لمحاربة عدوهم ، بأن يكون أوطأ الأرض مكانا ، وأكثرها مرمى وماء ، وأحرسها أكنافا وأطرافا ، ليكون أعون لهم على المنازلة .

الثالث : لإعداد ما يحتاج إليه الجيش : من زاد وعلوفة ، تفرق عليهم في أوقات الحاجة حتى تسكن نفوسهم إلى مادة يستغنون بها عن طلبهم ، ليكونوا على الحرب أوفر ، وعلى المنازلة العدو أقدر .

الرابع : أن يعرف أخبار عدوه ، حتى يقف عليهم ، ويتصفح أحوالهم ، فيأمن مكرهم ، ويلتصم الفرصة في الهجوم عليهم .

الخامس : ترتيب الجيش في مصاف الحرب ، والتعويل في كل جهة على من يراه كفؤا لها ، ويتفقد الصفوف من خلل فيها ، ويراعى كل جهة ميل العدو عليها بمدد يكون عوناً لها .

السادس : أن يقوى نفوسهم بما يشعرهم من الظفر ، ويخيل لهم من أسباب النصر ، ليقول العدو في أعينهم ، فيكونون عليه أجراً^(٢) . قال تعالى (٨ : ٤٣ - إذ يريكم الله في منامك قليلا ولو أراكم كثيرا لقشتم لثنازعتهم في الأمر^(٣)) .

(١) قال ابن إسحاق عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال : حدثني أبي الذي أرضعني - وكان أحد بني مرة ابن عوف وكان في تلك الفتوة : غزوة مؤتة - قال : والله لكان لي أنظر إلى جعفر بن أبي طالب حين اتقدم عن فرسه له شقراء ، ثم عقرها ، ثم قاتل القوم حتى قتل ، وهذا الحديث رواه أبو داود . وقد استدل به من جوز قتل الحيوان خشية أن يتفجع به العدو . كما يقول أبو حنيفة في الأغنام إذا لم تتبع السير وغشى من لحوق العدو واتفجعهم بها : أنها تدب وتحرق ليحال بينهم وبين ذلك . قال السهيلي : لم ينكر أحد على جعفر . فدل على جوارحه ، إلا إذا أمن أخذ العدو له . ولا يسجل ذلك في التهي عن قتل الحيوان عبثا . ابن كثير (ج ٤ ص ٢٤٤) .

(٢) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه يوم بدر - حين أقبل المعركون في عديم وعددم « قوموا إلى جنة عرضها السموات والأرض . فقال صير بن الحمام : عرضها السموات والأرض ؟ فقال : نعم ، فقال : بخ . فقال : ما جعلك على قولك بخ ؟ قال : رجاء أن أكون من أهلها . قال : أنت من أهلها . فقدم فكسر جفن سيفه . وأخرج قترات ؛ لجل يأكل منهن ، ثم أتى بهن وقال : لئن أنا حييت حتى آكلهن لثأر الحياة طويلا ، ثم تقدم فقاتل حتى قتل » رواه البخاري .

(٣) واقرأ ما بعدها من سورة الأنفال .

السابع : أن يعد أهل الصبر والبلاء منهم بثواب الله ، إن كانوا من أهل الآخرة ، والجزاء والنفل من الغنيمة ، إن كانوا من أهل الدنيا . قال تعالى (٣ : ١٤٥) - ومن يرد ثواب الدنيا فؤده منها ومن يرد ثواب الآخرة فؤده منها) .

الثامن : أن يشاور ذوي الرأي فيما أعضل من الأمور ، ويرجع إلى أهل الحزم فيما أشكل ، ليأمن من الخطأ ، ويسلم من الزلل ، فيكون من الظفر أقرب . قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (٣ : ١٥٩) - وشاورهم في الأمر . فإذا عزمت فتوكل على الله) فقد أمره بالمشارة مع ما أمده من التوفيق ، وأعانته من التأييد .

التاسع : أن يأخذ جيشه بما أوجبه الله تعالى من حقوقه ، حتى لا يكون بينهم تجور في الدين ،

العاشر : أن لا يمكن أحدا من جيشه أن يشاغل بتجارة أو زراعة ، يصرفه الاهتمام بها عن مصابة العدو .

ومن أحكام هذه الإمارة

ما يلزم المجاهدين معه من حقوق الجهاد . وهو ضربان :

أحدهما : ما يلزمهم في حق الله تعالى .

والثاني : ما يلزمهم في حق الأمير عليهم .

أما اللازم لهم في حق الله تعالى فأربعة أشياء :

أحدها : مصابة العدو عند التقاء الجمعين ، وأن لا ينهزم عدد من مثليه فسادون . فقد كان الله تعالى فرض في أول الاسلام على كل مسلم أن يقاتل عشرة من الكفار ، بقوله تعالى (٨ : ٦٥) - إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين . وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا) . ثم خفف الله عنهم عند قوة الاسلام (١) ، فأوجب على كل مسلم لاقى العدو أن يقاتل رجلين منهم . فقال تعالى (٨ : ١٦) - الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا ، فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله) .

وحرم على كل مسلم أن ينهزم من مثليه ، إلا لأحدى حالتين : إما أن يتحرف لقتال ، فيولى لاستراحة أو لمكيدة ويعود إلى قتالهم ، وإما أن يتحيز إلى فئة أخرى يجتمع معها على قتالهم لقوله تعالى (٨ : ١٦) - ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله) وسواء قربت الفئة التي تحيز إليها أو بعدت (٢) . فإن عجز عن مقاومة مثليه

(١) أي عند كثرة عدد المسلمين . وإلا فلا بد من نزل الآية فيهم - وهم أهل بدر - كانوا أقوى المسلمين إيماناً . وروى ابن إسحاق عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية قتلت على المسلمين ، وأعظموا أن يقاتل صفرون مائتين ، ومائة ألفاً ، خفف الله عنهم ، ففسخها بالآية الأخرى ، فكانوا إذا كانوا على الشطر من عدوم لم يسع لهم أن يغروا من عدوم . وإذا كانوا دون ذلك لم يجب عليهم قتالهم ، وجاز لهم أن يتحيزوا عنهم » .

(٢) فقد قال عمر لأهل القادسية ، حين انهزموا إليه - أنا فئة لكل مسلم .

وأشرف على القتل ، إن ثبت ، لم يجوز أن يولى عنهم منهزماً^(١) .
قال الحرقى « ولا يجوز للسلم أن يهرب من كافرين ، ومباح له أن يهرب من ثلاثة ، فإن خشي الأمر قاتل حتى يقتل » .

الثانى : أن يقصد بقتاله نصرة دين الله تعالى ، وإبطال ما خالفه من الأديان ، فيكون مطيعاً لله تعالى في أوامره . ولا يقصد بجهاده استفادة الفهم ، فيصير من التاكسين ، لامن المجاهدين ،

والأصل فيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما غادى أسارى بدر بالمال عاتب الله نبيه على ما فعل ، فقال تعالى (٨ : ٦٧ - ما كان لنبي أن يسرى حق يشخن في الأرض) يعنى القتل (تريدون عرض الدنيا) يعنى مال الفداء (والله يريد الآخرة) يعنى العمل بما يوجب ثواب الآخرة . الثالث من حقوق الله : أن يؤدى الأمانة فيما حازه من الغنائم ، ولا ينل أحد منهم شيئاً حتى تقسم بين جميع الغانمين بمن شهد الواقعة ، وكانوا على العدو يدا واحدة . لأن لكل واحد منهم فيها حقاً .

والرابع من حقوق الله تعالى : أن لا يمالى من المشركين ذا قربى ، ولا يحابى في نصرة الله ذا مودة . قال الله تعالى (٦٠ : ١ - يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق) : نزلت في حاطب بن أبى بلتعنة وقد كتب كتاباً إلى أهل مكة ، يعالهم فيه حال مسير النبي صلى الله عليه وسلم إليهم^(٢) .
فأما ما يلزمهم في حق الأمير عليهم فأربعة أشياء :

أحدها : التزام طاعته ، والدخول في ولايته . قال تعالى (٤ : ٥٩ - يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) قيل : هم الأمراء . وقيل : هم العلماء .
وروى أبوهريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أطاعنى فقد أطاع الله . ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ، ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن عصى أميرى فقد عصانى »^(٣) .

(١) قال الماوررى : ويجوز إذا زادوا على مثليه ، ولم يجد إلى المصاربة سبيلاً : أن يولى عنهم ، غير متحرف لقتل ، ولا متحين إلى فئة . هنا منذهب الثامنى . واختلف أصحاب قمين بجز عن مقاومة مثليه . وأشرف على القتل في جواز انهمازه . فقالت طائفة : لا يجوز أن يولى عنهم ، وإن قتل . للنس فيه . وقالت طائفة : يجوز ناولاً أن يحرف لقتال ، أو يصير إلى فئة ، ليسلم من القتل وما تم الخلاف . فانه وإن جاز عن المصاربة فليس يصح عن هذه النية . وقال أبو حنيفة : لا اعتبار بهذا التفصيل والنس فيه منسوخ . وعليه أن يقتال ما أمكنه ونهزم إذا جاز وخاف القتل .

(٢) وأهذه مع سارة . مولدة لبني عبد المطلب - فأطلع الله نبيه عليها . فأهذه عليا والوزير في أثرها . فأدركاها عند روضة خانق ، فأخذوا الكتاب منها وعادوا به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان ذلك في مخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة الفتح . وحاطب رضى الله عنه من أهل بدر . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمر ، وقد تم بقتل حاطب « إنه قد شهد بدرًا وما يدريك يا عمر لعل الله قد أطلع على أهل بدر . قال : اصنعوا ما شئتم قد غفرت لكم » .

(٣) حديث متفق على صحته .

الثاني : أن يفوضوا الأمر إلى رأيه ، ويكلوه إلى تدبيره . حتى لا تختلف آراؤهم . وقد قال تعالى (٤ : ٨٤ - ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) فان ظهر لهم صواب خفى عليه بينوه لهم ، وأشاروا به عليه ، وقد ندب الله تعالى إلى المشاورة . الثالث : أن يسارعوا إلى امتثال أمره ، والوقوف عند نهيه وزجره ، فان توقفوا عما أمرهم ، وأقدموا على ما نهىهم عنه ، كان له تأديبهم على المخالفة حسب أحوالهم ، ولا ينلظ فينفر . وقد قال الله تعالى لنبيه (٣ : ١٥٩ - ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك) . وروى ابن السبب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « خير دينكم أيسره » (١) . الرابع : أن لا ينازعوه في الغنائم إذا قسمها بينهم ، ويرضوا فيها بتعديل القسمة عليهم .

ومن أحكام هذه الإمارة

مصاهرة الأمير قتال العدو وأن يطاول به اللذة ، ولا يولى عنهم وفيه قوة . قال الله تعالى . (٣ : ٢٠٠ - يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا) . قيل فيه : اصبروا على طاعة الله ، وصابروا أعداء الله ، ورابطوا في سبيل الله (٢) . وقيل : اصبروا على الجهاد ، وصابروا العدو ، ورابطوا بملزمة الثغر (٣) . وإذا كانت مصاهرة القتال من حقوق الجهاد ، فهي لازمة حتى يظفر بخصلة من أربع خصال : إحداهن : أن يسلموا ، فيحرزوا بالاسلام دماءهم وأموالهم . ويتبعهم في الاسلام . صغار الأولاد (٤) .

الثانية : أن يظفره الله تعالى ، فيسي ذراريهم ، ويفتم أموالهم ، ويقتل من لم يحصل في الأسر .

ويكون في الأسرى خيرا في استعمال الأصلح من أربعة أشياء : أن يقتلهم صبرا ، فيضرب العنق .

الثاني : أن يسترقهم ، ويجرى عليهم أحكام الرقة : من بيع ، أو عتق .

الثالث : أن يفادي بهم على مال أو أسرى .

الرابع : أن يمن عليهم ، ويعفو عنهم (٥) .

(١) رواه الإمام أحمد والبخاري في الأدب المفرد ، والطبراني في الكبير عن مجن بن الأدرع . قال العراقي : وإسناده جيد .

(٢) هذا قول الحسن البصري .

(٣) جذا قول زيد بن أسلم .

(٤) قال صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بجفها وحسابهم على الله » رواه البخاري ومسلم .

(٥) قال الله تعالى في سورة الأنفال (فإذا هيم الذين كفروا فغضب الرباق حتى إذا اغتصموم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فناء حتى تضع الحرب أوزاها) .

الحصيلة الثالثة : أن يبذلوا مالا على المسالمة والوادعة ، فيجوز أن يقبله منهم ، ويوادعهم عليه . وهو على ضربين :

أحدهما : أن يبذلوه لوقتهم ، ولا يجعلوه خراجا مستمرا ، فهذا المال غنيمة . لأنه مأخوذ بإيجاف الخيل والركاب ، فيقسم بين الفاتحين . ويكون ذلك أمانا لهم في الانكشاف به عن قتالهم في هذا الجهاد ، ولا يمنع من جهادهم فيما بعد .
الضرب الثاني : أن يبذلوه في كل عام . فيكون خراجا مستمرا . ويستقر به الأمان .
والأخوذ منهم في العام الأول غنيمة تقسم بين الفاتحين ، وما يؤخذ في الأعوام المستقبلية هو فيقسم في أهل الفداء .

ولا يجوز أن يعاد جهادهم ما كانوا مقيمين على بذل المال ، لاستقرار المودعة بالأمان على نفسه وماله ، فإن منعوا المال زالت المودعة ، وارتفع الأمان ، ولزم جهادهم . وهم كثيرهم من أهل الحرب .

فإن حمل أهل الحرب هدية ، ابتدأوا بها ، لم يحصل لهم بالهدية عهد ، وجاز حربهم بعدها . لأن العهد كناية عن عقد .

الحصيلة الرابعة : أن يسألوا الأمان والمهادنة . فيجوز ذلك ، عند تعذر الظفر بهم . وعند أخذ المال منهم .

وقد هادن رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا عام الحديبية عشر سنين^(١) . ذكره أبو بكر في كتاب الخلاف .

فإن هادتهم أكثر منها بطلت الهدنة فيما زاد .

وإذا نقضوا العهد صاروا حربا ، يجاهدون من غير إذن . قد نقضت قريش صلح الحديبية فصار إليهم . رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، حق فتح مكة عنوة .

وإذا نقضوا العهد لم يجوز قتل من في أيدينا من رهائنهم .

ذكره أبو بكر في الخلاف - في أواخر أبواب السير - فقال : أخبرني أحمد بن الحسين ، قال : وجدت في كتاب أخى : حدثني المبارك بن سليمان قال « سئل أحمد بن حنبل عن قوم من الشركين ، يبنوا وينهم كتاب ، لا يغزونا ولا نفزوم ، ولا يقتلون لنا تاجرا ، ولا نقل لهم ، ويعطوننا على ذلك الرهائن . ثم إنهم نكثوا وقتلوا ، فما تقول في الرهائن ؟ قال : ليس عليهم شيء » .

وظاهر هذا منع قتلهم .

(١) كان ذلك في ذي القعدة سنة ست . وكان صلى الله عليه وسلم قد جاء متعبرا فصبه الممركون عن دخول مكة ، فقدم معهم هذا الصلح الذي كان بالحديبية أدنى الحل إلى الحرم . وكان هذا الصلح الذي ظنه بعض المسلمين ، لما فيه من الشروط ، حيفا على المسلمين وحضا لهم - هو الفتح المبين لأنه أوقف الحرب بينهم ، فاختلط المسلمون بالمركين ودعوم إلى الإسلام فأسلم كثير منهم حتى كان نقض قريش في سنة ثمان . فجاء رسول الله ومعه عشرة آلاف فتح مكة وكان معه في علم الحديبية ألف وأربعمائة هزريا .

ونقلت من مسائل أبي عبد الله النيسابوري - بطالقان - عن أحمد « أنه سئل عن أهل الحرب ، إذا أخذوا من المسلمين رهائن وأعطوا رهنا ، ثم قتلوا رهنتنا ، هل لنا أن نقتل رهنهم كما قتلوا ؟ فكأنه ذهب إلى أن نقتل رهنهم » .

والدلالة على أنهم لا يقتلون : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أذ الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك ^(١) » .

وروى أن الروم نقضوا عهدهم زمن معاوية ، وفي يده رهائن ، فامتنع المسلمون جميعا من قتلهم ، وخالوا سبيلهم ، وقالوا « وفاء بغدر خير من غدر بغدر » .

وإذا لم يجوز قتل الرهائن لم يجب إطلاقهم ، ما لم نحاربهم ، فإذا حاربوا وجب إطلاق رهنائهم ، وألحقوا بمأمنهم .

ويجوز أن يشترط في عقد الهدنة ردّ من أسلم من رجالهم ، إذا أمنوا على ردّه ، فإن لم يأمنوا لم يجوز ردّه عليهم .

ولا يجوز ردّ من أسلم من نسائهم ، فإن شرط ردّ رهن لم يجوز ردّ رهن .
وإذا لم تدع الضرورة إلى عقد الهدنة لم تجز مهادتهم . ويجوز موادعتهم أربعة أشهر ^(٢) .
ويصح الأمان الخاص من الرجل والمرأة والحر والعبد .

ومن أحكام هذه الإمارة

أنه يجوز لأمر الجيش ، في حصار العدو . أن ينصب عليهم العرّادات والمنجنقات . وقد نصب النبي صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف منجنقا ^(٣) .
ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم ، ويضع عليهم البيات والتحرّيق .

(١) رواه أبو داود والترمذي عن أبي هريرة . وقال الترمذي : حسن شريف . وأعله ابن القطان والبيهقي . وقال أبو حاتم : منكر . وقال الشافعي : ليس ثابت . وقال أحمد : باطل ، لأخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه صحيح . وقال ابن ماجه : له طرق ستة كلها ضعيفة . انتهى من كشف الحقائق للبطوني .

(٢) يقول الله تعالى في سورة براءة (فسيحوا في الأرض أربعة أشهر) .

(٣) المنجنق - بكسر الميم وسكون النون - مربة : آلة لرمي الحجارة . والعرادات - بتشديد الراء - أصغر منها .

وإن رأى في قطع نخلم وشجرهم صلاحاً يضعفهم به ليظفر بهم ، أو يدخاوا في السلم . فعل ، وإن لم ير ذلك صلاحاً . لم يفعله . وقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم كروم أهل الطائف . فكان سبباً لاسلامهم . وأمر في حرب بني النضير بقطع نوع من النخل يقال له : الأصفر^(١) ، يرى نواه من وراء اللحاء ، وكانت النخلة منها أحب إليهم من الوصيف .

وقد نقل الجماعة عن أحمد ، منهم الروزوى ، قال « إن فعلوا بنا فعلنا بهم » وقال « لا أذهب إليه إلا إذا هم فعلوا بنا ذلك » . وقد منع من البداية وأجاز على المقابلة .

ونقل الأثرم عنه قال « أكرهه ، إلا أن يكون ذلك يسيظهم ويبلغ منهم » . وقال اليموني : سئل أبو عبد الله « أيما أكثر : يحرق في بلاد الروم ، أو لا يحرق ؟ قال : التحريق أكثر وأثبت » .

وظاهر هذا : جواز ذلك ، إذا كان فيه نكابة . ويجوز أن يغتور عليهم المياه ، ويقطعها عنهم ، وإن كان فيهم نساء وأطفال ، لأنه أبلغ في الظفر بهم .

وإذا استسقى منهم عطشان ، كان الأمير مخيراً بين سقيه ومنعه ، كما كان مخيراً بين قتله وتركه .

ومن قتل منهم واره عن الأبصار ، ولم يلزمه تكفينه . قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل بدر ، فألقوا في القليب . ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حياً ولا ميتاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لاتعدبوا عباد الله بعذاب الله^(٢) » .

وقد حرق أبو بكر رضي الله عنه قوماً من أهل الردة^(٣) . ومن قتل من شهداء المسلمين زمل في ثيابه التي قتل فيها ، ودفن بها ، ولم يغسل . وفي الصلاة عليه روايتان .

(١) وفيه نزل قول الله تعالى في سورة الحفر (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين) .

(٢) رواه البخارى والنسائى وأبو داود والترمذى والحاكم عن ابن عباس . وله قصة « أن علياً حرق قوماً . فبلغ ابن عباس . فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم . لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لاتعدبوا عباد الله . ولتقتلهم » .

(٣) كان الفجاءة — واسمه إياس بن عبد الله — من بني سليم قدم على أبي بكر ، وزعم أنه أسلم . وسأل منه أن يجهز معه جيشاً يقاتل به أهل الردة . فجهز معه جيشاً ، فلما سار جعل لا يمر بعمل ولا مرتد إلا قتله وأخذ ماله . فبعت الصديق وراءه جيشاً فردّه . فلما أمكنه الله منه بث به إلى البقيع لحرقه .

ولا يمنع الجيش من أكل طعامهم ، وعلاوة دواهم في ذلك الحرب ، غير محسوب به عليهم ، ولا يتعدوا القوت والعلاوة إلى ما سواهما من ملبوس ومركوب ، فإن دعمهم ضرورة إلى ذلك كان ما لبسوه وركبوه مسترجعا منهم في الغنم ، إن كان باقيا ، ومحتسبا عليهم من سهمهم إن كلن مستهلكا .

وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية أبي طالب ، في الصابون يوجد في بلاد الروم ينسل به الرجل قال « لا ، ليس هو طعام ، ولا ينسل به » .

وقال أيضا - في رواية إسحق بن إبراهيم - « في الرجل يسقطه سوطه يأخذ قضيبا من الشجر يعمل منه مقرعة ، فقال « أرى أن يطرح في الغنم ، أو يطرح منها في الغنم » .

ونقلت من مسائل إسحق بن إبراهيم - « في الرجل يحتاج إلى الدابة من دواب السبي يركبها ؟ قال : نعم ، ولا يصحبها . قيل له : يأخذ السيف ، ويلبس الثياب ؟ قال : نعم ، واحتج بحديث ابن مسعود « أنه أخذ سيف أبي جهل فضر به به » وقد عمل به في ذلك الوقت .

وسئل عن الثياب يحتاج إليها ، قال « يلبس ثيابهم ، فإذا بلغ الغنم طرحها فيه » .

وظاهر هذا : أنه جعل له الثياب والسلاح .

ولا يجوز لأحد منهم أن يبطأ جارية من السبي إلا أن يعطاها بسهمه ، ويطؤها بعد الاستبراء .

فإن وطئها قبل القسمة عزّر ، ولم يحدّ ، لأن له فيها سهمًا ، ووجب عليه مهرها ، يضاف إلى النفيسة .

فإن أحبلها لحق به ولها ، وصارت أمّ ولد لهم إن ملصكها ، فإن وطئ من لم يدخل في السبي حدّ ، ولم يلحق به ولها إن علقت .

وإذا عقدت هذه الإمارة على غزاة واحدة لم يكن لأمرها أن يغزو غيرها سواء غنم فيها أو لم يغنم .

وإذا عقدت عموما علما بعد علم ، لزمه معاودة الغزو في كل وقت يقدر عليه ، ولا يفتر عنه مع ارتفاع الموانع إلا قدر الاستراحة . وأقلّ ما يجزيه : أن لا يعطل علما من جهاد .

ويلزم هذا الأمير : أن ينظر في أحوال المجاهدين ، وقيم الخلود عليهم ، ولا ينظر في أحكام غيرهم ما كان سائرا إلى قومه . فإن استقرّ في الثغر الذي تنقذه جاز أن ينظر في أحكام جميع أهله من مقاتلة ورعية .

وإن كانت إمارته خاصة أجرى عليه أحكام الحصوص .

فأما قتال أهل الردّة

فإنه واجب بعد إنذارهم ثلاثة أيام ، سواء كان للردّة رجلا أو امرأة ، ولا يجوز إقرار الردّة على ردّته بجزيه ولا عهد ، ولا تؤكل لحم ذبيحة ، ولا تنكح منهم امرأة ولا

وإذا قتل لم ينسل ولم يصل عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، لخروجه بالردة عنهم ، ولا في مقابر المشركين ، لما تقدمت له من حرمة الاسلام ، ولكن يوارى مقبورا . ويكون حاله فيثا في بيت مال المسلمين ، مصروفا في أهل النية ، ولا يرثه عنه وارث مسلم ولا كافر . وإذا لحق المرتد بدار الحرب كان ماله في دار الاسلام موقوفا عليه ، فان عاد إلى الاسلام أعيد إليه ، وإن هلك على الردة صار فيثا .

فان انحازوا في دار ينفردون بها عن المسلمين حتى صاروا فيها ممتنعين ، نحو بلد القرمطي . وجب قتالهم على الردة ، بعد مناظرتهم على الاسلام واستنابتهم . ويقاثلون قتال أهل الحرب مقبلين ومدبرين .

ومن أسر منهم قتل صبورا إن لم يقب . ولا يجوز أن يسترق رجالهم ، وتغنم أموالهم . ونسي ذراريهم الذين حدثوا بعد الردة .

وقد قال أحمد رضي الله عنه - في رواية أبي طالب في خرمية^(١) كان لهم سهم في قرية ، فخرجوا يقاتلون المسلمين^(٢) هم المسلمون ، فأرضوهم فيء للمسلمين من قاتل عليه حتى أخذ . فيؤخذ خمسة يقسم على خمسة أسهم وأربعة أخماس الذين فاعوا مثل ما أخذ عمر السواد فقد وقفه على المسلمين .

وقال - في رواية الفضل - في رجل ارتد في أرض الترك وتزوج فيهم وولد له « يردون إلى الاسلام إلا أنهم يكونون عبيدا للمسلمين .

وقال في رواية أحمد بن سعيد في الممرة الحرمية إذا خرجوا حتى المرتدين سبا الولدان .

والوجه في سبي الولدان والذراري والأموال : أنها دار تجرى فيها أحكام أهل الحرب ، فكانت دار حرب . دليله^(٣) أهل الحرب بالكفر الأصلي .

والوجه في استرقاق الولد الحادث بعد الردة : أنه كافر ولد من كافرين ، فجاز استرقاقه ، كسائر أولاد أهل الحرب .

وما أتلفوا من الأولاد والأنفس في حال تحيزهم بالدار . أخذوا بذلك .

قال في رواية ابن منصور - في مرتد دخل دار الحرب فقتل أوزني أو سرق - « يعجبني أن يقام عليه حد ما أصاب هناك » .

وكذلك قال في رواية مهنا ، في المرتد إذا قطع الطريق ولحق بدار الحرب ، فأخذه المسلمون : يقام عليه ويقتص منه .

(١) نسبة إلى يايك الحمري للنسب إلى خرمية . على وزن سكرة من قرى طرس - والحرمية يقولون بتناسخ الأرواح والإبلجة .

(٢) يابن بالأصل في الوضين .

والوجه فيه : أنهم قد ألزموا أحكام المسلمين ، وليس لهم تأويل سائق ، فكان عليهم الضمان . دليله الحارثيون في قطع الطريق .

ولا يلزم أهل دار الحرب ، لأنهم لم يلزموا أحكام المسلمين ، ولا يلزم عليه البغاة ، لأنهم تأويل سائقا .

ولا يجوز أن يهادنوا على اللوادة ، بخلاف أهل دار الحرب . ولا يصالحون على مال يقرّوا به على ردتهم ، بخلاف أهل دار الحرب . ومن ادّعت عليه الردّة فأنكرها ، كان القول قوله بغير بين . ولو قامت البينة عليه بالردّة لم يصرم مسلما بالانكار ، حتى يتلفظ بالشهادتين .

وإذا امتنع قوم من أداء الزكاة إلى الإمام العادل جاحدين لها ، كانوا مرتدين يجري عليهم حكم أهل الردّة .

وإن منعوها مع اعترافهم بها بخلاف ، قاتلهم الإمام ، كما قاتلهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، لما منعوا الزكاة ، حتى قال قاتلهم (١) :

أطعننا رسول الله ما كان بيننا فيأجبا ، ما بال ملك أبي بكر ؟

فإن امتنعوا قتلهم على ملة الاسلام ، كما يقتل الحارثيون بعد أن يستبينهم ثلاثة أيام . وقد قال أحمد في رواية أبي طالب « إذا قال : الزكاة على ولا أزكي ، يقال له ، مرتين أو ثلاثا : زك . فإن لم يزك ، يستتاب ثلاثة أيام ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه . » فقد نص على قتلهم .

وقال في رواية الميموني « إذا منعوا الزكاة ، كما منعوا أبا بكر ، قاتلوا عليها . لم يورثوا ولم يصل عليهم » .

وهذا محمول على أنهم منعوا مع عدم اعتقاد الوجوب ، كما منع أهل الردّة . فأما مع الاعتقاد فلا يكفرون .

وقد قال في رواية عبدوس « من ترك الصلاة فقد كفر . وليس من الأعمال شيء تركه كفر إلا الصلاة (٢) » .

(١) هو زميمهم : حارثة بن سراقة . وقبل البيت :

ألا فأصبحتنا قبل نائرة البحر لعلّ منايانا قريب ولا نغري

وبنده : فإن الذي سألوكموا فنفضوا لكاتبه ، أو أحلى من التمر والزبد

(٢) روى أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي . وقال : حسن صحيح - عن يريدة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة . فمن تركها فقد كفر » وروى أحمد ومسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم « بين الرجل وبين الشرك والعرك ترك الصلاة » وروى الترمذي عن عبد الله بن شقيق الشيلي قال « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » .

وأما قتال أهل البغي

وم الذين يخرجون على الامام ، ويخالفون الجماعة ، وينفردون بمنهج ابتدعوه . نظرت . فان لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الامام ، ولا تحيزوا بدار اعتزلوا فيها . وكانوا أفراداً متفرقين تنالهم القدرة ، وتمتد إليهم اليد ، تركوا ولم يحاربوا ، وأجريت عليهم أحكام أهل العدل في الحقوق والحدود .

وقد عرض قوم من الخوارج ^(١) لعلي رضي الله عنه بمخالفة رأيه ، وقال أحدهم ، وهو ينخطب على منبره « لا حكم إلا لله تعالى » ، فقال علي « كلمة حق أريد بها باطل » ، لكم علينا ثلاث : لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نبسئوكم بقتال ، ولا تمنعكم النىء ما دامت أيديكم معنا .

فان تظاهروا باعتقادهم ، وم على اختلاطهم بأهل العدل ، أوضح لهم الامام فساد ما اعتقدوه ، وبطلان ما ابتدعوه ، ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق ، وموافقة الجماعة .

(١) الخوارج : جمع خارجة ، أى الطائفة الخارجة . وم قوم مبتدعون . وكان يقال لهم القراء لفدة اجتهدام في الثلاثة والعبادة . إلا أنهم كانوا يتأولون الفرقان على غير المراد منه . سموا بئلك لخروجهم عن الدين ، وخروجهم على خيار المسلمين . وأصل بدعتهم : أنه لما قام معاوية بالعام يطلب بدم عثمان ، ويتنص من على أن يملكه من قتلة عثمان ، ثم يباه به ذلك . وعلى يقول : ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم على ، أحكم فيهم بالحق . فلما طال الأمر خرج على في أهل العراق ومعاوية في أهل الشام ، والتفيا يصدين وقاتم الحرب بينهما شهراً ، وكاد أهل الشام ينكسرون ، فأشار عليهم عمرو بن العاص أن يرفصوا الصالح على الرماح ونادوا : ندعوكم إلى كتاب الله تعالى . فترك جمع كثير من كان مع على - وخصوصاً القراء - القتال ، واحجوا بقوله تعالى (ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وم سرضون) قبل على الحكومة واجتمع الحكماء ، ووقت الحكومة فثاروا عليها وخرجوا عليه . وم ثمانية آلاف ، وقيل : كانوا أكثر من عشرة آلاف ، وتزلوا مكاناً يقال له « حروراء » بجاء مهلة مفتوحة وراء بن الأولى مضبومة . ومن ثم قيل لهم : الحرورية . وكان كبير عبد الله بن الكواء - يفتح الكاف - وتقديد الواو مع اللد - اليشكري . وشبث - يفتح الشين الصجمة والوحدة - التميمي ، فأرسل إليهم على ابن عباس . فتناظر م ، فرجع منهم كثير معه . ثم خرج إليهم على فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة . ثم أشاعوا أن علياً تاب من الحكومة . ولذلك رجوا . فبلغ ذلك علياً ، فصعد المنبر وخطب وأشكر ذلك . فتنادوا من جواب المسجد « لا حكم إلا لله » فقال على « كلمة حق أريد بها باطل . لكم علينا ثلاثة الخ » وخرجوا شيئاً فشيئاً إلى أن اجتمعوا باللدائن ، فراسلهم في الرجوع ، فأصروا على الامتناع حتى يصعد على منبره بالكفر ، لرضاه بالتحكيم ويتوب . ثم قتلوا عبد الله بن خباب بن الارت وغيره ممن كان يجتاز بهم من المسلمين ، فبلغ ذلك علياً ، فخرج إليهم في الجيش الذي كان مياهاً لأهل الشام ، فالتقى الجمعان بالتهروان فأوقع بهم . ولم ينج منهم إلا دون المصرة . ولم يقتل ممن معه إلا نحو المصرة .

وجاز للإمام أن يعزّر من نظاهر بالعناد ، أدبا وتعزيرا ، ولم يتجاوزوه إلى قتل ولا حد .
ثقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ،
وزنا بعد إحسان ، وقتل نفس يغير نفس ^(١) » .

وإن اعتزلت هذه الطائفة الباغية أهل العدل ، وتحيزت بدار تميزت فيها . نظرت ، فإن
لم تمنع من حق ، ولم تخرج عن طاعة ، لم يحاربوا ، ماداموا مقيمين على الطاعة ،
وتأدية الحقوق .

وقد اعتزلت طائفة من الخوارج عليا رضى الله عنه بالتهروان ، فولى عليهم عاملا أقاموا
على طاعته زمانا ، وهو لم موادع إلى أن قتله ^(٢) ، فأرسل إليهم : سلّموا قتله ، فأبوا .
وقالوا : كلنا قتله . قال : فاستسلموا إذا أقتلكم . فسار إليهم ، فقتل أكثرهم .

فان امتنعت هذه الطائفة الباغية من طاعة الإمام ، ومنعوا ما عليهم من الحقوق ، وتفرّدوا
باجتباء الأموال ، وتنفيذ الأحكام . نظرت ، فإن فعلوا ذلك ، ولم ينصبوا لأنفسهم إماما ،
كان ما اجتبهوه من الأموال غصبا ، لا تبرأ منه ذمة ، وما فتنوه من الأحكام مردودا ، ولا
يثبت به حق . وإن نصبوا إماما اجتنبوا بقوله الأموال ، وفقدوا بأمره الأحكام . لم يتعرض
على أحكامهم بالرد ، ولا على ما اجتبهوه بالمطالبة ، وحاربوا حتى يفيتوا إلى الطاعة .

قال تعالى (٤٩ : ٩ - وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بف
إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي بغي حتى تنق إلى أمر الله) .

وإذا قتل الإمام أميرا على قتال البغاة ، قتل قبل القتال إنذارهم وإعزازهم . ولا يهجم عليهم
غرّة ، ويكون قصده بالقتال ردعهم ، ولا يعتمد به قتلهم ، بخلاف قتال المشركين والمرتدين ،
ويقاتلهم مقبلين ، ويكف عنهم مدبرين ، بخلاف أهل الحرب والمرتدين ، ولا يقتل أسراهم ،
ويجوز قتل أسرى أهل الحرب والمرتدين .

ويعتبر أحوال من في الأسر منهم . فمن أمنت رجسته إلى القتال أطلق ، ومن لم تؤمن
منه الرجة حبس حتى ينجلي الحرب ، ثم يطلق . ولا يحبس بعدها ، ولا تنقم أموالهم ،
ولا تسبي ذرايرهم ، ولا يستعين على قتالهم بمشرك معاهد ، ولا ذى .
وقد منع أحمد من ذلك في قتال أهل الحرب ، فأولى في قتال البغاة .

(١) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

(٢) هو عبد الله بن خباب - بفتح الحاء المسجدة وتهديد الباء ابن الإرت بفتح الهجزة والراء المهملة وتهديد
إلتاء التثناة . وكان على قد بته وإلبا عليهم ، فأقام معهم مرة ، ثم قتله وجرّوا بطن سرته واستخرجوا
الحمل الذى كان يبطها . والتهروان : من قرى للمائى .

ولا يهادنهم إلى مئة ، ولا يوادعهم على مال ، فإن هادنهم إلى مئة لم تازم ، وإن ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم ، وإن وادعهم على مال بطلت المoadعة ، ونظر في المال ، فإن كان من فيهم أو من صدقاتهم ، لم يرده عليهم ، وصرفت الصدقات في أهلها . والنيء في مستحقه . وإن كان من خالص أموالهم لم يجوز أن يملكه عليهم ، ووجب رده إليهم ، لأنهم يملوه على ما قد منعه .

ولا ينصب عليهم العرادات ، ولا يحرق عليهم للساكن ، ولا يقطع الشجر ، لأنها دار الاسلام .

وقد حكاه أبو بكر في كتاب الخلاف عن أحمد ، في رواية محمد بن الحكم .

ولا يرمون بالمتجنين إذا قاتلوا المحمرة (١) .

فإن أحاطوا بأهل العدل ، وخافوا منهم الاصطدام ، جاز أن يدفعوا عن أنفسهم بما استطاعوا ، من اعتماد قتلهم ، ونصب العرادات عليهم . لأن للسلم أن يدفع عن نفسه بقتل طالبيها ، إذا لم يندفع إلا به .

ولا يجوز أن يستمتع بدوابهم ، ولا بسلاحهم في قتالهم ، ولا في غيره .

وإذا انجلت الحرب - ومع أهل العدل أموال - ردت عليهم ، وما ي تلف منها في غير القتال فهو مضمون على متلفه . وما أ تلف عليهم في نائرة الحرب (٢) من نفس ومال ، فهو هدر ، وما أ تلفه أهل العدل في غير نائرة الحرب من نفس أو مال ، فهو مضمون عليهم ، وما أ تلفوه في نائرة الحرب فلا ضمان عليهم ، وهو هدر .

ويصلى على قتلى أهل البنى ، ويسألون .

وأما قتلى أهل العدل في غسلهم والصلاة عليهم روايتان : إحداهما : لا يضاون ولا يصلى عليهم ، لأن قتالهم للذب عن الدين ، فهو كقتال الكفار .

والثانية : يسألون ويصلى عليهم ، قد صالوا على عمر ، وعثمان ، وعلى ، وغسلاهم ، وإن كان قتلهم ظلما .

وإذا مر تجار أهل التمة بشار أهل البنى ، فغشروا أموالهم ، ثم قدر عليهم . عشروا ، ولم يجزم للأخوذ منهم . بخلاف للأخوذ من الزكوات ، لأنهم مرؤوا بهم مجتازين ، والزكاة تؤخذ من التميمين .

وإذا أتى أهل البنى قبل القدرة عليهم حدودا ، أقيمت عليهم بعد القدرة عليهم .

(١) المحمرة : - شديدة - فرقة من الحرمة ، يخالفون الميضة منها : وإحدها : محر .

(٢) نائرة الحرب : بالنون يندع ألف ثم همزة - هيبتها وشديتها .

ولا يـُـرـِث باغ قتل عادلا . وأما العادل فإذا قتل باغيا ورثه ، وكذلك كل قتل بحق كالقتل قصاصا ، أو دفاعا عن نفسه ، أو قتل الامام مورثه ، لأنه أقرّ عنده بقصاص ، أو زنا ، أو في قطع الطريق .

وقد قال أحمد في رواية أبي النضر ، وبكر بن محمد : في أربعة شهدوا على أختهم بالزنا ، فرجعت ورجوع الناس ، فهم غير قتلة . يرثونها^(١) .

وقال أبو بكر في كتاب الخلاف : إذا قتل العادل الباغي في الحرب ، فانهما يتوارثان . والوجه فيه : أن أحكام القتل : القصاص ، والمأثم ، والسم ، والكفارة . وهذه الأحكام لا تتعلق بالقتل ، كذلك حرمان الميراث^(٢) .

وأما قتال المحاربين وقطاع الطريق

فإذا اجتمعت طائفة من أهل الفساد على شهر السلاح ، وقطع الطريق ، وأخذ الأموال ، وقتل النفوس ، وقتل السابلة ، فسدودهم مرتبة باختلاف أحوالهم ، لا باختلاف صفاتهم . فمن قتل وأخذ المال : قتل وصلب .

ومن قتل ولم يأخذ المال : قتل ولم يصلب .

ومن أخذ المال ولم يقتل ؟ قطعت يده ورجله من خلاف .

ومن أظهر السلاح ، ولم يأخذ المال عزّر ، ولم يقتل ، ولم يقطع . وتعميره : نفيه من بلد إلى بلد ، ومن قرية إلى قرية^(٣) .

(١) قال ابن قدامة في المني (ج ٧ ص ١٦٣) . قال أحمد : إذا قتل العادل الباغي في الحرب برثه . ويهل محمد بن الحكم من أحمد ، في أربعة شهدوا على أختهم بالزنا . فرجعت ، فرجوع الناس ، يرثونها جميع غير قتلة . وعن أحمد رواية أخرى تدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال . فانه قال في رواية ابنه صالح وعده الله : لا يرث العادل الباغي ، ولا يرث الباغي العادل . وهذا ظاهره مذهب الشافعي . أخذنا بظاهر الحديث اهـ . والحديث مارواه مالك في الموطأ وأحمد في المسند عن عمر رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليس للقاتل ميراث » .

(٢) كذا بالأصل . وليبرر .

(٣) في أحكام الماوردي : اختلف الفقهاء في حكم هذه الآية - (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله - الآية) على ثلاثة مذاهب : أحدها : أن الإمام ، ومن استأذنه الإمام على قتالهم من الولاة ، بالخيار ، بين أن يقتل ولا يصلب ، وبين أن يقتل ويصلب ، وبين أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وبين أن ينفهم من الأرض . وهذا قول سعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء وإبراهيم النخعي . والمذهب الثاني : أن من كان منهم ذا رأى وتدين . قتله ولم ينف عنه . ومن كان ذا بطش وقوة قطع يده ورجله من خلاف . ومن لم يكن منهم ذا رأى ولا بطش عزّره وحجسه . وهذا قول مالك بن أنس وطائفة من فقهاء المدينة ، فجلها مرتبة باختلاف صفاتهم لا باختلاف أفعالهم . والمذهب الثالث : أنها مرتبة باختلاف أفعالهم لا باختلاف صفاتهم - ثم ساق ما ذكره المؤلف هنا ، ثم قال : وهو قول ابن عباس والحسن وقتادة والسدي . وهو مذهب الشافعي .

فان تابوا قبل أن يقتل عليهم الامام . سقطت عنهم حدود الله تعالى ، ولا تسقط حقوق الآدميين .

وقتلهم مخالف لقتال أهل البني من خمسة أوجه :

أحدها : يجوز قتلهم مقبلين ومدبرين ، لاستيفاء الحقوق منهم ، ولا يجوز اتباع من ولى من أهل البني .

وقد قال أحمد ، في رواية ابن منصور ، والفضل ، وبكر بن محمد : « إذا ولى فلا تتبعه » . وهذا محمول على ما إذا ولى ولم يتعلق به حق من قصاص أو مال ، لأنه قال في رواية أبي طالب « إذا أخذ المال وهرب اتبعه ، فان ألقاه فلا تتبعه » .

الثاني : أنه يجوز أن يعتمد في الحرب قتل من قتل منهم ، ولا يجوز أن يعتمد قتل أهل البني .

الثالث : أنهم يؤاخذون بما استهلكوه من مال ، ودم في الحرب وغيرها ، بخلاف أهل البني .

الرابع : يجوز حبس من أسر منهم ، لاستبراء حاله ، وإن لم يجوز حبس أحد من أهل البني . الخامس : أن ما اجتنبوه من خراج ، وأخذوه من صدقات ، فهو كأنما أخذ غصبا . لا يسقط عن أهل الخراج والصدقات حقا ، بخلاف أهل البني .

وإذا كان المولى على قتلهم مقصور الولاية على محاربتهم فليس له بعد القدرة أن يقيم عليهم الحدود ، ولا أن يستوفى منهم حقا ، ولزمه حملهم إلى الامام ليأمر بإقامة الحدود عليهم ، واستيفاء الحقوق منهم .

وإن كانت ولايته عامة على قتلهم ، واستيفاء الحدود والحقوق منهم . فلا بد أن يكون من أهل العلم والعدالة ، لينفذ حكمه فيما يقيمه من حدود ، ويستوفيه من حقوق .

والكشف عن أحوالهم من أحد وجهين : إما باقرارهم طوعا من غير إكراه ، ولا ضرب ، أو بقيام البيئة العادلة على من أنكر .

فإذا علم من أحد هذين الوجهين ما فعله كل واحد منهم من جرائم . نظر .

فمن كان منهم قتل ، وأخذ المال قتله ، وصلبه بعد القتل (١) .

وهذا القتل محتوم لا يجوز العفو عنه ، وإن عفى ولى الدم كان عفوه لنوا ، ويصلبه ثلاثة أيام لا يتجاوزها ، ثم يحطه .

ومن قتل منهم ، ولم يأخذ المال . قتله ، ولم يصلبه ، وغسله ، وصلى عليه (٢) .

(١) في أحكام الماوردي : وقال مالك : يصلب حيا ، ثم يطعنه بالرمح حتى يموت .

(٢) عند الماوردي : وقال مالك : يصلى عليه غير من حكم بقتله .

ومن أخذ منهم المال ولم يقتل ، قطعت يده ورجله من خلاف ، وكان قطع يده اليمنى لسرقته ، وقطع رجله اليسرى لمجاهرته .

ومن جرح منهم ، ولم يقتل ، ولم يأخذ المال اقتص منه بالجراح ، إن كان في مثله قصاص وهو إلى خيار^(١) مستحقه يجب بمطالبتة ، ويسقط بعفوه . وليس بمحتم . وإن كان مما لا قصاص فيه وجبت ديتة للجروح إن طالب بها ، وتسقط إذا عفا .

ومن كان منهم رده أجرى عليهم أحكام قطاع الطريق ، وإن لم يباشروا بالفعل^(٢) . وإذا تابوا من جرائمهم بعد القدرة عليهم ، سقطت عنهم الماسم ، دون المظالم ، فيؤخذون بما وجب عليهم من الحدود والحقوق .

وإن تابوا قبل القدرة عليهم ، سقطت عنهم مع الماسم حدود الله تعالى . ولم تسقط حقوق الأدميين .

فمن كان قد قتل منهم فالحيار إلى وليّ الدم في القصاص أو العفو ، ويسقط بالتوبة انحنام القتل ، والقطع ، والصلب^(٣) .

وتجبري أحكام قطاع الطريق والمخاربين في الأمصار ، كما تجبري عليهم في الصحارى .

وقد سئل أحمد رحمه الله تعالى عن المخاربين في المصر . فتوقف عن الجواب فيهم .

وقال الحرق في مختصره : والمخاربون الذين يعرضون للقوم في الصحراء بالصراح^(٤) .

وإذا ادعوا التوبة قبل القدرة عليهم . نظرت ، فإن لم تقرن بالدعوى أمارات تدلّ على التوبة لم تقبل دعواهم لما في سقوط حدود ، وإن اقترنت بدعواهم أمارات تدلّ على التوبة . قبلت ، ليكون ذلك شبهة يصحّ بها دمه الحدّ .

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله ما قاله في رواية أبي داود ومهنا ، فقال في رواية أبي داود في سرية دخلت بلاد الروم ، فاستقبلهم أعلاج ، فأخذهم فقالوا : جئنا مستأمنين ، فإن استدلتّ عليهم بشيء قيل له : إنهم وقفوا فلم يجرّدوا سلاحاً .

فراى أن لهم الأمان .

(١) عند الماوردي إن كان في مثلها قصاص . وفي إحنام القصاص في الجروح وجهان : أحدهما : أنه محرم ولا يجوز العفوه ، كالقتل . والثاني : هو إلى خيار — إلخ .

(٢) عند الماوردي : ومن كان منهم مهيباً أو مكترى لم يباشر قتلاً ولا جرحاً ولا أخذ مال . عزز أدباً . وزجر . وجاز حبسه . لأن الحبس أحد التزيرين ، ولا يجاوز به ذلك إلى قطع ولا قتل . وجوز أبو حنيفة ذلك فيه ، إلحاقاً بهم المباشرين معه .

(٣) عند الماوردي : ومن كان منهم قد أخذ المال سقط عنه القطع ولم يسقط عنه النرم إلا بالعفو .

(٤) كذا في الأصل . فليحرر .

وقال في رواية مهنا ، في سفينة أخذت في البحر فيها روم ، فقالوا : نحن جئنا بأمان ، فقال : « ينظر في حالهم ، إن كان معهم سلاح » .

فقد اعتبر الظاهر في حقن دماءهم . وهذا مثله هاهنا .

ويتخرج فيه وجه آخر : لا يقبل قولهم في التوبة إلا بينة تشهد لهم بالتوبة قبل القدرة عليهم ، لأنها حدود قد وجبت . والشبهة ما اقترنت بالفعل ، بل تأخرت عنه .

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله تعالى : ما قاله في رواية يعقوب بن بختان (١) في الرجل من المسلمين جاء رجل من العدو ، فقال : أمرته ، وقال العليج : بل أعطاني الأمان ، فقال : إذا كان الرجل صالحا لم يقبل قول العليج .

وكذلك قال في رواية محمد بن يحيى الكحال في الأسير يخرج من بلاد الروم ، ومعه عليج ، فيقول العليج : أنا خرجت به ، ويقول الأسير : أنا خرجت به . فقال : « أولى أن يقبل قول المسلم » .

فلم يقبل قوله وإن كان ذلك يعود بحقن دمه .

فصل

فأما ولاية القضاة .

فلا يجوز تقليد القضاء إلا لمن كملت فيه سبع شرائط : الذكورية ، والبلوغ ، والعقل ، والحرية ، والاسلام ، والعدالة ، والسلامة في السمع والبصر ، والعلم .

أما الذكورية فلأن المرأة تنقص عن كمال الولايات ، وقبول الشهادات (٢) .

وأما البلوغ والعقل (٣) فلأن الصبي والمجنون لا يليان على أنفسهما ، فأولى أن لا يليان على غيرها ، ولأن طريق الاجتهاد في الحوادث وأعيان الشهور معدومة فيهما .

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن بختان . من أصحاب الإمام أحمد . قال الخلال : كان جار أبي عبد الله وصديقه . روى عن أحمد مسائل سالحة كثيرة في الورع لم يروها غيره ، ومسائل في السلطان .

(٢) وقال أبو حنيفة : تضي المرأة فيما تصح فيه شهادتها . وشذ ابن جرير الطبري فجوز قضاءها في جميع الأحكام . ولا اعتبار لقول يرده الاجماع ، مع قول الله تعالى (الرجال قوا أمن على النساء بما فضل الله به بعضهم على بعض) يعني في العقل والرأي . وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته « لا أطلع قوم ولوا أمرهم امرأة » .

(٣) قال الماوردي : ولا يكفي في العقل بالثبوت على التكليف ، من علمه بالمدرجات الضرورية حتى يكون صحيح التمييز بين الغفلة ، بعيدا من السهو والغفلة ، يتوصل بذلك إلى البيان ما أشكل ، وفصل ما أهمل .

- وأما الحرية فلائن العبد ليس من أهل الولايات ، ولا كامل الشهادات (١) .
 وأما الاسلام ، فلائن الفاسق للسلم لا يجوز أن يلى ، فأولى أن لا يلى الكافر (٢) .
 وأما العدالة ، فلائن الفاسق منهم فى دينه ، والقضاء طريقه الأمانات (٣) .
 وأما السلامة فى السمع والبصر ، فليعرف للدعى من النكر ، ولا يتحصل هذا للضرير والأطروش (٤) .
 وأما السلامة فى بقية الاعضاء فغير معتبرة ، لأنه يتأتى منه الحكم .
 ويفارق الإمامة الكبرى بأن فقد بعض الأعضاء يمنع . لأنه لا يتأتى استيفاء الحقوق مع عدمها من الوجه الذى ذكرنا فيما قبل .
 وأما العلم فلا بد أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية ، ومعرفته تقف على معرفة أصول أربعة : أحدها : العرفه من كتاب الله بما تضمنه من الأحكام ناسخاً ومنسوخاً ، وحكماً ومتشابهاً ، وعموماً وخصوصاً ، ومجملًا ومفسراً .
 الثانى : علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أفعاله وأقواله ، وطرق مجيئها فى التواتر والآحاد ، والصحة والفساد ، وما كان على سبب أو إطلاق .
 الثالث : علمه بأقوال السلف فيما أجمعوا عليه ، واختلفوا فيه ، ليتبع الاجماع ، ويجتهد رأيه مع الاختلاف .
 الرابع : علمه بالقياس للوجوب لردّ الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها .
 والجمع عليها .

(١) قال الماوردى : وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حركته : من الدبر والمكاتب ، ومن رق بعضه ، ولا يمنه الرقّ أن يبق ، كما لا يمنه الرقّ أن يروى ، لعدم الولاية فى الفتوى والرواية . ويجوز له إذا عتق أن يقضى ، وإن كان عليه ولاء ، لأن النسب غير معتبر فى ولاية الحكم .

(٢) قال الله تعالى (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) . قال الماوردى : ولا يجوز تقليد الكافر القضاء على الكافرين . وقال أبو حنيفة : يجوز تقليد القضاء بين أهل دينه . وهذا وإن كان عرف الولاية بتقليده جارياً ، فهو تقليد زمامة ورياسة . وليس بتقليد حكم وقضاء ، وإلما يلزمهم حكمه لالتزامهم له ، لا لزومه لهم ، ولا يقبل الإمام قوله فيما حكم به بينهم . وإذا امتنعوا من تحاكمهم إليه لم يجبروا عليه ، وكان حكم الإسلام عليهم أعتد .

(٣) قال الماوردى : والعدالة : أن يكون صادقاً للهجة ، ظاهر الأمانة ، غنياً عن المحارم ، متوفياً للماسم بعيداً من الرب ، مأموناً فى الرضا والنضب ، مستعملاً لمروءة مثله فى دينه ودنياه .

(٤) قال الماوردى : وحجّه : مالك لالة الأئمة القضاء . وأما الأئمة ، فكل الخلاف المذكور فى الإمامة .

فإذا عرف ذلك صار من أهل الاجتهاد ، وجزأ له أن يفتي ويقضي . ومن لم يعرف ذلك لم يكن من أهل الاجتهاد ولم يجوز له أن يفتي ولا يقضي ، فإن قلنا القضاء كان حكمه باطلاً ، وإن وافق الصواب . لعدم الشرط (١) .

والعلم بأنه من أهل الاجتهاد يحصل بمعرفة متقدمة ، وباختباره ، ومستثله .
قد قلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً قضاء اليمن ، ولم يختبره لعلمه به . ولكن صار تنبيهاً على وجه القضاء . فقال « إذا حضر الحصان بين يديك فلا تقض لأحدهما حتى تسمع من الآخر . قال علي : فما أشكلت على قضية بعدها (٢) » .

ويبحث معاذاً إلى ناحية من اليمن فاختره . فقال له « بم تقض ؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد . قال : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي (٣) » .

(١) قال الساوردي : وتوجه المخرج فيما قضى به عليه وعلى من قلناه الحكم والقضاء . وجوز أبو حنيفة . تهليل القضاء من ليس من أهل الاجتهاد . ليستفيق في أحكامه وقضائهم . والذي عليه جمهور الفقهاء : أن ولايته باطلة ، وأحكامه مردودة . ولأن التهليل في فروع الفروع ضرورة ، فلم يستحق إلا في ملتزم الحق دون ملتزمه .

(٢) رواه أبو داود في السنن في باب كيف القضاء ، عن حنبل عن علي قال « يثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فاضياً . قلت : يا رسول الله ، ترسلني ، وأنا حديث السن ، ولا علم لي بالقضاء . فقال : إن الله سيهدي قلبك ، ويثبت لسانك . فإذا جلس بين يديك الحصان فلا تعجل حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول . فانه أحرى أن يبين لك القضاء . قال : فإزالت فاضياً ، وما شككت في قضاء بعد . قال في عون المبرود : (ج ٣ ص ٣٢٧) قال المنذرى : وأخرجه الترمذي مختصراً .. وقال : حديث حسن .

(٣) رواه أبو داود في باب اجتهد الرأي في القضاء ، حدثنا حفص بن عمر عن شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو عن أنس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل ، وفي آخره « ولا آلو » . ف ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره ، وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله . قال في عون المبرود : وهذا الحديث أورده الجوزقاني في الموضوعات ، وقال : هذا حديث باطل ، رواه جماعة عن شعبة . وقد تصفحت عن هذا الحديث في السانيد الكبار والصغار ، وسألت من لقيته من أهل العلم بالرجال عنه فلم أجده له طريقاً غير هذا . والحارث بن عمرو - ابن أخي المغيرة بن شعبة - هذا مجهول . وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون . ومثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من المبرعة . فان قيل : لأن الفقهاء طائفة أورده في كتبهم واعتمدوا عليه ؟ قيل : هذا طريقه . والخلف قد فيه . السلف . فان أظهر وأطريقاً غير هذا مما يثبت عند أهل التل رجعت إلى قولهم . وهذا مما لا يمكنهم البتة اه - والحديث أخرجه الترمذي ، وقال : لا يخرجه إلا من هذا الوجه . وليس إسناده عندي بمحصل . وقال الحافظ جمال الدين للزبي : الحارث بن عمرو لا يعرف إلا بهذا الحديث . قال البخاري :

فأما نفاة القياس فهل يجوز أن يولوا القضاء ؟ نظرت . فإن نفوه واتبعوا ظاهر النص ، وأخذوا بأقوال سلفهم فيما لم يرد فيه نص ، واطرحوا الاجتهاد ، وعدلوا عن الفكر والاستنباط . لم يميز تقديم القضاء ، لقصورهم عن طرق الأحكام . وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية بكر بن محمد . ابن الحكم في الامام والحاكم يرد عليه أمر من أمور المسلمين ، فلا بد للامام والحاكم من أن يجمع له الناس ، ويقيس ويشبه ، لأن هذا عليه وعلى الحاكم ، لما كتب عمر إلى شريح . « أن قس الأمور » .

وإن نفي القياس ولكن اجتهد في الأحكام تعلقا بضمون الكلام ، ومفهوم الخطاب ، كاهل الظاهر . احتمال اللع أيضا للغي الذي ذكرنا . وهو ظاهر كلام أحمد . لأنه قال « يقين ويشبه » . ويحتمل الجواز . لأنهم يعتبرون واضح المعاني ، وإن عدلوا عن خفي القياس . ويجوز لمن يعتقد مذهب أحمد أن يقبل القضاء من يعتقد مذهب الشافعي ، لأن على القاضي أن يجتهد رأيه في قضائه ، ولا يلزمه أن يقبل في التوازل والأحكام من اعتزى إلى مذهبه . وإذا نفذ قضاؤه بحكم وتجدد مثله من بعد أعاد الاجتهاد فيه . ونص بما آذاه اجتهاده إليه . وإن خالف ما تقدم من حكمة ، لأن عمر رضي الله عنه قضى في المشتركة بالتشريك في عام ، وترك التشريك في غيره . فقيل له : ما هكذا حكمت في العام الماضي ؟ فقال : تلك على ما قضينا . وهذه على ما نقضى » .

فإن كان المولى على مذهب فشرط على من ولاه القضاء أن لا يحكم إلا بمذهبه . فهذا شرط باطل . وهل تبطل الولاية ؟ نظرت .

فإن لم يجعله شرطا فيها ، لكن أخرجه مخرج الأمر والنهي ، بأن قال له : قد قلت لك القضاء فاحكم بمذهب أحمد على وجه الأمر ، ولا تحكم بمذهب أبي حنيفة على وجه النهي . فالولاية صحيحة . والشرط فاسد .

وإن أخرجه مخرج الشرط في عقد الولاية ، فقال : قد قلت لك القضاء على أن لا تحكم فيه إلا بمذهب أحمد . فهذا عقد شرط فيه شرطا فاسدا . فهل يبطل العقد ؟ على روايتين ، بناء على البيع إذا قارنه شرط فاسد .

لا يصح حديثه ولا يعرف . وقال الذهبي في الميزان : تفرد به أبو عون ، محمد بن عبد الله التقي عن الحارث . وما روي عن الحارث غير أبي عون . فهو مجهول . قلت : لكن الحديث له شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس . وقد أخرجه البيهقي في سننه عقب تخرجه لهذا الحديث ، بقوة له اه .

وقال الساوردي بعد سقوط حديث ماذ : فأما ولاية من لا يقول بخير الواحد فغير جائزة . لأنه تارك لأصل قد اجتمعت عليه الصمامة . وأكثر أحكام الفرع عنه مأخوذة . فصار بمنزلة من لا يقول بحجية الإجماع الذي لا يجوز ولا يجه ، لرد ما ورد النص به .

فإن كان الشرط خاصا في حكم بعينه نظرت أيضا .
فإن لم يخرج مخرج الشرط ، لكن أخرجه مخرج الأمر . فقال : أقدم من العبد بالحر^(١) ،
ومن المسلم بالكافر . فالشرط باطل ، والعقد صحيح . وإن جعله شرطا فهل يبطل العقد ؟
على الروايتين .

وإن كان نهيا ، فإن نهاه عن الحكم في قتل المسلم بالكافر ، والحرّ بالعبد ، وأن لا يقضى فيه
بوجوب قود ، ولا باسقاطه . جاز لأنه اقتصر بولايته على ما عداه .
وإن لم ينه عن الحكم فيه ، ونهاه عن القضاء بالقصاص . احتمل أن يكون صرفا عن الحكم
فلا يحكم فيه بإثبات قود ولا باسقاطه .
ويحتمل أن لا يقضى الصرف ، ويجرى عليه حكم الأمر به . فيبطل حكم الأمر ، ويثبت
حصة النظر إذا لم يجعله شرطا في التقليد ، ويحكم بما يؤذيه اجتهاده إليه .

ولاية القضاء

وتنعقد مع الحضور بالمشافهة . ومع الغيبة بالمراسلة والكتابة .
والألفاظ التي تنعقد بها الولاية ضربان : صريح ، وكناية .
فالصريح أربعة ألفاظ « قد وليتك ، وقد تكت ، واستخلفتك ، واستتبنتك » .
فإذا وجد أحد هذه الألفاظ انعقدت به ولاية القضاء وغيرها من الولايات ، ولا يحتاج معها
إلى قرينة .
وأما الكناية فقد قيل : إنها سبعة ألفاظ : « قد اعتمدت عليك ، وعوّلت عليك ، ورددت
إليك ، وجعلت إليك ، وفرضت إليك ، ووكلت إليك ، وأسندت إليك » .
فإن اقتصرت بها قرينة صارت في حكم الصريح ، نحو قوله « فأنظر فيا وكته إليك ، واحكم
فيما اعتمدت فيه عليك » .
فإن كان التقليد مشافهة فقبوله على الفور لفظا . وإن كان مراسلة ، أو مكتابة . جاز أن
يكون على التراخي .
فإن لم يوجد منه القبول لفظا ، لكن وجد منه الشروع في النظر ، احتمل أن يجري ذلك
مجرى النطق . واحتمل لا يجري . لأن الشروع في النظر فرع لعقد الولاية فلم ينعقد به قبولها .
ويشتق حصة الولاية إلى شروط :

(١) أي أهل الحرّ بالعبد قودا ، والمسلم بالكافر .

أحدها : معرفة المولى للمولى ، وأنه على الصفة التى يجوز أن يولى معها . فإن لم يعلم أنه على الصفة التى يجوز معها تلك الولاية لم يصح تقليده . فإن عرفها بعد التقليد استأنفها . ولم يعزل على ما تقدمها .

الثانى : معرفة للمولى أن المولى على الصفة التى تستحق الولاية .

الثالث : ذكر ما تضمنه التقليد : من ولاية القضاء ، أو إمارة البلاد ، أو جباية الخراج ، لينظر على أى صفة انعقدت .

الرابع : ذكر البلاد التى انعقدت الولاية عليها . فإن عقدت مع الجهل لم يصح . ويحتاج فى لزوم النظر إلى شرط زائد على شروط العقد ، وهو إشاعة تقليد المولى فى أهل عمله ، لينصنوا بالطاعة ، وينقادوا إلى حكمه ، وهو شرط فى لزوم الطاعة ، وليس بشرط فى نفوذ الحكم .

وإذا صحت الولاية بما ذكرنا . فقد قيل : إن نظر المولى والمولى كالوكالة . لأنهما معا استنابة . ولم يلزم المقام عليهما من جهة المولى . وكان للمولى عزله متى شاء . وللمولى الانعزال عنها إذا شاء ، غير أن الأولى بالمولى أن لا يعزله إلا بعذر . وأن لا يعزل التولى إلا من عذر ، لما فى هذه الولاية من حقوق المسلمين . وقد قيل : ليس للمولى عزله ما كان مقياً على الشرائط . لأنه بالولاية يصير ناظراً للمسلمين على سبيل المصلحة لاعتن الإمام .

ويفارق الموكل ، فإن له عزل وكيله . لأنه ينظر فى حق موكله خاصة .

وقد قال أحمد ، فى رواية يوسف بن موسى ، وقد سئل عن الإمام يعزل ، فيصلى بالناس الجمعة ؟ قال « لا بأس : قد كان الحسن يأمر من يصلى بالناس فى فتنة المهلب » .

وظاهر هذا أنه أجاز عزله . لأنه لم ينكر سؤالهم عزله .

والظاهر : أن المراد به عزل إمارة الخلافة . لأنه استشهد بفعل الحسن فى قصة المهلب .

وإذا عزل أو اعتزل وجب إظهار العزل ، كما وجب إظهار التقليد ، حتى لا يقدم على إنفاذ حكم ، ولا يفتر بالتراجع إليه خصم .

فإن حكم بعد عزله - وقد عرف العزل - لم ينفذ حكمه . وإن حكم غير عالم بعزله . كان فى نفوذ حكمه وجهان مبنيان على الوكالة ، إذا تصرف الوكيل بعد العزل وقبل العلم .

وإذا كانت ولاية القاضى عامة فنظره يشتمل على عشرة أحكام :

أحدها : فصل المنازعات ، وقطع التشاجر ، والحصومات . إما صلحا عن تراض ، أو إجبارا بحكم بات .

الثانى : استيفاء الحقوق من الممتنع منها . وإلصالها إلى مستحقها ، بعد ثبوت استحقاقها

بالإقرار ، أو اليئنة . ولا يجوز الحكم بملءه (١) .

الثالث : ثبوت الولاية على من كان ممنوعاً من التصرف ، لجنون ، أو صغر ، والحجر عني من يرى الحجر عليه ، لسفه أو فلس ، حفظاً للأموال على مستحقيها .

الرابع : النظر في الأوقاف بحفظ أصولها ، وتتمية فروعها ، وقبض غلتها ، وصرفها في سبلها . فإن كان عليها مستحق للنظر راعاه ، وإن لم يكن تولاه (٢) .

الخامس : تنفيذ الوصايا على شروط الوصى ، فيما أباحه الشرع . فإن كانت لمعينين نفذها بالإقباض ، وإن كانت لغير معينين كان تنفيذها إلى اجتهد النظر .

السادس : تزويج الأيتام بالأكفاء ، إذا علم الأولياء ، ودعين إلى النكاح .

السابع : إقامة الحدود على مستحقيها ، فإن كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير مطالب ، إذا ثبت بالإقرار أو اليئنة . وإن كانت من حقوق الآدميين وقفت على طلب مستحقيها .

الثامن : النظر في مصالح عمله ، من الكف عن التبذير في الطرقات والأفنية ، وإخراج الأجنحة والأبنية . وله أن يفرد بالنظر فيها ، وإن لم يحضر خصم (٣) .

التاسع : تصفح شهوده وأمنائه ، واختبار النائبين عنه من خلفائه ، في إقرارهم والتعويل عليهم ، مع السلامة والاستقامة ، وصرفهم والاستبدال بهم ، مع ظهور الجرح والحيانة . ومن ضعف منهم عما يعاينيه كان بالخيار ، بين أن يستبدل به من هو أقوى منه ، أو يضم إليه غيره . وقد قال أحمد ، في رواية حنبل « ينبغي للرجل أن يسأل عن شهوده كل قليل . لأن الرجل يتغير حاله إلى حال » .

العاشر : التسوية في الحكم بين القوى والضعيف ، والشريف والمشرؤف ، ولا يتبع هواه في الحكم .

وقد روى عن شريح أنه قال « أصاب أمير المؤمنين على رضي الله عنه درعاً له - سقطت منه ، وهو يريد صفين - مع يهودى . فقال : يا يهودى هذه السرعة سقطت منى ليلا ، وأنا أريد صفين . فقال : بل هي درعى ، وفي يدي . فقدمته إلى شريح ، فارتفع على يهودى .

(١) قال الماوردى : واختلف في جواز حكمه فيها بملءه . فجوزوه مالك والشافعى في أمج قوايه . ومنع منه في القول الآخر . وقال أبو حنيفة : يجوز أن يحكم بملءه فيها علمه في ولايته . ولا يحكم بما علمه قبلها .

(٢) قال الماوردى : لأنه لا يجب للناس فيها إن عمت : ويجوز أن يقضى إلى الموم وإن خمت .

(٣) وقال أبو حنيفة : لا يجوز له النظر فيها إلا بحضور خصم مستند . وهو من حقوق الله التي يستوفى فيها المستند وغير المستند ، فكان تفرد الولاية بها أخص .

ثم قال لشریح : لولا أنه ذمّ جلست معه مجلس الخصوم ^(١) .

(١) قال الله سبحانه وتعالى في سورة ص (يادادو إنا جناتك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق . ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب) .

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (ج ١ ص ٩٨ طبعة فرج السكردى) . قال علي بن الجسد : أنبأنا شعبة عن سيار عن القمي قال « أخذ عمر فرساً من رجل على سوم ، لحمل عليه ، فقطب ، فخاصمه الرجل . فقال عمر : اجلس بيني وبينك رجلاً . فقال الرجل : إني أرضى بمرح المراقى . فقال عمر : أخذته صحيحاً سليماً ، فأنت له ضامن حتى ترده صحيحاً سليماً . قال : فكأنه أعجبه ، فبشاه فاضياً ، وقال له : ما استبان لك من كتاب الله فلا تسأل عنه . فإن لم يستب في كتاب الله فمن السنة . فإن لم تستب في السنة . فاجتهد رأيك » . وقال أبو عبيد : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان - وقال أبو نعيم : عن جعفر بن برقان عن معمر البصري عن أبي الووام . وقال سفيان بن عيينة : حدثنا إدریس أبو عبد الله بن إدریس قال : أثبت سميد بن أبي بردة ، فأسأله عن رسل عمر ابن الخطاب التي كان يكتب بها إلى أبي موسى الأشعري . وكان أبو موسى قد أوصى إلى أبي بردة . فأخرج إلى كتبنا . فرأيت في كتاب منها - رجلاً إلى حديث أبي الووام - قال : « كتب عمر إلى أبي موسى : أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة . فافهم إذا أمد إليك . فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . أس عين الناس في مجلسك ، وفي وجهك ، وفي قضائك ، حتى لا يطع شريف في حيفك ، ولا يأمن ضيف من عدلك . اليانة على المدعي . واليمين على من أنكر . والصالح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرماً حلالاً . ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة ، فاضرب له أمداً ينتهي إليه . فإن بينه أعطيته بحقه ، وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية . فإن ذلك هو أبلغ في المنزلة وأجلى للمصالح . ولا يمتنع قضاء قضيت فيه اليوم ، فراجعت فيه رأيك ، فهديت فيه لرشدك ، أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يطلعه شيء . ومراجعة الحق خير من التماسه في الباطل . والمسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجرباً عليه شهادة زور ، أو مجبوراً في حد ، أو ظليماً في ولاء أو قرابة . فإن الله تعالى تولى من العباد الشرائع ، وستر عليهم الحدود ، إلا بالبينات والأيمان . ثم الفهم الفهم فيما أدنى إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة . ثم قايس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ، ثم احمدها ترى إلى أحبا إلى الله ، وأشبهها بالحق . ولواك والفضب ، والخلق ، والضمير ، والتأذى بالناس ، والتشكر عند المحسومة - أو المحبوم . شك أبو عبيد - فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ، ويحسن به الذكر . فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه ، كفاه الله ما بينته وبين الناس . ومن ترين بما ليس في نفسه شاة الله . فإن الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصاً . فما ظنك بواب عند الله في عاجل رزقه ، وخزائن رجه ؟ والسلام عليك ورحمة الله » . قال أبو عبيد : قللت لكثير : هل أسنده جعفر ؟ قال : لا . قال ابن القيم : وهذا كتاب جليل القدر ثقات العلماء بالقبول . ويؤا عليه أصول الحكم والمهادة والحكماء . وقال الماوردي : وقد استوفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في عهده إلى أبي موسى الأشعري شروط القضاء - وبين أحكام التلديد - ثم ساقه بين اختلاف في اللفظ عن سياق ابن القيم هذا .

وليس لهذا القاضي - وإن غمت ولايته - جباية الحراج . لأن مصرفه موقوف على رأى ولاية الجيوش .

وأما أموال الصدقات فإن اختصت بناظر خرجت من عموم ولايته ، وإن لم يندب لها ناظر . فقد قيل : تدخل في عموم ولايته . لأنها من حقوق الله تعالى فيمن سماه . وقيل : لا تدخل في ولايته . لأنها من حقوق الأموال التي تحمل على اجتهد الأئمة . وكذلك القول في إمامة الجمعة والأعياد .

فإن كانت ولايته خاصة فهي مقصورة النظر على ما تضمنته ، كمن جعل له القضاء في بعض ما قمتناه من الأحكام ، أو في الحكم بالإقرار دون البينة ، أو في الديون دون النكاح ، أو في مقدار من المال ، فيصح التقليد : ولا يجوز أن يتعداه . لأنها ولاية . فصحت عموماً وخصوصاً ، كالوكالة .

وقد نص أحمد على صحتها في قدر المال ، فقال ، في رواية أحمد بن نصر : في رجل أشهد على ألف درهم ، وكان الحاكم لا يحكم إلا في مائة ومائتين . فقال : « لا تشهد إلا ما أشهدت عليه » .

وكذلك قال ، في رواية الحسن بن محمد ، في رجل أشهد على ألف ، ولا يحكم في البلاد إلا على مائة « لا تشهد إلا بألف » .
فقد نص على جواز القضاء في قدر من المال .
ووجهه : ما ذكرنا .

ومنع من تبعض الشهادة إذا كانت بقدر يزيد على ما جعل له فيه ، بل يشهد بذلك ، ويحكم الحاكم من ذلك بما جعل له . لأنه إذا شهد بمسألة عند هذا القاضي ، وشهد بالجلس المائة الأخرى عند قاض آخر ، ربما ادعى للمقر أن هذه المجلس المائة الثانية هي التي شهد بها أولاً . فتسقط إحداها على قول من يحمل تكرار الإقرار في مجلسين بألف واحدة . وقد شهد لذلك قوله تعالى (٥ : ١٠٨ - ذلك أدنى أن يأتيوا بالشهادة على وجهها) وإذا بعضها فلم يأت بها على وجهها .

ويجوز أن يكون القاضي عامّ النظر في خصوص العمل

فيقال النظر في جميع الأحكام في عملة من البلد . فتنفذ جميع أحكامه في الحالة التي عينت له . وله أن يحكم فيه بين ساكنيه والطارئين إليه . لأن الطارئ إليه كالساكن فيه ، إلا أن يقتصر به على النظر بين ساكنيه دون الطارئ إليه فلا يتعداهم .

وقد نص أحمد على صحتها في مكان مخصوص ، فقال في رواية مهنا في قرية مثل قطربل ، والريدة ، والتغلبية وأشباهاها من القرى - يكون فيها القاضي : يجوز فيها قضاؤه .

وإن استخلفه قاض آخر ، ولم يستخلفه الخليفة ، فقد نصّ أحمد على جواز القضاء في قرية مفردة .

والوجه فيه : ما ذكرنا من جواز تخصيصه بقدر من المال .

ونصّ على جواز استخلاف القاضي لقاض آخر . ولم يفرق بين أن يكون الخليفة أذن له في ذلك أو أطلق من غير إذن ولا نهى . لأنه إذا ولاه صار ناظرا للسليين ، لاعن من ولاه ، فيكون في البلد في حكم الإمام في كل بلد . وإذا كان الإمام وجب أن يولى من ينوب عنه في موضع نظره .

وفارق الوكيل . لأنه لا يوكل على الرويتين . لأنه ينظر في حق موكله ، بدليل أن له عزله ، وليس للإمام عزله ما كان على الصفات للشروطة .

فإن قلد جميع البلد كان له أن يحكم في أي موضع شاء منه . فإن شرط عليه في عقد الولاية موضعا مخصوصا ، إما في داره أو مسجده بطلت الولاية . لأن الولاية عامة . فلا يجوز الحجر عليه في موضع جاوسه .

فإن قلدا الحكم بين من ورد إليه في داره أو مسجده . صح . ولم يحز له أن يحكم في غير داره ولا في غير مسجده ، لأنه جعل ولايته مقصورة على من ورد إلى داره ومسجده . وهم لا يتعينون إلا بالورود إليها .

فإن قلد قاضيين على بلد ، نظرت . فإن ردّ إلى أحدهما موضعا منه ، وإلى الآخر غيره صح . . ويقتصر كل واحد منهما على النظر في موضعه . وكذلك إن ردّ إلى أحدهما نوع من الأحكام ، وإلى الآخر غيره . كردّ اللدائيات إلى أحدهما ، والنالكح إلى الآخر ، فيجوز ذلك ويقتصر كل واحد منهما على النظر في ذلك الحكم الخاص في البلد كله .

وإن ردّ إلى كل واحد منهما جميع البلد . فقد قيل : لا يصح . لأنه يفضى إلى التشاجر في تجاذب الخصوم إليهما^(١) .

وقيل : يصح لأنها استنبابة . فهي كالوكالة . ويكون القول عند تجاذب الخصوم قول الطالب غير المطلوب . فإن تساويا اعتبر أقرب الحاكين إليهما . فإن تساويا أقرع بينهما . وقيل : يمتنع من التخاصم حتى يتفقا على أحدهما . والأوّل أشبه بقولنا .

ويجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة بين خصمين ، وتكون ولايته عليهما باقية ما كان التشاجر بينهما باقيا . فإذا بت الحكم بينهما زالت ولايته . فإن تجددت بينهما مشاجرة أخرى لم ينظر بينهما إلا باذن مجدد .

(١) عند الماوردي : وتبطل ولايتهما إن اجتمعت . وتصيح ولاية الأول منهما إن افرقت .

فإن لم يعين الخصوم ، لكن جعل النظر مقصورا على الأيام . فقال « قد قدتك النظر بين الخصوم في يوم السبت خاصة » جاز نظره فيه بين جميع الخصوم في جميع الساعات . وتزول ولايته بفروب الشمس منه .

فإن قد النظر في كل يوم سبت جاز أيضا . وكان مقصورا على النظر فيه . فإذا خرج يوم السبت لم تزل ولايته ، لبقائها على أمثاله من الأيام (١) .

فإن قال - ولم يسم أحدا - : من نظر يوم السبت بين الخصوم فهو خليفتي . لم يجوز ، للجهل بالمولى . ولأنه قد يجوز أن ينظر فيه من ليس من أهل الاجتهاد .

فإن قال : من نظر فيه من أهل الاجتهاد فهو خليفتي . لم يجوز أيضا ، للجهل به . ولأنه يكون تمييز المجتهد موكولا إلى رأى غيره من الخصوم .

فإن قال : من نظر فيه من مفتي أصحاب أحد ، أو أصحاب أبي حنيفة ، أو أصحاب الشافعي . لم يجوز .

وكذلك لو سمى عددا . فقال : من نظر فيه من فلان ، أو فلان . فهو خليفتي . لم يجوز ، سواء قل العدد أو أكثر . لأن المولى منهم مجهول .

فإن قال : قد رددت النظر فيه إلى فلان وفلان . فأيهم نظر فيه فهو خليفتي . جاز ، سواء قل العدد أو أكثر . لأن جميعهم مولى .

فإذا نظر فيه أحدهم ، تبين وزال نظر الباقيين . لأنه لم يجمعهم على النظر ، وإنما أفرد به أحدهم . فإن جمعهم على النظر فيه . لم يجوز مع كثرتهم .

وهل يجوز مع قلتهم ؟ على الاحتمال الذي ذكرنا في الجمع بين قاضيين .

فأما طلب القضاء

وخطبة الولاية عليه . نظرت . فإن كان من غير أهل الاجتهاد . كان تعرضه لطلبه محظورا ، وكان بذلك مجروحا . وإن كان من أهله وعمن يجوز له النظر فيه . نظرت . فإن كان القضاء في غير مستحقه ، إما لنقص علمه ، أو لظهور جوره . فيخطب القضاء دفعا لمن لا يستحقه ، ليكون فيمن هو بالقضاء أحق . ففيه روايتان : إحداهما : يكره له طلب القضاء .

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله : ما قاله في رواية ابنه عبد الله ، في الرجل يكون في بلد لا يكون فيه أحد أولى بالقضاء منه ، لعلمه ومعرفة . فقال « لا يصح أن يدخل الرجل في القضاء ، هو أسلم له » .

(١) وإن كان ممنوعا من النظر فيما عداه من الأيام .

فقد كره له الدخول فيه مع الحاجة إليه .

والوجه فيه : ما رواه أبو حفص بإسناده ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سأل القضاء وكل إلى نفسه . ومن أجبر عليه نزل ملك يسدده ^(١) » .
وفي لفظ آخر « من ابتغى القضاء وسأل فيه الشفاء وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل عليه ملك يسدده ^(٢) » .

وبإسناده عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « يا أبا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة ، فإني إن أعطيتها من غير مسئلة أعنت عليها ^(٣) » .

وذكر مسلم في صحيحه بإسناده عن أبي ردة بن أبي موسى عن أبيه أبي موسى الأشعري قال « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم ، أنا ورجلان من بني عمي . فقال أحد الرجلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرنا على بعض ما ولاك الله ، وقال الآخر مثل ذلك . فقال : إنا والله لا نؤلى هذا العمل أحدا سأل . فما ولى أحدا ^(٤) » .

والثانية : لا يكره .

وأصل هذا من كلامه : ما قاله في رواية المروزي « لا بد للساكنين من حاكم ، أفتذهب حقوق الناس ؟ ^(٥) » .

(١) رواه الترمذي وابن ماجه ، واللفظ له .

(٢) رواه أبو داود والترمذي . وقال : حديث غريب .

(٣) رواه البخاري ومسلم . « وسجرة » يفتح السين وضم الميم . وتعام الحديث « وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأتيت الذي هو خير وكفر عن يمينك » اهـ .

(٤) ورواه الإمام أحمد في المسند (ج ٤ ص ٤٠٩) بلفظ « قال أبو موسى أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبني رجلان من الأشعرين ، أحدهما عن يميني ، والآخر عن يساري . فكلما سأل العمل والنبي صلى الله عليه وسلم يبتاك . قال : ما هول يا أبا موسى ، أو يا عبد الله بن قيس ؟ قال : قلت : والذي يبتاك بالحق ما أطلعتني على ما في أنفسهما ، وما شعرت أنهما يطلبان العمل . قال : فكأنني أنظر إلى سواك تحت شفته قلت . قال : لا تستعمل على عملنا من أراد . ولكن اذهب أنت يا أبا موسى ، فبعت على اليمين ، ثم أتبعه معاذ بن جبل - الحديث » .

ورواه البخاري ومسلم . وفي رواية : أن الرجلين من بني عمة . وفي رواية : أنه اعتذر إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما قال ، فصده وعذره .

(٥) قال يوسف عليه السلام (اجلسي على خزائن الأرض إني حفيظ عليم) . وأخرج مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قلت « يا رسول الله ، ألا تستعجلي ؟ قال : « لك ضيف ، ولها أمانة ، ولها يوم القيامة خزي وندامة ، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها » .

قال النووي : هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ، ولا سيما لمن كان فيه ضعف ، وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يبدل . فإنه يندم على ما فرط منه إذا جاوز الحزى يوم القيامة ، وأما من كان أهلا وعدل فيها فأجره عظيم ، كما تظاهرت به الأخبار . ولكن في الدخول فيها خطر عظيم . ولذلك امتنع الأكابر منها . والله أعلم .

والوجه فيه : أن هذا رفع منكر . فعلى هذه الرواية ينظر . فإن كان أكثر قصده به إزالة غير المستحق ، كان مأجورا . وإن كان أكثره : اختصاصه بالنظر فيه ، كان مكروها ، أو مباحا .

وإن كان القضاء في مستحقه ، وهو من أهله ، ويريد أن يعزله عنه إما لعداوة بينهما ، أو ليحجر بالقضاء إلى نفسه نفعا . فهذا الطلب محظور ، وهو مجروح بذلك .

وإن لم يكن في القضاء ناظر ، نظرت . فإن كان له رغبة في إقامة الحق ، وخوفه من أن يتعرض له غير مستحق ، تخرج على الروایتين اللتين تقفمتا .

وإن قصد بطلبه المنزلة والمباهاة كره له ذلك ، رواية واحدة . لأن طلب المباهاة في الدنيا مكروه . قال الله تعالى (٢٨ : ٨٣ - تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين) .

وذهب قوم إلى نفي الكراهة . لأن نبي الله يوسف عليه السلام رغب إلى فرعون في الولاية والخلافة ، فقال (١٢ : ٥٥ - اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم) .

وهذا لا يدل على جواز الطلب من غيره ، لأن يوسف عليه السلام كان نبيا معصوما من الظلم والجور فيما يليه من الأعمال . وهذا للعنى غير مأمون في حق غيره .

فأما بذل المال على طلب القضاء

فمحظور في حق الباذل واللبذول له . لما روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله الراشي والمرتشى ^(١) » . فالراشي : باذل الرشوة . والمرتشى : قابلهما .

(١) رواه أبو داود والترمذي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . قال الترمذي : حسن صحيح . ورواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد ، بلفظ « لعنة الله على الراشي والمرتشى » . ورواه الطبراني ورواه تميم ، بلفظ « الراشي والمرتشى في النار » . ورواه البزار بلفظه ، عن عبد الرحمن بن عوف ، ورواه الترمذي عن أبي هريرة . ورواه الحاكم ، وزاد « والرائش الذي يسمى بينهما » . وكذلك رواه أحمد والبزار والطبراني عن ثوبان . وقال ابن قدامة في المغني : قال الحسن وسعيد بن جبير ، في تفسير قوله تعالى في سورة المائدة (أكلون السحت) هو الرشوة . وقال : إذا قبل القاضي الرشوة بلفظ به إلى الكفر . وقال مسروق : سألت ابن مسعود عن السحت ، أهو الرشوة في الحكم ؟ قال : لا (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون - والظالمون - والفاسقون) ولكن السحت أن يستينك الرجل على مظلة فيهدى لك . فلا تقبل .

ولا يجوز لمن تقلد القضاء أن يقبل هدية من أهل عمله ، لم تجر عاداته بمهاداته ، سواء كان خصما أو غيره ، لأنه قد يستعديه فيما يليه .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « هدايا الأمراء غلول (١) » .

فإن قبلها وعجل المكافأة عليها ملكها . وإن لم يعجل المكافأة عليها كانت لبيت المال ، إن تعذر ردّها على المهدى لها .

وليس للقاضي تأخير الخصوم إذا تنازعوا إليه إلا من عذر .

ولا يجوز له أن يحتجب إلا في أوقات الاستراحة .

وليس له أن يحكم لأحد من والديه ، ولا من مولوديه لأجل التهمة . ويحكم عليهم لارتفاعها .

وكذلك لا يشهد لهم ، ويشهد عليهم ، ولا يشهد على عدوّه ، ويشهد له . ويحكم لعدوّه ، ولا يحكم عليه .

وقال أبو بكر في كتاب الخلاف « يحكم عليهم وهم . لأن أسباب الحكم ظاهرة ، وأسباب الشهادة خفية . فاتفقت التهمة عنه بالحكم ، وتوجهت إليه في الشهادة » .

وإذا مات القاضي ، فقد قيل : انعزل خلفاؤه . ولومات الإمام لم ينزل قضائته ، وقيل : لا ينزلون . لأنه ناظر للمسلمين ، لا لمن ولاه . ولهذا لو أراد عزله لم يملك ذلك .

ولو أن أهل بلد قد خلا من قاض أجمعوا على أن قلّوا عليهم قاضيا . نظرت . فإن كان الإمام موجودا يظل التقليد . وإن كان مفقودا صح ، ونقضت أحكامه عليهم . فإن تجدد بعد نظره لإمام . لم يستتم النظر إلا بعد إذنه . ولم ينقض ما تقمّت من حكمه .

وقد نصّ أحمد رحمه الله تعالى على أن نفسين لو حكما عليهما نفذ حكمه عليهما .

ونصّ أيضا على الرقعة إذا مات بهن ميت في موضع لاحق فيه . وكان معه ما يخاف عليه . جاز لأهل الرقعة أن يتولوا بيع ذلك سوى الجوارى .

(١) رواه أحمد والبيهقي عن أبي حميد الساعدي . وعلم عليه في الجامع الصغير بلامه الضعف . وروى البخاري ومسلم عن أبي حميد الساعدي قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال له : ابن اللثية على الصدقة . قال : هذا لكم . وهذا أهدي إليّ » . فقام النبي صلى الله عليه وسلم . فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : ما بال عامل ينشئ فيجيء فيقول : هذا لكم . وهذا أهدي إليّ . ألا جلس في بيت أمه فينظر ، أهدي إليه أم لا ؟ والقي نفس عهد يده لا نبعت أحدا منكم فأتخذ شيئا إلا لجاه يوم القيامة يحمله على رقبته ، إن كان بيرا له رضاء ، أو برة لها خوار ، أو شاة تيس . فرفع يده حتى رأيت عفرة لإبطيه . فقال : اللهم هل بلغت ؟ فلا تأ : وبنو لب - ضم اللام وسكون الهمزة - قبيلة من الأزد . منهم عبد الله بن اللثية هذا . وعفرة لإبطيه - ضم العين وسكون الفاء - يياضها .

فصل

فأما ولاية المظالم

والنظر في المظالم : هو قود المتظلمين إلى التناصف بالرهبة ، وزجر المتنازعين عن التناحد بالهبة .

ومن شرط الناظر فيها

أن يكون جليل القدر ، نافذ الأمر ، عظيم الهبة ، ظاهراً العفة ، قليل الطمع . كثير الورع . لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماة ، وثبت القضاة . فاحتاج إلى الجمع بين صفى الفريقين .

فإن كان عن يلك الأمور العامة كالخلفاء ، أو من قوض إليه الخلفاء في الأمور العامة ، كالوزراء والأمراء . لم يحتج النظر فيها إلى تقليد . وكان له - لعموم ولايته - النظر فيها . وإن كان ممن لم يقوض إليه عموم النظر . احتاج إلى تقليد وتولية ، إذا اجتمعت فيه الشروط المتقدمه .

وإنما يصح هذا فيمن يجوز أن يختار لولاية العهد ، أو لوزارة التفويض ، أو لإمارة الأقاليم ، إذا كان نظره في المظالم عاماً . فإن اقتصر به على تنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه جاز أن يكون دون هذه المرتبة في القدر والخطر ، بعد أن لا يستخفه الطمع إلى رشوة .

وقد نظر النبي صلى الله عليه وسلم المظالم في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام . ورجل من الأنصار . فخصه بنفسه ، وقال للزبير : « اسق أنت يا زبير . ثم الأنصاري . فقال الأنصاري : أن كان ابن عمك يا رسول الله . فنضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله وقال : يا زبير أجره على بطنه . حتى يبلغ الماء الكعيبين ^(١) » .

(١) الحديث رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن عروة عن عبد الله بن الزبير « أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه وسلم في هراج الحرة التي يسقون بها النخل . فقال الأنصاري : سرح الماء يمر . فأبى عليه . فاختصا عند النبي صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير : اسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك . فنضب الأنصاري . فقال : أن كان ابن عمك ؟ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : اسق يا زبير ، ثم أحبس الماء حتى يرجع إلى الجدر . فقال الزبير : والله إنى لأحب هذه الآية نزلت في ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) . هنا لفظ البخارى في باب سكر الأنهار من كتاب العرب . والعرب : بكسر الشين وسكون الراء . وهراج الحرة - بكسر الشين المعجمة وبالجيم - جمع هرج ، يفتح فسكون . والحرة : بفتح الحاء المهملة : الحجارة السوداء . والمراد بها هنا مسايل الماء . وإنما أضيفت إلى الحرة لأنها كانت فيها . والرجل الأنصاري صاحب هذه القضية يختلف في اسمه اختلافاً كثيراً . راجعه في فتح الباري (ج ٥ ص ٢٣) .

وإنما قال « أجره على بطنه » أدبا لجرأته عليه .
ولم ينتدب للظالم من الخلفاء الأربعة أحد . لأنهم في الصدر الأول ، وظهور الدين عليهم
بين ، يقدّم إلى الناصف وإلى الحق .
وإنما كانت النزاعات تجري بينهم في أمور مشبهة بحكم القضاء . فإن تجرّ من
جفاة أعرابهم متجور^(١) ثناء الوعظ أن يدبر ، وقاده العنف أن يخشن . فاقصر خلفاء السلف
على فصل التشاجر بينهم بالحكم والقضاء . واحتاج على رضى الله عنه حين تأخرت إمامته ،
واختلط الناس فيها ، وتجرّروا إلى فضل صرامة في السياسة^(٢) .
ثم انتشر الأمر من بعده حتى تجاهر الناس بالظلم ، ولم تكفهم زواجر الفطنة . فاحتاجوا
في ردع المتغلبين إلى ناظر المظالم الذى يتّرج به قوة السلطنة .
فكان أول من أفرد للظلمات يوما تصفح فيه قصص المتظلمين - من غير مباشرة للنظر -
عبد الملك بن مروان . فكان إذا وقف منها على مشكل ، أو احتاج فيها إلى حكم منفذ ، رده
إلى قاضيه أبى إدريس الأودى ، فينفذ فيه أحكامه . فكان أبو إدريس هو المباشر ، وعبد الملك
هو الأمر .
ثم زاد من جور الولاة ، وظلم العتاة ما لم يحكفهم عنه إلا أقوى الأيادى . فكان عمر
ابن عبد العزيز أول من ندب نفسه للمظالم ، وردّ مظالم بنى أمية على أهلها^(٣) .
ثم جلس لها خلفاء بنى العباس جماعة .
فكان أول من جلس لها منهم : المهدي ، ثم الماهدي ، ثم الرشيد ، ثم المأمون . وآخر
من جلس لها منهم : المتهدى ، حتى عادت الأملاك إلى مستحقها .

(١) التجور - بتشديد الواو - طلب الجور ، والميل إليه .

(٢) في أحكام الماوردي : إلى فضل صرامة في السياسة ، وزيادة يقطع في الوصول إلى غوامض الأحكام .
فكان - أى على - أول من سلك هذه الطريقة واشتغل بها . ولم يخرج فيها إلى نظر المظالم المحض ،
لاستغنائهم عنه . وقال في النبرية : صار ثمنها تسما - وقضى في الفارصة ، والقامصة ، والواقصة بالدية أملاكا .
وقضى في ولد تنازعه امرأتان بما أدى إلى فصل القضاء اه .
وفى النهاية لابن الأثير : في حديث على رضى الله عنه أنه قضى في الفارصة والقامصة ، والواقصة الخ : هن
ثلاث جوار ، كن يلمن ، فتراكن ، فقصرت السفلى الوسطى قصبت ، فسقطت العليا ، فوقعت عنقها .
لجمل ثلثي الدية على الثنتين . وأسقط ثلث العليا لأنها أمانت على نفسها اه .

وحين اختصم إليه البرأتان في الولد ، وكل واحدة تقول : هو ابني ، دعا بسكين ليدقعه بينهما نصفي . فقالت
إحداهما - وقرعت : هو لها . فسلت أنه ولدها . وهنا قضاء سليمان بن داود عليهما السلام في مثلها .

(٣) في أحكام الماوردي : حتى قيل له - وقد شدد عليهم فيها ، وأغلظ - إنا نخاف عليك من ردها :
المواقب . فقال : كل يوم أتهته وأخلقه ، دون يوم القيامة ، لاوقيته .

وقد كان ملوك الفرس يرون ذلك من قواعد الملك ، وقوانين العدل (١) .
 وإذا نظرت في المظالم من انتدب لها جعل لنظره يوماً معروفاً ، يقصده فيه المتظلمون . ليكون
 ماسواً من الأيام لما هو موكول إليه من السياسة والتدبير ، إلا أن يكون من عمال المظالم
 المتفردين بها ، فيكون مندوباً للنظر في جميع الأيام .
 وليكن سهل الحجاب ، نزه الأصباب .
 ويستكمل مجلس نظره بحضور خمسة أصناف لا يستغنى عنهم ، ولا ينتظم نظره إلا بهم :
 أحدهم : الحماة ، والأعوان ، لجذب القوى ، وتقويم الجرى .
 الثاني : القضاة والحكام ، لاستعلام ما ثبت عندهم من الحقوق .
 الثالث : الفقهاء ، ليرجع إليهم فيما أشكل ، ويسألهم عما اشتبه .
 الرابع : الكتاب ، ليثبتوا ما جرى بين الخصوم ، وما توجه لهم أو عليهم من الحقوق .
 الخامس : الشهود ، ليشهدهم على ما أوجبه من حق ، وأمضاء من حكم .
 فإذا استكمل مجلس المظالم بمن ذكرنا من الأصناف الخمسة شرع حينئذ في نظره .

(١) قال الساوردي : وكانت قريش في الجاهلية حين كثر فيهم الزعماء ، وانتصرت فيهم الرئاسة ، وشاهدوا
 من التغالب والتجاذب ما لم يكتفهم عنه سلطان قاهر عقدوا حلفاً على رد المظالم ، ولإصاف المظلوم من
 الظالم . وكان سببه ما حكاه الزبير بن بكار : أن رجلاً من اليمن من بني زبيد قدم مكة معتبراً بضياعة .
 فاشتراها منه رجل من بني سهم - قيل : إنه العاص بن وائل - فلوى الرجل بحقه . فسأله ماله أو متاعه
 فامتنع عليه . فقام على الحجر ، وألند بأعلى صوته :

يا لقصي ، المظلوم بضايعته يطن مكة ، نأى النار والنذر
 وأشت محرماً لم تفض حرمة بين المقام ، وبين الخير والخير
 أقام من بني سهم بنسبهم أو ذاهب في ضلال ما معتبر ؟

ثم قيس بن شبة السلي باع متاعاً على أبي بن خلف فلواه ، وذهب بحقه ، فاستجار برجل من بني جميع
 فلم يجره ، فقال قيس :

يا لقصي ، كيف هذا في الحرم وحرم البيت وأحلاف الكرم ؟

أظلم من لا يمنع عن الظلم

فأجابه العباس بن مرداس السلي بأبيات . فقام سفيان والعباس بن عبد المطلب فردا عليه ماله ، واجتمعت
 بطون قريش ، فتحالفوا في دار عبد الله بن جدعان على رد المظالم بمكة ، وأن لا يظلم أحد إلا منعه ،
 وأخذوا للمظلوم حقه . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ معهم وهو ابن خمس وعشرين سنة .
 وهذا هو الذي يسمى بحلف الفضول . وقد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال « لقد شهدت حلفه
 الفضول في دار عبد الله بن جدعان . ولو دعيت إليه لأجبت . وما أحب أن لي به حر النعم ، وأني
 كنت تفضنه . ولو دعيت إليه في الإسلام لأجبت » وانظر البداية والنهاية (ج ٢ ص ٢٩١) .

ويشتمل النظر في المظالم على عشرة أقسام .

الأول : النظر في تعدى الولاية على الرعية . فيتصفح عن أحوالهم . ليقومهم إن أنصفوا . ويكفهم إن عسفوا . ويستبدل بهم إن لم ينصفوا^(١) .

الثاني : جور العمال فيما يجتوبونه من الأموال . فيرجع فيه إلى القوانين العادلة في دواوين الأئمة . فيحمل الناس عليها . وينظر فيما استزادوه . فإن رفعوه إلى بيت الأموال أمر برده . وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه^(٢) .

الثالث : كتاب الدواوين . لأنهم أمناء المسلمين على بيوت الأموال فيما يستوفونه ، ويوفونه ، فيتصفح أحوالهم فيما وكل إليه من زيادة أو نقصان^(٣) .

الرابع : تظلم المسترزقة من قصص أرزاقهم ، أو تأخرها عنهم ، وإجفاف النظرار بهم . فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادل ، فيجبرهم عليه . وينظر فيما تقصوه أو منعه من قبل . فإن أخذه ولاية أمورهم استرجعه لهم . وإن لم يأخذوه قضاهم من بيت المال^(٤) .

(١) قال الماوردي : حكى أن عمر بن عبد العزيز خطب على الناس في أول خلافته . وكانت من أول خطبه ، فقال لهم : أوصيكم بهوى الله . فإنه لا يقبل غيرها ، ولا يرحم إلا أهلها . وقد كان قوم من الولاية منوا الحق حتى اشترى منهم شراء . وبطلوا الباطل ، حتى اقتدى منهم فداء . واهل لولا سنة من الحق أميت فأحييتها ، وسنة من الباطل أحييت فأمتها ، ما باليت أن أعيش وفقاً واحداً . أصلحوا آخرتكم ، تصلح لكم دنياكم . إن امرأ ليس بينه وبين آدم إلا الموت لمحق له في الموت .

(٢) قال الماوردي : فقد حكى عن المهدي : أنه جلس يوماً للظالم . فرغمت إليه قصص في الكسور . فسأل عنها . فقال سليمان بن وهب : كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قسط الخراج على أهل السواد . وما فتح من نواحي المشرق والمغرب : ورقاً وعتيقاً . وكانت الدرام والمضروبة على وزن كسرى وقيسر . وكان أهل البليان يؤدون ما في أيديهم من المال عدداً . ولا ينظرون في فضل بعض الأوزان على بعض . ثم فسد الناس فصار أرباب الخراج يؤدون الطبرية التي هي أربعة دنانير ، وتمسكوا بالوافي التي وزنه وزن المتقال . فلما ولي زياد الرازي طالب بأداء الوافية وألزمهم الكسور ، وجار فيه محال بين أمية إلى أن ولي عبد الملك بن مروان . فنظر بين الوزين وقد وزن الدرام على نصف وخمس المتقال ، وترك المتقال على حاله . ثم إن الحاجاج من بعده أعاد المطالبة بالكسور حتى أسقطها عمر بن عبد العزيز ، وأعادها من بعده إلى أيام المنصور إلى أن خرب السواد . فأزال المنصور الخراج عن الخطة والشمير ورقاً . وصيره مقاسمة . وما أكثر غلات السواد . وأبقى اليسير من الحبوب والنخل والفجر على رسم الخراج . وهو كما يلزمون الآن الكسور والون . فقال المهدي : معاذ الله أن ألزم الناس ظلاماً هدم العمل به أو تأخر . أسقطوه عن الناس . فقال الحسن بن محمد : إن أسقط أمير المؤمنين هذا ذهب من أموال السلطان في السنة اثني عشر ألف ألف درهم . فقال المهدي : على أن أقرّ حقاً ، وأزيل ظلاماً ، وإن أجفت بيت المال .

(٣) قال الماوردي : وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج إلى المظالم في تصليحها إلى متظلم .

(٤) قال الماوردي : كتب بعض ولاية الأجناد إلى المأمون : إن الجند شغبوا ونهبوا . فكتب إليه : لو عدلت لم يغفوا ، ولو وقيت لم ينهبوا . وعزل عنهم . وأدر عليهم أرزاقهم .

الخامس . ردّ النصب . وهى ضربان .

أحدهما : غصب سلطانية قد تغلب عليها ولاية الجور ، كالأملاك المقبوضة عن أربابها ،
تعلّياً على أهلها .

فإن علم به والى للظالم عند تصفح الأمور أمر برده قبل التظلم إليه .

وإن لم يعلم به فهو موقوف على تظلم أربابه .

ويجوز أن يرجع فيه عند تظلمهم إلى ديوان السلطنة .

فإذا وجد فيه ذكر قبضها عن مالكها عمل عليه ، وأمر بردها إليه ، ويرجع فيه إلى
بيئة تشهد به^(١) وكان ما وجدته في الديوان كافياً^(٢) .

الضرب الثانى من الغصب : ما تغلب عليه ذوى الأيدى القوية ، وتصرفوا فيه تصرف
المالكين بالقهر والغلبة . فهو موقوف على تظلم أربابه . ولا ينتزع من أحدهم إلا بأحد أربعة أمور :
إما باعتراف الناصب .

وإما بعلم والى المظالم . فيجوز له أن يحكم عليه بعلمه ، على اختلاف فيه .

وإما بيعة تشهد على الناصب بنصبه ، أو تشهد للغصب منه بملكه .

وإما بتظاهر الأخبار التى يتفق عنها التواطؤ . لأنه لما جاز للشهود أن يشهدوا فى الأملاك
بتظاهر الأخبار كان حكم ولاية المظالم بذلك أحق .

السادس : مشاركة الوقوف . وهى ضربان : عامة ، وخاصة .

أما العامة فيبدأ بتصفيها ، وإن لم يكن فيها متظلم . ليجريها على سبيلها . ويمضيها على
شروط واقفيها ، إذا عرفها من أحد ثلاثة أوجه :

إما من دواوين الحكام المتدوين لحراسة الأحكام .

وإما من دواوين السلطنة ، على ما جرى فيها من معاملة ، أو ثبت لها من ذكر وتسمية .

وإما من كتب فيها قديمة يقع فى النفس صحتها . وإن لم يشهد بها . لأنه ليس يتعين الخصم
فيها . فكان الحكم فيها أوسع منه فى الوقوف الخاصة .

(١) فى أحكام الماوردى : ولم يمتنع لى بيعة تشهد به .

(٢) قال الماوردى : حكى أن عمر بن عبد العزيز خرج ذات يوم إلى الصلاة ، فصادفه رجل ورد من اليمن .
متظلماً فقال :

تدعون حيران متظوماً يبابكم فقد أتاك بهيد النار مظوم

فقال ما ظلامك ؟ فقال : غصبى الوليد بن عبد الملك ضيعنى . فقال : يا زاعم ، اتقى بدقت الصوالى . فوجد
فيه : أصنى عبد الله الوليد بن عبد الملك ضيعة فلان . فقال : أخرجها من الدقة . وليكتب برده ضيعته
إليه . ويطلق له نصف نفقته .

وأما الوقوف الخاصة . فإن نظره فيها موقوف على نظم أهلها عند التنازع فيها . لوقوفها على خصوم متعينين . فيعمل عند التشاجر فيها على ما تثبت به الحقوق عند الحكم . ولا يجوز أن يرجع فيها إلى ديوان السلطنة ، ولا إلى ما يثبت من ذكرها في الكتب القديمة إذا لم يشهد بها شهود معتلون .

السابع : تنفيذ ما وقف من أحكام القضاة ، لضغفهم عن إنفاذه ، وعجزهم عن الحكم عليه لتعززه ، وقوة يده ، أو لعل قدره ، وعظم خطره . فيكون ناظر للمظالم أقوى يدا ، وأنفذ أمرا . فينفذ الحكم على من توجه عليه ، بانزعاع ما في يده ، أو بإلزامه الخروج مما في ذمته .

الثامن : النظر فيها بعز عنه الناظرون في الحسبة ، من الصالح العامة . كالمجاهرة بمنكر ضف عن دقه ، والتمتدئ في طريق عجز عن منعه ، والتحيف في حق لم يقدر على رده . فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعه . ويأمر بحملهم على موجه .

التاسع : مراعاة العبادات الظاهرة ، كالحج ، والأعياد ، والحج ، والجهاد . من تقصير فيها ، أو إخلال بشروطها . فإن حقوق الله تعالى أولى أن تستوفى ، وفروضه أحق أن تؤدى .

العاشر : النظر بين المتشاجرين ، والحكم بين المتنازعين . فلا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه . ولا يجوز أن يحكم بينهم بما لا يحكم به الأحكام والقضاة . وربما اشتهى حكم المظالم على الناظرين فيها . فيجورون في أحكامهم ، ويخرجون إلى الحد الذي لا يسوغ منها .

[الفرق بين نظر القضاة ونظر ناظر المظالم]

وقد ذكر بعض أهل العلم الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة أوجه .
أحدها : أن لناظر المظالم من فضل الهيبة ، وقوة اليد ما ليس للقضاة في كفة الخصوم عن التجاكد ، ومنع الظلمة عن التناوب والتجاذب .
الثاني : أن نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الجواز . فيكون الناظر فيه أفسح مجالا ، وأوسع مقالا .

الثالث : أنه يستعمل في فضل الإرهاب ، وكشف الأسباب بالإمارات الدالة ، وشواهد الأحوال الإلحثة : ما يضيئ على الحكم . فيصل به إلى ظهور الحق ، ومعرفة المبطل من الحق .
الرابع : أن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب ، ويأخذ من بان عدوانه بالتقويم والتهديب .
الخامس : أن له من التأتى في تردد الخصوم عند اشتباه أمورهم ، ليعين في الكشف عن أسبابهم وأحوالهم - ما ليس للحكام إذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم . فلا يسوغ أن يؤخره الحاكم . ويسوغ أن يؤخره وإلى المظالم .

السادس : أن له ردّ الخصوم إذا أعضلوا إلى وساطة الأئمّة ، ليفصلوا التنازع بينهم صلحا عن تراض . وليس للقاضي ذلك إلا عن رضى الخصمين بالردّ .

السابع : أنه يفسخ في ملازمة الخصمين إذا وضحت أمارات التجاهد ، ويأذن في إلزام الكفالة فيما يسوغ فيه التكفل ، لينقاد الخصوم إلى التناصف ، ويعدلوا عن التجاهد والتكاذب .

الثامن : أنه يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة العدلين .

التاسع : أنه يجوز له إحلاف الشهود عند ارتيابه بهم إذا بنوا أيمانهم طوعا ، ويستكثر من عددهم ، ليزول عنه الشك ، ويتقن عنه الارتياح ، وليس كذلك الحكم .

العاشر : أنه يجوز أن يتدعى باستدعاء الشهود ، ويسألهم عما عندهم في تنازع الخصوم . وعادة الحكم والقضاة : تكليف المدعى إحضار بينة ، ولا يسمعونها إلا بعد مسألته .

فهذه الأوجه العشرة يقع الفرق بها بين نظر المظالم ونظر القضاة في التشاجر والتنازع . وسنوضح من تفصيلها ما يبين به إطلاق ما بينهما من هذه الفروق .

[فصل]

وإذا كان كذلك فلا يتخلو حال الدعوى عند الترافع فيها إلى وإلى المظالم من ثلاثة أوجه : إما أن يقترب بها ما يقربها ، أو ما يضعفها ، أو يتخلو من الأخرين .

فإن اقترب بها ما يقربها . فلوجوه القوة ستة أحوال ، تختلف بها قوة الدعوى على التدرج . أحدها : أن يظهر معها كتاب فيه شهود معلون حضور (١) . فإذا حضر الشهود فإن كان الناظر في المظالم ممن يحلّ قدره ، كالحليفة ، أو وزير التفويض (٢) أو أمير الإقليم ،

(١) عند الماوردي : حضور . والذي يخصّ به نظر المظالم في مثل هذه الدعوى شيخان أحدهما : أن يتدعى الناظر فيها باستدعاء الشهود للقضاة .

والثاني : الإنكار على الجاحد بحسب حاله . وشواهد أحواله . فإذا أحضر الشهود الخ .

(٢) حكى الماوردي هنا حكاية وقعت للأمن مع امرأة غضبها ابنه الباس ضياعاً ومالا ، فردّها للأمن إلى قاضيه أو وزيره . فأجلسها مع الباس وسمع محاورتها . ثم قضى لها على ولد الأمن . فأمر الأمن بردّ ضياعها إليه . ثم قال الماوردي : ففعل الأمن في النظر بينهما حيث كان بمسببه ولم يباشره بنفسه : ما احتضنته السياسة . لأنه حكم بما توجه لولده أو عليه . وهو لا يجوز له أن يحكم لولده وإن كان يجوز أن يحكم عليه . ولأن الخصم امرأة يحلّ الأمن عن محاورتها ، وابنته من جلالة القدر بالمكان الذي لا يقدر غيره على إلزامه الحق . فردّ النظر بمسببه منه إلى من كفاه محاوره المرأة في استيفاء الدعوى ، واستيضاح الحجة . ونقد الحكم ، وألزم الحق .

راعى من أحوال التنازعين ما تقتضيه السياسة في مباشرة النظر بينهما، إن جلّ قدرهما، أو ردّ ذلك إلى قاضيه بمشهد منه، إن كانا متوسطين، أو على بعد منه، إن كانا خاملين.

الحالة الثانية، في قوة الدعوى: أن يقترن بها كتاب فيه من الشهود المعدلين من هو غائب، فالذى يختصّ بنظر المظالم، في مثل هذه الدعوى أربعة أشياء:

إرهاب الخصم المدعى عليه. فربما يجعل من إقراره بقوة الهيبة ما يغنى عن سماع البيئة. والتقتم بإحضار الشهود، إذا عرف مكانهم، ولم يدخل الضرر الشاق عليهم. والأمر بملزمة المدعى عليه، ثلاثاً، ويجتهد رأيه في الزيادة عليها.

وأن ينظر في الدعوى، فإن كانت مالا في النعمة، كلفه إقامة كفيل، وإن كانت عينا قائمة كالعقار جرع عليه فيها، جبراً لا يرتفع به حكم يده، وردّ استغلالها إلى أمين يحفظه على مستحقه منها. وإن تطاولت المدة ووقع الإيأس من حضور الشهود جاز لوالى المظالم أن يسأل للذى عليه عن دخول يده، مع تجديد إرهابه. فإن مالك بن أنس كان يرى في مثل هذه الحال سؤال للذى عليه عن سبب دخول يده، وإن كان غيره من الفقهاء لم يره. فللناظر في المظالم استعمال الحاليين. فإن أجاب بما يقطع التنازع أمضاه، وإلا فصل بينهما بموجب الشرع ومقتضاه.

الحالة الثالثة، في قوة الدعوى: أن يكون في الكتاب المقترن بها شهود حضور، لكنهم غير معدلين عند الحاكم. فالذى يختصّ بالمظالم:

أن يتقدم الناظر فيها بإحضارهم وسير أحوالهم. فانه يخدم على أحوال ثلاث:

إما أن يكونوا من ذوى الهيئات، وأهل الصيانات. فالثقة بشهادتهم أقوى.

وإما أن يكونوا أرذالا. فلا يعول عليهم. لكن يقوى إرهاب الخصم بهم.

وإما أن يكونوا أوساطاً. فيجوز له في نظر المظالم - بعد الكشف عن أحوالهم - أن يستظهر بأخلاقهم إن رأى، قبل الشهادة أو بعدها.

ثم هو في شهادة هذين الصنفين بين ثلاثة أمور:

إما أن يسمعها بنفسه، فيحكم بها.

وإما أن يرّد إلى القاضى سماعها ليؤدّيها القاضى إليه. ويكون الحكم بها موقوفاً عليه. لأن القاضى لا يجوز أن يحكم إلا بشهادة من تثبت عنده عدالته.

وإما أن يرّد سماعها إلى الشهود المعدلين. فإذا ردّ إليهم نقل شهادتهم إليه. لم يلزمهم استكشاف أحوالهم، وإن ردّ إليهم الشهادة عنده بما يصحّ عنده من شهادتهم. لزهم الكشف عما يقتضيه قبول شهادتهم. ليشهدوا بها بعد العلم بصحتها. ليكون تنفيذ الحكم بحسبها.

الحالة الرابعة، في قوة الدعوى: أن يكون في الكتاب المقترن بها شهود موتى معدّلون. والكتاب موثوق بصحته. فالذى يختصّ بنظر المظالم فيها ثلاثة أشياء:

أحدهما : إرهاب المدعى عليه بما يضطره إلى الصديق والاعتراف بالحق .
الثاني : سؤاله عن دخول يده ، لجواز أن يكون من جوابه ما يتضح به الحق ، ويعرف به الحق من البطل .

الثالث : أن يكشف عن الحال من جيران الملك ، ومن جيران المتنازعين فيه ، ليتوصل بهم إلى وضوح الحق ، ومعرفة الحق .

فإن لم يصل إليه بواحد من هذه الثلاثة ، ردها إلى وساطة محشم مطاع ، له بهما معرفة ، وبما تنازعه خبرة ، ليضطرهما بطول المدى وكثرة التردد ، إلى التصديق أو التصالح . فإن أفضى الأمر بهما إلى أحدهما ، وإلا بت الحكم بينهما على ما يوجه حكم القضاة .

الخامسة ، في قوة الدعوى : أن يكون مع المدعى خط المدعى عليه بما تضمنته الدعوى . فنظر للظالم فيه يقتضى سؤال المدعى عليه عن الخط . وأن يقال له : أهذا خطك ؟ فإن اعترف به ، يسأل بعد اعترافه عن صحته ما تضمنه . فإن اعترف بصحته صار مقرا . وأزم حكم إقراره . وإن لم يعترف بصحته ، فمن ولادة للظالم من يحكم عليه بخطه إذا اعترف به . وإن لم يعترف بصحته . وجعل ذلك من شواهد الحقوق ، اعتبارا بالعرف .

وذهب جماعة - وهم الأكثر - إلى أنه لا يجوز للناظر منهم أن يحكم بمجرد الخط ، حتى يعترف بصحة ما فيه . لأن نظر للظالم لا يبيع من الأحكام ما حظه الشرع . ونظر للظالم فيه : أن يرجع إلى ما يذكره من خطه . فإن قال : كتبته ليقرضني . وما أقرضني ، أو ليدفع إلى ثمن مابعته وما دفع إلى . فهذا مما يفضله الناس أحيانا . ونظر للظالم في مثله : أن يستعمل فيه من الإرهاب بحسب ما يشهد به الحال . وتقوى به الأمانة . ثم يرد إلى الوساطة ، فإن أفضت إلى الصلح ، وإلا بت القاضي الحكم بينهما بالتعالف .

وإن أنكر الخط ، فمن ولادة للظالم من يختبر الخط بخطوطه التي كتبها . ويكلفه من كثرة الكتابة ما يمنع التصنع فيها . ثم يجمع بين الخطين ، فإذا تشابها حكم به عليه . وهذا قول من جعل اعترافه بالخط موجبا للحكم به .

والذي عليه المحققون منهم : أنهم لا يفعلون ذلك للحكم عليه . ولكن لإرهابه . وتكون الشبهة مع إنكاره للخط أضعف منها مع اعترافه به . وترتفع الشبهة إن كان الخط منافيا لخطه . ويعود الإرهاب على المدعى . ثم يردان إلى الوساطة . فإن أفضت إلى الصلح ، وإلا بت الحاكم الحكم بينهما بالإيمان .

الحالة السادسة ، في قوة الدعوى : إظهار الحساب بما تضمنته الدعوى . وهذا يكون في المعاملات .

ولا يتخلو حال الحساب من أحد أمرين :

إما أن يكون حساب المدعى ، أو حساب المدعى عليه .

فإن كان حساب المدعى فالشبهة فيه أضعف . ونظر للظالم يرفع في مثله إلى مراعاة نظم الحساب .

فإن كان مجملًا (١) ويظهر فيه الإدغال ، كان مطرحا . وهو بضعف الدعوى أشبه منه بقوتها . وإن كان نظمه متسقا ، ونقله صحيحا . فالثقة به أقوى . فيقتضى من الإرهاب بحسب شواهد ، ثم يردان إلى الوساطة . ثم إلى الحاكم البت .

وإن كان الحساب للمتنى عليه . كانت الدعوى به أقوى . ولا يخلو إما أن يكون منسوباً إلى خطه . أو خط كاتبه . فإن كان منسوباً إلى خطه . فنظر للظالم فيه : أن يسأل عنه المتن عليه : أهو خطك ؟ فإن اعترف به قيل : أعلم ما فيه ؟ فإن أقر بمرقته . قال له : أعلم صحته ؟ فإن أقر بصحته . صار بهذه الثلاثة مقراً بمقتضى الحساب . فيؤخذ بما فيه . وإن اعترف بأنه خطه وأنه لم يعلم ما فيه ، ولم يعترف بصحته ، فمن حكم بالخط من ولاية للظالم حكم عليه بموجب حسابه . وإن لم يعترف بصحته لم يحكم به . لأن الحساب (٢) لا يثبت فيه قبض ما لم يقبض . وذهب الأكثر إلى أنه لا يحكم عليه بالحساب بالذي لم يعترف بصحة ما فيه . لكن يقتضى من فضل الإرهاب به أكثر مما اقتضاه الخط للرسل . ثم يردان بعده إلى الوساطة . ثم إلى بت القضاء .

وإذا كان الخط منسوباً إلى كاتبه . سئل عنه المتن عليه قبل سؤال كاتبه . فإن اعترف بما فيه . أخذ به . وإن لم يعترف سئل عنه كاتبه . فإن أنكر ضعفت الشبهة بانكاره . وأرهب إن كان متبوعا . ولم يرهب إن كان مأموئا . فإن اعترف به وبصحته ، صار شاهداً به على المتن عليه ، فيحكم عليه بشهادته ، إن كان ممن يقتضى بالشاهد (٣) وباليمين ؛ إما مندهبا أو سياسة تقتضيها شواهد الحال . فإن لشواهد الحال في الظالم تأثيراً في اختلاف الأحكام . ولكل حال منها في الإرهاب حد لا يتجاوزه ، تميزاً بين الأحوال بمقتضى شواهدا .

فأما إن اقترن بالدعوى ما يضعفها . وذلك من سنة أحوال تنافي أحوال القوة . فينتقل الإرهاب بها من جنبه للدعوى عليه إلى جنبه المتن .

الأولى : أن يقابل الدعوى بكتاب فيه شهود حضور معلون ، يشهدون بما يوجب بطلان الدعوى . وذلك من أربعة أوجه :

أحدها : أن يشهدوا عليه ببيع ما ادّعاء .

الثاني : أن يشهدوا على إقراره أن لا حق له فيما ادّعاء .

الثالث : أن يشهدوا على إقرار أبيه الذي ذكر أنه انتقل الملك عنه أن لاحق له فيما ادّعاء .

الرابع : أن يشهدوا للمتنى عليه بأنه مالك لما ادّعاء عليه . فتبطل دعواه بهذه الشهادات . ويقتضى نظر للظالم تأديبه بحسب حاله .

(١) عند الماوردي : فإن كان مجملًا يحمل فيه الإدغال .

(٢) عند الماوردي : وإن لم يعترف بصحة ، وجعل الثقة بهذا أقوى من الثقة بالخط للرسل . لأن الحساب الخ .

(٣) عند الماوردي : إن كان عدلا . ويغنى بالعامد الخ .

فان ذكر أن الشهادة عليه بالابتیاع . كان على سبيل الرهب والإلجاء . وهذا يفعله الناس أحيانا ، فينظر في كتاب الابتیاع . فان ذكر فيه أنه غير رهب ولا إلجاء . ضفت شبهة هذه الدعوى . وإن لم يذكر ذلك فيه ، قويت به الشبهة للدعوى . وكان الإرهاب في الجهتين يمتضى شواهد الحالين . ورجع إلى الكشف بالمجاورين وبالخطاء .

فان بان مايوجب العدول عن ظاهر الكتاب عمل عليه ، وإن لم يكن إضاء الحكم بما شهد به شهود الابتیاع أحق . فان سأل إحلاف المدعى عليه بأن ابتياعه كان حقا ولم يكن على سبيل الرهب ولا تلجئة . احتمل إحلافه . لأن ما ادعاه ممكن . واحتمل أن لا يحلف . لأن متقدم إقراره يكذب متأخر دعواه . ولولى اللظام إن يعمل بما تقتضيه شواهد الحالين .

وكذلك لو كانت الدعوى دينا في النعمة . فأظهر المدعى عليه كتاب براءة منه . فذكر المدعى أنه أشهد على نفسه قبل أن يقبض ، ولم يقبض . كان إحلاف المدعى عليه على ما تقدم .

الحالة الثانية : أن يكون شهود الكتاب المقابل للدعوى عدولا غائبين . فهذا على ضربين : أحدهما : أن يتضمن إنكاره اعترافا بالسبب . كقوله : لاحق له في هذه الضيعة . لآنى ابتضا منه . ودفعت إليه ثمنها . وهذا كتاب عهدى بالإشهاد عليه . فيصير المدعى عليه مدعيا بكتاب قد غاب شهوده . فيكون على مضى . وله زيادة يد وتصرف . فتسكون الأمانة أقوى . وشاهد الحال أظهر . فان لم يثبت بها ملك . فبرههما حسبما تقتضيه شواهد أحوالهما . ويأمر بإحضار الشهود إن أمكن ، ويضرب لحضورهم أجلا ، يردّها فيه إلى الوساطة . فان أفضت إلى صلح عن تراض استقر به الحكم ، وعدل عن سماع الشهادة إذا حضرت . فان لم ينبرم بينهما صلح أمعن في الكشف من جيرانهما وجيران الملك .

وكان لوالى اللظام رأيه في زمن الكشف . في خصلة من ثلاث ، يفعل منها ما يؤدى اجتهاده إليه ، بحسب الأمارات وشواهد الأحوال :

إما أن يرى انتزاع الضيعة من يد المدعى عليه وتسليمها إلى المدعى إلى أن تقوم عليه يينة البائع ، أو الإبراء . ويسلمها إلى أمين تكون في يده . ويحفظ استغلالها على مستحقه . وإما أن يقرّها في يد المدعى عليه . ويحجر عليه فيها . وينصب أمينا لاستغلالها .

ويكون حلها على تائرا على والى اللظام في خصلة من هذه الثلاث ، ما كان راجيا أحد أمرين : من ظهور الحق بالكشف ، أو حضور الشهود للأداء . فان وقع اليأس منهما بت الحكم بينهما . فلو سأل المدعى عليه إحلاف للمدعى أحلفه له . وكان ذلك بناء للحكم بينهما .

الضرب الثانى : أن لا يتضمن إنكاره اعترافا بالسبب ، ويقول : هذه الضيعة لى لاحق فيها لهذا المدعى . وتسكون شهادة الكتاب على المدعى من أحد وجهين :

إما على إقراره بأن لاحق له فيها .

وإما على إقراره أنها ملك للمدعى عليه .

فالضيعة مقررة في يد المدعى عليه ، ولا ينتزعها منه . فأما الحجر عليه فيها وحفظ استغلالها

مدة الكشف والوساطة فمعتبر بشواهد أحوالهما ، واجتهاد والى المظالم فيما يراه بينهما إلى أن يثبت الحكم بينهما .

الحالة الثالثة : أن يكون شهود الكتاب المقابل لهذه الدعوى حضورا غير معدلين . فيراعى والى المظالم فيهم ما قدمناه في جنبه المتدعى من أحوالهم الثلاث . ويراعى حال إنكاره ، هل يتضمن اعترافا بالسبب أولا ؟ فيعمل والى المظالم في ذلك بما قدمنا ، تعويلا على اجتهاد رأيه في شواهد الأحوال .

الحالة الرابعة : أن يكون شهود الكتاب موقى معدلين . فليس يتعلق به حكم إلا في الإرهاب المجرّد الذى يقتضى فضل الكشف ، ثم يعمل في بت الحكم على ما تضمنه الإنكار من الاعتراف بالسبب أم لا .

الحالة الخامسة : أن يقابل للدعى عليه بخطّ المتدعى بما يوجب إكذابه في الدعوى . فيعمل فيه بما قدمناه في الخطوط . ويكون الإرهاب معتبرا بشاهد الحال .

الحالة السادسة : أن يظهر في الدعوى حساب يقتضى بطلان الدعوى ، فيعمل فيه بما قدمناه في الحساب . ويكون الإرهاب والكشف والمطالبة معتبرا بشواهد الأحوال . ثم بت الحكم بعد الإياس قطعا للزراع .

فأما إن تجرّدت الدعوى عن أسباب القوة والضعف ، فلم يقرن بها ما يقربها ، ولا ما يضعفها . فنظر المظالم يقتضى اعتبار حال المتنازعين في غلبة الظن . ولا يخالو حالهما فيه من ثلاثة أحوال : أحدها : أن تكون غلبة الظن في جنبه للمتدعى .

والثاني : أن تكون في جنبه للمتدعى عليه .

والثالث : أن يعتد لافيه .

والذى يؤثّر غلبة الظن في إحدى الجهتين : هو إرهابهما ، وتغليب الكشف من وجهتها . وليس لفصل الحكم بينهما تأثير يعتبر فيه الظنون الغالبة .

فإن كانت غلبة الظن في جنبه للمتدعى ، وكانت الرتبة متوجهة إلى المتدعى عليه . فقد يكون من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون للمتدعى - مع خلوه من حجة يظهرها - ضعف اليد ، مستلان الجنبه . وللدعى عليه ذا بأس وقدره . فإذا ادّعى عليه غصب دار أو ضيعة . غلب في الظن أن مثله مع لينه واستضعافه لا يتجوّز في دعواه على من كان ذا نجدة وبأس وسطوة .

الثاني : أن يكون للمتدعى مشهورا بالصدق والأمانة . وللدعى عليه مشهورا بالكذب والخيانة ، فيغلب في الظن صدق المتدعى في دعواه .

الثالث : أن تساوى أحوالهما ، غير أنه قد عرف أن للمتدعى يدا متقدمة . وليس يعرف لدخول يد للمتدعى عليه سبب حادث .

فألقى يقتضيه نظر المظالم في هذه الأحوال الثلاث شيثان :

أحدهما : إرهاب اللتعى عليه لتوجه الريبة إليه .

والثاني : سؤاله عن سبب دخول يده وحدث ملكه . فان مالكا يرى ذلك منهدبا في القضاء مع الارتياب . فكان نظر المظالم به أولى . وربما أنف اللتعى عليه نفسه ، مع علاوة منزلته عن مساواة خصمه في المحاكمة . فيترك ما في يده لحصمه عفوا (١) وربما تطف إلى المظالم في إيصال للتظلم إلى حقه بما يحفظ معه حشمة للتظلم منه . أو مواضعة المطلوب على ما يحفظ به حشمة نفسه ، أن يكون منسوباً إلى تحيف ومنع من حق (٢) .

فأما إن كان غلبة الظن في جنبه اللتعى عليه ، فقد يكون ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون اللتعى مشهوراً بالتظلم والحيانة ، واللتعى عليه مشهوراً بالنصفة والأمانة .

والثاني : أن يكون اللتعى دنيئاً متبذلاً ، واللتعى عليه نزهاً مصوناً . فيطلب إحلافه قصداً لبيئته .

والثالث : أن يكون لسخول يد اللتعى عليه سبب معروف . وليس يعرف لدعوى اللتعى سبب .

فيكون غلبة الظن في هذه الأحوال الثلاثة في جنبه اللتعى عليه ، والريبة متوجهة إلى اللتعى . فذهب مالك : إن كانت دعواه في مثل هذه الأحوال لعين قائمة ، لم يسمعها إلا بعد ذكر السبب للوجوب لها . وإن كانت في مال في التهمة ، لم يسمعها إلا بعد أن يقيم اللتعى بينة أنه كان بينه وبين اللتعى عليه معاملة .

وقد روى عن أحمد نحوه هذا .

فأما في نظر المظالم الموضوع على الأصلح ، فعلى الجائز دون الواجب . فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور الريبة وقصد العناد .

(١) قال المأوردى: حكى أن الهادى جلس يوماً للمظالم ، وحمارة بن حمزة قائم على رأسه ، وله منزلة . فغضب رجل في جملة المتظلمين يدعى أن حمارة غصب ضيعة له . فأمره الهادى بالجلوس معه للمحاكمة . فقال حمارة : يا أمير المؤمنين ، إن كانت الضيعة له فما أعارضه فيها . وإن كانت لي فقد وهبتها له . وما أيسع موضي من مجلس أمير المؤمنين .

(٢) قال المأوردى: كالتى حكاه عون بن محمد: «أن أهل نهر الرغاب بالبصرة خاصوا فيه المهدي إلى قاضيه عبيد الله بن حسن النخعي . فلم يسلمه إليهم ، ولا الهادى بعده . ثم قام الرشيد ، فقتلوا إليه . وجعفر ابن يحيى ناظر في المظالم — فلم يرده إليهم . فاشترى جعفر بن يحيى من الرشيد بعميرين ألف درهم ، ووهبه لهم ، وقال : إنما فعلت هذا لتصلوا أن أمير المؤمنين لحقه لجأج فيه . وأن عبده اشتراه فوهبه لكم . فاحتل ما فعله جعفر من هذا أن يكون قد ابتدأه من نفسه نزيهاً للرشيد عن التظلم فيه . واحتل أن يكون الرشيد واضعاً على هذا ، لأن لا ينسب أبوه وأخوه إلى جور في حق . وهو الأشبه . وأيهما كان فقد عاد به الحق إلى أهله . مع حفظ الحشمة وحسم البذلة .

وبيان في الكشف بالأسباب المؤدية إلى ظهور الحق. ويصون للدعى عليه بما اتسع في الحكم. فان وقع الأمر على التحالف ، فهو غاية الحكم البات الذي لا يجوز دفع طالب عنه في نظر القضاء ، ولا في نظر المظالم . إذا لم يكفه عنه إرهاب ولا وعظ .

فان فرق دعاويه وأراد أن يحلف في كل مجلس منها على بعضها قصدا لإعاناته وبذلت . فانه يمنع من ذلك ويؤمر^(١) بجمع دعاويه عند ظهور الإعانات منه ، وإحلاف الخصم على جميعها بينا واحدة .

فأما إن اعتدلت حال المتنازعين وتقابلت بينة المتشاجرين ، ولم يرجع أحدها بأماره ، أو ظنة فبساوى بينهما في العظة^(٢) .

وتخص ولاية المظالم - بعد العظة - بالإرهاب لهما معا ، لتساويهما . ثم بالكشف عن أصل الدعوى وانتقال الملك . فان ظهر بالكشف ما يعرف به الحق منهما ، عمل عليه ، وإن لم يظهر بالكشف ما يفصل تنازعهما ، ردها إلى وساطة وجوه الجيران وأكابر العشائر . فان نجح بها ما بينهما ، وإلا كان فصل القضاء بينهما هو غاية أمرها بحسب ما يراه من في المباشرة لبث الحكم والاستنابة فيه .

وربما ترفع إلى ولاية المظالم في غوامض الأحكام ، ومشكلات الخصومات ما يرشده إليه الجلساء ، ويفتحه عليه العلماء . فلا ينكر منهم الابتداء . ولا يستكبر أن يعمل به في الانتهاء^(٣) .

(١) عند الماوردي : وبذلك . فالتى يوجه حكم القضاء : أن لا يتمتع عن بيعض الدعاوى ، وتطرى الأيمان . والذي يشبه نظر المظالم : أن يؤمر للدعى .

(٢) عند الماوردي - بعد قوله « في العظة » وهذا مما يطق عليه القضاء وولاية المظالم ، ثم يخص ولاية المظالم الخ .

(٣) قال الماوردي : كالتى رواه الزبير بن بكار عن إبراهيم الخزاز عن محمد بن معن الفخارى : « أن امرأة أتت من برن الخطاب رضى الله عنه ، فقالت : يا أمير المؤمنين ، إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل ، وأنا أكرهه أن أشكوه ، وهو يمل بطاعة الله : فقال لها : لم الزوج زوجك . فحلت تكرره عليه القول ، وهو يكررها عليها الجواب . فقال له كعب بن سور الأسدي : يا أمير المؤمنين . هذه امرأة تفكرو زوجها في مباعده إياها عن فراشه . فقال له عمر : كما فهمت كلامها فافض بينهما . فقال كعب : على زوجها ، فأق به . فقال : إن امرأتك تفكرك . فقال : أفي طعام أو شراب ؟ قال : لا في واحدة منهما . ثم ذكر شبرا للراثة في حجر زوجها لها . وشبرا للرجل في أن خوفه من الله حرمة لبيد التوم والراحة . وشبرا لكعب لحواه أن الله أحل له أربابا من النساء - فلها عليه يوم وليلة . وله ثلاثة أيام وليالين - يبدفهن ربه . فقال عمر لكعب : والله ما أدري من أى أمريك أعجب ، أمن فهمك أمرها أم من حكمك بينهما . اذهب فقد قضى البصرة . وهذا القضاء من كعب والإمضاء من عمر كان حكما بالباطر دون الواجب . لأن الرجل لا يئزمه القسم للزوجة الواحدة اه . وقد حصل لبيد الله بن عمرو بن الماس مثل هذه القضية مع امرأته ، وشكته إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال له « اعبد الله بن عمرو ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ قال قلت : على يا رسول الله . قال : لا تفعل . صم وأفطر . وقم ونم . فان لجسدتك عليك حقا . وإن لينتك

[توقيعات الناظر في المظالم]

فأما توقيعات الناظر في المظالم في قصص المتظلمين إليه بالنظر بينهم . فلا يخالو حال الموقع إليه من أحد أمرين :

إما أن يكون واليا على ماوقع به إليه ، أو غير وال عليه .
فإن كان واليا عليه ، كتوقيعه إلى القاضي بأن ينظر بينهما . فلا يخالو حال ما تضمنه التوقيع من أحد أمرين :

إما أن يكون إذنا بالحكم ، أو إذنا بالكشف والوساطة . فإن كان إذنا بالحكم جاز له الحكم بينهما بأصل الولاية . ويكون التوقيع تأكيدا . لا يؤثر فيه قصور معانيه . وإن كان إذنا في كشف الصورة أو التوسط بين الخصمين . فإن كان التوقيع بذلك نهيه عن الحكم فيه . لم يكن له أن يحكم بينهما . وكان هذا النهي عزلا له عن الحكم بينهما . وهو على عموم ولايته فيها عداها . لأنه لما جاز أن تكون الولاية نوعين : عامة ، أو خاصة ، جاز أن يكون العزل عاما وخصا .

وإن لم ينه في التوقيع عن الحكم بينهما حين أمره بالكشف والوساطة . فقد قيل : إن نظره على عمومته في جواز حكمه بينهما . لأن أمره ببعض ما إليه لا يكون منعا من غيره . وقيل : يكون ممنوعا من الحكم بينهما ، مقصورا على ما تضمنه التوقيع : من الكشف والوساطة . لأن أقوى التوقيع دليل عليه .

ثم ينظر ، فإن كان التوقيع بالوساطة ، لم يلزم إنهاء الحال إليه بعد الوساطة . وإن كان بكشف الصورة . لزمه إنهاء حالها إليه . لأنه استخبار منه . فلهذا إجابه عنه . فهذا حكم توقيعه إلى من له الولاية .

فأما الحالة الثانية ، وهو أن يوقع إلى من لولاية له ، كتوقيعه إلى فقيه ، أو شاهد . فلا يخالو حال توقيعه من ثلاثة أحوال :

إما أن يكون بكشف الصورة ، أو يكون بالوساطة ، أو بالحكم .
فإن كان التوقيع بكشف الصورة ، فلهي أن يكشفها . وينهى منها ما يصح أن يشهد به ، ليجوز للموقع أن يحكم به . فإن أنهى ما لا يجوز أن يشهد به . كان خيرا لا يجوز أن يحكم به للموقع . ولكن يجعله في نظر المظالم من الأمارات التي تغلب بها حال أحد الخصمين في الإرباب وفضل الكشف .

عليك حقاً . وإن تزوجك عليك حقاً . قال الحافظ في التتبع (ج ٩ ص ٢٤١) : اخلف العلماء فيمن كف عن جامع زوجته . فقال مالك : إن كان بنير ضرورة ألزم به ، أو يفرق بينهما . ونحوه عن أحمد . والمهور عند الشافعية : أنه لا يجب عليه . وقيل : يجب مرة . وعن من السلف في كل أربع ليلة . وعن بعضهم : في كل طهر مرة اه .

وإن كان التوقيع بالوساطة بينهما . لم يقف على ما تضمنه التوقيع من تخصيص الوساطة . لأن الوساطة لا تقتصر إلى تقليد ولا ولاية . وإنما يقيد التوقيع بالوساطة تعيين الوسيط باختيار الموقع ، وقود الخصمين إليه إجبارا .

فإذا أفضت الوساطة إلى صلح الخصمين لم يلزمه إنهاؤها . وكان شاهدا فيها ، متى استدعوه للشهادة أذأها . وإن لم تقض الوساطة إلى صلحهما ، كان شاهدا عليهما فيما أعترف به عنده ، يؤدبه إلى الناظر في المظالم ، إن عاد الخصمان إلى التظلم . ولا يلزمه أدائه إن لم يعودا .

وإن كان التوقيع بالحكم بينهما . فهذه ولاية ، يراعى فيها معاني التوقيع . ليكون نظره محولا على ما يوجبه .

وإذا كان كذلك فالتوقيع حائتان .

إحدهما : أن يحال به على إجابة الخصم إلى ملتسه ، فيعتبر حينئذ فيه مأسأل الخصم في غلامته . ويصير النظر مقصورا عليه . فان سأل الوساطة ، أو كشف الصورة . كان التوقيع موجبا له . وكان النظر مقصورا عليه . وسواء خرج التوقيع عن خرج الأمر ، كقوله : . أجبه إلى ما يملتسه ، أو خرج عن خرج الحكاية . كقوله : رأيك في إجابته إلى ملتسه . كان موقعا . لأنه لا يقتضى ولاية يلزم حكمها . وكان أمرها أخف .

وإن سأل المتظلم في قسمته الحكم بينهما ، فلا بد من أن يكون الخصم في القصة مسمى ، والخصومة مذكورة . لتصح الولاية عليها . فان لم يسم الخصم ، ولم يذكر الخصومة . لم تصح الولاية . لأنها ليست ولاية عامة . فيحمل على عمومها . ولا خاصة ، للجهل بها .

فان سمي رافع القصة خصمه ، وذكر خصومته . نظر في التوقيع بإجابته إلى ملتسه . فان خرج عن خرج الأمر فوقع «أجبه إلى ملتسه» أو «اعمل بما التمه» . صحت ولايته في الحكم بينهما بهذا التوقيع .

وإن خرج عن خرج الحكاية للحال . فوقع «رأيك في إجابته إلى ملتسه موقعا» فهذا التوقيع خارج في الأعمال السلطانية عن خرج الأمر . والعرف باستعماله فيها معتاد . فأما في الأحكام الدينية . فقد أبازه طائفة من الفقهاء ، اعتبارا بالعرف فيه . وصحت الولاية . ومنعت طائفة أخرى من جوازه ، وانقضاء الولاية ، حتى يقترن به أمر تنعقد به الولاية ، اعتبارا بمعنى الألفاظ .

فلو كان رافع القصة سأل التوقيع بالحكم بينهما ، فوقع بإجابته إلى ملتسه . فمن اعتبر العرف للمعتاد صحح الولاية بهذا التوقيع . ومن اعتبر معاني الألفاظ لم يصحح به الولاية . لأنه سأل التوقيع بالحكم ، ولم يسأل الحكم .

الحالة الثانية من التوقيعات : أن يحال فيه على إجابة الخصم إلى مأسأل ، ويستأنف فيه الأمر بما تضمنه . فيصير ما تضمنه التوقيع هو للمعتبر في الولاية .

وإذا كان كذلك فله ثلاثة أحوال .

حال كمال ، وحال جواز ، وحال تخلو عن الأمرين .
 أما الحال التي يكون التوقيع فيها كالا في صحة الولاية . فهو أن يتضمن شيئين :
 أحدهما الأمر بالنظر . والثاني : الأمر بالحكم فيه . فيذكر فيه « انظر بين رافع هذه
 القصة وبين خصمه » واحكم بينهما بالحق ، وموجب الشرع » فهو أكمل التوقعات .
 وإن لم يذكر في التوقيع « بالحق وموجب الشرع » جاز . لأن الحكم لا يكون إلا بالحق الذي
 يوجبه حكم الشرع .
 وإنما يذكر ذلك في التوقعات وصفا ، لاشراطا .
 فإذا كان التوقيع جامعا لمهذين الأمرين : من النظر ، والحكم . فهو التوقيع الكامل ،
 ويصح به التقليد والولاية .
 وأما الحالة التي يكون التوقيع فيها جائزا ، مع قصوره عن حال الكمال . فهو أن يتضمن
 الأمر بالحكم دون النظر فيه . فيذكر في توقيعه « احكم بين رافع هذه القصة وبين خصمه »
 أو يقول « اقض بينهما » فتصح الولاية بذلك . لأن الحكم والقضاء لا يكون إلا بعد تقم النظر .
 فصار الأمر به متضمنا للنظر . لأنه لا يتخلو منه .
 وأما الحال التي يكون التوقيع فيها خاليا من كمال وجواز ، فهو أن يذكر فيه « انظر بينهما »
 فلا تعتقد بهذا التوقيع ولاية . لأن النظر بينهما قد يحتمل الوساطة الجائزة . ويحتمل الحكم
 اللازم . وهما في الاحتمال سواء ، فلم تعتقده مع الاحتمال الولاية .
 فان ذكر فيه « انظر بينهما بالحق » فقد قيل : إن الولاية به منعددة . لأن الحق ما لازم .
 وقيل : لا تعتقده به . لأن الصلح والوساطة حق ، وإن لم يلزم .

فصل

في ولاية النقابة على ذوى الأنساب

وهي موضوعة على صيانة ذوى الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب . ولا
 يساويهم في الشرف . ليكون عليهم أحن ، وأمرهم فيهم مضى .
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اعرفوا أنسابكم ، تصالوا أرحامكم . فانه لا قرب
 بالرحم إذا قطعت . وإن كانت قريبة . ولا بعد بها إذا وصلت ، وإن كانت بعيدة ^(١) » .
 وولاية هذه النقابة : تصح من إحدى ثلاث جهات :
 إما من جهة الخليفة المستولى على كل الأهور . وإما من فوض الخليفة إليه تدبير الأمور ،
 كوزير التفويض ، أو أمير الإقليم . وإما من تقيب عام الولاية ، استخلف تقيبا جعله خاص الولاية .

(١) رواه أبو داود الطيالسي والحاكم ، وصححه ، عن ابن عباس رضي الله عنهما .

فاذا أراد المولى أن يولى على الطالبين تقيبا ، وعلى العباسيين تقيبا . تخير منهم أجلهم بيتا . وأكثرهم فضلا ، وأجزلهم رأيا وولاه عليهم . ليجمع شروط الرياسة والسياسة . فيسرعو إلى طاعته برياسته . وتستقيم أمورهم بسياسته .
والنقابة على ضريين : خاصة ، وعامة .

فأما الخاصة : فهي أن يقتصر بنظره على مجرد النقابة من غير تجاوز لها إلى حكم ، وإقامة حد . فلا يكون العلم معتبرا في شروطها .

ويلازمه في النقابة على أهله من حقوق النظر إنا عشر حقا :

أحدها : حفظ أنسابهم من داخل فيها وليس منها ، أو خارج عنها وهو منها . فيلازمه حفظ الخارج منها ، كما يلازمه حفظ الداخل فيها . ليكون النسب محفوظا على صحته ، معزوا إلى جهته .
والثاني : أن يميز بطونهم ومعرفة أنسابهم . حتى لا يخفى عليه منهم بنو أب ، فيذكره على تمييز أنسابهم (١) .

الثالث : معرفة من يولد من ذكورهم وإناثهم . فيثبت به . ومعرفة من مات منهم . فيذكره ، حتى لا يضيع نسب المولود إن لم يثبت به . ولا يدعى نسب البيت غيره ، إن لم يذكره .

الرابع : أن يأخذهم من الآداب بما يضافه شريف أنسابهم ، وكريم عهدهم . لتكون حشمتهم في النفوس موفورة . وحرمة الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم محفظة .

الخامس : أن يزههم عن المكاسب الدنية . وينعمهم من اللطامع الحثيثة . حتى لا يستقل منهم متبذل . ولا يستغنام منهم متذل .

السادس : أن يكفهم عن ارتكاب المآثم ، وينعمهم من انتهاك المحارم . ليكونوا على الدين الذي نصره أئمة ، وللمسكر الذي أزاله أنكر . فلا ينطلق بذمهم لسان .

السابع : أن يمنعهم من التسلط على العامة لشرفهم ، والتشطط عليهم لنسبهم . فيدعوم ذلك إلى اللقت والبغض ، ويبعثهم على الناكرة والبعد . ويندبهم إلى استعطاء القلوب ، وتألف النفوس ، ليكون الميل إليهم أوفى ، والقلوب لهم أصفى .

الثامن : أن يكون عوناً لهم في استيفاء الحقوق ، حتى لا يضعفوا عنها ، وعونا عليهم في أخذ الحقوق منهم ، حتى لا ينعصوا منها . ليصيروا بالمعونة لهم متنفذين ، وبالمعونة عليهم منصفين . لأن من عدل السيرة فيهم : إنصافهم واتصافهم .

التاسع : أن ينوب عنهم في المطالبة بحقوقهم العامة : من سهم ذوي القربى في الفداء والغنيمة ، الذي لا يخص به أحدهم ، حتى يقسم بينهم ، بحسب ما أوجبه الله تعالى لهم .

العاشر : أن يمنع الأيما من نساءهم أن يتزوجن بغير الأكفاء ، صيانة لأنسابهن . وتعظيما لحرمتهن أن يزوجهن غير الولاة ، أو ينكحهن غير الكفاة .

(١) عند اللورد : لا يخفى عليه منهم بنو أب . ولا يتداخل نسب في نسب . ويثبتهم في ديوانه على تمييز أنسابهم .

الحادى عشر : أن يقوم ذوى المفوات منهم فيما سوى الحدود ، بما لا يبلغ به حدا ، ولا ينهر به دما . ويقبل ذا الهيئة منهم عشرته . وينظر بعد الوعظ زلته .

الثانى عشر : مراعاة وقوفهم ، بحفظ أصولها ، وتحمية فروعها . وإذا لم ترد إليه جبايتها راعى الجباة فيها أخذوه . وراعى قسمتها إذا قسموه . وميز للمستحقين لها إذا خست ، وراعى أوصافهم فيها إذا شرطت . حتى لا يخرج منها مستحق ، ولا يدخل فيها غير حق .

وأما النقابة العامة : فمفومها أن يرد إليه فى النقابة عليهم مع ما قطنناه من حقوق النظر - خمسة أشياء .

أحدها : الحكم بينهم فيما تنازعوه .

الثانى : الولاية على أيتامهم فيما ملكوه .

الثالث : إقامة الحدود عليهم فيما ارتكبوه .

الرابع : ترويج الأيامى الثلاثى لآيتين أولياؤهم ، أو قد تعينوا ، فعضاؤهم .

الخامس : إيقاع الحجر على من جنى منهم أوسفه ، وفسكه إذا أفاق أو رشد .

فيصير بهذه الخمسة عامّ النقابة . فيعتبر حينئذ فى صحة نقابته وعقد ولايته :

أن يكون عالما ، من أهل الاجتهاد ، ليصحّ حكمه ، وينفذ قضاؤه .

وإذا انعقدت ولايته لم يخل حلما من أحد أمرين :

إما أن يتضمن صرف القاضى عن النظر فى أحكامهم ، أو لا يتضمن . فان كانت ولايته مطلقة

العموم ، لا يتضمن صرف القاضى عن النظر فى أحكامهم . ولم يكن تقليد النقيب للنظر فى أحكامهم

موجبا لصرف القاضى عنها . جاز لكل واحد من النقيب والقاضى النظر فى أحكامهم .

أما النقيب فبخصوص ولايته التى عينوا فيها .

وما القاضى فبعموم ولايته التى أوجب دخولهم فيها .

فأيهما حكم بينهم فى تنازعهم ونشاجرم ، وفى ترويج أيامهم نفذ حكمه ، وجرى أمرهما فى الحكم

على أهل هذا النسب مجرى قاضيين فى بلد . فأيهما حكم بين متنازعيه نفذ حكمه . ولم يكن للاخر نقضه .

فان اختلف متنازعان منهم ، فدعا أحدهما إلى حكم النقيب . ودعا الآخر إلى حكم القاضى .

فقد قيل : إن الداعى إلى حكم النقيب أولى ، لخصوص ولايته . وقيل : بل هما سواء . فيكونان

كلتنازعين فى التحاكم إلى قاضيين فى بلد . فيغلب قول الطالب على اللطوب .

فان تساويا . كانا على ما قطنناه ، يقرع بينهما ويعمل على قول من قرع منهما (١) .

فان كان فى ولاية النقيب صرف القاضى عن النظر بين أهل هذا النسب . لم يجوز للقاضى أن

يشعرّض للنظر فى أحكامهم ، سواء استدعى إليه منهم مستدع أو لم يستدع .

(١) عند الماوردى كانا على ما قطنناه من الوجهين . أحدهما : يقرع بينهما ويعمل على قول من قرع منهما .

والثانى : يقطع التنازع بينهما حتى يطقا على أحدهما .

وخالف ذلك حال القاضين في جانيه ، إذا استعدى إليه من الجانب الآخر مستعد . لزمه أن يعديه على خصمه . وذلك لأن ولاية كل واحد من القاضين محصورة بمكانه . فاستوى حكم الظاريء إليه والقاطن فيه . لأنهما يصيران من أهله . وولاية النقابة محصورة بالنسب الذي لا يختلف حاله باختلاف الأماكن .

فلو تراضى المتنازعان من أهل هذا النسب بحكم القاضي . لم يكن له النظر بينهما . ولا الحكم لهما أو عليهما . لأنه بالصرف منهي عنه . وكان النقيب أحق بالنظر بينهما إذا كان المتنازع بينهما لا يتعداهم إلى غيرهم .

فإن تعذرهم ، فتنازع طالب وعباسي ، فدعا الطالب إلى حكم نقيب . ودعا العباسي إلى حكم نقيب . لم يجب على واحد منهما الإجابة إلى حكم غير نقيب ، لخروجه من ولايته .

فإذا أقام على تمانعهما من الإجابة إلى نقيب . اجتمع النقيبان^(١) ، وأحضر كل واحد منهما صاحبه ، ويشتركان في سماع الدعوى . وينفرد بالحكم بينهما نقيب المطلوب دون الطالب . لأنه مندوب إلى أن يستوفى من أهله حقوق مستحقها .

فإن تعلق ثبوت الحق ببينة تسمع على أحدهما ، أو يمين يحلف بها أحدها . سمع البينة نقيب المشهود عليه ، دون نقيب للمشهود له . وأحلف نقيب الحالف دون نقيب المستحلف . ليصير الحاكم بينهما هو نقيب المطلوب دون الطالب .

فإن تمانع النقيبان أن يجتمعا . لم يتوجه عليهما في الوجه الأول مأثم . ويتوجه عليهما المأثم في الوجه الثاني . وكان أغلظ النقيبين مأثما نقيب المطلوب منهما . لاختصاصه بتنفيذ الحكم .

فلو تراضى الطالب والعباسي بالتحاكم إلى أحد النقيبين . فحكم بينهما نقيب أحدهما . نظر . فإن كان الحاكم بينهما نقيب المطلوب . صح حكمه ، وأخذ به خصمه . وإن حكم بينهما نقيب الطالب . احتمل تنفيذ حكمه . واحتمل رده .

فإن أحضر أحدهما بينة عند القاضي ، ليسمعها على خصمه ويكتب بها إلى نقيب ، وهو مصروف عن النظر بينهما . لم يجوز أن يسمع بينته . وإن كان يرى القضاء على الغائب . لأن حكمه لا ينفذ على من تقوم عليه البينة . لو حضر ، فأولى أن لا ينفذ حكمه عليه مع التوبة .

فإن أراد القاضي - الذي يرى القضاء على الغائب - سماع بينة على رجل في غير عمله ، ليكتب بما ثبت عنده منها إلى قاضي بلده . جاز .

والفرق بينهما : أن من كان في غير عمله لو حضر عنده ، نفذ حكمه عليه . لذلك جاز سماع البينة عليه . وأهل هذين النسيين لو حضر أحدهما عنده لم ينفذ حكمه عليه . فلهذا لم يجوز أن يسمع البينة عليه .

(١) عند الماوردي : ففيه وجهان . أحدهما : يرجعان إلى حكم السلطان الذي هو عام الولاية عليهما إذا كان القاضي مصروفا عن النظر بينهما . ليكون السلطان هو الحاكم بينهما ، إما بنفسه أو بمن يستتبعه على الحكم بينهما . والوجه الثاني - وهو أشبه - : أن يجتمع النقيبان الخ .

فإن كان أحد هذين أقرّ عند القاضى لصاحبه بحقّ . جاز أن يكون القاضى شاهدا به عليه عند تقيبه . ولم يجوز أن يخبر به حكما . لأن حكمه لا ينفذ عليه . وكذلك لو أقرّ به عند غير التقيبين . كان شاهدا فيه عند تقيبه . ولو أقرّ به عند تقيبه . وكان حاكما عليه بإقراره . ولو أقرّ به عند تقيب خصمه . احتمل أن يكون شاهدا عليه ، واحتمل أن يكون حاكما فيه . لما بينا من الفرق بين تقيب الطالب والمطلوب . وهكذا القول في ولايات زعماء العشائر ، وولاة القبائل المنفردين بالولايات على عشائرهم وقبائلهم .

فصل

في الولاية على إمامة الصلوات

وذلك ينقسم ثلاثة أقسام :
أحدها : الإمامة في الصلوات الخمس .
الثاني : الإمامة في صلاة الجمعة .
والثالث : الإمامة في صلاة النديب .
فأما الإمامة في الصلوات الخمس . فنصب الأئمة فيها معتبر بحال المساجد التي تقام الصلوات فيها . وهي ضربان :

مساجد سلطانية . ومساجد عامية .

أما المساجد السلطانية : فهي الجوامع والمشاهد ، وما عظم وكثر أهلها ، من المساجد التي يقوم السلطان بمراعاتها . فلا يجوز أن ينتدب للإمامة فيها إلا من يشدبه السلطان لها . لثلاث تفتات الرعية عليه فيما هو موكول إليه .

وقد أومأ أحمد إلى هذا في رواية مهنا ، وقد سأله : هل يجمع القاضى إذا لم يخرج الوالى ؟ فقال « إذا أمره ، فإن لم يأمره لا يخرج إلا بأذنه » .

فإذا قلد السلطان فيها إماما كان أحقّ بالإمامة فيها من غيره . وإن كان أفضل منه وأعلم . وهذه الولاية طريقها الأولى ، لا طريق اللازم والوجوب . بخلاف ولاية القضاء والنقابة . لأمرين : أحدهما : أنه لو تراضى الناس بإمام وصلى بهم . أجزأهم وصحت جماعتهم .

والثاني : أن الجماعة في الصلوات الخمس من السنن المختارة . وليست من الفروض الواجبة على قول كثير من الفقهاء . وإنما أوجبها أحمد ودأود .

فإذا تدب السلطان لها إماما . لم يكن لغيره أن يتقدم فيها مع حضوره . فإن غاب واستناب كان الذي استنابه فيها أحقّ بالإمامة . فإن لم يستنب في غيبته . استؤذن الإمام فيمن يتقدم فيها ، إن أمكن . فإن تعذر استئذانه تراضى أهل المسجد فيمن يؤمهم ، لثلاث تعطل جماعتهم . فإذا حضرت

صلاة أخرى - والإمام على غيبته - فقد قيل : إن الرضى للصلاة الأولى يتقدم في الثانية وما بعدها إلى أن يحضر الإمام المولى .

وقيل : يختار للصلاة الثانية : بأن يرتضى لها غير الأول ، ثلثا يصير هذا الاختيار تقليدا لسلطانيا .

والأولى أن يراعى حال الجماعة في الصلاة الثانية . فإن حضرها من حضر في الأولى كان للرضى في الأولى أحق بالإمامة في الصلاة الثانية . وإن حضرها غيرهم كان الأول كأحدهم ، واستأفوا اختيار إمام يتقدمهم .

فإذا صلى إمام هذا للمسجد جماعة ، وحضر من لم يدرك تلك الجماعة . لم يكن لهم أن يصلوا فيه جماعة ، وصلوا فرادى ، لما فيه من إظهار البينة والتهمة بالمشاققة والمخالفة (١) .

وإذا قلد السلطان لهذا المسجد إمامين . فإن خص كل واحد منهما ببعض الصلوات الخمس . جاز . وكان كل واحد منهما مقصورا على ما خص به . كتقليد أحدهما صلاة النهار . وتقليد الآخر صلاة الليل . فلا يتجاوز واحد منهما ماردّه إليه .

وإن قلد الإمامة من غير تخصيص كل واحد منهما ببعض الصلوات ، ولكن ردّ إلى كل منهما يوما غير يوم صاحبه . كان كل واحد منهما في يومه أحق بالإمامة فيه من صاحبه .

فإن أطلق تقليدهما من غير تخصيص . كانا في الإمامة سواء ، وأيهما سبق إليها كان أحقّ بها ولم يكن للاخر أن يؤمّ في تلك الصلاة بقوم آخرين . لأنه لا يجوز أن يقام في المساجد السلطانية جماعتان في صلاة واحدة .

واختلف في السبق الذي يستحقّ به التقدم . فقيل : سبقه بالحضور في المسجد . وقيل : سبقه بالإمامة فيه .

فإن حضر الإمامان في حال واحدة ، ولم يسبق أحدهما صاحبه . فإن اتفقا على تقديم أحدهما كان أولى بالإمامة .

(١) قال ابن قدامة في المنى (ج ٢ ص ٧) ولا يكره إعادة الجماعة في المسجد . ومضاه : أنه إذا صلى إمام الحى ، وحضر جماعة أخرى ، استحب لهم أن يصلوا جماعة . وهو قول ابن مسعود والحسن والنخعي وحماد وإسحاق . وقال سالم ، وأبو قلابة ، وأبو ب ، وابن عون ، والليث ، والبيهقي ، والثوري ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والأوزاعي ، والشافعي : لا تعاد الجماعة في مسجد له إمام راتب في غير عمر الناس . فن فائت الجماعة صلى منفردا . . ثلثا يغضى إلى اختلاف القلوب والعداوة والتهاون في الصلاة مع الإمام . ولأنه مسجد له إمام راتب ، فكره فيه إعادة الجماعة ، كسجد النبي صلى الله عليه وسلم . ولنا عموم قوله عليه الصلاة والسلام « صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بحسن وعشرين درجة » وفي رواية « بسبع وعشرين درجة » وروى أبو سعيد « جاء رجل وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : أياكم يجزى على هذا ؟ فقال رجل ، فصلى معه » قال الترمذي : هذا حديث حسن . ورواه الأثرم وأبو داود فقال : « ألا رجل يصدق على هذا ، فيصلى معه ؟ » وروى الأثرم لمسانده عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . وزاد : قال « فلما صليا قال : وهذان جماعة » ولأنه قادر على الجماعة . فاستحب له فعلها ، كما لو كان المسجد في عمر الناس .

وإن تنازعها احتمل أن يقرع بينهما ، ويقتّم من قرع منهما . واحتمل أن يرجع إلى اختيار أهل المسجد لأحدهما .

ويدخل في ولاية هذا الإمام : تقليد المؤذنين ، ما لم يصّرّح له بالصرف عنه . لأن الأذان من سنن الصلاة التي ولي القيام بها . فصار داخلا في الولاية عليها .
وله أن يأخذ المؤذنين بما يؤدّيه اجتهاده إليه في الوقت والأذان .
فإن كان حنبلياً يرى تعجيل الصلوات في أوّل الأوقات ولا يرجع الأذان ، ويرى إفراد الإقامة . أخذ المؤذنين بذلك . وإن كان رأيهم خلاف ذلك .

وإن كان حنفياً يرى تأخير الصلوات إلى آخر الأوقات ، إلا المغرب ، ويرى ترك الترجيع في الأذان ، ويرى تنية الإقامة . أخذهم بذلك . وإن كان رأيهم بخلافه .
ويعمل الإمام على رأيه واجتهاده في أحكام صلاته . فإن كان حنبلياً يرى ترك القنوت في الصبح ، وترك الجهر بالبسملة . عمل على رأيه ، ولم يعارض فيه . وكذلك إن كان شافعيّاً يرى الجهر بالبسملة والقنوت في الصبح لم يعرض له .

والفرق بين الصلاة والأذان : أنه يؤدّى الصلاة في حق نفسه . فلم يحز أن يعارض في اجتهاده والمؤذن يؤدّى في حق غيره . فجاز أن يعارض على اجتهاده .
والصفات المتبعة في تقليد هذا الإمام خمس :

أن يكون رجلاً ، عدلاً ، قارئاً ، فقيهاً ، سليم اللفظ من نقص أو لثغ . فإن كان صبياً ، أو فاسقاً أو امرأة ، أو خنثى ، أو أخرس ، أو أثلث . لم تصح إمامة الصبي في الفرض . ومحتفى بالنفل (١) .

(١) قال الماوردي : فإن كان صبياً أو عبداً أو فاسقاً ، صحت إمامته . ولم تنقد ولايته . لأن الصغر والرق والسوق يمنع من الولاية ولا يمنع من الإمامة . قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة أن يصلي بقومه ، وكان صغيراً . لأنه كان أرقم . وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف مولى له . وقال « صلوا خلف كل برّ وفاجر » اهـ . وقال ابن قدامة في المغني (ج ٢ ص ٥٤) ولا يصح ائتم البالغ بالصبي في الفرض . نص عليه أحمد . وهو قول ابن مسعود وابن عباس . وبه قال عطاء ومجاهد والشامي ومالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة . وأجازوه الحسن والشافعي وإسحاق وابن المنذر . وخرج لنا مثل ذلك بناء على إمامة للمثقل بالفرض . ووجه ذلك عموم قوله صلى الله عليه وسلم « يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله » وهذا داخل في عمومهم . وروى عمرو بن سلمة الجرمي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقومه « يؤمكم أقرؤكم » قال « فكنت أوهمهم ، وأنا ابن سبع سنين » أو ثمان سنين » رواه البخاري وأبو داود وغيرهما . ولأنه يؤذن الرجال . فجاز أن يؤمهم كالبالغ . وقال الخطابي : كان أحمد يضيف أمر عمرو بن سلمة . وقال مرة « دعه ليس بصبى » ين . وقال أبو داود : قيل لأحمد : حديث عمرو بن سلمة ؟ قال « لا أدري أي شيء هذا ؟ » ولعله إنما لم يثبت بلوغ الأمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فإنه كان بالبادية في حق من العرب بعيداً من المدينة . وقوى هذا الاحتمال قوله في الحديث « وكنت إذا سجدت خرجت لاسق » وهذا شيء غير سائق اهـ . والظاهر أن الحديث « يؤم القوم أقرؤهم » على عمومهم . والقول بأن إمامة عمرو بن سلمة لم تبلغ النبي صلى الله عليه وسلم بعيد .

ولم تصح إمامة الفاسق في فرض ولا نفل لعذر ولا لفاسق (١).

ولا تصح إمامة المرأة بالرجال . وكذلك الخنثى (٢) :

وإن إمام آخرس أو أثلث ، يبدل الحروف بأغيارها . بطلت صلاة من اتم به ، إلا أن يكون على مثل خرسه ، أو لثته .

وأقل ما على هذا الإمام من القراءة والفقهاء : أن يكون حافظاً لأتم القرآن ، عالماً بأحكام الصلاة . لأنه القدر المستحق فيها . ولأن يكون حافظاً لجميع القرآن ، عالماً بجميع الأحكام أولى . وإذا اجتمع فقيه ليس بقارئ ، وقارئ ليس بفقيه . كان القارئ أولى من الفقيه إذا كان عالماً بأحكام الصلاة . لأن فضيلة القراءة والإكثار منها متحقق . وما ينوبه من الحوادث في الصلاة غير متحقق ، مع أننا قد اعتبرنا العلم بأحكامها (٣) .

(١) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن إمام يأكل الحبيشة ، قال : لا يجوز أن يولى في الإمامة بالناس من يأكل الحبيشة ، أو يفعل من المنكرات المحرمة مع إمكان تولية من هو خير منه . كيف ، وفي الحديث « من قلد رجلاً عملاً على عصابة ، وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين » وفي حديث آخر « اجعلوا أئمتكم خياركم » فانهم وفدكم لها بينكم وبين الله . وفي حديث آخر « إذا أتم الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في سفاه » وفي سنن أبي داود وغيره « أن رجلاً من الأنصار كان يصلي إماماً يقوم فيصق في القبلة ، فأمرم النبي صلى الله عليه وسلم أن يزلوه ولا يصلوا خلفه ، وقال له : إني آذيت الله ورسوله » فإذا كان المرء يمز لأجل إساءته في الصلاة وصاحقه في القبلة ، فكيف بالمصر على الحبيشة ، لاسيما إن كان مستحلاً للسكر منها ، كما عليه طائفة من الناس . فإن مثل هذا ينبغي أن يستتاب . فإن تاب وإلا قتل . إذ السكر منها حرام بالإجماع واستحلال ذلك كفر بلا نزاع . وأما حديث « صلوا خلف كل برٍّ واطير » فلم يثبت . بل في سنن ابن ماجه « لا يؤمن طير مؤمناً ، إلا أن يقهره بسوط أو عصا » اهـ . وهذا إذا كان معطلاً بقسقه . أما إذا كان مستوراً ، فلا يجوز التمسك والتفتيش وراءه . ولا العمل بما يقال بالإشاعة . وهذا في التولية ابتداء . أما إذا كان الإمام مولى من قبل أمير البلد وحاكمها . فإنه لا يملك أن يترك الجماعة والجمعة وراءه لنفسه . قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ليس لهم أن يمتنعوا أحداً من صلاة العيد والجمعة وإن كان الإمام فاسقاً . وكذلك ليس لهم ترك الجماعة ونحوها لأجل فسق الإمام ، بل عليهم فعل ذلك خلف الإمام وإن كان فاسقاً . وإن عطلوها لأجل فسق الإمام كانوا من أهل البع . وهذا مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما . وإنما تنازع العلماء في الإمام إذا كان فاسقاً أو مبتدعاً وأمكن أن يصلي خلف عدل غيره . فقبل : تصح الصلاة خلفه . وإن كان فاسقاً . وهذا مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وأبي حنيفة . وقيل : لا تصح خلف الفاسق إذا أمكن الصلاة خلف العدل . وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومالك ، والله أعلم .

(٢) قال الماوردي : وإن أمت امرأة أو خنثى قدمت صلاة من اتم بها من الرجال والخنثى .

(٣) قال الماوردي : فالفقيه أولى من القارئ إذا كان يفهم الفاتحة . لأن ما يؤم من القرآن محصور وما ينوبه من الحوادث في الصلاة غير محصور .

ويجوز أن يأخذ هذا الإمام ومؤذنه رزقا على الإمامة والأذان من بيت المال ، من مذهب المصالح . لأن هذا ليس بأجرة على الصلاة والأذان ، وإنما هو حق ثابت في بيت المال . وقد ذكر أبو عبد الله بن بطة في كتاب تعظيم حرمة الصلاة . قال : وقد كان علي بن عيسى الوزير نصب للجوامع - مثل جامع الرملة وغيره - أصحاب ابن عجاهد ، في كل يوم رجلا يصلي بالناس الخمس الصلوات . وجعل لهم الأرزاق .

قال أبو جعفر : وقد كان أبو بكر الحلال في مجلس في جامع الرصافة ، وكان يصلي الجمعة والعصر خلف هؤلاء الذين يأخذون الأجرة . ثم خلفه بعده غلامه عبد العزيز ، وأبو القاسم الخرق . وقد ذكر أبو بكر الحلال في كتاب الإمامة « باب ذكر الصلاة خلف من يأخذ أجرا على الصلاة » . وروى عن أحمد في رواية الروزي ، وصالح ، وأبي الحارث ، ومهنا ، وإسحق ابن إبراهيم « لا يصلي خلفه » . وذكر بعد أبواب آخر . فقال « باب الصلاة خلف من يأخذ الأجرة من السلطان على الإمامة في المساجد » . وروى عن أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه وقد سأله عن الرجل يصلي في مسجد الجامع غير صلاة الجمعة ، والإمام يعطى أجر الإمامة والأذان - أحب إليك ، أم يصلي في مساجد القبائل ؟ - فقال : ما زلتنا نصلي في المسجد الجامع خلف هؤلاء الذي يعطون أجرا » .

وإنما أراد بالأجر ههنا : الرزق . لأن السلطان يعطى رزقا^(١) .

وأما المساجد العامة ، التي يبنها أهل الشوارع والقبائل في شوارعهم وقبائلهم ، فلا اعتراض للسلطان عليهم في أئمة مساجدهم . وتكون الإمامة فيها لمن اتفقوا على الرضا بامته . وليس لهم بعد الرضا به أن يصرفوه عن الإمامة إلا أن يتغير حاله . وليس له بعد رضاهم به أن يستخلف مكانه نائباً عنه . ويكون أهل المسجد أحق بالاختيار .

وإذا اختلف أهل المسجد في اختيار إمام أو مؤذن . قرع بين المختلف فيهما^(٢) . نص عليه في رواية أبي داود : في رجلين تشاحا في الأذان . وقال : يجمع أهل المسجد ، فينظر من يختارون . فقال أحمد « لا . ولكن يقرعا ، على ما فعل سعد » .

وقال في رواية حنبل « وإذا اختلفا في الإمامة يقرع بينهما ، على ما فعل سعد » .

(١) والفرق بين الأجر والرزق : أن الأجر يؤخذ من شخص يمينه على المساومة والمفاوضة . أما الرزق فيؤخذ من بيت المال أو من الأوقاف العامة المحبسة على مصالح المسلمين وإقامة شعائر الدين . وليس فيه مساومة ولا مفاوضة عن أداء الصلاة التي هي أفضل ما يجرب به العبد إلى الله ابتغاء الثواب عنده والجزاء منه وحده . ورجح ذلك في الغالب على ما كسب القلب وافقدت به النية . فمن كانت هجرته لله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه .

(٢) عند الماوردي : وإذا اختلف أهل المسجد في اختيار إمام عمل على الأكثرين . فإن تكافأ المختلفون اختار السلطان لهم - قطعا لتشاربهم - من هو أدب وأسن ، وأقرأ وأفقه .

وقد قيل : يعمل على قول الأكثر . وقد أوما إليه أحمد في رواية صالح والروذى : في الإمام إذا كرهه قوم ورضى به قوم . فإن كان أكثرهم قد رضى به . يؤمهم .

فاعتبر رضا الأكثر في الواحد إذا اختلفوا فيه .

فعلى هذه الرواية : إن تكافأ المختلفون احتمل القرعة . واحتمل أن يختار السلطان لهم - قطعاً لتشاجرهم - من هو أدين وأسن ، وأقرأ وأفقه .

وهل يكون اختياره مقصوراً على العدد المختلف فيهم ، أو يكون عاماً في أهل المسجد ؟ .

يحتمل أن يكون مقصوراً على ذلك العدد المختلف في اختيار أحدهم ، ولا يتعداهم إلى غيرهم . لاتفاقهم على ترك من عداهم .

ويحتمل أن يختار من جميع أهل المسجد من يراه لإمامته . لأن السلطان لا يضيق عليه الاختيار .

فإن بنى رجلاً مسجداً لم يستحق الإمامة فيه . وكان هو وغيره من جيران المسجد سواء في إمامته ، وأذانه (١) . نص عليه في رواية حرب ويعقوب بن يحنان (٢) .

وقد سئل عن المؤذن وما رضىه أهل المسجد ، أو الذى بنى المسجد ؟ فقال : « هو ما رضىه أهل المسجد ، ليس الذى بناه » .

فإن حضر جماعة بمنزل رجل للصلاة فيه . كان مالك المنزل أحقهم بالإمامة فيه ، وإن كان دونهم في الفضل .

فإن حضره السلطان . كان أحق من لئالك . لعموم ولايته عليه . ولهذا يقدم على الولي في صلاة الجنازة .

وأما الإمامة في صلاة الجمعة

فقد اختلفت الرواية عن أحمد في وجوب تقليدها .

فروى عنه أن التقليد فيها نداء ، وحضور السلطان فيها ليس بشرط . وإن أقامها الناس على شروطها . انعقدت وصحت .

(١) قال الماوردى : وقال أبو حنيفة : إنه أحق بالإمامة والأذان فيه .

(٢) حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني من قدماء أصحاب الإمام أحمد وجلبهم . وروى عنه مسائل . توفي سنة ٢٨٠ قال : قلت لأحمد : أبصلي خلف رجلاً يقدم عليك على أبي بكر وعمر ؟ قال : لا يبصلي خلف هذا . وترجم له ابن أبي ليلى . والحافظ الذهبي في طبقات الحفاظ . ويعقوب بن إسحاق بن يحنان . سمع الإمام أحمد . وكان أحد الصالحين الثقات . وكان جار الإمام أحمد وصديقه . وروى عنه مسائل صالحة كثيرة لم يروها غيره . ومسائل في السلطان . كذا في طبقات ابن أبي يلى .

وروى عنه : أنها من الولايات الواجبات ، وأن صلاة الجمعة لاتصح إلا بحضور السلطان ، أو من يستنيبه فيها (١) .

وهل يجوز أن يكون الإمام فيها عبدا ؟ على روايتين ، بناء على وجوبها على العبد .
فإن قلنا : لا تجب على العبد . لم يجوز أن يؤمّ فيها . وإن قلنا : تجب عليه . جاز أن يكون إماما فيها (٢) .
ولا تجوز إمامة الصبي فيها (٣) .

ولا تجوز إقامتها إلا في وطن يجمع المنازل ، يسكنه من تعتقد بهم الجمعة ، لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا ، إلا ظعن حاجة ، سواء كان مصرا أو قرية .

وقد قال أحمد في رواية ابن القاسم ، وقد سئل : على من تجب ، يعني الجمعة ؟ قال «أما الواجب فالذي يسمع النداء أو أهل القرية إذا كانت مجتمعة» .
فقد اعتبر اجتماع المنازل في القرية .

وقال في رواية أبي النضر الجبلي « ليس على أهل البادية جمعة . لأنهم يتنقلون » .
فقد أسقط عنهم الجمعة ، وعلل بأنهم غير مستوطنين (٤) .

(١) قال الساوردي : فذهب أبو حنيفة ، وأهل العراق إلى أنها من الولايات الواجبات ، وأن صلاة الجمعة لا تصح إلا بحضور السلطان أو من يستنيبه فيها . وذهب القاسمي ، وقهاء الحجاز إلى أن التقليد فيها ندب ، وأن حضور السلطان ليس بشرط فيها اهـ . والنصوص أدل على ما ذهب إليه القاسمي ، وأهل الحجاز ، ورواية عن أحمد . وأنها كبقية الصلوات في جامعها وإمامتها . ولما كان الأمراء في الزمان الفارح يرضون عليها لشأن الخطبة وأثرها في قلوب العامة والجاهل الذين يحرس الولاية والأمراء في كل زمان على استألتهم إلى جانبهم بكل ما يمكن ، من ناحيه سياسة الملك ، لا من ناحيه الدين . أما الناحية الدينية فإنها وجميع المواضع والتذكير بالله على سواء .

(٢) قال الساوردي : ويجوز أن يكون الإمام فيها عبدا ، وإن لم تعتقد ولايته اهـ . أي ولايته العامة في الإمارة ونحوها .

(٣) وقال الساوردي : وفي جواز إمامة الصبي فيها قولان .

(٤) روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في سفر . وخطب على قوس » وروى عبد الرزاق أيضا « أن عمر بن عبد العزيز كان متديبا بالسويداء في إمارته على الحجاز . فغضرت الجمعة فتهيأ له مجلسا من البطحاء ثم أذن بالصلاة ، فخرج ، فخطب ، وصلى ركعتين وجهده . وقال : إن الإمام يجمع حيث كان » . وقال ابن المنذر في الأوسط : روي عن ابن عمر « أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجتمعون فلا يجيب عليهم » ثم ساقه موصولا . وروى سميعة بن منصور عن أبي هريرة « أن عمر كتب إليهم : أن جنوا حيثما كنتم » . وروى البيهقي في المعرفة من طريق جعفر بن برقان « أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن عدي : انظر كل قرية أهل قواء وليسوا بأهل حمود يتنقلون . فأمر عليهم أميرا ثم مره فليجمع بهم » ما تفيض الحير (ص ١٣٢) .

وتجب الجمعة على من كان خارج المصر إذا سمعوا تدايها منه . وقد حثه أحمد بفروسخ .
ولا تتعد الجمعة بأقل من أربعين رجلا من أهل القرية ، ليس فيهم امرأة ، ولا مسافر .
وإن كان فيهم عبد ففيه روايتان . بناء على وجوبها على العبد .
وهل يكون الإمام زائدا على العدد ، أو واحدا منه ؟ فيه روايتان .
لإحداها : يكون زائدا على العدد .
قال في رواية عبد الله « أقل ما يجزئ الإمام يوم الجمعة أن يصلي معه أربعون رجلا » .
فاعتبر أربعين غيره .

وذلك لما روى عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه « أن أسعد بن زرارة صلى بهم بالمدينة
وهم يومئذ أربعون رجلا (١) » .

(١) رواه أبو داود وابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وكان قائد أبيه بعد ما ذهب بصره ، عن
أبيه « أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة . قال : فقلت له : إذا سمعت النداء
ترحم لأسعد بن زرارة ؟ قال : لأنه أول من جمع بنا في هزم النبت من حرّة بني ياضة في هيج يقال له
هيج الخضبات . قلت : كم كنتم يومئذ ؟ قال : أربعون رجلا » وعند ابن ماجه « كان أول من
صلى بنا صلاة الجمعة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم من مكة » والحزم : للطمش من الأرض .
والنبت - بفتح النون وكسر الياه الموحدة وسكون الياه وسدها تاء : هو أبوحى من اليمن ابن عمر
ابن مالك ، وحرّة بني ياضة : قرية على ميل من المدينة .
وقد استدل بهذا الحديث من قال باشتراط الأربعين للجمعة . ولا دلالة فيه على ذلك . لأن هذه واقعة عين .
وذلك أن الجمعة فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة ، كما أخرجه الطبراني عن ابن عباس .
فلم يتمكن من إقامتها هناك من أجل الكفار . فلما هاجر من هاجر من أصحابه إلى المدينة كتب إليهم يأمرهم
أن يجمعوا . فاجتمعوا . فاتفق أن عدتهم إذ ذاك كانت أربعين . وليس فيه ما يدل على أن من دون الأربعين
لا تتعد بهم الجمعة . وقد تقرر في الأصول : أن واقع الأعيان لا يحتاج بها على الصوم . وقد ذكر الحافظ
ابن حجر في الفتح خمسة عشر قولاً في الصدق بالجمعة . والظاهر - والله أعلم - أنه لا يستدل لاشتراط عدد
معين غير ما تقدم به الجماعة . لأنه لم يثبت نص قرآني ولا حديثي في ذلك . والجمعة كعبة الصلوات إنما تمتاز
بالجماعة ، أي جماعة كانت ، وبالخطبة التي تتفع بها تلك الجماعة . فهي حق على كل جماعة إسلامية وجدت
في أي مكان ، قلت هذه الجماعة أو كثرت . ولا يحمل لأحد أن يخفف عنها إذا حضرت . أما
بقية ما اشترطوه غير ذلك فلمّا هو اجتهد واستنبط . وأما شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن
كان مائة شرط . واعتقد - والله أعلم - أن هذا الخلاف العريض في هذه المسئلة لا داعي إليه ، ولا
مستدله . فبغضهما جالب على أهل الإسلام من ضرور وقتة . كان من بعض آثارها ما شرعه
بضمهم يلهوى والصبيبة من صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة ، وزادوا بذلك صلاة سادسة لم يأذن الله بها
ولا رسوله . وما كان أغنام من هذا الخلاف والفرقة وضرورها ، لو تحا كوا إلى الله ورسوله ،
وردوا ما تازعوا فيه إلى الله ورسوله . كما أوصى الله في قوله : (فإن تازعتم في شيء فردوه إلى الله
والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) . والله الموفق والهادي إلى
سواء البيل .

وهذا يقتضي أن الأربعين غيره . كما لو قال : أطعمنا ونحن أربعون . ولأن ما اعتبر فيه كان التسبوع غيره .

دليله : الشهود في عقد النكاح . غير الولي . وكذلك الشهود عند الحاكم بالحق . هم غير الحاكم . وهذا يلزم عليه الجماعة .

والثانية : يكونون أربعين مع الإمام .

قال في رواية الأثرم « إذا كانوا أربعين يجمعون » . وكذلك قال في رواية الميموني « إذا كانوا أربعين » وكذلك قال في رواية ابن القاسم « تجب الجماعة إذا كان أهل القرية أربعين رجلاً » .

فاعتبر جملة العدد أربعين .

والوجه فيه : ما روى عطاء عن جابر أنه قال « مضت السنة أن في كل ثلاثة إمام . وفي كل أربعين فما فوقها جمعة ^(١) » .

فأخبر أن السنة في الأربعين . وإذا كان الإمام أحدهم فقد وجد الأربعون . ولأن العدد الذي يعتبر في الجماعة يكون الإمام واحدا منهم . كذلك في عدد الجمعة .

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : رواه المازطي والبيهقي من حديث عبد العزيز بن عبد الرحمن عن

خصيف عن عطاء . وعبد العزيز قال أحمد : اضرب على حديثه ، فإنها كذب ، أو موضوعة . وقال

النسائي : ليس بثقة . وقال المازطي : منكر الحديث . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به . وقال

البيهقي : هذا الحديث لا يصح . بثله اه . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الاختيارات : وتجب الجمعة

على من أقام في غير بناء كالحمام ، ويوت الشعر ، ونحوها . وهو أحد قولي القاضي . وحكى الأزرعي

رواية عن أحمد : ليس على أهل البادية جمعة . لأنهم ينتفلون . فأسقطها عنهم . وعلى أنهم غير مستوطنين .

وقال في موضع آخر : ويحتمل أن تلزم الجمعة مسافر له القصر ، تماً للقيمين . وتتعد الجمعة بثلاثة ،

واحد يخطب واثنان يستمعان . وهو إحدى الروايات عن أحمد وقول طائفة من العلماء اه . وقد ذكر

في عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج ١ ص ٤١٦) الكلام على الجمعة في القرى ، وساق فيها

آثاراً كثيرة ثم قال : هذه الآثار للسلف في صحة الجمعة في القرى . ويمكن لك صوم آية القرآن الكريم

(إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) ولا ينسئها ، ولا يخصها إلا آية أخرى ،

أو سنة ثابتة صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم ينسئها آية . ولم يثبت خلاف ذلك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم ذكر حجة من اشترط لها الأربعين ، ورد عليها وفندها . ثم قال :

والحاصل : أن الجمعة تصح بأقل من أربعين رجلاً . وهذا هو الصحيح المختار . وقال الحافظ عبد الحق

الاشيبي في أحكامه : لا يصح في عدد الجمعة شيء . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص : وقد وردت

عدة أحاديث تدل على الاكتفاء بأقل من أربعين . وكذلك قال السيوطي : لم يثبت في شيء من

الأحاديث تعيين عدد مخصوص . ثم ساق صحيح المشتغلين للمصر ، ورد عليها رداً جيداً . ثم قال :

في التلخيص المنقح . وحاصل الكلام : أن أداء الجمعة كما هو فرض عين في الأعمار فهكذا هو في القرى من

غير فرق بينهما . ولا ينبغي لمن يريد اتباع السنة أن يترك العمل على ظاهر آية القرآن والأحاديث الصحاح

الثابتة بأثر موقوف ليس محلها حجة على صورة المخالفة للنصوص الظاهرة . وأما أداء الظهر بعد أدائه

الجمعة على سبيل الاحتياط فبعدة محدثة ، فاعلموا بلامر . فإن هذا لإحداث في الدين وإثارة علم ه .

وإذا كان الإمام في الجمعة يرى أنها لا تتعقد بأقل من أربعين . وكان للمؤمنون - وهم أقل من أربعين - يرون انعقاد الجمعة بهم لم يجوز أن يؤمهم . ووجب عليه أن يستخلف عليهم أحدهم . ولو كان الإمام يرى أنها تتعقد بأقل من أربعين . والمؤمنون لا يرونه - وهم أقل - لم يلزم الإمام ولا المؤمنين إقامتها . لأن المؤمنين لا يرونها ولا الإمام يجد معه من يصلحها . وإذا أمر السلطان الإمام في الجمعة أن لا يصلى إلا بأربعين . لم يجوز أن يصلحها بأقل من أربعين . وإن كان يراه منزها . لأنه مقصور الولاية على الأربعين . ومصروف عما دونها . ولا يجوز أن يستخلف عليهم من يصلحها . لصرف ولايته عنها . فان أمره السلطان أن يصلى بأقل من أربعين ، وهو لا يراه . فالولاية باظلة ، لتعذرها من جهته .

وإذا كان المصر جامعا لقرى قد اتصل ببنائها حتى اتسع بكترة أهله ، كبغداد . جاز إقامة الجمعة في مواضعه القديمة . ولا يمنع اتصال البنين من إقامتها في مواضعها . وقد نقل أبو داود أن أحمد سئل عن المسجدين اللذين يجمع فيهما ببغداد : هل فيه شيء متقدم ؟ فقال « أكثر ما فيه : أمر على رضى الله عنه أن يصلى بالضبعة^(١) » . وإن كان المصر واحدا ، موضوعا في الأصل على سعة . وجامعه يسع جميع أهله ، ككة والمدينة . لم يجوز أن تقام الجمعة فيه إلا في موضع واحد منه . وإن كان المصر واحدا متصل الأبنية ، لا يسع جامعهم جميع أهله ، لكثرتهم . كالبصرة . ففيه روايتان :

إحداها : تجوز إقامة الجمعة في موضعين منه للضرورة . لكثرة أهله . وقد أوما إليه أحمد في رواية الروذى .
وقد سئل عن الصلاة يوم الجمعة في موضع يكون فيه مسجدان . فقال « صل . أذهب إلى قول علي في العيد أنه أمر رجلا يصلى بضعة الناس » .
وهو اختيار الحرقى . لأنه قال « وإذا كان البلد كبيرا يحتاج إلى جوامع . فصلاة الجمعة في جميعها جائزة » .
وفيه رواية أخرى : لا يجوز .

فان ضاق بهم اتسعت لهم الطرقات . فلم يضطروا إلى تفريق الجمعة في مواضع منه . وقد أوما إليه أحمد في رواية الأثرم . وقد سئل « هل علمت أن أحدا جمع جمعتين في مصر واحد ؟ قال : لا أعلم أحدا فعله - أى من الماضين - وجمعة بعد جمعة لا أعرف » .
فعلى هذه الرواية : إن أقيمت الجمعة في موضعين من مصر ، قد منع أهله من تفريق الجمعة ، فقد قيل : إن الجمعة لأسبقهما بإقامتها . وعلى السبق أن يعيد صلاته ظهرا . وقيل : الجمعة

(١) قال ابن قدامة في المنى : رواه سعيد بن منصور في سننه . وروى أنه استخلف ابن مسعود رضى الله عنه ليصلى بالضبعة في المسجد .

للسجد الأعظم الذي يحضره السلطان ، سابقا كان أو مسبوقا . وطى من صلى في الأصغر إعادة صلاتهم ظهرا .

وجه القائل الأول : أن الثانية استفتاح جمعة بمصر بعد انعقاد غيرها فيه لغير ضرورة . فأشبه إذا لم يحضر الثانية سلطان .

وجه القائل الثاني : أننا لو قلنا : إن جمعة الرعية أولى لاقتنا على الإمام . وفوتنا الجمعة عليه . وذلك أنه لا يشاء شاء أن يخرج على الإمام إلا جمع بأربعين قبله . فيفوتها عليه . وهذا أشبه بقول أحمد . لأنه قال في بعض رواياته في صوم يوم الشك « إنه يتبع الإمام في ذلك » . وليس لمن قلد الجمعة أن يؤم في الصلوات الخمس . وكذلك من قلد الصلوات الخمس . لا يستحق الإمامة في صلاة الجمعة ، بناء على أصل . وهو أن الجمعة فرض مبتدأ . وليست بظهر مقصورة . ويشهد له أيضا ما قاله له في رواية مهنا - وقد سأله « هل يجمع القاضي إذا لم يخرج الوالي ؟ فقال : إذا أمره ، فإن لم يأمره لم يجمع » .

[الإمامة في غير الصلوات الخمس]

وأما الإمامة في صلوات التذلل المنسوبة إلى الجماعة لخمس : صلاة العيدين^(١) . والحسوفين . والاستسقاء .

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الاختيارات : وهي فرض على . وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد . وقد يقال بوجوبها على النساء اه . أى لما روى البخارى وغيره عن أم عطية رضى الله عنها أنها قالت « كنا نؤمر بإخراج النساء إلى المصلى - الحديث » اه . وقال ابن قدامة المقدسى في المنق : وأجمع المسلمون على صلاة العيدين . وصلاة العيد فرض على الكفاية على ظاهر المذهب . إذا قام بها من يكفي سقطت عن الباقي . وإن اتفق أهل بلد على تركها فالتهم الإمام . وبه قال بعض أصحاب الشافعى . وقال أبو حنيفة : هي واجبة على الأعيان . وليست فرضاً . لأنها صلاة شرعت لها خطبة . فكانت واجبة على الأعيان . وليست فرضاً كالجمعة . وقال ابن أبى موسى : وقيل : لأنها سنة مؤكدة ، غير واجبة . وبه قال مالك وأكثر أصحاب الشافعى . لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي سأله عن شرائع الإسلام - حين ذكر له الصلوات الخمس . فقال : هل عليّ غيرهنّ ؟ - قال : « لا إلا أن تطوع » وقوله صلى الله عليه وسلم « خمس صلوات كتبتن الله في اليوم واليلة على البند - الحديث » إلى أن قال - : ولنا على وجوبها في الجملة : أمر الله تعالى بها في قوله « فصل لربك وانحر » والأمر يقتضى الوجوب . ومداومة التي صلى الله عليه وسلم على فعلها . وهذا دليل الوجوب . وأنها من أعلام الدين الظاهرة . فكانت واجبة كالجمعة . ولأنها لو لم تجب لم يجب قتال تاركها ، كسائر السنن . ثم أوجب عن حديث الأعرابي بأجوبة ، منها أنه نص على الصلوات الخمس فكبرها ، ولما كدها ووجوبها على الأعيان ، ووجوبها على الدوام . وأجاب غير ابن قدامة : بأن هذا كان في أول الإسلام . وحديث بعده كصريحات أخرى غير مانس عليه فيه .

تقليد الإمام فيها ندب . لجوازها جماعة وفرادي (١) . وليس لمن قلد إمامة الصلوات الخمس أو إقامة الجمعة حق في إقامتها . إلا أن يقلد جميع الصلوات . فتدخل في عمومها .

[صلاة العيد]

فأما صلاة العيد . فوقتها : بين طلوع الشمس وزوالها . ويختار له تعجيل الأضحية ، وتأخير الفطر . ويكبر الناس في يلقى العيدين ، من بعد غروب الشمس إلى حين أخذهم في صلاة العيد . ويختص عيد الأضحية بالتكبير له في أعقاب الصلوات المفروضة ، من بعد صلاة الصبح ، من يوم عرفة . إلى بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق . ويصلي العيدين قبل الخطبة . والجمعة بعدها . اتباعاً للسنّة فيها . وتختص صلاة العيدين بالتكبيرات الزوائد . وهي في الأولى : ست سوى تكبيرة الإحرام . وفي الثانية خمس سوى تكبيرة القيام . قبل القراءة فيها (٢) .

(١) احتجاجهم لوجوبها : بأنها صلاة شرع لها خطبة كالجمعة - يمنع صحة انعقادها فرادي على أنها صلاة عيد . كما أن من فاتته الجمعة صلى أربعاً لاعتق أنها جمعة . بل على أنها ظهر اليوم . وشيعة صلاة العيد : إنما تتحقق بالاجتماع لها . فأما صلاة أربع أو اثنتين فرادي فتكون هلاً ، كصلاة الضحى مثلاً . ولا وجه مطلقاً لتسميتها صلاة عيد . ومن تمدد تركها بغير عذر شرعي مع الجماعة فعليه (ثم ترك صلاة واجبة وتعطيل شعيرة إسلامية ثبت بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) قال في المنى : نص عليه أحمد . وروى ذلك عن أبي هريرة وقضاء المدينة النبوية ، وعمر بن عبد العزيز والزهرى ، ومالك ، والثاني ، واليث . وقد روى عن أحمد أنه يوالى بين القراءتين . ومعناه : يكبر في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها . اختارهما أبو بكر . وروى ذلك عن ابن مسعود ، وحذيفة ، وأبي موسى ، وأبي سمود البدرى ، والحسن ، وابن سيرين ، والثوري . وهو قول أصحاب للرأى . لما روى عن أبي موسى « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر تكبيرة على الجنازة . ويوالى بين القراءتين » اهـ . وقد قال البيهقي في هذا الحديث : خولف في رواه ، وفي رفعه . وفي جواب أبي موسى . والمعهور أنهم أسندوه اهـ . ثم قال ابن قدامة : ولنا ما روى كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده - عمر بن عوف الزني - « أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في الصلوات في الأولى سبعاً قبل القراءة . وفي الثانية : خمساً قبل القراءة » رواه الأثرم ، وابن ماجه ، والترمذي . وقال : حديث حسن . وهو أحسن حديث في الباب . ثم روى نحوه عن عائشة . أخرجه أحمد . وعن ابن عمرو . أخرجه أبو داود ، والأثرم ، ومن ساعد مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم . أخرجه ابن ماجه . وحديث أبي موسى ضعيف ، قاله الخطاطي . وليس في رواية أبي داود « والى بين القراءتين » اهـ .

ويختص العيد عن الجمعة : بأن السنة لإخراج العوائق وذوات الخدور إلى مصلى العيد ، يصعدن الخير وجماعة المسلمين . كما رواه البخارى ومسلم عن أم عطية . ويختص : بأنها تصلى بلا أذان ولا إقامة بإجماع المسلمين وبالسنة التواترة . روى البخارى ومسلم عن ابن عباس ، وجابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيدين بغير أذان ولا إقامة » . وروى مسلم عن جابر « أن لا أذان يوم الفطر حين

ويعمل الإمام في هذه التكثيرات الزوائد على رأيه واجتهاده . وليس لمن ولاد أن يأخذه برأى نفسه . بخلاف العيد في صلاة الجمعة . لأنه يصير بذكر العيد في صلاة الجمعة خاص الولاية ولا يصير بذكر التكبير في صلاة العيد خاص الولاية . فافترقا .

[صلاة الخسوفين]

وأما صلاة الخسوفين^(١) . فيصليهما من ندبه السلطان ، أو من عمت ولايته فاشتملت عليها .

يخرج الإمام ولا يحد ما يخرج الإمام ، ولا إقامة ، ولا نداء ، ولا شيء . لا نداء له يومئذ ولا إقامة . وهذا يرد على من زعم أنه ينادى يوم العيد « الصلاة جامعة » قياساً على ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أمر بها لصلاة الكسوف . وهو قياس في مقابل النص . ويترق بين الصلاتين واضح . لأن الكسوف يكون على غير انتظار . أما العيد فإنه لا حاجة به إلى هذا النداء . ولذلك لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه . وسننه صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع . ويخص أيضاً بأن الخطبة بعد الصلاة بخلاف الجمعة . وهو ثابت بالسنة الثابتة والنفاد الإجماع على ذلك . وقد اشتهد إنكار الصحابة على بني أمية حين قدموا الخطبة في العيد . وصرحوا بأن ذلك بدعة سيئة . وقد ذكر كثير من الفقهاء : أنه بين في خطبة عيد الفطر زكاة الفطر ورغب فيها . وهذا وم ظاهر . فإن حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود والحاكم ، وصححه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين . فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة . ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقة » يدل هذا على أن وقتها يخرج بالصلاة . فكيف يخطب في الترغيب فيها ، ويأمر مقاديرها بعد خروج وقتها ؟

(١) روى البخاري ومسلم وغيرهما عن المنيرة بن شعبة قال : « كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبراهيم - رحمه - فقال الناس : كسفت الشمس لموت إبراهيم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الشمس والقمر لا يتكسفان لموت أحد ولا لحياته . فإذا رأيتم فصلوا وادعوا الله » . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فصلى رسول الله بالناس . فقام فأطال القيام - وفي حديث ابن عباس : قرأ نحواً من سورة البقرة في الركعة الأولى - ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام - وهو دون القيام الأول . ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول . ثم سجد فأطال السجود . ثم فعل ذلك في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الأولى . ثم انصرف . وقد تجلت الشمس . فخطب الناس . فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : إن الشمس والقمر آياتان من آيات الله . لا يتكسفان لموت أحد ولا لحياته . فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله ، وكبروا ، وصلوا ، وتصدقوا . ثم قال : يا أئمة عهد واثق ما من أحد أعير من الله أن يزني عبده ، أو تزني أمته . يا أئمة عهد واثق لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » وفي رواية في البخاري عن ابن عباس « قالوا : يا رسول الله ، رأيناك تناولت شيئاً في مقامك . ثم رأيناك كحمت ؟ قال صلى الله عليه وسلم : لئن رأيت الجنة فتناولت منها عتقوداً ولو أصبح لأكلته منه ما بقيت الدنيا . ورأيت النار فلم أر منظرأ كاليليم قط أنقطع . ورأيت أكثر أهلها النساء . قالوا : بم يأمر رسول الله ؟ قال يكفرون . قيل : يكفرون بالله ؟ قال : يكفرون الصغير ويكفرون الإحسان . لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله . ثم رأيت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط » .

وهي ركعتان ، في كل ركعة ركوعان وقيامان ، يطيل القراءة فيهما .. فيقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى ، جهرا بعد الفاتحة : سورة البقرة ، أو نحوها . ويركع مسجعا بقدر النصف . ثم يرفع منتصباً . ويقرأ بعد الفاتحة بسورة آل عمران أو نحوها . ويركع مسجعا بقدر النصف . ويسجد سجدتين كسائر الصلاة . ثم يصنع في الركعة الثانية كذلك . يقرأ في قيامها ، ويسبح في ركوعها ، على النصف مما قرأ وسبح في الأولى .
وهل يخطب بعدها ؟ على روايتين مذكورتين في صلاة الاستسقاء (١) .

[صلاة الاستسقاء]

وأما صلاة الاستسقاء فنندوب إليها عند انقطاع المطر ، وخوف الجلب .
يتقدم من قلبها بصيام ثلاثة أيام قبلها . يكفّ فيها عن اللطام والتخاصم . ويصلح فيما بين اللشاحن والتشاجر .
وهي كملاة العيد في وقتها .
وإذا قلد صلاة العيد في عام جز - مع إطلاق ولايته - أن يصليها في كل عام ، مالم يصرف .
وإذا قلد صلاة الحسوف والاستسقاء في عام . ولم يكن له مع إطلاق ولايته أن يصليها في غيره ، إلا أن يقلد : لأن صلاة العيد رابعة . وصلاة الحسوف والاستسقاء عارضة .
وإذا مطروا في صلاة الاستسقاء آتموها .
وهل يخطب بعدها شكرا ؟ على روايتين (٢) .

(١) قال في المتن : ولم يلفنا عن أحد رحمه الله أن لها خطبة . وأصحنا على أنها لاخطبة لها . وهذا منذهب مالك وأصحاب الرأي . وقال الشافعي : يخطب بكتبة الجمعة لما روت عائشة . وساق الحديث - الذي نقلناه سابقا - والحق أن لها خطبة ، ولكن ليست بكتبة الجمعة . لما ذكرت عائشة « خطب الناس لحمد الله وأثنى عليه » .

(٢) قال في المتن : اختلفت الرواية في الخطبة للاستسقاء . وفي وقتها . والمصهور : أن فيها خطبة بعد الصلاة . قال أبو بكر : اتفقوا عن أبي عبد الله : أن في صلاة الاستسقاء خطبة وصموداً على التبر . والصحيح أنها بعد الصلاة . وبهذا قال مالك ، والشافعي ، وعبد بن الحسن . وقال ابن عبد البر : وعليه جماعة الفقهاء . لقول أبي هريرة « صلى ركعتين ثم خطبنا » . ولقول ابن عباس « صنع في الاستسقاء كما صنع في الميدين » . والرواية الثانية : أنه يخطب قبل الصلاة . روى ذلك عن عمر ، وابن الزبير ، وأبان بن عثمان ، وحشام بن إسماعيل ، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . وذهب إليه الليث بن سعد ، وابن المنذر ، لما روى أنس وعائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب وصلى » ثم قال : الرواية الثالثة : هو غير في الخطبة قبل الصلاة ويصدها ، لورود الأخبار بكلا الأمرين ودلالتهما على كلتا الصفتين . فيحمل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الأمرين . والرابسة : أنه لا يخطب . وإنما يدعو ويضرح . لقول ابن عباس « لم يخطب بكتبتكم هذه لكن لم يزل في الدعاء والضرح » وأياما فعل ذلك فهو جائز . لأن الخطبة غير واجبة على الروايات كلها . فإن شاء فعلها ، وإن شاء تركها . والأولى أن يخطب بعد الصلاة خطبة واحدة .

ولومطروا قبل الدخول فيها . لم يصلوا . وشكروا بغير خطبة . رواية واحدة . وكذلك في الحسوف إذا تجلى .

ولو اقتصر في الاستسقاء على الدعاء أجزأ . روى أنس بن مالك « أن أعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أتيناك وما لنا بغير يسط ، ولا صبي يصطح . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر رداءه ، حتى صعد المنبر . فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : اللهم اسقنا غيثا غدا ، مغيثا . سحا طبقا » وذكر الخبر (١) .

فصل : في ولاية الحج

وهذه الولاية ضربان :

أحدهما : أن تكون على تسيير الحبيب . والثاني : على إقامة الحج .

فأما تسيير الحبيب : فهو ولاية سياسية ، وزعامة تدير .

والشروط المعتبرة في الولي : أن يكون مطاعا . ذا رأى ، وشجاعة ، وهيبة ، وهداية . والذي عليه من حقوق هذه الولاية عشرة أشياء :

(١) « الأليط » : صوت البعير من الثقل . و « الاصطباح » : ضرب اللبن صباحاً ، ويسمى صبحاً أيضاً . و « الفيت الفندق » بفتح الفال : المطر البكبار القطر . و « الطبق » : المال* للأرض المنطى لها العالم الواسع . و « السج » - الكثير السريع النزول . وقال البيهقي : روى أبو مسلم عن أنس بن مالك « أن أعرابياً » ثم ذكره . وفيه أنه أنشده :

أتيناك والصنراء بدى لبائها وقد شفت أم الصبي عن الطفل
وأثنى بكفيه الصبي استكانة من الجوع ضغاً لا يمر ولا يحلى
ولا شيء مما يأكل الناس عندنا سوى الحنظل الماني والمهلز الفل
وليس لنا إلا إليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل ؟

فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر رداءه - ثم ذكر دعاءه كما هنا . وبهذه « غير رائت يثبت به الزرع ، وعلا به الفروع ، ويحيى به الأرض بموتها . وكذلك تخرجون » فبا استم الدعاء حتى ألفت السماء بأرواقها . فجاء أهل البطانة يضحون : يا رسول الله الفرق . فقال : حوا ليثنا ولا علينا . فاجابت السحابة عن المدينة كالإكيل . فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ، ثم قال : قد در أي طالب ، لو كان حاضراً لقرت عينه . من الذي ينشدنا شعره ؟ فقام علي بن أبي طالب . فقال : كأنك يا رسول الله أردت قوله :

وأبيض يمتق الضام بوجهه شمال اليتامى عصمة للأرامل
يلوذ به الملاك من آل هاشم فهم منه في لمة وفواضل
كذبهم وبنت الله نبيى محمداً ولما قاتل دونه وتاضل ؟
ونسلمه حتى لصع حوله وتلحل عن أبنائنا والحلال . اهـ

أحدها : جمع الناس في مسيرهم وتزولهم حتى لا يتفرقوا ، فيخاف عليهم التوى^(١) والتفرير .
 الثاني : ترتيبهم في السير والنزول ، بإعطاء كل طائفة منهم مقادا^(٢) ، حتى يعرف كل
 قوم منهم مقاده إذا سار ، ويألف مكانه إذا نزل . فلا يتنازعون فيه ولا يضلون عنه .
 الثالث : أن يرفق بهم في السير ، حتى لا يعجز عنه ضعيفهم . ولا يضل عنه منقطعهم .
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « للضعف أميرالرفقة^(٣) » . يريد : من ضفت دابته
 كان على القوم أن يسيروا بسيره .
 الرابع : أن يسلك بهم أوضح الطرق وأخصبها ، ويتجنب أوعرها وأجدها .
 الخامس : أن يرتاد لهم المياه إذا انقطعت ، والراعى إذا قلت .
 السادس : أن يحرسهم إذا نزلوا ، ويحوطهم إذا رحلوا ، حتى لا يتخطفهم داغلا^(٤) ،
 ولا يطمع فيهم متلصص .
 السابع : أن يمنع عنهم من يصدّم عن السير ، ويدفع عنهم من يحصرهم عن الحج بقتال ،
 إن قدر عليه ، وببذل ما إن أجاب الحجاج إليه . ولا يسعه أن يجبر أحدا على بذل الحفارة
 إن امتنع منها ، حتى يكون بأذلالها عفوا ، ومحجبا إليها طوعا . فان بذل المال على المحكين من
 الحج لا يجب .

وقوله « بنى » بالذال المعجمة ، أى نسبه ونقلب عليه . والثلاثة الآيات مقدمة في القصيدة عن
 البيت الأول في كل الروايات عند ابن إسحاق وغيره . وقد ذكر هذه القصة الحافظ ابن حجر في الفتح
 (ج ٢ ص ٣٣٨) وقال : أخرجها البيهقي في الدلائل من رواية مسلم اللاتى عن أس . ثم قال :
 وإسناده وإن كان فيه ضعف إلا أنه يصلح للتأني . وقد ذكره ابن هشام في زوائده في السيرة تعليقاً
 من يحيى . وقوله « يسط » بفتح أوله وكسر الهززة وكذا يسط بالمعجمة . والاطيط : صوت
 البعير المتقل . والظيط : التام ككذلك . وكفى بذلك عن شدة الجوع . لأنها إنما يمان غالباً
 عند الشبع اهـ .

(١) التوى - بفتح التاء اللينة - الهلاك . من « توى » بوزن « رضى » : أى ملك . وأتواه
 الله : أهلكه .

(٢) المقاد - بفتح الميم . من قواك : أعطيه مقادى ، أى اهدت له . وأعطى وزن كتاب : الحبل
 الذى يقاد به ، يريد . أن يعرف كل واحد منهم رئيسه الذى هو تابع له ، وجماعته التى انضم إليها ،
 ورافقتها التى يسير فيها .

(٣) بحث عنه كثيراً فلم أوفق للعثور عليه . « والمضيف » بضم الميم وسكون الضاد وكسر الميم . قال
 في النهاية . في حديث خير « من كان مضيفاً فليرجع » أى من كانت دابته ضعيفة . يقال : أضف .
 فهو مضيف : إذا ضفت دابته . ومنه حديث عمر « المضيف أمير على أصحابه » يعنى فى السفر .
 (٤) عند الباوردي « حتى لا يخطط بهم داعر » . وفى القاموس : أدخل به : خانه واغتاله . وفى الأمر :
 أدخل فيه ما يفسده . والداعر : المفسد الخبيث الناسق . والباذر : البائس المعجمة من البذرة -
 بفتح البال وسكون النون - أخذ الله اختلاصاً .

الثامن : أن يصلح بين المتنازعين ، ويتوسط بين المتنازعين . ولا يتعرض للحكم بينهم إجباراً . إلا أن يفوض إليه الحكم ، فيعتبر فيه أن يكون من أهله . فيجوز له حينئذ أن يحكم بينهم . فإن دخلاً بدا فيه جأركم . جاز له ولحكم البلد أن يحكم بينهم . فأيهما حكم فقد حكمه . ولو كان التنازع بين أحد الحبيج وأهل البلد . لم يحكم بينهما إلا حاكم البلد .

التاسع : أن يقوم زانهم ، ويؤدّب جانبهم ، ولا يتجاوز التعزير إلى الحد ، إلا أن يؤذن له فيه . فيستوفيه إذا كان من أهل الاجتهاد . فإن دخل بدا فيه من يتولى إقامة الحدود على أهله . نظر . فإن كان ما أتاه المحدث قبل دخول البلد ، فوالى الحبيج أولى بإقامة الحد عليه من والى البلد . وإن كان ما أتاه المحدث في البلد . فوالى البلد أولى بإقامة الحد عليه من والى الحبيج .

العاشر : أن يراعى اتساع الوقت ، حتى يؤمن الفوات ، ولا يلجئهم ضيقه إلى الحث في السير . فإذا وصل إلى الليقات أمهلهم للإحرام وإقامة سنه . فإن كان الوقت متسعاً عدل بهم إلى مكة ليخرجوا مع أهلها إلى الواقف . وإن كان الوقت ضيقاً عدل بهم عن مكة إلى عرفة ، خوفاً من فواتها . فيفوت الحج بها . فإن زمان الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر . فمن أدرك الوقوف بها في شيء من هذا الزمان ، من ليل أو نهار . فقد أدرك الحج (١) . وإن فاتته الوقوف بها حتى طلع الفجر من يوم النحر . فقد فاتته الحج . ويتحلل بعمره . وقيل : يصير إحرامه بالفوات عمرة . وجبره بدم ، وقضاه في العام المقبل إن أمكن ، وفيما بعد . إن تعذر عليه (٢) .

(١) روى أحمد ، وأصحاب السنن ، وابن حبان ، والحاكم - وقال : صحيح الإسناد - والدارقطني ، والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن يمر قال « شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو واقف بمرفات وأتاه ناس من أهل نجد . فقالوا . يا رسول الله : كيف الحج ؟ فقال : الحج عرفة . من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع . فقد تم حجه » هذا لفظ أحمد . وفي رواية لأبي داود « من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » وألفاظ الباقي نحوه . وفي رواية للدارقطني والبيهقي « الحج عرفة ، الحج عرفة » .

(٢) قال الماوردي : وإن فاتته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر . فقد فاتته الحج وعليه إتمام ما بقي من أركانه وجبراته بدم . وقضاه في العام المقبل إن أمكنه ، وفيما عداه إن قدر عليه . ولا يصير حجه عمرة بالفوات . ولا يتحلل بعد الفوات إلا بإحلال الحج . وقال أبو حنيفة : يتحلل بعمل عمرة . وقال أبو يوسف : يصير إحرامه عمرة بالفوات اه وروى الدارقطني عن طريق محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس - رحمه - « من أدرك عرفات فوقف بها ولمزدلفة . فقد تم حجه . ومن فاتته عرفات فقد فاتته الحج ، فليتحلل بعمره وعليه الحج من قابل » . قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٢٣١) وابن أبي ليلى سمي الحفظ . ورواه الطبراني من طريق عمر بن قيس المروفي بسند وهو ضعيف - عن عطاء - وفي الباب عن ابن عمر . أخرجه الدارقطني بسند ضعيف أيضاً . وقد رواه الثاقبي عن أنس بن عياض ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر نحوه مطولاً . وهذا إسناد صحيح اه .

وإذا وصل الحجيج إلى مكة ، فمن لم يكن على العود منهم^(١) . فقد زال عنه ولاية والي على الحجيج . فلم يكن له عليه يد . ومن كان منهم على العود . فهو تحت ولايته . وملتزم أحكام طاعته .

وإذا قضى الناس حجهم أمهلهم الأيام التي جرت بها العادة في إنجاز علاقتهم . ولا يرهقهم في الخروج ، فيضرب بهم .

فإذا عاد بهم سار على طريق المدينة لزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رعاية لحرمته ، وقياماً بحقوق طاعته . وإن لم يكن ذلك من فروض الحج . فهو من مندوبات الشريعة المستحبة . وعادات الحجيج المستحسنة . روى عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من زار قبري وجبت له شفاعتي »^(٢) .

ثم يكون في عوده بهم ملتزم فيهم من الحقوق ما التزمه في صدره حتى يصل بهم البلد ، فتقطع ولايته عنهم بالعود إليه .

(١) أي لم يكن على نية العود إلى بلاده ، بل على نية الإقامة بمكة .

(٢) قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله في كتاب الرد على الإختائي في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم - وقد ساق أحاديث يحتاج بها الإختائي وغيره . ثم بين ضلالتها أو كذبها - ثم قال : وفي الباب حديث آخر رواه الزوار والبارقطي وغيرهما من حديث موسى بن هلال حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع ، عن ابن عمر ، ثم ساق حديث عمر « من زار قبري الحج » ثم قال : قال البيهقي - وقد رواه - وقد قيل : عن موسى ، عن عبيد الله . وسواء قال : عبد الله ، أو عبيد الله فهو منكسر ، عن نافع ، عن ابن عمر . لم يأت به غيره . وقال المعلى في حوس بن هلال هنا : لا يتابع على حديثه . وقال أبو حاتم الرازي : هو مجهول . وقال أبو زكريا النووي في شرح المذهب : أما حديث ابن عمر فرواه الزوار ، والبارقطي ، والبيهقي بإسنادين ضعيفين جداً . ثم قال ابن تيمية : وما ذكره السائل من الأحاديث في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم . فكلها ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث ، بل هي موضوعة . لم يخرج أحد من أهل السنن المعتبرة شيئاً منها . ولم يحتاج أحد من الأئمة بقى منها . اهـ . وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال - بعد أن ذكر قول الطحاوي في توهين موسى بن هلال - : وأنكر ما عنده : حديثه عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر فرواه « من زار قبري - الحديث » رواه ابن خزيمة في مختصر المختصر ، عن محمد بن إسماعيل الأحمسي عنه . اهـ . قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان . قال ابن خزيمة في صحيحه في باب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم : إن ثبت الخبر ففي القلب منه شيء . ثم رواه عن الأحمسي كما تقدم . ومن عبادة بن محمد الزرقاء ، عن موسى بن هلال ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر به . وقال بعده : أنا أبرأ من عهده . هذا الخبر من رواية الأحمسي أشبه . لأن عبيد الله بن عمر أجل وأحفظ من أن يروى مثل هذا المنكر . فإن كان موسى بن هلال لم يخطئ فيمن فوق أحد الصريين . فيشبه أن يكون هذا من حديث عبد الله بن عمر . فأما من حديث عبيد الله بن عمر فإنه لا أشك أنه ليس من حديثه . هذه عبارته مجرّوها . ومع ما تقدم من عبارة ابن خزيمة ، وكشفه عن حله هذا الخبر ، لا يحسن أن يقال : أخرجه ابن خزيمة في صحيحه إلا مع البيان . اهـ .

وإن كانت الولاية على إقامة الحج . فهو فيه بمنزلة الإمام في إقامة الصلاة .

فمن شروط الولاية عليها ، مع الشروط المعتبرة في أئمة الصلوات :

أن يكون عالماً بمناسك الحج وأحكامه . عارفاً بمواقيته وأيامه .

وتكون مدة ولايته مقترنة بسبعة أيام . أولها : من صلاة الظهر في اليوم السابع من ذى الحجة . وآخرها : يوم النفر الثاني . وهو الثالث عشر من ذى الحجة . وهو فيما قبلها ويسمى أحد الرعايا . وليس من الولاية .

فإذا كان مطلق الولاية على إقامة الحج . فله إقامته في كل عام ، مالم يصرف عنه .

وإن عقدت له خاصة على عام . لم يتعداه إلى غيره . إلا عن ولاية .

والذي يختص بولايته ، ويكون نظره عليه مقصوراً ، خمسة أحكام متفق عليها ، وسادس مختلف فيه :

أحدها : إشعار الناس بوقت إحرامهم ، والخروج إلى مشاعرهم . ليكونوا له متبعين ، وبأفعاله مقتدين .

الثاني : ترتيبه للناسك على ما استقرّ الشرع عليه . لأنه متبوع فيها . فلا يقدّم مؤخرها . ولا يؤخر مقدّمها . سواء كان الترتيب مستحقاً أو مستحباً .

الثالث : تقدير المواقيت بمقامه فيها ، ومسيره عنها . كما تقتصر صلاة المؤمنين بصلاة الإمام .

الرابع : اتباعه على الأذكار المشروعة فيها ، والتأمين على أدعيته بها . ليتبعوه في القول كما اتبعوه في العمل . ويكون اجتماع أدعيتهم أفتح لأبواب الإجابة .

الخامس : إمامتهم في الصلوات التي شرعت خطب الحج فيها ويجمع الحجاج عليها . وهي خطبتان : يوم عرفة ، ويوم النفر الأول ، على ما نشرحه .

ويستحب له في اليوم الثامن : أن يخرج من مكة فينزل بمنى ، بحيف بنى كنانة . حيث

نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويبيت بها . ويسير بهم من عنده - وهو اليوم التاسع -

مع طلوع الشمس إلى عرفة على طريق صب . ويعود على طريق للأزمين ، اقتداء برسول الله

صلى الله عليه وسلم . وليكون عائداً في غير الطريق التي صدر منها . فإذا أشرف على عرفة

نزل ببطن عرنة وأقام بها حتى تزول الشمس ، ثم سار منها إلى مسجد إبراهيم عليه السلام

بوادى عرنة ، فخطب الخطبة الأولى من خطب الحج قبل الصلاة كالجمعة ، وجميع الخطب مشروعة

بعد الصلاة إلا خطبتين : خطبة الجمعة ، وخطبة عرفة . فإذا خطبها ذكر الناس فيها ما يلزمهم

من أركان الحج ومناسكه ، وما يحرم عليهم من محظوراته . ثم يصلى بهم بعد الخطبة صلاة

الظهر والعصر ، جامعا بينهما في وقت الظهر . ويقصرها السافرون . ويتمها القميون ^(١) .

(١) يعني إذا كان من المؤمنين برفة وما حولها . أما أهل مكة والآفقيون فكلهم يصلون قصراً . لأن هنا

هو الثابت من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما قوله صلى الله عليه وسلم « يا أهل مكة أعوا

صلاتكم فإنما قوم سفر » فذلك في غزوة الفتح حين أقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين ،

ثم يقول ذلك لأهل مكة . كما رواه الشافعي ، وأبو داود ، والترمذي عن عمران بن حصين .

اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في جمعه وقصره . ثم يسير بعد فراغه منها إلى عرفة .
وهي الموقف المفروض . وحدة عرفة : ما جاوز وادي عرنة الذي فيه للسجد . وليس المسجد .
ولا وادي عرنة من عرفة ، إلى الجبال المقابلة على عرفة كلها . فيقف منها عند الأجل الثلاثة :
النبيعة ، والنبيعة ^(١) ، والنابت ^(٢) . فقد وقف النبي صلى الله عليه وسلم عند النابت ^(٣) وجل
بطن ناقته إلى المهاب . فهذا أحب المواضع أن يقف فيه الإمام .
وأين وقف من عرفة والناس . أجزأهم .
ووقوفه على راحته ليمتدئ به الناس أولى .

ثم يسير بعد غروب الشمس إلى مزدلفة . فيؤخر صلاة المغرب . حتى يجمع بينها وبين
العشاء الآخرة بمزدلفة . ويؤم الناس فيها . ويبيت بمزدلفة . وحلتها : من حيث يفضى من
مازى عرفة . وليس للأزمان منها ^(٤) . إلى أن يأتي إلى قرن محسر ^(٥) . وليس القرن منها .
ويلتقط والناس منها حصى الجمار . لعدد الأيام ، مثل حصى الحنيفة ^(٦) . ويسير منها بعد
الفجر . ولو سار قبله وبعد نصف الليل أجزأ . وليس للبيت بها ركن . ويجزأ بدم إن تركه .
ثم يتوجه إذا سار منها إلى المشعر الحرام . فيقف فيه بقرح ^(٧) داعياً . وليس الوقوف
به فرضاً .

ثم يسير إلى منى . فيبدأ برمي جمرة العقبة ، قبل الزوال ، بسبع حصيات . ثم ينحر
هو ومن ساق هدياً من الحجيج . ثم يحلق أو يقصر ، يفعل منهما ما شاء . والحلق أفضل .
ثم يتوجه إلى مكة ، فيطوف بها طواف الإفاضة . ويسى بعد طوافه إن لم يسع قبل عرفة .
ويجزأ به سعيه قبل عرفة . ولا يجزأ به طوافه قبلها .

ثم يعود إلى منى ؛ فيصلي بالناس الظهر . وليس فيه خطبة منسونة بعد الصلاة . لأن الإمام
يعلمهم في خطبة يوم عرفة ما يحتاجون إليه في يوم عرفة ما يبقى عليهم من مناسكهم . فلا حاجة
به إلى ذلك . ويبيت بمنى ليلة ، يرمى من غدها - وهو يوم النفر الحادى عشر - بعد زوال
الجمار الثلاث ، بأحد وعشرين حصاة ، كل جمرة بسبع . ويبيت بها ليلته الثانية . ويرى
من غدها - وهو يوم النفر - الجمار الثلاث . ثم يحط بصد صلاة الظهر الخطبة الثانية . وهي

(١) في القاموس : النبيعة - بفتح النون وسكون الباء الموحدة - والنبيعة - بكهنته - موضعان يعرفان به
وفي القاموس أيضاً : ذات النابت . من عرفات اه .

(٢) عند الماوردي : وقف صلى الله عليه وسلم على خمرس من النابت .

(٣) (٤) (٥) (٦) (٧) المأزم - بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر الزاي - الضيق بين الجبلين . « محسر »
بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة مكسوراً وبالراء المهملة . و « الحنيفة » بفتح الحاء
وسكون الهمزة والسين المهملة - رميك بالحصاة أو النواة ، تأخذها بين سبائكك . و « قرح »
بورن زفر .

آخر الخطب المشروعة في الحج . ويعلم الناس أن لهم في الحج نفرين ، خيرهم الله تعالى فيهما بقوله (٢ : ٢٠٣ - فمن تصحل في يومين فلا إثم عليه . ومن تأخر فلا إثم عليه) ويعلمهم أن من نفر من منى قبل غروب الشمس فقد سقط عنه الليث بها ورمى الجمار من غده . ومن أقام بها حتى غربت الشمس لزمه الليث بها والرمي من غده .

وليس في اليوم السابع من العشر خطبة . لأنه يوم لم يشرع فيه نسك من مناسك الحج ، فلم يشرع فيه خطبة كلية اليوم الأخير من أيام التشريق . ولا يلزم عليه يوم عرفة ويوم النفر الأول ، لأنه شرع فيه النسك . ولا في يوم النحر خطبة . لأن الإمام يعلمهم في خطبة يوم عرفة ما يحتاجون إليه في الغد ، وهو النفر الثاني ، لم يحتاج إلى إعادة الخطبة فيه .

وليس لهذا الإمام بحكم ولايته أن ينفر في النفر الأول . ويقوم بمنى لبيت بها . وينفر في النفر الثاني من غده من يوم الحلاق ، وهو الثالث عشر ، بعد رمي الجمار الثلاث . لأنه متبوع . فلا ينفر إلا بعد استكمال للناسك .

فإذا استقر حكم النفر الثاني انقضت ولايته وأدى ما لزمه .
فهذه الأحكام الخمسة المتعلقة بولايته .

فأما السادس المختلف فيه

ثلاثة أشياء :

أحدها : إن فعل أحد الحجيج ما يقتضى تعزيره أو يوجب حداً . فينظر ، فإن كان مما لا تعلق له بالحج لم يكن له تعزيره ولا حده . وإن كان مما يتعلق بالحج مثل أن (١) فله تعزيره زجراً وتأديباً . وأما الحد فليس له إقامته . لأنه خارج عن أفعال الحج . وقد قيل : له ذلك ، لأنه من أحكام الحج .

الثاني : أنه لا يجوز له أن يحكم بين الحجيج فيما يتنازعونه من غير أحكام الحج ، فأما حكمه بينهم فيما يتنازعونه من أحكام الحج ، كالزوجهين إذا تنازعا في إيجاب الكفارة للوطء ، وموثة القضاء . فعلى ما ذكرنا من الاحتمال الثالث : أن يأتي أحد الحجيج بما يوجب الفدية . فله أن يخبره بوجوبها . ويأمره بأخراجها . وهل يستحق إلزامها ، ويصير خصماً له في المطالبة ؟ على ما ذكرنا من الاحتمال في إقامة الحد .

و يجوز لوالى الحجيج أن يفتى من استفتاه إذا كان فقيهاً . وإن لم يجوز له أن يحكم ، وليس له أن ينكر عليهم ما يسوغ فعله ، إلا ما يخاف أن يجعله الجاهل قدوة فيه . فقد أنكر عمر على طلحة لبس المضرع في الحج (٢) ، وقال « أخاف أن يقتدى بك الجاهل » . وليس له أن يجعل الناس في المناسك على مذهبه .

ولو أقام للناس الحج - وهو حلال غير محرم - كره له ذلك . وصح الحج معه . بخلاف الصلاة التي لا يصح أن يؤتمم فيها وهو غير مصل لها .

(٢) الثوب المضرع : المصبوغ صبغاً غير مشبع .

(١) يباح بالأصل .

ولو قصد الناس في الحج التمتع على إمامهم فيه أو التأخر فيه جاز . وإن كانت مخالفة للتبوع مكروهة . ولو قصدوا مخالفته في الصلاة فسدت عليهم . لارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام . وانفصال حج الناس عن حج الإمام .

فصل : في ولايات الصدقات

الزكاة تجب في الأموال المرصدة للنساء . إما بنفسها وإما بالعمل فيها : طهرة لأهلها ، ومعونة لأهل السهمان .

والأموال الزكاة ضربان : ظاهرة ، وباطنة .

فالظاهرة : ما لا يمكن إخفاؤه : من الزروع ، والثمار ، وتلواشي .

والباطنة : ما أمكن إخفاؤه : من الذهب ، والنفضة ، وعروض التجارة .

وليس لوالى الصدقات نظر في زكاة المال الباطن . وأربابه أحق بإخراج زكاته منه ، إلا أن يئذنها أرباب الأموال طوعا . فيقبلها منهم . ويكون في تفرقتها عونا لهم . ونظرة خصوص بزكاة المال الظاهر . يؤمر أرباب الأموال بدفعها إليه . إذا طلبها . فإن لم يطلبها جاز دفعها إليه^(١) .

والأفضل أن يتولى أرباب المال تفرقتها بأنفسهم . نص عليه . فإن طالبهم الإمام بدفعها إليه فامتنعوا من ذلك وأجابوا إلى إخراجها بأنفسهم . لم يكن له قتالهم . وللمنصوص عليه في قتالهم : إذا منعوا إخراجها في رواية منصور ، وللرودي ، واليمرني ، والأثرم .

والشروط للعتبة في هذه الولاية : أن يكون مسلما ، عدلا ، عالما بأحكام الزكاة ، إن كان من عمال التفويض .

وقد قال في رواية أبي طالب - وقد سأله : يستعمل اليهودي والنصراني في أعمال المسلمين مثل الخراج ؟ - فقال « لا يستعان بهم في شيء » .

وإن كان منفذا قد عينه الإمام على قدر يأخذه . جاز أن لا يكون من أهل العلم بها . ويجوز أن يتقبلها من تحرم عليه الصدقات ، من ذوي القربى . والسبيد . ويكون رزقه منها . لأن ما يأخذه أجره زكاة . ولهذا يتقبل بقدر عمله .

وقد قال الخرقى « ولا تدفع الصدقة لبني هاشم ، ولا لكافر ، ولا لعبد ، إلا أن يكونوا من العاملين عليها فيعطون بحق ما عملوا » .

(١) قال الماوردي : وفي هذا الأمر - إذا كان عادلا فيها - قولان . أحدهما : أنه محمول على الإيجاب . وليس لهم التفرّد بإخراجها . ولا تجزئهم إن أخرجوها . والقول الثاني : أنه محمول على الاستيجاب ، لإظهار الطاعة . وإن تفرّدوا بإخراجها أجزأهم . وله - على القولين - ما : أن قتالهم عليها إذا امتنعوا من دفعها . كما قال أبو بكر رضي الله عنه ماعنى الزكاة . لأنهم يصيرون بالإمتناع من طاعة ولاية الأمر ، إذا عدلوا : بغاة . ومنع أبو حنيفة من قتالهم إذا أجابوا إلى إخراجها بأنفسهم .

وقال أبو حفص « ويدفع إلى العبد إذا كان من العاملين عليها » .
وقد سأل الروذى أحمد : العاملون عليها قوم خاص ؟ قال « لا . بل عام » .
وقال له أبو طالب : بعض الناس يقول : للعامل الثمن . فقال « ليس كذا . إن ولى رجل على البصرة (١) يأخذ الثمن ، لكن يأخذ على قدر عمله » .
وقال أبو حفص « يعطى منها وإن كان غنيا » وذكر الحديث بإسناده عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تحل الصدقة إلا خمسة : لعامل عليها » وذكر الخبر (٢) .
وإذا قلده أخذها . نظرت . فإن قلده أخذها وقسمتها ، فله الجمع بين الأمرين .
وإن قلده أخذها . ونهاه عن قسمتها . لم يحزله قسمتها .
وإن أطلق التقليد . فلم يأمره . ولم ينه . جاز له قسمتها . وهذا ظاهر كلام أحمد رحمه الله ، في رواية اليمونى .

فقال « والذى فارقته عليه : أن المصنق إذا جاءهم وأخذ صدقات أموالهم . فإن كانوا أغنياء عنها أخرجها . وردّها إلى الإمام . وإن كانوا فقراء أعطاهم ما يغنيهم . فإن فضل عنهم شيء أخرجهم عنه » .

والأموال المزكاة أربعة (٣) :

أحدها : المواشى . وهى الإبل ، والبقر ، والغنم . سميت ماشية لرعيها وهى ماشية . فأما الإبل فأول نصابها : خمس . وفيها شاة جذعة من الضأن ، أو ثنية من العز . والجذع من الغنم : ماله ستة أشهر . والثنى منها : ما استكمل سنة إلى سبعة .
فإذا بلغت الإبل عشرا . ففيها شاتان ، إلى أربع عشرة . فإذا بلغت خمس عشرة . ففيها ثلاث شياه ، إلى تسع عشرة . فإذا بلغت عشرين . ففيها ، أربع شياه إلى أربع وعشرين . فإذا بلغت خمسا وعشرين . عدل في فرضها عن الغنم . وكان فيها ابنة محاض . وهى : ما استكملت سنة . فإن عدها فإن لبون ذكر ، إلى خمس وثلاثين . فإذا بلغت ستا وثلاثين . ففيها ابنة لبون . وهى ما استكملت سنتين ، إلى خمس وأربعين . فإذا بلغت ستا وأربعين . ففيها حقة . وهى ما استكملت ثلاث سنين ، واستحققت الركوب وطرق الفحل . إلى ستين . فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة . وهى ما استكملت أربع سنين ، إلى خمس وسبعين .

(١) كذا بالأصل .

(٢) رواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تحل الصدقة لثني إلا خمسة : لغنى سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغريم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق - بالبناء للمجهول - على المسكين فأعدها المسكين للثني » .

قال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد بن عطاء . قال للثوري : ورواه ابن ماجه مستندا . وقال أبو عمر بن عبد البر الثوري : قد وصل هذا الحديث جماعة من رواية زيد بن أسلم .

(٣) انظر كتاب الصدقات في الأموال لأبي عبيد .

فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون . إلى تسعين . فاذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان . إلى مائة وعشرين . هذا ماورد به النص . وانعقد عليه الإجماع .

فاذا زادت على مائة وعشرين واحدة . كان في كل أربعين : ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة . فيكون في مائة وإحدى وعشرين : ثلاث بنات لبون . وفي مائة وأربعين : حقتان وبنت لبون . وفي مائة وخمسين : ثلاث حقائق . وفي مائة وستين : أربع بنات لبون . وفي مائة وسبعين : حقة وثلاث بنات لبون . وفي مائة وثمانين : حقتان وبنتا لبون . وفي مائة وتسعين : ثلاث حقائق وبنت لبون . فاذا بلغت مائتين : ففيها أحد فرضين ، إما أربع حقائق . وإما خمس بنات لبون . فان لم يوجد فيها إلا أحد الفرضين أخذ . وإن وجدا معا أخذ العامل أفضلهما . وقيل : يأخذ الحقائق . لأنها أكثر منفعة ، وأقل مؤونة . وعلى هذا القياس : فيما زاد ، في كل أربعين : ابنة لبون ، وفي كل خمسين : حقة .

وأما البقر . فأول نصابها : ثلاثون . وفيها تبيع ذكر . وهو ما استكمل ستة أشهر وقدر على اتباع أمه . فان أعطى بيعة أنثى . قبلت ، إلى تسعة وثلاثين . فاذا بلغت أربعين . ففيها مسنة أنثى . وهي التي استكملت سنة . فان أعطى مسنا ذكرا . لم يقبل منه إن كان في بقره أنثى . فان كانت كلها ذكورا ، فقد قيل : يقبل المسن الذكر . وقيل : لا يقبل . فاذا زادت على الأربعين من البقر . فلا شيء فيها . حتى تبلغ ستين^(١) . فيجب فيها تبيعان . ثم فيما بعد الستين ، في كل ثلاثين : تبيع . وفي كل أربعين : مسنة . فيكون في سبعين : تبيع ومسنة . وفي ثمانين : مستتان . وفي تسعين : ثلاثة أنبعة . وفي مائة : تبيعان ومسنة . وفي مائة وعشرة : مستتان وتبيع . وفي مائة وعشرين : أحد فرضين ، كالمستين من الإبل ، إما أربعة أنبعة ، أو ثلاث مسنات . وقيل : يأخذ العامل منها ما وجد . فان وجدها أخذ أفضلهما . وقيل : يأخذ للسنات . ثم على هذا القياس فيما زاد ، في كل ثلاثين : تبيع . وفي كل أربعين : مسنة .

وأما النعم ، فأول نصابها : أربعون . وفيها جنبة ، أو ثنية من اللز . إلا أن تكون كلها صفارا ، دون الجذاع والثنايا ، فيؤخذ منها صغيرة ، دون الجذعة والثنية . وقيل : لا يؤخذ إلا جنبة أو ثنية^(٢) إلى مائة وعشرين . فاذا زادت واحدة . ففيها شاتان . إلى مائة وتسعة وتسعين . فاذا صارت مائتي شاة ، ففيها ثلاث أشياء ، إلى أن تبلغ أربعائة . فاذا بلغت فيها أربع شياه .

(١) قال الماوردي : واختلف فيما زاد على الأربعين . فقال أبو حنيفة : في إحدى رواياته : يؤخذ من كل خمسين بقرة سنة . وقال الشافعي : لا شيء فيها ، حتى تبلغ ستين .

(٢) قال الماوردي : وقال مالك : لا يؤخذ منها إلا جذعة أو ثنية .

ويضم الضأن إلى العز ، والجواميس إلى البقر ، والبيئاني إلى العرب^(١) . لأنهما نوعان من جنس واحد .

ولا نضم الإبل إلى البقر ، ولا البقر إلى الغنم ، لاختلاف الجنس .
والخلفاء في الزكاة يزكون زكاة الواحد ، إذا اجتمعت فيهم شروط الخلطة^(٢) .
ولا يجمع مال الإنسان من المشاة إذا تفرقت أماكنه بحيث تقصر الصلاة^(٣) . فإذا كان له نصاب واحد في بلدين لم تجب الزكاة . وإن كان له نصابان في بلدين وجبت زكاتان .
وزكاة اللواشى تجب إذا بلغت نصابا ، بشرطين :

أحدهما : أن تكون سائمة ترحى السكلا . تقتل مؤوتها . ويتوفر درها . ونسلها .
فان كانت عاملة ، أو معاوفة لم تجب فيها الزكاة^(٤) .

الثاني : أن يحول عليها الحول الذي تستكمل فيه النسل . والنسأل ، فتزكى بزكاة أمهاتها إذا ولدت قبل الحول^(٥) . وكانت الأمهات نصابا . فان نقصت الأمهات عن النصاب استؤنف بها الحول بعد استكمال النصاب^(٦) .

ولا زكاة في الخيل ، والبغال ، والحمر^(٧) .

وإذا كان إلى الصلقات من عمال التفويض أخذها عما اختلف الفقهاء فيه على رأيه واجتهاده لا على اجتهاد الإمام ، ولا على اجتهاد أرباب الأموال . ولا يلزم الإمام أن ينص له على قدر ما أخذه وإن كان من عمال التنفيذ عمل فيما اختلف فيه على اجتهاد الإمام ، دون أرباب الأموال . ولم يجز لهذا العامل أن يجتهد . ولزم الإمام أن ينص له على القدر المأخوذ . ويكون رسولا في القبض ، منفذا لاجتهاد الإمام .

(١) البئاني : الإبل الحراسانية ، تنتج بين عربية وغير عربية . والرباب - بكسر الهمزة - خلاف البئاني . وهي السليمة من المجنة .

(٢) قال الماوردي : وقال مالك : لا تأخير للخلطة ، حتى يملك كل واحد منهم نصابا ، فيزكون حينئذ زكاة الخلطة . وقال أبو حنيفة : لا اعتبار بالخلطة . ويترك كل واحد منهما ماله على انفراد .

(٣) وقال الماوردي : ويجمع مال الإنسان في الزكاة ، وإن تفرقت أمواله .

(٤) قال الماوردي : وأوجبها مالك كالسائمة .

(٥) روى ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ورواه أبو داود عن علي .

(٦) وقال الماوردي : فنص أبو حنيفة ترك يحول الأمهات إذا بلغت نصابا .

(٧) وقال الماوردي : وأوجب أبو حنيفة في إناث الخيل السائمة ديناراً عن كل فرس ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق » اهـ . والحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما بلفظ « ليس على المسلم في عبده وقرسه صدقة » عن أبي هريرة . واحتج أبو حنيفة ومن قال بقوله بحديث « في كل فرس سائمة دينار ، أو عشرة دراهم » رواه الدارقطني ، والبيهقي ، وضعفاه ، ولا يقاوم الحديث الملق على صحته .

فعلى هذا : إن كان العامل ذميا نظرت . فإن كان في زكاة عامة . لم يجز . لأن فيها ولاية . ولا يصح ثبوتها مع الكفر . وإن كان في زكاة خاصة . نظرت . فإن كان في مال قد عرف مبلغ أصله وقدر زكاته ، جاز أن يكون المأمور بقبضه ذميا . لأنه تجرد عن حكم الولاية . وتخصص بأحكام الرسالة .

وإن كان في مال لم يعرف مبلغه ، ولا قدر زكاته . لم يجز أن يكون المأمور ذميا . لأنه يحتاج إلى عدل لا يقبل فيه خبره .

فإذا تأخر عامل الصدقات عن أرباب الأموال بعد وجوب زكاتهم . فإن كان بعد ورود عمله وتشاغله بغيرهم . أنظروه . لأنه لا يقدر على أخذها إلا من طائفة بعد طائفة . وإن تأخر عن جميعهم وتجاوز العرف في وقت زكاتهم أخرجوها بأنفسهم . لأن الأمر بدفعها إليه معلق بطلبها . وساقط مع عدم الإمكان ..

وجاز لمن يتولى إخراجها من أرباب الأموال أن يعمل فيها على اجتهاد نفسه ، إن كان من أهل الاجتهاد ، وإن لم يكن من أهل استفتى من الفقهاء من يأخذ بقوله . ولا يلزمه أن يستفتى فقيهين . فإن استفتى فقيهين فأفتاه أحدها بوجوبها . وأفتاه الآخر بإسقاطها . أو أفتاه أحدها بقدر . وأفتاه الآخر بأكثر منه . احتمل وجهين :

أحدهما : أن يأخذ بأغلظ القولين ، بناء على قوله : إن أرباب الأموال يقومون السلع بما فيه الخط . ولا يعتبر الثمن الذى اشترت به . والثاني : يكون غيرا في الأخذ بقول من شاء منهما . بناء على قوله فيمن سألته عن طلاق ، فأرشدته إلى أصحاب مالك ، طلبا للرخصة . وقال في موضع آخر « لا تحمل الناس على مذهبك » .

وإذا حضر العامل بعد أن عمل رب المال على اجتهاد نفسه ، أو اجتهاد من استفتاه وكان اجتهاد العامل مؤديا إلى إيجاب ما أسقط أو الزيادة على ما أخرجه . كان اجتهاد العامل أمضى ، إن كان وقت الإمكان باقيا . واجتهاد رب المال أفند ، إن كان وقت الإمكان فانيا .

ولو أخذ العامل الزكاة باجتهاده ، وعمل في وجوبها وإسقاطها على رأيه ، وأدى اجتهاد رب المال إلى إيجاب ما أسقطه ، أو الزيادة على ما أخذه . لزم رب المال فيها بينه وبين الله تعالى إخراج ما أسقطه من أصل ، أو تركه من زيادة . لأنه معترف بوجوب ما عليه لأهل السهمان . وقد قال أحمد في رواية حرب « إذا لم يأخذ السلطان منه تمام العشر يخرج تمام العشر ، يتصدق به » .

والمال الثانى من أموال الزكاة :

ثمرة النخل والكرم ، وما فى معناها ، مما يكال ، ويتخر . كاللوز ، والفسق ، والبندق . ولا تجب فى غير ذلك من جميع الفواكه والثمار زكاة .

وقد نصّ على ثمرة النخل والكرم في غير موضع . ونصّ على ثمرة اللوز ، وأسقطها في الجوز في رواية أبي طالب . وأسقطها فيما عدا ذلك من الفواكه . وأوجبها في الزيتون ، في رواية الروذى ، وصالح .

وزكاتها نجب بشرطين :

أحدهما : بدوّ الصلاح فيها ، واستطابة أكلها . وليس على من قطعها قبل بدوّ صلاحها زكاة إذا كان لحاجة . فإن فعله فراراً من الزكاة . لم تسقط .

والثاني : أن يبلغ خمسة أوسق . ولا زكاة فيها إن كانت أقلّ من خمسة أوسق (١) . والوسق : ستون صاعاً . والصاع : خمسة أرطال وثلاث بالعراق .

ويجوز خرص الثمار على أصلها بقدر الزكاة ، واستظهاراً لأهل السهمان . وقد ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم على خرص الثمار عمالاً (٢) . وقال لهم « خففوا الخرص . فإن في المال الوصية والعريّة ، والواطئة ، والنائبة » .

فالوصية : ما يوصى به أربابها بعد الوفاة . والعريّة : ما يعرى للصلات في الحياة . و« الواطئة » : ما تأكله السابلة منه . سموا واطئة لوطئهم الأرض . و« النائبة » : ما ينوب الثمار من الجوائح .

فأما ثمار البصرة فحكّم غيرها في خرص النخل والكرم .

ولا يجوز خرص النخل والكرم إلا بعد بدوّ صلاحها . فيخرسان بسرا وعنبا . على روايتين . إحداهما : تعتبر كونه رطباً وعنبا . والثانية : تعتبر ما يرجع إلى ترويضها . ثم يخير أربابها إذا كانوا أمناً : بين ضمانها بمبلغ خرصها ، ليتصرفوا فيها ، ويضمنوا قدر زكاتها . وبين أن تكون في أيديهم أمانة ، يمتنعون من التصرف فيها حتى تنقضى ، فتؤخذ زكاتها ما بلغت .

(١) روى مسلم عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليس فيها دون خمس أواق من الورق صدقة . وليس فيها دون خمس ذود من الإبل صدقة . وليس فيها دون خمسة أوسق من التمر صدقة » . وعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليس فيها دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة » . والأوساق : جمع وسق - يفتح الواو وكسرهما - وهو ستون صاعاً . والصاع : أربعة أمداد . قال الداودي : معيار اللدّ الذي لا يختلف : أربع حفنات بكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرها . وقال صاحب القاموس ، بعد حكاية هذا القول : وجرّبت ذلك فوجدته صحيحاً وانظر الأموال .

(٢) روى البخاري ومسلم عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ييث عبد الله بن رواحة يخرص ثمار خير على أهلها » . وروى أبو داود ، والترمذي ، والنسائي عن سهل بن أبي حشمة قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا خرصتم فخذوا ، ودعوا الثلث . فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » . والخرص : الحزر والتخمين . قال ابن عبد البر : وفاقمة الخرص : أمن الحياة من رب المال . ولذلك يجب عليه البينة في دعوى النقص بعد الخرص . وضبط حق الفقراء على المالك . ومطالبة المصدق بقدر ما خرصه . واعتفاع المالك بالأكل ونحوه اهـ .

وقدر الزكاة: العشر، إن سقيت عثرياً أو سيحاً ونصف العشر إن سقيت غرباً أو نضجاً^(١).
فإن سقيت بهما فقد قيل : يعتبر أغلبهما . وقيل : يؤخذ بقسط كل واحد منهما .
وإذا اختلف ربهما والعامل فها سقيت به . كان القول قول ربهما . فإن رأى العامل أن
يستحلفه استظهاراً ، فصل . فإن نكل لم يلزمه إلا ما اعترف به .
ويضم أنواع النخل بعضها إلى بعض . وكذلك أنواع الكرم . لأن جميعها جنس واحد .
ولا يضم النخل إلى الكرم .

ويضم الملك إذا كان لواحد بضه إلى بعض : من الزرع ، والنمار ، إذا كان في بلدين .
نص عليه في رواية الأثرم في زروع في بلدان شتى ، في كل بلد ثلاثة أوسق : أجمعها فيزكيها ؟
فقال « الزرع غير الماشية . إنما سمعنا في الماشية . ولم نسمع في الزرع » .
ومعناه : أن الماشية يجمع المتفرق منها .
وقد نص عليه أيضاً في رواية حنبل .

وإذا كانت ثمار النخل والكرم تصير تمراً وزيباً . لم يأخذ زكاتها إلا بعد تناهي جفافها تمراً
أو زيباً . وإن كانت مما لا يؤخذ إلا رطباً أو عنباً . أخذ عشرينها .
وقد أطلق أحمد القول في ذلك ، سواء قلنا : إن القسمة لإفراحق . وهو المنصوص في رواية
الأثرم . أو يبيع . لأن يبيع الثمرة بعضها ببعض جائز عندنا .

فإن أخرج عشرينها إذا بيعت ، فقد أطلق أحمد القول في ذلك . فقال في رواية صالح
ابن منصور « وإذا باع نخله أو ثمره أو زرعه ، وقد بلغ في ثمنه العشر أو نصف العشر ، أخرجه^(٢) » .
وكذلك قال في رواية أبي طالب « إذا أبيض السنبل فباعه بألف درهم يتصدق بعشرها ، بمائة » .
فقد أطلق القول هاهنا أن العشر في الثمن .

وقال في رواية أبي داود « إذا باع ثمرة نخله . عشره على الذي باعه ، إن شاء أخرج تمراً ،
وإن شاء أخرج من الثمن » .
فقد خيره هاهنا . وإنما أخذ عشرينها .

ورأيت في تعاليق أبي بكر بن مسكاي عن أبي حفص البرمكي^(٣) قال « إذا باع الرجل الثمر
فالزكاة في الثمن . وإن لم يبعها فالزكاة في الثمرة » .

قال أبو بكر : وكان أبو إسحق قد قال الأثرم كلاماً يحىء بخلاف هذا المعنى . قال أبو إسحق

(١) « عثرياً » بفتح العين المهملة وتسكون التاء المثناة وكسر الراء : الذى يعرب به روقه . والسبح :
الذى يجرى إليه الماء ويغشى . و « الغرب » بفتح التين المصحبة وتسكون الراء : ما سقى بالدلاء والنواضع .

(٢) في مسائل الإمام أحمد التى رواها أبو داود : قال أبو داود : سمعت أحد سئل عن رجل باع ثمر نخله .
قال : عشره على الذى باعه . قيل : فيخرج تمراً أو ثمنه ؟ قال : إن شاء أخرج تمراً . وإن شاء

أخرج من الثمن اهـ ص ٨٠

(٣) عمر بن أحمد بن إبراهيم . أبو حفص البرمكي . مات سنة ٣٨٧ هـ .

«وقد أخرجنا هذه المسألة» عن الكوسج^(١) : أن الزكاة في الثمن إذا باعها . فقال : يحيى .
على هذا روايتان . قال : لأن من أصلنا لا تؤخذ القيمة في الزكاة .
والأمر على ما قال أبو إسحق ، وأنه متى ثبت جواز إخراج القيمة إذا باع النصاب ثبت جوازه
إذا كان باقياً ، ولا فرق بينهما .
وإذا هلك الثمار بعد خرصها بجائحة من أرض أو سماء . قبل إمكان أداء الزكاة . سقطت
وإن هلك بعد إمكان أدائها أخذت .
وقد قال أحمد في رواية حنبل « إذا خرص عليهم ، وترك في رموس النخل . فليهم حفظه .
فإن أصابته جائحة من السماء فذهب بالثمرة . لم يؤخذ ، وسقط عنهم الحرص » .

المال الثالث : الزرع

فتجب الزكاة في السكبل للتمر ، كالبز والشعير ، والأرز ، والذرة والبقلاء ، واللوبياء ،
والحمص ، والعدس ، والسخن ، والجلبان . فأما العلب^(٢) فهو نوع من البر ، يضم إليه ،
وعليه قنبرتان . لا تجب فيه الزكاة بقشرته ، إلا إذا بلغ عشرة أوسق . وكذلك الأرز في قشره .
وأما السلت^(٣) فهو نوع من الشعير يضم إليه ، والجاورس : نوع من السخن يضم إليه .
وتجب أيضاً في السمس ، وبزر السكتان ، والخردل ، والشهدانج ، والكمن ، والكراويا .
وتجب فيما لا يؤكل ، كالقطن ، والسكتان في إحدى الروايتين . نقلها يعقوب بن بختان .
ونقل أبو داود : لازكاة في القطن .

وقد قال في رواية أبي طالب « يعطى من كل شيء يكال ويدخر ، مثل الحنطة ، والشعير ،
والذرة ، والسلت ، والزبيب ، والتمر ، والأرز ، والعدس ، والحمص ، والخردل . وأشباهه » .
وقال في رواية الأثرم « في الباقلاء والأرز واللوبياء » .
وقال في رواية مهنا « في السمس والشهدانج » .

ولا يجب العشر في البقول والخضر ، كالقثاء ، والحيار ، والباذنجان ، والبطيخ .
فأما ما لم يزرعه الآدميون من نبات الأودية والجلبان ، مما يكال ويدخر ، كالوز ، والفستق .
والبنق ، والساق ، وحبة الخضر ، والفيراء ، والغباب . فقياس قوله : يجب فيه العشر .

(١) إسحاق بن منصور بن بهرام أبو يعقوب الكوسج المروزي . وهو الذي دون عن الإمام أحمد مسائل
الفقه . مات سنة ٢٥١ هـ .

(٢) « الجلبان » يضم الجيم واللام وتشديد الباء مفتوحة . قال في القاموس : ثبت . و « العلب »
بفتحات : ضرب من البر تكون جتان في قشرة . وهو طعام أهل صنعاء .

(٣) « السلت » ضم السين المهملة وسكون اللام : الشعير ، أو ضرب منه ، أو الحامض منه . « والجاورس »
بفتح الواو وسكون الراء . والسخن : حب الجاورس ، أو حب أصفر منه أملس . كذا في القاموس .

لأنه نص على وجوب الزكاة في العسل المأخوذ من هذه المواضع .
 فقال في رواية صالح « والعسل إذا كان في أرض العشر أو الحراج ، حيث كان . ففيه العشر » (١) .
 وجعل نصابه عشر قرب . ذكره في رواية أبي داود . وقال : قال الزهري « في كل عشرة أفرق فرق » . والفرق : ستة عشر رطلا (٢) .
 وزكاة الزرع يجب فيه بعد قوته واشتداده . ولا يؤخذ منه إلا بعد دياسه ونصفه ، إذا بلغ النصف منها خمسة أوسق . ولا زكاة فيما دونها .
 وقد قال أحمد في رواية صالح « مكروه أن يبيع الثمر حتى يطيب » (٣) وإن باع ثمرة قد طابت فالزكاة على البائع .
 وقد اختلفت الرواية عنه في ضم الحنطة إلى الشعير والتقطان ، بعضها إلى بعض ، كالمدس إلى الأرز . والمدس إلى الباقلاء . على روايتين .
 أحدهما : تضم كما يضم الطس إلى الحنطة ، والسلت إلى الشعير .
 والثانية : لاتضم ، كما لا يضم التمر إلى الشعير .
 وإذا جزء المالك زرعه : بقلا ، أو قصيلا (٤) . نظرت . فإن قصد الفرار من الزكاة لم تسقط . وإن كان لحاجة سقطت .
 وإذا ملك المملوك أرض عشر ، فزرعها . أخذ منه ضعف الصدقة المأخوذة من المسلم (٥) .

- (١) قال ابن قدامة في المغني : ومنهجه أحد : أن في السل المصمر . قال الأثرم : سئل أبو عبد الله : أنت تذهب إلى أن في السل زكاة ؟ قال : « نعم ، أذهب إلى أن في السل زكاة : المصمر . قد أخذ من غيره الزكاة . قلت : ذلك على أنهم تطوعوا به . قال : لا . بل أخذ من غيره » وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، ومكحول ، والزهري ، وسليمان بن موسى ، والأوزاعي ، وإسحاق . وقال مالك ، والشافعي ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، وابن المنذر : لا زكاة فيه . لأنه مائع من حيوان أشبه اللبن . قال ابن المنذر : ليس في وجوب الصدقة من السل خبر جيت ، ولا إجماع . فلا زكاة فيه . وقال أبو حنيفة : إن كان في أرض المصمر فيه الزكاة . وإلا فلا زكاة فيه ما وانظر الأموال .
 (٢) قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال : لا خلاف بين الناس - أعلمه - في أن الفرق ثلاثة أصع . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكعب بن جحمة « أطعم ستة مساكين فرقا من طعام » فقد بين أنه ثلاثة أصع . وقالت عائشة « كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من لاء هو الفرق » وهو بالتحريك جمع أفرق . ويتكسون الرء جمع فروق . قالوا : وهو ستة عشر رطلا بالمراقي . وقد بسط أبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٥١٤ - ٥٢٥) القول في المكاييل التي ورد ذكرها عن النبي صلى الله عليه وسلم بما ليس له شيل ، فارجع إليه .
 (٣) يباح بالأصل .
 (٤) والفصيل : هو ما اقتصل من الزرع وهو أخضر .
 (٥) قال الماوردي : فذهب الشافعي إلى أنه لا عمر فيها عليه ولا خراج . وقال أبو حنيفة : يوضع عليها الحراج . ولا يسقط عنها بإسلامه . وقال أبو يوسف : يؤخذ منها ضعف الصدقة المأخوذة من المسلم . فإذا أسلم سقط عنها مضاعفة العبدقة . وقال محمد بن الحسن ، وسفيان الثوري : يؤخذ منها صدقة المسلم . ولا تضاعف . وانظر الأموال (رقم ٢٣١ - ٢٥٨) .

نص عليه في رواية اليموني ، وأبي طالب ، وأبي بكر بن هاني . فإن أسلم سقطت عنها مضاعفة الصدقة .

وإذا زرع المسلم أرض خراج أخذ منه عشر الزرع ، مع خراج الأرض ^(١) .
وإذا استأجر أرض خراج فزرعها فالخراج على مؤجرها . والعشر على مستأجرها ^(٢) .

المال الرابع : الذهب والفضة

وهما من الأموال الباطنة . وزكاتها : ربع العشر ^(٣) .
ونصاب الفضة : مائتا درهم بوزن الإسلام ، الذي وزن كل درهم منه ستة دوانيق . وكل عشرة منها سبع مثاقيل ^(٤) .

(١) قال الماوردي : أخذ منه عند الشافعي عشر الزرع مع خراج الأرض . ومنع أبو حنيفة من الجمع بينهما . واقتص على أخذ الخراج وحده .

(٢) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : عشر الزرع على المؤجر . وكذلك الممر .

(٣) لقوله عليه الصلاة والسلام « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » متفق عليه من حديث أبي سعيد . ورواه مسلم من حديث جابر . وروى أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي من حديث حاتم بن ضرة ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً « عفوت لكم عن الخيل والريق . فهاتوا صدقة الربة ، من كل أربعين درهما درهم . وليس في تسعين ومائة شيء . فإذا بلغت فقيها خمس دراهم » . وقال الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة - في باب الزكاة بسبب جمل الفرائض - ما نصه : « ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة . وأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة ، إما يجبر عنه لم يلبثوا ، وإما قياساً » . وقال ابن عبد البر : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الذهب شيء من جهة أهل الأجداد الثقات . لكن روى الحسن بن حمارة ، عن أبي إسحاق ، عن حاتم والحارث ، عن علي - فذكره - وكذا رواه أبو حنيفة . ولو صح عنه لم يكن فيه حجة . لأن الحسن ابن حمارة متروك اه من التلخيص الحبير للمصنف ابن حجر (ص ١٨٢) .

(٤) قال أبو عبيد في الأموال (رقم ١٦٢٢) سمعت شيخاً من أهل العلم بأمر الناس ، كان معنياً بهذا الشأن يذكر قصة الدرام ، وسبب ضربها في الإسلام . قال : إن الدرام التي كانت تعد للنس على وجه الدهر : لم تزل نوعين ، هذه السود الوافية . وهذه الطبرية المتق . لجاء الإسلام وهي كذلك . فلما كانت بنو أمية وأرادوا ضرب الدرام ، نظروا في العواقب . فقالوا : إن هذه تبقى مع الدهر . وقد جاء فرض الزكاة : « أن في كل مائتين ، أو في كل خمس أواق : خمسة دراهم » . والأوقية أربعون . فأشفقوا أن جعلوها كلها على مثال السود . ثم فشا فشا بعد ، لا يعرفون غيرها : أن يحملوا معنى الزكاة على أنها لا تجب حتى تبلغ تلك السود العظام : مائتين عدداً فصاعداً . فيكون في هذا بخس للزكاة . وأشفقوا أن جعلوها كلها على مثال الطبرية : أن يحملوا المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عدداً حلت فيها الزكاة . فيكون فيها اشتطاط على رب المال . فأرادوا منزلة بينهما يكون فيها كمال الزكاة من غير إضرار بالناس : وأن يكون مع هذا مواظباً لما وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة . قال : ولما كانوا قبل ذلك يزكونها شطرين من الكبار والصغار . فلما أجمعوا على ضرب الدرام نظروا إلى درهم وواف . فإذا هو ثمانية دوانيق . وإلى درهم من الصغار . فكان

وفيه إذا بلغت مائتي درهم : خمسة دراهم ، هي ربع عشرها .
ولا زكاة فيها إن نقصت عن مائتي درهم . وفيما زاد بحسابه (١) .
وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالاً بمناقيل الإسلام . يجب فيه ربع عشره . وهو نصف
مثقال . وفيما زاد بحسابه . ويستوى فيه خالصه ومطبوعه .
واختلفت الرواية في ضمّ الفضة إلى الذهب .
فروى عنه أنها لا تضمّ . وروى عنه أنها تضمّ .
وفي ضمها روايتان .

لأحدهما . يضمّ الأقلّ إلى الأكثر . ويقوم بقيمة الأكثر . وهذا ظاهر كلام أحمد
في رواية أبي عبد الله النيسابوري .

وقد سئل : إذا كان عنده مائة درهم ، وعشرة دنانير ، وأربعة من الإبل ، وأوساق من
طعام . هل يضمّ بعضها إلى بعض فيزكيها ؟ فقال أحمد « أما الدراهم والدنانير فأحبّ له أن يضمّ
بعضها إلى بعض ، فيضمّ الأقلّ إلى الأكثر ، فيحسبها ، ويزكيها » .
والثانية : تضمّ بالأجزاء إذا كان معه عشرة دنانير ومائة درهم ضمّ بعضها إلى بعض .
ولا تعتبر القيمة .

وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية الأثرم : في رجل عنده مائة درهم وثمانية دنانير . فقال
« هذه مسألة فيها اختلاف . وإنما قال من قال فيها : الزكاة إذا كانت عشرة دنانير
ومائة درهم » .

أربعة دوايق . غلوا زيادة الأكبر على خمس الأصغر ، فجلوها درهمين متساويين ، كل واحد ستة دوايق
ثم اعتبروها بالمناقيل . ولم يزل المثقال في آباء الدهر مؤثماً محدوداً . فوجدوا عمرة من هذه الدراهم
التي واحدها ستة دوايق ، ثم اعتبروها بالمناقيل تكون وزن سبعة مثاقيل سواء . فاجتمعت فيه وجوه
ثلاثة : أنه وزن سبعة ، وأنه عدل بين الصغار والكبار ، وأنه نوافق لسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الصدقة . ولا وكس فيه ولا شطط . فضمت سنة الدراهم على هذا . واجتمعت عليه
الأمة . فلم تخلف : أن الدرهم التام هو ستة دوايق . فما زاد أو نقص ، قيل : درهم زائد
وناقص . فالتاس في زكاتهم — بحمد الله ونعمته — على الأصل الذي هو السنة والمهدي ، لم يزيقوا
عنه . ولا اتعبوا فيه . وكذلك للبايعات والبيات على أهل الورق . وكل ما يحتاج إلى ذكرها فيه اه
وللإمامة القريزي رسالة قيمة في نقد الإسلام . وقد حقق المرحوم أحمد بك الحسيني المصري النقد المصري
بالنسبة إلى الدرهم القديم . فذكر أنه يساوي قرشان وربع قرش من الفروش المصرية التي يكون
الحنيه المصري مائة منها .

(١) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : لا زكاة فيما زاد على مائتين حتى يبلغ أربعين درهماً فيجب فيها درهم
سادس . والورق المطبوعة والتعار سواء اه . والنقر من الفضة ، والنقر من الذهب : الحام الذي لم ينجذ
دراهم ولا دنانير ، ولم يصنع حلياً .

وظاهر هذا أنه إنما يصحّ الضمّ على هذا الوجه (١) .
 وإذا تجر بالدرهم والدنانير زكاهما . وربحها تبع لها ، إذا حال الحول .
 وإذا اتخذ من الذهب والفضة حلياً مباحاً . سقطت زكاته . إذا كان يعار ويلبس . وإن
 كان للسكراء . وجبت فيه الزكاة .
 وإن اتخذ منهما ما يحظر من الحلى والأواني . وجبت زكاته (٢) .

(١) قال ابن قدامة في المغني (ج ٢ ص ٥٩٧) فأما إن كان له من كل واحد من الذهب والفضة مالا يبلغ
 نصاباً بمفرده ، أو كان له نصاب من أحدهما وأقل من نصاب من الآخر . فقد توقف أحد عن ضمّ أحدهما
 إلى الآخر في رواية الأثرم وجماعة . وقطع في رواية حنبل : أنه لا زكاة عليه حتى يبلغ كل واحد
 منهما نصاباً . وذكر الحرق فيه روايتين : لأحدهما : لا يضم . وهو قول ابن أبي ليلى والحسن
 ابن صالح ، وشريك ، والمناصبي . وأبي عبيد ، وأبي ثور . واختاره أبو بكر عبد العزيز . لقوله
 صلى الله عليه وسلم « ليس فيها دون خمس أواق صدقة » ولأنهما مالا لا يخلف نصابهما . فلا يضمّ
 أحدهما إلى الآخر . كأجناس للماشية . والثانية : يضمّ أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب .
 وهو قول الحسن ، وقتادة ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي . لأن أحدهما يضم إلى
 ما يضم إليه الآخر . فيضم إلى الآخر ، كأشياء الجنس . ولأن نفعهما واحد والأصول فيهما متحدة .
 والحديث مخصوص بمرور التجارة . فإذا قلنا بالضم . فإن أحدهما يضم إلى الآخر بالأجزاء ، مثل أن
 يكون عنده نصف نصاب من أحدهما ونصف من الآخر ، أو أكثر ، أو ثلث من أحدهما وثلثان ، أو
 أكثر من الآخر . فلو ملك مائة درهم وعشرة دنانير ، أو مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير ومائة
 وعشرين درهما وثمانية دنانير . وجبت الزكاة فيهما . وإن نقصت أجزاءهما عن نصاب . فلا زكاة
 فيهما . وسئل أحمد عن رجل عنده ثمانية دنانير ومائة درهم . فقال « لمّا قال من قال : فيها
 الزكاة . فإذا كان عنده عشرة دنانير ومائة درهم » وهذا قول مالك ، وأبي يوسف ، ومحمد ، والأوزاعي .
 وقال أبو الخطاب : ظاهر كلام أحد في رواية الروذى : أنها تضم بالأحوط من الأجزاء والقيمة .
 ومعناه : أنه يقوم الغالب منهما بقيمة الرخيص . فإذا بلغت قيمتها بالرخيص منهما نصاباً وجبت الزكاة
 فيهما . وهذا قول أبي حنيفة في تقويم الدنانير بالفضة . لأن كل نصاب وجب فيه ضم الذهب إلى
 الفضة . ضم بالقيمة ، كنصاب القطع في السرقة . لأن أصل الضم لتسهيل حفظ الفقراء . فكذلك
 صفة الضم . والأول أصح . لأن الأعمان تجب الزكاة في أعيانها فلا تعتبر قيمتها كالو انقردت اه
 ببعض تصرف .

(٢) قال الماوردي : سقطت زكاته في أصح قول المناصبي . وهو مذعب مالك . ووجبت في أضيقهما .
 وهو قول أبي حنيفة اه . وقال أبو عبيد في الأموال : حدثنا محمد بن أبي عيسى ، عن حسين المعلم ، عن عمرو
 ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال « أنت امرأة من أهل اليمن التي صلى الله عليه وسلم — ومعهما
 ابنة لها في يدما مسكتان من ذهب . فقال : هل تعطين زكاة هذا ؟ قالت : لا . قال : أسيرك أن
 يسورك الله بهما بسوارين من نار ؟ » ثم روى بإسناده « أن زينب التقيية امرأة عبد الله بن مسعود قالت له
 « إن لي حلياً . فقال عبد الله : أبيعك مائتين ؟ إذا بلغ مائتين ففيه الزكاة . قالت : عندى بنو أخ لي
 أجام ، أفأضيه فيهم ؟ قال : نعم » . وروى عن سالم مولى ابن عمر « أن ابن عمر كان يأمرني أن أجمع
 حتى يباته كل عام فأخرج زكاته » . وعن عروة ، عن عائشة « لا بأس بلبس الحلي إذا أعطيت زكاته »

فأما المعادن

فهى من الأموال الظاهرة . وتجب الزكاة فى جميع الخارج منها . سواء كان مما يطبع : الذهب ، والفضة ، والحديد ، والرصاص ، والصفر ، والنحاس ، أو مما لا يطبع : من مائع ، كالقير ، والنقط ، أو حجر : كالجواهر ، والكحل ، والقررة - : إذا بلغ المأخوذ من الذهب والفضة بعد السبك والتصفية نصابا . أو بلغ قيمة المأخوذ من غيرها نصابا . وقدر المأخوذ : ربع العشر ، كالمقتنى من الذهب ، والفضة ، وعروض التجارة (١) .

فأما الركاز

فهو كل مال وجد مدفوناً من ضرب الجاهلية ، فى موات ، أو طريق سابل ، يكون لواجده .

ثم روى وجوب الزكاة عن النخعي ، وطاوس ، وعطاء ، وجابر بن زيد ، وابن سيرين ، والحسن ، وميمون بن مهران . ثم حكى قول من لم يوجب فيه الزكاة . ثم روى عن سعيد بن المسيب ، وقتادة ، والشعي ، ومالك قالوا : « زكاة الحلى أن يلبس ويهار » . ثم قال : وأما سفيان ، وأهل العراق ، أو أكثرهم ، فإنهم يرون فى الحلى الزكاة : من الذهب والفضة ، مكسورا كان أو غير مكسور . فقد اختلف فى هذا الباب صير هذه الأمة وتاهوها ومن يهدم . فلما جاء هذا الاختلاف أمكن النظر فيه والتدبر لما تدل عليه السنة . فوجدنا النهي . صلى الله عليه وسلم قد سن فى الذهب والفضة سنتين . إحداهما : فى البيوع . والأخرى : فى الصدقة . فسنته فى البيوع قوله « الفضة بالفضة مثلاً يثقل » فكان لفظه « بالفضة » مستوعباً لكل ما كان من جنسها . مصوغاً وغير مصوغ . فاستوت فى البايعة ورلها وجلبها وهرها . وكذلك قوله « الذهب بالذهب مثلاً يثقل » وأما سنته فى الصدقة فقوله « إذا بلغت الرقة خمس أواق فيها ربع الصغر » غش بالصدقة الرقة من بين الفضة وأعرض عن ذكر ماسواها . ولا نعلم هذا الاسم فى الكلام المقول عند العرب يجمع إلا على الورق المنقوشة ، ذات السكة السائرة فى الناس . وكذلك الأواق ليس متاعاً إلا البراهم ، كل أوقية أربعون درهماً . ثم أجمع المسلمون على الدنانير المضرورة أن الزكاة واجبة عليها كالبراهم . وقد ذكر الدنانير أيضاً فى بعض الحديث الرفوع . ثم ساق بسنده عن حمزة بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عنه صلى الله عليه وسلم فى قوله « ليس فى أهل من عمرين مثلاً من الذهب ، ولا أقل من مائتى درهم صدقة » فلم يختلف المسلمون فيها . واختلفوا فى الحلى ، وذلك أنه يستمتع به ويكون جالاً ، وأن العين والورق لا يصلحان لى من الأشياء إلا أن يكونا ثنائياً . ولا ينتفع منهما بأكثر من الإهلاك لهما . فهبنا باد حكمهما من حكم الحلى الذى يكون زينة ومتاعاً . فصارا ههنا كسائر الأثاث والأمتعة . فلها أن أسقط الزكاة من أسقطها به صرف .

(١) قال المساورى : أوجبها أبو حنيفة فى كل ما يطبع : من فضة وذهب ، وصفر ، ونحاس . وأسقطها عما لا يطبع . أوجبها أبو يوسف فيما يستعمل منها حلياً كالجواهر . وعلى مذهب الشافعى : تجب فى معدن الفضة والذهب خاصة . إذا بلغ من كل واحد منهما بعد السبك والتصفية نصاباً . ففى قدر المأخوذ من زكاة ثلاثة أقوال (١) ربع الصغر كالمقتنى من الذهب والفضة . (٢) الخمس كالركاز . (٣) بغير حاله . فإن كثرت مؤنته . ففيه ربع الصغر . وإن قلت ففيه الخمس . ولا يختص فيه الحول . لأنها قائمة تركى لوقتها .

وعليه الخمس . يصرف مصرف الزكاة (١) .

ونقل بكر بن محمد عن أحمد أنه يصرف مصرف القم .

ويجب للأخذ من الركاك في جميع ماكان من أموالهم : كالذهب ، والفضة ، والعروض . وما وجد من الركاك مدفوناً في أرض مملوكة ففيه روايتان . إحداهما : هو مالك الأرض . لاحقاً فيه لواجدته . وعلى مالكه الخمس .

وقد نص على أنه لمالك الأرض دون واجده في رواية أبي الحارث : فيمن استأجر حفاراً يحفر له بئراً في داره . فحفر فأصاب كنزاً في البئر : ركاكاً عادياً (٢) . فهو لصاحب الدار . وإن كان ضرب الإسلام عرقه » .
فقد نص على أنه لمالك الأرض .

وأما إيجاب الخمس : فقد نص على أن حق المعدن يجب على من وجده في أرضه ، في رواية أبي الحارث . وصالح . فالركاك مثله .

وفيه رواية أخرى : يكون لمن وجده ، دون مالك الأرض . وفيه الخمس . نص عليه في رواية ابن منصور : فيمن اشترى داراً ، فوجد فيها دراهم . فهي لقطة . حتى تكون ضرب الأكاسرة . فتكون لمن وجدها .

فقد نص على أنه للواجد . وهو المشتري . ولم يسأل من انتقلت عنه الدار . ولو كان لمالك الدار لوجب السؤال له .

وجه الرواية الأولى ، وأنه يكون لصاحب الأرض : أن الركاك مودع في الأرض . فلم يملك بالظهور . دليله : إذا وجد فيها دفن الإسلام . ولا يلزم عليه المعدن . لأنه غير مودع ، بل هو من تربة الأرض .

والدلالة على إيجاب الخمس : أن ما يوجب الحق لا يختلف أن يستخرجه من أرض فلاة ، أو من داره ، كالمعدن . وقد ثبت من أصلنا وجوب الحق فيما وجده في داره . كذلك الركاك .

وجه الرواية الثانية ، وأنه لمن وجده : أنه مال مخسوس . فوجب أن يحصل ملكه بالظهور عليه . كمن دخل دار الحرب بغير إذن الإمام وأخذ مالا ، فإنه يخمسه . ويكون بقيته له ، والحصول حصل هاهنا من واجده .

فأما من وجد من ضرب الإسلام مدفوناً أو غير مدفون . فهو لقطة يجب تعريضها حولاً . فإن جاء صاحبها ، وإلا فلولجده أن يملكها مضمونة في ذمته لمالكها إذا ظهر .

فإن وجد في داره معدناً ذهباً أو فضة - ففيه الزكاة . لأنه مستخرج من المعدن ، فتعلق الحق به . دليله : إذا كان للمعدن في موات من الأرض فاستخرج . ولأنه غير متمتع أن يكون ملكاً له ، ويتعلق به ، كالعشر في الخضراوات .

(١) قال الماوردي : لقول النبي صلى الله عليه وسلم « وفي الركاك الخمس » . وقال أبو حنيفة : واجد الركاك مخبرين لإظهاره وبين إخفاؤه . والإمام - إذا ظهر له - مخبرين أخذ الخمس أو تركه .

(٢) عادى الأرض : قديمها الذي كان من عهد عاد .

[فصل]

وعلى عامل الصدقة أن يدعو لأهلها عند دفعها ، ترغيباً لهم في المسارعة ، وتمييزاً لهم من أهل التمة . وامثالاً لقوله تعالى (٩ : ١٠٣) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وصلّ عليهم إنّ صلاتك سكن لهم ^(١) . وروى عبد الله بن أبي أوفى ، وكان من أصحاب الشجرة ، قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أتاه قوم بصدقهم قال : اللهم صلّ عليهم . قال : فأتاه أبي بصدقته ، فقال : اللهم صلّ على آل أبي أوفى ^(٢) » .

وإذا كنتم رجل زكاة ماله وأخفاها عن العامل مع عدله . أخذها العامل منه إذا ظهر عليها . ونظر في سبب إخفاها . فإن كان يتولى إخراجها بنفسه ، لم يعززه . وإن أخفاها ليغلها ، ويمنع حق الله تعالى منها ، عززه . وهل يفرضه زيادة عليها ؟ للنصوص عن أحمد « لا زيادة عليه » . قال في رواية بكر بن محمد عن أبيه « إذا منع الصدقة أخذها منه . ولا أخذ غير ما وجب عليه . فقال له : كيف تصنع بهذا الحديث ^(٣) ؟ قال : لا أدري ما وجهه » .

(١) قال المسوردي : ومعنى قوله سبحانه « تطهرهم وتزكّيهم بها » أي تطهر ذنوبهم ، وتزكّي أعمالهم . وفي قوله « وصلّ عليهم » وجهان . أحدهما : استغفر لهم . وهو قول ابن عباس . والثاني : ادع لهم . وهو قول الجمهور . وفي قوله تعالى « إنّ صلاتك سكن لهم » أربع تأويلات : أحدها : قربة لهم . وهو قول ابن عباس . والثاني : رحمة . وهو قول طلحة . والثالث : تثبيت لهم . وهو قول ابن قتبية . والرابع : أمن لهم . وهو من الاستحباب ، إن لم يسأل . وفي استحباته إذا سأل وجهان . أحدهما : مستحب . والثاني : مستحق .

(٢) رواه البخاري ومسلم . وقال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية : وفي الحديث الآخر « أن امرأة قالت : يا رسول الله ، صلّ على زوجي . فقال : صلى الله عليك وعلى زوجك » .

(٣) أي حديث بهز بن حكيم ، من أبيه ، من جدّه معاوية بن حيدة القشيري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « في كل سائمة إبل في كل أربعين بنت لبون . لا تفرق إبل عن حسابها . من أعطها مؤجرأ بها عليه أجرها . ومن منعها فإنّا أخذناها وشطرنّاها . عزمة من عزمت ربنا . لا يحمل لآل محمد منها شيء » . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم . وصححه . وقال القاسمي : هذا الحديث لا يشتهر أهل العلم . ولو ثبت قلنا به . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير : وقال البيهقي وغيره : حديث بهز هذا منسوخ . وتعبه النووي بأن الذي ادّعى : من كون العقوبة كانت بالأموال في الأموال في أول الإسلام ، ليس بثابت ولا معروف . ودعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ . والجواب عن ذلك : ما أجاب به إبراهيم الحربي . فإنه قال : في سياق هذا المتن لفظة ولم الراوي فيها . وإنما هو « فإنّا أخذناها من شطر ماله » أي نعمل ماله شطرين فيشخير عليه المصدق . ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنع الزكاة . فأما ما لا نلزمه ، فلا . نقله ابن الجوزي في جامع المسانيد عن الحربي اه . وقال الخطابي : لا أعرف هذا الوجه في قول الحربي ،

وقال أبو بكر بن جعفر - من أصحابنا - : يأخذ منه الزكاة وشطر ماله . لحديث بهز ابن حكيم « من منعها فإننا أخذوها وشطر ماله » .

وإذا كان العامل جائراً في أخذ الصدقات ، عادلاً في قسمتها . جازكتها . وأجزأ دفعها إليه . وإن كان عادلاً في أخذها جائراً في قسمتها . وجب كتمها منه . ولم يجز دفعها إليه . فإن أخذها طوعاً واختياراً أجزأتهم ، ولا يلزمهم إعادتها . وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية اللروذي . لأنه قال « قد قيل لابن عمر : إنهم يقلبون بها الكلاب ، ويشربون بها الخمر ؟ فقال : ادفعوها إليهم » .

وقد روى عن أبي هريرة وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أنهم قالوا « ادفعوها إليهم » إلا عبيد بن عمير قال « لا تدفعوها إليهم » .
حكى قول ابن عمر ، ولم ينسكه ، ولا خالفه .

وقد صرح بأخذه به في رواية إسحق بن هاني : إذا غلبت الخوارج على موضع قوم وأخذوا زكاة أموالهم ، هل يجزئ عنهم ؟ فقال « يروى فيه عن ابن عمر قال : يجزئ عنهم . فقيل له : تذهب إليه ، فقال : أقول لك فيه عن ابن عمر وتقول لي : تذهب إليه ؟ » .

وقال في رواية حنبل : وذكر حديث خيار بن سلمة قلت لابن عمر « يجيء مصدق ابن الزبير . فيأخذ مني صدقة مالي ، ويجيئني مصدق نجدة (١) ، فيأخذ مني . فقال : لأيهما أعطيت أجزأ » .

واختلف الناس في القول بظاهر هذا الحديث . فذهب أكثر الفقهاء إلى أن الفلول في الصدقة والفتنة لا يوجب غرامة في المال . وهو مذهب الثوري ، وأبي حنيفة ، وأصحابه . وإليه ذهب الشافعي . وكان الأوزاعي يقول في الفتنة : إن للإمام أن يحرق رحله . وكذلك قال أحمد بن حنبل ، وإسحاق ابن راهويه . وقال أحمد في الرجل يحمل الثمرة في أكلمها : فيه القيمة مرتين وضرب النكال . وقال : كل من درأنا عنه الحد أضمتنا عليه الفرم . واحتج في هذا بعضهم بما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « في ضالة الإبل المكتوبة غرامتها ، ومثلها ، والنكال » . وفي الحديث تأويل آخر ، ذهب إليه بعض أهل العلم . وهو أن يكون معناه : أن الحق يستوفى منه غير متروك عليه . وإن تلف ماله فلم يبق إلا الشطر ، كرجل كان له ألف شاة فقتل حق لم يبق منها إلا عصفرون . فإنه يؤخذ منها عصف شياه لصدقة الألف . وهو شطر ماله الباقي : أي نصفه . وهذا محتمل وإن كان الظاهر ، ما ذهب إليه غيره . اه عون المعبود (ج ٢ ص ١٣) . وقال الساوردي : وفي قوله صلى الله عليه وسلم « ليس في المال حق سوى الزكاة » ما يصرف هذا الحديث عن ظاهره من الإيجاب إلى الزجر والإرهاب . كما قال « من قتل عبده قتلناه » وإن كان لا يقتل بيده .

(١) هو نجدة الحروري . قائد الجوارح وزعيمهم . وانظر تفصيل هذا الباب في كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام من رقم (١٧٨٦ - ١٨٣٣) وكتاب الفتن والفرح الكبير ، لأبي قدامة (ج ٢ ص ٥٠٩ ، ٦٧٣ - ٦٧٦) .

عنك « فقال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول « لأيهما أعطى أجزاءه إذا أداها على حقها إن شاء الله » .

وبهذا قال مالك .

وقال الشافعي : لم يجزهم . ولزمهم إخراجها بأنفسهم إلى مستحقها .

والدلالة عليه : ما رواه أبو حفص بإسناده عن سهل بن أبي صالح ، عن أبيه قال « اجتمع عندى مال فأحببت أن أؤدى زكاته . فقلت سعد بن أبي وقاص . فقلت : يا أبا إسحق قد اجتمع عندى مال ، وأنا أحب أن أؤدى زكاته ، وهؤلاء يصنعون في الزكاة ما يصنعون ؟ قال : أدّه إليهم . قال : ثم قلت أبا سعيد الخدرى ، فقلت له مثل ذلك . فقال : أدّه إليهم . فقلت ابن عمر ، فقلت له مثل ذلك . فقال : أدّه إليهم . فقال : أدّه إليهم » .

وبإسناده عن نافع « أن الأنصار سألوا ابن عمر عن الصدقة ، فقال : ادفعوها إلى العمال . فقالوا : إن أهل الشام يظهرون مرة ، وهؤلاء يظهرون مرة . فقال : ادفعوها إلى من غلب . وإذا أقرت عامل الصدقات بقبضها من أهلها . قبل قوله وقت ولايته ، سواء كان من عمال التفويض أو من عمال التنفيذ .

ويقبل قوله بعد عزله أيضا ، بناء على أصلين ، أحدهما : أن دفعها إليه مستحب . وليس بواجب . الثانى : إذا عزل القاضي ، وقال : قد كنت حكمت لفلان فى ولايتى . يقبل قوله (١) . وإذا ادعى رب المال إخراجها . قبل قوله ، مع تأخر العامل عنه بعد إمكان أدائها . ومع حضور العامل ، بناء على أصل . وهو أن دفعها إليه مستحب وليس بواجب . ولا يحلف رب المال على ذلك (٢) .

وظاهر كلام أحمد أنها لا تجب ولا تستحب .

فقال فى رواية ابن منصور - وقد سأله : هل يستحلف الناس على صدقاتهم ، أو ما جاؤوا به أخذ منهم ؟ قال « ما جاؤوا من شئ » أخذ منهم . ولا يستحلفون » . وقال فى رواية حنبل « ولا يسأل المصدق عن شئ » ، ولا يبيحث ، إنما يأخذ مما وجد . وكل ما أصابه مجتمعا وكان مما تجب فيه الصدقة » .

(١) قال المسوردي : وفى قبول قوله بعد عزله وجهان ، يخرجان على القولين فى دفع زكاة الأموال الظاهرة إليه . هل هو مستحب أو مستحق ؟ فإن قيل : مستحب ، قبل قوله بعد العزل . وإن قيل : مستحق . لم يقبل قوله إلا بيينة . ولم يجز أن يكون شاهدا بقبضها . وإن كان عدلا .

(٢) قال المسوردي : وإذا ادعى رب المال إخراجها . فإن كان مع تأخر العامل عنه بعد إمكان أدائها ، قبل قوله . وأحلفه العامل إن أتته . وفى استحقاق هذه البيتين وجهان . أحدهما : مستحقة إن نكل عنها أخذت منه الزكاة . والوجه الثانى : استظهاراً ، إن نكل عنها لم تؤخذ منه . وإن ادعى ذلك مع حضور العامل . لم يقبل قوله فى الدفع ، إن قيل : لأن دفعها إلى العامل مستحق ، وقبل قوله . إن قيل : لأنه مستحب .

فأما قسمة الصدقات

فهو لمن ذكر الله تعالى في كتابه . وهم الأصناف الثمانية : (٩ : ٦٠ للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل) . ويجوز أن يصرفها في أحد الأصناف الثمانية ، مع وجودهم (١) .
أما الفقراء : فهم الذين لا شيء لهم .

وأما المساكين : فهم الذين قد أسكنهم العدم . وهم أحسن حالا من الفقراء .
فيدفع إلى كل منهما ما يخرج به عن اسم الفقر والسكنة إلى أدنى مراتب النقص . وذلك معتبر بحسب حالهم .

فمنهم من يصير بالدينار الواحد غنيا ، إذا كان من أهل الأسواق ، يرج فيه قدر كفايته .
لا يجوز أن يزداد عليه .

ومنهم من لا يستغنى إلا بمائة دينار . فيدفع إليه قيمة ذلك عروضا أو حوبا . فإن دفع إليه دنانير دفع إليه خمسة دنانير ، أو خمسين درهما ، وإن لم يكن قدر كفايته . للخبير المروى في ذلك (٢) .
ومنهم من يكون ذا جلد يكتسب بصناعته قدر كفايته . فلا يجوز أن يعطى . وإن كان لا يملك شيئا .

وأما العاملون عليها : فهم صنفان . أحدهما : المقيمون بأخذها وجبايتها . والثاني : المقيمون بقسمتها . وتفرقها : من أمين ، ومباشر ، وتابع ، ومتبوع . يعطون بقدر أمثالهم .
وأما المؤلفة قلوبهم : وهم أربعة أصناف : صنف منهم تتألف قلوبهم لمعونة المسلمين . وصنف تتألف للكف عن المسلمين . وصنف تتألف ليرغبهم في الإسلام . وصنف يتألفهم ترغيبا لقومهم وعشائرهم في الإسلام . فيجوز أن يعطى كل واحد من هذه الأصناف من سهم المؤلفة ، مسلما كان أو مشركا .

وفيه رواية أخرى « يعطى المسلم منهم » فأما للمشرك فيعطى من سهم المصالح من الفئ والفنيمة .

(١) قال الماوردي : فواجب أن تهم صدقات للوأفى ، وأعشار الزروع والثمار ، وزكاة الأموال ، والمعادن ، وخمس الركا - لأن جميعها زكاة - على ثمانية أسهم للأصناف الثمانية إذا وجدوا . ولا يجوز أن يخل بصنف منهم . وقال أبو حنيفة : يجوز أن يصرفها إلى أحد الأصناف الثمانية مع وجودهم . ولا يجب أن ينفها إلى جميعهم . وفي تسوية الله تعالى بينهم في آية الصدقات ما يمنع من الاختصار على بعضهم .

(٢) وهو ما روى أبو داود ، والترمذى . وقال : حديث حسن ، عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سأل وله ما يفيته جاءت مسألته يوم القيامة غوشا ، أو خدوشا ، أو كدوشا في وجهه . قيل : يا رسول الله ما الذى ؟ قال : خمسون درهما ، أو قيمتها من الذهب » .

وأما سهم الرقاب : فهو مصروف في المكاتبين ، يدفع إليهم قدر ما يقتضون به . وروى عنه رواية أخرى « يجوز أن يصرف في شراء عبيد يعتقون » .

وأما الغارمون : فهم صنفان . صنف منهم استدانوا في مصالح أنفسهم ، فيدفع إليهم مع الفقر ، دون الثنى ، ما يقتضون به ديونهم . وقد قال أحمد في رواية بكر بن محمد « والغارم يكون عليه غريم . وهو غنى . فقال : في هذا حجة عندي . يعطى وهو غنى » .

وقوله « في هذا حجة » أشار به إلى ما رواه أحمد بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تحل الصدقة لغنى إلا لحاجة » - فذكر الغارم منها .

وهذا محمول على أنه غنى بقدر كفايته . لأن من أصلنا : أن الغريم يترك له من ماله بقدر كفايته .

وصنف استدانوا في مصالح المسلمين . فيدفع إليهم مع الفقر والثنى - قدر ديونهم من غير فضل . وأما سهم سبيل الله . فهم الغزاة . يدفع إليهم قدر حاجتهم في جهادهم . فإن كانوا مرابطين في الثغر دفع إليهم نفقة ذهابهم وعودهم .

وأما سهم ابن السبيل . فهم المسافرون لا يجدون نفقة سفرهم . يدفع إلى المجتاز دون المنثى^١ المبتدى^٢ بالسفر .

ويفرق زكاة كل ناحية في أهلها .

ولا يجوز أن تنتقل زكاة بلد إلى غيره . إلا عند عدم السهمان فيه .

وإن قلها عنه مع وجودهم فيه لم يجزه .

واختلفت الرواية عنه في سهم سبيل الله . هل يجوز نقلها إلى الناظر في الثغر ؟ على روايتين . ولا يجوز دفع الزكاة إلى كافر .

ولا يجوز دفعها إلى ذوى القربى من بنى هاشم وبنى المطلب ، تنزيها لهم عن أوساخ الذنوب .

ولا يجوز دفعها إلى عبد ولا مدبر ، ولا أم ولد .

ويجوز دفعها إلى من بعضه رقيق ، على قياس قولهم : إنه يرث بقدر ما فيه من الحرية .

ويدفع إليه نصف كفايته ، إذا كان نصفه حراً . لأنه في كفايته بنفقة سيده في النصف الآخر .

ولا يدفعها الرجل إلى زوجته .

وهل يجوز أن تدفع المرأة زكاتها إلى زوجها ؟ على روايتين^(١) .

(١) قال في اللئى : أجمع أهل العلم على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة . لأن نفقتها واجبة عليه .

أما الزوج ففيه روايتان . لإحداها : لا يجوز . وهو اختيار أبي بكر ، ومذهب أبي حنيفة .

والثاني : يجوز . وهو مذهب الشافعى ، وابن للثرى ومطامنة من أهل العلم . لأن زيب امرأة

عبد الله بن مسعود قالت « يا نبي الله ، إليك أرت اليوم بالصدقة . وكان عندي حتى لى . فأردت

أن أصدق به . فزعم ابن مسعود أنه هو وولده أحق من تصدقت عليهم . فقال النبي صلى الله

عليه وسلم : صدق ابن مسعود . زوجك ووليك أحق من تصدقت به عليهم » رواه البخارى ومسلم .

ولا يجوز أن يدفع أحد زكاته إلى من تجب عليه نفقته : من والد ، وولد ، وأخ ، وأخت ، وعم ، لئنهم به^(١) .

ولا يدفع إليهم من سهم الفارمين إذا كانوا منهم .

ويجوز دفعها من أقاربه إلى من لا تلزمه نفقته ، كذوى الأرحام . كالخالة ، والعمة ، والخال ، وأولادهم ، وصرفها فيهم أفضل من الأجانب . وفي جيران المالك أفضل من الأباغ .

وإذا أحضر رب المال أقاربه إلى العامل ليخصم بركاة ماله . فإن لم يخط زكاته بركاة غيره خصم بها . وإن اختلطت كانوا في المختلط أسوة غيرهم . لكن لا يخرجهم منها . لأن فيها ما هم به أخص .

وإذا استراب رب المال بالعامل في مصرف الزكاة ، وسأله أن يشرف على قسمتها . لم يلزمه إجابتها إلى ذلك . لأنه قد برى منها بدفعها إليه .

ولو سأل العامل رب المال أن يحضر قسمتها . لم يلزمه الحضور ، لبراءته منها بالدفع .

وإذا هلكت الزكاة في يد العامل قبل قسمتها . أجزأت رب المال . ولم يضمها العامل . إلا بالعدوان .

وإذا تلفت الزكاة في يد رب المال قبل وصولها إلى العامل . لم تجزء وأعادها .

ولو تلف ماله قبل إخراج زكاته . لم تسقط عنه ، سواء تلف قبل إمكان أدائها ، أو بعد الإمكان^(٢) .

وإذا أدمى رب المال تلف ماله قبل ضمان زكاته . كان القول قوله . ولا تلزمه اليمين^(٣) .

ولا يجوز للعامل أن يأخذ رشوة أو باب الأموال . ولا يقبل هداياهم . قال صلى الله عليه وسلم « هدايا الأمراء غلول^(٤) » .

والفرق بين الرشوة والهدية : أن الرشوة ما أخذت طلباً ، والهدية ما بذلت عفواً .

وإذا ظهرت خيانة العامل كان الإمام هو المستدرك لحياسته ، دون أو باب الأموال . ولم يتعين

(١) قال في المفى : أما سائر الأقارب ، فمن لا يورث منه يجوز دفع الزكاة إليه . وإن كان بينهما توارث كالأخوين ، ففيه روايتان . إحداهما : يجوز لكل واحد منهما دفع زكاة إلى الآخر . وهي الظاهرة عنه . رواها عنه الجماعة . قال في رواية إسحاق بن إبراهيم وإسحاق بن منصور - وقد سأله : يعطى الأخ وأخت والخال والخالة من الزكاة ؟ - قال « يعطى كل القرابة ، إلا الأبوين والولد » . وهذا قول أكثر أهل العلم . قال أبو عبيد : هو القول عندى . فقول النبي صلى الله عليه وسلم « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى لدى الرحم أثنان : صدقة وصلة » اهـ والحديث رواه النسائي ، والترمذي وحسنه ، وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد ، عن سلمان بن عاصم رضى الله عنه .

(٢) قال الماوردي : ولو تلف ماله قبل إخراج زكاة . سقطت عنه ، إن كان تلفه قبل إمكان أدائها . ولا تسقط إن كان تلفه بعد إمكان أدائها .

(٣) قال الماوردي : فإن اتهم العامل . أحلته استظهاراً .

(٤) رواه الإمام أحمد والبيهقي في السنن عن أبي حميد الساعدي .

أهل السهمان في خصومته ، إلا أن يتظلموا إلى الإمام ظلالة ذوى الحاجات . ولا تقبل شهادتهم على العامل للثمة اللاحقة بهم . فأما شهادة أرباب الأموال عليه . فإن كانت في أخذ الزكاة منهم . لم تسمع شهادتهم . وإن كانت في وضعها في غير حقها . سمعت .

وإذا ادعى أرباب الأموال دفع الزكاة إلى العامل وأنكرها العامل . فالقول قول أرباب الأموال بغير بين ، بناء على ما تقسم وأنهم لا يستحقون . وأحلف العامل على ما أنكره ، وبرى . لأن كونه أمينا لا يمنع عينه ، كالودع .

فإن شهد بعض أرباب الأموال لبعض في الدفع إلى العامل . نظرت . فإن كان بعد التناكر والتخاصم ، لم تسمع شهادتهم . وإن كان قبلهما . سمعت ، وحكم على العامل بالفرم .

وإن ادعى بعد الشهادة أنه قسمها في أهل السهمان . لم يقبل منه . لأنه قد أ كذب هذه الدعوى بانكاره . فإن شهد له أهل السهمان بأخذها منه لم تسمع شهادتهم . لأنه قد أ كذبها بانكار الأخذ .

وإذا أقر العامل بقبض الزكاة وادعى قسمتها في أهل السهمان ، فأنكره . كان قوله في قسمتها مقبولا . لأنه مؤتمن فيها . وقولهم في الإنكار مقبولا في بقاء فقرهم وحاجتهم .

ومن ادعى من أهل السهمان فقرا . قبل منه :

ومن ادعى غرما لم يقبل منه إلا بينة .

وإذا أقر رب المال عند العامل بقدر زكاته ، ولم يخبره مبلغ ماله . جاز أن يأخذها منه على قوله . ولم يخبره بإحضار ماله .

وإذا أخطأ رب المال قسمة الزكاة ، ووضعها في غير مستحق . نظرت . فإن كان مما يخفى حاله من الأغنياء . فهل يضمنها ؟ على روايتين . وإن كان عن لا يخفى حاله من ذوى القربى والفقار والعيبد . ضمنها رواية واحدة (١) .

ولو كان العامل هو الخاطئ في قسمتها ، فقياس قوله : أنه يضمن لرب المال فيما لا يخفى . وهل يضمن فيما يخفى ؟ على الروايتين . لأن أحمد قال في رب المال « إذا دفعها إلى غنى يضمن » . جل العلة فيه أنها للفقراء . وهذا غنى . وهذا للعنى موجود في العامل . فقال في رواية الروذى « يعيد ، إنما هي للفقراء » .

(١) قال المساورى : وإذا أخطأ العامل في قسم الزكاة ووضعها في غير مستحق . لم يضمن . فبمن يخفى حاله من الأغنياء . وفي ضامه لما فبين لا يخفى حاله من ذوى القربى والفقار والعيبد قولان . ولو كان رب المال هو الخاطئ في قسمتها . ضمنها فبمن لا يخفى حاله من ذوى القربى والعيبد . وفي ضامها فبمن يخفى حاله من الأغنياء قولان . ويكون حكم العامل في سقوط الضمان أوسع . لأن شغله أكثر . فكان في الخطأ أعذر .

فصل

في قسمة الفئ* والغنيمة

وأموال الفئ* والغنائم : ما وصلت من المشركين ، أو كانوا سبب وصولها .
ويختلف المالان في حكمهما . وهما مخالفان لأموال الصدقات من أربعة أوجه :
أحدها : أن الصدقات مأخوذة من المسلمين ، تطهيراً لهم . والفئ* والغنيمة مأخوذتان من الكفار انتقاماً منهم .
والثاني : أن مصرف الصدقات منصوص عليه ، ليس للأئمة اجتهاد فيه . وفي أموال الفئ* والغنيمة ما يقف مصرفه على اجتهاد الأئمة .
والثالث : أن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسمتها في أهلها . ولا يجوز لأهل الفئ* أن ينفردوا بوضعه في مستحقه ، حتى يتولاه أهل الاجتهاد من الولاة .
والرابع : اختلاف للمصرفين ، على ما نذكره .
والفئ* والغنيمة متفقان من وجهين ، مختلفان من وجهين .
أما وجه اتفاقهما :
فأحدهما : أن كل واحد من المالين واصل بالكفر .
والثاني : أن مصرف خمسهما واحد .
وأما وجه افتراقهما :
فأحدهما : أن مال الفئ* مأخوذ عفواً . ومال الغنيمة مأخوذ قهراً .
والثاني : أن مصرف أربعة أخماس الفئ* مخالف لمصرف أربعة أخماس الغنيمة ، على ما نذكره .
فتبدأ بمال الفئ* فنقول :
إن كل مال وصل من المشركين عفواً من غير قتال ، ولا بإيجاف خيل ولا ركاب . كمال الهدنة والجزية وأعشار متاجرم ، أو كان واصل بسبب من جهتهم ، كمال الخراج . فظاهر كلام أحمد : أن ما أخذ بسبب من جهتهم جاز مجرى ما أخذ منهم . لأنه قال في رواية إسحاق « الفئ* ماصولها عليه ، وهو جزية الرؤوس ، وخراج الأرضين السوداء ، وغيرها . وهذا لكل المسلمين فيه حق » .
وقال في رواية ابن منصور ، وصالح « الخراج على الأرض مثل الجزية على الرقبة » .
وقد نص على أن الخراج من جملة الفئ* وأنه للمسلمين . .
وإذا ثبت أن حكمه حكم الفئ* ، فهل يخمس ذلك أم لا ؟ المنصوص عنه : أنه لا يخمس (١) ،
ويصرف جميعه في الصالح العامة .

(١) قال الماوردي : ففيه إذا أخذ منهم أداء الخس لأهل الخس مقسوماً على خمسة . وقال أبو حنيفة : لا يخس في الفئ* . ولعن الكتاب في خمس الفئ* يمنع مخالفته . قال تعالى (٥٩ : ٧) ما آفأ الله على رسوله

قال في رواية أبي طالب - في قوم حملتهم الريح فالتهم في بعض السواحل . فقالوا :
جئنا للتجارة «فان لم يعرفوا بالتجارة ولا يشبهون التجار . لم يصدقوا ولا يتخمس مالهم ، إنما الخمس
في الغنيمة وما قاتلوا عليه . وهذا لم يقاتلوا عليه ، فلا يكون غنيمة ولا فيه خمس » .

وذكر الحرق أن فيه الخمس لأهل الخمس ، مقسوما على خمسة أسهم متساوية :
سهم منها كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته ، يتفق منه على نفسه وأزواجه ، ويصرفه
في مصالح المسلمين . وأما بعد موته فالنصوص عنه : أن مصرفه إلى أهل الديوان ، وهم
الذين نصبوا أنفسهم للقتال في الثغور على قدر كفاياتهم .

قال في رواية أبي طالب « سهم الله والرسول واحد فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل أبو بكر في الكراع والسلاح فهو فيما جعله ، لا يجوز صرفه لعبد أهل الديوان » .

وظاهر كلام الحرق : أنه مصروف إلى مصالح المسلمين عامة ، كأرزاق الجيش ، وإعداد
الكراع والسلاح ، وبناء الحصون والقناطر ، وأرزاق القضاة والأئمة . وما جرى هذا المجرى
من وجوه المصالح . يبدأ بالأهم فالأهم . لأنه قال «سهم الرسول مصروف في الكراع والسلاح
ومصالح المسلمين » .

السهم الثاني : سهم ذوى القربى ، وحققهم فيه ثابت^(١) . وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب
ابن عبد مناف خاصة . ولاحق^٢ فيه لمن سواهم من قریش كلها ، يسوق فيه بين صغارهم وكبارهم
وأغنيائهم وفقرائهم . ويفضل فيه بين الرجال والنساء . للذكر مثل حظ الأنثيين . لأنهم
أعطوه باسم القرابة . ولاحق^٣ فيه لمواليهم . ولا لأولاد بناتهم .

وقد قال أحمد في رواية حنبل وابن منصور « إذا وصى لبي هاشم لا يكون لمواليهم شيء » .
وهذا من كلامه يدل على أنه للاحق لهم في خمس الخمس . لأنه لما أسقط دخولهم في الوصية
دل على أنهم لا يدخلون في خمس الخمس .

وإنما لم يتبعوا مواليتهم في استحقاق الوصية^٤ لأنه مستحق بالقرابة ، ولا قرابة . وتبعهم في
حرمان الزكاة .

من أهل القرى فقه والرسول ولدى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فيقسم الخمس على خمسة
أسهم متساوية : سهم منها كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته ، يتفق منه على نفسه وأزواجه .
ويصرفه في مصالحه ومصالح المسلمين . واختلف الناس فيه بعد موته . فذهب من يقول بمرث الأنبياء
إلى أنه مورث عنه . مصروف إلى ورثته . وقال أبو ثور : يكون ملكاً للإمام بعده لقيامه مقامه
بأمر الأمة . وقال أبو حنيفة : قد سقط بموته . وذهب الشافعي إلى أنه يكون مصروفاً في مصالح
المسلمين . كأرزاق الجيش ، وإعداد الكراع والسلاح . وبناء الحصون والقناطر وأرزاق القضاة
والأئمة ، وما جرى هذا المجرى من وجوه المصالح .

(١) قال المسوردي : وزعم أبو حنيفة أنه قد سقط حقهم منه اليوم .

ومن مات منهم بعد حصول المال وقبل القسمة . كان سهمه مستحقاً لورثته .
السهم الثالث : لليتامي من ذوى الحاجات .

واليتم : موت الأب مع الصغر ، يستوى فيه حكم الغلام والجارية . فإذا بلغ زال اليتيم عنهما .
السهم الرابع : للساكنين . وهم من لا يجدون ما يكفيهم من أهل الفيء . لأن مساكين
الفيء متميزون عن مساكين الصدقات ، لاختلاف مصرفهما .
السهم الخامس : لبني السبيل . وهم المسافرون من أهل الفيء . لا يجدون ما ينفقون ،
المجتاز منهم دون المنشئ للسفر . فهذا حكم خمس الفيء في القسمة .
وأما أربعة أخماسه فهو مصروف في مصالح العامة التي منها أرزاق الجيش وما لا غنى بالمسلمين
عنه . ولا يختص ذلك بالجيش .

وقد قال أحمد في رواية الحسن بن علي بن الحسن الإسكافي - وقد سأله عن الفيء : للمسلمين
عامة أو لقوم دون قوم ؟ - فقال « للمسلمين عامة » .

فقد جوز أن تصرف الصدقة في أهل الفيء . ولا يصرف الفيء في أهل الصدقة .
وقد قال محمد بن يحيى الكحال : قلت لأبي عبد الله « يوجه من زكاته إلى الثغر ؟ قال : نعم » .
فقد أجاز صرفها إلى المرابطين من أهل الفيء ، خلافاً لأصحاب الشافعي في قولهم : لا يجوز ذلك .
قالوا : وأهل الصدقة من المهاجرة له ، ولا هو من المقاتلة عن المسلمين ، ولا من حماة البيضة .
وأهل الفيء ذو المهاجرة : الثدائون عن البيضة ، والناعون عن الحرير ، والمجاهدون للعدو .
وكان اسم المهاجرة لا ينطلق إلا على من هاجر من وطنه إلى المدينة ، طلباً للإسلام . ثم سقط
حكم المهاجرة بعد الفتح ، وصار المسلمون مهاجرين وأعراباً . فكان أهل الصدقة يسمون على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعراباً . ويسمى أهل الفيء مهاجرين (١) .

فإذا أراد الإمام أن يصل قوماً لما يعود بمصالح المسلمين ، كالرسل والمؤلفة قلوبهم . جاز أن
يصلهم من مال الفيء . كما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم للمؤلفة يوم حنين ، مثل عينة بن حصن
الفزاري . والأقرع بن حابس التميمي ، والعباس بن مرداس السلمي (٢) .

(١) قال الماوردي : وسوى أبو حنيفة بينهما . وجوز صرف كل واحد من المائتين في كل واحد
من الفريقين .

(٢) قال الماوردي : أعطى عينة بن حصن الفزاري مائة بغير . والأقرع بن حابس التميمي مائة بغير .
والعباس بن مرداس السلمي خمسين بغيراً ، فنخطها . وعتب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال
في ذلك شعراً . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل بن أبي طالب : اذهب فاقطع عني لسانه .
فلما ذهب به قال : أتريد قطع لساني ؟ قال : لا ، ولكنني أعطيتك حتى ترضى . فأعطاه . فكان ذلك
قطع لسانه .

وإن كانت صلة لا تعود بمصلحة على المسلمين ، وكان المقصود بها نفع العطي خاصة . كانت الصلة من ماله (١) .

وبجواز للإمام أن يعطي ذكور أولاده من مال النبي ، لأنهم من أهله . فإن كانوا صغاراً فالحكم فيهم ، وفي صغار أولاد غيره ، وفي إناث أولاده ، وإناث أولاد غيره سواء .
وظاهر كلام أحمد : جواز العطاء لهم .

قال في رواية بكر بن محمد عن أبيه « الأموال - كالثي ، والفنينة ، والصدقة - فالثي ما صولح عليه من الأرضين ، وجزية الرموس ، وخراج الأرضين السواد وغيره . وهذا لكل المسلمين فيه حق . وهو على ما يرى - يعني الإمام - أليس عمر رضى الله عنه قد فرض لأمته المؤمنين في النبي ، ولأبناء المهاجرين سواء ؟ وكان يقول : لكل أحد في هذا المال حق إلا العبد ، وكان يقضى للنفوس » .

فقد حكى قول عمر « لكل أحد فيه حق إلا العبد » وحكى فعله ، وأنه فرض لنساء النبي صلى الله عليه وسلم ولأبناء المهاجرين وللنفوس . ولم ينكر ذلك .
والظاهر أنه أخذ بذلك .

وأما عبيده وعبيد غيره فإن لم يكونوا مقاتلة فنفتاتهم في ماله وأموال ساداتهم .
وإن كانوا ، فظاهر كلام أحمد : لا يفرض لهم في العطاء . ولكن تزداد ساداتهم في العطاء لأجلهم (٢) .

فإن عتقوا جاز أن يفرض لهم في العطاء . وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية « لكل أحد في هذا المال حق إلا العبد » .

(١) قال الماوردي : روى « أن أعرابياً أتى عمر بن الخطاب ، فقال :

يا عمر الخير ، جزيت الجنة اكس بنيان وأهنة

وكن لنا من الزمان جنة أقسم بالله لتعطيه

فقال عمر رضى الله عنه : فإن لم أحصل يكون ماذا ؟

قال : إذن أبا حفس لأذهبه

قال : وإذا ذهب يكون ماذا ؟

فقال : يكون عن حال لتأثته يوم يكون لا حظاً يا هنة

وموقف المستول يهينه إما إلى نار وإما جنة

قال : فبكي عمر حتى خضبت لحيتة بدموعه وقال : يا غلام ، اعطه قبضى هذا لك اليوم لالفره . أنا واهة لا أملك غيره « فجعل ما وصله به من ماله لامن مال المسلمين . لأن صلته لم تمد نفع على غيره .
نفرجت من المصالح العامة . ومثل هذا الأمر إن يكون من أهل الصدقة غير أن عمر لم يعط منها إما لأجل شره الذي استزاد به ، وإما لأن الصدقة مصروفة في جيابها ، ولم يكن منهم . وكان مما تقم الناس على عثمان : أن جعل الصلوات من مال النبي . ولم ير الفرق بين الأمرين .

(٢) قال الماوردي : كان أبو بكر رضى الله عنه يفرض لهم في العطاء . ولم يفرض لهم عمر . والغافى يأخذ فيهم بقول عمر . فلا يفرض لهم من العطاء ، ولكن يزداد ساداتهم .

ويجوز أن يفرض لنقباء أهل التي في عطايهم . ولا يجوز أن يفرض لعالمهم . لأن النقباء منهم . والعمال يأخذون أجرا على عملهم .
وقد نقل الروذى عن أحمد في العالمين على الصدقة يكون الكتبة معهم قال «ما سمعت الكتبة» .
ويجوز أن يكون عامل التي من ذوى القربى من بنى هاشم وبنى المطلب . وكذلك العامل في الصدقات إذا أراد سهمه منها (١) . وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم .
ولا يجوز لعامل التي أن يقسم ما جابه إلا بإذن .
ويجوز لعامل الصدقات أن يقسم ما جابه بغير إذن ما لم ينه عنه . لأن مصرف مال التي عن اجتهاد الإمام ومصرف الصدقة بنص الكتاب .

ولاية العامل تنقسم ثلاثة أقسام

أحدها : أن يتولى تقدير أموال التي وتقدير وضعها في الجهات المستحقة منها . كوضع الخراج والجزية .
فمن شرط هذه الولاية أربعة أوصاف : أن يكون مسلما ، حرا ، مجتهدا في أحكام الشريعة ، متضلعا في الحساب والمساحة .
والقسم الثاني : أن يكون عام الولاية على جباية ما استقر من أموال التي . فلها ثلاثة أوصاف : الإسلام ، والحرية ، والاضطلاع بالحساب والمساحة . ولا يعتبر أن يكون فقها مجتهدا . لأنه يتولى قبض ما استقر بوضع غيره .
والقسم الثالث : أن يكون خاص الولاية على نوع من أموال التي خاص ، فيعتبر ما وليه منها . فان لم يستقر فيه عن استنباط ، اعتبر فيه الإسلام والحرية ، مع اضطلاع بشروط ما ولي من حساب أو مساحة . ولم يجز أن يكون ذميا ، ويجوز أن يكون عبدا ، على قياس العامل في الصدقات (٢) . وقد قيل : لا يجوز . لأن فيها ولاية .
وإن استغنى عن الاستنباط جاز أن يكون عبدا ، لأنه كالرسول للأمور .
فأما كونه ذميا فينظر فيما وليه من مال التي . فان كانت معاملته فيسه مع أهل الذمة كالجزية ، وأخذ العشر من أموالهم . جاز أن يكون ذميا . وإن كانت معاملته مع المسلمين ، كالخراج الموضوع على رقاب الأرضين إذا صارت في أيدي المسلمين . احتمال وجهين .
وإذا بطلت ولاية العامل ، فقبض مال التي مع فساد ولايته . يرى الدافع بماعليه . إذا لم ينه عن القبض . لأن القابض مأذون له مع فساد ولايته ، وجرى في القبض مجرى الرسول . ويكون الفرق بين حمة ولايته وفسادها : أن له الإيجابار على الدفع مع حمة الولاية . وليس له الإيجابار مع فسادها .

(١) قال الماوردي : ولا يجوز أن يكون عامل المصدقة من بنى هاشم ، وبنى المطلب ، إلا أن يتطوع .
لأن بنى هاشم ، وبنى المطلب تحرم عليهم الصدقات ، ولا يجرم عليهم التي .
(٢) قال الماوردي : ولم يجز أن يكون ذميا ولا عبدا . لأن فيها ولاية .

فإن نهى عن القبض مع فساد الولاية لم يكن له القبض ولا الإجمار ، ولم يرد الدافع بالدفع إليه ، إذا علم بنبيه . وفي براءته إن لم يعلم بالنهي وجهان : بناء على عزل الوكيل إذا تصرف من غير علم بالعزل . وفيه روايتان .
فهذا حكم مال الفتي .

فأما الغنيمة

فهى أكثر أقساما وأحكاما . لأنها أصل تفرع عنه الفتي .
ونشتمل على أربعة أقسام : أسرى ، وسبي ، وأرضين ، وأموال .
أما الأسرى . فهم الرجال المقاتلون من الكفار . إذا ظفر للمسلمون بأسرهم . فالإمام ، أو من استنابه الإمام عليهم من أمراء الجهاد ، غير فيهم - إذا أقاموا على كفرهم - في فعل الأصالح : من أحد أربعة أشياء :

إما القتل ، وإما الاسترقاق ، وإما الفداء بمال أو أسرى ، أو اللن بغير فداء (١) .
فإن أسلموا سقط القتل عنهم . وارقوا في الحال . وسقط التخيير بين الرق والقتل والفداء . وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية أبي طالب : في العرب إذا أسلموا بعد أن أخذوا صاروا في حيز المسلمين وقبضتهم . يجري فيه سهام المسلمين يقسمون بين من قال الله عز وجل . وذلك أن الفداء عقوبة يؤخذ لأجل الكفر . فسقطت بالإسلام كالقتل . ولا يلزم عليه الرق . لأنه لا تجب عقوبته ، بدليل أنه يجري على النساء والصبيان وليس من أهل العقوبة .
وإذا ثبت خياره بين الأمور الأربعة تصفح أحوالهم ، وأجهد رأيهم فيهم .
فإن علم منه قوة بأسه ، وشدة نكايته ، وأيس من إسلامه ، وعلم ما في قلبه من وهن قومه . قتله صبرا من غير مثلة .

(١) قال الماوردي : أو المفاداة بالرجال ، دون المال . وليس له اللن . وقال أبو حنيفة : يكون مجزأ بين شيئين : بين القتل والاسترقاق ، وليس له اللن . ولا المفاداة بالمال . وقد جاء القرآن الكريم بالئن والفداء . قال تعالى (٤٧ : ٤) فأما منا بعد وإذا فداء حتى تضع الحرب أوزارها ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي غرّة الجحى يوم بدر ، وشرط عليه أن لا يهود لقتله ، ففاد لقتله يوم أحد ، فأسر . فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله . فقال : امن على . فقال « لا يبلغ المؤمن من جحيم مرتين » فأمر بضرب عنقه صبرا . وقتل النضر بن الحارث بالصفراء بعد انكفائه من بدر فاستوقفت قتيلة ابنة الحارث التي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ، وأشدته شعرا ، منه قولها :

أحمد يا خير مني كرمه في قوسها والفعل لخل مرق

ما كان شركك لو مننت وربما من الفتي وهو اللبظ الحق

في آيات . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو سمعت شعرا ما قتله . ولو لم يجز اللن لما قال هذا . لأن أقواله أحكام مبروعة . وأما الفداء فقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فداء أسرى بدر ، وفادى بهدم رجلا برجلين .

ومن رآه منهم ذاجله وقوة على العمل، وكان مأمون الحيانة والجناية استرقه. فيكون عوناً للمسلمين
ومن رآه منهم مرجو الإسلام، أو مطاعاً في قومه، ورجاً بالمتن عليه إما لإسلامه، أو تألف
قومه. من عليه وأطلقه.

ومن وجده منهم ذا مال وجدة، وكان بالمسلمين خلة وحاجة. فاداه على مال، وجعله عدة للمسلمين
وقوة للإسلام. وإن كان في أسرى عشيرته أحد من المسلمين من رجال أونساء. فاداه على إطلاقهم
فيكون خياره في الأربعة على الوجه الأحظ والأصلح. ويكون المال المأخوذ في الفداء
غنيمة يضاف إلى الغنائم. ولا يختص به من بين المسلمين.

ومن أباح الإمام دمه من المشركين لعظم نكايته، وشدة بأسه وأذيته ثم أسر. جاز له الرق
عليه، والعفو عنه (١).

(١) قال الساوردي: قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ستة عام الفتح ولو طافوا بأستار الكعبة:
عبد الله بن سعد بن أبي سرح. كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم. فيقول له:
اكتب غفور رحيم. فيكتب عليهم حكيم. ثم ارتد فلحق بقرش. وقال: إني أصرف عهداً حيث
شئت، فنزل فيه قوله (٩٣:٦) ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله. وعبد الله بن خطل. كانت له قيتان
لغنيان بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم. والحورث بن نفيل. كان يؤذي رسول الله صلى الله
عليه وسلم. ومقيس بن مسابة كان يهض الأضمار قتل أخاً له خطأ، فأخذ دية، ثم اغتال القتال،
فقتله وعاد إلى مكة مرتداً. وقال شعراً. وسارة مولاة لبعض بني عبد المطلب، كانت تسب وتؤذي.
وعكرمة بن أبي جهل كان يكثر التأليب على النبي صلى الله عليه وسلم طالباً ثأر أبيه. فأما عبد الله
ابن سعد فإن عثمان استأمن له رسول الله فأعرض عنه، ثم استأمن ثانية. فأمنه حتى قصته. وأما عبد الله
ابن خطل فقتله سعد بن حريث الخزومي، وأبو برزة الأسلمي. وأما مقيس فقتله غيلة بن عبد الله
رجل من قومه. وأما الحورث بن نفيل فقتله علي بن أبي طالب صبراً. بأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال: «لا يقتل قرشي بعد هذا صبراً إلا بقود». وأما قيتا ابن خطل فقتلت إحداها
وهربت الأخرى حتى استأمن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما سارة فقتلت حتى استأمن لها
رسول الله فأمنها. ثم قتلت من بعد حتى أوطأها رجل من المسلمين فرساً له في زمان عمر بالأبطح فقتلها.
وأما عكرمة فسار إلى ناحية البحر وقال: لا أسكن مع رجل قتل أبا الحكم. يعني أباها فلما ركب البحر
قال له صاحب السفينة: أخلص. قال: ولم؟ قال: لا يصلح في البحر إلا الإخلاص. فقال
والله لئن كان لا يصلح في البحر إلا الإخلاص فإنه لا يصلح في البر غيره. فرجع. وكانت زوجته
بنت الحارث قد أسلمت، وهي أم حكيم. وأخذت له من رسول الله صلى الله عليه وسلم أماناً.
وقيل: بل خرجت إليه بأمان إلى البحر. فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «مرحباً
بالراكب المهاجر» فأسلم. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «لأنساني اليوم شيئاً إلا أعطيتك»
فقال: إني أسألك أن تسأل الله أن يفرني كل نقعة أعتقها لأصدها عن سبيل الله. وكل موقف
وقفته لأصده عن سبيل الله. فقال رسول الله «اللهم اغفر له ما سأل» فقال: والله يارسول الله،
لا أدع درهماً أعتقته في الشرك إلا أعتقت مكانه في الإسلام درهماً. ولا موقفاً وقفته في الشرك إلا
وقفت مكانه في الإسلام موقفاً. فقتل يوم اليرموك رضى الله عنه. وهذا الخبر يمتثل به في سيرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحكام. فلذلك استوفيناها اه.

فأما ضعة الكفار : كالشيخ الحرم ، والزمن ، أو كان ممن قد تخلى من الرهبان ، وأصحاب الصوامع . فينظر . فإن كانوا يمتنون للمقاتلة بأرائهم ويحرضونهم على القتال . جاز قتلهم عند النظر بهم . وكانوا في حكم المقاتلة بعد الأسر . وإن لم يخالطوهم في رأى ولا تحريض . لم يجر قتلهم . فهذا حكم القتل .

وأما السبي

فهم النساء والأطفال . فلا يجوز قتلهم ، سواء كانوا من أهل الكتاب ، أو كانوا من قوم ليس لهم كتاب ، كالشركية ، وعبدية الأوثان . ويكونون سبياً مسترقاً ، يقسمون بين الغنائمين . وهذا ظاهر كلام الحرق . لأنه قال « وإنما يكون له استرقاقهم إذا كانوا من أهل الكتاب أو مجوس ^(١) . فأما ماسوى هؤلاء من العدو فلا يقبل من بالى رجالهم إلا الإسلام أو السيف أو الفداء » .

وظاهر هذا : أن غير البالغين من الرجال والنساء لا يقتلون . وليس يمنع أن لا يجزى القتل على النساء والصبيان من غير أهل الكتاب . ويجزى على الرجال البالغين ، كما وجب حقن دماء أهل الكتاب . ولم يجب حقن دماء الرجال منهم . ولا يفرق - بمن استرق - بين ذوى الرحم المحرم ، كالوالدين ، وللولودين ، والإخوة ، والأخوات ^(٢) .

ولا يجوز أن يفادى بالسبي على مال . ولا يفادونهم على أسرى من المسلمين في أبدى قومهم . وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه : في الصغير يسى ، هل يفادى به ، وهو مع أبيه ، وهو على دينهم ؟ قال « لا ، وإن كان على دينهم ، ولا يفادى بهم وهم صغار ، يطمع أن يموت أبواهم وهم صغار ، فيكونون مسلمين » . فقد نصّ على المنع في الصبيان .

-
- (١) أنظر أخذ الجزية من المجوس في كتاب الأموال لأبي عبيد من رقم (٧٦ - ٩٢) .
 (٢) قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن التفرقة بين الأم وولدها الطفل غير جائز . هذا قول مالك في أهل المدينة ، والأوزاعي في أهل الشام ، والليث في أهل مصر ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . والأصل فيه : ما روى أبو أيوب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » أخرجه الترمذى . وقال : حديث حسن غريب . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تولد والدته عن ولدها » . قال أحمد : لا يفرق بين الأم وولدها وإن رضعت . الرواية الثانية : يختص التحريم بالصغير . وهو قول أكثر أهل العلم . منهم سعيد بن عبد العزيز ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث ، وأبو ثور . وهو قول الشافعي . لأن سلمة بن الأكوع أتى بأمرأة وابنتها سبياً ففعله أبو بكر ابنتها ، فاستوجبها منه النبي صلى الله عليه وسلم ، فوجبها له . ثبت بها النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة فتدعى بها رجلين من المسلمين .

وحكم في النساء كذلك ، لاشترائهم في المعنى ، خلافا لأصحاب الشافعي في قولهم : يجوز الفداء بالمال . ويكون المال مضمونا .

وإن كان الفداء بالأشياء عوض الغائمين من مهم المصالح .
وإن أراد الممن عليهم . لم يجوز إلا باستطاعة نفوس الغائمين بالعفو عنهم ، أو بمال يعوضهم من مهم المصالح (١) .

ومن امتنع من الغائمين عن ترك حقه . لم يجوز (٢) .
ولمّا لم يجوز الفداء لأن حقهم ثابت في السبي . فلم تجز المعاوضة عليه .
دليله : سائر أموالهم ، وكما لو قسمها بينهم . ولأنه لو جاز الفداء لجاز للمن عليهم كالبالغين .
ولأن من أصلا : أنه لا يجوز بيع السبي من أهل التمتع . فالفداء كذلك . لأنه معاوضة .
وإذا كان في السبايا ذوات أزواج . نظرت . فإن سبين مع أزواجهن فهن على النكاح .
وإن سبين منفردات بطل النكاح (٣) .

وإذا أسلمت منه ذوات زوج قبل حصولها في السبي . فهي حرة . ونكاحها يبطل بانقضاء العدة .

(١) قال الماوردي : فإن كان المن عليهم لمصلحة عامة جاز أن يعوضهم من سهم المصالح . وإن كان لأمر يخصه عوضهم عنه من مال نفسه .

(٢) قال الماوردي : وخالف ذلك حكم الأسرى الذين لا يلزمهم استطاعة نفوس الغائمين في المن عليهم . لأن قتل الرجال مباح ، وقتل السبي محظور . فصار السبي مالا مضمونا ، لا يستزلون عنه إلا باستطاعة النفوس . قد استعملت هوازن التي صلى الله عليه وسلم حين سبهم بحنين ، وأتاه وفودهم ، وقد فرق الأموال ، وقسم السبي ، فذكروه حرمة رضاعه فيهم من لبن حليمة . وكانت من هوازن . ثم حكى الماوردي قصتهم ، من رواية ابن إسحاق وفيها : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه «أما من تمسك منكم بحقه من هذا السبي فله بكل إنسان ست قلائص . فردوا إلى الناس أبناءهم ونساءهم . فردوا . وكان عينة بن حصين قد أخذ بموزان من مجاشع هوازن ، وقال : إنى لا أرى لها في الحى نسباً . فغسي أن يحطم فداؤها . فامتنع من ردها بست قلائص . فقال له أبو صرد : خلها عنك ، فوالله ما فوفاها بياذر ، ولا ثديها بناحد ، ولا بطنها بوالد ، ولا زوجها بواحد ، ولا درها بماغد . فردها بست قلائص . ثم إن عينة لقي الأفرع بن حابس ، ففككي إليه . قال : إنك ما أخذتها بفضاء غريرة ، ولا صفراء وميرة . وكان في السبي الشيباء أخت النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاع بنت الحارث بن عبد العزى ، وهي تقول : أخت رسول الله ، فلما انتهت إليه قالت : أنا أخذك . فقال رسول الله : وما علامة ذلك ؟ فقالت : عضه عضضتيها وأنامتوركتك . فرفق العلامة ، وبسط لها رداءه ، وأجلسها عليه ، وخيرها بين المقام عنده مكربة ، أو الرجوع إلى قومها بمئة . فاختارت أن يتعها ويردها إلى قومها . ففعل النبي صلى الله عليه وسلم . وذلك قبل ورود الوفد ورد السبي . فأعطاهم غلاما له يقال له : مكحول ، وجارية ، فزوجت أحدهما الآخر وقيم من تسلمها بقية » اهـ .

(٣) قال الماوردي : بطل نكاحهن بالسبي ، سواء سبي أزواجهن أولا . وقال أبو حنيفة : إن سبين مع أزواجهن فهن على النكاح .

وإذا قسم السبايا في الغنائم حرم وطؤها حتى يستبرئ من حيضة . إن كثر من ذوات الأقارب أو بوضع الحمل إن كثر حوامل^(١) .

وما غلب عليه للشركون من أموال المسلمين وأحرزوه ملكوه^(٢) . فإن أدركه مالكه قبل القسمة كان أحق به . وإن أدركه بعدها فعلى روايتين .

إحداها : هو أحق به بالثمن . والثانية : لاحق له فيه . وغنمه أحق به .

ويجوز شراء أولاد الحرب منهم ، كما يجوز سبيهم .

ويجوز شراء أولاد أهل العهد منهم . ولا يجوز سبيهم .

ولا يجوز شراء أولاد أهل التمة منهم ولا سبيهم .

وما غنمه الواحد والاثنتان ، هل يجري عليه حكم الغنيمة في أخذ خسه ؟ على ثلاث روايات :

إحداها : يجري . والثانية : لا يؤخذ خسه حتى يكونوا سرية عددا متنعما . والثالثة :

لاحق للغنائم فيه . وجميعه في المسلمين ، عقوبة لهم لخروجهم بغير إذن الإمام .

وإذا أسلم أحد الأيوين كان إسلاما لصغير أولادهما من ذكور وإناث . ولا يكون إسلاما

للبناتين منهم ، إلا أن يصكون البالغ مجنونا . وكذلك من مات من الأيوين ، حكم بإسلام أولاده الأصغر^(٣) .

وإذا كان الصغير ميما فأسلم . صح إسلامه بنفسه . وتصح رده . ولكن لا يقتل حتى يبلغ .

(١) روى مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو داود عن أبي سعيد الخدري قال « كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يث يوم حنين بشأ إلى أوطاس ، فلقوا عدوم ، فقاتلهم ، فظفروا عليهم وأصابوا لهم سبايا .

فكان أناساً من أصحاب رسول الله يخرجوا من غشيتهم من أجل أزواجهن من الميركن . فأزل الله

في ذلك (والحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكم) أي فهم لهم حلال إذا اهضت عدتهن .

قال الخطابي في معالم السنن : في الحديث بيان أن الزوجين إذا سبيا ما فقد وقت الفرقة بينهما ، كما لو سبي

أحدهما دون الآخر . ولما هذا ذهب مالك ، والشافعي ، وأبو ثور . واحتجوا بأن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قسم السبي ، فأمر أن لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تحيض ، ولم يسأل من

ذات زوج وغيرها ، ولا ممن كانت منهن سييت مع زوجها أو وحدها . فدل على أن الحكم في ذلك

واحد . وقال أبو حنيفة : إذا سبيا جميعاً فهما على نكاحهما . وقال الأوزاعي : ما كان في القاسم

فهما على نكاحهما . فإن اشتقهما رجل ففاه أن يجمع بينهما جمع . وإن شاء فرق بينهما واتخذها

لنفسه بد أن يستبرئها بحيضة اه . وروى أبو داود عن أبي سعيد رفته : أنه قال في سبايا أوطاس

« لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » .

(٢) قال الماوردي : لم يملكوه وكان باقياً على ملك أربابه من المسلمين . وقال أبو حنيفة : قد ملكه

الميركون إذا غلبوا عليه . فإن غنمه المسلمون كان أحق به . وقال مالك : إن أدركه مالكه قبل

القسمة كان أحق به . وإن كان أدركه بعدها كان مالكه أحق بشئيه ، وغنمه أحق بينه .

(٣) قال الماوردي : وقال مالك : يكون إسلام الأب إسلاماً لهم . ولا يكون إسلام الأم إسلاماً لهم ،

ولا يكون إسلام أطفال بأنفسهم إسلاماً لهم ، ولا ردهم ردة . وقال أبو حنيفة : إسلام الطفل

فأما الأرضون

إذا استولى عليها المسلمون فنقسم ثلاثة أقسام :
أحدها : مملكت عليهم عنوة وقهراً ، حتى فارقوها يقتل أو أسر أو جلاء . ففيها روايتان ،
نقلهما عبد الله .

إحداها : أنها تكون غنيمة . كالأموال تقسم بين الفاتحين ، إلا أن يطيبوا نفساً بتركها ،
فتوقف على مصالح المسلمين^(١) .

ولفظ كلام أحمد رحمه الله تعالى : قال « كل أرض تؤخذ عنوة فهي لمن قاتل عليها
بمنزلة الأموال : أربعة أسهم لمن قاتل عليها ، وسهم لله وللرسول ولدى القربى واليتامى والمساكين ،
بمنزلة الأموال » نقلها أبو بكر الحلال في الأموال .

والثانية : أن الإمام فيها بالخيار في قسمتها بين الفاتحين . فتكون أرض عشر ، أو يقفها
على كافة المسلمين ، وتصير هذه الأرض دار إسلام ، سواء سكنها المسلمون أو أعيد إليها المشركون .

إسلام وردته ردة ، إذا كان يغفل ويميز ، لكن لا يغفل حتى يبلغ . وقال أبو يوسف : يكون إسلام
الطفل إسلاماً . ولا تكون ردة ردة . وقال مالك في رواية من عنه : إن عرف نفسه صبح
إسلامه . وإن لم يعرفها لم يصب .

(١) روى النوردي مثل هذا عن الشافعي . وقال : قال مالك : تصير وفقاً على المسلمين حين غنمت . ولا يجوز
تسبتها بين الفاتحين . وقال أبو حنيفة : الإمام فيها بالخيار بين قسمتها في الفاتحين ، فتكون أرضاً
عمرية ، أو يبيدها إلى أيدي المعركين بخراج يضرب عليهم . فتكون أرض خراج . ويكون
المعركون بها أهل ذمة . أو يقفها على كافة المسلمين . وتصير هذه الأرض دار إسلام ، سواء
سكنها المسلمون أو أعيد إليها المعركون ، للملك المسلمين لها . ولا يجوز أن يستزل عنها للمعركين ثلثا
تصير دار حرب اه . وقال أبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٥٥) : وجدنا الآثار عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم والخطباء بعده قد جاءت في افتتاح الأرضين بثلاثة أحكام : أرض أسلم عليها أهلها . فهي
لهم ملك أيمانهم ، وهي أرض عمر ، لا شيء عليهم فيها غيره . وأرض افتتحت صلحاً على خروج ملوم .
فهى على ما وصلوا عليه ، لا يلزمهم أكثر منه . وأرض أخذت عنوة . فهي التي اختلف المسلمون
فيها . فقال بعضهم : سبيلها سبيل الغنيمة ، فتخمس وتقس ، فيكون أربعة أخماسها لخطا بين
الذين افتتحوها خاصة . ويكون الخمس الباقي لمن سعى الله تبارك وتعالى . وقال بعضهم : بل حكمها
والنظر فيها إلى الإمام ، لأن رأى أن يجعلها غنيمة فيخسبها ويقسمها ، كما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخيبر . فذلك له . ولأن رأى أن يجعلها فيتاً فلا يخسبها ولا يقسمها ، ولكن تكون
موقوفة على المسلمين عامة ما بقوا ، كما فعل عمر بالسواد : فعل ذلك - ثم ساق الآثار الثلاثة لكل قول
من هذه الأقوال ، ورجح أن الأمر عنده : أن الإمام يصغير في المنوة بالنظر للمسلمين والمحيطه عليهم
بين أن يجعلها غنيمة أو فيتاً اه (رقم ١٤١ - ١٧١) .

ولفظ كلام أحمد في ذلك أن قال «الأرض إذا كانت عنوة هي لمن قاتل عليها ، إلا أن يكون وقتها من فتحها على المسلمين ، كما فعل عمر رضي الله عنه بالسواد ، وضرب عليهم الخراج (١) . فهي كما فعل الفاتح لها إذا كان من أئمة الهدى » .

وظاهر هذا : أنها تصير وقتاً بنفس الاستيلاء عليها ، حتى يقفها الإمام لفظاً .

وقد روى عنه ما دلّ على أنها تصير وقتاً بالاستيلاء .

فقال في رواية حرب «أرض الخراج ما فتحها المسلمون فصارَتْ فينا لهم ، ثم دفعوها إلى أهلها وأضافوا عليها وظيفة . فتلك الوظيفة جارية للمسلمين » .

وكذلك نقل محمد بن أبي حرب «أرض الخراج ما فتحها المسلمون ، فصارَتْ فينا لهم » .

فقد أطلق القول أنها تصير فينا . ويجب الخراج . ولم يعتبر لفظ الوقف . وهو اختيار أبي بكر بن عبد العزيز في الأموال فقال « كل ما فتحه المسلمون عنوة فعليه الخراج حتى الرقبة » .

(١) هو سواد العراق . روى أبو عبيد في كتاب الأموال عن إبراهيم النخعي ، رقم (١٤٦) قال « لما افتتح المسلمون السواد قالوا لمر : القمه يبتنا فإننا انتحنناه عنوة . قال : فأي ، وقال : فما لمن جاء بعدهم من المسلمين ؟ وأغاف لأن قسمته أن تفاسدوا بينكم في المياه . قال : فأقر أهل السواد في أرضهم . وضرب على رءوسهم الجزية ، وعلى أرضهم الخراج . ولم يحسم بينهم » . وروى عن عبد الله بن قيس أو ابن أبي قيس - المصنف رقم (١٥٢) قال « قدم عمر الجابية . فأراد قسم الأرض بين المسلمين . فقال له معاذ : والله إذن ليكون ما تكره . إنك لأن قسمتها صار الربع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون ، فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة الواحدة ، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً ، ولا يجدون شيئاً . فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم » اه وانظر أيضاً فتح الباري (ج ٦ ص ١٣٨) . ثم ذكر أبو عبيد ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأرض خيبر : أنه جعلها غنيمة قسمها على ستة وثلاثين سهماً ، وجمع كل سهم منها مائة سهم ، وعزل نصفها لنواحيه وما يزل به . وقسم النصف الباقي بين المسلمين ، ثم دفعها إلى اليهود بثمانين ألفاً على نصف ما خرج ، لأنه لم يكن له من المال ما يكون عمل الأرض ، وبقيت كذلك حتى كان عمر ففكر الصالح في أيدي المسلمين وقروا على عمل الأرض . فأجلى عمر اليهود إلى الشام . وقسم الأموال بين المسلمين إلى اليوم . قال أبو عبيد : وكلا الحكيمين فيه قدوة ومتبع من الفتيمة والقي ، إلا أن الذي أختره من ذلك : أن يكون النظر فيه إلى الإمام . وليس فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى لفعل عمر . ولكنه صلى الله عليه وسلم اتبع آية من كتاب الله ففعل بها . قوله (٨ : ٤١) وأعطوا أماناً غنمتم من شيء فأنفقوه حقه - الآية) . واتبع عمر آية أخرى فصل بها . قوله (ما أعطاه الله على رسوله من أهل القرى ففقه والرسول ولقى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم - الآيات ٦ - ١٥) من سورة الحضر . وروى عن أبي جابر « أن عمر بث عثمان بن حنيف على مساحة الأرض . فقسمها ، فجعل على جريب السكر عشرة دراهم ، وعلى جريب النخل خمسة دراهم ، وعلى جريب القصب ستة دراهم ، وعلى جريب البر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين . وجعل على أهل التمة في أموالهم التي يختلفون بها في كلِّ عشرين درهما درهما . وجعل على رءوسهم ، وعطى الصبيان والنساء من ذلك - أربعة وعشرين درهما كل سنة . ثم كتب بذلك إلى عمر ، فأجازه ورضى به » .

وإذا ثبت أنها نصير وقفا ، إما لفظاً ، أو بنفس الاستيلاء . فإنه لا يجوز بيعها ولا رهنها . والإمام يضرب عليها خراجاً يكون أجرة لرقابها ، يؤخذ من عومل عليها : من مسلم أو معاهد . ويجمع بين خراجها وأعشار زروعها وثمارها ، إلا أن تكون الثمار من نخل كان فيها عند الاستيلاء عليها . فيكون النخل وقفاً معها . لا يجب في ثمرها عشر ، ويضع الإمام عليها الخراج . ويكون ما استؤنف غرسه من النخل معشوراً . وأرضه خراجاً .

والقسم الثاني فيها

ممالك عنهم عقوا . وهو إن أجلاوا عنها خوفاً . فيكون وقفاً . وقيل : لا يصير وقفاً حتى يقفها الإمام لفظاً ، ويضرب عليها خراجاً يكون أجرة لرقابها ، يؤخذ من عومل عليها من مسلم ومعاهد . ويجمع فيها بين خراجها وأعشار زروعها وثمارها ، إلا أن يكون النخل من نخل كان فيها عند الاستيلاء عليها . فتكون تلك النخل وقفاً معها لا يجب في ثمرها عشر . ويكون الإمام فيها غيراً بين وضع الخراج عليها . أو المساقاة على ثمرها . ويكون ما استؤنف غرسه من النخل معشوراً وأرضه خراجاً^(١) .

وظاهر كلام أحمد : أنها تكون وقفاً .
لأنه قال في رواية أبي الحارث ، وصالح « كل أرض جلا عنها أهلها بغير قتال فهي في » .
ومعناه : وقف ، كما قال في رواية حنبل « ما فتح عنوة هو في المسلمين » .
وقال في رواية حرب ومحمد بن أبي حرب « الأرض الخراج ما فتحها المسلمون فصارت فينا لهم ، ثم دفعوها إلى أهلها وأضافوا عليها وظيفة . فتلك الوظيفة جارية للمسلمين أبداً » .
فقد سمي أرض الخراج العنوة فينا .

القسم الثالث

أن يستولى عليها صلحا على أن تقر في أيديهم بخراج يؤدونه عنها . فهذا على ضربين : أحدهما : أن نصالحهم على أن ملك الأرض لنا ، فتصير بهذا الصلح وقفاً من دار الإسلام لا يجوز بيعها ، ولا رهنها . ويكون الخراج أجرة لا يسقط عنهم بإسلامهم . ويؤخذ خراجها

(١) وقال الماوردي : وقال أبو حنيفة : لا يجمع المير والخراج . ويسقط المير بالخراج ، وتصير هذه الأرض دار إسلام . ولا يجوز بيع هذه الأرض ، ولا رهنها . ويجوز بيع ما استحدثت من نخل أو شجر اهـ . وروى أبو عبيد ، عن طارق بن شهاب قال « كتب إلى عمر بن الخطاب في دهقانة نهر الملك ، أسلمت ، فسكتب : أن ادفعوا إليها أرضها تؤدى خراجها » . وعن الزبير بن عدي قال « أسلم دهقان على عهد علي رضي الله عنه ، فقال له علي : إن أقت في أرضك رفضنا عنك جزية رأسك . وإن تحولت عنها فتمن أحق بها » . قال أبو عبيد : فتأول قوم لهذه الأحاديث أن لا عصر على المسلمين في أرض الخراج . يقولون : لأن عمر وعلياً لم يشترطاه على الذين أسلموا من الدهاقين . وبهذا كان يفتي أبو حنيفة وأصحابه . وليس في ترك عمر وعلي المير دليل على سقوطه عنهم . لأن المير حق واجب على المسلمين في أرضهم لأهل الصدقة ، لا يحتاج إلى اشتراطها عليهم عند دخولهم في الأميين ، وانظر تفصيله في الأموال من رقم (٢٣١ - ٢٥٨) .

إذا انتقلت إلى غيرهم من المسلمين . وقد صاروا بهذا الصلح أهل عهد . فإن بذلوا الجزية عن رقابهم جاز لإقرارهم فيها على التأييد ، وإن منعوا الجزية لم يجبروا عليها ، ولم يقرّوا فيها سنة بغير جزية (١) .

وقد قال أحمد في رواية حنبل « ما فتح عنوة فهو في المسلمين ، وما صلحوا عليه فهو لهم يؤدون إلى ما صلحوا عليه . ومن أسلم منهم تسقط عنه الجزية . والأرض في المسلمين » .
فقد بين أن الأرض في .
وهذا محمول على أن الأرض لنا .

والضرب الثاني : أن يصلحوا على أن ملك الأرضين لهم ، ويضرب عليها خراج يؤدونه عنها . فهذا الخراج في حكم الجزية ، متى أسلموا سقط عنهم . نص عليه في رواية ابن منصور وذكر له قول « سفيان ما كان من أرض صلح عليها ثم أسلم أهلها فقد وضع الخراج عنها » . قال أحمد : « جيد » . قيل له : وما كان من أرض أخذت عنوة ثم أسلم صاحبها وضعت عنها وأقرّ على أرضه بالخراج ؟ قال أحمد : « جيد » .

فقد نصّ على أن الخراج يسقط عن أرض الصلح بالإسلام .
وهذا محمول على ملك الأرضين لهم .

ولا تصير أرضهم دار إسلام . وتكون دار عهد ، ولم يبعها ورهنها .

وإذا انتقلت إلى مسلم لم يؤخذ خراجها ، ويقرّون فيها ما أقاموا على الصلح . ولا تؤخذ جزية رقابهم . لأنهم في غير دار الإسلام (٢) .

فإن نقضوا الصلح بعد استقرارهم . نظرت . فإن ملكت عليهم فهل تكون على حكمها دار عهد ؟ يخرج على وجهين .

ذكر الحرق أنه ينتقض في الدار ، فتصل دار حرب .

وذكر أبو بكر : أنه لا ينتقض . فعلى هذا تكون دار عهد .

وإن لم يملك صارت الدار حرباً وجهاً واحداً (٣) .

(١) قال الماوردي : وإن منعوا الجزية لم يجبروا عليها ، ولم يقرّوا فيها إلا المدة التي يقرّ فيها أهل العهد . وذلك أربعة أشهر ، ولا يجاوزون السنة . وفي إقرارهم فيها ما بين الأربعة أشهر والسنة وجهان .

(٢) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : قد صارت دارهم بالصلح دار إسلام ، وصاروا به أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم .

(٣) قال الماوردي : ذهب الشافعي رحمه الله إلى أنها إن ملكت أرضهم عليهم فهي على حكمها . وإن لم تملك صارت الدار حرباً . وقال أبو حنيفة : إن كان في دارهم مسلم ، أو كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين ، فهي دار إسلام يجري على أهلها حكم البقاء . وإن لم يكن بينهم مسلم ولا بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين ، فهي دار حرب . وقال أبو يوسف ، ومحمد : قد صارت دار حرب في الأمرين كليهما .

فأما الأموال المنقولة^(١)

فإذا سبغت لم تقسم مع غنائم الحرب حتى تنجلي، ليعلم بانجلائها تحقق الظفر واستقرار الملك ،
ولأن لا يتشاغل للمقاتلة بها . فبهزموا .

فإذا انجلت الحرب جاز تعجيل قسمتها في دار الحرب، وجاز تأخيرها إلى دار الإسلام، بحسب ما يراه أمير الجيش من الصلاح^(٢) .

وإذا أراد قسمتها بدأ بأسلاب القتلى، فأعطى كل قاتل سلب قتيله ، سواء شرط الأمير له بذلك أو لم يشترطه .

وعنه رواية أخرى : إن شرطه لم استحقوه ، وإن لم يشترطه لم كان غنيمة يشتركون فيه . ولا يخمس السلب^(٣) .

فإذا فرغ من إعطاء السلب ، فإنه يبدأ بعد السلب بإخراج الخمس من جميع الغنيمة . فيقسمه بين أهل الخمس على خمسة أسهم . وهذا لا يختلف الرواية فيه . وإنما اختلفت في مال النبي : هل يخمس^(٤) ؟

(١) قال الماوردي : هي الغنائم المألوقة . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمها على رأيه . ولما تنازع فيها المهاجرون والأنصار يوم بدر جعلها الله منّ وجلّ ملكاً لرسوله ، يضمها حيث شاء . وروى أبو أمامة الباهلي قال : « سألت عبادة بن الصامت عن الأموال - يعني قول الله (يسألونك عن الأموال قل الأنفال لله والرسول . فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم) فقال عبادة بن الصامت : فإنا أصحاب بدر أنزلت ، حين اختلفنا في الفل . فساء فيه أخلاقنا . فأنزعه الله سبحانه من أيدينا . فجعله إلى رسوله . فقسمه بين المسلمين على سواء . واصطفى من غنيمة بدر سيفه ذا الفقار . وكان سيف منه بن الحجاج ، وأخذ منها سهمه ولم يخمسها ، إلى أن أنزل الله منّ وجلّ بعد قوله تعالى (وأعطوا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فتولى الله سبحانه قسمة الغنائم ، كما تولى قسمة الصدقات . فكان أول غنيمة خمسها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر : غنيمة بني قينقاع » .

(٢) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : لا يجوز أن يقسمها في دار الحرب حتى يصير إلى دار الإسلام ، فيقسمها حيثنّ .

(٣) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة ، ومالك : إن شرطه لم استحقوه . وإن لم يشرطه لم كان غنيمة ، فيشتركون فيها . وقد نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم - بعد حيازة الغنائم - « من قتل قتيلاً فله سلبه » والشرط ما تهدم الغنيمة لامتأخر عنها . وقد أعطى أبا قتادة أسلاب قتلاه ، وكانوا عشرين قتيلاً . والسلب : ما كان على المقتول من لباس يقيه ، وما كان معه من سلاح يقاتل به ، وما كان تحته من فرس يقاتل عليه . ولا يكون ما في السكر من أمواله سلباً . وهل يكون ما في وسطه من مال ، وما بين يديه من حقبة سلباً ؟ فيه قولان . ولا يخمس السلب . وقال مالك : يؤخذ خمسة لأهل الخمس .

(٤) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، ومالك : يقسم الخمس على ثلاثة أسهم : لليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل . وقال ابن عباس : يقسم الخمس على ستة أسهم : سهم لله تعالى يصرف في مصالح الكعبة .

وأهل الخمس في الغنيمة : هم أهل الخمس في النية ، على ما شرعناه هناك .
وقد قال أحمد في رواية أبي طالب ، وقد سئل : إذا جمعوا الغنائم هل يعطيهم النفل ؟ قال :
« لا يعطيهم شيئا حتى ينحس جميع الغنيمة . فإذا نحس جميع الغنيمة أعطاهم النفل » .
وهو مقتضى أيضا على أهل الرضخ . وهم من لا سهم له من حاضرى الوقعة : من العبيد ،
والنساء ، والصبيان ، والمرضى ، وأهل الثقة ، على الرواية التى لا سهم لهم . فالخمس مقتضى عليهم
يرضخ لهم من الغنيمة بحسب غنائهم .

ولا يبلغ ررضخ أحد منهم سهم فارس ولا راجل .
فإن زال نقص أهل الرضخ بعد حضور الوقعة ، ففتح العبد ، وبلغ الصبي ، وأسلم الكافر .
فإن كان ذلك قبل انقضاء الحرب أسهم لهم ولم يرضخ . وإن كان بعد انقضائها ررضخ لهم ولم يسهم .
ثم تقسم الغنيمة ، بعد إخراج الخمس والرضخ منها ، بين من شهد الوقعة من أهل الجهاد .
وهم : الرجال الأحرار المسلمون الأصحاء ، يشترك فيها من قاتل ومن لم يقاتل . لأن غير المقاتل عون
للمقاتل ورد له عند الحاجة (١) .

وقسمة الغنيمة بينهم قسمة استحقاق ، لا يرجع فيها إلى اختيار القاسم ، وإلى الجهاد . ولا
يجوز أن يشترك معهم غيرهم ممن لم يشهد الوقعة (٢) .
واختلفت الرواية عن أحمد في تفضيل بعضهم على بعض . فروى عنه جواز ذلك . وروى
عنه التسوية .

وإذا اختص بها من شهد الوقعة وجب أن يفضل الفارس على الراجل بفضل غنائه . فيعطى
الفارس ثلاثة أسهم ، والراجل سهم واحد (٣) .
ولا يعطى سهم الفارس إلا لأصحاب الخيل خاصة ، ويعطى لركاب البغال والحمير سهام الرجالة .
ويعطى لركاب الإبل والفتيلة سهام المحجين (٤) .

(١) قال الماوردى : وقد اختلف في قوله تعالى (٣ : ١٦٧) وقيل لهم تعالوا فالتلوا في سبيل الله أو ادفعوا)
على تأويلين . أحدهما : أنه تكثير السواد . وهذا قول السدى . والثاني : للرابطة على الخيل .
وهو قول ابن عون .

(٢) قال الماوردى : وقال مالك : مال الغنيمة موقوف على رأى الإمام . إن شاء قسمه بين الفاتحين
تسوية وتفضيلا . وإن شاء أفرق معهم غيرهم ممن لم يسهلوا الوقعة . وفى قول النبي صلى الله
عليه وسلم « الغنيمة لمن شهد الوقعة » ما يدفع هذا المذهب . وهذا الحديث ذكره ابن قدامة في المرح
الكبير وابن القيم في الطرق الحسنية ، موقوفا على عمر رضى الله عنه .

(٣) قال الماوردى : قال أبو حنيفة : يعطى الفارس سهمين والراجل سهم واحد . وقال الشافعى :
يعطى الفارس ثلاثة أسهم ، والراجل سهم واحد .

(٤) قال الماوردى : ويعطى لركاب البغال ، والحمير ، والجمال ، والفتيلة سهام الرجالة . ولا فرق بين
عناق الخيل ومجانها . وقال سليمان بن ربيعة : لا يسهم إلا للعتاق السواقي .

وفي سهم المحبين روايتان . إحداهما : مثل سهام عتاق الخيل . والثانية : يعطي المحبين سهماً .

وإذا شهد الوقعة بفرسه أسهم له ، وإن لم يقاتل عليه . وإذا خلفه في العسكر لم يسهم له . وإذا خسر الوقعة بأفراس أعطى سهم فرسين^(١) .

ومن مات فرسه بعد حضور الوقعة أسهم له . ومن مات قبلها لم يسهم له . وكذلك إن كان هو الليث^(٢) .

وإذا جاءهم مدد قبل انجلاء الحرب شركوهم في الغنيمة . وإن جاءوا بعد انجلائها لم يشركوهم . ويسوى في قسمة الغنيمة بين مرتزقة الجيش وبين للتطوعة . إذا شهد جميعه الوقعة .

وإذا غزا قوم بغير إذن الإمام كان ماغنموه غموساً والباقي لهم .

وفيه رواية أخرى : لا يخمس . وجميعه لهم^(٣) .

وفيه رواية أخرى ثالثة : لا يملك كالغنيمة^(٤) .

وإذا دخل دار الحرب بأمان ، أو كان مأسوراً معهم فأطلقوه وأمنوه . لم يجوز أن يفتلهم في نفس ولا مال . وعليه أن يؤمنهم كما أمنوه .

وإذا كان في المقاتلة من ظهر غناؤه ، وأثر بلاؤه ، لشجاعته وإقدامه . أخذ سهمه من الغنيمة

أسوة غيره ، وزيد من سهم المصالح لأجل غناؤه . وإن رأى تقضيله من سهم الغنيمة على إحدى الروايتين^(٥) فله ذلك .

(١) قال الماوردي : لم يسهم إلا للرس واحد . وبه قال محمد ، وأبو حنيفة . وقال أبو يوسف : يسهم لفرسين . وبه قال الأوزاعي . وقال ابن عينة : يسهم لما يحتاج إليه ، ولا سهم لما لا يحتاج إليه .

(٢) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : إن مات هو أو فرسه بعد دخول دار الحرب أسهم له .

(٣) هنا قول أبي حنيفة كما في الماوردي .

(٤) هنا قول الحسن « » » .

(٥) قال الماوردي : فإن لنبى السابقة والإقدام حق لا يحتاج . قد عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم أول راية عقداً في الإسلام — بعد مع حمة بن عبد المطلب — لمبيدة بن الحرث في شهر ربيع الأول في السنة الثانية من الهجرة . وتوجه معه سعد بن أبي وقاص إلى أدنى ماء في الحجاز . وكان أمير المصركين عكرمة بن أبي جهل . فرى سعدونكاً . وكان أول من رى سهماً في سبيل الله فقال :

ألا هل آى رسول الله آى حيت صحابى يسهم نبى ؟

أفدو بها أو اللهم ذباداً بكل حزوة ويكل سهل

فأ يخذ رام فى عدو يسهم يارسلو الله ، قلى

وذلك أن دينك دين صدق وذو حق أتيت به وعدل

فلما قدم اعتنر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بما سبق إليه ، وتهدم فيه .

فصل

في وضع الخراج والجزية

والجزية والخراج حقان أوصل الله تعالى للسلمين إليهما من الشركين .
يختصمان من ثلاثة أوجه ، ويفترقان من ثلاثة أوجه . ثم تفرع أحكامهما .
فأما الأوجه التي يختصمان فيها :
فأحدها : أن كل واحد منهما مأخوذ عن مشرك ، صغاره وذلة .
والثاني : أنهما مالا في " يصرفان في أهل النية " .
والثالث : أنهما يجبان بحاول الحول ، ولا يستحقان قبله .
وأما الوجوه التي يفترقان فيها .
فأحدها : أن الجزية نص " والخراج اجتهاد .
والثاني : أن أقل الجزية مقدر بالشرع ، وأكثرها مقدر بالاجتهاد . والخراج أكثره وأقله مقدر بالاجتهاد .
والثالث : أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر ، وتسقط بحدوث الإسلام . والخراج قد يؤخذ مع الكفر والإسلام .
فنبدأ بالجزية فنقول :
هي موضوعة على الردوس ، واسمها مشتق من الجزاء . إما جزاء على كفرهم ، لأخذها منهم صغارا ، أو جزاء على أمانتنا لهم ، لأخذها منهم رققا (١) .
وتؤخذ الجزية ممن له كتاب أو شبهة كتاب .

(١) قال الماوردي : والأصل فيها قوله تعالى (٩) ٢٩ فآخروا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين آوتوا الكتاب حتى يسطوا الجزية عن يدهم صاغرون) أما قوله سبحانه « لا يؤمنون بالله » فأهل الكتاب وإن كانوا معترفين بأن الله سبحانه واحد ، فيحصل في هذا الإيمان بالله تأويلين . أحدهما : لا يؤمنون بكتاب الله تعالى وهو القرآن . والثاني : لا يؤمنون برسوله محمد صلى الله عليه وسلم . لأن تصديق المرسل إيمان بالمرسل . وقوله « ولا باليوم الآخر » يحصل تأويلين . أحدهما : لا يخافون وعيد اليوم الآخر ، وإن كانوا معترفين بالثواب والعقاب . والثاني : لا يصدقون بما وصفه الله به من أنواع العذاب . وقوله « ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله » يحصل تأويلين . أحدهما : ما أمر الله بنسخه من شرائعهم . والثاني : ما أحله لهم وخرّمه عليهم . وقوله « ولا يدينون دين الحق » فيه تأويلان . أحدهما : ما في التوراة والإنجيل من اتباع الرسول . وهذا قول الكلبي . والثاني : الفسول في دين الإسلام . وهو قول الجمهور . وقوله « من الذين آوتوا الكتاب » فيه تأويلان . أحدهما : من أبناء الدين آوتوا الكتاب . والثاني : من الذين ينفخون فيهم الكتاب . لأنهم في اتباعه كتابناه . وقوله « حتى يسطوا الجزية » فيه تأويلان . أحدهما : حتى يدفعوا الجزية . والثاني : حتى يضمنوها . لأن ضمانها يجب الكف

أما أهل الكتاب فهم اليهود والنصارى . وكتابه التوراة والإنجيل ، والعرب في أخذ الجزية منهم كغيرهم^(١) .

وأما من له شبهة كتاب فهم المجوس ، يجرى مجرى أهل الكتاب في أخذ الجزية ، وإن حرم أكل ذبائحهم ، ونكاح نسائهم .

وتؤخذ من الصابئين والسامرة إذا وافقوا اليهود والنصارى في أصل معتقدهم ، وإن خالفهم في فروعهم . ولا تؤخذ منهم إن خالفوا اليهود والنصارى في أصل معتقدهم .

ولا تؤخذ جزية مرتد ، ولا دهرى ، ولا عابد وثن^(٢) .

ومن دخل في اليهودية والنصرانية ، قبل تبديلهما ، أقرّ على مادان به منهما . ولا يقرّ إن دخل بعد تبديلهما .

ومن جهلت حاله أخذت جزيته ، ولم تؤكل ذبيحته ، ولم تنكح نساؤه .

وفيه رواية أخرى : تنكح ، وتؤكل ذبيحته . نصّ عليها في نصارى بنى تغلب .

ومن انتقل من يهودية إلى نصرانية . لم يقرّ في أحد الوجهين . وأخذ بالإسلام . وإن عاد إلى دينه الذي انتقل عنه . ففي إقراره روايتان .

ويهود خبير وغيرهم في الجزية سواء^(٣) .

ولا تجب الجزية إلا على الرجال الأحرار العقلاء . ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون^(٤) .

ولو انفردت امرأة منهم على أن تكون تبعاً لزوج ، أو لنسب . لم تؤخذ منها جزية . لأنها تبع لرجل قومها . وإن كانوا أجانب منها .

ولو انفردت امرأة في دار الحرب فبذلت الجزية للقام في دار الإسلام . لم يلزمها ما بذلته . وكان ذلك منها كالمهبة . لا تؤخذ به إن امتنعت^(٥) .

عنه . وفي الجزية تأويلان . أحدهما : أنها من الأسماء المجملة التي لا تعرف منها ما يريد بها ، إلا أن يرد بيان . والثاني : أنها من الأسماء العامة التي يجب إخراجها على عمومها ، إلا ما قد خصه الدليل . وفي قوله « عن يد » تأويلان . أحدهما : عن غنى وقدره . والثاني : أن يعتقدوا أن لنا في أخذها منهم يداً وقدره عليهم . وفي قوله « وهم صاغرون » تأويلان . أحدهما : أذلاء مساكين . والثاني : أن يجرى عليهم أحكام الإسلام ، فيجب على من ولى الأمر أن يضع الجزية على رقاب من دخل في القمة من أهل الكتاب يستقروا بها في دار الإسلام . ويلتزم لهم ينفلح حقين . أحدهما : الكف عنهم . والثاني : الحماية لهم . ليكونوا بالكف آمنين ، وبالحماية محروسين . روى نافع عن ابن عمر قال « كان آخر ما تنكح به النبي صلى الله عليه وسلم : أن قال : احفظوني في ذمتي » .

(١) وقال أبو حنيفة ، لا أخذها من العرب لتلا يجرى عليهم صغار .

(٢) قال الماوردي : فأخذها أبو حنيفة من عبدة الأوثان إذا كانوا جماعاً . ولم يأخذها منهم إذا كانوا عرباً .

(٣) قال الماوردي : لا يجامع العلماء .

(٤) قال الماوردي : ولا عبد . لأنهم أتباع وفرارى .

(٥) قال الماوردي . ولو لم ذمتها . وإن لم تكن تبعاً لهما .

ولا تؤخذ الجزية من خنق مشكل . فان زال إشكاله وبان رجلا ، أخذ بها في مستقبل أمره دون ماضيه .

واختلف عن أحمد في قدر الجزية على ثلاث روايات .
أحدها : أنها مقتررة الأقل والأكثر . فيؤخذ من الفقير للعمل اثنا عشر درهما . ومن المتوسط أربعة وعشرون . ومن للوسر ثمانية وأربعون . نقلها الجماعة .

والثانية : أنها غير مقتررة الأكثر والأقل . وهي إلى اجتهد الإمام في الزيادة والنقصان . نقلها الأثرم ، فقال : « تعاد الجزية على ما يطيقون ، تزداد وتنقص . وما يرى الإمام » .
والثالثة : أنها مقتررة الأقل ، غير مقتررة الأكثر . فيجوز للإمام أن يزيد على ما قدره عمر . ولا يجوز أن ينقص منه . نقلها يعقوب بن بختان فقال : « لا يجوز للإمام أن ينقص من ذلك . وله أن يزيد » .

والأولى : اختيار الحرق . والثالثة : اختيار أبي بكر (١) .
وإذا صولحوا على مضاعفة الصدقة عليهم . ضعفت . كما فعل عمر رضي الله عنه مع تنوخ ، وبهراء ، وبني تغلب بالشام .
ويؤخذ من النساء والصبيان .

والمخصوص عنه في الصبيان في رواية ابن القاسم . وذلك لأنها جزية مأخوذة على طريق الصلح . فاستوى فيها النساء والصبيان .
ويدل عليه : ما روى أبو عبيد بإسناده قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى معاذ « وفي الحالم والحاملة دينار أو عدله من المعافر (٢) » .

(١) قال الماوردي : واختلف الفقهاء في قدر الجزية . فذهب أبو حنيفة إلى تصنيفهم ثلاثة أصناف . أغنياء يؤخذ منهم ثمانية وأربعون درهما . وأوساط يؤخذ منهم أربعة وعشرون درهما . وفقراء يؤخذ منهم اثنا عشر درهما . فجعلها مقدرة الأقل والأكثر . ومنع من اجتهد الولاية فيها . وقال مالك : لا يقدّر أهلها ولا أكثرها . وهي موكولة إلى اجتهد الولاية في الطرفين . وذهب الشافعي إلى أنها مقدرة الأقل بدينار . ولا يجوز الاقتصار على أقل منه . وغير مقدرة الأكثر ، يرجع فيه إلى اجتهد الولاية ، ويمتد رأيه في التسوية بين جميعهم ، أو التفضيل بحسب أحوالهم : فإذا اجتهد رأيه في عقد الجزية مهم على مراعاة أولى الأمر منهم صارت لازمة لجميعهم . ولأعقابهم قرنا بدينار . ولا يجوز لوال بعده أن يغيره إلى ثمانين منه ، أو زيادة عليه . وانظر الأموال رقم (١٠٠ - ١٠٩) .

(٢) قال الماوردي : ولا تؤخذ من الصبيان والنساء . لأنها جزية تصرف في أهل النى . غفلت الزكاة للأخوذة من النساء والصبيان . فإن جمع بينهما وبين الجزية أخذتاً مماً . وإن اقتصر عليها وحدها . كانت جزية . إذا لم ينقص في السنة عن دينار . اه . وروى أبو عبيد في الأموال رقم (٩٣) عن أسلم مولى عمر « أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد : أن يقاتلوا في سبيل الله . ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم . ولا يقتلوا النساء ولا الصبيان . ولا يقتلوا إلا من جرت عليه الموى » . وكتب إلى أمراء الأجناد « أن يضربوا الجزية . ولا يضربوها على النساء والصبيان . ولا يضربوها إلا على

ومعلوم أن ذلك على وجه الصلح . ولا يلزم عليه الجزية . لأنها غير مأخوذة على طريق الصلح . لأن الصلح ما اعتبر فيه رضی كل واحد من المتصالحين . والجزية لا يعتبر فيها ذلك . لأنهم لو بذلوا زكوا الإمام قبولها من طريق الشرع .
وقد صرح أحمد : أنها جزية في رواية محمد بن موسى . وقد سأله عن نصارى بنى تغلب - فقال « تصاعف عليهم الجزية » .
فقد سماه جزية .

وقد علق القول في رواية ابن القاسم فقال « المال والمواشي والأرض سواء الصغير والكبير ، إنما هي الزكاة » .

فسيماها زكاة . ومعناه : حكمها حكم الزكاة في أنها تجب على الصغير والكبير .
وإذا صلحوا على ضيافة من يمر بهم من المسلمين قُتِرَ عليهم ، وأخذوا بها ثلاثة أيام . لا يزدون عليها ، كما صلح عمر نصارى الشام على ضيافة من مر بهم من المسلمين ثلاثة أيام ، مما يأكلون . لا يكفونهم ذبح شاة ولا دجاجة ، وتبن دوابهم ، من غير شعير . وجعل ذلك على أهل السواد ، دون المدن .

وإن لم يشترط عليهم الضيافة ومضاعفة الصدقة . فلا صدقة عليهم في زرع ولا ثمر . ولا يلزمهم إضافة سائل ولا سابل (١) .

وقد روى عن أحمد كلام يدل على أن الذي شرط عليهم : يوم وليلة .
فقال محمد بن علي : قلت لأحمد « عمر بن الخطاب جعل على أهل السواد يوماً وليلة ؟ قال : كنا إذا تولينا عليهم قالوا : شبا شبا . قلت لأحمد : ما يوم وليلة ؟ قال : يضيفونهم . قلت : ما قولهم : شبا شبا ؟ قال أحمد : هو بالفارسية ليلة ليلة » .
وفد رواه أبو بكر الحلال بإسناده عن الأحنف بن قيس « أن عمر رضی الله عنه اشترط

من جرت عليه الموسى » . قال أبو عبيد : هي من أنبت . وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية ومن لا تجب عليه . ألا تراه إنما جعلها على الذكور المبركين دون الإناث والأطفال . وذلك أن الحكم كان عليهم القتل لو لم يؤدها . وأسقطها عنهم لا يستحق القتل ، وم الترية . وقد جاء في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى معاذ باليمن الذي ذكرناه ، وهو رقم (٦٤) « أن على كل حالم ديناراً » ما فيه بقوة لفلول عمر . ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم خص الحالم دون المرأة والصبي ؟ إلا أن في بعض ما ذكرناه من كتبه - وهو رقم (٦٦) « الحالم والحالة » فترى والله أعلم : أن المحفوظ الثابت من ذلك هو الحديث الذي لا ذكر للحالة فيه . لأنه الأمر الذي عليه المسلمون . وبه كتب عمر إلى أمراء الأجناد . فإن يكن الذي فيه ذكر الحالة محفوظاً - فإن وجهه عندى - والله أعلم - أن يكون ذلك كان في أول الإسلام إذ كان نباء المبركين وولدهم يخاطبون مع رجالهم . وقد كان ذلك ثم نسخ اه : والحالم : الذي بلغ بالاحتلام . والمافر : ثياب تصنع في اليمن .

على أهل النمة ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القناطر ، وإن قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليه دية .

وفى لفظ آخر « أن عمر اشترط على أهل النمة ضيافة يوم وليلة ، فإن حبسهم مطر أو مرض فيومين . فإن مكثوا أكثر من ذلك أفنقوا أموالهم ، ويكفوا ما يطيقون » .

وكذلك الضيافة في حق المسلمين : الواجب يوم وليلة .

قال في رواية حنبل « قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك . وهو دين له . قلت : كم مقدار ما يقتدر له ؟ قال : ما عوته في الثلاثة الأيام التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . واليوم والليلة هو حق واجب » .

فقد بين أن المستحب ثلاثة أيام . والواجب يوم وليلة .

وقال في موضع آخر من مسائل حنبل وصالح « الضيافة ثلاثة أيام ، وجائزته يوم وليلة » . فكانت جائزته أوكد من الثلاثة .

وقد روى أبو بكر الحلال مادل على الاستحباب والإيجاب .

فروى بإسناده عن أبي كريمة - للقدام بن معديكرب - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليلة الضيف حق واجبة . فإن أصبح بضائه فهو دين عليه ، إن شاء اقتضى الدين وإن شاء تركه ^(١) » . يعنى إذا لم يضيف .

و بإسناده عن أبي شريح الخزاعي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الضيافة ثلاثة أيام . وجائزته يوم وليلة . ولا يحل لمسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه . قالوا : يا رسول الله ، كيف يؤثم ؟ قال : يقيم عنده ، وليس عنده ما يقره ^(٢) » .

فحديث أبي كريمة يدل على وجوب اليوم والليلة .

وحديث أبي شريح يدل على استحباب الثلاث .

فالضيافة في حق الكفار والمسلمين ، يتفقان في قدر الوجوب والاستحباب ، ويختلفان في حكيم آخرين .

أحدهما : أنها في حق المسلمين تجب ابتداء بالشرع ، وفي حق الكفار تجب بالشرط .

والثاني : أنها في حق المسلمين نعم أهل القرى والأمصار . وفي حق الكفار تختص بأهل القرى .

قال في رواية أبي الحارث « الضيافة تجب على كل مسلم ، من كان من أهل الأمصار وغيرهم من المسلمين » .

(١) لفظه عند أبي داود ، وابن ماجه - كما ساقه المنذرى في الترمذي والترغيب والترهيب « ليلة الضيف حق على كل مسلم ، فمن أصبح بضائه فهو عليه دين ، إن شاء قضى . وإن شاء ترك » .

(٢) ساقه الحافظ المنذرى عن أبي شريح - خويلد بن عمر - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته : يوم وليلة . والضيافة : ثلاثة أيام ، فما كان بعد ذلك فهو صدقة . ولا يحل له أن يؤتى عنده حتى يخرجه » . رواه مالك ، والبخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي . قال الترمذي : ومعنى « لا يؤتى » لا يقيم حتى يشتد على صاحب المنزل . والخرج : الضيق .

وقال في موضع آخر «تجب الضيافة على المسلمين كلهم . من نزل به ضيف عليه أن يضيفه» .
والفرق بينهما : أن عمر شرط تلك على أهل القرى ، والأخبار الواردة في حق المسلمين عامة
لقوله صلى الله عليه وسلم «ليلة الضيف حق» واجبة . وفي لفظ آخر «الضيافة ثلاثة أيام» .
وتجب الضيافة على المسلم للمسلمين والكفار ، لعموم الخبر .

وقد نص عليه أحمد في رواية حنبل - وقد سأل «إن أضاف الرجل ضيفان من أهل الكفر ؟
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم» دل على
أن المسلم والمشرک مضاف . والضيافة معناها معنى الصدقة التتطوع على المسلم والكافر .
فقد احتج بعموم الخبر ، وأنه يم المسلم والكافر .

وإذا نزل به الضيف فلم يضيفه كان ديناً له على المضاف به . نص عليه في رواية حنبل .
فقال «إذا نزل القوم فلم يضافوا . فإن شاء طلبه ، وإن شاء ترك»
قال له «فكم مقدار ما يقتدره ؟ قال : ما يعمونه في الثلاثة الأيام . واليوم والليلة حق واجب»
قال له : «فإن لم يضيفوه ترى له أن يأخذ من أموالهم بمقدار ما يضيفه ؟ قال : لا يأخذ إلا يعلم
أهله . وله أن يطالبهم بحقه» .
فقد نص على أن له للطالبة بذلك .

وهذا يدل على ثبوته في ذمته . لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي كريمة «فإن
أصبح بفنائهم فهو دين عليه ، إن شاء اقتضى ، وإن شاء ترك» ومنع من أن يأخذ من مال من
تجب عليه الضيافة بغير إذنه ، بناء على أصله ، وهو «أن من كان له على رجل حق وامتنع
من أدائه وقدر له على حق» . لم يجوز له أن يأخذه بغير إذنه .

ويلزم الذي

ترك مافيه ضرر على المسلمين وأحلام : في مال ، أو نفس . وهي ثمانية أشياء :
الاجتماع على قتال المسلمين . وأن لا يزنى بمسلمة ، ولا يصيبها باسم نكاح . ولا يفتن مسلماً
عن دينه . ولا يقطع عليه الطريق . ولا يؤوى للمشركين عينا ، أعنى جاسوساً . ولا يعاون
على المسلمين بدلالة ، أعنى لا يكتب للمشركين بأخبار المسلمين . ولا يقتل مسلماً ولا مسلمة .
وكذلك يلزم ترك مافيه غضاضة ونقص على الإسلام . وهي ثلاثة أشياء :

ذكر الله تعالى ، وكتابه ، ودينه ، ورسوله ، بما لا ينبئ .
فهذه الأشياء يلزمهم تركها ، سواء شرط ذلك الإمام عليهم أو لم يشترط (١) .

(١) قال الماورى : وبشرط عليهم في عقد الجزية شرطان : مستحق ، ومستحب . أما المستحق
فستة شروط . أحدها : أن لا يذكروا كتاب الله تعالى بطن فيه ، ولا تحريف له . والثاني :
أن لا يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذب له ، ولا ازراء عليه . والثالث : أن
لا يذكروا دين الإسلام بتم له ولا فدح فيه . والرابع : أن لا يصيبوا مسلمة بزنا ولا باسم نكاح .
والخامس : أن لا يفتنوا مسلماً عن دينه ، ولا يصرحوا لماله ، ولا لدمه . والسادس : أن
أن لا يصيبوا أهل الحرب ، ولا يؤوا أغنياءهم . فهذه الستة حقوق ملتزمة ، فتلزمهم بغير شرط .

فإن ضلوا ذلك ، أو شيئاً منه . نقض العهد في إحدى الروايتين .
قال في رواية أبي الحارث : في نصراني استكره مسلمة على نفسها « يقتل ، ليس على هذا
صولوا . وإن طاعته يقتل ، وعليها الحد » .
وقال في رواية حنبل « كل من ذكر شيئاً يعرض به بالرب عز وجل فعليه القتل ، مسلماً
كان أو كافراً » .
وقال أيضاً في رواية جعفر بن محمد : في يهودى سمع للثؤنن يؤذن فقال له : كذبت « يقتل .
لأنه شتم » .

وقال أيضاً في رواية أبي طالب : في يهودى شتم النبي صلى الله عليه وسلم « يقتل . قد نقض العهد » .
وفيه رواية أخرى « لا ينقض العهد إلا بالامتناع من بذل الجزية وجرى أحكامنا عليهم » .
وقال في رواية موسى بن عيسى اللوصلى : في المشرك إذا قذف مسلماً « يضرب » .
وكذلك قال في رواية الليمونى : في الرجل من أهل الكتاب يقذف العبد المسلم وينكل به ،
« يضرب ما يرى الحاكم » .

وظاهر هذا : أنه لم يجعل نقض العهد بقذف المسلم ، وإن كان فيه ضرر على المسلمين .
فأما ما ليس فيه ضرر على المسلمين ، ولا غضاظة على الإسلام : مثل إظهار منكر
في دار الإسلام ، باحداث البيع والكنايس في دار الإسلام ، ورفع أصواتهم بكبهم ، والضرب
بالتواقيس ، وإطالة البنيان على المسلمين ، وإظهار الخمر والخنزير ، وترك ما أخذ عليهم تركه من
التشبه بالمسلمين في ملبوسهم ، ومركوبهم ، وكنائهم ، وشعورهم . فهل ذلك واجب عليهم تركه ،
أم هو مستحب ؟

فقال في رواية أبي الحارث « ينبغي أن يؤخذ أهل الذمة بالنواصي والزناير ، يذلون بذلك » .
وقال في رواية أبي طالب « السواد قبح عنوة ، فلا يكون فيه بيعة ، ولا يضرب فيه بناقوس
ولا تتخذ فيه الخنازير ، ولا تشرب فيه الخمر ، ولا يرفعون أصواتهم في دورهم » .
وقال في رواية إبراهيم بن هاني ، ويعقوب بن بختان « لا يتركون أن يجتمعوا في كل أحد ،
ولا يظهرن سمر ولا ناقوسا » .

ولما تشترط شعاراً لهم ، وتأكيذاً لتنظيف العهد عليهم . ويكون ارتكابها بعد الصرط نقضاً للعهد .
وأما المستحب فثمة أشياء . أحدها : تغيير هيئاتهم بلبس النيار ، وشدة الزنار . والثاني : أن
لا يعلوا على المسلمين في الأبنية ويكونون - إن لم يتقصوا - مساوين لهم . والثالث : أن لا يسمون
أصوات نواقيسهم ، ولا تلاوة كتبهم ، ولا قولهم في عزير والمسيح . والرابع : أن لا يجاهروا
بمرب مخورم ، ولا بإظهار صلبانهم وخنازيرهم . والخامس : أن يغضوا دفن موتاهم ، ولا يجاهروا
بندب عليهم ولا نياحة . والسادس : أن يمتنعوا من ركوب الخيل عتافاً وهجاناً ، ولا يمتنعوا من
ركوب البغال والحمير . وهذه الستة للمستحبة لا تلزم بعد الذمة حتى تشترط تخصيص الصرط مقررة .
ولا يكون ارتكابها بعد الصرط نقضاً للعهد . لكن يؤخذون بها إجباراً ، ويؤدبون عليها زجراً .
ولا يؤدبون لأن لم يشترط ذلك عليهم اه . وانظر الأموال (١٣٤ - ١٤٠) .
(١) انظر الأموال (رقم ٤٨٠) في يهودى نخص بمسلة حمراء ، فوفت نفسيها . فنبهه عمر . اعتبر ذلك نقضاً .

فقد أطلق القول في ذلك . فيحتمل أن يقتضى الوجوب ، ويلزم بعقد النمة . لأنها إظهار منكر في دار الإسلام . فلزم تركه بعقد النمة .

دليله : ما كان فيه ضرر على الإسلام والمسلمين .

ويحتمل أن يكون ترك هذه الأشياء مستحباً . لأنه لا ضرر على الإسلام والمسلمين فيه .

فعلى هذا لا يلزم حتى يشترط عليهم فيصير بالشرط ملتزماً .

فإن ارتكبها بعد الشرط ، فهل يكون نقضاً لعهدهم ؟

ظاهر كلام الحرقى يكون نقضاً لأنه قال « ومن نقض العهد بمخالفة شيء مما صولحوا عليه حلّ دمه وماله . لأنه بالشرط قد أزمهم ، ويؤخذون به إجباراً ، ويؤدّبون على فعله » .

فكان نقضاً به ، كالامتناع من أداء الجزية والأشياء التي في فعلها ضرر على الإسلام والمسلمين .

وثبت الإمام ما استقرّ من عهد الصلح معهم في دواوين الأمصار ليؤخذوا به إذا تركوه .

فإن لكلّ قوم صلحاً بما خالف ماسواه .

ولا تجب الجزية عليهم في السنة إلا مرة بعد انقضائها بشهور الأهلة .

ومن مات فيها أخذ من تركته بقدر ما مضى منها .

ومن أسلم منهم كان ماله مقراً عليه ، وجزيته ساقطة عنه . وكذلك إن مات قبل أداها (١) .

ومن بلغ من صغارهم أو أفاق من مجانينهم ، استقبل به حول الجزية .

وتسقط الجزية عن الفقير ، وعن الشيخ ، وعن الزمن .

وإذا تشارجوا في دينهم واختلفوا في معتقدهم . لم يعارضوا فيه ، ولم يكشفوا عنه .

وإذا تنازعوا في حق ارتفعوا فيه إلى حاكمهم . لم يمنعوا منه .

وإن تراضوا فيه إلى حاكم حكّم بينهم بما يوجب دين الإسلام .

وتقام عليهم الحدود إذا اتوها .

ومن نقض منهم عهده لم يبلغ به مأمنه . وكان الإمام فيه بالخيار بين القتل والاستراق (٢) .

(١) قال الماوردي : ومن أسلم منهم كان مأزماً من جزية ديناً في فتمته يؤخذ بها . وأسقطها أبو حنيفة

بالإسلام وموته اه . وروى أبو عبيد ، عن قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم « ليس على مسلم جزية » . قال أبو عبيد : وتأويل هذا الحديث : أن رجلاً

لو أسلم في آخر السنة ، وقد وجبت عليه الجزية : أن إسلامه يسقطها عنه . فلا تؤخذ منه ،

وإن كانت لزمته قبل ذلك . لأن السلم لا يؤدى الجزية ولا تكون ديناً عليه ، كما لا تؤخذ منه

فما يستأنف بعد الإسلام . وقد روى عن عمر ، وعليّ ، وعمر بن عبد العزيز ما يقوى هذا المعنى -

ثم ساق الروايات عنهم الأرقام (١٢٢ - ١٢٥) . ثم قال أبو عبيد : ولما احتاج الناس إلى

هذه الآثار في زمان بني أمية . لأنه يروى عنهم ، أو عن بعضهم : أنهم كانوا يأخذونها منهم

وقد أساموا ، يذهبون إلى أن الجزية بمنزلة الضرائب على السيد . فلا يسقط لإسلام العبد عن ضريبة .

ولهذا استجاز من استجاز من الفراء الخروج عليهم - ثم ساق الآثار التي تدلّ على فعل بني أمية

وأخذهم لها ، الأرقام (١٢٦ - ١٢٧) .

(٢) قال الماوردي : ومن نقض منهم عهده أبلغ مأمنه . ثم كان حرباً .

وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية أحمد بن سعيد « إذا منع الجزية ضربت عنقه » .
 وقال في رواية أبي الحارث « إذا زنى بمسلمة قتل » .
 وذلك لأنه عقد الثقة على أن يكف عنا ونكف عنه . فإذا نقض العهد عاد بمعناه الأول .
 فكانه وجد لص حربى في دار الإسلام .
 ولأهل العهد إذا دخلوا دار الإسلام الأمان على نفوسهم وأموالهم . ولهم أن يقيموا أقل من
 سنة بغير جزية . ولا يقيمون سنة إلا بجزية . ويلزم الكف عنهم كأهل الثقة . ولا يلزم
 الدفع عنهم ، بخلاف أهل الثقة .
 وإذا أمن بالغ من عقلاء المسلمين حربياً لزم أمانه كافة المسلمين .
 والمرأء في بذل الأمان كالرجل .
 والعبد فيه كالحر ، سواء كان مأذوناً له في القتال أو لم يكن (١) .
 ويصح أمان الصبي . نص عليه .
 قال أبو بكر الخلال « إذا كان له سبع سنين وعقل التخيير بين أبويه فأمانه ، جائز » .
 ولا يصح أمان المجنون . ومن أمنه فهو حرب ، إلا أن يجهل حكم أمانه فيبلغه مأمنه .
 ثم يكون حرباً .
 وإذا تظاهر أهل الثقة أو العهد بقتال المسلمين كانوا حرباً لو قتلهم . تقتل مقاتلتهم (٢) .
 وإذا امتنع أهل الثقة من بذل الجزية كان نقضاً لعهدهم (٣) .
 ولا يجوز أن يحدثوا في دار الإسلام بيعة ولا كنيسة . فإن أحدثوها هدمت عليهم .
 واختلفت الرواية عن أحمد في بناء ما استهدم من بيعة وكنائسهم القديمة .
 فروى عنه : أنه ليس لهم ذلك . نقلها عبد الله . والثانية : لهم ذلك . والثالثة : إن
 خرب جميعها لم يكن لهم ذلك . وإن استهدم بعضها جاز .
 وإذا نقض أهل الثقة عهدهم استبيح به قتلهم ، وغنيمة أموالهم ، وسبي ذرارهم (٤) .

(١) قال الماوردى : وقال أبو حنيفة : لا يصح أمان العبد ، إلا أن يكون مأذوناً له في القتال . ولا يصح
 أمان الصبي والمجنون .

(٢) قال الماوردى : ويصبر حال ما عدا المقاتلة بالرضى والإنكار .

(٣) وقال الماوردى : وقال أبو حنيفة : لا يتنقض به عهدهم إلا أن يلحقوا بدار الحرب . ويؤخذ ما لم
 جبراً كالديون .

(٤) وقال الماوردى : لم يستبيح بذلك قتلهم ، ولا غنم أموالهم ، ولا سبي ذرارهم ، ما لم يقاتلوا .
 ووجب إخراجهم من بلاد المسلمين آمين حتى يلحقوا بأمنهم من أدنى بلاد المعرك . فإن لم يخرجوا
 طوعاً أخرجوا كرهاً .

وهذا ظاهر ما نقلناه عنه في رواية أحمد بن سعيد « إذا منع الجزية ضربت عنقه » .
وفي رواية أبي الحارث « إذا زنى بمسلمة قتل »
وقال الخرقى في أمر الجزية « ومن نقض العهد بمخالفة شيء مما صولحوا عليه : حل دمه وماله » .
وهذا صريح من الخرقى في ذلك .
فإن هرب إلى دار الحرب من ذمتنا ، ناقضا للعهد - وله مال في دار الإسلام - هل يكون فينا ؟
ظاهر كلام الخرقى أنه يكون فينا . لأنه قال « ومن هرب إلى دار الحرب من ذمتنا
ناقضا للعهد عاد حربا » .
وقال أبو بكر الخلال في كتاب الخلاف « إذا أودع الحربى للمستأمن في دار الإسلام مالا ،
ثم لحق بدار الحرب فأسر ، أو قتل : إنه يرد إلى وريثه » .
وظاهر هذا : أنه لم ينقض أمانه في ماله .
فهذا الكلام في الجزية .

فأما الكلام في الخراج

فهو ما وضع على رقاب الأرضين من حقوق تؤدى عنها^(١) .
والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام :
أحدها : ما استأنف للسلمون إحياءه . فهو أرض عشر . لا يجوز أن يوضع عليها
الخراج . نص عليه في رواية أبي الصقر - وقد سألته عن أرض موات في دار الإسلام لا يعرف
لها أرباب ، ولا للسلطان عليها خراج ، أحيائها رجل من المسلمين - فقال « من أحيأ أرضا
مواتا في غير أرض السواد كان للسلطان عليه فيها العشر ، ليس له عليه غير ذلك » .
وقال في رواية ابن منصور « والأرضون التي يملكها ربها ليس فيها خراج . مثل هذه القطائع
التي أقطعها عثمان في السواد لسعد ، وابن مسعود ، وخباب^(٢) » .
وظاهر هذا : أنه لم يوجب في قطائع السواد خراجا . وهذا محمول على أنه أقطعهم منافعها وخراجها .
وللإمام أن يسقط الخراج على وجه للصالحه .

(١) قال الماوردي : وفيه من ناس الكتاب بينة خالفت نص الجزية . فلذلك كان موقوفاً على اجتماع
الأئمة . قال تعالى (٢٣ : ٧٢) أم تسألهم خراجاً فراج ربك خير . وفي قوله « أم تسألهم خراجاً » وجهان .
أحدهما : أجراً . والثاني : نقعاً . وفي قوله « خراج ربك خير » وجهان . أحدهما : فزق
ربك في الدنيا خير منه . والثاني : فأجر ربك في الآخرة خير منه . والأول للكلبي . والثاني قول
الحسين . قال أبو عمرو بن السلاء : والفرق بين الخرج والخراج : أن الخرج من الرقاب . والخراج
من الأرض . والخراج في لغة العرب : اسم للكره والنفلة . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « الخراج
بالضمان » ١٤ .

(٢) أنظر الأموال رقم (٦٨٩) . وخراج أبي يوسف صفحة (٣٧) . وخراج يحيى بن آدم
رقم (٢٤٨) .

القسم الثاني

ما أسلم عليه أربابه . فهو أرض عشر . لا يجوز أن يوضع عليها خراج^(١) . نص عليه في رواية حرب . فقال « إذا فتح المسلمون الأرض عنوة فصاروا فيها لهم . فهو خراج » . وقال « أرض العشر : الرجل يسلم بنفسه من غير قتال وفي يده أرض ، فهي عشر » . وقال في موضع آخر « أرض العشر : الرجل يسلم وفي يده أرض فهي عشر ، مثل مكة والمدينة » . وقد علق القول في رواية حنبل . فقال « من أسلم على شيء فهو له . ويؤخذ منه خراج الأرض » . وهذا محمول على أنه كان في يده من أرض الخراج أقره الإمام في يده ، كما أقره النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر . فلا يسقط الخراج .

القسم الثالث

ما ملك عن المشركين عنوة وقهراً . ففيه روايتان^(٢) . أحدهما : يكون غنيمة تقسم بين الفاتحين ، وتكون أرض عشر . لا يجوز أن يوضع عليها خراج . وفيه رواية أخرى : الإمام بالخيار بين أن يقسمها بين الفاتحين . فلا يكون فيها خراج ، وبين أن يقفها على جماعة المسلمين . فتصير وقفاً على مصالح المسلمين . ويضرب عليها خراجاً يكون أجرة يقرّ على الأبد . وإن لم يتقرر بمدة ، لما فيها من عموم للمصلحة . ولا يجوز بيع رقابها ، اعتباراً بحكم الوقف . وهي الأرض المختصة بوضع الخراج عليها .

القسم الرابع

ما صولح عليه المشركون من أرضهم فهي على ضريين . أحدهما : ما جلا عنه أهله حتى خلصت للمسلمين بغير قتال . فيكون وقفاً على مصالح المسلمين ، ويضرب عليها خراج يكون أجرة يقرّ على الأبد . وإن لم يتقرر بمدة . لما فيها من عموم للمصلحة ، فلا يتغير بإسلام ولا ذمة . ولا يجوز بيع رقابها ، اعتباراً بحكم الوقف .

(١) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : الإمام مخير بين أن يجعلها خراجاً أو عمراً ، فإن جعلها خراجاً لم يجوز أن تنقل إلى العمر . وإن جعلها عمراً جاز أن تنقل إلى الخراج . اهـ . وانظر الأموال (ص ٧٢ ، ٧٣) .

(٢) قال الماوردي : فيكون على منذهب الشافعي غنيمة تقسم بين الفاتحين . وتكون أرض عمر ، لا يجوز أن يوضع عليها خراج . وجعلها ملكاً وقفاً على المسلمين بخراج يوضع عليها . وقال أبو حنيفة : يكون الإمام مخيراً بين الأمرين اهـ . وانظر الأموال (ص ٥٥ - ٨٦) .

وقد قال أحمد في رواية أبي الحارث ، وصالح « كل أرض جلاعنا أهلها بغير قتال فهي في » .
ومعناه : أنها وقف . وقد بينا ذلك من كلامه فيما قبل .
الضرب الثاني : ما أقام فيه أهله ، وصالحونا على إقراره في أيديهم بخراج يضرب عليهم ،
فهذا على ضربين :

أحدهما : أن ينزلوا عن ملكها لنا عند صلحنا . فتصير هذه الأرض وقفا على المسلمين .
كأنه انجلى عنه أهله . ويكون الخراج للضروب عليها أجرة . ولا تسقط بإسلامه . ولا يجوز لهم
بيع رقابها . ويكونون أحق بها ما أقاموا على صلحهم ، لاتنقل من أيديهم ، سواء أقاموا على
شرهم أو أسلموا ، كما لا تنزع الأرض الستأجرة من مستأجرها . ولا تسقط عنهم بهذا الخراج
جزية رقابهم إن صاروا أهل دمة مستوطنين .

وإن لم يستوطنوا ولم ينتقلوا إلى الدمة ، وأقاموا على العهد . لم يجوز أن يقرروا فيها سنة
بغير جزية (١) .

وقد قال أحمد في رواية حنبل « ما فتح عنوة فهو في » للمسلمين . وما صلحوا عليه فهو لهم ،
يؤدون إلى المسلمين ما صلحوا عليه . ومن أسلم منهم تسقط عنه الجزية والأرض للمسلمين » .
فقد بين أن الأرض في » . وهذا على أن الأرض لنا . فتكون فينا ، يعني وقفا .

الضرب الثاني : أن يستبقوها على أملاكهم ولا ينزلوا عن رقابها ، ويصالحونا عنها بخراج
يوضع عليها .

فهذا الخراج : جزية ، يؤخذ منهم ما أقاموا على شرهم . ويسقط عنهم بإسلامهم (٢) .
ويجوز لهم بيع هذه الأرض على من شاءوا : منهم ، أو من أهل الدمة ، أو من المسلمين .
فإن تبايعوها بينهم كانت على حكمها في الخراج . وإن بيعت على مسلم سقطت عنه إخراجها .
وإن بيعت على ذمي احتمل أن لا يسقط عنه إخراجها لبقاء كفره . واحتمل أن يسقط ، لخروجه
بالدمة من عقد من صلح عليها (٣) .

وقد قال أحمد في رواية ابن منصور ، وذكر له قول سفيان « ما كان من أرض صلح عليها
ثم أسلم أهلها بعد وضع الخراج عنها . قال أحمد : جيد » . قال « وما كان من أرض أخذت
عنوة ، ثم أسلم صاحبها ووضعت عنها الجزية . وأقرت على أرضه بالخراج . قال أحمد : جيد » .

(١) قال الساوردي : وجاز لإقرارهم فيما دون السنة بغير جزية .

(٢) قال الساوردي : ويجوز أن لا يؤخذ منهم جزية رقابهم .

(٣) قال الساوردي : ثم ينظر في هذا الخراج الموضوع عليها . فإن وضع على مساح الجريان . بأن
يؤخذ من كل جرب قدر من ورق أو حب . فإذا سقطت عن بعضها بإسلام أهله كان ما بقي على حكمه
ولا يضم إليه خراج ما سقط بالإسلام . وإن كان الخراج الموضوع عليها صلحا على مال مقدّر لم يسقط
على مساحة الجريان . فذهب الشافعي : أنه يحيط بهم من مال الصلح ما سقط منه بإسلام أهله .
وقال أبو حنيفة : يكون مال الصلح باقيا بكامله . ولا يسقط عن هذا المسلم ما خصه بإسلامه .

فقد نصّ على أن الحراج يسقط عن أرض الصلح بالإسلام . وهذا محمول على أن تلك الأرضين لهم ، ولم يسقطها عن أرض العنوة . لأنها وقف لجماعة المسلمين هي أجرة عنها .

فأما قدر الحراج المضروب

فمعتبر بما تحمله الأرض (١) . نصّ عليه أحمد في رواية محمد بن داود - وقد سئل عن حديث عمر « وضع على جريب السكر كذا . وعلى جريب كذا كذا » : هو شيء موصوف على الناس لا يزداد عليهم ، أو إن رأى الإمام غير هذا زاد ونقص ؟ - قال « بل هو على رأى الإمام ، إن شاء زاد عليهم ، وإن شاء نقص - وقال - هو بين في حديث عمر « إن زدت عليهم كذا لا يجهدهم ؟ » إنما نظر عمر إلى ما نطبق الأرض .

فقد نصّ على أن ذلك موقوف على اجتهاد الإمام ، وليس بموقوف على تقدير عمر ، بل تعتبر الطاقة في الزيادة والنقصان . واحتجّ بقول عمر « إن زدت عليهم لا يجهدهم ؟ » . ونقل العباس بن محمد بن موسى الحلال عن أحمد : أنه قال « الحراج يقرّ في أيديهم مقاسمة على النصف . وأقلّ » ، إذا رضى بذلك الأكره ، يحصلهم بقدر ما يطيقون . وقال بعد : « ليس للإمام أن يضربها على ما أقرّها عليه عمر .

وقال في رواية يعقوب بن بختان « لا يجوز للإمام أن ينقص ، وله أن يزيد . وظاهر هذا : أنه لم يعتبر الطاقة . وجعل ذلك مقفراً بما ضربه عمر على السواد . وقال في رواية ابن منصور « ووضع - يعنى عمر - عليها - يعنى السواد - الحراج ؟ على كلّ جريب درهم وقفيز من الخنطة والشعير . وما سوى ذلك من القصب والزيتون والنخل

(١) قال الماوردي : فإن عمر رضى الله عنه حين وضع الحراج على سواد المراق ، ضرب في بعض نواحيه على كلّ جريب قفيزاً ودرهما . وجرى في ذلك على ما استوفاه من رأى كسرى بن قباد . فإنه أول من مسح السواد ، ووضع الحراج ، وحدّ الحدود ، ووضع النواوين ، ورأى ما تحمله الأرض ، من غير حيف بماك . ولا إحصاف بزراع . وأخذ من كلّ جريب قفيزاً ودرهما . وكان القفيز وزنه ثمانية أروطال ، وثمنه : ثلاثة دراهم بوزن المتقال . ولا تشاف ذلك بما ظهر في جاهلية العرب . قال زهير بن أبي سلمى :

تخل لكم ما لا تهمل لأهلها قرى بالمراق من قفيز ودرهم

وضرب عمر رضى الله عنه على ناحية أخرى غير هذا القدر . فاستعمل عثمان بن حنيف عليه ، وأمره بالمساحة ، ووضع ما تحمله الأرض من خراجها . فسح ووضع على كلّ جريب من السكر والشعير الملتفّ خمسة دراهم ، ومن النخل ثمانية دراهم ، ومن قصب السكر ستة دراهم ، ومن الرطبة خمسة دراهم . ومن البرّ أربعة دراهم ، ومن الشعير درهمين . وكتب إلى عمر ، فأضاه . وعمل في نواحي الشام على غير هذا . فلم أنه رآى في كلّ أرض ما تحمله اه . وانظر الأموال لأبي عبيد (رقم ١٧٢ - ١٩٣) .

أشياء موظفة يؤدونها . وقال « خراج السواد على حديث الحكم عن عمرو بن ميمون قفيز ودرهم » .

قال أبو بكر الحلال : أبو عبد الله يقول « إن للإمام النظر في ذلك ، فيزيد عليهم وينقص على قدر ما يطيقون » وقد ذكر ذلك عنه غير واحد .

وما قاله عباس الحلال عن أبي عبد الله فهو قول أول لأبي عبد الله . وقد اختلفت الرواية عن عمر في قدر الخراج .

فروى أبو عبيد بإسناده عن عمرو بن ميمون قال « شهدت عمر بن الخطاب - وأناه ابن حنيفة - فجعل يكلمه ، فسعنا يقول له : آله ، لئن وضعت على كل جريب من الأرض درهما وقفيزا من طعام لا يشق ذلك عليهم ، ولا يجهدهم ؟ ^(١) » .

وإسناده عن محمد بن عبد الله الثقفى قال « وضع عمر على أهل السواد على كل جريب عامر أو غامر درهما وقفيزا ، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم ^(٢) » .

وروى أيضا بإسناده عن الشعبي « أن عمر بعث ابن حنيفة إلى السواد ، فطرز الخراج ، فوضع على جريب الشعير درهماين ، وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم ، وعلى جريب القصب ستة دراهم ، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب الكرم عشرة ^(٣) » .

وروى أبو زيد عمر بن شبة النخعي بإسناده عن عمرو بن ميمون « أنه وضع على كل جريب - وذكر الخبر إلى إن قال - : وعلى النخل : على الفارسية درهما ، وعلى السقطين درهما . وفي لفظ آخر عن عثمان بن حنيف حين بعث عمر « فأخذ من الرطبة - وذكر الخبر إلى أن قال : وكان لا يعد النخل » .

وقد أخذ أحمد من هذه الأخبار بحديث عمرو بن ميمون في رواية علي بن سعيد اللحاني ، وجعفر بن محمد ، فقال « أعلى وأصح حديث في أرض السواد : حديث عمرو بن ميمون في الدرهم والقفيز » .

ويشهد لهذا : ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا منعت العراق درهما وقفيزا . ومنعت الشام دينارها ومديها . ومنعت مصر دينارها وإردبها ، وعدتم كما بدأتم ^(٤) » فقد أثبت الجمع بين الدرهم والقفيز .

(١) الأموال رقم (١٨١) .

(٢) الأموال رقم (١٧٤) .

(٣) الأموال رقم (١٧٣) .

(٤) أنظر الأموال رقم (١٨٢) . وخارج يحيى بن آدم رقم (٢٢٧) . والحديث رواه مسلم ، وأبو داود ، وابن الجارود في التتقى . وللدى - بوزن قل - مكيال لأهل الشام . قال النووي : هو معنى الحديث الآخر « بدأ الإسلام غربياً وسيعود غربياً كما بدأ » . والمعنى : أن النبي صلى الله عليه وسلم يخرج عن هذه الأقطار الثلاثة أنها ستفتح بالإسلام ، ويحيى أموالها خلفاء الإسلام وولاه . ثم يتوالى الفتح على المسلمين فتقطع هذه الأقطار وغيرها من جسم الدولة الإسلامية . وقد حققت الحوادث صدق ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله .

. وهذا الاختلاف عن عمر يدل على اعتبار الطاقة . كذلك يجب أن يكون وضع الحراج مراعى فى كل أرض ما تحتمله .

فإنها تختلف من ثلاثة أوجه ، يؤثر كل واحد منها فى زيادة الحراج ونقصانه .

أحدها : ما يختص بالأرض من جودة يزكو بها زرعهم ، وأورداءه يقل به ريعها .

الثانى : ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه . فإن من الحبوب والخمار ما يكثر ثمنه . ومنها ما يقل ثمنه . فيكون الحراج بحسبه .

الثالث : ما يختص بالسقى والشرب . لأن ما التزمت للزونة فى سقيه بالهوالى والنواضح . لا يحتمل من الحراج ما يحتمله ماسقى بالسبوح والأمطار .

وشرب الزروع والأشجار ينقسم أربعة أقسام .

أحدها : ماسقاه الآدميون بغير آلة ، كالسبوح من العيون والأنهار تساق إليها ، فتسبح عليها عند الحاجة . وتمنع عنها عند الاستغناء . وهذا أوفر المياه منفعة ، وأقلها كلفة .

القسم الثانى : ماسقاه الآدميون من نواضح أو دوالى ، أو دوالب . وهذا أكثر المياه مؤنة وأشقى عملا .

القسم الثالث : ماسقته السماء مطرا ، أو ثلجا ، أو طلا . ويسمى العذى (١) .

القسم الرابع : ماسقته الأرض بنداوتها ، وما أسكن من الماء قرارها . فشرب زرعها وشجرها بعروقه ، ويسمى البعل .

فأما النيل . فهو ما شرب بالقناة ، فإن ساح فهو من القسم الأول . وإن لم يسبح فهو من القسم الثانى .

وأما الكظام فهو ما شرب من الآبار ، فإن نضح منها بالنروب فهو من القسم الثانى . وإن استخرج من القى ، فهو غيل يلحق بالقسم الأول .

ولإذا ثبت هذا فلا بد لواقع الحراج من اعتبار ما وصفنا من الأوجه الثلاثة من اختلاف الأرضين ، واختلاف الزروع ، واختلاف الشرب . ليعلم قدر ما تحمله الأرض من خراجها .

فيقصد العدل فيما بين أهلها ، وأهل القى ، من غير زيادة تحجف بأهل الحراج ، ولا نقصان يضر بأهل القى (٢) .

(١) العذى - بالكسر ، ويفتح - : الزرع لا يسقيه إلا المطر ، كذا فى القاموس . وهو العذرى . وانظر الأموال من رقم (١٤١٠ - ١٤٢١) .

(٢) قال الماوردى : ومن الناس من اجبر شرطاً رايماً . وهو قريبا من البلدان والأسواق وبسدها ، لزيادة أحمانيها وهصباتها . وهذا إنما يعتبر فيما يكون خراجه ورقاً . وتلك المروط تعتبر فى الحب والورق . وإذا كان الحراج محبوا بما وصفنا اختلف قدره . وبجاز أن يكون خراج كل ناحية مخالفا لخراج غيرها .

ولا يستقصى في وضع الخراج غاية ما احتمله . ليجعل فيه لأرباب الأرض بقية يجبرون بها النوائب والجوائح^(١) .

ويعتبر واضح الخراج أصلح الأمور من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يضعه على مسأع الأرض .

الثاني : أن يضعه على مسأع الزرع .

الثالث : أن يجعله مقاسمة .

فإن وضعه على مسأع الأرض كان معتبرا بالسنة الهلالية .

وإن وضعه على مسأع الزرع ، فقد قيل : يكون معتبرا بالسنة الشمسية .

وإن جعله مقاسمة كان معتبرا بكامل الزرع وتصفيته .

فإذا استقر على أحدها مقدار بشروطه للعتبة فيه . صار ذلك مؤبدا . لا يجوز أن يزداد فيه ولا ينقص منه ، ما كانت الأرضون على أحوالها : في شروبه ، ومصالحها .

فإن تغيرت شروبه ومصالحها إلى زيادة أو نقصان فذلك ضربان :

أحدهما : أن يكون حدوث الزيادة والنقصان بسبب من جهتهم ، كزيادة حدث بشق أنهار ، واستنباط مياه ، أو نقصان حدث لتقصير في عمارة ، أو لهدول عن مصلحة . فيكون الخراج عليهم بحاله ، لا يزداد عليهم فيه لزيادة عمارتهم ، ولا ينقص منه لنقصانها .

ويؤخذون بالعمارة نظرا لهم . ولأهل الفي . لثلا يستديم خرايه فيتعطل .

الضرب الثاني : أن يكون حدوث ذلك من غير جهتهم . فيكون النقصان بشق انفجر^(٢) أو نهز تعطل .

فإن كان سيده وعمله يمكننا وجب على الإمام أن يعمل من يتي المال ، من سهم المصالح . والخراج ساقط عنهم ما لم يعمل .

وإن لم يمكن عمله فخراج تلك الأرض ساقط عن أهلها إذا عدم الانتفاع بها . فإن أمكن الانتفاع بها في غير الزراعة : لمصاد ، أو مراعي . جاز أن يستأنف وضع الخراج بحسب ما يحتمله الصيد والرعي . وليست كأرض الموات التي لا يجوز أن يوضع على مصادها ومراعيها خراج . لأن هذه الأرض مملوكة ، وأرض الموات مباحة .

وقد نقل خضر بن إسحق : أن حياذا سأل أحمد عن الصيد في أجمة - يعني قطر بل - وأنهم يمنون أن تصيد فيها حتى تعطيه شيتا ؟ فقال : «أحرص أن لا تعطيه . فإن شارطتهم فلا تخنهم» .

(١) قال الساوردي : حكى أن الحجاج كتب إلى عبد الملك يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد . فنهى من ذلك ، وكتب إليه : لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك . وأبى لهم لحوماً يقدون بها شحوما .

(٢) عند الساوردي : لثق بجرة اه . والفجرة - بضم الفاء وسكون الجيم - : موضع تفتح الماء .

وقوله « احرص أن لاتعطيهم » محمول على أنها من أرض اللوات . وقوله « فإن شارطتهم فلا تخنهم » محمول على قول من قال : ليس في أرض السواد موات . فذهب الخروج من الخلاف . وقد اختلفت الرواية عنه ، هل في السواد موات يملك بالاحياء ؟ فقال في رواية العباس بن محمد بن موسى الحلال - وقد سأله عما أحبي من أرض السواد : أ يكون لمن أحياء ؟ - فقال « مثل التلول والرمال فيما بينك وبين الانبار ، فهو لمن أحياء » . وقال في رواية ابنه عبد الله - وقد سأله : أ يكون موات في أرض السواد ؟ قال « لأعلمه يكون مواتا » .

وأما الزيادة التي أحدها الله تعالى ، كمين انفجر ينبوعها غالباً فساح ماؤها ، أو أرض حفرها السيل حتى انخفضت وصارت سائحة بعد أن كانت تسقى بالآلة . فإن كان هذا عارضاً لا يوثق بدوامه لم يجوز أن يزداد في خراج تلك الأرض . وإن وثق بدوامه راعى الإمام فيه المصلحة لأرباب الضياع وأهل النى . وعمل في الزيادة أو المشاركة بما يكون عدلاً بين الفريقين . وخراج الأرض إذا أمكن زرعها مأخوذ وإن لم ترزع^(١) .

نص عليه في رواية الأثرم ، ومحمد بن أبي حرب ، وقد سئل عن رجل في يده أرض من أراضي الخراج ، ولم يزرعها : يكون عليه خراجها ؟ قال « نعم ، العاصر والناصر » . وإذا كان خراج ما أخلّ بزرعه يختلف باختلاف الزرع أخذ منه فيما أخلّ بزرعه خراج أقلّ ما يزرع فيها . لأنه لو اقتصر على زرع لم يعارض فيه .

وإذا كانت أرض الخراج لا يمكن زرعها في كل عام حتى تراح في عام وتزرع في الآخر روى حالها في ابتداء وضع الخراج عليها . واعتبر أصلح الأمور لأرباب الضياع ، وأهل النى في خصلة من ثلاث :-

إما أن يجعل خراجها على الشطر من خراج ما يزرع في كل عام . فيؤخذ من للزرع والمتروك . وإما أن يسمح كل جريين منها بجريب . ليكون أحدهما للزرع والآخر للمتروك . وإما أن يضعه بكأله على مساحة للمتروك ويستوفى على أربابه الشطر من زراعة أرضهم . وإذا كان خراج الزرع والثمار مختلفاً باختلاف الأنواع . فزرع أو غرس مالم ينص عليه . اعتبر خراجه بأقرب المنصوصات به شها أو نقصا .

وإذا زرعت أرض الخراج ما يوجب العشر لم يسقط عشر الأرض خراج الأرض . وجمع فيها بين الحقيقين^(٢) .

(١) قال الماوردي : ولا : لاخراج عليه سواء تركها مختاراً أو مفزوراً . وقال أبو حنيفة : يؤخذ منها إن كان مختاراً . ويسقط عنها إن كان مفزوراً .

(٢) قال الماوردي : وجمع فيها بين الحقيقين على مذهب القاضى . وقال أبو حنيفة : لا أجمع بينهما . وأقصر على أخذ الخراج ، وأسقط العشر .

ولا يجوز أن ينقل أرض الخراج إلى العشر، ولا أرض العشر إلى الخراج^(١).
وقد سئل أحمد في رواية إسحق عن دار البطيخ بطرسوس : كانت يروما كان عليها
فهو لها على الأرمي إلى خارج الخندق . ووضع عليها الخراج فقال : الحاملون لا يحمل فيها لم يكن
عليها خراج . وقد وضع عليها الآن خراج فلا يغير . فقال « قد أحسنوا^(٢) » .
فقد أنكر وضع الخراج على أرض لم يكن عليها .
وإذا سقى بماء الخراج أرض عشر . كان المأخوذ منها عشرا .
وإذا سقى بماء العشر أرض خراج . كان المأخوذ منها خراجا . اعتبارا بالأرض ،
دون الماء .

وعند أبي حنيفة يعتبر حكم الماء . فيؤخذ بماء الخراج من أرض العشر الخراج ، ويؤخذ
بماء العشر من أرض الخراج العشر ، اعتبارا بالماء دون الأرض . واعتبار الأرض أولى من
اعتبار الماء . لأن الخراج مأخوذ عن الأرض ، والعشر مأخوذ عن الزرع . وليس على الماء
خراج ولا عشر . فلم يعتبر واحد منهما .

وعلى هذا الاختلاف منع أبو حنيفة صاحب الخراج أن يسقى بماء العشر . ومنع صاحب العشر
أن يسقى بماء الخراج . ولم يمنع أحمد واحدا منهما أن يسقى بأي الماءين شاء^(٣) .
وقد قال أحمد في رواية صالح « الخراج على الرقبة » .

وقال في رواية ابن منصور « إنما هو جزية رقبة الأرض » .

فقد بين في رواية ابن منصور أنه عن رقبته . وفي رواية صالح : أنه على الأرض . مثل
الجزية على الرقبة . فاقضى أنه عن رقبته . وإذا كان عن رقبة الأرض كان الاعتبار بها ،
لا بالماء الذي يسقى به .

وإذا بنى في أرض الخراج أبنية : دورا وحوانيتا . كان خراج الأرض مستحقا . لأن
لرب الأرض أن ينتفع بها كيف شاء^(٤) .

(١) قال الماوردي : وجوزه أبو حنيفة اهـ . وفي خراج أبي يوسف : فكل أرض أقطعها الإمام
مما تمتع عنه فقها الخراج ، إلا أن يصيرها الإمام عمرة . وذلك إلى الإمام . إذا أقطع أحدا
أرضا من أرض الخراج . فإن رأى أن يصير عليها عمرا ، أو عمرا ونصفا ، أو عمريين ، أو
أكثر . أو خراجا . فما رأى أن يحمل عليه أهلها فعل . وأرجو أن يكون ذلك موسما عليه .
فكيفما شاء من ذلك فعل ، إلا ما كان من أرض الحجاز ، والدينة ، ومكة ، واليمن . فإن هنالك
لا يقع خراج . ولا يسع الإمام ولا يحمل له أن يغير ذلك ، ولا يحوله مما جرى عليه أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحكمه .

(٢) كذا بالأصل . والبيان ظاهرة التحريف . وقد راجعت ما تحت يدي من كتب فقه الحنابلة وغيرها
فلم أحر فيها على ما أحصاه منه .

(٣) قال الماوردي : ولم يمنع الشافعي واحدا منهما أن يسقى بأي الماءين شاء .

(٤) قال الماوردي : وأسقطه أبو حنيفة ، إلا أن تزرع أو تنفس . والفقهاء : أن ما لا يستغنى عن
بنيانه في مقامه في أرض الخراج لزراعتها : فهو يسقط عنه خراجه الخ .

وهذا ظاهر كلام أحمد ، وأن الحراج لا يقف على الزرع أو الفراس .

قال في رواية يعقوب بن بختان - وقد سأله : ترى أن يخرج الرجل عما في يده من دار أو ضيعة على ما وصف عمر : على كل جريب ، فيتصدق به ؟ قال « ما أجود هذا » قال له : فإنه يلقى عنك أنك تعطى عن دارك الحراج ، تصدق به ؟ قال : « نعم » .

وقد قيل : إن ما لا يستغنى عن بناءه في مقامه في أرض الحراج لزراعتها عفو يسقط عنه خراجها . لأنه لا يستقر في زراعتها إلا بمسكن يستوطنه . وما جاوز قدر حاجته مأخوذ بخراجها . وإذا أوجرت أرض الحراج ، أو أعبرت . خراجها على المالك دون المستأجر والمستعير^(١) . وقد قال أحمد في رواية أبي الصقر - في أرض السواد تقبلها الرجل^(٢) « يؤدى وظيفه عمر ، ويؤدى العشر بعد وظيفة عمر » .

وظاهر هذا : أن الحراج على المستأجر . لأن المتقبل مستأجر . وكذلك قال في رواية محمد بن أبي حرب « أرض السواد من استأجر منها شيئاً ممن في يده فهو جائز . ويكون فيها مثله » .

فقد جعل المستأجر بمنزلة المؤجر .

وقد صرح به أبو حنيفة في الجزء الثاني من الإجارة ، فقال « باب الدليل على أن من استأجر أرضاً فزرعها كان الحراج والعشر جميعاً عليه ، دون صاحب الأرض - وساق فيه رواية أبي الصقر » .

وعندى أن كلام أحمد لا يقتضى ما قال . لأنه إنما نص على رجل تقبل أرضاً من السلطان فدفعتها إليه بالحراج ، وجعل ذلك أجرتها . لأنها لم تكن في يد السلطان بأجرة . بل كانت لجماعة المسلمين . والمسئلة التي ذكرناها إذا كانت في يد رجل من المسلمين بالحراج المضروب فأجرها فإن الثاني لا يجب عليه الحراج ، بل يجب على الأول . لأنها في يده بأجرة ، هي الحراج . وإذا اختلف العامل ورب الأرض في حكمها . فادعى العامل أنها أرض خراج ، وادعى ربها أنها أرض عشر - وقولها يمكن - فالقول قول المالك ، دون العامل . فإن اتهم اختلف . ويجوز أن يعمل في مثل هذا الاختلاف على شواهد النواوين السلطانية إذا علم صحتها ، ووثق بكتابتها^(٣) .

وإذا ادعى رب الأرض دفع الحراج . لم يقبل قوله .

ويجوز أن يعمل في دفع الحراج على البروزات السلطانية^(٤) إذا عرف صحتها ، اعتباراً بالعرف المعتاد فيها .

(١) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : خراجها في الإجارة على المالك ، وفي المارية على المستعير .

(٢) تهبت الصل من صاحبه . إذا التزمت منه بقدر . والقبالات : ما يلتزمها بعض الناس من السلطان على شيء معين يؤدونه .

(٣) قال الماوردي : وقيل يشكل ذلك إلا في الحدود .

(٤) قال الماوردي : على النواوين السلطانية .

ومن أعسر بخراجه أنظر به إلى يساره . ولم يسقط بالإعسار (١) .

وإذا مطل بالخراج ، مع يساره ، حبس ، إلا أن يوجد له مال فيباع عليه في خراجه ، كالديون . فإن لم يوجد له غير أرض الخراج ، فإن كان السلطان يرى جواز بيعها . باع منها بقدر خراجه . وإن كان لإبراه . أجرها عليه واستوفى الخراج من مستأجرها . فإن زادت الأجرة كان له زيادتها . وإن نقصت كان عليه نقصانها .

وإذا عجز رب الأرض عن عمارتها ، قيل له : إما أن توجرها أو ترفع يدك عنها ، لتدفع إلى من يقوم بعمارتها . ولم تترك على خرابها ، وإن دفع خراجها . لتلا نصير بالخراب مواتا . أو ما إليه في رواية حنبل .

فقال «من أسلم على شيء فهو له . ويؤخذ منه خراج الأرض ، فإن ترك أرضه فلم يعمرها . فذلك إلى الإمام يدفعها إلى من يعمرها ، لا تخرب ، نصير فينا للمسلمين » . فقد منع من ترك عمارة أرض الخراج على وجه الخراب .

وقال في رواية حرب «في رجل أحيا أرض اللوات ، حفر فيها بئرا ، أو ساق إليها الماء من موضع أو أحاط عليها حائطا ، ثم تركها . فهي له . قيل له : فهل في ذلك وقت إذا تركها ؟ قال : لا » (٢) . وكذلك قال في رواية أبي الصقر «إذا أحيا أرضا ميتة ، وزرعها ، ثم تركها حتى عادت خرابا فهي له . وليس لآخر أن يأخذها منه . وإنما جاز له لأن يأخذها فقد صارت مأكلا له ، فهو يحير

(١) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : يجب بإيساره ، ويسقط بإعساره .

(٢) قال أبو عبيد في كتاب الأموال : وأما الوجه الثالث : فإن يحصر الرجل الأرض ، أما بقطعة من الإمام ، وإما بغير ذلك ، ثم يتركها الزمان الطويل غير مسمورة . قال أبو عبيد : وقد جاء توفيقه في بعض الحديث عن عمر : أنه جله ثلاث سنين . ويحتج غيره من عمارته لمكانه . فيكون حكمها إلى الإمام . ثم ساق بسنده لمرسية بن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطعه المتيق أجمع . قال : فلما كان زمان عمر قال لبلال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعه لتجبره عن الناس . إنما أقطعه للعمل . فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي » اه . ورواه يحيى بن آدم في الخراج رقم (٢٩٤) . وفيه أن عمر قال له « وما لم تقو عليه فادفعه إلينا نقسمه بين المسلمين . فقال : لا أنفل والله شيئا ، أقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال عمر : والله لنظمن . فأخذ منه ما عجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين . » وروى أبو يوسف في الخراج (ص ٧٣) . قال « أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحارث المزني ما بين البحر والصخر . فلما كان زمان عمر بن الخطاب قال له : إنك لا تستطيع أن تعمل هذا . فطيب له أن يقطعه ما خلا للمادن فإنه استثناه » . وروى يحيى بن آدم رقم (٢٨٨) عن عمرو بن شعيب « أن عمر جعل التصجير ثلاث سنين . فإن تركها حتى تحض ثلاث سنين فأجباها غيره فهو أحق بها » .

في الانتفاع بها أو تركه . ويفارق هذا أرض الحراج . لأنها ليست بملك له ، وإنما هي لجماعة المسلمين . ولهذا فرقنا بينهما (١) .

وعامل الحراج ، يعتبر في حصة ولايته : الحرية . والأمانة ، ثم ينظر . فإن ولى وضع الحراج اعتبر فيه أن يكون فقيهاً من أهل الاجتهاد ، وإن ولى جباية الحراج ، صحت ولايته وإن لم يكن فقيهاً مجتهداً .

ورزق عامل الحراج من مال الحراج ، كما أن رزق عامل الصدقة من مال الصدقة ، من سهم العاملين . وكذلك أجره للمساك .

فأما أجره التمام في العشر والحراج فهي من الحق الذي استوفاه السلطان منهما (٢) .

والحراج حق معلوم على مساحة معلومة

فاعتبر في العلم بها ثلاثة مقادير .

أحدها : مقدار الجريب بالذراع للمسوح بها .

والثاني : مقدار الدرهم للأخوذه .

والثالث : مقدار الكيل للمستوفى به .

أما الجريب : فهو عشر قصبات في عشر قصبات . والقفيز : عشر قصبات في قصبة . والعشير : قصبة في قصبة . والقصة : ستة أذرع . فيكون الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع مكسرة . والقفيز : ثلاثمائة وستين ذراعاً مكسرة : وهو عشر الجريب . والعشير : ستة وثلاثين ذراعاً . وهو عشر القفيز .

والأذرع سبعة

أقصرها القاضي . ثم اليوسفية . ثم السوداء . ثم الهاشمية الصغرى ، وهي البلالية . ثم الهاشمية الكبرى ، وهي الزيادة ، ثم العمرية ، ثم الليزانية .

(١) روى يحيى بن آدم عن ابن المبارك : أن رجلاً تاجر على أرض ثم عطّلها . فجاء آخر فأحياها فأخصما إلى عبد الملك بن مروان . فقال : ما أرى أحداً أحقّ بهذه الأرض من أمير المؤمنين ، ثم التفت إلى عروة بن الزبير فقال : ما تقول ؟ قال : أقول : إن أهد الثلاثة من هذه الأرض أمير المؤمنين . قال : ولم ؟ قال : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الباد عباد الله . والبلاد بلاد الله . ومن أحيا أرضاً ميتة فهي له . قال : فقال عبد الملك : انظروا إلى هذا ، يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لم يسمع منه . قال : فقال عروة : أفأ كفر ، أو أكذب بما لم أسمع منه ؟ أسمعته يقول : الظهر أربع ، والصركذا ، والمغرب كذا ؟ إن الذين جاءونا بهذا هم جاءونا بهذا » رقم (٢٨٩) .

(٢) قال الماوردي : وأما أجره التمام فقد اختلف الفقهاء فيها . فذهب الشافعي إلى أن أجور قدام العشر والحراج معاً في الحق الذي استوفاه السلطان منها . وقال أبو حنيفة : أجور من يقسم غلة العشر وغلة الحراج : من أصل الكيل . وقال سفيان الثوري : أجور الحراج على السلطان . وأجور العشر على أهل الأرض . وقال مالك : أجور العشر على صاحب الأرض ، وأجور الحراج على الوسط .

فأما القاضية - وهي تسمى ذراع الدور - فهي أقل من ذراع السوداء بأصبع وثلاث أصابع .
وأول من وضعها ابن أبي ليلى القاضى . وبها يتعامل أهل كلواذى .

وأما اليوسفية : فهي التى يذرع بها القضاة الدور بمدينة السلام . وهي أقل من الذراع السوداء بثلاث أصابع . وأول من وضعها أبو يوسف القاضى .

وأما الذراع السوداء : فهي أطول من ذراع الدور بأصبع وثلاث أصابع . وأول من وضعها الرشيد ، قدرها بذراع خادم أسود كان على رأسه . وهي التى يتعامل بها الناس فى ذرع البر والتجارة والأبنية ، وقياس نيل مصر .

وأما الذراع الهاشمية الصغرى : فهي أطول من الذراع السوداء بأصبعين وثلاث أصابع . وأول من أحدثها بلال بن أبى بردة . وذكر أنه ذراع جدّه أبى موسى الأشعرى . وهي أنقص من الزيادة بثلاثة أرباع عشر . وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة .

وأما الهاشمية الكبرى فهي ذراع الملك . وأول من نقلها إلى الهاشمية للنصور . وهي أطول من ذراع السوداء بخمس أصابع وثلاث أصابع ، يكون ذراعا وثمنا وعشرا بالسوداء . وتنقص عنها بالهاشمية الصغرى ثلاثة أرباع عشرها . وسُميت زائدة لأن زيادا مسح بها أرض السواد . وهي التى يذرع بها أهل الأهواز .

وأما الذراع العمريّة فهي ذراع عمر بن الخطاب رضى الله عنه التى مسح بها أرض السواد . قال موسى بن طلحة « رأيت ذراع عمر التى مسح بها أرض السواد ، وهي ذراع وقبضة وإبهام قائمة » . قال الحكم بن عتيبة « إن عمر رضى الله عنه عمد إلى أطولها ذراعا وأقصرها ، فجمع منها ثلاثة . وأخذ الثلث منها ، وزاد عليها قبضة وإبهاما قائمة . ثم ختم فى طرفيه بالرصاص ، وبعث بذلك إلى حذيفة وعثمان بن حنيف ، حتى مسح بها السواد . وكان أول من مسح بها عمر بن هيرة »
وأما الذراع المأمونية : فتكون بالذراع السوداء ذراعين وثلاث أصابع . وأول من وضعها المأمون . وهي التى يتعامل الناس بها فى ذرع البرندات ، والسكر ، وكرى الأنهار ، والحفائر . وقد اعتبر أصحابنا الذراع الهاشمية فى مساحة الفراسخ التى تقصر فيها الصلاة .

وأما الدرهم

فيحتاج فيه إلى معرفة وزنه وتقده .

فأما وزنه فقد استقرّ فى الإسلام على أن وزن الدرهم ستة دوايق ، وزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل .

وقد نصّ على هذا فى الزكاة فى رواية الميمونى - وقد سأله عن عنده شيء وزنه درهم أسود ، وشيء وزنه دافقين ، وهي تخرج فى مواضع : ذا مع نقصانه على الوزن سواء ؟ فقال « يجمعها ثم يخرجها على وزن سبعة » .

وقال في رواية بكر بن محمد عن أبيه - وقد سأله عن الدراهم السود ؟ فقال « إذا حلت الزكاة في متين من دراهمنا هذه أوجب فيها الزكاة » فأخذ بالاحتياط « فأما الدية فأخاف عليه . وأعجبه في الزكاة أن يؤدي من متين من هذه الدراهم . وإن كان على رجل دية أن يعطى السود الوافية . وقال « هذا كلام لا يحتمله العامة » .
وظاهر هذا : أنه إنما اعتبر وزن سبعة في الزكاة . والحراج محمول عليها . واعتبر في الدية أوفى من ذلك .

وقال في رواية المروزي - وذكر دراهم باليمن صفارا ، في الدرهم منها دافقين ونصف - فقال « ترد إلى اللثاقل ، كيف تركي هذه ؟ » .
فقد نص على اعتبار كل عشرة منها سبع مثاقيل .
واختلف في سبب استقرارها على هذا الوزن .

فذكر قوم : أن الدراهم كانت في أيام الفرس مضروبة على ثلاثة أوزان : منها درهم على وزن للشقال عشرون قيراطا . ودرهم وزنه عشرة قراريط . ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطا . فلما احتسب في الإسلام إلى تقديره في الزكاة أخذ الوسط من جميع الأوزان الثلاثة . وهو اثنا وأربعون قيراطا . فكان أربعة عشر قيراطا من قراريط اللثقال . فلما ضربت الدراهم الإسلامية على الوسط من هذا الوزن الأوسط من الأوزان الثلاثة قيل في عشرتها : وزن سبع مثاقيل لأنها كذلك ^(١) .

(١) أي لأن وزنها مثلها في القراريط . فإن حاصل ضرب سبعة مثاقيل في عشرين قيراطا يساوي حاصل ضرب عشرة دراهم في أربعة عشر قيراطا .

قال العلامة تقي الدين أحمد الميرزي الشافعي في رسالته (التهود القديمة والإسلامية . طبع الاستانة) .
اعلم أن التهود التي كانت للناس على وجه الدهر على نوعين : السوداء الوافية ، والطيرية النقي .
وخالف ما كان البصر يضامون به . فالوافية - وهي البلية - هي دراهم فارس . الدرهم وزنه زنة النقال الذهب . والدراهم الجواز تنقسم من المصرة ثلاثة . فكل سبعة بلية عمرة بالجواز . وكان لهم أيضاً دراهم تسمى جورافية . وكانت هود العرب التي تدور بينها : الذهب والفضة ، لاغير .
ترد إليها من المالك : ذنابير الذهب فيصيرة من قبل الروم . ودرهم فضة على نوعين : سوداء واقية . وطيرية عتيق . وكان وزن الدراهم والذنابير في الجاهلية مثل وزنها في الإسلام مرتين . ويسمى النقال من الفضة : درهما . ومن الذهب : ديناراً . ولم يكن شيء من ذلك يضام به أهل مكة في الجاهلية . وكانوا يتبايعون بأوزان اصطلموا عليها فيما بينهم . وهو الرطل الذي هو اثنا عشرة أوقية . والأوقية هي أربعون درهما . فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم . والنس . وهو نصف الأوقية حوت جاده شينا قليل : نش . وهو عمرون درهما . والنواة : وهي خمسة دراهم . والدرهم الطبرى : ثمانية دواقي . والدرهم البجلي : أربعة دواقي . وقيل : بالكس . والدرهم الجوراني : أربعة دواقي ونصف . والذائق ثمان حبات وخمسة حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تفسد وقد قطع من طرفها ما مبد . وكان الدينار يسمى - لوزنه - ديناراً . ولغما هو تبر . ويسمى الدرهم لوزنه : درهما . ولغما هو تبر . وكانت زنة كل عمرة دراهم ستة مثاقيل . والنقال زنة اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة . وهو أيضاً زنة اثنين وسبعين حبة شعير مما تهدم ذكره . وقيل :

إن التمثال منذ وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام . ويقال : إن الذي اخترع الوزن في الدهر الأول بدأ بوضع التمثال أولاً . فجله ستين حبة . زنة الحبة مائة من حبة الخردل البري المتدل . ثم ضرب صنيعة بزنة مائة من حبة الخردل . وجعل بوزنها مع المائة الحبة صنيعة ثانية ، ثم صنيعة ثالثة حتى بلغ مجموع الصنيع خمس صنيعات . فكانت صنيعته : نصف سدس مثقال . ثم أضف وزنها حتى صارت ثلث مثقال . فركب منهما نصف مثقال ، ثم مثقالاً ، وعصمة ، وفوق ذلك . فبقي هذا تكون زنة التمثال الواحد : ستة آلاف حبة . ولما بعث الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم أقر أهل مكة على ذلك كله ، وقال « الميزان ميزان أهل مكة » . وفي رواية « ميزان المدينة » وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الأموال . فجعل في كل خمس أواق من الفضة الخالصة التي لم تقش - : خمسة دراهم . وهي النواة . وفرض في كل عشرين ديناراً نصف دينار . كما هو معروف في مظنته من كتب الحديث . قال : فلما استخلف أبو بكر الصديق رضي الله عنه عمل في ذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم يغير منه شيئاً ، حتى إذا استخلف أمير المؤمنين أبو حفص - عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وفتح الله على يديه مصر ، والشام ، والبراق . لم يمتزئ لشيء من النقود ، بل أقرها على حالها . فلما كانت سنة ثمان عشرة من الهجرة ، وهي السنة الثامنة من خلافة أئمة الوفود . منهم وفد البصرة . وفيهم الأخنف بن قيس . فكلم عمر بن الخطاب في مصالح أهل البصرة . فيست مقل بن يسار فاحترق نهر نفل الذي قيل فيه - إذا جاء نهر الله بطل نهر مقل - ووضع الجرب والرجمين في العصر ، فضرب حيث ذكر عمر رضي الله عنه الدرام على عشرين الكسروية . وشكلها بأعينها ، غير أنه زاد في بعضها « الحمد لله » . وفي بعضها « محمد رسول الله » . وفي بعضها « لا إله إلا الله وحده » . وفي آخر مدة عمر وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . فلما بويع أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ضرب في خلافته دراهم قهصها « الله أكبر » . فلما اجتمع الأمر لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة . قال : يا أمير المؤمنين : إن البعد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صفر الدرهم وكبر الفقيز . وصارت به تؤخذ ضريبة أرزاق الجند ، وترزق عليه الثرية طلباً للإحسان إلى الرعية . فلو جعلت أنت عياراً دون ذلك الميعار ازدادت الرعية به رفهاً . ومضت لك به السنة الصالحة . فضرب معاوية رضي الله عنه تلك الدرام السود الناقصة من ستة دواقي . فتكون خمسة عشر قتيلاً ، تنقص حبة أو حبتين . وضرب منها زياد . وجعل وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . وكتب عليها - فكانت تجري مجرى الدرام . وضرب معاوية أيضاً دنانير عليها تمثال متعلد سيفاً . فوقع منها دينار ردىء في يد شيخ من الجند . فجاء به معاوية وقال : يا معاوية ، إنا وجدنا ضريبة شر فزيرب . فقال له معاوية : لأحرملك عطاءك ولأكسركك القطيفة . فلما قام عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما بمكة . ضرب دراهم مدورة . وكان أول من ضرب الدرام المستديرة . وكان ما ضرب منها قبل ذلك مسوحاً غليظاً قصيراً . فدورها عبد الله . وفتح على أحد وجهي الدرهم « محمد رسول الله » . وعلى الآخر « أمر الله بالوفاء والعدل » . وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالبراق ، وجعل كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، وأعطاهما الناس في الطاء ، حتى قدم الحجاج بن يوسف العراق ، من قبل أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان ، فقال : ما بقي من سنة الفاسق ، أو المنافق ، شيئاً . فغيرها . فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان بعد قتل عبد الله ، ومصعب بن الزبير ، لحص عن النقود ، والأوزان ، والمكاييل . وضرب الدنانير والدرام

في سنة ست وسبعين من الهجرة . فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالشام . وجعل وزن
الدرهم خمسة عشر قيراطاً سوى . والقيراط : أربع حبات . وكل داق قيراطين ونصفاً . وكتب إلى الحجاج
وهو بال عراق : أن اضربها بقلبك . ففرضها . وقدمت مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبها بقايا الصباغة
رضي الله عنهم أجمعين . فلم يسكروا منها سوى قهقهة . فإن فيه مودة . وكان سعيد بن المسيب رحمه الله
يبيع بها ويفتري ولا يبيع من أمرها شيئاً . وجعل عبد الملك الذهب الذي ضربه دنانير على المثال
الفاي . وهي للسكينة الوازنة المائة دينارين . وكان سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدرهم كذلك :
أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان قال له : يا أمير المؤمنين ، إن العلماء من أهل الكتاب الأول
يذكرون أنهم يهودون في كتبهم : أن أطول الخلفاء عمراً من قدس الله تعالى في درمه . فحزم على ذلك
ووضع السكة الإسلامية . وقيل : إن عبد الملك كتب في صدر كتابه إلى ملك الروم « قل هو الله أحد »
وذكر النبي صلى الله عليه وسلم في ذكر التاريخ ، فأسكر ملك الروم ذلك . وقال : إن لم تبركوا
هنا ، ولا ذكرنا نبيكم في دنانيرنا بما تكرهون . فعظم ذلك على عبد الملك ، واستشار الناس .
فأشار عليه خالد بن يزيد بضرب السكة وترك دنانيرهم . وكان الذي ضرب الدراهم رجلاً يهودياً من نساء
يقال له : سمير ، نسبت الدراهم إذ ذاك إليه . وقيل لها : الدراهم السميرية . وبث عبد الملك بالسكة
إلى الحجاج فبصرها الحجاج إلى الأفاق لتضرب الدراهم بها . وتهدم إلى الأمصار كلها أن يكتب إليه منها
في كل شهر بما يجتمع بلهم من المال كي يحصيه عندهم وأن تضرب الدراهم في الأفاق على السكة الإسلامية
وتحمل إليه أولاً فأولاً . ولقد في كل مائة درهم درهماً عن ثمن الحطب وأجر الضراب . ونقش
على أحد وجهي الدرهم « قل هو الله أحد » . وعلى الآخر « لا إله إلا الله » . وطوق الدرهم
على وجهيه بطوق . وكتب في الطوق الواحد : « ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا » . وفي الطوق الآخر
« محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » . وقيل :
الذي نقش فيها « قل هو الله أحد » هو الحجاج . وكان الذي دعا عبد الملك إلى ذلك : أنه نظر للأمة ،
وقال : هذه الدراهم السود الواقعة الطبرية المتق تبق مع الفهر . وقد جاء في الزكاة : أن في كل
مائتين ، وفي كل خمس أواق : خمسة دراهم . واتفق أن يجعلها كلها على مثال السود النظام : مائتي عدد
يكون قد خمس من الزكاة . وإن جعلها كلها على مثال الطبرية - وجعل المني على أنها إذا بلغت
مائتي عدد : وجبت الزكاة فيها - فإن فيه حيفاً وشططاً على أرباب الأموال . فاتخذ منزلة بين
منزليتين ، يجمع فيها كمال الزكاة ، من غير نجس ولا إضرار بالناس ، مع موازنة ما سسه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحده من ذلك . وكان الناس قبل عبد الملك يؤدون زكاة أموالهم شطرين من
الكبار والصغار . فلما اجتمعوا مع عبد الملك على ما عزم عليه عهد إلى درهم واثق وزنه . فإذا هو
ثمانية دوايق . وإلى درهم من الصغار ، فإذا هو أربعة دوايق . فجمعها وكل زيادة الأكبر على
خمس الأصغر وجعلها درهمين متساويين ، زنة كل منهما ستة دوايق سوى . واعتبر المثال أيضاً .
فإذا هو لم يبرح في آباد الفهر موفى محدوداً . كل عمرة دراهم منها : ستة دوايق فإنها سبعة مثاقيل
سوي . فأقر ذلك وأمنه . من غير أن يرض لتغييره . فكان فيما صنع عبد الملك في الدراهم
ثلاث فضائل . الأولى : أن كل سبعة مثاقيل زنة عمرة دراهم . والثانية : أنه عدل بين صفارها

وذكر آخرون : أن السبب في ذلك : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم ، وأن منها البغلى ، وهو ثمانية دوانيق ، ومنها الطبرى . وهو أربع دوانيق ، ومنها البغلى هو دانيق . قال : انظروا إلى أغلب ما يتعامل الناس به من أعلاها وأدناها . فكان الدرهم البغلى والدرهم الطبرى . فجمع بينهما . فكانا اثني عشر دانقا . فأخذ نصفهما ، فكان ستة دوانيق . فجعل الدرهم الإسلامى في ستة دوانيق . ومضى زدت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا . ومضى نقصت من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما . فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان .

وكبارها حتى اعتدلت . وصار الدرهم ستة دوانيق . والثالثة : أنه موافق لما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في فريضة الزكاة من غير وكس ولا شطط . نقصت بذلك السنة . واجتمعت عليها الأمة . وضبط هذا الدرهم الشرعى الجميع عليه : أنه - كما مر - زنة الفضة منه سبعة مثاقيل . وزنة الدرهم الواحد : عشرون حبة وخمسة حبة من الشعير التى تقدم ذكره . ومن هذا الدرهم تركب الرطل ، والقدح ، والصاع وما فوقه . ولما جعلت الفضة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب . لأن الذهب أوزن من الفضة وأثقل . فأخذت حبة فضة وحبة ذهب ووزنتا ، فرجعت حبة الذهب على حبة الفضة ثلاثة أسباع . فجعل من أجل ذلك : كل عصرة دراهم : زنة سبعة مثاقيل . فإن ثلاثة أسباع الدرهم إذا أضيفت عليه بلغت مثقالا . والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشار بقى درهما ، وكل عصرة مثاقيل تزن أربعة عشر درهما وسبعا درهما . فلما ركب الرطل جعل الدرهم منه ستين حبة ، لكن كل عصرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل . فتكون زنة الحبة سبعين حبة من حب الحردل . ومن ذلك تركب الدرهم . فركب الرطل . ومن الرطل تركب المالد . ومن المالد الصاع وما فوقه . وفى ذلك طرق حسابة مبرهنة بأشكال هندسية ليس هنا موضعها . وكان مما ضرب الحجاج : الدراهم البيض . ونحش عليها « قل هو الله أحد » . فقال القراء : فاقبل الله الحجاج ، أى شئ صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض . فكره الناس من القراء مسحها على غير طهارة . وقيل لها : المكروهة . فعرفت بذلك - ثم ذكر القزوينى مذهب مالك في أنه كان لا يرى بها بأساً ، وأن عمر بن عبد العزيز قيل له : هذه الدراهم البيض فيها كتاب الله يقبلها اليهودى ، والنصرانى ، والجنب ، والحائض . فإن رأيت أن تأمر بمحوها ؟ فقال : أردت أن تهتج علينا الأمم أن غيرنا توحيد ربنا ، وأسم نبينا . ومات عبد الملك والأمر على ذلك . فلم يزل من بعده في خلافة الوليد ، ثم سليمان بن عبد الملك ، ثم عمر بن عبد العزيز . لى أن استخلف يزيد بن عبد الملك ، فغضب الشيعية بالراق عمر بن هبيرة على عيار ستة دوانيق . فلما قام همام بن عبد الملك - وكان جوعاً لئال - أمر خالد بن عبد الله القسرى في سنة ست ومائة من الهجرة أن يبيد البياض على وزن سبعة . وأن ييطل السكك من كل بلدة إلا واسط . فغضب الدراهم بواسط فقط ، وكبر السكة ، فغضبت الدراهم على السكك الخالدية ، حتى عزل خالد في سنة عشرين ومائة . وتولى من بعده يوسف بن عمر الثقفى ، فنصر السكة وأجرها على وزن ستة . وضربها بواسط وحدها . حتى قتل الوليد بن يزيد في سنة ست وعشرين ومائة . فلما استخلف مروان بن عبد الحميد آخر خلافة بني أمية ضرب الدراهم بالجوزية على السكة بجران إلى أن قتل ، وأنت دولة بني العباس - ثم ساق ما فعل بنو العباس بالدراهم والدنانير . وذكر النقد المصرى إلى عصره في كلام طويل ، وعث قيم .

وأما النقد

فمن خالص الفضة . وليس لمشوشه مدخل في حكمه .
وقد كان الفرس عند فساد أمورهم فسدت تقوهم ، فجاء الإسلام وتقوهم من العين والورق
غير خالصة ، إلا أنها كانت تقويم في المعاملات مقام الخالصة . وكان غشها عفوا ، لعدم تأثيره بينهم
إلى أن ضربت الدراهم الإسلامية فتميز للمشوش من الخالص .
وقد قال أحمد في رواية حنبل «ولو أن رجلا له على رجل ألف درهم أعطاه من هذه الدراهم
كان قد قضاء . لأنها ليست على ما يعرف الناس من محبة السكة بينهم ونقاء الفضة . ثم أرأيت
لواختلفا ، فقال هذا : لم يقضى . وقال هذا : قد قضيتك ، فرجعا إلى النمين ، أكان يحلف أنه
قد أوفاه ، لأنها ليست بوافية إلا بالفضة التي يتعامل بها المسلمون بينهم؟ » .

فأما إنفاق المشوشة

فينظر . فإن كان غشها يخفى لم يجز إنفاقها رواية واحدة . وإن كان عينا ظاهرا فعلى روايتين .
إحداها : المنع أيضا . قال في رواية محمد بن إبراهيم - وقد سأل عن المزيفة فقال «لا يحل» . قيل له :
إنه يراها ويدري أى شيء هو ؟ قال : النش حرام وإن بين .
وكذلك قال في رواية أبي الحارث ، ويوسف بن موسى ، وقد سأل عن إنفاق المزيفة ؟
فقال « لا » .

وكذلك قال في رواية جعفر بن محمد «لا تنفق المكحلة حتى يسلها . ولا المزيفة والزئوف
حتى يسبكها » .

والرواية الثانية : الجواز . قال في رواية الأثرم ، وإبراهيم بن الحارث - في الرجل يبيع
الدراهم فيها رديئة . بدنيار ؟ قال « ما ينبغي له . لأنه يفر بها المسلمين » فقال له الأثرم : ولا
تقول إنها حرام ؟ فقال « لا أقول إنها حرام . وإنما كرهته لأنه يفر بها مسلما » .
وقال أيضا في رواية صالح : في دراهم ببخارى يقال لها المسيبية ، عامتها نحاس إلا شيئا يسيرا
منها فضة . فقال « إن كان شيئا قد اصطلموا عليه فيما بينهم ، مثل الفلوس التي قد اصطلم الناس
عليها . أرجو أن لا يكون به بأس ^(١) » .

(١) قال الشيخ بن قدامة في المغنى (ج ٤ ص ١٧٦) . وفي إنفاق المشوش من التهود روايان .
أظهرهما الجواز . نقل صالح عنه : في دراهم يقال لها المسيبية . طامتها نحاس إلا شيئا فيها فضة .
فقال « إذا كان شيئا اصطلموا عليه مثل الفلوس اصطلموا عليها فأرجو أن لا يكون بها بأس » .
والثانية : التحريم ، نقل حنبل : في دراهم يخلط فيها من ونحاس يشتري به وبيع . فلا يجوز
أن يتطاع بها أحد . كل موقع عليه اسم النش فالمراد به والبيع حرام . وقال أصحاب الشافعي :

فوجه المنع : ما رواه أحمد أن ابن مسعود باع نفاية بيت المال . فنهاه عمر . فسبكها .
ووجه الإباحة : ما رواه أبو بكر بإسناده عن عمر قال « من زافت عليه دراهم فليدخل السوق
فيشتر بها سحق ثوب (١) » .

وقد أجاب أحمد عن هذا الحديث في رواية حنبل فقال « قول عمر : من زافت عليه دراهم :
يعنى نفيت » ولم يكن عمر يأمر بإتفاق الرديئة . وهذا لم يكن في عهد عمر . وإنما حدث بعده .
وقد اختلف في أول من ضربها في الإسلام .

حكى سعيد بن المسيب : أن أول من ضرب المنقوشة : عبد الملك بن مروان . وكانت
الدينير ترد رومية . والدرهم كسروية (٢) .

قال أبو الزناد : فأمر عبد الملك الحجاج أن يضرب الدرهم . فضربها سنة أربع وسبعين .
وقال المدائني : بل ضربها الحجاج في آخر سنة خمس وسبعين ، ثم أمر بضررها في الثواحي سنة
ست وسبعين .

وقيل : إن الحجاج خلصها تخليصاً ، لم يستقصها . وكتب عليها « الله أحد الله الصمد »
فسميت للكروهة .

واختلف في تسميتها بذلك .

فقال قوم : لأن الفقهاء كرهوها ، لما عليها من القرآن . وقد يحملها الجنب والمحدث .
وقد اختلفت الرواية عن أحمد في حمل الحديث لها .

فقال في رواية المروذي « لا يمس الدرهم إلا طاهراً ، كما لو كان مكتوباً في ورقة » .

وقال في رواية أبي طالب وابن منصور « يجوز ، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك ، والبلوى تم
فغنى عنه » .

إن كان الفسّ مما لا قيمة له جاز الشراء بها . وإن كان مما له قيمة ففي جواز إنفاقها وجهان . واحتج
من منع إنفاق المنقوشة بقول النبي صلى الله عليه وسلم « من غشنا ليس منا » . وبأن عمر رضى الله عنه
نهى عن بيع نفاية بيت المال . ولأن القصد فيه مجهول أشبه تراب الصاغة . والأولى أن يحمل
كلام أحمد في الجواز على المحصور فيما ظهر غشه واسطرح عليه . فإن الغائلة به جائزة . إذ ليس فيه
أكثر من اشتغاله على جنين لا غرر فيهما . فلا يمنع من بيعهما كما لو كانا متبعرين . ولأن هذا
مستفيض في الأصمار ، جارٍ بينهم من غير تكبير . وفي تحريره مفقة وضرر . وليس شراءه بها
غشاً للسليين ولا تفريراً لهم . والمنقود فيها ظاهر مرئ معلوم ، بخلاف تراب الصاغة . ورواية المنع
محمولة على ما يخفى غشه ويقع اللبس به . فإن ذلك يفضى إلى التفرير بالمسلمين اهـ .

(١) في المنى : فإن قيل : فقد روى عن عمر أنه قال « من زافت عليه دراهمه فليخرج بها إلى البعير
فليشتر بها سحق الثياب » . وهذا دليل على جواز إنفاق المنقوشة التي لم يصطلح عليها . قلنا :
قد قال أحمد : معنى « زافت عليه دراهمه » : أى هتيت ليس أنها زيوف . فيتعين حملها على هذا
جماً بين الروايتين عنه اهـ . والسحق : الثوب الخلق الذي اسحق ويلي ، كأنه يمد من الانتطاع به .

(٢) وقال الساوردي : كسروية وحيرية قليلة .

وقال آخرون : لأن الأعاجم كرهوا نقضها . فسميت مكروهة .
ثم ولى بعد الحجاج عمر بن هيرة في أيام يزيد بن عبد الملك فصر بها أجود مما كانت .
ثم ولى بعده خالد بن عبد الله القسري فشد في تجويدها .
وضرب بعده يوسف بن عمر . فأفرط في التشديد فيها والتجويد . وكانت الهيرية والحالدية
واليوسفية أجود نقود بني أمية .
وكان المنصور لا يأخذ في الخراج من الدراهم غيرها .

وحكى يحيى بن النعمان النعماني عن أبيه : أن أول من ضرب الدراهم مصعب بن الزبير
عن أمر عبد الله بن الزبير سنة سبعين ، على ضرب الأكاسرة ، وعليها « بركة » من جانب
و « الله » في جانب . ثم غيرها بعد سنة وكتب عليها « بسم الله » في جانب و « الحجاج » في جانب
وقد قال أحمد ، في رواية محمد بن عبد الله اللنادي « ليس لأهل الإسلام أن يضربوا إلا جيدا » .
وذلك أنه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعاملون بدراهم العجم . فكان إذا زافت
عليهم أتوا بها السوق . فقالوا : من يبيعنا بهذه . وذلك أنه لم يضرب النبي صلى الله عليه وسلم
ولا أبو بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان ، ولا علي ، ولا معاوية .
وإذا خلص العين والورق من غش كان هو المعتبر في النقود المستحقة .

والمطبوع منها بالسكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعها ، المأمون من تبديلها وتلييسها هي
المستحقة ، دون نقار الفضة وسبائك الذهب . لأنه لا يوثق بهما إلا بالسبك والتصفية . والمطبوع
موثوق به . ولذلك كان هو الثابت في الأدم فيما يطلق من أيمان المبيعات ، وقيم المتلفات .
ولو كانت المطبوعة مختلفة القيم مع اتفاقها في الجودة ، فطالب عامل الخراج بأعلاها قيمة .
نظر . فإن كانت من ضرب سلطان الوقت أجيب إليها . لأن في العلول عن ضربه مبانة له
في الطاعة . وإن كانت من ضرب غيره . نظر . فإن كانت هي المأخوذة في خراج من تقتمه .
أجيب إليها استصحابا لما تقتم . وإن لم تكن مأخوذة فيها تقتم . كانت المطالبة بها عبثا وحيفا .
وقد قال أحمد ، في رواية جعفر بن محمد « لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن
السلطان . لأن الناس إن رخص لهم ركبو العظام » .

فقد منع من الضرب بغير إذن السلطان لما فيه من الاقتيات عليه .

فأما مكسور الدرام والدنانير

فلا يلزم أخذه في الحراج ، لالتباسه ، وجواز اختلاطه . ولذلك نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح (١) .

وقد قال أحمد ، في رواية ابن منصور - وذكر له قول سفيان : إذا شهد رجل على رجل بألف درهم ، أو مائة دينار . فله دراهم ذلك البلد ودنانير ذلك البلد - قال أحمد « جيد » . فقد اعتبر نقد البلد ولم يتعرض لذكر الصحاح .

وقد كره أحمد كسرها على الإطلاق ، لحاجة ولغير حاجة . فقال في رواية جعفر بن محمد - وقد سئل عن كسر الدرام - فقال « هو عندي من الفساد في الأرض » . .

وقال في رواية الروذى - وقد سئل عن كسر الدرام الرديئة - فكرهه كراهة شديدة . وقد قال في رواية حرب - وقد سئل عن كسر الدرام - فكرهه كراهة شديدة .

وقال في رواية أبي داود - وقد سئل عن رجل رأى سائلا ومعه درهم صحيح ، فأراد أن يعطيه قطعة ، هل يكسره منه ؟ - فقال « لا . كسر الدرام وقطعها مكروه (٢) » . وسئل عن كسر المكسرة من الدرام . فكرهه . وقال « يزيد بها كسرا » .

وقال في رواية بكر بن محمد - وقد سأله عن الرجل يقطع الدرام والدنانير يصوغ منها - قال « لا تفعل ، في هذا ضرر على الناس . ولكن يشتري تبرا مكسورا بالفضة » .

(١) قال الماوردي : واختلف الفقهاء في كراهية كسرها . فذهب مالك ، وأكثر فقهاء المدينة إلى أنه مكروه . لأنه من جلة الفساد في الأرض - وينكر على فاعله . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم » اهـ . والحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو المازني . وفيه « إلا من بأس » . ورواه أيضاً الحاكم في المستدرک . وزاد « نهى أن تكسر الدرام لتبطل فضة . وتكسر الدنانير فتجعل ذهباً » . وضعفه ابن خبان . قال الشوكاني : لعل ضمه من قبل محمد بن فضال الأزدي الحمصي البصري المبر . قال المنذرى : لا يحتاج بحديثه . قال الشوكاني : وقال أبو العباس بن سريج : إنهم كانوا يقرضون أطراف الدرام والدنانير بالفراش ، ويخرجونها عن السر الذي يخرجونها به ، ويجمعون من تلك الفرائضة شيئاً كثيراً بالبسك ، كما هو مهود في الملكة الشامية وغيرها . وهذه الفسلة هي التي نهى الله عنها قوم شعيب بقوله (١١ : ٧٨) ولا تبغضوا الناس أشياءهم فقالوا (أنهنأنا أن تفعل في أموالنا) يعني الدرام والدنانير (ما نشاء) من القرص . ولم يتهوا عن ذلك . فأخذتهم الصيحة اهـ . وقد روى ابن جرير عن زيد بن أسلم في الآية قال « كان مما نهاهم عنه حذف الدرام ، أو قال : قطع الدرام » . وروى عن محمد بن كعب القرظي « بلغني أن قوم شعيب عذبوا في قطع الدرام . وجدت ذلك في القرآن (أصلاتك تأمر أن تترك ما يبد آباؤنا أو أن تفعل في أموالنا ما نشاء) . ورواه عن ابن زيد .

(٢) أنظر مسائل أبي داود عن الإمام أحمد (صفحة ١٨٩ طبع المنار) .

فقد أطلق القول في رواية جعفر بن محمد ، والروزي . وحرب : بالنع . وصرح به في رواية أبي داود وبكر ، بالنع مع الحاجة ، وهو الصدقة والصياغة .
وقد صرح في رواية أبي طالب أنها كراهة تنزيه .

فقال : سألت أحمد عن الدراهم قطع ، فقال « لا ، نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسر سكة المسلمين » قيل له : فمن كسره عليه شيء ؟ قال « لا ، ولكن قد فعل ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم » .
وقوله « لا شيء عليه » بمعنى : لا مأثم عليه .

والوجه في كراهة ذلك قوله تعالى (١١ : ٨٧) أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء) روى عن محمد بن كعب القرظي قال « عذب قوم شعيب في قطعهم الدراهم . فقالوا : يا شعيب ، أصلاتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء ؟ » وقال زيد بن أسلم « أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء . قال : كان مما نهاهم الله عنه حذف الدراهم ، أو قطع الدراهم » .
وما روى الروزي بإسناده عن علقمة بن عبد الله عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم ، إلا من بأس » .

قال أحمد في رواية للروزي ، وحرب « البأس إذا كانت رديئة » واحتج بأن ابن مسعود كان يكسر الزيف ، وهو على بيت اللال .
والسكة : هي الحديد التي يطبع عليها الدراهم . فذلك سميت الدراهم المضروبة سكة .
وقد كان ينكره ولادة بن أمية حتى أسرفوا .

حكى أن مروان بن الحكم أخذ رجلا قطع درهما من دراهم فارس . فقطع يده (١) .
وقال أحمد ، في رواية أبي طالب « إنما كانت دراهمهم للثاقيل ، هذه الدراهم البغيلة الكبار وكان يقطع الرجل من حوله وينفقه بالوفاق . فذلك قطعه » .

وروى ابن منصور أنه قال لأحمد : أن ابن الزبير قدم مكة فوجد بها رجلا يقرض الدراهم . فقطع يده ، فقال « كانت الدراهم تؤخذ برؤسها فيوزن فعدده سارقا . وقال : هذا إفراط في التعزير » .

وحكى الواقدي « أن أبان بن عثمان كان على المدينة فصاعب من قطع الدراهم ثلاثين سوطا (٢) » .

(١) قال الماوردي : وهذا عدوان عمن . وليس له في التأويل مسأله .

(٢) قال الماوردي : « وطاف به » . قال الواقدي : وهذا - عندنا - فبمن قطعها ودس فيها المغرقة والروب . فإن كان الأمر على ما قاله الواقدي ، فما فعله أبان بن عثمان ليس بعدوان ، لأنه ما خرج به عن حد التعزير . والتعزير على التلخيص مستحق . وأما فعل مروان فظلم وعدوان . وذهب أبو حنيفة ، وذهب العراقي إلى أن كسرها غير مكروه . وقد حكى صالح بن حفص عن أبي بن كعب في قوله تعالى (أو أن تفعل في أموالنا ما نشاء) . قال : كسر الدراهم . ومنع الشافعي : أنه قال « إن كسرها حاجة لم يكره . وإن كسرها لتغير حاجة كره » . لأن إدخال النقص على المال من غير حاجة سفه . وقال أحمد بن حنبل « إن كان عليها اسم الله عز وجل كره كسرها ، وإن لم يكن عليها اسمه لم يكره » .

وهذا محمول على أنه دم المقطوعة مع الثقال . فيكون تدليسا . فيكون أبان مصيبا في هذا القدر من التعزير . ولأن هذا إدخال النقص على المال ، فهو سفه إذا كان لغير حاجة . وقد تكلم قوم على الخبر في النهى عن كسرها . فكان محمد بن عبد الله الأنصارى - قاضى البصرة - يحمله على النهى عن كسرها لتعود تبرا ، لتكون على حلها مرصدة للنفقة . وحمل آخرون النهى على كسرها لتتخذ منها أواني وزخرف . وحمل آخرون النهى على من أخذ أطرافها قرضا بالمقاريض . لأنهم كانوا في صدر الإسلام يتعاملون بها عددا ، فصار أخذ أطرافها بخسا وتطفيقا .

فأما الكيل

فإن كان مقاسمة ، فبأى قفيز كيل تعطلت فيه القسمة . وقد اختلف كلام الإمام أحمد في المقاسمة . فقال في رواية العباس بن محمد بن موسى الحلال : فيمن كانت في يده أرض من أرض السواد : هل يأكل إنما أخرجت من زرع أو تمر ؛ إذا كان الإمام يأخذهم بالخراج مساحة أو صيرها في أيديهم مقاسمة على النصف ، أو الربع ؟ فقال « يأكل ، إلا أن يخاف السلطان » . وظاهر هذا : أنه قد أجاز المقاسمة في الخراج . وقال في رواية الحلال « السواد كله أرض خراج » . وذكر المقاسمة فقال « المقاسمة لم تكن ، إنما هو شيء أحدث » . وظاهر هذا : أنه لم يرد ذلك ، إلا أنه لم يصرح بالمنع ، لكنه أخبر أنه لم يكن في وقت عمر . وإن كان خراجا مقترنا بالقفيز الذي كان في وقت عمر . فقد حكى القاسم : أن القفيز الذي وضعه عثمان بن حنيف على أرض السواد . فأمضاه عمر بن الخطاب : كان مكيلا لهم يعرف بالشاربان . قيل : وزنه ثمانية أرتال . وقد أومأ أحمد إلى هذا في رواية بكر بن محمد عن أبيه - وقد سأله عن القفيز - فقال : « ينبغي أن يكون قفيزا صغيرا » وقال « قفيز الحجاج صاع عمر ينبغي أن يكون ثمانية أرتال ^(١) » .

(١) قال يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٤٧١) : سألت الحسن بن صالح عن الصاع . فقال « القفيز الحجاجى صاع . وهو ثمانية أرتال » . وروى عن شريك (رقم ٤٧٢) « هو أقل من ثمانية أرتال وأكثر من سبعة أرتال » . وروى (رقم ٤٧٣) عن منيرة ، عن إبراهيم قال « الحجاجى على صاع عمر » ، وروى أبو صيد في الأموال نحوها (رقم ١٥٩٠ - ١٥٩٨) . ثم قال : وإنما نرى أهل العراق ذهبوا إلى أن الصاع ثمانية أرتال ، لأنهم سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقتل بالصاع . وسمعوا في حديث آخر « أنه كان يقتل ثمانية أرتال » . وفي حديث آخر « أنه كان يتوضأ برطلين » . فتوهموا أن الصاع ثمانية أرتال ، لهذا . وقد اضطرب مع هذا قولهم ، فجلوه أعص من ذلك .

فان استؤنف وضع الخراج كيلا مقتدرا على ناحية مبتدأة ، روى فيه من الكيابل ما استقرت مع أهلها من مشهور التفزان بتلك الناحية .

ب

وكان السواد في أول أيام الفرس جاريا على المقاسة إلى أن وضع الخراج عليه قباذ بن فيروز^(١) . فارتفع مائة وخسين ألف ألف درهم بوزن الثقال . وكان الفرس على هذا في بقية أيامهم . وجاء الإسلام فأقره عمر على المساحة والخراج ، فبلغ خراجه في أيامه مائة ألف ألف وعشرين ألف ألف درهم .

وجباه زياد مائة ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف .

وجباه عبيد الله بن زياد مائة ألف ألف وخمسة وثلاثين ألف ألف .

وجباه الحجاج ثمانية عشر ألف ألف ، بنشمة وإخراجه .

وجباه عمر بن عبد العزيز مائة وعشرين ألف ألف بعدله وعمارته .

وكان ابن هيرة يخبئه مائة ألف ألف ، سوى طعام الجند وأرزاق النقلة .

وكان يوسف بن عمر يحمل منه في كل سنة من ستين ألف ألف إلى سبعين ألف ألف ،

ويحتسب بقطعة من قبله من أهل الشام : ستة عشر ألف ألف . وفي نفقة البريد أربعة آلاف ألف .

وفي الطراز إلى ألف . وفي بيوت الأحداث والعوانق : عشرة آلاف ألف .

وقال عبد الرحمن بن جعفر بن سليم : ارتفاع هذا الإقليم الحقيق : ألف ألف ألف -

ثلاث مرات - فما نقص من مال السلطان زاد في مال الرعية .

ولم يزل السواد على المساحة والخراج إلى أن عدل بهم المنصور في النولة العباسية عن الخراج

إلى القسمة . لأن السعر رخص . فلم تف الغلات بخراجها . وضرب السواد ، فجعله مقاسمة .

وأشار أبو عبيد على للهدى أن يجعل أرض الخراج مقاسمة بالنصف إن سقى سيحا . وفي النوالى

على الثلث . وفي النوايل على الربع . لا شيء عليهم سواء . وأن يعمل في التخل والكرم

والشجر مساحة خراج ، يقر بحسب قربه من الأسواق . والفرض^(٢) . وإذا بلغ حاصل النلة

ما ينى بخراجين ألزم خراجا كاملا ، وإذا نقص ترك .

وأما أهل الحجاز فلا اختلاف بينهم فيه أعلمه : أن الصاع عندهم خمسة أطلال وثلاث . يعرفه ملهم

وجاهلهم . وياع به في أسواقهم ويعمل عليه قرنا بعد قرن . وقد كان يعقوب - بنى أبو يوسف -

زمانا بمول كقول أصحابه فيه . ثم رجع عنه إلى قول أهل المدينة . قال أبو عبيد : وهذا هو الذى

عليه العمل عنى . لأن مع اجتاع قول أهل الحجاز عليه - تدبرته في حديث يروى عن عمر فوجدته

موافقا لقولهم . ثم ساق حديث عمر ، وغيره من الآثار . (رقم ١٦٠٤ - ١٦٢١) وقال :

قد فسرنا ما في الصاع من الست . وهو كما أعلمتك - خمسة أطلال وثلاث . والد : ربه . وهو

رطل وثلاث . وذاك برطلنا هذا الذى وزنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهما . وزن سبعة .

(١) والدكسرى أتوهروان .

(٢) الفرض : جمع فرضة - هي البلد تكون على ساحل البحر مرقا للمتن .

فهذا ماجرى في أرض السواد .

والذى يوجب الحكم : أن خراجها هو للضروب عليها أولاً . وتغييره إلى المقاسمة إذا كان بسبب حادث اقتضاه اجتهاد الأئمة أمضى مع بقاء سببه ، وأعيد إلى حاله الأول عند زوال سببه . إذ ليس للإمام أن ينقض اجتهاد من تقدمه .

فأما تضمين العمال

لأموال الحراج والعشر . فباطل لا يتعلق به في الشرع حكم . لأن العامل مؤتمن ليستوفي ماوجب ويؤدى ما حصل . فهو كالوكيل الذى إذا أذى الأمانة لم يضمن نقصاناً ولم يملك زيادة . وضمان الأموال بمقدار معلوم يقتضى الاقتصاد عليه في تلك مازاد ، وغرم ما نقص . وهذا مناف لموضوع العمالة وحكم الأمانة ، فباطل .

وقد نبه أحمد رحمه الله على معنى هذا في رواية أبى طالب : فى الذى يتقبل الآجام لا يدري ما فيها ، والطسوج يتقبله لا يدري ما فيه من الطعام فهو أشتر ما يكون .

وكذلك قال فى رواية حرب - وقد سئل عن تفسير حديث ابن عمر «القبالات ربا» قال : هو أن يتقبل بالقرية وفيها العالوج وأنخل . ولفظ الحديث رواه سفيان عن الأعشى عن عبد الرحمن ابن أبى الزناد عن ابن عمر «القبالة ربا» فسماه ربا . ومعناه : حكمه حكم الربا فى البطلان ، وفساد العقد .

وعن ابن عباس قال «إياكم والربا . وإياكم أن يجعل الثلث الذى جعل الله فى أعناقهم فى أعناقكم . ألا وهى القبالات ، وهى الدل والصغار (١)» .

(١) الهبالة : أن يهبل الأرض بخراج أو جباية أكثر مما أعطى . فذلك الفضل ربا . فإن تهبل وزرع فلا يأس . والهبالة - يفتح الغاف - الكفالة . وهى فى الأصل : مصدر قبل ، إذا كفل . وروى أبو عبيد فى الأموال رقم (١٧٦ - ١٨٠) عن عبد الرحمن بن زياد قال «قلت لابن عمر : لانا تهبل الأرض ، فتصيب من ثمارها - . قال أبو عبيد : معنى الفضل - فقال : ذلك الربا المجلان . . وعن الحسن قال «جاء رجل لى ابن عباس ، فقال : أهبل منك الأبله بمائة ألف . قال : فضره ابن عباس مائة سوط وصلبه حياً» . وعن أبى حلال عن ابن عباس «القبالات حرام» وعن جبلة بن سحيم قال : سمعت ابن عمر يقول «القبالات ربا» . قال أبو عبيد : معنى هذه القبالة المكروحة انتهى عنها : أن يهبل الرجل النخل والشجر والزرع الثابت قبل أن يستحصد ويدرك . وهو مفسر فى حديث يروى عن ابن جبير عن عباد بن العوام عن الفيضاني قال : سألت سعيد بن جبير عن الرجل يأبى القرية فيتهبلها . وفيها النخل ، والزرع ، والشجر ، والعلوج . فقال «لا يتهبلها فإنه لا خير فيها» . وقال أبو يوسف فى الحراج (ص ١٧٥) ورأيت أن لا تهبل شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد . فإن التهبل إذا كان فى قبالة فضل عن الحراج عصف أهل الحراج . وحمل عليهم ما لا يجب عليهم وظلمهم ، وأخذهم بما يحسف بهم ليسلم مما دخل فيه . وفى ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية . والتهبل لا يبالى يهلكهم بصلاح أمره فى قبالة . ولعله أن يستفضل

وقد وصى عمر بن الخطاب رضى الله عنه العمال بالرفق والعدل .
فروى أبو بكر بإسناده عن القاسم أن عمر بن الخطاب كان إذا بعث عماله قال « إنما أبعثكم
أئمة . لا تضربوا المسلمين قتلوم ، ولا تعزروهم قتلوم . وأدروا للتحفة للمسلمين » يعنى عطايهم .
و بإسناده عن إبراهيم « أن عمر بن الخطاب كان إذا بعثه عن عامله أنه لا يعود للريض ،
ولا يدخل عليه الضعيف عزله^(١) » .

و بإسناده عن أبي مجاز لاحق بن حميد « أن عمر بن الخطاب بعث عمار بن ياسر أميرا على
الكوفة على جيوشهم وعلى صلاتهم . نبهت عبد الله بن مسعود على قضائهم وبيت مالهم .
وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الأرض . وجعل لهم كل يوم شاة : بيطرها وسواقطها
لعمار بن ياسر ، وبقيتها لعبد الله بن مسعود ، وعثمان بن حنيف . ثم قال عمر : ما أرى قرية
يخرج منها كل يوم شاة لعمالها إلا مريعا خرابها . . . » .

فصل

فيما تختلف أحكامه من البلاد

و بلاد الإسلام تنقسم ثلاثة أقسام : حرم . وحجاز . وما عداها .
فأما مكة فقد ذكرها الله تعالى باسمين في كتابه « مكة » و « بكة » فقال تعالى (٣ : ٩٦) إِنَّ أَوَّلَ
بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بَيْكَةً مَبَارَكًا وَهَدَىٰ لِلْعَالَمِينَ . وقال تعالى (٤٨ : ٢٤) وَهُوَ الَّذِي كَفَّ
أَيْدِيهِمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا^(٢) .
وقد اختلفت الرواية عن أحمد في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح : هل دخلها
عنوة أو صلحا ؟ على روايتين^(٣) .

بعد ما يقبل منه فضلا كثيرا . وليس يمكنه ذلك إلا بعدة منه على الرعية وضرب شديد ، وإقامته لهم
في الشمس ، وتعليق الحجارة في الأعناق ، وعذاب عظيم ينال أهل الخراج مما ليس يجب عليهم من
الفساد التي نهى الله عنه . إنما أمر الله عز وجل أن يؤخذ منهم المغر . وليس محل أن يكفروا
فوق طاعتهم . وساق فصلا طويلا فيها يجب على الخليفة في هذا .

(١) أنظر الأموال رقم (١٧٢) . وخراج أبي يوسف ص (٤٢) . والمحلى لابن حزم (ج ٦
ص ١١٦) .

(٢) ذكر الماوردي سبب تسميتها « مكة وبكة » وما قيل في ذلك عن أهل اللغة . ومن الشعر . وأطال
القول في حرم مكة ، وأمن من دخله في الجاهلية ، وفي الكعبة وبنائها ، وكونها في الجاهلية والإسلام
وفي المسجد الحرام وبنائه . وسكان مكة ، وأول من تحدث عن شأن نبوة يخاتم الأنبياء : كعب
ابن لؤي بن غالب ، وذكر خطبة له وشعرأ في ذلك ، ثم قضى بن كلاب ، ودار الندوة .

(٣) قال الماوردي : ذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه دخلها عنوة . فخصا عن النائم ، ومن على النبي ،
وأن الإيمان إذا فتح . بلذا عنوة فله أن يغزو عن غنائمه وعن على سبيه . وذهب الشافعي إلى أنه دخلها

إحداها : أنه دخلها عنوة . ولم يغم بها مالا . ولم يسب فيها ذرية . لأن الأمان حصل من النبي صلى الله عليه وسلم قبل تقضى الحرب . لأنه روى في الخبر « أن قائلاً قال : لا قرش بعد اليوم (١) » . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « الأحمر والأسود آمن » فالحال لم يتصرم حق حصل الأمان .

وقال في رواية الميموني - وقد سئل عن مكة . هل فتحت صلحا ؟ فالتفت إلى وقال « أليس إنما أخذت بالسيف ؟ » .

وقال في رواية أبي داود - وقد سئل عن مكة : عنوة هي ؟ قال « قد أقرت البلاد في أيديهم ،

صلحا مقدمه مع أبي سفيان . كان الشرط فيه « أن من أغلق بابه كان آتيا ، ومن تعلق بأستار الكعبة فهو آمن ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، إلا ستة أنفس استبقى قتلهم . ولو تعلقوا بأستار الكعبة » ولأجل عقد الصلح لم يغم ولم يسب . وليس للإمام إذا فتح بلدا عنوة أن ينفو عن غنائمه ولا أن يمن على سبيته ، لما فيها من حقوق الله تعالى وحقوق الفاتحين . فصارت مكة وحرمها - حين لم يغم - أرض عمر ، لأن زومت لا يجوز أن يوضع عليها الخراج اه . وقال أبو عبيد : وقد زعم بعض من يقول بالرأى : أن للإمام حكما ثالثا في العنوة . قال : إن شاء لم يجعلها غنيمة ولا نبيها وردّها إلى أهلها الذين أخذت منهم ، ويصحّ في ذلك بما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل مكة حين افتتحها ، ثم ردّها عليهم ، ومنّ عليهم بها - ثم ساق الأخبار في ذلك (رقم ١٥٧ - ١٥٩) . قال أبو عبيد : ولا نرى مكة يشبهها شيء من البلاد . من جهتين : إحداها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الله عز وجل قد خصه من الأنفال والغنائم بما لم يجعله لغيره . وذلك قوله (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول) فترى هذا كان خالصا له . والجهة الأخرى : أنه قد سنّ لسكة سنّا لم يسنها لغيره من سائر البلاد - ثم ساق الأخبار في ذلك (١٦٠ - ١٧٠) . أنها منافع لمن سبق . ولا يتابع رابعها ، ولا تؤخذ لمجرئها ، ولا تحمل ضالتها ، ولا تغلق دورها دون الحاج - ثم قال : فإذا كانت هذه مكة ستمها أنها منافع لمن سبق إليها ، وأنها لا يتابع رابعها ولا يطيب كراء بيوتها ، وأنها مسجد بلعة المسلمين . فكيف تكون هذه غنيمة ، فنقسم بين قوم يجوزونها دون الناس ، أو تكون فتيئا ، فتصير أرض خراج ، وهي أرض من أرض العرب الأميين الذين كان الحكم عليهم الإسلام أو القتل ، فإذا أسلموا كانت أرضهم أرض عمر ولا تكون خراجا أبدا اه . وهذا بعيد - والله أعلم - أن أبا عبيد كان يرى أنها فتحت عنوة ، ولكنها تخالف ستمها سنة غيرها من أرض العنوة . ويدلّ لذلك : أنه ساق هذا في باب فتح الأرض تؤخذ عنوة . وكذلك رجح المحافظ ابن حجر في الفتح (ج ٨ من ٩) هذا . وحكى الجواب عن استدلال على أنها صلح ترك القسمة لأرضها ودورها : بأنها لا تستقرم عدم العنوة . فقد تفتح البلد عنوة . ومنّ على أهلها وترك لهم دورهم وغنائمهم . لأن قسمة الأرض المغنومة ليست متطفا عليها . بل الخلاف ثابت عن الصحابة في بدم . وقد نصّت أكثر البلاد عنوة فلم تقسم . وذلك في زمن عمر وعثمان ، مع وجود أكثر الصحابة . وقد زادت مكة من ذلك بأمر يمكن أن يدعى اختصاصا به دون بقية البلاد . وهي أنها دار النسك ، ومصب الخلق . قد جعلها الله حرما ، سواء المالك فيه والباد اه .

(١) قال ذلك أبو سفيان . كما في حديث أبي هريرة الذي رواه البخاري في وصف دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح .

قيل له : بصلح ؟ قال : لا ، ولكن أقرّها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيدي أهلها بقوله « من دخل داره فهو آمن » .

وقال في رواية حنبل « مكة إنما كره إجارتها بيوتها لأنها عنوة . دخلها النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف . فكره من كره ذلك من أجل العنوة . فلما كانت عنوة كان المسلمون فيها شرعا واحدا . وقال عمر : لا تمنعوا نازلا بليل أو نهار . لأنه لم يجعل لهم ملكا دون الناس » .

وفيه رواية أخرى : دخلها صلحا ، عقده مع أبي سفيان . وكان للشروط فيه « أن من أغلق بابه فهو آمن . ومن تعلق بأستار الكعبة فهو آمن . ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن إلا ستة نفر استثنى قتلهم » ولأجل عقد الصلح لم يفتح ولم يسب .

قال في رواية حرب بن إسماعيل « أرض العشر : الرجل يسلم نفسه من غير قتال ، وفي يده الأرض فهي عشر . مثل المدينة ومكة » .

وقال في رواية سعيد بن محمد الرقا - وقد سئل عن مكة قال « دخلت صلحا » . واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم « وهل ترك لنا عقيل من رباع ^(١) ؟ » .

وقال في رواية أبي طالب « إذا كانت أرض حرة : مثل مكة وخراسان . فأما عليهم الصدقة . لأنهم يملكون رقبتهن » .

قال أبو إسحق : المسئلة على روايتين . قال أبو بكر الخلال ، في كتاب الأموال « مكة افتتحت بالسيف وأقرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن فتحها بالسيف في منازلهم ، فمن قال : إنها عنوة كره إجارتها بيوتها . ومن قال : إنها صلحا لم ير إجارتها بأسا » .

فأما بيع دور مكة وإجارتها فذلك مبنّى على الروايتين . إن قلنا : إنها فتحت عنوة . لم يجوز بيعها ولا إجارتها ^(٢) .

(١) رواه البخاري عن أسامة بن زيد أنه قال زمن النبي « يارسول الله ، أين تنزل غدا ؟ » قاله ، ثم قال « لا يرث الكافر المؤمن ولا المؤمن الكافر » . وعقيل : هو ابن أبي طالب تأخر إسلامه

إلى ما بعد الهجرة فاستولى على دور بني هاشم فباعها . وأسلم قبل المدينة وهاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم سنة ثمان . وكان أكبر من جعفر بصغر ستين ، وجعفر أكبر من علي بصغر ستين .

(٢) قال الماوردي : فتح أبو حنيفة من بيعها . وأجاز لإجارتها في غير أيام الحج . ومنع منها في أيام الحج لرواية الأعمش عن مجاهد : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مكة حرام ، لا يحل بيع رباها ولا أجور بيوتها » .

وذهب الشافعي إلى جواز بيعها وإجارتها . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرّم عليها بعد الإسلام على ما كانت عليه قبله . ولم يفتحها . ولم يرضهم فيها . وقد كانوا يتبايعونها قبل الإسلام . وكذلك بعده . هذه دار الندوة . وهي أول دار بنيت بمكة صارت بعد

قصي لبد الدار بن قصي . وابعاعها معاوية في الإسلام من عكرمة بن عامر بن هاشم بن عبد المطلب ابن قصي وجعلها دار الإمارة . وكانت من أشهر دار ابنت ذكرأ . فأنكر بيعها أحد من الصحابة . وابعاع عمر ، وعثمان مازناته في المسجد من دور مكة . وتملك أهلها أئمتنا . ولو حرم

ذلك لما بذله من أموال المسلمين . ثم جرى به العمل إلى وقتنا هذا . فكان إجماعا متبوعا . ويجعل رواية مجاهد - مع إسماعيل - على أنه لا يحل بيع رباها على أهلها تنبيها على أنها لم تنس فملك عليهم .

فذلك لم يبع . وكذلك الإجارة .

قال في رواية صالح - وقد سأله : ما ترى في شراء المنازل بمكة ؟ قال « لا يصحني . فيه نهى كثير . وبعض الناس يتأول (سواء العاكف فيه والباد) » .

وقال في رواية أبي طالب « لا تشرى بيوت مكة إلا أن يعطى لحفظ متاعه . فقيل : أليس اشتري عمر دارا للسجن ؟ قال : اشتراها للمسلمين يحبس فيه الفساق . فقيل له : فإن سكن الرجل لا يعطيهم كراه ؟ قال : لا يخرج حتى يعطيهم . أنا أكره كراه الحجام ، ولكن أعطيه أجرته . ولا ينبغي لهم أن يأخذوه » .

وقال في موضع آخر ، من مسائل أبي طالب - وقد سأله عن كراه دور مكة ؟ فقال « إنما كره في الأفنية والصور الكبار » .

ففي أول كلامه المنع من إيجارها للسكنى على الإطلاق . وأجاز إعطاء الكبراء لحفظ المتاع . لأن الأجرة تحصل في مقابلة الحفظ ثم قال « فإن سكن أعطاهم ولا ينبغي لهم الأخذ » لأنه يعتقد أنه لا يجوز كراؤها . وقوله في آخر كلامه « إنما كره ذلك في الأفنية والصور الكبار » لا يقتضي أنه لا يكره ذلك في الصغار . وإنما خص الكبار بالذكر لأن العادة أن المنازل الصغار يختص ساكنوها بالسكنى فيها لحاجتهم إليها . فلا يكرونها . وإنما يكرون الكبار . فصرف الكلام إلى ذلك ، لهذا المعنى .

وقال في رواية جعفر بن محمد « شراء دورها وبيعها مكروه ، ويحتججون بأن عمر اشتري دارا للسجن ، وفيه مرفق للمسلمين » .

وقال في رواية ابن منصور - وقد سأله . هل تكره أجور بيوت مكة وشراؤها والبناء بها ؟ فقال « أبوا الكبراء . وأما الشراء فقد اشتري عمر دارا للسجن . وأما البناء فأكرهه » .

فظاهر هذا : أنه كره الكبراء وأجاز الشراء . وليس هذا على ظاهره . لأنه قد قال في رواية ابنه صالح - وقد سأله : ما ترى في شراء المنازل بمكة ، فقال « لا يصحني » .

وكذلك قال في رواية جعفر بن محمد « شراء دورها وبيعها مكروه » . فسوى بين الشراء والبيع في المنع .

وقوله في رواية ابن منصور « أما الشراء فقد اشتري عمر » معناه : دارا للسجن .

وقد بين ذلك في رواية أبي طالب ، وقال « اشتراء للمسلمين » ولم يرد بذلك جواز شرائها على الإطلاق .

ويحتمل أن يكون عمر اشتري بنيان دار للسجن ، فسمى ذلك دارا . كما يقال : فلان باع داره ، إذا باع بناءها .

وقال في موضع آخر من مسائل ابن منصور : في الرجل يسكن مكة بأجرة « إن قدر أن لا يعطيهم فليفعل » لأن غنده أنه لا يجوز إيجارها .

وقوله « فإن أعطاهم لم يأثم » لأنه يختلف في جوازه .

وقال في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث « لا يصحني أجور بيوت مكة » وذكره عن سفيان : أنه كان يكثر . ويخرج ولا يعطيهم . فأنكر ذلك ، وقال « سبحان الله كيف يحىء هذا ؟ » .

وإنما أنكر هذا من فعل سفيان لأنه إذا اكرى فقد عقد عقدا مختلفا في صحته . فكره مخالفته لأجل اختلاف الناس . لأنه يقع الخبر بخلاف غيره . لأنه بالقد ملتزم .

وإذا ثبت أنه لا يجوز بيعها ولا إيجارها . فمن سبق إلى شيء منها بقدر حاجته فهو أحق به . وما فضل عن حاجته من المنازل الواسعة وجب عليه بذله لمن احتاج إليه .

وقد قال أحمد في رواية لليموني « ما أعجب من يقول إن دورهم ليست لهم ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم فتح مكة « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن . ومن أغلق بابه فهو آمن » فكيف سبها داره ، ودورهم ، وليست لهم ؟ وعمر اشترى من صفوان دارا للسجن : كيف لا تكون لهم ؟ ثم قال : يدخل على الرجل في منزله ومعه حرمة ؟ » .

وقال أيضا في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث « أما ما يقول بعض الناس : ينزلون معهم فأما يكون هذا إذا كان عنده فضل كثير ، وكانت دارا عظيمة فيها دور ، مثل دار صفوان ابن أمية وما أشبهها . فأما رجل له منزل فيه حرمة فلا ينبغي لأحد أن ينزل عليه وهو كاره » . واستعظم ذلك ممن قاله .

فأما ما طاف بمكة من نصب حرمة فحكه في تحريم البيع والإجارة حكمها .

قال في رواية مني الأنباري ، وقد سأله : هل يشتري من المضارب - يعني التي يني - قال « لا يعجبنى أن يشتري ولا يبيع . وكذلك الحرم كله » . فقد بين أن جميع الحرم حكمه حكم مكة .

وقال في رواية أبي طالب « لم يكن لهم أن يتخذوا بني شيثا . فإذا اتخذوا فلا يدخله أحد إلا بإذنه . قد كان سفيان اتخذ بها حائطا وبني فيه بيتين . وربما قال لأصحاب الحديث : بقوها فلا يدخل رجل مضرب رجل إلا بإذنه » .

وظاهر هذا : أنه قد أجاز البناء ببني على وجه ينفرده به .

وقال في رواية ابن منصور « أما البناء ببني فأني أكرهه » .

فظاهر هذا : للنع .

فهذا كله إذا قلنا : إنها فتحت عنوة .

فأما إذا قلنا : إنها فتحت صلحا فإنه يجوز بيعها وإيجارها .

وقد قال أحمد في رواية أبي طالب فيما تقدم « إذا كانت أرضا حرمة مثل مكة وخراسان فعليهم الصدقة لأنهم يملكون رقبتها » .

قد نص على ملك رقبة مكة ، وشبهها بخراسان . ومعلوم أن أرض خراسان يجوز بيعها .

فأما الحرم

فهو ما طاف بمكة من جوانبها ..

وحده من المدينة : دون التنعيم ، عند بيوت بني نفا ، على ثلاثة أميال . ومن طريق العراق : على ثنية جبل بالمنقطع على سبعة أميال . ومن طريق الجمرانة : في شعب أبي عبد الله

ابن خالد ، على تسعة أميال . ومن طريق الطائف . على عرفة من بطن نمرة ، على سبعة أميال .
ومن طريق جدّة : منقطع العشائر ، على عشرة أميال .

فهذا حد ما جعله الله حراما لما اختص به من التحريم . وبإين بحكمه سائر البلاد . قال الله تعالى
(٢ : ١٢٦) وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات) يعنى مكة وحرمةا .
وقد اختلف فى مكة وما حولها . هل صارت حراما يسؤال إبراهيم ، أو كانت قبله كذلك ؟
فمن الناس من قال : لم تزل حرما آمنا من الجبايرة السلطين ، ومن الخسوف والزلازل . وإنما
سأل إبراهيم ربه أن يجعله آمنا من الجلب والقسط ، وأن يرزق أهله من كل الثمرات .
وهذا ظاهر كلام أحمد فى رواية الأثرم . وقد سئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم « مكة
أحلت لى ساعة من نهار ولم تحل لأحد قبلى » ماوجه ؟ قال : « وجهه : أنها كانت حراما ولم تزل .
فقد نص على أنها لم تزل حراما .

والوجه فيه ماروى سعيد بن أبى سعيد - يعنى المقبرى - قال : سمعت أبا شريح الخزاعى
يقول « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما افتتح مكة قام خطيبا . فقال : يا أيها الناس ،
إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض ، فهى حرام إلى يوم القيامة . لا يحل لامرئ
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ، أو يعضد بها شجرا . ألا وإنها لا تحل لأحد بعدى ،
ولم تحل لى إلا هذه الساعة غضبا على أهلها . ألا وهى قد رجعت على حالها بالأمس . ألا ليلنغ
الشاهد الغائب ، فمن قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل بها ، فقولوا : إن الله
قد أحلها لرسوله ، ولم يحلها لك (١) » .

ومن الناس من قال : إن مكة كانت حلالا قبل دعوة إبراهيم كسائر البلاد ، وأنها صارت
بدعوته حرما آمنا ، حين حرّمها ، كما صارت للمدينة بتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرما ،
بعد أن كانت حلالا . لما روى أبوهريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« إن إبراهيم كان عبد الله وخليفه ، وإنى عبد الله ورسوله . وإن إبراهيم حرم مكة ، وإنى
حرمت المدينة ، ما بين لابتيها : عضاهها وصيدها . لا يحمل فيها السلاح لقتال . ولا يقطع فيها
شجرا إلا لعلف بعير (٢) » .

والذى يخص به الحرم من الأحكام التى تباين سائر البلاد خمسة أحكام :

(١) رواه البخارى ومسلم : أن أبا شريح قال لعمر بن سعيد - وهو يثبع البعث إلى مكة : « أئذن لى
أيها الأمير أن أحذرك قولاً قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم الفد من يوم الفتح ، سمعته أذنأى
ووماه فلي ، وأبصرته عينأى حين تكلم به . لحديث الحديث . فقال عمرو : أنا أعلم بذلك منك
يا أبا شريح » إن الحرم لا يبعد ما سياً ولا قاراً بدم ولا بغرة » . وفيه بعض اختلاف . وذكره
ابن إسحاق عن أبى شريح أقرب إلى ما هنا . وعضد الفجرة : قطعها .

(٢) رواه البخارى بلفظ « ما بين لابتيها حرام » فى باب فضل المدينة . ورواه عن أنس أطول من لفظ
أبى هريرة . ورواه مسلم بألفاظ مختلفة عن أبى هريرة ، وأنس ، وجابر ، وعطى بن أبى طالب وغيرهم .

أحدها : أن لا يدخله محلّ قدم إليه حتى يحرم لدخوله : إما بحجّ ، أو بعمره يتحلل بها من إحرامه (١) . إلا أن يكون ممن يكثر الدخول إليها لمنافع أهلها ، كالحطّابين ، والسقاين الذين يخرجون منها غدوة ويعودون إليها عشاء ، فيجوز لهم دخولها محلين ، لدخول المشقة عليهم في الإحرام كلها دخولاً .

فإن دخل القادم إليها حلالاً فقد أمّ . ولزمه إحرام على وجه القضاء (٢) .
فإن أدّى به حجة الإسلام في سنته سقط عنه . وإن أخره إلى السنة الثانية لم يجزه عن حجة الإسلام ، ولزمه حجة أو عمره .

قال في رواية حرب : فيمن قدم من بلد بعيد تاجراً ، فدخل مكة بغير إحرام « يرجع إلى الميقات فيهلّ بعمره إن كان في غير أيام الحجّ » ، وإن كان في أيام الحجّ « أهلّ بحجة » .
والوجه فيه : أنه إذا أراد دخولها لزمه أن يحرم . فإذا لم يحرم فقد ترك إحراماً قد لزمه ، فعليه أن يأتي به ، كما لو قال « لله على إحرام » وتركه . فإنه يلزمه الإتيان به .
فإن قيل : إذا خرج للقضاء كان إحرامه الذي يستأنفه مختصاً بدخوله الثاني . فلم يصحّ أن يكون قضاء عن دخوله الأوّل ، فيتعدّر القضاء .

قيل : إذا خرج للقضاء وحصل في الليقات لزمه أن يتجاوز إلى مكة محرماً . فإذا فعل ذلك لم يلزمه معنى آخر . ومثل هذا ما نقوله جميعاً لو أحرم بحجة الإسلام ، أو للندوة . صحّ ولا نقول : قد لزمه بالدخول إحرام . وحجة الإسلام لازمة بالشرع . فيؤدّى إلى تعدّر الواجب .
ولا دم عليه على ظاهر ما نقله حرب عنه . لأنه قد أتى بالواجب .

الحكم الثاني

أن لا يحارب أهلها . لتعريم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتالهم بقوله « لا يحلّ لامرئٍ مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً » .
فإن بقوا على أهل العدل قاتلهم على بنبيهم (٣) . إذا لم يمكن ردهم عن البنى إلا بالقتال . لأن

- (١) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : يجوز أن يدخلها المحل إذا لم يرجحاً أو عمره .
(٢) قال الماوردي : قد أمّ ولا قضاء عليه ولا دم . لأن القضاء متعدّر . فإنه إذا خرج للقضاء كان إحرامه الذي يستأنفه مختصاً بدخوله الثاني ، فلم يصحّ أن يكون قضاء عن دخوله الأوّل . فتعدّر القضاء وأعوز فسقط . وأما الدم فلا يلزمه . لأن الدم يلزم في جيران النكح . ولا يلزم جيراناً لأسل النبك .

- (٣) قال الماوردي : ذهب بعض الفقهاء إلى تحريم قتالهم مع بنبيهم ، وبغضيق عليهم حتى يرجعوا عن بنبيهم .
والذي عليه أكثر الفقهاء : أنهم يقاتلون الخ .

قتال أهل البني من حقوق الله التي لا يجوز أن تضاع . وكونها محفوفة في حرمه أولى من أن تكون مضاعفة فيه .

فأما إقامة الحدود في الحرم فينظر . فإن أتاها في الحرم أقيمت عليه فيه . وإن أتاها في الحل ثم لجأ إلى الحرم . لم يقيم عليه فيه . وألجئ إلى الخروج منه ، بترك مبايعته ومشاراته . فإذا خرج أقيمت عليه (١) .

الحكم الثالث

تحريم صيده على المهرمين والمهلين : من أهل الحرم ، ومن طرأ عليه .
فإن أصاب من صيده وجب عليه إرساله . فإن تلف في يده ضمنه بالجزاء كالحرم . وهكذا لو رمى من الحرم صيدا في الحل ، ضمنه . لأنه قاتل في الحرم . وقتل ابن مسور عنه : لا يضمنه . وهكذا لو رمى من الحل صيدا في الحرم ضمنه . لأنه مقتول في الحرم .
ولو صيد في الحل وأدخل الحرم فهو حرام عليه . ويلزمه إرساله في الحرم (٢) .
ولا يحرم في الحرم قتل ما كان مؤذيا : من السباع ، وحشرات الأرض .
فإن وقف طائر على غصن شجرة ، أصلها في الحرم والنضين في الحل ، فقتله محل في الحل .
ففي ضمانه روايتان . نقلهما ابن منصور .

الحكم الرابع

تحريم قطع الشجر الذي أنبته الله تعالى فيه . ولا يحرم قطع ما غرسه الآدميون ، كما لا يحرم فيه ذبح الأتيس من الحيوان .

ولا يجوز أن يرعى حبش الحرم (٣) . قال في رواية الفضل « لا يحش من حبش الحرم » .
ويضمن الشجرة الكبيرة ببقرة . والصغيرة بشاة . والنصن من كل واحدة منهما يسقط من ضمان أصلها . ولا يكون ما استخلف من قطع الأصل مسقطا لضمان الأصل (٤) .

(١) حكى الماوردي مثل هذا عن أبي حنيفة . ومذهب الشافعي : أنها تمام فيه على من أتاها . ولا يمنع الحرم من إقامتها .

(٢) حكى الماوردي مثله عن أبي حنيفة . ومذهب الشافعي : كان حلالا له .

(٣) قال الماوردي : ولا يحرم رمي خلافة . يعني حشيشه .

(٤) قال في الفتى : وقال مالك ، وأبو ثور ، وداد ، وابن النضر : لا يضمن . لأن الحرم لا يضمنه في الحل . فلا يضمن في الحرم ، كالزروع . وقال ابن النضر : لا أجد دليلا أوجب به في شجر الحرم فرضاً : من كتاب ولا سنة ولا إجماع . وأقول كما قال مالك : نستفيضة الله تعالى . ولنا ما روى أبو حنيفة قال « رأيت عمر بن الخطاب أمر بهجر كان في المسجد يضر بأهل الطواف » قطع .
وفدا . قال : وذكر البقرة . رواه حنبل في المناسك . وعن ابن عباس أنه قال « في الدوحة

الحكم الخامس

أن يمنع من خالف دين الإسلام من ذى أو معاهد أن يدخل الحرم ، لامقياً ولا ماراً به^(١).
قال في رواية ابن منصور « ليس لليهودى والنصراني أن يدخل الحرم » .
فقد منع منه

فإن دخله مشرك . عزّ إذا دخله بغير إذن . ولم يستبح به قتله . فإن دخله بإذن لم يعزر ،
وأنكر على الأذن له . ولم يستبح به قتله ، وعزر إن اقتضت حاله التعزير ، وأخرج منه للمشرك آمناً .
وإن أراد مشرك دخول الحرم ليسلم فيه منع منه حتى يسلم قبل دخوله .
وإذا مات مشرك في الحرم حرم دفنه فيه . ودفن في الحل . فإن دفن في الحرم نقل إلى
الحل ، إلا أن يكون قد بلى ، فيترك . كما ترك فيه أموات الجاهلية .

قال أحمد ، في رواية أبي طالب « فضلت مكة بغير شيء » : يصلى فيها أى ساعة شاء من
ليل أو نهار ، ولا يقطع الصلاة فيها شيء ، تمرّ للرأى بين يدي الرجل . ومن دخله كان
آمناً . والصيد .

فأما سائر المساجد فهل يجوز أن يؤذن لهم في دخولها ؟ على روايتين . إحداهما : جواز ذلك ،
مالم يقصدوا بالدخول إسبغها بأكل ونوم . فإن قصدوا ذلك منعوا .
والثانية : لا يجوز أن يؤذن لهم بحال .

فأما الحجاز

فقال الأصمى : سعى حجازاً لأنه حجاز بين تهامة ونجد . فما سوى الحرم منه مخصوص من
سائر البلاد بأربعة أحكام :

أحدها : أن لا يستوطنه مشرك من ذى ولا معاهد^(٢) .
قال أحمد ، في رواية بكر بن محمد - وقد سأله عن قول النبي صلى الله عليه وسلم « أخرجوا

بقرة . وفي الجزلة شاة » . والدفحة : الفجرة الطينة . والجزلة : الصغيرة . وعن عطاء
نحوه . إذا ثبت هذا فإنه يضمن الفجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة . والحفيش بقيته . والنصن
بما هـس ، كأعضاء الحيوان . وبهنا قال الشافعى . وقال أصحاب الرأى : يضمن السكل بقيته .
وعن أحمد مثله . وعنه في النصن الكبير : شاة .

(١) قال الماوردى : وهذا مذهب الشافعى ، وأكثر الفقهاء وجوز أبو حنيفة دخولهم إليه ، إذا
لم يستوطنوه . وفي قول الله تعالى (لا عما للمركون نجس) فلا يهربوا المسجد الحرام بعد طهيم هذا
نص يمنع ما عنده .

(٢) قال الماوردى : وجوز أبو حنيفة .

المشركين من جزيرة العرب^(١) قال « إنما الجزيرة موضع العرب ، وأما الموضع الذي يكون فيه أهل السواد والفرس فليس هي جزيرة العرب » .

وقال أيضاً في رواية عبد الله في حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا يبق دينان بجزيرة العرب^(٢) »
« تفسيره : ما لم يكن في يد فارس والروم » .

وقال في رواية حنبل « قال عمر : جزيرة العرب - يعني المدينة وما والاها . لأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بإجلاء اليهود منها ، فليس لهم أن يقيموا بها » .

(١) رواه أبو داود عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاثة . فقال : أخرجوا الممركين من جزيرة العرب . وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » . قال ابن عباس : « وسكت عن الثالثة - أو قال - فأنسيها » . قال المنزوي : وأخرجه البخاري ومسلم مطولاً . والثالثة : هي تجهيز جيش أسامة بن زيد . وقيل : لأنها قوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قريى وتناً » . وانظر الأموال لأبي حنيفة الأرقام (٢٦٩ - ٢٧٧) . وقال البخاري بعد رواية الحديث في باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ، من كتاب الجهاد . وقال يطوب بن محمد : سألت المغيرة ابن عبد الرحمن عن جزيرة العرب ، فقال « مكة ، والمدينة ، واليمامة ، واليمن » . قال يعقوب : « والرج أول تهامة » . قال الحافظ في التتبع (ج ٦ من ١٠٣) . الرج - يفتح العين المهملة وسكون الراء بعدها جيم - موضع بين مكة والمدينة . وهو غير الرج - يفتح الراء - الذي من الطائف . وقال الأصبغى : جزيرة العرب : ما بين أقصى عدن إلى ريف العراق طولا ، ومن جهة وما والاها إلى أطراف الشام عرضاً . وصحبت جزيرة العرب ، لإحاطة البحار بها ، بين بحر الهند وبحر القزم ، وبحر فارس ، وبحر الحبشة . وأضيفت إلى العرب لأنها كانت بأيديهم قبل الإسلام وبها أوطانهم ومنازلهم . لكن الذي ينعى الممركون من سكانه : الحجاز خاصة . وهو مكة ، والمدينة واليمامة ، وما والاها . لأنها سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب . لاتفاق الجميع على أن اليمن لا ينعون منها ، مع أنها من جملة جزيرة العرب . هنا مذهب الجمهور . وعن الحنفية : يجوز مطلقاً إلا المسجد . وعن مالك : يجوز دخولهم الحرم للتجارة . وقال الشافعي : لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بإذن الإمام لصلته للمسلمين خاصة اه .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٣٧٨) . رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب ، فذكره مرسلًا . قال ابن شهاب : فقص عمر من ذلك حتى أتاه الثلج واليقين عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا فأجلا يهود خيبر . قال مالك : وقد أجلي عمر يهود نجران وقتك . ورواه أيضاً عن إسماعيل ابن أبي حكيم أنه مع عمر بن عبد العزيز يقول « بلقي أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال : قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . لا يقين دينان بأرض العرب » ووصله صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة . أخرجه إسحاق في مسنده . ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن السيب ، فذكره مرسلًا ، وزاد فقال عمر لليهود « من كان منكم عنده عهد من رسول الله فليأت به » ، وإلا فإني مجليكم » . ورواه أحمد في مسنده موصولاً عن عائشة قالت « آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يترك بجزيرة العرب دينان » . أخرجه من طريق أبي إسحاق حديثي صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن عائشة اه . وانظر الأموال (رقم ٢٧٠ - ٢٧٦) .

وقد روى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان آخر ما عهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يجتمع في جزيرة العرب دينان » . وأجلى عمر أهل الامة عن الحجاز وضرب لمن قدم منهم : ناجرا ، أو صالما : مقام ثلاثة أيام يخرجون بعد انقضائها^(١) . جرى به العمل واستقر عليه الحكم .

فيمنع أهل الامة من استيطان الحجاز . ويمكنون من دخوله . ولا يقيم الواحد منهم في موضع منه أكثر من ثلاثة أيام . فإذا انقضت صرف عن موضعه . وجاز أن يقيم في غيره ثلاثة أيام ثم يصرف إلى غيره . فإن أقام بموضع منه أكثر من ثلاثة أيام عزر ، ولم يكن معذورا .

الحكم الثاني

أن لا يدفن فيه أمواتهم وينقلون - إن دفنوا فيه - إلى غيره . لأن دفنهم فيه مستلزم . فصار كالاستيطان ، إلا أن تبعد مسافة إخراجهم منه ، ويتخبروا إن أخرجوا . فيجوز لأجل الضرورة أن يدفنوا فيه .

الحكم الثالث

أن لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم حرما محظورا ، بين لابتها . يمنع من تنفير صيده ، وعسد شجره ، كحرمة مكة^(٢) .

الحكم الرابع

أرض الحجاز اختص رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتحها . وهي تنقسم قسمين .

أحدها : صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أخذها بحقيه . فإن حقيه : خمس الخمس من الفئ* والغنائم^(٣) . وأما أربعة أخماس الفئ* مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، فهل كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحقا له ؟ على وجهين .

أحدهما : كان حقا له . ذكره أبو بكر في كتاب التفسير في سورة الحشر فقال « جعل الله مالم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب لرسوله خاصة ، دون غيره . ولم يجعل فيه لأحد نصيبا »

(١) أنظر الأموال (رقم ٢٧٢) . وقال الحافظ في التلخيص الحبير (ص ٣٨٠) : رواه مالك في الموطأ عن نافع عن أسلم مولى عمر .

(٢) قال الماوردي : وأباحه أبو حنيفة . وجعل المدينة كغيرها . وفيها قدمناه من حديث أبي هريرة : دليل على أن حرم المدينة محظور . فإن قل صيده ، أو عسد شجره . فقد قيل : إن جزاءه . سلب تبايه . وقيل : تميزه .

(٣) قال الماوردي : أحدهما : صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أخذها بحقيه . فإن أحد حقيه : خمس الخمس من الفئ* والغنائم . والحق الثاني : أربعة أخماس الفئ* التي أفاء الله على رسوله مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب .

واحتج بحديث عمر « كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب . فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المسلمين^(١) » .
والوجه الثاني : لم يكن له ، بل كان لجماعة المسلمين . لأن أحمد قال في رواية أبي النضر ، وبكر بن محمد « والى ماصولح عليه من الأرضين ، وجزية الرؤس ، وخراج الأرضين . فهذا لكل المسلمين فيه حق النقي والفقيه ، على ما يرى الإمام » .

واحتج بأن عمر فرض لأتباع المؤمنين في النقي ، ولأبناء المهاجرين ، سوى العطاء .
وكان يقول « لكل أحد في المال حق إلا العبد » .

فلو كان للنبي صلى الله عليه وسلم خالصا لعله بعد موته لأهل الديوان ، كما جعل سهمه من خمس الغنيمة لأهل الديوان .

فقال في رواية أبي طالب « سهم الله والرسول واحد . فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله أبو بكر في الكراع والسلاح . فهو كما جعله . لا يجوز صرفه لغير أهل الديوان » .
وكذلك قال في رواية صالح « يعزل الخمس ، يعطاه أهل الديوان : للمقاتلة ، دون غيرهم » .
والوجه لهذا القائل : قول النبي صلى الله عليه وسلم « مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم^(٢) » .

وهذا ينبغي أن يكون له أربعة أخماسه .

فما صار إليه من أحد هذين الحقيين فقد رضح^(٣) منه لبعض أصحابه . وترك باقيه لنفسه وصالته ومصالح المسلمين . وحكمه حين مات عنه : أنها صدقات عمرة الرقاب ، خصوصاً النافع ، مصروفة الارتفاع في وجوه المصالح العامة^(٤) .

وما سوى صدقاتها فإنها أرض عشر لاخراج عليها . لأنها ما بين مفتوم ملك على أهله ، أو متروك أسلم عليه أهله . وكلا الأرضين معشور لاخراج عليه .

(١) رواه البخاري ومسلم من حديث مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر . وانظر التلخيص الجيد (ص ٢٧١) والأموال (رقم ٧١) .

(٢) رواه الإمام أحمد عن عباد بن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم « صلى بهم في غزوة إلى بئر من المنم فلما سلم قام فتناول وبرة بين يديه ، فقال : إن هذه من غنائمكم ، وأنه ليس لي إلا نصيبي منكم : الخمس ، والخمس مردود عليكم . فأدوا الخيط والخيط ، وأكبر من ذلك وأصغر - الحديث » .
ورواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . ورواه أبو داود ، والنسائي عن عمرو بن عتبة .

(٣) الرضح : العطية . وصالته : جمع صلة ، وهي العطية .

(٤) وقال الماوردي : فاختلف في حكمه بعد موته . لعله قوم موروثا عنه ومقسوما على الموارث ملكا . وجعله آخرون للإمام القائم مقامه : في حماية البيضة وجهاد العدو . والتي عليه جمهور الفقهاء : أنها صدقات عمرة الرقاب الخ .

فأما صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم فمحصورة . لأنه قبض عنها . فتعينت . وهي ثمانية :

أحدها : سوى أول أرض ملكها رسول الله صلى الله عليه وسلم - من وصية غيريقي اليهودى من أموال بني النضير .

حكى الواقدي : أن غيريقي اليهودى كان حبرا من علماء بني النضير ، آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد . وكانت له سبعة حوائط . وهي : للثيب ، والصفاية ، والدلال ، وحسنى ، وبرقة ، والأعواف ، وللشربة . فوصى بها لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسلم ، وقتل معه بأحد حتى قتل (١) .

والصدقة الثانية : أرضه من أموال بني النضير بالمدينة . وهي أول أرض أفادها الله على رسوله فأجلاهم عنها . وكف عن دمائهم ، وجعل لهم ما حملته الإبل من أموالهم ، إلا الحلقة - وهي السلاح - فخرجوا بما استقلت إبلهم إلى الشام وخير . وحصلت أرضهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما كان ليامين بن عمير ، وأبي سعد بن وهب . فأنهما أسلما قبل الظفر . فأحرز لهما إسلامهما جميع أموالهما (٢) . ثم قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماسوى الأرضين من أموالهم

(١) روى عمر بن شبة عن ابن شهاب قال « كانت صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم أموالا لغيريقي اليهودى - أى بالخاء المعجمة - والثاقف ميمراً . قال عبد العزيز بن مهران : بلغني أنه كان من بقايا بني قينقاع - قال : وأوصى غيريقي بأمواله فلقني صلى الله عليه وسلم ، وفهد أحداً . فقتل . فقال صلى الله عليه وسلم « غيريقي سابق اليهود ، وسلمان سابق فارس ، وبأبل سابق الحبشة » فالصفاية شرقى للمدينة ، معروفة هناك بجزع زهرة ، وبرقة في قبلة المدينة مما يلي للمشرق . والدلال : جزع معروف قبلى الصفاية بقرب الليكى ، وقف فقهاء الدرسة الصفاية . والليث غير معروف اليوم . ويؤخذ من وصف هذه الأربعة بكونها متجاورات : قربها من الأماكن المذكورة . ولعله بقرب برقة ، لما سبق من أنهما اللذان غرسهما سلمان وكانا لشخص واحد . والأعواف : جزع معروف بالبالية بقرب المربوع . ومعربة أم إبراهيم : معروفة بالبالية . وحسنى : ضبطها الزين المراني كما في خطه بالقلم : بضم الحاء وسكون السين المهملتين ، ثم نون مفتوحة . واللهى يظهر أنها المعروفة اليوم بالحسينيات بقرب الدلال وكلها لقبها مهزور . قال الواقدي : وقف النبي صلى الله عليه وسلم الأعواف ، وبرقة ، وميثب ، والدلال ، وحسنى ، والصفاية ، ومعربة أم إبراهيم سنة سبع من الهجرة » اه بعض تصرف من كتاب ولاء الوفاء للسهودى .

(٢) قال البخارى عن الزهرى عن عروة بن الزبير : « أن غزوة بني النضير كانت بعد بدر بستة أشهر قبل أحد وكانت بدر في سابع رمضان من السنة الثانية » وسببها أن عمرو بن أمية في مرجه من غزوة بدر معونة قتل رجلين يمحلان أماناً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن يعلم عمرو بذلك . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « قد قتل رجلين ، لأدينهما ، ثم خرج صلى الله عليه وسلم إلى بني النضير يستعينهم في دية ذنك القتييل - وكان صلى الله عليه وسلم قد عقد حلفاً أول الهجرة بين المسلمين والمكرين واليهود على المأوى في الدفاع عن المدينة من كل من يريد بها من عدو - والمأوى المالية - وكان بين بني النضير وبين حاصر حلف . فلما أنام قالوا : تم يا أبا القاسم نبتك ، ثم خلا بعضهم بعض ،

على المهاجرين الأولين ، دون الأنصار ، إلا سهل بن حنيف ، وأبا دجانة ممالك بن خرشة (١) . فانهما ذكرا فقرا . فأعطاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجلس الأرض على نفسه . فكانت من صدقاته ، يضعها حيث شاء ، وينفق منها على أزواجه . ثم سلمها عمر إلى العباس وعلى رضوان الله عليهما ، ليقوما بمصرفها (٢) .

الصدقة الثالثة ، والرابعة ، والخامسة : ثلاث حصون من خير . وكانت خير ثمانية حصون : ناعم ، والقموص ، وشق ، والنطاة ، والكتيبة ، والوطيح ، والسلام ، وحسن الصعب ابن معاذ (٣) . وكان أول حصن فتحه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها : ناعم ، ثم القموص ، ثم حسن الصعب بن معاذ . وكان أعظم حصون خير ، وأكثرها مالا وطعاما وحيوانا . ثم شق ، والنطاة ، والكتيبة . فهذه الحصون الستة فتحها عنوة . ثم اقتتحت الوطيح والسلام . وهو آخر فتوح خير صلحا بعد أن حاصرهم ، وملك من هذه الحصون الثمانية : ثلاثة حصون : الكتيبة ، والوطيح ، والسلام .

أما الكتيبة : فأخذها بخمس الفضية . وأما الوطيح ، والسلام : فهما مما أفاء الله عليه .

وافقوا مع عمرو بن جحاش أن يأخذ صخرة فيلقها على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مستند إلى جدار من بيوتهم . فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر من السماء . فكان هذا تعصبا منهم للمهد . ثم حاصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ست جفيرة ليلة . ثم أجلاهم . وفيها أنزل الله تعالى سورة الحشر . وانظر كتاب النبي صلى الله عليه وسلم في هذه المعاهدة في الأموال رقم (٥١٧) .

(١) «حنيف» بضم الحاء المهملة وفتح النون . بوزن زبير . و «دجانة» بضم الدال المهملة : و «ممالك» بكسر السين ، و «خرشة» بفتح حاء .

(٢) رواها البخاري في أول المجلس من حديث مالك بن أوس بن الحدثان ، وفي غير موضع من كتابه . ومسلم في المغازي ، وأبو داود في الحراج ، والترمذي في الجهاد والسير ، والنسائي في قسم النبي .

(٣) القموص — كصبور — حصن أبي الحقيق . والشق — بكسر الشين المعجمة . وبفتحها أيضا . والنطاة . بفتح النون وتخفيف الطاء المهملة . والكتيبة : بفتح الكاف وكسر التاء . والوطيح بفتح الواو وكسر الطاء : هو أعظم حصون خير . مسمى بالوطيح بن مازن ، رجل من ثمود . قال ابن إسحاق : وكانت الكتيبة حسانة تسمى وسما التي صلى الله عليه وسلم ، وسهم ذوى القرن واليتامى والمساكين وابن السبيل . وطمة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . وطمة أقوام مشوا في صلح أهل فدك . منهم محبصة بن مسعود . أقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين وسقا من تمر ، وثلاثين وسقا من شعير . قال : وكان واديها اللذان قست عليه يقال لهما : وادي السرير ، ووادي خاص . ثم ذكر ابن إسحاق تفاصيل الاقطاعات منها فأجاد وأفاد . قال : وكان الذي ولى قسما وحسابها : جبار بن صخر بن أمية بن خنساء ، أخو بني سلمة ، وزيد بن ثابت . وكان الأمير على خرس نخيلها : عبد الله بن رواحة . غرصها ستين . ولما قتل في غزوة مؤتة ولى بعده جبار ابن صخر خرسها . وانظر البداية والنهاية لابن كثير (ج ٤ ص ١٨٠ ٢٠٤) . والأموال لأبي عبيد رقم (١٤١ - ١٤٣) وخراج يحيى بن آدم رقم (١٠٤) وفتوح البلدان للبلاذري (ص ٣٦ - ٣٧) وابن جرير (ج ٣ ص ٩١ - ٩٦) .

لأنه فتحهما صلحا . فصارت هذه الحصون الثلاث تسمى بالثلاثين . والخمس خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتصدق بها . وكانت من صدقاته . وقسم الخمسة الباقية بين الغانمين ^(١) .

الصدقة السادسة : النصف من فدية . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اقتتخ خبير خافه أهل فدية . فصالحوه ، بسفارة عيص بن مسعود ، على أن له نصف أرضهم ونخيلهم . يعاملهم عليه ، ولهم النصف الآخر . فصار النصف منها من صدقاته معاملة مع أهلها بالنصف من ثمرها . والنصف خالص لهم إلى أن أجلاهم عمر فيمن أجلاه من أهل النمة عن الحجاز . فقوم فدية ، ودفع إليهم نصف القيمة ، فبلغ ذلك ستين ألف درهم . وكان الذي قومه مالك بن النيران ، وسهل بن أبي حشة ، وزيد بن ثابت . فصار نصفها من صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم . ونصفها لكافة المسلمين .

ومصرف النصفين الآن سواء .

الصدقة السابعة : الثلث من وادي القرى . لأن ثلثها كان لبني عذرة ، وثلثها لليهود . فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على نصفه . فصارت أثلثا : ثلثها لرسول الله صلى الله عليه وسلم هو صدقاته . وثلثها لبني عذرة إلى أن أجلاهم عمر عنها . وقوم حقهم منها . فبلغت قيمته تسعين ألف دينار ، فدفعها عمر إليهم وقال لبني عذرة « إن شئتم آذيتهم نصف ما أعطيت ونعطيكم النصف » فأعطوا خمسة وأربعين ألف دينار . فصار نصف الوادي لبني عذرة ، والنصف الآخر : الثلث منه في صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والثلث منه لكافة المسلمين . ومصرف جميع النصف سواء .

الصدقة الثامنة : موضع يسوق بالمدينة يقال له : مهزور ، استقطعها مروان من عثمان . فنقم بها الناس عليه . فاحتمل أن يكون إقطاع تضمن لامتلاك ، ليكون له في الجواز وجه . فأما ماسوى هذه الصدقات الثمانية من أمواله فذكر الواقدي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه عبد الله : أم أيمن الحبشية ، واسمها بركة . وخمسة أجمال ، وقطعة من غنم . ومولاه شقران ، وابنه صالحا . وقد شهد بدرًا .

وورث من أمه أمنة بنت وهب : دارها التي ولد فيها بمكة في شعب بني عدي . وورث من زوجته خديجة بنت خويلد دارها بمكة بين الصفا والروة ، خلف مسوق العطارين ، وأموالا .

وكان حكيم بن حزام اشترى لخديجة زيد بن حارثة من سوق عكاظ بأربعمائة درهم ، فاستوهبه منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعتقه . وزوجه أم أيمن . فولدت منه أسامة بعد النبوة .

(١) قال الماوردي : وفي جهلتها : وادي السرير ، ووادي خير ، ووادي حاضر . على ثمانية عشر سهلاً . وكان عند من قسمت عليه ألفا وأربعمائة . وم أهل الحديبية من شهد منهم خير ومن غاب عنها . ولم يبق عنها إلا جابر بن عبد الله ، قسم لهم كسهم من حضرها . وكان فيهم مائتا فارس أعظم ستاة سهم ، وألف ومائتا سهم لألف ومائتي رجل . فكانت سهام جميعهم ألفا ومائتة سهم . أعطى لكل مائة سهلاً . فذلك صارت خير مقسومة على ثمانية عشر سهلاً .

فأما الداران فإن عقيل بن أبي طالب باعهما بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما قدم مكة بقى حجة الوداع قيل له « في أي دورك تنزل ؟ فقال : وهل ترك لنا عقيل من ربايع ؟ » .

فلم يرجع فيها باعه عقيل . لأنه غلب عليه ، ومكة دار حرب يومئذ . فأجرى عليه حكم السهك . فخرجت هاتان الداران من صدقاته .

وأما دور أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فكان قد أعطى كل واحدة منهن الدار التي تسكنها . ووصى بذلك لمن .

فإن كان ذلك منه عطية تملك ، فهي خارجة من صدقاته . وإن كان عطية سكنى وإرفاق فهي من حجة صدقاته . وقد دخلت اليوم في مسجده ، ولا أحسب منها ما هو خارج عنه .

وأما رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد روى هشام الكلبي عن عوانة بن الحكم : أن أبا بكر دفع إلى علي آلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورايته ، وحذاه . وقال « ماسوى ذلك صدقة » .

وروى الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعاً من شعير^(١) » .

فإن كانت درعه المعروفة بالبراء ، فقد حكى أنها كانت على الحسين بن علي يوم قتل . فأخذها عبيد الله بن زياد . فلما قتل المختار عبيد الله صار السرع إلى عباد بن الحصين الحنظلي . ثم إن خالد بن عبد الله بن خالد بن أسيد - وكان أمير البصرة - سأل عباداً عنها فنجده إياها . فضربه مائة سوط . فكتب إليه عبد الملك بن مروان « مثل عباد لا يضرب ، إنما كان ينبغي أن تقتله ، أو تعفو عنه » ثم لم يعرف للبرع خبر بعد ذلك .

وأما البردة : فقد حكى أبان بن تغلب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان وهبها لكعب بن زهير ، فأشترها منه معاوية . فهي التي تلبسها الخلفاء .

وحكى ضمرة بن ربيعة : أن هذه البردة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطها أهل أيلة . فأخذها منهم عبد الله بن خالد بن أبي أوفى^(٢) - وكان عابلاً عليهم من قبل مروان بن محمد - وبث بها إليه . وكانت في خزائنه حتى أخذت بعد قتله . وقيل : اشتراها أبو العباس السفاح بثلاثمائة دينار .

وأما القضيبي فهو من تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي صدقة . وقد صار مع البردة من شعار الخلفاء .

(١) رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي . وقال ابن القيم في زاد المساد : وكان له سبعة أدرع : ذات الفضول وهي التي رهنها عند أبي شعبة اليهودي على شعير ليهاله . وكان ثلاثين صاعاً . وكان أجل الدين إلى سنة ، وكانت البرع من جديد . وذات الإشاح . وذات الحواشي . والسعدية . وفضة . والبراء . والخرق .

(٢) عند الماوردي : سعيد بن خالد بن أبي أوفى .

وأما الخاتم . فلبسه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، حتى سقط من يد عثمان في بئر فلم يجده (١) .
فهذا شرح ما قبض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقته وتركته . والله أعلم .

فأما ما عدا الحرم والحجاز من سائر البلاد

فقد تقسم ذكر انقسامه إلى أربعة أقسام :
قسم أسلم عليه أهله ، فيكون أرض عشر .
وقسم أحياء المسلمون . فيكون ما أحيوه معشورا .
وقسم ملكه الفاعلون عنوة ولم يقفه الإمام . فيكون معشورا .
وقسم صولج عليه أهله . فيكون فينا يوضع عليه الخراج .
وهذا القسم ينقسم قسمين :
أحدهما : ما صولجوا على زوال ملكهم عنه . فلا يجوز بيعه . ويكون الخراج أجرة لا تسقط بأمر سلام أهله . ويؤخذ من السلم والذي .
والثاني : ما صولجوا على بقاء ملكهم عليه . فيجوز بيعه . ويكون الخراج أجرة ، يسقط باسلامهم ، ويؤخذ من أهل التمة ، ولا يؤخذ من المسلمين .
فأما أرض السواد

فإنها أصل ، حكم الفقهاء فيها يستبر به نظائرها .
وهذا السواد مشاربه إلى سواد كسرى الذي فتحه المسلمون على عهد عمر من أرض العراق .
سمى سودا ، لسواده بالزروع والأشجار . لأنه حين تآخم جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا شجر كانوا إذا خرجوا من أرضهم إليه ظهرت لهم خضرة الزروع والأشجار . وهم يجمعون بين الخضرة والسواد في الاسم . فسموا خضرة العراق سودا . وسمى عراقا لاستواء أرضه حين خلت من جبال تعال وأودية تنخفض . والعراق في كلام العرب : هو الاستواء .
وحدة السواد طولاً : من حديقة الموصل إلى عبادان ، وعرضاً : من عذيب القادسية إلى حلوان .
يكون طوله مائة وستين فرسخاً . وعرضه ثمانين فرسخاً ، إلا قربات قد سماها أحد ، وذكرها أبو عبيد : الحيرة ، وبقايا ، وأرض بني صالبا ، وقربة أخرى كانوا صلحا .
وروى أبو بكر بإسناده عن عمر أنه كتب : « إن الله عز وجل قد فتح ما بين العذيب إلى حلوان » .

(١) روى البخاري من حديث أنس قال « كان خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده ، وفي يد أبي بكر يده ، وفي يد عمر يد أبي بكر . فلما كان عثمان جالس على بئر أريس ، فأخرج الخاتم ، لجل يده ، فسقط . قال : فاحتفظنا ثلاثة أيام مع عثمان . فخرج البئر فلم نجده » . وروى أبو داود عن ابن عمر « أن عثمان اتخذ غيره ونهش فيه : عند رسول الله ، فكان يتم به » .

وأما العراق : فهو في العرض مستوعب لارض السواد عرفاً . ويقصر عن طوله في العرض ، لأن أوله في شرق دجلة : العث . وعن غربها حربي ، ثم يمتد إلى آخر أعمال البصرة من جزيرة عبادان ، فيكون طوله مائة وخمسة وعشرين فرسخاً . يقصر عن طول السواد بخمسة وثلاثين فرسخاً . وعرضه : ثمانون فرسخاً . كالسواد .

قال قدامة بن جعفر . يكون ذلك مكسراً : عشرة آلاف فرسخ . وطول الفرسخ : اثنا عشر ألف ذراع ، بالذراع للرسلة . ويكون بذراع المساحة - وهي الذراع الهاشمية - تسعة آلاف ذراع . فيكون ذلك إذا ضرب في مثله ، وهو تكسير فرسخ في فرسخ : اثنين وعشرين ألف جريب وخمسمائة جريب . فإذا ضرب ذلك في عدد الفراسخ ، وهي عشرة آلاف فرسخ : بلغ مائتي ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف جريب . يسقط منها بالتخمين مواضع التلال والآكام ، والسباخ ، والآجام ومداس الطرق ، والمهاج ، ومجاري الأنهار ، وعراض المدن والقرى ، ومواضع الأرحاء ، والبريدات ، والقناطر ، والشاذروانات ، والبيادر ، ومطارج القصب وأتانيں الآجر ، وغير ذلك . وهو خمسة وسبعون ألف ألف جريب . يصبر الباقي من مساحة العراق : مائة ألف ألف جريب . وخمسين ألف ألف جريب ، يراح منها النصف . ويكون النصف مزروعاً مع ما في الجميع من التخل والكرم والأشجار .

وإذا أضفت إلى ما ذكره قدامة في مساحة العراق ما زاد عليها من بقية السواد . وهو خمسة وثلاثون فرسخاً . كانت الزيادة على تلك المساحة السواد قدر ربعها . فيصير ذلك مساحة جميع ما يصلح للزرع والفرس من أرض السواد .

وقد يتعطل منه بالعوارض والحوادث ما لا ينحصر .

وقد قيل : إنه كانت بلغت مساحة السواد أيام كسرى مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف جريب . وكان مبلغ ارتفاعه مائتي ألف ألف وسبعة وعثمانين ألف درهم ، بوزن سبعة . لأنه كان يأخذ عن كل جريب درهما وقفيزاً . وأن مساحة ما كان يزرع على عهد عمر رضى الله عنه : من اثنين وثلاثين ألف ألف جريب إلى ستة وثلاثين ألف ألف جريب .

وإذا ثبت بما ذكرنا حدود السواد ومساحة مزارعه فالكلام في فتحه وفي حكمه .

فذهب أحمد أنه فتح عنوة ، ولم يقسمه عمر بين الفاتحين ، بل وقفه على كافة المسلمين وأقره . في يد أربابه بخراج ضربه على رقاب الأرضين ، يكون أجرة لها ، يؤدى في كل عام (١) . وإن لم

(١) قال الساوردي : فذهب أهل العراق إلى أنه فتح عنوة . لكن لم يقسمه عمر بين الفاتحين . وأقره على سكانه ، وضرب الخراج على أرضه . والظاهر من مذهب الشافعي : أنه فتح عنوة واقسمه الناسون ملكاً ، ثم استألفهم عمر . فزولوا ، إلا طائفة استطاب نفوسهم بمال عاوضهم به عن حقوقهم منه . فلما خلس المسلمون ضرب عمر عليه خراجاً . واختلف أصحاب الشافعي في حكمه . فذهب أبو سعيد الاسطخري في كثير منهم إلى أن عمر وقفه على كافة المسلمين ، وأقره في أيدي أربابه بخراج ضربه على رقاب الأرضين يكون أجرة لها تؤدى كل عام - الخ . وانظر الأموال لأبي عبيد الأرقام

يتقترمتها ، لعموم الصلحة فيها . فصارت بوقفه لها في حكم ما أفاء الله على رسوله من خير
والعوالي وأموال بني النضير . ويكون للأخوذ من خراجها مصروفاً في الصالح . ولا يكون فينا
مخوساً . لأنه قد خمس . ولا يكون مقصوراً على الجيش لأنه وقف على جماعة المسلمين . فصار
مصرفه في عموم مصالحهم التي منها أرزاق الجيش ، وتحصين الثغور ، وبناء القناطر والجوامع ،
وكرى الأنهار ، وأرزاق من تم بهم الصلحة : من القضاة ، والفقهاء ، والقراء ، والأئمة ،
والمؤذنين^(١) . فإن فضل بعد ذلك كان لجميع المسلمين عن تمّ بهم الصلحة ومن لمصلحة فيه :
الفقير ، والفقر .

وقد نصّ أحمد على أن عمر لم يقسمه بين الفاعين ، بل وقفه .
فقال في رواية حنبل « أوقفه عمر ولم يقسمه . أشار علىّ عليه بذلك » .
وقال في رواية للروذي « إنما أذهب إلى أن السواد وقف وعمر ترك السواد ولم يقسمه » .
وقال في رواية لليموني « السواد إنما أوقف على من يحىء من المسلمين » .
وقال في رواية الأثرم ، وذكر قوله تعالى (والذين جاءوا من بعدهم) « تأول عمر في ذلك أن
الأرض موقوفة لمن يحىء من بعدهم » .

فقد نصّ على أنها وقف . وأن عمر لم يقسمها .
فعلى هذا لا يجوز بيع رقابها ، رواية واحدة .
وهل يجوز شراؤها ، مع منعه لبيعها ؟ على روايتين . إحداهما : لا يجوز . نقل ذلك الجماعة .
فقال في رواية الروذي - وقد سئل عن الرجل يريد الخروج إلى العراق ، ترى له أن يبيع
داره ؟ فلم ير له . وقال « لا يضر » .

وقال في رواية إسحاق - وقد سئل عن الرجل يكرن له الضيعة في السواد ، وعليه دين ،
هل يبيع ويقضى دينه ؟ قال « لا » .

وقال أيضاً ، في رواية محمد بن أبي حرب مثل ذلك .
وقال في رواية حنبل « السواد وقف ، لا يرى يبيع أرضه ، ولا شراؤه » .
فقد نقل الجماعة عنه للنع على الإطلاق .
والوجه فيه : أنها وقف عمر على جماعة المسلمين . فجرى مجرى سائر الوقوف .
وقد روى عن عمر منع الشراء .

(١) قال الماوردي : فلهذا يمنع من بيع رقابها . وتكون المعاوضة عليها بالانتفاع لا بقتال الأعداء .
وجواز التصرف ، لا لبثت الملك إلا على ما أحدث فيها من غرس وبناء . وقيل : إن عمر وقف
السواد برأى علىّ ، ومعاذ بن جبل . وقال أبو العباس بن سريج في نثر من أصحاب الشافعي : أن عمر
حين استنزل الفاتحين عن السواد باعه على الأكرّة واليهافين بالمال الذي وضعه عليها خراجاً يؤدونه
كل عام . فكان الخراج ثمناً وجاز مثله في عموم المصالح ، كما قيل بجواز مثله في الإجارة ، وأن يبيع
أرض السواد يجوز ، ويكون البيع موجباً للملك . وأما قدر الخراج المضروب الخ - وساق هنا
ما تقدم في صفحة (١٨٩) عند أبي يعلى .

فروى أبو بكر بإسناده عن الشعبي قال « جاء عتبة بن فرقد إلى عمر . فقال : إني اشتريت أرضاً من أرض السواد . قال : من أهلها ؟ قال : نعم . قال : فإن أهل الكوفة هم أهلها » . وإسناده عن ابن عباس « أنه كره شراء أرض الحيرة » . وقال في رواية يعقوب بن بختان - وقد سأله عن سكنى بغداد وشراء دورها - فقال « اشتر منه ولا تسكنه أو غلة بقيمة ولا يعجنى بيعه » . وقال أيضاً في رواية أبي طالب « يشتري ما يقوته ويقوت عياله . فما كان أكثر من القوت فلا » .

وقد أجاز شراء ما تدعو الحاجة إليه منها . وقد أطلق القول في رواية مهنا ، وقد سأله عن بيع أرض السواد وشراءها . فرخص في الشراء ولم يعجبه البيع . فقد أطلق جواز الشراء .

وهذا محمول على قدر الحاجة . لأن الحاجة تأثيراً في جواز البيع ، بدليل بيع العرايا ، وهو بيع رطب بتمر خرسا ، يجوز الحاجة إلى شراء الرطب . وإن كان ممنوعاً منه في غير العرايا . وكذلك قرض الحبز والعجين يجوز للحاجة . وإن كان ممنوعاً منه في غير القرض . ويكون هذا الشراء في الحقيقة استنفاذاً وفداءً ، وغير ممتنع أن يقع العقد على وجه الاستنقاذ فيكون جائزاً في حق البازل للعوض ، وهو ممنوع منه في حق الآخذ ، بدليل فك الأسير من أيدي المشركين بعوض بذله لهم . فهو استنقاذ وفداء مباح من جهة البازل ، ومحرم من جهة الآخذ ، وهما سواء . لأن ذلك العقد مع مشرك . وكذلك هاهنا سبب عقد الخراج مع المشركين . وكذلك إذا شهد شاهد على رجل أنه أعتق عبده أو طلق زوجته ، ورد الحاكم شهادته . ثم إنه ابتاع العبد من سيده ، وخالف المرأة من زوجها بعوض بذله له . فإن ذلك جائز في حق البازل : لأنه استنقاذ للعبد من الرق ، وللزوجة من طء الحرام . وهو عوض محرم من جهة السيد والزوج . لأنه يأخذه بغير حق ، كذلك البائع للسواد .

وقد قال أحمد في رواية الروذى « والحجة في شراء السواد ولا يباع : فعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رخصوا في شراء المصاحف ، وكرهوا بيعها » . وهو استحسان ، وليس هو القياس .

وقد قيل : إن المعاوضة عليها بالإتيان على طريق الإجارة . فتكون إجارة بلفظ البيع . وهذا لا يخرج عن قول أحمد . لأنه أجاز الشراء وكره البيع . ولأنه خص ذلك بالحاجة . ولو كان على وجه الإجارة لم يمنع البائع منه ، ولم يخصه بالحاجة .

فأما المعاوضة على ما أحدث فيها من بناء وغراس ، فالمنصوص عنه : المنع في رواية يعقوب ابن بختان ، في الرجل يقول : أبيعك النقص ولا أبيعك ربة الأرض « هذا خداع » . وكذلك قال في رواية الروذى أنه قال « أبيعك النقص ولا أبيعك ربة الأرض هذا خداع » . فقد منع من ذلك . وقد قيل فيه : إنه إنما منع من ذلك لأن البناء في العادة يكون من تراب الأرض الوقت . فلم يصح بيعه لأنه من جملة .

وتعليق أحمد خلاف هذا . لأنه قال « هذا خداع » . ومعناه : أنه يجعل يبيع البناء .
طريقاً إلى أخذ العوض عن الأرض ، والبرائع معتبرة في الأصول .

ونقل بكر بن محمد عن أبيه عن أحمد جواز بيع ذلك . فقال في رجل يريد أن يوصى بثلث داره « أكره أن يتناع الدار من أرض السواد ، إلا أن يباع البناء فإذا كان لرجل مال وله دار نظر إلى بناء الدار والمال . فيكون قد أخرج ثلثه من المال والبناء » .
وهذه الرواية أصح . لأن البناء ملكه لم يدخل في الوقف . فجاز له بيعه .

فإن مات وعليه دين ، وفي يده من أرض السواد ، فهل يتعلق قضاء دينه من إجارة ذلك ؟
ظاهر كلام أحمد معلوم .

قال المروذي وفوزان : مات أبو عبد الله وعليه خمسة وأربعون ديناراً دين ، فأوصى أن يعطى من الغلة ، واللفظ لفوزان .

ولفظ المروذي « أن يعطى من الغلة حتى يستوفي حقه » .
والوجه فيه : أنها في يده بعقد الإجارة ، والإجارة لا تبطل بموت المستأجر .. فكانت باقية على حكم ملكه .

فإن كان عليه صدق أوجبه أو دين في ذمته ، فسلم الأرض لمن له عليه الدين . جاز .
نص عليه في رواية محمد بن أبي حرب ، في رجل لامراته عليه صدق ، وله ضيعة بالسواد .
فقال « امرأته وغيرها سواء ، يسلمها إليها » .

ومعناه : أنه يسلم حقه في منافعتها . ولم يرد تسليم رقبته .
قال في رواية المروذي « أنت تعلم أن هذه لا تقيمنا . وإنما أخذناها على الإضرار » . يعني غلة السواد .

وقال « التجارة أحب إلي من غلة بندق » . إنما اختار التجارة على غلة بندق . لأن الأصل فيها أنها وقف ، وقد تداولتها أيدي السلاطين وغيرهم بالبيع والإقطاع ، ورفع أيدي القوم الدين .
أقرهم عمر فيها . والخراج الذي هو أجرة » فجعلها في حكم المنصوبة .

ومن أصله : الزرع في الأرض للمنصوبة لصاحب الأرض . ولهذا اختار النقل منها . لأنها مال ضرورة ، والضرورة قد تؤثر في الإباحة .

قال في رواية المروذي - وقد سئل : هل ترى أن يرث الرجل من أرض السواد ؟ فقال .
« وهل يجري فيه ميراث ؟ » .

وإنما منع من الميراث لأنه يقتضي نقل الملك في الرقبة . ولا يجوز ذلك .
وقال في رواية حنبل « السواد وقفه عمر على المسلمين ، فثله كمثل رجل أوقف داراً على رجل . وعلى ولده . لاتباع ، وهي للذي أوقف عليه . فإذا مات الموقوف عليه كان لولده بالوقف الذي أوقف الأب ، لا يباع . وكذلك السواد لا يباع ، ويكون الذي بعده يملك منه مثل الذي ملك قبله على ذلك ، وقفاً أبداً للمسلمين » .

فتد بين أنه يكون في يد الوارث على ما كان في يده .

فأما إجارة أرض السواد فيجوز. نص عليه في رواية محمد بن أبي حرب والأثرم «إذا استأجر أرضاً من أرض السواد ممن هي في يده بأجرة معاومة فخافز ، ويكون فيها مثلهم . وذلك لأنها في يده بحكم الإجارة . لأن الحراج أجرة عنها . فجاز أن يؤجر ما استأجره كسائر الأشياء . ونقل الجماعة عنه في بيوت مكة « لا تكرى » .

قال في رواية حنبل «مكة إنما كره إجارة بيوتها لأنها عنوة ، دخلها النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف . فلما كانت عنوة كان للمسلمون فيها شرعاً واحداً . وعمر إنما ترك السواد لذلك » . وقال في رواية أبي طالب والأثرم وابن منصور « لا تكرى بيوت مكة » .

فقد منع من إجارة بيوت مكة مع كونها عنوة . والفرق بينها وبين أرض السواد : أن الفاتح لأرض السواد - وهو عمر - أذن في إجارتها . وهو أنه ضرب الحراج على من اتفق بها . وهو أجرة عنها . والفاتح ملكه . وهو النبي صلى الله عليه وسلم . فأذن في الاتفاق بها من غير أجرة فقال « مكة مناخ لا تباع رباعها ولا تؤاجر بيوتها » . فإن قيل : فإذا كان الحراج أجرة فلم سماه أحمد صفاراً ؟

وقد قال في رواية حنبل ، وقد سئل عن شراء الضياع والمساكن بالسواد فقال « مالك يؤدّي الحراج ، وهو الصفار » قيل : لما روى أبو بكر بإسناده عن أبي عياض أن عمر بن الخطاب قال « لا تشتروا من رقيق أهل اللثة شيئاً . فإنهم أهل خراج ، ولا من أراضيهم ، ولا يقر أحدكم بالصفار في عتقه وقد نجاه الله منه » . فسماه صفاراً .

وإسناده عن عمر قال « إنكم على شريعة حسنة من دينكم ، ما لم تشاركوا الكفار في صفارهم ، وقد نجاهكم الله من ذلك » .

وإسناده عن رجل من جهينة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أقر بالطسق بعد إذ أنقذه الله منه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » .

وإسناده عن عبد الله بن عمرو قال « سأخبركم من المرتد على عقبيه : رجل أسلم فحسن إسلامه . ثم هاجر فحسن هجرته . ثم جاهد فحسن جهاده . ثم عمد إلى نبطي بيده أرضاً فأخذها غرسها وورقها . ثم أقبل عليها يعمرها وترك جهاده . فذلك المرتد على عقبيه » . ولأنه قد أخذ شبهاً من الجزية . وهو أنه لا يتبدأ به السلم . وإنما يتبدأ به الكفار ، ولأنه يلحق بمال النبي .

قال في رواية إسحق ، وقد سئل عن الرجل يستأجر أرضاً من أرض السواد ، فقال « يزارع . رجلاً أحب إلى من أن يستأجر أرضاً » .

إنما اختار أحمد الزراعة على الإجارة . لأن الإجارة أخذ عوض عن المنفعة ، وقد منع من المعاوضة عليها . والمزارعة إنما هي بذل عوض عن منفعة العامل . فلهذا اختاره على الإجارة .

فصل

في إحياء الموات ، واستخراج المياه

ومن أحبي مواتنا ملكه بإذن الإمام وغير إذنه (١) .
والموات : ما لم يكن عامراً ، ولا حريماً لعامر . وإن كان متصلاً بعامر (٢) .
وقد قال علي بن سعيد : قلت لأحمد « يجعل للأرض حد من القرية في القرب والبعد ؟
فقال : قد روي عن الليث بن سعيد غلوة (٣) ونحوه ، ولا أدري ما هذا ؟ » .
فقد أنكر قول الليث في اعتباره بعد الموات من العمارة بهذه المسافة .
ويستوى في إحياء الموات بعده من العامر هذه المسافة وغيرها .
ويستوى في إحياء الموات جيرانه والأبعد . ولا يكون جيرانه من أهل العامر أحق به (٤) .
وقد قال أحمد ، في رواية أبي الصقر - وقد سئل عن رجل أحيا أرضاً ميتة ، وأحيا آخر
إلى جنب أرضه قطعة أرض ، وبقيت بين القطعتين رقعة ، فجاء رجل ، فدخل بينهما على الرقعة
هل لهما أن يمتعا ؟ فقال « ليس لهما أن يمتعا ، إلا أن يكونا أحياها » .
وقال أيضاً في رواية علي بن سعيد « إذا كانت أرض يجنب المدينة أو القرية . فإذا لم يكن
في أخذها ضرر على أحد فهي لمن أحياها » .
وقال في رواية يوسف بن موسى « للينة التي لم يملكها أحد تكون في البرية ؟ وإن كانت
بين القرى فلا » .

وهذا محمول على أنها حريم لعامر ، أو متعلق بمصلحته .
وصفة الأحياء (٥) فيما يراد للسكنى - حيازتها ، يناء حائط . ولا يشترط فيه تسقيف البناء .

(١) وقال الماوردي : وقال أبو حنيفة : لا يجوز إحياؤها إلا بإذن الإمام ، لقول النبي صلى الله
عليه وسلم « ليس لأحد إلا ما طابت به نفس أممه » . وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم « من أحيا
أرضاً مواتاً فهي له » دليل على أن ملك الموات معتبر بالإحياء دون إذن الإمام اه . والحديث « من
أحيا أرضاً » رواه أحمد والنسائي وابن حبان ، وهو عند البخاري - بلفظ « من عمر أرض ليست
لأحد فهو أحق بها » . وانظر الأموال رقم (٧٠٠ - ٧٠٦) . وخارج يحيى بن آدم بتحقيق
الأخ العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر (رقم ٢٦٨) .

(٢) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : الموات ما به من العامر ولم يبلغه الماء . وقال أبو يوسف :
الموات كل أرض إذا وقف على أخذها من العامر مناد بأعلى صوته لم يسمع أقرب الناس إليها في العامر
وهذان القولان يخرجان عن اليهود في إتصال العارات .

(٣) الفلوة : مقدار رمية بالسهم . قال يحيى بن آدم : الفلوة ما بين ثلاثمائة ذراع وخمسين إلى أربعمائة .
(٤) قال الماوردي : وقال مالك : جيرانه من أهل العامر أحق بإحيائه من الأبعد .

(٥) قال الماوردي : وصفة الأحياء معتبرة بالعرف فيما يراد به الأحياء . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أطلق ذكره ، إباحة على العرف اليهود فيه . فإن أراد إحياء الموات للسكنى كان إحياؤه
بالبناء والتسقيف .

وفيا يراد للزرع والفرس . أحد شيتين : إما حيازتها بحائط ، أو سوق الماء إليها إن كانت يسا ، أو حبسه عنها إن كانت بطائع . لأن إحياء اليبس بسوق الماء إليه ، وإحياء البطائع بحبس الماء عنها حتى يمكن زرعها وغرسها .

ولا يقوم جمع التراب المحيط بها ، حتى يصير حاجزا بينها وبين غيرها مقام الحائط . ولا يشترط فيه حرثها ، وهو يجمع إثارة للعتل ، وكسح السطح ، وطمّ للتحفّض (١) . وقد قال أحمد في رواية على بن سعيد « الإحيا لا يكون إلا بأن يحوط عليها . فإن كرب حولها لم يستحقّ بذلك حتى يحوط » وقال « الإحياء من احتاط حائطا أو احتفر بئرا ومن احتاط حائطا بمنع الناس والدوابّ فهي له ، زرع فيها أولم يزرع . ومن حفر بئرا فخريه خمسة وعشرون ذراعا . فلم يجعل جمع التراب بالكرب إحياء . واشترط الحائط ، أو حصول مائها .

وكذلك قال في رواية عبد الله « والإحجار ليس بشيء إلا أن يرفعه بحائط » . وكذلك قال في رواية أحمد بن أبي عبيدة في أرض سبخة لأرب لها ضرب عليها الناس ، فقال « هل بني عليها حائط ؟ فقيل : لا . لا . فقال : لا ، إلا أن يبنى عليها حائط » . وقال في رواية إسحق « والأرض للموات إنما يكون إحياءها بأن يعمل فيها أو يحفر ، ويبنى فيكون بهذا إحياءها ، ولا يكون بالزراع إحياءها » .

وقد روى أبو بكر بإسناده عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم « من احتاط حائطا على أرض فهي له (٢) » .

فظاهر هذا : أنه يملكها بالحائط ولم يعتبر التسقيف في ذلك ولا الجرث . كما قال « من قتل قتيلا فله سلبه » ولأن الموات هو الذي لا منفعة فيه .

وإذا أخاط عليها حائط انتفع بها بحبر وطبيع (٣) وجمع الماشية فخرج بذلك عن حكم الموات . فإن أقام عليها بعد الإحياء من قام بزرعها وحرثها كان الهي مالكا للأرض ، والمثير مال للعامة . فإن أراد مالك الأرض بيعها جاز . وإن أراد مالك العمارة بيعها فقياس المذهب : أنه يجوز له بيع العمارة التي هي الأتارة ، سواء كان فيها أعيان قائمة : كشجر أو زرع ، أو لم يكن ويكون الأكار شريكا في الأرض بعمارته (٤) . لأنه قد قال في الناصب « إذا كانت له آثار في العين كان شريكا بها » .

(١) قال الساوردي : فإذا استكمل هذه الشروط الثلاثة كل الإحياء ملك الهي . وغلط بعض أصحاب التفاسير فقال : لا يملكه حتى يزرعه ، أو يغرسه . وهذا فاسد ، لأنه بمنزلة السكنى التي لا تعتبر في تملك المسكون .

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند ، وأبو داود .

(٣) كذا في الأصول فليحذر .

(٤) قال الساوردي : وإن أراد مالك العمارة بيعها فقد اختلف في جوازه . فقال أبو حنيفة : إن كان له آثار جاز له بيعها ، وإن لم يكن له آثار لم يجز . وقال مالك : يجوز له بيع العمارة على الأحوال كلها . ويجعل الأكار شريكا في الأرض بمارته . وقال الشافعي : لا يجوز له بيع العمارة بمال إلا أن يكون له فيها أعيان قائمة ، كشجر . أو زرع . فيجوز له بيع الأعيان دون الأتارة .

ونقل ابن منصور عنه كلاماً يدل على أنه لا يجوز بيع ذلك . فقال « قلت لأحمد : الأكار يريد أن يخرج من الأرض فيبيع الزرع ؟ قال : لا يجوز بيعه حتى يبدو صلاحه . قلت : فيبيع عمل يديه وما عمل في الأرض وليس فيها زرع ؟ قال : لم يجب له بعد شيء ، إنما يجب بعد التمام . وإذا تحجر على موات كان أحق بإحيائه من غيره .

فإن قلب عليه من أحياء كان الهي أحق به من المتحجر .

فلو أراد المتحجر على الأرض بيعها قبل إحيائها لم يجوز على ظاهر كلام أحمد^(١) . لأنه قال في رواية على بن سميد « فإن كرب حوّلها لم يستحق بذلك حتى يحوط .

وقوله « لم يستحق بذلك » يعنى لم يستحق الملك . وإذا لم يملك لم يصح البيع .

فإن تحجر وساق الماء ولم يحث فقد ملك الماء وما يجري فيه من الموات وحريمه . ولم يملك ما سواه من المحصور .

وما أحياء من الموات معشور ، لم يجوز أن يضرب عليه الحراج . سواء سقى بماء الحراج أو بماء العشر^(٢) .

(١) قال الماوردي : لم يجوز على الظاهر من مذهب الشافعي . وجوزوه كثير من أصحابه . لأنه لما صار بالتحجير عليها أحق بها جاز له بيعها . كالأملاك . فعلى هذا لو باعها ، فقلب عليها يد المشتري من أحيائها . فقد زعم ابن أبي هريرة من أصحاب الشافعي أن ثمنها لا يسقط عن المشتري ، تلف ذلك في يده بعد قبضه . وقال غيره من أصحاب القائلين بجواز بيعه : إن الثمن يسقط عنه . لأن قبضه لم يستقر . فأما إذا تحجر وساق الماء ولم يحث فقد ملك الماء وما جرى فيه من الموات وحريمه ، ولم يملك ما سواه وإن كان به أحق . وجاز له بيع ما جرى فيه الماء . وفي جواز بيع ما سواه من المحصور ما قدمناه من الوجهين :

(٢) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : إن ساق إلى المأوى ماء العمر كانت أرض عمر وإن ساق إليها ماء الحراج كانت أرض حراج . وقال محمد بن الحسن : إن كانت الأرض الحياطة على أنهار حفرتها الأماجم فهي أرض حراج ، وإن كانت على أنهار أجراها الله عز وجل ، كدجلة ، والفرات . فهي أرض عمر ، وقد أجمع العراقيون وغيرهم على أن ما سوى من موات البصرة وسبيلها : أرض عمر . أما على قول محمد فلا بد دجلة البصرة مما أجراه الله من الأنهار ، وما عليها من الأنهار الحديثة فهي حياطة . احتفرها المسلمون في الموات . وأما على قول أبي حنيفة . فقد اختلف أصحابه في تعليل ذلك على قولين . فحمل بعضهم الملة فيه : أن ماء الحراج يفيض في دجلة البصرة ، وفي جزرها . وأرض البصرة تعمر من مدنها والمد من البحر ، وليس من دجلة والفرات . وهذا التعليل قاسد . لأن المد يفيض الماء الطيب من البحر . ولا يمتزج بمائه ولا تعمر ، وإن كان المد حريمها ، إلا من ماء دجلة والفرات . وقال آخرون من أصحابه ، منهم طلحة بن آدم : بل الملة فيه : أن ماء دجلة والفرات يسير في البطائح ، فيقطع حكمه ويحول الانتفاع به ، ثم يخرج إلى دجلة البصرة فلا يكون من ماء الحراج . لأن البطائح ليست من أنهار الحراج . وهذا تعليل فاسد أيضاً . لأن البطائح بالمرأق انبطحت قبل الإسلام ، فتغير حكم الأرض حتى صارت مواتاً . ولم يعتبر حكم الماء . وصييه ما حكاه صاحب السير : أن ماء دجلة كان ماضياً في الدجلة المعروفة بالبور التي ينتهي

وقد قال أحمد في رواية أبي الصقر في أرض موات في دار الإسلام لا يعرف لها أرباب ، ولا للسلطان عليها خراج ، أحياء رجل من المسلمين فقال « من أحياء أرضاً مواتاً في غير أرض السواد فإن للسلطان عليه فيها العشر ، ليس له عليه غير ذلك » .

فأما حريم ما أحياء من الموات لسكنى أو زرع فهو معتبر بما لا تستغنى عنه تلك الأرض : من طريقها وفنائها ومجرى مائها شرباً ومغيضاً ^(١) .

وقد قال في رواية يوسف بن موسى « الميتة التي لا يملكها أحد تكون في البرية في الصحراء ، وإن كانت بين القرى فلا » .

وقال في رواية علي بن سعيد - وقد سأله عن مروج قرب المدينة : هي مرعى للتواب ، ويقر فيها التوتى ولا يعرف لها مالك ؟ قال « لا أرى أن يتعرض لها إذا كانت بهذه الحال قريبة من القرية » وقال بعد ذلك « إذا لم يكن في أخذها ضرر على أحد فهي لمن أحيائها » .

وإذا انحسر نهر عظيم ، كدجلة ، والفرات ، والنيل ، عن موضع . لم يجوز لأحد أن يحويه . نص عليه في رواية ابن إبراهيم في دجلة يصير في وسطها جزيرة فيها طرق لحازها قوم . فقال « كيف يجوزونها وهي شيء لا يملكه أحد » ؟

وقال في رواية يوسف بن موسى « إذا نضب الماء عن جزيرة إلى فناء رجل . هل يبنى فيها ؟ قال : لا ، فيه ضرر على غيره . لأن الماء يرجع » .

وقد نصرت الصحابة البصرة على عهد عمر ، وجعلوها خططا لقبائل أهلها . فجعلوا عرض

إلى دجلة البصرة من المائتين في منافذ مستقيمة المسالك محفوظة الجوانب . وكان موضع البطائح الآن أرض زراع وقرى ذات منازل . فلما كان ملك قباذ بن فيروز انتفض في أسافل كسكرت عظيم أغفل أمره حتى غلب ماؤه وغرق من الهزات ماعداه . فلما ولي أنوشروان ابنه أمر بملك الماء فتزح بالسنيات حتى عاد بعض تلك الأرض إلى عمارتها وكانت على ذلك إلى سنة ست من الهجرة . وهي السنة التي بعت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً بن حنافة السهمي إلى كسرى رسولا . وهو كسرى أبرويز فزادت دجلة والفرات زيادة عظيمة لم ير مثلاً . فانبثقت بثوق عظيمة اجتهد أبرويز في سكرها ، حتى صلب في يوم واحد سبعين سكران . وبسط الأموال على الإلطاع فلم يقدر للساء على حيلة . ثم ورد المسلمون الرق ، وتغاضت الفرس بالحروب ، فسكنت البثوق تنفجر فلا يلتفت إليها ، ويميز البهاقين عن سعداء . فالتفت البطيحة وعظمت . فلما ولي معاوية ولي مولاة عبد الله بن دراج خراج الرق . فاستخرج له من أرض البطائح ما بلغت غلته خمسة آلاف ألف درهم . واستخرج بعده حسان النبطي لوليد بن عبد الملك ثم لحمام من بعده كثيراً من أرض البطائح . ثم جرى الناس على هذا إلى وقتنا ، حتى صارت جوامعها مثل بطائحها ، وأكثر . وكان هذا التعليل من أصحاب أبي حنيفة مع ما فرحنا من أحوال البطائح علناً دعاهم إليه : مشاهدوا الصحابة عليه من إجماعهم على أن ما أحي من موات البصرة أرض عمر . وما ذلك لعله غير الأحياء . ١٥ .

(١) وقال الماوردي : وقال أبو حنيفة : حريم أرض الزرع : ما بعد منها ولم يلقه ماؤه . وقال أبو يوسف : حريمها : ما انتهى إليه صوت المتاعى من حدودها . ولو كان لهذين القولين وجه لما اتصلت عمارتان ولا تلاصقت داران .

شارعها الأعظم - وهو مربدها - ستين ذراعاً . وجعلوا عرض ما سواه من الشوارع عشرين ذراعاً . وجعلوا عرض كل زقاق سبعة أذرع . وجعلوا وسط كل خطة رجة فسيحة لمربط خيلهم ، وقبور موتاهم . وتلاصقوا في المنازل . ولم يضلوا ذلك إلا عن رأى اتفقوا عليه ، أو نص لا يجوز خلافه . وقد روى بشير بن كعب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا تدارأ القوم في طريق فلتجعل سبعة أذرع ^(١) »

وروى أبو حفص العكبري بإسناده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوها سبعة أذرع » .

وفي لفظ آخر « إن اختلفتم في سكة فاجعلوها سبعة أذرع ثم ابنوا » .

وإسناده عن عبادة بن الصامت قال « إن من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قضى في الرحبة تكون بين الناس ثم يريد أهلها البناء فيها قضى أن يترك الطريق منها سبعة أذرع . قال : وكانت تلك الطريق تسمى للبياء ^(٢) » .

قال أحمد في رواية المروزي وقد سئل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم « إذا اختلف في الطريق جعل سبعة أذرع » فقال « هذا قبل أن تقع الحدود . فإذا وقعت لم يحرك منها شيء » . وقال في رواية ابن القاسم « إذا كان الطريق قد سلكه الناس وصير طريقاً فليس لأحد أن يأخذ منه قليلاً ولا كثيراً » قيل له : وإن كان الطريق واسعاً كثيراً مثل هذه الشوارع ؟ قال « نعم ، وهو أشد ممن أخذ حداً بينه وبين شريكه . لأن هذا يأخذ من واحد ، وهذا لجماعة الساميين » . وقال أبو عبد الله بن بطة « إنما قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرباب الأموال المشتركة إذا احتاجوا إلى قسمتها واختلفوا في مبلغ حاجتهم ، ومقدار مسالكهم . فقال « اجعلوها سبع أذرع » وذلك كله قبل إخراج الطريق . فأما إذا طرقت الطرق وعرفت للعالم فقد جرم الله على واضح أن يضع فيها شيئاً إلا باتفاق الأئمة » .

فأما المياه المستخرجة

فتنقسم ثلاثة أقسام : مياه أنهار ، ومياه آبار ، ومياه عيون .

فأما الأنهار فتنقسم ثلاثة أقسام .

- (١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد ، بلفظ « إذا اختلفتم في الطريق الخ » .
- (٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في مسنده . قال الشوكاني : وأخرجه الطبراني أيضاً بلفظ « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق البياء - الحديث » والراوى له عن عبادة إسحاق بن يحيى ولم يذكره . ويصده : ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « إذا اختلفتم في الطريق للبياء ، فاجعلوها سبعة أذرع » وما أخرجه ابن عدى من حديث أنس بلفظ « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق للبياء التي تؤتى من كل مكان - فذكر الحديث » . قال الحافظ ابن حجر في الفتح : وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال اهـ ولكنه يحوى بعضها بعضاً . فتصلح للاحتجاج بها اهـ .

أحدها : ما أجراه الله تعالى من كبار الأنهار التي لم يحفرها آدميون ، كدجلة ، والفرات .
فلو أنها تسع للزرع والشاربة . وليس يتصور فيه قصور عن كفاية . ولا ضرورة تدعو فيه إلى
تنازع أو مشاحة . فيجوز لمن شاء من الناس أن يأخذ منها لضيقه شربا ، ويجعل من ضيقه إليها
مغيضا ، لا يمنع من أخذ شربا ، ولا من جعل لضيقه إليها مغيضا .

والقسم الثاني : ما أجراه الله من صفار الأنهار . فهو على ضربين .

أحدهما : أن يعاومها وإن لم يحبس . ويكتفى جميع أهله من غير تقصير . فيجوز لكل
ذئ أرض من أهله أن يأخذ منه شرب أرضه في وقت حاجته ، لا يعارض بعضهم بعضا . فإن
أراد قوم أن يستخرجوا منه نهرا يساق إلى أرض أخرى ، أو يجعلوا إليه مغيضا نهرا آخر . نظر .
فإن كان ذلك مضرا بأهل هذا النهر . منع منه . وإن لم يضر لم يمنع .

والضرب الثاني : أن يستقل ماء هذا النهر ولا يعاوم للشرب إلا بحسبه . فلا أول من أهل
هذا النهر أن يتبدى بسقى أرضه حتى يكتفى منه ويرتوى ، ثم يحبس من يليه ، حتى يكون آخرهم
أرضا آخرهم حبسا .

وقدر ما يحبس من الماء في أرضه إلى الكعبين . فإذا بلغ الكعبين أرسل إلى الآخر .
نص عليه أحمد في رواية أبي طالب . فقال « والماء الجاري فإنه يحبس على أهل العوالي
بقدر الكعب » وذكر الحديث .

ولفظ الحديث مارواه أبو بكر بإسناده عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي قال « قضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم في مهزور ، وادى بن قريظة ، أن الماء إلى الكعبين ، يحبس الأعلى
على الأسفل (١) » .

وبإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قضى
في سيل مهزور أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ، ثم يرسل الأعلى على الأسفل (٢) » .

(١) رواه أبو داود ، وابن ماجه . ورواه عبد الرزاق في مصنفه . عن أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده
« أنه سمع كبارهم يذكرون : أن رجلا من قریش كان له سهم في بئ قريظة فخاصمه إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم في مهزور أنبئ الذي يحسون ماءه . قضى بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن الماء إلى الكعبين ، يحبس الأعلى على الأسفل » و « مهزور » بفتح الميم - يكون الماء بعدها
زاي مضبوطة ثم واو ساكنة ثم راء . وروى ابن ماجه ، وعبد الله بن أحمد عن عباد بن الصامت
« أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شرب النخل من السيل : أن الأعلى يهرب قبل الأسفل .
ويترك الماء إلى الكعبين ، ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحواط ، أو
يغني الماء » ورواه الطبراني والبيهقي . وفيه انقطاع .

(٢) رواه أبو داود وابن ماجه . وفي إسناده عبد الرحمن بن الحارث الخزومي المدني تكلم فيه أحمد . وقال
الحافظ في الفتح : لأن إسناده حسن . ورواه الحاكم في المستدرک من حديث مائلة روى الله عنها ،
وصحبه . وأعله الدارقطني بالوقف اه من نيل الأوطار للشوكاني . وقال المازودي : وقال مالك
« وقضى في سيل بطحان يمشل ذلك » .

وقد قيل : إن هذا القضاء ليس على العموم في الأزمان والبلدان . وإنما هو مقتدر بالحاجة . وقد يختلف من خمسة أوجه .

أحدها : باختلاف الأرضين : فمنها ما يرتوى باليسير ، ومنها ما لا يرتوى إلا بالكثير .

والثاني : باختلاف ما فيها . فإن للزروع من الشرب قدرا ، وللنخيل والأشجار قدرا .

والثالث : باختلاف الصيف والشتاء . فإن لكل واحد من الزمانين قدرا .

والرابع : باختلافهما في وقت الزرع وقبله . فإن لكل واحد من الوقتين قدرا .

والخامس : باختلاف حال الماء في بقائه وانقطاعه . فإن التقطع يؤخذ منه ما يدخر والدائم يؤخذ منه ما يستعمل .

فلاختلافه من هذه الأوجه الخمسة لا يمكن تحديده بما قضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحدها . فكان معتبرا بالعرف والعادة^(١) للمهودة عند الحاجة إليه .

فإن سقى رجل أرضه أو غيرها فسال من مأثها إلى أرض جاره ففرقه لم يضمن . لأنه تصرف في ملكه بمباح .

وقد نص أحمد على نظيرهذا فيرواية البرزاطي^(٢) «إذا أحرق حقله فتعلت النار إلى زرع غيره فأحرقه لا ضمان عليه» .

فإن اجتمع في ذلك الماء سمك كان الثاني أحق ببيده من الأول . لأنه في ملكه .

وقد أومأ أحمد إلى هذا في رواية موسى بن أبي موسى في رجل اشترى قطعة باقى أو شيء ونضب الماء عنها فصار فيها سمك فالسمك لصاحب الأرض .

فحكم به لصاحب الأرض دون مشترى الباقي .

القسم الثالث من الأنهار

ما احتفروه الأديميون من الأرضين . فيكون النهر بينهم ملكا مشتركا . كالزقاق المشترك بين أهله لا يختص أحدهم بملكه .

فإن كان النهر بالبصرة يدخله ماء اللد فهو بيع جميع أهله لا يشترحون فيه ، لاتساع مأثه . ولا يحتاجون إلى حبسه لمأثه بالمد إلى الحد الذى يرتوى منه جميع الأرضين ، ثم يفيض بعد الارتواء في الجزائر . وإن كان بغير البصرة من البلاد التى لا مأث فيها ولا جزر ، فالنهر مملوك لمن احتفروه من أرباب الأرضين ، لاحق لغيره في شرب منه ولا مغيض . ولا يجوز لواحد من أهله

(١) هو الفرح بن الصباح البرزاطي - ضم الباء وسكون الراء ثم زاي ، ترجم له ابن أبي بعل في الطبقات وقال : نقل عن إمامنا أشياء ، ثم ذكر عنه قال : «سألت أحمد عن رجل أحرق حقله في ضيعة له فطارت النار فوقعت في زرع قوم فأحرقته . فقال : لا شيء عليه» .

أن ينفرد بنصب عبارة عليه^(١) ، ولا يرفع ماءه لإدارة رعى فيه إلا بعن مراضاة جميع أهله ، لاشترائهم فيها هو ممنوع من التفرد به . كما لا يجوز في الزقاق المشترك أن يفتح إليه بابا ، ولا أن يخرج إليه جناحا ، ولا يمد عليه سائطا إلا بمراضاة جميعهم .

وقد أوما أحمد إلى هذا في رواية صالح : في نهر ماؤه عيون يخرج من فوق بقدر ، والماء لأقوام معروفين لهم أرضون فوق المدينة وتحتها . والدين لهم ضياع فوق يحتاجون أن يأخذوا الماء لأرضهم من فوق المدينة ، وفيه ضرر على أهل المدينة فقال « إن كان هذا النهر لهؤلاء القوم احتفروه وأنفقوا عليه . فليس لأحد أن يمنعهم ، وإن كان هذا شيئا لم يزل هكذا فللقوم أن ينعوم حتى يستوى الناس في شربهم على ما كانوا » .

فقد نصّ على أنه إن كان ملكهم كان على ما اتفقوا عليه . وليس لأحدهم أن ينفرد بشيء منه .

ثم لا يخلو حال شربهم من ثلاثة أقسام .

أحدها : أن يتناوبوا عليه بالأيام ، إن قلوا . وبالساعات ، إن كثروا ، أو يقرعوا إن تنازعوا في الترتيب ، حتى يستقر لهم ترتيب الأول ومن يليه . ويخصّ كل واحد منهم بنوبته لا يشاركه غيره فيها . ثم م من بعدها على ما ترتبوا .

القسم الثاني : أن يقرعوا فم النهر عرضا بخشبة تأخذ جانبي النهر ، ويقسم فيها حفور مقترنة بحقوقهم من الماء يدخل في كل حفرة منها قدر ما استحقه صاحبها من خمس أو عشر ، يأخذها إلى أرضه على الأدوار .

القسم الثالث : أن يحتفر كل واحد منهم في وجه أرضه شرابا مقترنا لهم باتفاقهم ، أو على مساحة أملاكهم ، ليأخذ من ماء النهر قدر حقه ويساوي فيه جميع شركائه ، ثم ليس له أن يزيد فيه ، ولا لهم أن ينقصوا منه ، ولا لواحد منهم أن يؤخر شرابا مقترنا ، كما ليس لواحد من أهل الزقاق المشترك أن يؤخر بابا مقترنا . وليس له أن يقترن شرابا مؤخرا . وإن جاز أن يقترن بابا مؤخرا . لأن في تقديم الباب المؤخر اقتصارا على بعض الحق ، وفي تقديم الشرب المؤخر زيادة على الحق .

فأما حريم هذا النهر المحفور في الموات

فقد قيل : إنه يعتبر بعرف الناس في مثله . وكذلك القناة . لأن القناة نهر باطن . وقيل : حريم النهر ملقى طينه . وقيل : حريم القناة ما لم يسح على وجه الأرض . وكان جامعا للماء ، وقد قلنا في حريم ما أحياء لسكنى أو زرع : إنه معتبر بما لا تستغنى عنه تلك الأرض في طريقها وفنائها .

(١) العبارة - - - - - بالباء - هي خيبة تعد على طرفي النهر ، يمر عليها من ناحية إلى أخرى .

فأما الآبار

فلحافرها ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يحفرها للسابلة . فيكون ماؤها مشتركا ، وحافرها فيه كأحدهم . قد وقف عثمان رضى الله عنه بئر رومة . وكان يضرب ببلوه مع الناس . ويشترك في ماؤها . إذا اتسع شرب وسقى الزروع . فإن ضاق ماؤها عنهما كان شرب الحيوان أولى به من الزرع . ويشترك فيها الأدميون والبهائم . فإن ضاق عنهما كان الأدميون بمائها أحق من البهائم .

الحالة الثانية : أن يحفرها لارتفاقه بمائها . كالبادية إذا اتجصوا أرضا وحفروا فيها بئرا لشربهم وشرب مواشيهم . كانوا أحق بمائها ما أقاموا عليها في نعيمهم . وعليهم بذل الفضل من ماؤها للشاربين دون غيرهم . فإذا ارتحلوا عنها صارت البئر سابلة . فتكون خاصة الابتداء عاتمة الانتهاء . فإن عادوا إليها بعد الارتحال عنها كانوا وغيرهم فيها سواء ، ويكون السابق إليها أحق بها .

وقد قال أحمد في رواية حرب : في رجل سبق إلى أفواه قن عتيقة ، فذهب رجل فسبق إلى بعض أفواه القن من فوق أو من أسفل . فقال الأول : ليس لك ذلك . لأنى سبقت إلى أصل القنائة . فقال أحمد : « إذا لم يكن ملكا لأحد فلكل إنسان ما سبق إليه » .

الحالة الثالثة : أن يحفرها لنفسه ملكا . فما لم يبلغ بالحفر إلى استنباط ماؤها لم يستقر ملكه عليها .

وقد قال أحمد في رواية حرب « وإذا حفر بئرا ولم يبلغ بها الماء لا يكون لإحياء » .

فقد نص على أنه لا يملكها بذلك .

وإذا استنبط ماءها استقر ملكه عليها كمال الإحياء إلا أن يحتاج إلى طق . فيكون طيبها من كمال الإحياء واستقرار الملك . ثم يصير مالكا لها ولغيرها^(١) . وهو خمسة وعشرون ذراعا سواء كانت بئر الناضح ، أو بئر العطن . وهى التى تحفر لشرب المشاة .

وإن سبق إلى بئر قد حفرها الكفار صارت ملكا له بالسبق إليها بحريميا . وهو خمسون ذراعا . وقد نص على هذا التقدير في رواية حرب فقال « من حفر بئرا فله خمسة وعشرون ذراعا حوالها حريمها . والعادية خمسون ذراعا . وهى التى لم تزل » . قيل له : فبئر الزرع ؟ قال : « ما أدرى كيف هذا ؟ قد روى ثلاثمائة واختلفوا » .

(١) قال الماوردى : واختلف الفقهاء في قدر حريمها . فذهب الشافعي إلى أنه محتر بالعرف للمهود في مثلها . وقال أبو حنيفة : حريم البئر الناضح خمسون ذراعا . وقال أبو يوسف : حريمها ستون ذراعا إلا أن يكون رشاؤها أبعد . فيكون لها منتهى رشاؤها . قال أبو يوسف : وحريم بئر العطن أربعون ذراعا . وهذه مقادير لا ثبت إلا بالنس فإن جاء نص كان متبعا . وإلا فهو معلول . وللتقدير بمنتهى الرشاء وجه يصح اعتباره ويكون داخلا في العرف المتبر .

ويمكن أن يحمل هذا التقدير على قدر حاجته ، وهو عمر الناضج . فأما إن كان دون حاجته فيكون له قدر الحاجة . والعدد المذكور .

والوجه في هذا التقدير : ما روى أبو بكر الخلال في كتاب المزارعات والشرب قال : حدثنا الحسن - يعني ابن علي بن عفان - قال أخبرنا يحيى - يعني ابن آدم - قال أنبأنا أبو حماد عن سفيان بن سعيد عن إسماعيل بن أمية عن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « حریم البئر العادي خمسون ذراعاً . وحریم البئر البدی خمسة وعشرون ذراعاً » . قال : وقال سعيد ابن المسيب « حریم قلب الزرع ثلاثمائة ذراع » . قال : وقال الزهري « للعین وما حولها ثلاثمائة ذراع » (١) .

ورواه أبو الحسن الدارقطني في سننه بإسناده عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حریم البئر البدی خمسة وعشرون ذراعاً . وحریم البئر العادي خمسون ذراعاً . وحریم العین السائحة ثلاثمائة ذراع . وحریم الزرع ستائة ذراع » (٢) .

فقد رواه متصلاً بهذه الزيادة .

وإذا استقر ملكه على البئر وحریمها فهو أحق بمائها .. ولا يصير ملكاً له قبل استقائه وحيازته . وإعنا يملكه بعد الحيازة . وله أن يمنع من التصرف بالاستقاء . فإن غلبه واستقى لم يسترجع فيه (٣) .

وقد نص علي هذا في زوایة أبي طالب . فقال « لا يبيع نفع ماء البئر لأحد فإن استقاه وحمله فما باع يكون عمله » .

وقال أيضاً في رواية حرب في رجل له ماء في قناة أو شرب في قناة ، وليست له أرض « فلا يبيع ذلك الماء . نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء » (٤) . ولا نعلم أحداً رخص في بيع الماء إلا الحسن .

(١) انظر خراج يحيى بن آدم رقم (٣٢٧ ، ٣٢٩) يطبق العلامة الشيخ أحمد شاكر .

(٢) قال الدارقطني : الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب . ومن أسنده فقد وهم . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (ص ٢٥٦) وفي سننه محمد بن يوسف المقرئ - وهو متهم بالوضع اه ورواه أبو عبيد في الأموال (رقم ٧١٧ - ٧٢١) ورواه أبو يوسف في الخراج (ص ١٢٠) عن الزهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن الحسن كذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) قال المسوردي : واختلف أصحاب الشافعي ، هل يصير مالكاً له قبل استقائه وحيازته ؟ فذهب بعضهم إلى أنه يجري على ملكه في قراره قبل حيازته ، كما إذا ملك مكدناً ملك ما فيه قبل أخذه . ويجوز بيعه قبل استقائه . ومن استقاه بغير إذنه استرجع منه . وقال آخرون : لا يملكه إلا بعد الحيازة لأن أصله موضوع على الإباحة . وله أن يمنع من التصرف فيها بالاستقائه . فإن غلبه من استقاه لم يسترجع منه شيئاً .

(٤) زوارة البخاري ، وأصحاب السنن عن أبي هريرة وغيره . وانظر الأموال (رقم ٧٢٧ - ٧٣٨) ويحيى بن آدم (رقم ٣٣٨ - ٣٤٥) .

وقال أيضا في رواية أبي طالب - وقد سئل عن الرجل يكون له الماء فيشارك صاحب الأرض . فكرهه ، وقال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء » .

فقد منع من المشاركة بالماء لصاحب الأرض ، كما منع من بيعه . لأنه في التحقيق معاوضة عن الماء .

ونقل يعقوب بن بختان عن أحمد « أنه سئل عن رجل له أرض ، وآخر ماء . فقال صاحب الأرض لصاحب الماء : سق ماءك إلى أرضي والزرع بيننا قال : لا بأس به » .
فقد أجاز الشركة في الماء .

وهذا يدل على أنه ملك له قبل استقائه وحيازته ، وأنه يحدث على ملكه في قراره قبل حيازته كما إذا ملك معدنا ملك ما فيه قبل أخذه . وعلى هذا يجوز بيعه قبل استقائه . ومن استقاه بغير إذنه استرجع منه ، لأنه لما أجاز الشركة فيه دل على أنه قد ملكه ، إذ لا يصح أن يشارك فيما لا يملك .

واختار أبو بكر رواية يعقوب ، وقال « الشركة ليست بيعا ، وإنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء » .

وفي هذا بعد . لأن الشركة معاوضة بالماء لما يحصل له من الزرع . وهذا يخص البيع . وإذا ثبت اختصاصه بها فلا أن يسقى مواشيه وزرعه ونخله وأشجاره . فإن لم يفضل عن كفايته فضل لم يلزمه بذل شيء منه إلا لمضطر على نفس .

وقد نقل ابن منصور عن أحمد أنه سئل عن رجل جاء إلى أهل أبيات فاستسقام فلم يسقوه حتى مات . فأغرمهم عمر الدية .

فيل لأحمد : تقول به ؟ قال « أي شيء أقول ؟ يقوله عمر ، قيل له : تقول به أنت ؟ قال : إى والله » . ونقل الفضل بن زياد عنه - وقد سئل يوقف الماء ؟ فقال « إن كان شيئا قد استجازوه بينهم جاز ذلك » .

وهذا محمول على وقف المكان الذى فيه الماء الدائم . لأن الماء لا ينتفع به إلا بالتلافه . فلا يصح وقفه .

فإن فضل منه بعد كفايته فضل لزمه بذله للشاربة من أبواب الواشى والحیوان . وهل يلزم بذله للزرع ؟ على روايتين .

إحداها : لا يلزمه . نص عليه في رواية حرب ، في رجل في داره بستان صغير ، وفي البستان قنابة تجرى في الأرض التراب يستقى من تلك القناة دلى ويستقى بستانه . قال « لا . إلا أن يكون له شرب في القناة ، أو هو شريك . لا يسقى إلا بأذن أهله » .

فقد منه من ذلك . وهذا يدل على أنه لا يلزم صاحب الماء بذل الفضلة .
والثانية : يلزمه . قال في رواية إسحق بن إبراهيم : في القوم يكون لهم نهر يشربون فيه ، فيجىء رجل فيغرس على جنب النهر بستانا . فقال « إذا كان يفضل عن شرب القوم ولا يضر بغيره فلا بأس أن يسقى البستان » .

فقد أجاز له أن يسقى بستانه من نهر مملوك بغير إذنتهم . وهذا يدل على أنه يلزمه بذله للزرع .
وقال في رواية البرزاطي : في الرجل يكون له الأرض وليس له فيها بئر ولجاره بئر في أرضه ،
فليس له أن يمنع جاره أن يسقى أرضه من بئره .

والأولى أصح وأنه يلزمه بذله للحيوان دون الزروع (١) .

وقد روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من منع فضل الماء ليعن به فضل
الكلأ منعه الله فضل رحمته يوم القيامة » .

وبذل هذا الفضل معتبر بأربعة شروط :

أحدها : أن يكون في قرار البئر . فإن استقاء لم يلزمه بذله وجاز بيعه .

والثاني : أن يكون متصلا بكلأ يرمى . فإن لم يقرب من الكلأ لم يلزمه بذله .

والثالث : أن لا تجد المواشي غيره . فإن وجدت غيره مباحا لم يلزمه بذله ، وعدلت المواشي
إلى الماء الباح . فإن كان غيره من اللوجود مملوكا لزم كل واحد من مالكي الماءين أن يبذل
فضل مائه لمن ورد إليه . فإذا اكتفت المواشي بفضل أحد الماءين سقط الفرض عن الآخر .

والرابع : أن لا يكون عليه في ورود المواشي إلى مائه ضرر يلحقه في زرع ولا ماشية . فإن
لحقه بورودها ضرر منعت ، وجاز للرعاة استقاء فضل الماء لها .

فإذا كملت هذه الشروط الأربعة لزمه بذل الفضل وحرم عليه أن يأخذ له ثمنا . ويجوز مع
الإخلال بهذه الشروط أن يأخذ ثمنه إذا باعه ، مقترا بكيل أو وزن . ولا يجوز بيعه جزافا ، ولا
مقترا برى ماشية أو زرع .

وقد قال أحمد في رواية أبي طالب « فإن كان له بئر في داره فيؤذيه بالسخول عليه ، فلا بأس
أن يمنع أو يكون له مكان يجعل فيه ماء السماء فلا يمنعه إذا خاف العطش » .

فقد أسقط عنه بذل الفضل إذا كان يتأذى ببئله .

وقال في رواية صالح « ليس له أن يمنع الفضل لمن دعا إذا لم يجدوا ما يسقون . يكون قد منعهم
شيئا مباحا » .

فقد اعتبر أن لا يجدوا غير ذلك الماء .

وإذا احتقر بئرا فملكها وحرمها ، ثم احتقر بعد حرمها بئرا فنضب ماء الأول إلىها وغار فيها ،
أو احتقرها لظهور فتير بها ماء الأول . فهل تطم عليه ، أم لا ؟ فيه روايتان .

إحداها : تقر عليه . ولا يمنع منها . نص عليه في رواية أبي علي الحسن بن ثواب : في رجل
حفر في داره بئرا فجاء آخر حفر في داره بئرا إلى جنب الحائط الذي بينه وبينه ، فجرت هذه البئر

(١) قال المسوردي : ولزم على منعه الشافعي أن يبذل فضل مائه للشارية من أرباب المواشي والحيوان ،

دون الزروع والأشجار . وقال من أصحابه أبو عبيدة بن جروة : لا يلزمه بذل الفضل منه لحيوان ،

ولا زرع . وقال آخرون منهم : يلزمه بذله للحيوان دون الزرع . وما ذهب إليه الشافعي من

وجوب بذله للحيوان دون الزرع هو المصروع . روى أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من منع فضل الماء الخ » وساق الحديث .

ماء تلك البئر فقال « لاتسد هذه من أجل تلك ، هذه في ملك صاحبها » .
 فقيل له : إن أبا يوسف كان يقول : تسد هذه . فإن رجع ماء تلك البئر لم تفتح . وإن
 لم يرجع الماء فتحت . فلم يرد ذلك .
 وكذلك . قال في رواية محمد بن يحيى للتطبيب : في الرجل يحفر إلى جنب قناة الرجل . فقال :
 « ليس له أن يمنعه إذا جاوز حريمه ، أضربه ، أو لم يضرب » .
 والثانية : لا يقر عليها . وتطم عليه .
 قال في رواية ابن منصور « لا يحفر بئرا إلى جنب بئر أو كنيفا إلى جنب حائطه . وإن
 كان في حده . قيل له : فيقدر أن يمنعه ؟ قال : نعم » .
 وإذا كان له منعه اقتضى أن له طمها .

وقد صرح به في رواية الميموني . فقال عن الشعبي : إنه حدث في قاض قضى بين رجلين ،
 لكل واحد منهما بستان إلى جنب صاحبه . فاحفر أحدهما في بستانه بئرا . فساق ماء بئر بستان
 جاره . فقضى أن تسد بئر هذا . فإن رجع ماؤه فذاك . وإن لم يرجع كلف أن يخرج ما ألقي
 في بئر جاره . فقال الشعبي : أصاب القضاء . وأعجب أحمد قضاؤه . وهو اختيار أبي بكر .
 ذكره أبو إسحاق في تعاليقه . فقال : « إن كان الحلاء عمل قبل البئر كان صاحب البئر مفرطا
 عمدا . وإن كانت البئر قد عملت قبل الحلاء فأفسد الحلاء ماء البئر وجب على صاحب الحلاء
 إزالته » . قال : ويتمتع البئر بأن يجعل في الحلاء نطف ، ثم يعتبر ماء البئر . فإن خرج ريج
 النفط في الماء علم أن فساد البئر من قبل الحلاء (١) .

وأما الميمون

فتنقسم ثلاثة أقسام .

أحدها : أن يكون مما أنبغ الله تعالى ماءها ، ولم يستنبطه الآدميون . فحكمها حكم
 ما أجراه الله تعالى من الأنهار . ولمن أحيا أرضا بمائها أن يأخذ منه قدر كفايته . فإن تشاحوا
 فيه لضيقه روى ما أحيا بمائها من الموات . فإذا تقسم به بعضهم على بعض كان لأسبقهم أحياؤه أن
 يستوفى منها شرب أرضه ، ثم لمن يليه . فإن قصر الشرب عن بعضهم كان نقصانه في حق

(١) وقال الماوردي : وإذا احفر بئرا ، أو ملكها وحريمها ، ثم احفر آخر بعد حريمها بئرا فنضب
 ماء الأول إليها وغار فيها أقر عليها . ولم يمنع منها . وكذلك لو حفرها لظهور فنضب بها ماء الأول
 أقرت . وقال مالك : إذا نضب ماء الأول إليها أو فنضب بها منع منها وطمت له . وقال أبو عبيد
 في الأموال رقم (٢٢٢) : وإنما جعل الحرم للمحفر لأنه السابق إلى الأرض الميتة بالأحياء . فاستحق
 بذلك حريمها لظنه . كما قال أبو هريرة ، والشعي : ثلاث يضر بها ما يحضر دونها . كما قال يحيى
 ابن سعيد . ثم روى عن مالك أنه كان يقول : لو أن رجلا احفر في داره بئرا ، ثم احفر بئرا
 له بئرا بعد الأولى . فنار ماء الأولى إلى الآخرة أضر الآخر بأن ينحيا عنه . وكان سفيان يقول :
 يحدث الرجل في حده ماشاء وإن أضرب ذلك بجاره . لأنه لا حرم للآبار في الأمصار . وإنما ذلك
 في البراري والمنازل .

الأخير . وإن اشتركوا في الإحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم بعضاً . تحاصو فيه : إما بقسمة الماء وإما بالمهاياة عليه .

القسم الثاني : أن يستنبطها الآدميون . فتكون ملكاً لمن استنبطها . ويملك معها حريمها . وهو خمسمائة ذراع .

قال في رواية محمد بن يحيى المتطبب « يروى عن الزهري أنه قال : حريم العينون خمسمائة ذراع » كأنه ذهب إليه .

وكذلك في رواية إبراهيم بن هاشم : في الرجل يحفر العين إلى جنب عين الرجل قال : « يروى عن الزهري أنه قال : حريم العين خمسمائة ذراع » كأنه ذهب إليه ليس له منعه . وقد ذكرنا فيما تقدم حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « حريم العين السائمة ثلاثمائة ذراع . وحريم الزرع ستائة ذراع » .

ولستنبط هذه العين سوق مائها إلى حيث شاء . وكان ما جرى فيه ماؤه ملكاً له وحريماً لها . القسم الثالث : أن يستنبطها الرجل في ملكه . فيكون أحق بمائها كشرب أرضه . فإن كان قدر كفايتها فلا حق له عليه فيها إلا لشرب مضطر . وإن فضل عن كفايتها وأراد أن يحيى بفضلها أرضاً مواتاً فهو أحق به لشرب ما أحياء . وإن لم يردده لموات أحياء لزمه بذلك لأرباب المواتي دون الزروع . كفضل ماء البئر . فإن اعتاض عليه من أرباب الزروع جاز . وإن اعتاض عليه من أرباب المواتي لم يجوز . ولا يجوز لمن احتفر في البادية بئراً فملكها ، أو عينا استنبطها : أن يبيعها .

وهذا على ظاهر كلام أحمد في رواية أبي طالب « لا يبيع تقع ماء البئر لأحد » ولم يفرق بين أن يحفرها في البادية أو في ملكه لنفسه . وقد قيل : يجوز بيعها (١) .

فصل

في الحى والإرفاق

وحى اللوات : هو النع من إحيائه إملاًكا ، ليكون مستبق الإباحة لنبث السكلا ، ورعى المواتي . وقد حى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة جبلاً بالفتح . وقال « هذا حى » وأشار بيده إلى القاع . وهو قدر ميل في ستة أميال . سماه لحيل المسلمين من الأنصار والمهاجرين . وأما حى الأئمة بعده : فإن عمومته جميع الموات أو أكثره لم يجوز . وإن حوى أقله لخاصة من الناس ، أو لأغنيائهم . لم يجوز . وإن حوى لكافة المسلمين ، أو للفقراء والساكنين .

(١) قال الماوردي : ويجوز لمن احتفر بئراً في البادية فملكها ، أو عينا استنبطها : أن يبيعها . ولا يحرم عليه فتحها . وقال سعيد بن المسيب وابن أبي ذئب : لا يجوز له بيعها . ويحرم عليه فتحها . وقال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد : إن باعها لرغبة جاز : وإن باعها لخلاء لم يجوز . وكان أقرب الناس إلى المالكة أحق بها بغير حق . فإن رجع الخالي فهو أملك لها . ١٠٠ . وانظر الأموال رقم (٧٢٥) .

فانه يجوز . حتى الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) .
قال في رواية أبي الحارث « ويحرم الكلاء لإلزام الصدقة . لأنه لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وسلم » .
وقال أيضاً في رواية عبد الله « ليس لرجل أن يحرم أرضاً لا يملكها إلا ما كان لله عز وجل ولرسوله » .

قال : ومعنى ما كان لله ولرسوله : فالإلزام يحمل عليها في سبيل الله . أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرم ما ينوبه . فأما ماسوى ذلك فلا يحرم إلا من ملك أرضاً فله أن يحرمها » .

فقد منع أن يحرم الإنسان للوات حاجته . وأجاز ذلك للمسلمين . وبين أن ذلك لله ولرسوله . فيكون تقدير قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تحرم إلا لله ولرسوله ^(٢) » : تحريمه : لا يحرم إلا على مثل ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمصالح كافة المسلمين لا على مثل ما كانوا عليه في الجاهلية من تفرد العزيز منهم بالحرم لنفسه ^(٣) .

(١) قال السائدي : في جوازه قولان . أحدهما : لا يجوز . ويكون المحرم خاصاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ لرواية الصم بن جثامة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حرم البقيع قال لا تحرم إلا لله ولرسوله » والقول الثاني : أن حتى الأئمة بعده جازر بجوازه له . لأنه كان يفعل ذلك لصالح المسلمين لأنفسه ، فكذلك من قام مقامه في مصالحهم . قد حرم أبو بكر رضي الله عنه الرينة لإلزام الصدقة . واستعمل عليها مولاة أبا سلامة . وحرم عمر رضي الله عنه من السرف مثل ما حرم أبو بكر من الرينة وولى عليه مولى يقال له : هني ، وقال « يا هني ، ضم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم . فإن دعوة المظلوم مجابة . وأدخل رب الصرعة ورب الفتيمة . ولولاك ولم ابن عفان وابن عوف . فأنهما أن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع ، وإن رب الصرعة ورب الفتيمة يأتيان ببيالهما . فيقول : يا أمير المؤمنين . أفساركهم أنا ، لا أبالك ؟ فالكلاء أهون على من الدينار والدرهم . والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ، ما جئت عليهم من بلادهم شبراً » اهـ .

(٢) رواه البخاري : وأبو داود . قال في عون المبرود (ج ٣ ص ١٤٦) قال الشافعي : يحتل مع الحديث شيئين . أحدهما : ليس لأحد أن يحرم للمسلمين إلا ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم والآخر : معناه : إلا على ما حرم الله النبي صلى الله عليه وسلم . فعلى الأول : ليس لأحد من الولاة بعده أن يحرم . وعلى الثاني : يختص المحرم بالذي عين مقامه صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة اهـ . وانظر الأموال لأبي عبيد الأرقام (٧٢٧ - ٧٥٤) .

(٣) قال السائدي : كاذبي كان يفضله كليب بن وائل ، فانه كان يوافق بكتب على لشائر من الأرض ، ثم يستعوه ، ويحرم ما انتهى إليه عواؤه من كل الجهات . ويشارك الناس فيما عنده ، حتى كان ذلك سبب قتله . وفيه يقول العباس بن مرداس :

كما كان يفيها كليب بطله من الزحف طاح وجهه قتيلاً
على وائل ، إذ يترك الكلب نابجاً ولذ ينع الأبناء منها خلوصاً

فإذا جرى على الأرض حكم الحى استبقاء لمواتها . نظرت فيه .
فإن كان لكافة الناس تساوى فيه جميعهم من غنى وقبر ، ومسلم وذمى ، فى رعى كلالته
لحيته وماشيتيه .

وإن خص به المسلمون اشترك فيه أغنياؤهم وفقراؤهم . ومنع منه أهل النعمة .
وإن خص به فقراء المسلمين منع منه الأغنياء وأهل النعمة .
ولا يجوز أن يخص به الأغنياء دون الفقراء . ولا أهل النعمة دون المسلمين .
وإن خص به نعم الصدقة أو خيل المجاهدين . لم يشركهم فيه غيرهم .
ثم يكون الحى جارى على ما استقر عليه من عموم وخصوص . فلا اتسع الحى المخصوص
لعموم الناس جاز أن يشتركوا فيه لارتفاع الضرر على من خص به . ولو ضاق الحى العام عن جميع
الناس . لم يجوز أن يختص به أغنياؤهم . وفى جواز اختصاص فقراهم احتمال .
وإذا استقر حكم الحى على أرض فأقدم عليها من أحيائها . ونقص حماها . نظرت .
فإن كان مما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الحى ثابتا والإحياء باطلا .
وإن كان مما حمى الأئمة بعده احتمال وجهين . أحدهما : لا يقر ، ويجرى عليه حكم
الحى . كالذى حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويحتمل أن يقر الإحياء . ويكون حكمه
أثبت من الحى . لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم «من أحيأ أرضا مواتا فهي له» .
ولا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من أرباب المواشى عوضا عن مراعى موات ، أو حمى
لقوله صلى الله عليه وسلم «الناس شركاء فى ثلاث : الماء ، والنار ، والكلا» (١) .

وأما الإرفاق

فهو من إرفاق الناس بمقاعد الأسواق وأفنية الشوارع ، وحريم الأمصار ، ومنازل الأسفار .
فتنقسم ثلاثة أقسام :
قسم يختص الإرفاق فيه بالصحارى والقلوات .
وقسم يختص الإرفاق فيه بأفنية الأملاك .
وقسم يختص بالشوارع والطرق .
أما القسم الأول : وهو ما اختص بالصحارى والقلوات ، كمنازل الأسفار وحلول المياه .
فذلك ضربان :
أحدهما : أن يكون لاجتياز السابلة واستراحة المسافرين فيه . فلا نظر للسلطان فيه . لبعده

(١) رواه أحمد ، وأبو داود عن أبي خراش عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . قال الحافظ
ابن حجر فى بلوغ اللام : ورجاله ثقات . وأبو خراش - هو حبان بن زيد المرعى . ورواه ابن ماجه
عن ابن عباس .

عنه وضرورة السالبة إليه ^(١) . ويكون السابق إلى المنزل أحق بحلوه فيه من المسبوق ، حق يرتحل إليه . لقوله صلى الله عليه وسلم « من سبق إليها » .

فإن وردوه على سواء وتنازعوا فيه . فنظر في التعديل بينهم بما يزيل تنازعهم . وكذلك البادية إذا انتجعوا أرضا طلبا للكلاء ، وارتقاها بالمرعى ، وانتقلا من أرض إلى أرض . كانوا فيها تركوه وارتحلوا عنه كالسالبة ، لا اعتراض عليهم في تنقلهم ورعيهم .

الضرب الثاني : أن يقصدوا بنزلهم بها الإقامة بها والاستيطان بها . فسلطان في نزولهم بها نظرا يراعى فيه الأصلح . فإن كان مضرا بالسالبة منعوا منها قبل النزول وبعده . وإن لم يضر بالسالبة راعى الأصلح في نزولهم فيها أو منعهم منها وقتل غيرهم إليها . كما فعل عمر حين مصر البصرة والكوفة : نقل إلى كل واحدة من المصرين من رأى الصلحة فيه . لثلاثي مجتمع فيه المسافرين . فيكون سببا لانتشار الفتنة وسفك الدماء ، كما يفعل في إقطاع اللوات ما يرى .

فإن لم يستأذنوه حتى نزلوا فيه لم يمنعهم منه . كما لا يمنع من أحيى مواتا بغير إذنه . ووبرم بما يراه صلاحا لهم . ونهاهم عن إحداث زيادة من بعد إلا عن إذنه .

روى كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده قال « قدمنا مع عمر بن الخطاب في عمرته سنة سبع عشرة . فكلهم أهل للياه في الطريق أن يبنوا منازل فيما بين مكة والمدينة لم تكن قبل ذلك . فأذن لهم ، واشترط أن ابن السبيل أحق بالماء والظل » .

القسم الثاني

وهو ما يختص بأفنية السور والأماكن . نظرت . فإن كان مضرا بأربابها منع للترفق منها إلا أن يأذن بدخول الضرر عليهم ، فيمكنوا . وإن كان غير مضر بهم ^(٢) فهل يعتبر إذنتهم ؟ يحتمل أن لا يعتبر . لأن الحریم مرفق ، ولا حاجة بهم إليه . وكانوا وغيرهم سواء .

وقد قال أحمد في رواية إبراهيم بن هاني : في الرجل يحفر العين حيث عين الرجل ، فقال « روى عن الزهري أنه قال : حريم العميون خمسمائة ذراع » وكأنه ذهب إليه . قيل له : فإن حفر على أكثر من خمسمائة ذراع ؟ قال « فليس له منعه ، أضراؤ لم يضر » .

فقد أجاز له التصرف فيما جاوز فناء غيره ، ولم يعتبر إذنه . وقال في رواية الحسن بن ثواب : فيمن حفر بئرا في فئانه فسطب رجل ، يعنى بها « لزمه » .

(١) قال الماوردي : والذي يختص السلطان به من ذلك : إصلاح عوزته وحفظ مياحه ، والتخليفة بين الناس وبين نزوله .

(٢) قال الماوردي : وإن كان غير مضر بهم نفى لإلحاح ارتفاقهم به من غير إذنتهم قولنا . أحدهما : أن لهم الارتفاق بها وإن لم يأذن أربابها : لأن الحرم مرفق إذا وصل أهله إلى حريمه منه ساوأم الناس فيما عداه ، والقول الثاني : أنه لا يجوز الارتفاق بحريمهم إلا عن إذنتهم . لأنه تبع لأحكامهم . فكانوا به أحق ، ولا تصرف فيه أحسن .

وهذا يدل على أنه ليس له التصرف فيما جاوز فناءه .
وأما حریم المساجد والجوامع فينظر . فإن كان الارتفاق بها مضرا بأهل الجوامع والمساجد منعوا منه . ولم يحز للسلطان أن يأذن فيه . لأن الصليين بها أحق . وإن لم يكن مضرا جاز ارتفاقهم بحريمها .

وهل يعتبر فيه إذن السلطان ؟ يخرج على الوجهين في حریم الأملاك .
وقد قال أحمد في رواية للروذى : في الرجل يحفر في فناء المسجد ، وفي وسط المسجد ثم لماء « ما يعجنى أن يحفر ، وإن حفر تطم » .

وأما القسم الثالث

وهو ما اختص بأفنية الشوارع والطرقات . نظرت . فإن كان مضرا بالمجتازين لضيق الطريق منعوا منه . ولم يحز للسلطان أن يأذن فيه . وإن لم يكن مضرا لسعة الطريق . فعلى روايتين . أحدهما : للنوع .

قال في رواية إسحق بن إبراهيم - وقد سئل عن الرجل يبيع على الطريق الواسع : هل يشترى منه ، إذا لم يجد حاجته عند غيره ؟ فقال « ومن يسلّم من هذا ؟ البيع على الطريق مكروه » . وقال في موضع آخر « لا ينبغي أن يبيع على طريق المسلمين شيئا » . وكرهه جدا .
والثانية : الجواز . قال في رواية حرب - وقد سئل عن الرجل يسبق إلى دكاكين السوق . فقال « إذا لم يكن لأحد من سبق إليه بخدوة فهو له إلى الليل » . قال : وكان هذا في سوق المدينة فها مضى »

وهل يقتصر ذلك إلى إذن السلطان ؟ يخرج على الوجهين .
وظاهر كلامه في رواية حرب : أنه لم يعتبر لإذنه . وإذا اعتبرنا لإذنه فهو موضع اجتihad . وهو كفهم عن التعدي ، والإصلاح بينهم عند التشاجر ، وإجلال من يجلسه ، ومنع من يتجسس عليه ، وتقديم من يقدم . كما يجتهد في أموال بيت المال ، وإقطاع اللوات . ولا يجعل السابق أحق على هذا الوجه . وليس له أن يأخذ على الجالوس أجرا . وإذا تركهم على التراضي كان السابق إلى المكان أحق من السبق . وإذا انصرف عنه كان هو وغيره فيه من الفد سواء راعى السابق فيه ، على ظاهر كلامه في رواية حرب . لأنه لو كان أحق به أبدا خرج عن حكم الإباحة إلى حد الملك .

وأما جالوس العلماء والفقهاء في الجوامع والمساجد ، والتصدي للتدريس والفتيا . فعلى كل واحد منهم زاجر من نفسه : أن لا يتصدى لما ليس له بأهل . فيضل به المستهدى ، ويزل به المسترشد . وقد جاء الأثر « أجراكم على الفتيا أجراكم على جرائم جهنم (١) » .

وقد قال أحمد في رواية صالح « ينبغي للرجل إذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالما بوجوه القرآن ، عالما بالأسانيد الصحيحة ، عالما بالسنة » .

وقال في رواية حنبل « ينبغي لمن أفتى أن يكون عالما بقول من تقدم . وإلا فلا يفتى » .
وللسultan فهم من النظر ما يوجب الاحتياط من إنكار وإقرار . :

وإذا أراد من هو لذلك أهل أن يترتب في أحد للمساجد لتدريس أو قنيتها . نظر في حال المسجد . فإن كان من مساجد المحلة التي لا يترتب الأئمة فيها من قبل السultan . لم يلزم من يترتب فيها لذلك استئذان السultan في جلوسه . كما لا يلزم أن يستأذنه فيها من يترتب للإمامة . وإن كان من الجوامع وكبار المساجد التي يترتب الأئمة فيها بتقليد السultan ، روى في ذلك عرف البلد وعادته في جلوس أمثاله . فإن كان للسultan في جلوس مثله نظر . لم يكن له أن يترتب للجلوس فيه إلا عن إذنه ، كما لا يترتب للإمامة فيه إلا عن إذنه . لأنه لا يفتات عليه في ولايته . وإن لم يكن للسultan في مثله نظر معهود . لم يلزم استئذانه في ذلك . وكان كثيره من المساجد .
وإذا ارتسم بموضع من جامع أو مسجد . ثم قام عنه ، زال حقه منه وكان السابق إليه أحق . لقوله تعالى (سواء العاكف فيه والباد) .

ويمنع الناس في الجوامع والمساجد من استطرأ خلق الفقهاء والقراء ، صيانة لحرمتها . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا حمى إلا في ثلاثة : ثلة البئر ، وطول الفرس ، وحلقة القوم » فأما ثلة البئر فهو منتهى حريمها . وأما طول الفرس فهو مادار فيه بمقوده إذا كان مربوطا . وأما حلقة القوم فهو استدارتهم في الجلوس للتشاور والحديث .
وإذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ فيه الاجتهاد . لم يعترض عليهم فيه ، إلا أن يحدث بينهم تنافر ، فيكفوا عنه .

وإن حدث منازع ارتكب مالا يسوغ في الاجتهاد كف عنه ، ومنع منه . فإن أقام عليه وتظاهر باستغواء من يدعو إليه لزم السultan أن يحسمه بزواج السلطنة ، ليبين ظهور بدعته ، ويوضح بدلائل الشرع فساد مقالاته . فإن لكل بدعة مستمعا . ولكل مستنوع متبعا .

فصل

في أحكام القطائع^(١)

قد نصّ أحمد على جواز القطائع التي أقطعها الصحابة . وتوقف عن قطائع غيرهم من الأئمة . وإنما توقف في ذلك لأن منهم من أقطع مالا يجوز إقطاعه .

فقال الروذى : سألت أبا عبد الله عن قطائع البصرة والكوفة ؟ فقال « تجعل قطائع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل قطائع هؤلاء ؟ » .

(١) قال الماوردى : وإقطاع السultan عظم بما جاز فيه تصرفه ، ونفذت فيه أوامره . ولا يصح فيما بين فيه ملكه وتعيين مستحقه .

وقال في رواية يعقوب بن بختان « ما أقطع هؤلاء فلا يصحني » .
والقطائع ضربان : إقطاع تملك . فنقسم فيه الأرض للقطعة ثلاثة أقسام : موات ،
وعامر ، ومعادن .

فأما للموات فملي ضربين

أحدهما : ما لم يزل مواتا على مر الدهر . لم يجز فيه عمارة ولا يثبت عليه ملك . وهذا الذي
يجوز للسلطان أن يقطعه من يحميه ويعمره . ويكون القطع أحق الناس بإحيائه (١) .
روى أبو بكر بإسناده عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حضرفسه .
فأجرى فسه حتى قام . ثم رمى بسوطه ، فقال : أعظوه من حيث بلغ السوط (٢) » .

الضرب الثاني من الموات

ما كان عامرا غريبا وصار مواتا عاطلا ، فذلك ضربان .
أحدهما : ما كان جاهليا ، كأرض عاد وثمود . فهو كموات الذي لم يثبت فيه عمارة . ويجوز
إقطاعه . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عادى الأرض لله ولرسوله ، ثم هي لكم مني (٣) »
يعنى أرض عاد .
الضرب الثاني : ما كان لإسلاميا جرى عليه ملك المسلمين ثم خرب حتى صار مواتا عاطلا .
ففيه روايتان (٤) .

أحدهما : لا يملك بالإحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا .
والثانية : إن عرف أربابه لم يملك بالإحياء . وإن لم يعرفوا ملك بالإحياء .
فإن قلنا بالرواية الأولى ، وأنه لا يملك بالإحياء . فهل يجوز إقطاعه ؟ نظرت . فإن عرف

(١) قال المسعودي : ويكون الإقطاع على مذهب أبي حنيفة شرطاً في جواز الإحياء . لأنه يمنع من إحياء
الموات إلا بإذن الإمام . وعلى مذهب الشافعي : أن الإقطاع يملكه أحق بإحيائه من غيره وإن لم يكن
شرطاً في جوازه ، لأنه يجوز إحياء الموات بغير إذن الإمام . وعلى كلا المذهبين يكون القطع أحق
بإحيائه من غيره .

(٢) رواه البخاري وأبو داود . وانظر الأموال رقم (٦٧٦) .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٢٥٦) رواه الشافعي مرسلاً والبيهقي اهـ . وانظر الأموال رقم (٦٧٤) .

(٤) قال المسعودي : اختلف الفقهاء في حكم إحيائه على ثلاثة أقوال . فذهب الشافعي فيه إلى أنه لا يملك
بالإحياء سواء عرف أربابه ، أو لم يعرفوا . وقال مالك : يملك بالإحياء سواء عرف أربابه ، أو
لم يعرفوا . وقال أبو حنيفة : إن عرف أربابه لم يملك بالإحياء وإن لم يعرفوا ملك ، وإن لم يجز
على مذهب أن يملك بالإحياء من غير إقطاع . فإن عرف أربابه لم يجز إقطاعه ، وكانوا أحق ببيعته
وإحيائه . وإن لم يعرفوا جاز إقطاعه ، وكان الإقطاع شرطاً في جواز إحيائه .

أربابه لم يجوز إقطاعه . وكانوا أحقّ ببيعته وإحيائه . وإن لم يعرفوا جاز إقطاعه . وكان الإقطاع شرطاً في جواز إحيائه . ولا يستقرّ ملكه عليه قبل الإحياء .

فإنّ شرع في الإحياء صار بكمال الإحياء مالكا له . وإن أمسك عن إحيائه لعذر ظاهر لم يعترض عليه فيه ، وأقرّ في يده إلى زوال عذره . وإن كان غير معذور ومضى زمان يقدر على إحيائه فيه ، قيل له : إما أن تحييه فيقرّ في يدك . وإما أن ترفع يدك عنه ليعود إلى حاله قبل إقطاعه (١).

فإنّ تغلب على هذا الموات المستقطع تغلب فأحياء ، كان يحية أحق به من مستقطعه (٢) .

وأما العامر فضربان

أحدهما : ما تعين مالكوه ، فلا نظر للسلطان فيه إلا ما يتعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال إذا كانت في دار الإسلام ، سواء كانت لمسلم أو لمدني . فإنّ كان في دار الحرب التي لم يثبت المسلمون عليها يد . فأراد الإمام أن يقطعها لئيلكمها المقطع عند الظفر بها . جاز . وقد سأل تميم الداربي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطع عيون البلد الذي كان فيه بالشام قبل فتحه ، ففعل . وسأله أبو ثعلبة الحنفي أن يقطع أرضا كانت بيد الروم . فأعجبه ذلك . وقال « ألا تسمعون ما يقول ؟ فقال : والذي بئناك بالحق لتتقنن عليك . فكتب له بذلك كتابا » وكذلك لو استوهب أحد من سبينا وذرائعها ، ليكون أحق به إذا فتحها . جاز وصحت العطية منه مع الجهالة بها . لتعلقها بالأموال العامة .

وقد روى الشعبي أن خريم بن أوس بن حارثة الطائي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، « إن فتح الله عليك الحيرة فأعطني بنت بقبيلة . فلما أراد خالد صلح أهل الحيرة ، قال له خريم : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لي بنت بقبيلة . فلا تدخلها في صلحك . وشهد له بشير

(١) وقال الماوردي : وإن كان غير معذور قال أبو حنيفة : لا يمارس فيه قبل مضي ثلاث سنين . فإنّ أحياء فيها ، ولا يطل حكم إقطاعه بعدها . احتجاً بأن عمر رضى الله عنه جعل أجل الإقطاع ثلاث سنين . وعلى مذهب المالكي : أن تأجيله لا يلزم ، وإنما المعبر فيه القدرة على إحيائه فإذا مضى عليه زمان يقدر على إحيائه فيه قيل له : إما أن تحييه فيقرّ في يدك ، وإما أن ترفع يدك عنه ليعود إلى حاله قبل الإقطاع . وأما تأجيل مرفوعه قضية عين ، يجوز أن يكون لسبب اقتضاء ، أو لاستحسان رآه .

(٢) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : إن أحياء قبل ثلاث سنين كان ملكاً للمقطع . وإن أحياء بعدها كان ملكاً للحي . وقال مالك : إن أحياء طال بالإقطاع كان ملكاً للمقطع . وإن أحياء غير عالم خير المقطع بين أخذه وإعطاء الحي نفقة مزارعته ، وبين تركه للحي والرجوع عليه بقيمة الموات قبل إحيائه .

ابن سعد ومحمد بن مسلمة فاستنأها من الصلح . ودفعها إلى خريم . فاشتريت منه بألف درهم . وكانت عجوزاً ^(١) .

وإذا صح الإقطاع والتحكك على هذا الوجه . نظر حال الفتح . فإن كان صلحاً حصلت الأرض لقطعها . وكانت خارجة عن حكم الصلح بالإقطاع السابق . وإن كان الفتح عنوة كان للقطع والمستوهب أحق بما استقطعه واستوهبه من الناعمين .

ونظر في الناعمين . فإن علموا بالإقطاع والمحبة قبل الفتح فليس لهم المطالبة بعوض ما استقطع ووهب . وإن لم يعلموا حتى فتحوا عاوضهم الإمام بما يستطيب به نفوسهم ، كما يستطيب نفوسهم عن غير ذلك من الغنائم .

وقد قيل : لا يترتب استطابة نفوسهم عنه ولا عن غيره من الغنائم إذا رأى المصلحة في أخذه ^(٢) .

الضرب الثاني من العاصم

ما لم يتعين ماله الكوه ، ولم يتميز مستحقوه . فهو على ثلاثة أقسام .
أحدها : ما اصطفاه الأئمة لبيت المال من فتوح البلاد ، إما بحق الخمس . فيأخذه باستحقاق أهله له ، وإما بأن يصطفيه باستطابة نفوس الناعمين عنه . فقد اصطفى عمر من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته ، وما هرب عنه أربابه أو هلكوا . فكان مبلغ غلته تسعة آلاف ألف درهم ، كان يصرفها في مصالح المسلمين . ولم يقطع شيئاً منها . ثم إن عثمان أقطعها . لأنه رأى إقطاعها أوفر نفعاً من تعطيلها . وشرط على من أقطعها إياه : أن يأخذ منه حق الف . فكان ذلك منه إقطاع إجارة لا إقطاع تحكك . فتوفرت غلته حتى بلغت على ما قيل : خمسين

(١) روى في أسد الغابة بسنده عن خريم بن حارثة . قال : « هاجرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدمت عليه نصرته من تبوك ، وأسلمت فسمعت العباس بن عبد المطلب يقول : يا رسول الله أريد أن ألتصحك فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل ، لا يفيض الله فاك ، فأندب العباس شحراً . قال : وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : هذه الحيرة البيضاء قد رقت ، وهذه الشياه بليت بيلة الأزدي على بيلة شهباء مستجرة بخمار أسود . فقلت : يا رسول الله فإن نحن دخلنا الحيرة ووجدتها على هذه البيلة هي ؟ قال هي لك . قال : وشهدت مع خالد بن الوليد فقال أهل الردة ، ووصلنا إلى الحيرة ؟ فلما دخلناها كان أول من تلقانا الشياه بنت بيلة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلت بها وقلت : هذه وهبها رسول الله صلى الله عليه وسلم لي . فدعاني خالد . فقال لك بيعة فأبته بها ، وكانت البيعة محمد بن سلمة ومحمد بن بشير الأنصاريان ، فسلمها لي خالد بن الوليد . ونزل إلينا أخوها عبد المسيح بن حيان بن بيلة يريد الصلح . فقال لي : بنيها . فقلت : والله لا أقضها من عمر مائة شيئاً . فأعطاني ألف درهم وسلمتها إليه فقبل لي . لو قلت مائة ألف لدفعها إليك . فقلت : ما كنت أحسب أن عدداً يكون أكثر من عمر مائة . »

(٢) ذكر الماوردي هذا القول عن أبي حنيفة .

ألف ألف درهم . فكان منها صلته وعطاياه ، ثم تناقلها الخلفاء بعده . فلما كان عام الجحاج سنة اثنتين وثمانين في فتنة ابن الأشعث أحرق الديوان ، وأخذ كل قوم ما يهيم .

فهذا النوع من العامر لا يجوز إقطاع رقبته . لأنه قد صار باصطفائه لبيت المال ملكا لكافة المسلمين . جفرت على رقبته حكم الوقوف المؤبدة . وصار استغلاله هو المال للوضع في حقوقه . والسلطان فيه بالخيار على وجه النظر في الأصلح بين أن يستغله لبيت المال ، كما فعل عمر ، وبين أن يتخيره من ذوى القدرة والمكنة والعمل من يقوم بعمارة رقبته بخراج يوضع عليه مقدرا . ويكون الخراج أجرة يصرف في وجوه الصالح ، إلا أن يكون مأخوذا بالخمس ، فيصرف في أهل الخبس . فإن كان ما وضعه من الخراج مقاسمة على الشطر من الثمار والزروع . جاز في النخل . كما ساق رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على النصف من ثمار النخل .

وجوازه في الزروع معتبر باختلاف الفقهاء في جواز المخابرة^(١) . من أجزأها أجاز الخراج بها . ومن منع منها منع من الخراج بها . وقيل : بل يجوز الخراج بها وإن منع من المخابرة عليها . لما يتعلق بها من عموم المصالح التي تنسج حكمها عن أحكام العقود الخاصة . ويكون العشر واجبا في الزروع دون الثمرة . لأن الزرع ملك لزارعه . والثمره ملك لكافة المسلمين مصروفة في مصالحهم .

القسم الثاني من العامر

أرض الخراج . فلا يجوز إقطاع رقبها تملكها . لأنها تنقسم على ضربين . ضرب تكون رقبها وقفا وخراجها أجرة . وتمليك الوقف لا يصح بإقطاع ولا بيع ولا هبة . وضرب تكون رقبها ملكا وخراجها جزية . فلا يصح إقطاع مملوك لغير ماله . فأما إقطاع خراجها ففسد كره من بعد في إقطاع الاستغلال .

وقد قال أحمد في رواية الأثرم ومحمد بن حرب - وقد ذكر له أن عثمان أقطع عبد الله وخبابا ، فقال « هذا يقوى أن أرض السواد ليست بملك من هي في يده . فلو كان عمر ملكها من هي في يده لم يقطع عثمان » .

فقد نص على أنه لا يجوز إقطاع رقبة بمالكة .

القسم الثالث

مات عنه أربابه ولم يستحقه وارث بفرض ولا نصيب . فينتقل إلى بيت المال مصروفا في مصالح المسلمين ، لا على طريق الميراث .

وقد قال أحمد : في رواية المروذي « في الأرض الميتة إذا كانت لم تملك . فإن ملكت فهي في المسلمين ، مثل من مات وترك مالا لا يعرف له وارث » .

(١) المخابرة : للزراعة يعنى ما يخرج من الأرض ..

فقد بين أن الأرض التي مات أربابها ولا وارت لها هي في* للمسلمين .
فأما ما انتقل إلى بيت المال من رقاب الأموال : فهل يصير وقفا بنفس الانتقال إليه ؟
على وجهين .

أحدهما : قد صار وقفا بعموم مصرفه الذي لا يتخصص بجهة . فعلى هذا لا يجوز بيعها .
وهذا ظاهر كلام أحمد في أرض السواد « أنها صارت وقفا بنفس الفتح » .
فقال في رواية حنبل « كلما كانت عنوة كان المسلمون شرعا واحدا ، وعمر ترك السواد » .
وكذلك قال في رواية حرب « أرض الخراج ما فتحها المسلمون فصارت فينا لهم وأضافوا عليها
وظيفة . فتلك جارية » .

والثاني : لا تصير وقفا حتى يقفها الإمام . فعلى هذا يجوز له بيعها إذا رأى بيعها أصلح
لبيت مال المسلمين . ويكون ثمنها مصروفا في عموم المصالح وفي ذوى الحاجات من أهل النية ،
وأهل الصدقات .

وقد قال أحمد في رواية عبد الله « الأرض إذا كانت عنوة هي لمن قاتل عليها ، إلا أن يكون
وقفها من فتحها على المسلمين ، كما فعل عمر بالسواد » .
فاعتبر إيقافه .

فأما إقطاعها على هذا الوجه فقد قيل بجوازه . لأنه لما جاز بيعها وصرف ثمنها إلى من يراه
من ذوى الحاجات وأرباب المصالح جاز إقطاعها له . ويكون تملك رقبته كتمليك ثمنها .
وقيل : لا يجوز إقطاعها وإن جاز بيعها . لأن البيع معاوضة ، وهذا الإقطاع صلة . وفيه ضعف (١) .
فهذا الكلام في التملك .

فأما إقطاع الاستغلال

فعلى ضربين : عشر ، وخراج .
أما العشر . فإقطاعه لا يجوز لأنها زكاة لأصناف يعتبر وصف استحقاقهم عند دفعها إليهم .
وقد لا يكون من أهلها وقت استحقاقها عند دفعها إليهم . لأنها تجب بشرط يجوز أن لا توجد
فلا تجب . فإن وجبت ، وكان مقبعلها وقت الدفع مستحقا . كانت حوالة بعشر قد وجب على ربه
لمن هو من أهله . فصح ، ويجوز دفعه إليه . ولا يصير ديننا مستحقا حتى يقبضه . لأن الزكاة
لا تملك إلا بالقبض . فإن منع من العشر لم يكن خصما فيه . وكان عامل العشر بالمطالبة أحق .

وأما الخراج

فيختلف حكم إقطاعه باختلاف حال مقطعه . وله ثلاث أحوال .
أحدها : أن يكون من أهل الصدقة . فيجوز . لأنه يجوز صرف النية في أهل الصدقة .

(١) قال الماوردي : وهذا الإقطاع صلة . والأعنان إذا صارت تامة لها حكم يخالف في المطايا حكم
الأصول . فافترقا . وإن كان الفرق بينهما ضعيفا .

وقد ذكرنا ذلك . وقال قوم : لا يجوز صرف الشيء إلى أهل الصدقة . كما لا يستحق الصدقة أهل الشيء (١) .

الحالة الثانية : أن يكونوا من أهل المصالح ممن ليس له رزق مفروض . فلا يصح أن يقطعوه على الإطلاق . وإن جاز أن يقطعوه من مال الخراج ، لأن ما يقطعونه إنما هو من صلات المصالح . فإن جعل لهم من مال الخراج شيء أجرى عليه حكم الحوالة والسبب . لاحكم الإقطاع . فيعتبر في جواز شرطان .

أحدهما : أن يكون بمال مقتر وقد وجد سبب استباحته .
والثاني : أن يكون مال الخراج قد حلّ ووجب . ليصح بالتسبب عليه والحوالة به .
فيخرج بهذين الشرطين عن حكم الإقطاع .

والحالة الثالثة : أن يكونوا من أهل فرض أهل الديوان . وهم الجيش . فهم أحقّ الناس بجواز الإقطاع . لأن لهم أرزاقا مقتررة ، تصرف إليهم بمصرف الاستحقاق ، لأنها أعواض عما أرصدوا نفوسهم له من حماية البيضة ، والنبّ عن الحريم .
وإذا صحّ أن يكونوا من أهل الإقطاع روى حينئذ مال الخراج . فإن له حالين : حال يكون جزية ، وحال يكون أجرة .

فأما ما كان منه جزية فهو غير مستقرّ على التأييد . لأنه مأخوذ مع بقاء الكفر ، وزائل مع حدوث الإسلام . فلا يجوز إقطاعه أكثر من سنة . لأنه غير موقوف باستحقاقه بعدها . فإن أقطعه سنة بعد حوالة واستحقاقه صحّ . وإن أقطعه في السنة قبل استحقاقه لم يجز . لأنه مضروب للوجوب (٢) .

وأما ما كان من الخراج أجرة . فهو مستقرّ الوجوب على التأييد ، فيصحّ إقطاعه سنين . ولا يلزم الاقتصار على سنة واحدة . بخلاف الجزية التي لا تستقر .
وإذا كان كذلك لم يخل حال إقطاعه من ثلاثة أقسام .

أحدها : أن يكون مقتررا سنين معاومة ، كما إقطاعه عشر سنين . فيصح إذا روى فيه شرطان .

أحدها : أن يكون رزق المقطع معلوم التقدر عند باذل الإقطاع . فإن كان مجهولا عنده لم يصحّ .

والثاني : أن يكون قدر الخراج معلوما عند المقطع وعند باذل الإقطاع . فإن كان مجهولا عندهما أو عند أحدهما لم يصحّ .
وإذا كان كذلك لم يخل حال الخراج من أحد أمرين .

(١) مذهب الشافعي أنه لا يجوز . وأبو حنيفة مذهبه مثل مذهب أحد ، كما ذكر الماوردي .

(٢) وقال الماوردي : ففي جوازه وجهان . أحدهما : يجوز ، إذا قيل : إن حول الجزية مضروب للاداء . والثاني : لا يجوز ، إذا قيل : إن حول الجزية مضروب للوجوب .

إما أن يكون مقاسمة أو مساحاة . فإن كان مقاسمة فمن جواز من الفقهاء وضع الخراج على المقاسمة جعله من المعامد الذى يجوز إقطاعه . ومن منع من وضع الخراج على المقاسمة جعله من المجهول الذى لا يجوز إقطاعه .

وإن كان الخراج مساحاة فهو على ضربين .
أحدهما : أن لا يختلف باختلاف الزرع . فهذا معلوم يصح إقطاعه .
والثانى : أن يختلف باختلاف الزرع . فينظر رزق مقطعه . فإن كان فى مقابلة أعلى الخراجين صح إقطاعه . لأنه راض بنقص إن دخل عليه . وإن كان فى مقابلة أقل الخراجين . لم يصح إقطاعه . لأنه قد يوجد فيه زيادة لا يستحقها .
ثم راعى بعد صحة الإقطاع فى هذا القسم حال المقطع فى مدة الإقطاع . فإنها لا تخلو من ثلاثة أحوال .

أحدها : أن يبقى إلى انقضاءها على السلامة . فهو على إستحقاق الإقطاع إلى انقضاء المدة .
الحالة الثانية : أن يموت قبل انقضاء المدة . فيبطل الإقطاع فى المدة الباقية بعد موته .
ويعود إلى بيت المال . فإن كانت له ذرية دخلوا فى إعطاء الدرارى لافى أرزاق الأجناد . وكان ما يعطونه تسبيبا لا إقطاعا .
الحالة الثالثة : أن يحدث به زمانة . فيكون باقى الحياة مفقود الصحة . ففى بقاء إقطاعه بعد زمانته احتمالات .

أحدها : أنه باقى عليه إلى انقضاء مدته ، إذا قيل : إن رزقه بالزمانة لا يسقط .
والثانى : يرتفع منه ، إذا قيل : إن رزقه بالزمانة قد سقط .
فهذا حكم القسم الأول إذا قتر الإقطاع فيه بتمتة معلومة .

القسم الثانى من أقسامه

أن يستقطعه مدة حياته ثم لورثته وعقبه بعد موته . فهذا الإقطاع باطل : لأنه خرج بهذا الإقطاع عن حقوق بيت المال إلى الأملاك للورثة . فإذا أبطل كان ما اجتبه منه مأذونا فيه عن عقد فاسد . فبرى أهل الخراج قبضه ، وحوسب به من جملة رزقه . فإن كان أكثر ردة الزيادة . وإن كان أقل رجع الباقى . وأظهر السلطان فساد الإقطاع ، حتى يتمتع من القبض ويتمتع أهل الخراج من الدفع . فإن دفعوه بعد إظهار ذلك . لم يبرؤا منه .

القسم الثالث

أن يستقطعه مدة حياته . ففى صحة الإقطاع احتمالات .
أحدها : أنه صحيح ، إذا قيل : إن حدوث زمانته لا يقتضى سقوط رزقه .
والثانى : أنه باطل ، إذا قيل : إن حدوث زمانته موجب لسقوط رزقه .

وإذا صح الإقطاع فأراد السلطان استرجاعه من مقطعه جاز ذلك فيما بعد السنة التي هو فيها . ويعود رزقه إلى ديوان العطايا . فأما في السنة التي هو فيها فينظر . فإن حلّ رزقه فيها قبل حلول خراجها لم يسترجع منه في سنته . لاستحقاق خراجها في رزقه . وإن حلّ خراجها قبل حلول رزقه . جاز استرجاعه منه . لأن تعجيل المؤجل - وإن كان جزئاً - فليس بلازم .

فأما أرزاق من عدا الجيش إذا أقطعوا بها مال الخراج فتقسم ثلاثة أقسام . أحدها : من يرزق على عمل غير مستديم . كعمال المصالح ، وجباة الخراج . فالإقطاع بأرزاقهم لا يصح . ويكون ما حصل لهم من مال الخراج تسبيبا وحالة بعد استحقاق الرزق وحلول الخراج .

القسم الثاني : من يرزق على عمل مستديم يجري رزقه مجرى الجعالة . وهم الناظرون في أعمال البرّ التي يصحّ التطوع بها إذا ارتزقوا عليها كالملوذنين والأئمة . فيكون ما جعل لهم في أرزاقهم تسبيبا وحالة عليه ولا يكون إقطاعا .

القسم الثالث : من يرتزق على عمل مستديم ويجري رزقه مجرى الإجارة ، وهو من لا يصح نظره إلا بولاية وتقليد : مثل القضاة ، والحكام ، وكتاب البوابين . فيجوز أن يقطعوا بأرزاقهم خراج سنة واحدة . ويحتمل جواز إقطاعهم أكثر من سنة وجهين . أحدهما : يجوز كالجيش .

والثاني : لا يجوز ، لما يتوجه إليهم من العزل والاستبدال .

وأما إقطاع الممادين

وهي البقاع التي أودعها الله تعالى الجواهر في الأرض . فهي ضربان : ظاهرة ، وباطنة . أما الظاهرة فما كان جوهرها المستودع فيها بارزا . كعادن الكحل ، والملح ، والنفط . فهو كالماء الذي لا يجوز إقطاعه والناس فيه شرع . يأخذونه من ورد إليه .

وقد نصّ عليه في رواية حرب وقد سئل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أقطع رجلا معدن الملح الذي بمأرب فقيل له : إنه بمنزلة الماء العذب ، فردّه النبي صلى الله عليه وسلم »^(١) فقال « معدن ملح ينتابه الناس في الصحراء يأخذونه للملح ليس هو بملك أحد . أخذته السلطان فأقطعه رجلا ففزع الناس منه . فكرهه وقال : هذا للمسلمين » .

(١) روى أبو داود والترمذي والنسائي والمارقطي وابن ماجه عن أبيش بن حال المازني « أنه استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الملح الذي بمأرب . فقطعه له . قال : فلما ولي قال الأقرع بن حابس ، أو البهاس بن مرداس : يا رسول الله ، أئتمري ما قطعت له ؟ إنما قطعت له الماء العذب . قال : فرجعه منه » . وقال يفتح الحاء المهملة وتشديد الميم . ومأرب ، إما بدون همز ، على وزن ضارب . أو مهموزاً على وزن منزل : بلدة باليمن . والماء العذب - بكسر الهمزة - الدائم الذي لا يقطع . وانظر الأموال لأبي عبيد رقم (٦٨٣) . وخراج يحيى بن آدم (رقم ٣٤٦) ..

فإن أقطعت هذه المعادن الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم . وكان للقطع وغيره فيها سواء .
وجميع من ورد أسوة ، يشتركون فيها . فإن منعهم المقطع منها كان بالمنع متعدياً . وكان
لما أخذه مالكا . لأنه متعد بالمنع لا بالأخذ . وكف عن المنع وصرف عن مداومة العمل .
لثلا يشته إقطاعاً بالصحة ، أو يصير معه في حكم الأملاك المستقرة .

وأما المعادن الباطنة

فهى ما كان جهرها مستكناً فيها لا يوصل إليه إلا بالعمل ، كعادن الذهب والفضة ، والصفر
والحديد . فهذه وما أشبهها معادن باطنة ، سواء احتاج المأخوذ منها إلى سبك وتصفية وتخليص ،
أو لم يحتاج . فلا يجوز إقطاعها كالمعادن الظاهرة . وكل الناس فيها شرع^(١) .
فإن أحى مواتاً بإقطاع أو غير إقطاع فظهر فيه بالإحياء معدن ظاهر أو باطن ، ملكه الهى
على التأييد ، كما ملك ما استنبطه من العيون واحتقره من الآبار .

فصل

في وضع الديوان ، وذكر أحكامه .

والديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة : من الأعمال ، والأموال . ومن يقوم بها
من الجيوش والعمال .

(١) قال الماوردى : وفي جواز إقطاعها قولان . أحدهما : لا يجوز للمعادن الظاهرة . وكل الناس
فيها شرع . والقول الثانى : يجوز إقطاعها ، لرواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن
أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أقطع بلال بن الحارث المادن القبلية : جلسياً
وغورياً . وحيث يصلح الزرع من قدس ، ولم يقطعه حق مسلم » . وفي الجلسى والغورى تأويلان
أحدهما : أنه أعلاهما وأسفلها . وهو قول عبد الله بن وهب . والثانى : أن الجلسى : بلاد نجد
والغورى : بلاد تهامة . وهذا قول أبى عبيد . ومنه قول العماني :

فمرت على ماء الذهب وعينها لوقت الصبا جلسياً قد تقورا

فلى هنا يكون المقطع أحق بها . وله منع الناس منها . وفي حكمه قولان . أحدهما : أنه
لإقطاع تعليق يصير به المقطع مالاً لربة المدين ، كسائر أمواله في حال عملة ، ويبد قطعه يجوز له
يسه في حياته وينقل إلى ورثته بعد موته . والقول الثانى : أنه لإقطاع لإرفاق لا يملك به ربة المدين .
وعملك به الارتفاق بالمال فيه مدة مقامه عليه . وليس لأحد أن ينازعه فيه ما أقام على العمل . فإذا
تركه زاد حكم الإقطاع عنه . وعاد إلى حال الإباحة اه . والحديث رواه أبو داود . وفيه
« وكتب له : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن الحارث المزنى : أعطاه
مادناً القبلىة : جلسياً وغورياً وحيث يصلح الزرع من قدس . ولم يقطعه حق مسلم . وكتب
أبى بن كعب ، والقبلىة . بفتح القاف والباء وكسر اللام : هى من ناحية الفرع - بضم الفاء .
وسكون الراء - ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام . وجلسياً وغورياً - بفتح الألف
وسكون الثانى ..

والديوان بالفارسية اسم للشياطين فسمى الكتاب باسمهم ، لحذقهم بالأمر ووقوفهم منها على الجلى والحق وجمعهم لما شذ وتفرق ، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم ، فقيل ديوان .
وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب (١) .

فأما سبب وضعه فروى أن عمر استشار الناس في تدوين الدواوين . فقال علي بن أبي طالب « تقسم كل سنة ما اجتمع إليك من المال ولا تمسك منه شيئا » وقال عثمان بن عفان « أرى مالا كثيرا يسع الناس ، وإن لم يحصوا حتى يعرف من أخذ من لم يأخذ خشيت أن ينتشر الأمر » فقال خالد بن الوليد « قد كنت بالشام فرأيت ماوكها دوتوا ديوانا وجندوا جنودا ، فدوت ديوانا وجند جنودا » فأخذ بقوله . ودعا عقيل بن أبي طالب ، وعمره بن نوفل ، وجبير بن مطعم ، وكانوا من نهباء قريش وأعلمهم بأنسابها فقال « اكتبوا الناس على منازلهم » فبدأوا يبنون هاشم فكتبوه ، ثم أتبعوه أبا بكر وقومه ، ثم عمر وقومه . وكتبوا القبائل ووضعوها على الخلافة ، ثم دفعوه إلى عمر . فلما نظره قال « لا ودت أنه كان هكذا . ولكن ابدأوا بقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأقرب ثم الأقرب ، حتى تضعوا عمر حيث وضعه الله تعالى » فشكره العباس على ذلك . وقال « وصلتك رحم » .

فروى زيد بن أسلم عن أبيه . « أن بني عدى جاءوا إلى عمر فقالوا : إنك خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفة أبي بكر ، وأبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلو جعلت نفسك حيث جعلك هؤلاء القوم الذين كتبوا ؟ فقال : لا والله ، حتى تأتيني الدعوة ، وإن انطبق عليكم الفقر . يعني ولو أن تكتبوا آخر الناس - إن لي صاحبين سلكا طريقا ، فإن خالفتهما خولف لي . والله ما أدركنا الفضل في الدنيا . ولا نرجو الثواب في الآخرة على عملنا إلا بمحمد صلى الله عليه وسلم . فهو شرفنا . وقومه أشرف العرب ، ثم الأقرب فالأقرب ، والله لأن جاءت الأعاجم بعمل وجئنا بغير عمل لهم أولى برسول الله صلى الله عليه وسلم منا يوم القيامة . فإن من قصر به عمله لم يسرع به نسبه » .

(١) قال الماوردي : الديوان : موضوع لفظ ما يطلق بمقوق السلطنة من الأعمال والأموال ، ومن يقوم بها من الجيوش والمال . وفي نسبه ديوان وجهان . أحدهما : أن كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه ، فرآهم يحسبون مع أنفسهم . فقال « ديوانه » أي بجائين ، فسمى موضعهم بهذا الاسم ، ثم حذف الهاء عند كثرة الاستعمال تخفيفا للاسم ، فقيل ديوان . والثاني : أن الديوان بالفارسية اسم للشياطين ، فسمى الكتاب باسمهم لحذقهم بالأمر وقوتهم على الجلى والحق ، وجمعهم لما شذ وتفرق ، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم . فقيل ديوان . وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر - ثم ذكر اختلاف الرواية في سبب وضع عمر للديوان اه وكان وضع عمر الديوان - على ما ذكر البلاذري وغيره - في الحرم مفتحة سنة عشرين للهجرة ، وذكره الماوردي من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب .

وروى عامر الشعبي «أن عمر حين أراد وضع الديوان قال : بمن أبدأ ؟ فقال له عبد الرحمن ابن عوف : ابدأ بنفسك . فقال عمر : أذكرتني ، حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبدأ بيئي هاشم وبني المطلب ، فبدأ بهم عمر . ثم بمن يليهم من قبائل قريش بطنا بعد بطن . حتى استوفى جميع قريش . ثم انتهى إلى الأنصار ، فقال عمر : ابدأوا برهط سعد بن معاذ من الأوس ، ثم الأقرب فالأقرب لسعد » .

فلما استقر ترتيب الناس في الديوان على تعدد النسب المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم فضل بينهم في العطاء على قدر السابقة في الإسلام والقربى من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان أبو بكر يرى التسوية بينهم في العطاء ولا يرى التفضيل بالسابقة . وكذلك كان رأى علي ابن أبي طالب في خلافته . وبه أخذ الشافعي ومالك . وكان رأى عمر التفضيل بالسابقة في الدين . وكذلك كان رأى عثمان بعده . وبه أخذ أحمد وأبو حنيفة وفقهاء العراق .

وقد ناظر عمر أبا بكر حين نسوى بين الناس . فقال « أنسوى بين من هاجر المجرتين ، وصلى القبلتين ، ومن أسلم عام الفتح خوف السيف ؟ » فقال له أبو بكر « إنما سماها الله وأجورهم على الله ، وإنما الدنيا دار بلاغ » فقال عمر « لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » . فلما وضع الديوان فضل بالسابقة

ففرض لكل واحد شهد بدرًا من المهاجرين الأولين خمسة آلاف درهم في كل سنة ، منهم على بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن ابن عوف . وفرض لنفسه منهم خمسة آلاف درهم . وألحق به العباس بن عبد المطلب ، والحسن والحسين ، لمكانهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقيل : بل فضل العباس وفرض له سبعة آلاف درهم . وفرض لكل واحد شهد بدرًا من الأنصار أربعة آلاف درهم . ولم يفضل على أهل بدر إلا أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه فرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم ، إلا عائشة ، فإنه فرض لها اثني عشر ألف درهم . وألحق بهن جويرة بنت الحارث ، وصفية بنت حيي ، وقيل : بل فرض لكل واحدة منهما ستة آلاف درهم . وفرض لمن هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم . لكل رجل . ولبن أسلم بعد الفتح ألفي درهم . لكل رجل . وفرض لثمان أحداث من أولاد المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمة الفتح . وفرض لعمر بن أبي سلمة الخزومي أربعة آلاف درهم . لأن أمه أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له محمد بن عبد الله بن جحش « لم تفضل عمر علينا وقد هاجر أبائنا ، وشهدوا بدرًا ؟ فقال عمر : أفضله لمكانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليأت الذي يستعقب بأم مثل أم سلمة » .

وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم . وفرض لعبد الله بن عمر ثلاثة آلاف درهم . فقال عبد الله بن عمر « فرضت لأسامة في أربعة آلاف درهم ، وفرضت لي في ثلاثة آلاف ، وقد شهدت ما لم يشهد أسامة . فقال عمر : زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبيك » .

ثم فرض للناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم في سبيل الله .
وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق ، لكل رجل من ألفين إلى ألف وخمسمائة إلى ثلثمائة .
ولم ينقص أحدا منها . وقال « لأن كثرة المال لأفرض لكل رجل أربعة آلاف درهم : ألفه
لفرسه ، وألفا لسلاحه ، وألفا لسفره ، وألفا يتخلفها في أهله » .

وفرض للنفوس مائة درهم . فإذا ترعرع بلغ به مائتي درهم . فإذا بلغ زاده .
وكان لا يفرض لمولود شيئا حتى يفطم ، إلى أن سمع ذات ليلة امرأة تسكره ولدها على الفطام ،
وهو يبكي ، فسألها عنه ، فقالت : إن عمر لا يفرض للمولود حتى يفطم . وأنا أكرهه على الفطام
حتى يفرض له . فقال « يا ويل عمر ، كم احتمال من وزر وهو لا يعلم » ثم أمر مناديه فنادى
« لاتجولوا أولادكم بالفطام . فانه يفرض لكل مولود في الإسلام » ثم كتب إلى أهل العوالى -
وكان يجرى عليهم القوت - فأمر بجريب من الطعام فطحن ، ثم خبز ، ثم ثرد بزيت ، ثم دعا
بثلاثين رجلا . فأكسوا منه غداءهم حتى أصدرهم ، ثم فصل في العشاء مثل ذلك . فقال « يكفي
الرجل جريبان كل شهر » .

وكان يرزق الرجل والمرأة والمملوك جريبين جريبين في كل شهر .
وكان إذا أراد الرجل أن يدعوا على صاحبه قال له : رفع الله عنك جريك .
فكان الديوان موضوعا على دعوة العرب وترتيب الناس فيه . معتبرا بالنسب . وتفضيل العطاء
معتبر بالسابقة في الإسلام ، وحسن الأثر في الدين . ثم روى في التفضيل عند اقتراض أهل السوابق :
التقدم في الشجاعة ، والبلاء في الجهاد .
فهذا حكم ديوان الجيش في ابتداء وضعه على الدعوة العربية والترتيب الشرعى (١) .

(١) وقال المسعودي : وأما ديوان الاستيلاء ووجوه الأموال جرى هذا الأمر فيه بعد ظهور الإسلام
بالفام والعراق على ما كان عليه من قبل . فكان ديوان الشام بالرومية . لأنه كان من ممالك الروم
وكان ديوان العراق بالفارسية لأنه كان من ممالك الفرس . فلم يزل أمرهما جليا على ذلك إلى زمن
عبد الملك بن مروان ، ففعل ديوان الشام إلى العربية سنة إحدى وثمانين . وكان سبب هله إليه :
ما حاكمه المدائني : أن بعض كتاب الروم في ديوانه أراد ماء ليواته فيال فيها بدلا من الماء ، فأدبه
وأمر سليمان بن سعد أن يقل الديوان إلى العربية ، فسأله أن يمتن بجراج الأردن سنة . ففعل .
وولاه الأردن . وكان خراجها مائة وثمانين ألف دينار . فلم تنق السنة حتى فرغ من الديوان .
فقتله وآتى به إلى عبد الملك ، فدعا سرجون كاتبه فعرضه عليه . فنهه وخرج كثيرا . فلقبه قوم من
كتاب الروم . فقال لهم : اطلبوا للبيعة من غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم . وأما
ديوان الفارسية بالعراق فكان سبب هله إلى العربية : أن كاتب الحجاج ، وكان يسمى زاذان فروخ ،
كان معه صالح بن عبد الرحمن يكتب بين يديه بالعربية والفارسية ، فوصله زاذان فروخ بالحجاج ،
خفف على قلبه . فقال صالح لزاذان فروخ : إن الحجاج قد قربني ، ولا آمن عليك أن يقدمني
عليك . فقال : لا تظن ذلك . فهو إلى أحوج مني إليه . لأنه لا يجد من يكتبه حساب
غيري . فقال صالح : وإني لو شئت أن أحول الحساب إلى العربية لفعلت . قال : فحولته منه

وقد حكى أحمد اختلاف الصحابة ، وأخذ بقول من فضل .
 فقال في رواية الروذى « أما أبو بكر فلم يفضل أحدا على أحد ، وعمر قد أعطى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وفضلهم ، وأعطى عبد الرحمن بن عوف وفضله . وأعطى المهاجرين الأولين وفضلهم على من سواهم . وأما عثمان فأعطى وفضل ، وأما علي فلم يفضل » .
 وكذلك قال في رواية أبي طالب « أبو بكر قسم بالسوية ولم يفضل أحدا . فلما كان عمر فضل . فلما كان عثمان مضى ست سنين على الأمر . ثم فضل قوما » فهذا حكايته عنهم الاختلاف .
 وأما اختياره التفضيل فقال في رواية الحسن بن علي بن الحسن الاسكافي « الفى للمسلمين عامة ، إلا أن الإمام يفضل قوما على قوم » .
 وقال في رواية بكر بن محمد عن أبيه « لكل المسلمين فيه حق وهو على ما يرى الإمام .
 أليس عمر قد فرض لأتباع المؤمنين في ألفين ولأبناء المهاجرين ، سوى العطاء ؟ فإذا كان الإمام عادلا أعطى منه على ما يرى فيه ، بجهت » .

فأما الذى يشتمل عليه ديوان السلطنة

- فينقسم أربعة أقسام .
- أحدها : ما يختص بالجيش من إثبات وعطاء .
 - والثانى : ما يختص بالأعمال ، من رسوم وحقوق .
 - والثالث : ما يختص بالعمال ، من تقليد وعزل .
 - والرابع : ما يختص ببيت المال ، من دخل وخرج .

أما القسم الأول

- فما يختص بالجيش من إثبات وعطاء : فإثباتهم في الديوان معتبر بثلاثة شروط .
- أحدها : الوصف الذى يجوز به إثباتهم .
 - والثانى : النسب الذى يستحقون به ترتيبهم .
 - والثالث : الحال الذى يتقدم به عطاؤهم .

ورقة أو سطرأ حتى أرى كيف عمل . فقتل . ثم قتل زاذان فروخ في أيام عبد الرحمن بن الأشعث فاستخلف الحجاج سالما مكانه ، فذكر له ماجرى بينه وبين زاذان فروخ فأمره أن يقتله فأجاب له ذلك ، وأجله فيه أجلأ حتى قتله إلى العرية . فلما عرف مردان شاه بن زاذان فروخ ذلك بذل له مائة ألف درهم ليظهر للحجاج الجزع عنه ، فلم يفعل . فقال له : قطع الله أوصالك من الدنيا كما قطعت أصل الفارسية . فكان عبد الحميد بن يحيى كاتب مروان يقول : قد در صالح ، ما أعظم حنته على الكتاب اه . وانظر الوزراء والكتاب لجبهشيار صفحة (٣٨ - ٤٠) .

فأما شرط جواز إثباتهم في الديوان فيراعى فيه خمسة أوصاف :

أحدها : البلوغ . فإن الصبي من جملة التدرارى .

والثانى : الحرية . وأصله : انه لا يجوز لإفراد العبيد بالعطاء في ديوان المقاتلة . وهو قول عمر . وهو ظاهر كلام أحمد في رواية الروذى ، وذكر حديث عمر قال « ما أحد من المسلمين إلا وله فيه نصيب ، إلا العبيد ، فليس لهم فيه شيء » وبه قال الشافعى .

وحكى عن بعض العراقيين : إفراد العبيد بالعطاء في ديوان المقاتلة . وهو قول أبى بكر .

والثالث : الإسلام ، ليدفع عن الملّة باعتقاده ، ويوثق بنصحه واجتهاده . فإن أثبت فيهم ذم لم يجوز . وإن ارتد منهم مسلم سقط .

وهذا قياس قول أحمد . لأنه منع أن يستعان بالكفار في الجهاد .

الرابع : السلامة من الآفات للناعة من القتال . فلا يجوز أن يكون زمنا ، ولا أعمى ، ولا أقطع . ويجوز أن يكون أخرس وأصم . فأما الأعرج فإن كان فارسا أثبت . وإن كان راجلا أسقط .

الخامس : أن يكون منه إقدام على الحروب ، ومعرفة بالقتال . فإن ضعفت منته (١) عن الإقدام ، أو قلت معرفته بالقتال لم يجوز إثباته . لأنه مرصدا لما هو عاجز عنه .

فإذا تكاملت فيه هذه الأوصاف كان إثباته في ديوان الجيش موقوفا على الطلب والإيجاب . فيكون منه الطلب ، إذا تجرد عن كل عمل . ويكون من ولى الأمر الإجابة . إذا دعت إليه الحاجة . فإن كان مشهور الاسم ، نبيه القدر لم يحسن ، إذا أثبت في الديوان ، أن يحلى فيه أو ينعت . وإن كان من المغمورين في الناس حلى ونعت . فذكر سنه ، وقدره ، ولونه ، وحلى وجهه . ووصف بما يتميز به عن غيره ، لئلا تتفق الأسماء ، أو يدمى وقت العطاء . وضم إلى نقيب عليه أو عريف له يكون مأخوذاً بذكره .

وأما ترتيبهم في الديوان

إذا أثبتوا فيه لمعتبر من وجهين : أحدهما : عالم ، والآخر خاص .

فأما العام : فهو ترتيب القبائل والأجناس ، حتى تتميز كل قبيلة عن غيرها ، وكل جنس عن يخالفه . فلا يجمع فيه بين المختلفين ، ولا يفرق بين المؤتلفين . لتكون دعوة الديوان على نسق معروف السبب ، يزول معه التنازع والتجاذب .

وإذا كان هكذا ، لم يخل حالهم من أن يكونوا عربا أو عجميا .

فإن كانوا عربا تجمعهم أنساب وتفرق بينهم أنساب ، ترتبت قبائلها بالقربى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما فعل عمر ، حين دّوّنهم . فيبدأ بالترتيب في أصل النسب ، ثم بما تفرع عنه .

(١) للنية - بضم الليم - القوة .

والعرب : عدنان وقحطان . فيقتسم عدنان على قحطان ، لأن النبوة فيهم . وعدنان يجمع ربيعة ومضر . فيقتسم مضر على ربيعة . لأن النبوة فيهم . ومضر يجمع قريشا وغير قريش . فيقتسم قريشا . لأن النبوة فيهم . وقريش يجمع بنى هاشم وغيرهم . فيقتسم بنى هاشم . لأن النبوة فيهم فيكون بنو هاشم قطب الترتيب . ثم من يليهم من أقرب الأنساب إليهم ، حتى يستوعب قريشا . ثم من يليهم في النسب ، حتى يستوعب جميع مضر . ثم من يليهم ، حتى يستوعب جميع عدنان (١) .

وإن كانوا مجما لا يجتمعون على نسب . فالذي يجمعهم عند فقد النسب أحد أمرين : إما أجناس ، وإما بلاد .

فالتميزون بالأجناس ، كالترك ، والهند . ثم يميز الترك أجناسا ، والهند أجناسا . والتميزون بالبلاد ، كالديلم ، والجبل . ثم يميز الديلم بلدانا ، والجبل بلدانا . فإذا تميزوا بالأجناس أو البلدان فإن كانت لهم سابقة قدم في الإسلام ترتبوا عليها في الديوان . وإن لم يكن لهم سابقة ترتبوا بالقرب من ولي الأمر . وإن تساوا فبالسبق إلى طاعته . وأما الترتيب الخاص : فهو ترتيب الواحد بعد الواحد . فيرتب بالسابقة في الإسلام . فإن تكاثروا في السابقة ترتبوا بالدين . فإن تقاربوا فيه ترتبوا بالسنة . فإن تقاربوا في السن ترتبوا بالشجاعة . فإن تقاربوا فيها فولى الأمر بالحيار بين أن يرتبهم بالقرعة ، أو يرتبهم على رأيه واجتهاده .

وأما تقدير المطاء

فمعتبر بالكفاية ، حتى يستغنى بها عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة .

والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه .

أحدها : عدة من يعوله من الدراري والماليك .

والثاني : عدد ما يرتبطه من الحيل والظهر .

والثالث : للموضع الذي يحله في القتلاء والرخص ، فيقدر كفايته في نفقته وكسوته لعامة كله .

فيكون هذا المقتر في عطائه . ثم يعرض حاله في كل عام . فإن زادت رواتبه الماسة زيد .

وإن نقصت نقص .

(١) قال الماوردي : وقد رتب أنساب العرب ستة مراتب . لجلت طبقات أنسابهم . وهي شعب ،

ثم قبيلة ، ثم عماره ، ثم بطن ، ثم فخذ ، ثم فصيلة . فالشعب : النسب الأبعد . مثل عدنان

وقحطان . وسمى شعبا : لأن القبائل منه تشعبت . ثم القبيلة . وهي ما انشعبت فيها أنساب

الشعب ، مثل ربيعة ومضر ، سميت به : لتقابل الأنساب فيها . ثم العماره ، وهي ما انشعبت فيها

أنساب القبائل ، مثل قريش وكنانة . ثم البطن ، وهو ما انشعبت فيه أنساب العماره ، مثل بنى

عبد مناف وبنى غزوم ، ثم الفخذ ، وهو ما انشعبت فيه أنساب البطن ، مثل بنى هاشم وبنى أمية ،

ثم الفصيلة . وهي ما انشعبت فيها أنساب الفخذ ، مثل بنى أبي طالب وبنى العباس . فالفخذ يجمع

الفصائل ، والبطن يجمع الأنفاد ، والعماره تجمع البطون . والقبيلة تجمع العمار . والشعب يجمع

القبائل . وإذا تباعدت الأنساب صارت القبائل شعوبا والعمار قبائل .

وإذا تقتر رزقه بالكفاية ، هل يجوز أن يزداد عليها إذا اتسع المال ؟
ظاهر كلام أحمد : أنه يجوز زيادته على الكفاية إذا اتسع المال لها . لأنه قال في رواية
أبي النضر العجلي « والنفى بين الغنى والفقر » .

فقد جعل للنفى فيها حقا . والنفى إما يكون فيما فضل عن حاجته . وهو قول أبي حنيفة ،
خلافًا للشافعي في قوله : لا يجوز ذلك .

ويكون وقت العطاء معلوما يتوقعه الجيش عند الاستحقاق . وهو يعتبر بالوقت الذي يستوفى
فيه حقوق بيت المال . فإن كانت تستوفى في وقت واحد من السنة . جعل العطاء في رأس
كل سنة . وإن كانت تستوفى في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين . وإن كانت تستوفى
كل شهر جعل العطاء في رأس كل شهر ، ليكون المال مصروفًا إليهم عند حصوله . فلا يحبس عنهم
إذا اجتمع . ولا يطالبون به إذا تأخر .

وإذا تأخر العطاء عنهم عند استحقاقه ، وكان حاصلًا في بيت المال ، كان لهم المطالبة به .
كالديون المستحقة .

وإن أعوز بيت المال - لعوارض - أبطلت حقوقه ، أو أخرتها ، كانت أرزاقهم دينًا على بيت
المال . وليس لهم مطالبة ولي الأمر به ، كما ليس لصاحب الدين مطالبة من أعسر بدينه .
وإذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش بسبب أوجه ، أو لعذر اقتضاء . جاز . وإن كان
لغير سبب لم يجوز . لأنهم جيش السالعين في الدب عنهم .

وإذا أراد بعض الجيش إخراج نفسه من الديوان جاز مع الاستئذان عنه . ولم يجوز مع الحاجة
إليه ، إلا أن يكون معذورًا .

وإذا جرد الجيش للقتال ، فامتنعوا - وهم أكفاء من حاربهم - سقطت أرزاقهم . وإن ضعفوا
عنه لم تسقط .

وإذا نفقت دابة أحدهم في حرب عوض عنها . وإن نفقت في غير حرب لم يعوّض .
وإذا استهلك سلاحه فيها عوض عنه إن لم يدخل في تقدير عطائه . ولم يعوّض إن دخل فيه .
وإذا جرد لسفر أعطى نفقة سفره . إن لم يدخل في تقدير عطائه ، ولم يعط إن دخل فيه .
وإذا مات أحدهم أو قتل . كان ما استحقه من عطائه موروثًا عنه على فرائض الله تعالى .
وهو دين لورثته في بيت المال .

فأما استيفاء نفقات ذريته من عطائه في ديوان الجيش فيحتمل أن تسقط نفقتهم من ديوان
الجيش لنهاب مستحقه ، ويحاولون على مال التنيمة والصدقة من سهم الفقراء والساكنين .
ويحتمل أن يستبقى من عطائه نفقات ذريته ، ترغيبًا له في اللقائم ، وبثًا له على الإقدام .
فإن حدثت به زمانة ، فهل يسقط عطاؤه ؟ فيحتمل أن يسقط . لأنه في مقابلة عمل قد عدم .
ويحتمل أنه باق في العطاء ترغيبًا في التحنيد والارتقاء .

وأما القسم الثاني

فما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق فتشتمل على ستة فصول .

أحدها

تحديد العمل بما يميز به عن غيره ، وتفصيل نواحيه التي تختلف أحكامها . فيجعل لكل بلد حداً لا يشارك غيره فيه . وتفصيل نواحي كل بلد إذا اختلفت أحكام نواحيه . وإن اختلفت أحكام الضياع في كل ناحية فصلت ضياعه ، كتفصيل نواحيه ، وإن لم تختلف اقتصر على تفصيل النواحي دون الضياع .

الفصل الثاني

أن يذكر حال البلد . هل قمت عنوة أو صلحا ؟ وما استقرت عليه حكم أرضه : من عشر أو خراج ، وهل اختلفت أحكام نواحيه أو تساوت ؟ فإنه لا يتخلو من ثلاثة أحوال : إما أن يكون جميعه أرض عشر ، أو يكون جميعه أرض خراج ، أو يكون بعضه عشرا وبعضه خراجا .

فإن كان جميعه أرض عشر لم يلزم إثبات مساحته . لأن العشر على الزرع دون المساحة . ويكون ما استوفى زرعه مرفوعا إلى ديوان العشر ، لاستخراجه منه . ويلزم تسمية أربابه عند رفعه إلى الديوان . لأن وجوب العشر فيه معتبر بأربابه ، دون رقاب الأرضين . وإذا رفع الزرع بأسماء أربابه ذكر مبلغ كيله وحال سقيه : بسبح أو عمل . لاختلاف حكمه . ويستوفى على موجب .

وإن كان جميعه أرض خراج لزم إثبات مساحته . لأن الخراج على المساحة . وإن كان هذا الخراج في حكم الأجرة لم يلزم تسمية أرباب الأرضين . لأنه لا يختلف بإسلام ولا كفر . وإن كان الخراج في حكم الجزية لزم تسمية أربابه بوصفهم بإسلام أو كفر . لاختلاف حكمه باختلاف أهله .

وإن كان بعضه عشرا وبعضه خراجا فضل في ديوان العشر ما كان منه عشرا . وفي ديوان الخراج ما كان منه خراجا . لاختلاف الحكم فيهما . وأجرى على كل واحد منهما ما يختص بحكمه .

الفصل الثالث

أحكام خراجها وما استقرت على مساحته ، هل هو مقاسمة على زرعه ، أو هو ورق مقتر على جربانه ؟ فإن كان مقاسمة لزم إذا خرجت مساح أرضين من ديوان الخراج أن يذكر معها مبلغ المقاسمة : من ربع ، أو ثلث ، أو نصف . ويرفع إلى الديوان مقادير الكيول ، لتستوفى المقاسمة على موجبها .

وإن كان الحراج ورقا لم يخل من أن يكون متساويا مع اختلاف الزرع ، أو مختلفا . فإن تساوى مع اختلاف الزرع أخرجت للسائح من ديوان الحراج ليستوفى خراجها . ولا يلزم أن يرفع إليه إلا ما قبض منها .

وإن كان الحراج مختلفا باختلاف الزرع لزم إخراج السائح من ديوان الحراج . وإن لم يرفع إليه أجناس الزرع استوفى خراج للساحة على ما يوجبه حكم الزرع .

الفصل الرابع

ذكر من في كل ناحية من أهل الامة ، وما استقر عليهم في عقد الجزية . فإن كانت مختلفة باليسار والإعسار مما في الديوان ، مع ذكر عددهم ، ليختبر حال يسارهم وإعسارهم . وإن لم تختلف في اليسار والإعسار جاز الاقتصار على ذكر عددهم . ووجب مراعاتهم في كل عام ، ليثبت من بلغ ، ويسقط من مات . أو أسلم ، ليحصر بذلك ما يستحق من جزيتهم .

الفصل الخامس

إن كان من بلدان المعتادين : أن يذكر أجناس معادنه ، وعدد كل جنس ، ليستوفي حق المعتدين منها . وهذا مما لا ينضبط بمساحة ، ولا ينحصر بتقدير لاختلافه . وإنما ينضبط للمأخوذ منه إذا أعطى وأنال .

ولا يلزم في أحكام المعتادين أن يوصف في الديوان أحكام فتوحها ، وهل هي أرض عشر أو أرض خراج ؟ لأن الديوان فيها موضوع لاستيفاء الحق من نيلها . وحققها لا يختلف باختلاف فتوحها وأحكام أرضها . وإنما يختلف ذلك باختلاف العاملين فيها ، والآخذين لها . فلزم تسميتهم ووصفهم .

وقد تقدم القول في أجناس ما يؤخذ حق المعتدين منها ، وفي قدر المأخوذ منها . فإن لم يكن قد سبق للأئمة فيها حكم اجتهد والى الوقت رأي في المجلس الذي يجب فيه ، وفي القدر المأخوذ منه ، وعمل عليه في الأمرين جميعا إذا كان من أهل الاجتهاد . وإن كان من سبق من الأئمة والولاة قد اجتهد رأي في المجلس الذي يجب فيه ، وفي القدر المأخوذ منه ، وحكم به فيها حكما أبده وأماضه . استقر حكمه في الأجناس التي يجب فيها حق المعتدين . ولم يستقر حكمه في القدر المأخوذ من المعتدين . لأن حكمه في الجنس معتبر بالمعتدين للوجود ، وحكمه في القدر معتبر بالمعتدين للفقود .

الفصل السادس

إن كان البلد نفرا يتأخض دار الحرب . وكانت أموالهم إذا دخلت دار الإسلام مشورة عن صلح استقر معهم ، أثبت في الديوان عقد صلحهم ، وقدر المأخوذ منهم : من عشر ، أو خمس ، أو زيادة عليه ، أو نقصان منه .

وإن كان يختلف باختلاف الأمتعة والأموال فصلت فيه ، وكان الديوان موضوعاً لإخراج رسومه ولاستيفاء ما يرفع إليه من مقادير الأمتعة المحمولة إليه .

فأما أعشار الأموال

المنتقلة في دار الإسلام من بلد إلى بلد . فمحرومة لا يبيعها شرع ، ولا يسوغها اجتهد . ولا هي من سياسات العدل ، ولما تكون إلا في البلاد الجائرة . ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يدخل الجنة صاحب مكس ^(١) » وفي لفظ آخر « إن صاحب المكس في النار » يعني العاشر . وفي لفظ آخر « إذا لقيتم عاشرًا فاقتلوه » .

وروى أبو عبيد هذه الأخبار في كتاب الأموال ^(٢) .

فإذا غيرت الولاية أحكام البلاد ومقادير الحقوق فيها . اعتبر ما فعلوه .

فإن كان مسوغاً في الاجتهاد ، لأمر اقتضاه لا يمنع الشرع منه ، لحدوث سبب سوغ الشرع لأجله الزيادة أو النقصان . جاز ، وصار الثاني هو الحق للمستوفى ، دون الأول .

فإذا استخرجت حال العمل من الديوان ، جاز أن يقتصر على إخراج الحالة الثانية . دون الأولى . والأحوط أن يخرج الحاليين ، بجواز أن يزول السبب الحادث ، فيعود الحكم الأول .

وإن كان ما أحدثته الولاية من تغيير الحقوق غير مسوغ في الشرع ، ولا له وجه في الاجتهاد . كانت الحقوق على الحكم الأول ، وكان الثاني حيفاً مردوداً ، سواء غيروه إلى زيادة أو نقصان . لأن الزيادة ظلم في حقوق الرعية . والنقصان ظلم في حقوق بيت المال .

فإذا استخرجت حال العمل من الديوان . وجب على رافعيها من كتاب الدواوين إخراج الحاليين ، إن كان السديح لإخراجها من الولاية لا يعلم حالها فيما تقدم . وإن كان عالمًا بها لم يلزم إخراج الحالة الأولى إليه . لأن علمه بها قد سبق . وجاز الاقتصار على إخراج الحالة الثانية ، ومع وصفها بأنها مستحدثة .

(١) رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن خزيمة والحاكم . وصححه ابن هيرط مسلم . قال الحافظ المنذرى في الترهيب والترهيب : رواه كلهم من رواية محمد بن إسحاق . ومسلم إنما خرج لمحمد بن إسحاق في التبايعات . قال البغوي : يريد بصاحب المكس القتي يأخذ من التجار إذا مروا عليه مكس باسم المهر . قال الحافظ : أما الآن فإنيهم يأخذون مكساً باسم المهر ومكوساً آخر ليس لها اسم بل شيء يأخذونه حراماً وسحاً ويأكلونه في بطونهم نارا ، حجتهم فيه داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد . اهـ والمكوس هي الضرائب التي يفرضها الولاية على التجار وغيرهم . في الثياب والطعام وأنواع المبيعات . وقد اجمعوا من ذلك أنواعاً كثيرة اقتضتها جهولهم في جمع المال ولجأهم إلى الأمة حق وشعروا بمكوس على التركات والمواثيق ، ولا نفري ماذا سيحدثون بعد ذلك وكل ذلك من نظام الرعية . في بنسها ، وفسوقهم ، عن أمر ربهم ومعهم حقوق الله في أموالهم . وما يرك بنافل مما يصل الظالمون .

(٢) انظر الأموال الأرقام (١٦٢٤ - ١٦٣٢) .

وأما القسم الثالث

فيا اختصّ بالعمال من تقليد وعزل . فيشتمل على ستة فصول .

أحدها

ذكر من يصحّ منه تقليد العمالة . وهو معتبر بنفوذ الأمر . وجواز النظر . وكلّ من جاز نظره في عمل نفذت فيه أوامره ، وصحّ منه تقليد العمال عليه . وهذا يكون من أحد ثلاثة :

إما من السلطان المستولى على كلّ الأمور . وإما من وزير التفويض . وإما من عامل عام العمالة . كعامل إقليم . أو مصر عظيم ، يقله في خصوص الأعمال عمالا . فأما وزير التنفيذ فلا يصحّ منه تقليد عامل إلا بعد الطالعة والاستئثار .

الفصل الثاني

من يصح أن يتقلد العمالة . وهو من استقلّ بكفائيته . ووثق بأمانته . فإن كانت عمالة تفويض فتفتقر إلى اجتهاد ، روى فيها الحرية ، والإسلام . وإن كانت عمالة تنفيذ لا اجتهاد للعامل فيها ، لم فتقر إلى الحرية ولا الإسلام .

الفصل الثالث

ذكر العمل الذي يتقلده . وهذا يعتبر فيه ثلاثة شروط : أحدها : تحديد الناحية بما تميز به عن غيرها . والثاني : تعيين العمل الذي يختصّ بنظره فيها : من جباية ، أو خراج ، أو عشر . الثالث : العلم برسوم العمل وحقوقه على تفصيل يتفق عنه الجهالة . فإذا استكملت هذه الشروط الثلاثة في عمل علم بها المولى والمولى صحّ التقليد ونفذ .

الفصل الرابع

في النظر . ولا يخلو من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يقتر بمدة عصبورة الشهور أو السنين . فيكون تقديرها بهذه المدة مجوّزا للنظر فيها ، ومأمنا من النظر بعد تقضيها . فلا يكون النظر في المدة للفترة لازما من جهة المولى . وله صرفه والاستبدال به إذا رأى ذلك صلاحا . فأما لزومه من جهة العامل المولى فتعبر بحال جارية عليها . فإن كان الجارى معاويا بما تصح به الأجور لزمه العمل في المدة إلى انقضائها . لأن العمالة فيها تصير من الإجازات المحضة . ويؤخذ العامل فيها بالعمل إلى انقضائها إجبارا .

والفرق بينهما في تخيير المولى وإجبار المولى : أنها في جنبه المولى من العقود العامة لنيابته فيها عن الكفالة . فروعى فيها حكم الأصلح في التخير . وهي في جنبه المولى من العقود الخاصة لعقده لها في حق نفسه . فيجرى عليها حكم اللزوم في الإجبار .

وإن لم تقدر جارية بما يصح في الأجور لم تلزمه المدة . وجاز له الخروج من العمل إذا شاء بعد أن ينتهي إلى موليه حال تركه ، حتى لا يتخلو عمله من ناظر فيه .

الحالة الثانية : أن يقتدر بالعمل . فيقول المولى : قلدتك خراج ناحية كذا في هذه السنة . أو قلدتك صدقات بلد كذا في هذا العام . فتكون مدة نظره مقدرة بفراغه من عمله . فإذا فرغ منه انزل . وهو قبل فراغه منه على ما ذكرنا ، يجوز أن يعزله المولى ، وعزله لنفسه معتبر بصحة جاريه وفساده .

الحالة الثالثة : أن يكون التقليد مطلقا . فلا يقدر بمدة ولا عمل . فيقول : قد قلدتك خراج الكوفة ، أو أعشار البصرة ، أو حامية بغداد . فهذا تقليد صحيح . وإن جهلت مدته . لأن المقصود منه الإذن بجواز النظر . وليس المقصود منه اللزوم للمعتبر في عقود الإجازات . وإذا صحّ التقليد وجاز النظر . لم يتخل حاله من أحد أمرين :

إما أن يكون مستديما أو منقطعا . فإن كان مستديما ، كالنظر في الجباية والقضاء ، وحقوق المعادن . صحّ نظره فيها عاما بعد عام ، ما لم يعزل . وإن كان منقطعا فهو على ضربين .

أحدهما : أن لا يكون معهود العود في كل عام ، كالملوى على قسمة غنيمة . فيعزل بعد فراغه منها . وليس له النظر في قسمة غيرها من الفنائم .

الضرب الثاني : أن يكون عائدا في كل عام ، كالخراج الذى إذا استخرج في عام عاد فيما يليه ، فهل يكون تقليده مقصورا على نظر عامه ، أو محمولا على كل عام ما لم يعزل ؟ .

يحتمل أن يكون مقصور النظر على العام الذى هو فيه . فإذا استوفى خواجه ، أو أخذ أعشاره . انزل ، ولم يكن له أن ينظر في العام الثانى إلا بتقليد مستجد . اقتصارا على التعيين . ويحتمل أن يحمل على حوالة النظر في كل عام ما لم يعزل ، اعتبارا بالعرف .

الفصل الخامس

في جارى العامل على عمله . ولا يتخلو من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يسمى معلوما .

والثانى : أن يسمى مجهولا .

والثالث : أن لا يسمى بمعلوم ولا مجهول .

فإن سمي معلوما استحقّ للسمى إذا وفى العمالة حقها . فإن قصر فيها روى تقصيره . فإن كان ترك بعض العمل لم يستحقّ جارى ما قبله . وإن كان لخيانة منه مع استيفاء العمل ، استكمل جاريه . وارتجع ما خلت فيه .

وإن زاد في العمل روعيت الزيادة . فإن لم تدخل في حكم عمله كان نظره فيها مردودا لا ينفذ . وإن كانت داخلة في حكم نظره لم يدخل من أحد أمرين : إما أن يكون قد أخذها بحق أو ظلم .

فإن أخذها بحق كان متبرعا بها لا يستحق لها زيادة على السعي في جاريه . وإن كانت ظلما وجب ردها على من ظلم بها . وكان عدوانا من العامل يؤخذ بحجربته . وإن سمى جاريه مجهولا استحق جارى مثله في مثل عمله . فإن كان جارى العمل مقررا في الديوان ، وعمل به جماعة من العمال صار ذلك القدر هو جارى الثل . وإن لم يعمل به إلا واحد لم يصردك مألوقا في جارى للثل .

وإن لم يسم جاريه بعلوم ولا مجهول ، فهل يستحق الأجرة على عمله ؟ قياس المذهب : أنه إن كان مشهورا بأخذ الجارى على عمله فله جارى مثله . وإن لم يشتهر بأخذ الجارى عليه فلا جارى له (١) .

وإذا كان في عمله مال يجتبى لجاريه يستحق فيه . وإن لم يكن فيه مال لجاريه في بيت المال يستحق في أسهم الصالح .

الفصل السادس

فما يصح به التقليد . نظرت . فإن كان نطقا تلفظ به للمولى صح التقليد ، كما يصح في سائر العقود . وإن كان عن توقيع المولى بتقليده خطأ لفظا . صح التقليد وانقضت به الولايات السلطانية ، إذا اقترنت به شواهد الحال . وإن لم تصح به العقود الخاصة اعتبارا بالعرف الجارى فيه ، مع أن في العقود نظرا . هذا إذا كان التقليد مقصورا عليه لا يمتداه إلى استنباط غيره فيه . ولا يصح إن كان عاما متعديا .

فإذا صح التقليد بالشروط للعتبة فيه ، وكان العمل قبله خاليا من ناظر . تفرّد هذا المولى بالنظر واستحق جاريه من أول وقت نظره فيه . وإن كان في العمل ناظر قبل تقليده للعمل . نظر

(١) قال الماوردي : اختلف الفقهاء في استحقاقه لجارى مثله على عمله على أربعة مناهب . قالها الشافعي وأصحابه . فذهب الشافعي فيها : أن لا جارى له على عمله . ويكون مقطوعا به ، حتى يسمى جاريا معلوما أو مجهولا ، لحقو عمله من عوض . وقال المزني : له جارى مثله ، وإن لم يسمه ، لاستيفاء عمله عن إذنه . وقال أبو المباس بن سريج : إن كان مشهورا بأخذ الجارى على عمله فله جارى مثله ، وإن لم يشتهر بأخذ الجارى عليه فلا جارى له . وقال أبو إسحاق الروزي من أصحاب الشافعي : إن دعي على العمل في الاجتهاد أو أمر به فله جارى مثله ، فإن اجتهد بالطلب فأذن له في السبل فلا جارى له .

في العمل . فإن كان مما لا يصح فيه الاشتراك كان تقليده الثاني عزلا للأول . وإن كان مما يصح فيه الاشتراك روى العرف الجاري فيه . فإن لم يجز بالاشتراك فيه كان تقليده الثاني عزلا للأول . وإن جرى العرف بالاشتراك فيه . لم يكن تقليد الثاني عزلا للأول . وكأنا عاملين عليه ، وناظرين فيه .

فإن قلد عليه مشرف كان العامل مباشرا للعمل . وكان للمشرف مستوفيا له ، يمنع من زيادة عليه أو نقصان فيه ، أو تغرد به .

وحكم للمشرف مخالف لحكم صاحب البريد من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ليس للعامل أن ينفرد بالعمل دون المشرف ، وله أن ينفرد به دون صاحب البريد .

والثاني : أن للمشرف منع العامل مما أفسد فيه . وليس ذلك لصاحب البريد .

والثالث : أن للمشرف لا يلزمه الإخبار بما فعله العامل من صحيح وفاسد ، إذا انتهى عنه ، ويلزم صاحب البريد أن يخبر بما فعله العامل من صحيح وفاسد . لأن خبر المشرف استعداد وخبر صاحب البريد إنهاء .

والفرق بين خبر الإنهاء وخبر الاستعداد من وجهين :

أحدهما : أن خبر الإنهاء يشتمل على الفاسد والصحيح ، وخبر الاستعداد يختص بالفاسد دون الصحيح .

والثاني : أن خبر الإنهاء فيما رجع عنه العامل وفيما لم يرجع عنه ، وخبر الاستعداد يختص بما لم يرجع عنه ، دون ما رجع عنه .

وإذا أكره العامل استعداد المشرف أو إنهاء صاحب البريد . لم يكن قول واحد منهما مقبولا عليه ، حتى يبرهن عليه .

فإن اجتمعا على الاستعداد والإنهاء صارا شاهدين . فيقبل قولهما عليه إذا كانا مأمونين ، لم يظهر بينهما عداوة أو خصام .

وإذا طوّل العامل رفع الحساب فيما تولاه ، لزمه رفعه في عمالة الخراج . ولم يلزمه رفعه في عمالة العشر . لأن مصرف الخراج إلى بيت المال . ومصرف العشر إلى أهل الصدقات . وعند أبي حنيفة : رفع الحساب في المالين . لاشتراك مصرفهما عنده .

وإذا ادّعى عامل العشر صرف العشر في مستحقه . قبل قوله فيه .

ولو ادّعى عامل الخراج دفع الخراج إلى مستحقه لم يقبل قوله إلا بتصديق أو بيينة .

وإذا أراد العامل أن يستخلف على عمله فذلك على ضربين :

أحدهما : أن يستخلف عليه من ينفرد بالنظر فيه دونه . فهذا غير جائز . لأنه يجري مجرى الاستبدال . وليس له أن يستبدل غيره بنفسه ، وإن جاز له عزل نفسه .

والثاني : أن يستخلف عليه معينا له . فيراعى مخرج التقليد . فلا يتجاوز ثلاثة أحوال .

أحدها : أن يتضمن إذا بالاستخلاف ، فيجوز له أن يستخلفه ، ويكون من استخلفه نائباً عنه ، ينزل بعزله ، وإن لم يكن مسمى في الإذن . فإن سمي له من يستخلفه فهل ينزل بعزله ؟ قد قيل : ينزل . وقيل : لا ينزل .

والحالة الثانية : أن يتضمن التقليد نهياً عن الاستخلاف . فلا يجوز له أن يستخلف ، وعليه أن يتفرد بالنظر فيه إن قدر عليه . فإن عجز عنه كان التقليد فاسداً . فإن نظر مع فساد التقليد . صح نظره فيما اختص بالإذن من أمر ونهى . ولم يصح منه ما اختص بالولاية من عقد وحل .

والحالة الثالثة : أن يكون التقليد مطلقاً لا يتضمن إذناً ولا نهياً . فيعتبر حال العمل . فإن قدر على النظر فيه لم يجوز أن يستخلف عليه ، وإن لم يقدر على التفرد بالنظر فيه كان له أن يستخلف فيما عجز عنه . ولم يجوز أن يستخلف فيما قدر عليه .

وأما القسم الرابع

فما اختص بيت المال من دخل وخرج . فهو : أن كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم فهو من حقوق بيت المال . فإذا قبض صار بالقبض مضافاً إلى حقوق بيت المال ، سواء أدخل إلى حرزه أو لم يدخل . لأن بيت المال عبارة عن الجهة ، لا عن المكان .

وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال . فإذا صرف في وجه صار مضافاً إلى الخراج من بيت المال ، سواء أخرج من حرزه أو لم يخرج . لأن ما صار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم حكم بيت المال جار عليه في دخله إليه وخرجه عنه . وإذا كان كذلك فالأموال التي يستحقها المسلمون تنقسم ثلاثة أقسام : في ، وغنيمة ، وصدقة . فأما التي في من حقوق بيت المال . لأن مصرفه موقوف على رأي الإمام .

وأما الغنيمة

فليست من حقوق بيت المال . لأنها مستحقة للناعين الذين تعينوا بحضور الواقعة لا يختلف مصرفها برأي الإمام ، ولا اجتهاده في منعهم . فلم تصر من حقوق بيت المال إلا في الأرضين . فقد حكينا فيها روايتين . إحداهما : أنه لا رأى له فيها كغيرها من الأموال . والثانية : له فيها رأى في وقفها وفي قسمتها .

فأما خمس النقيء والغنيمة

فينقسم ثلاثة أقسام . قسم منه يكون من حقوق بيت المال . وهو سهم الرسول المصروف في المصالح العامة ، الموقوف مصرفه على رأي الإمام واجتهاده . وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال . وهو سهم ذوى القربى . لأنه مستحق لمجتمعهم . فتعين مالكوه . وخرج عن حقوق بيت المال بخروجه عن اجتهد الإمام .

ونقسم منه يكون بيت المال فيه حافظا له على أهله . وهو سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل
إن وجدوا دفع إليهم ، وإن فقدوا أحرز لهم .

وأما الصدقة فضرر بان

أحدهما : صدقة مال باطن . فلا يكون من حقوق بيت المال . لجواز أن ينفرد أربابه
بإخراج زكاته في أهله .

والضرب الثاني : صدقة مال ظاهر ، كأعشار الزروع والثمار ، وصدقات المواشي .
فتذهب أحمد إلى أنه ليس من حقوق بيت المال أيضا ، لأنه لجهات معينة لا يجوز مصرفه
في غير جهاته . ولا هو محل لإحرازه عند تعذر جهاته . لأنه لا يجب دفعه إلى الإمام . وإن
جاز أن يدفع إليه .

وقد نقل جعفر بن محمد قال : سمعت أبا عبد الله قيل له « يشتري الصدقات والعشر من السلطان ؟ »
قال : لا بأس ، إذا كان على وجهه .

وقال في موضع آخر « لا تعد في صدقتك . قيل له : فإن كانت صدقة غیری ؟ قال : لا بأس ،
إذا كان على وجهه » .

فظاهر هذا أنه [من حقوق بيت المال ^(١)] .

وأما المستحق على بيت المال فضرر بان

أحدهما : ما كان بيت المال فيه حرزا ، فاستحقاقه معتبر بالوجود . فان كان المال موجودا
فيه كان مصرفه في جهاته مستحقا وعلمه مسقط لاستحقاقه .

الضرب الثاني : أن يكون بيت المال له مستحقا . فهو على ضربين :

أحدهما : أن يكون مصرفه مستحقا على وجه البذل ، كأرزاق الجنود ، وأثمان الكراع
والسلاح . فاستحقاقه غير معتبر بالوجود . وهو من الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم . فان
كان موجودا عجل دفعه ، كالديوان مع اليسار . وإن كان معدوما وجب فيه على الإنظار ،
كالديوان مع الإعسار .

(١) ما بين الربيعين كان سائقا من الأصل . وقال الماوردي : فتد أبي خنيفة أنه من حقوق بيت المال ،
لأنه يجوز صرفه على رأي الإمام واجتهاده . ولم يمتنع في أهل السهوان . وعلى مذهب الشافعي :
لا يكون من حقوق بيت المال . لأنه معين الجهات عنده ، لا يجوز صرفه على غير جهاته . لكن
اختلف قوله : هل يكون بيت المال محلا لإحرازه عند تعذر جهاته ؟ فتذهب في القديم إلى أن بيت
المال ، إذا تعذرت الجهات : محلل لإحرازه إلى أن توجد . لأنه كان يرى وجوب دفعه إلى الإمام .
ورجح في مستجد قوله : إلى أن بيت المال لا يكون محلا لإحرازه ، استحقاقا . لأنه لا يرى فيه
وجوب دفعه إلى الإمام ، وإن جاز أن يدفع إليه . فلتلك لم يستحق إحرازه في بيت المال ، وإن جاز
إحرازه فيه .

والضرب الثاني

أن يكون مصرفه مستحقاً على وجه المصلحة والإرفاق ، دون البذل . فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم ، فإن كان موجوداً في بيت المال وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين ، وإن كان معدوماً سقط وجوبه عن بيت المال . وكان - إن عم ضرره - من فروض الكفاية على كافة المسلمين ، حتى يقوم به منهم من فيه كفاية . كالجهاد . وإن كان مما لا يتم ضرره ، كوعورة طريق قريب يجد الناس غيره طريقاً بعيداً ، أو انقطاع شرب يجد الناس غيره شرباً ، فإذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن الكافة ، لوجود البذل .

فلو اجتمع على بيت المال حقان ، ضاق عنهما ، واتسع لأحدهما ، صرف فيها يصير منهما دينافيه . ولو ضاق عن كل واحد منهما كان لولي الأمر إذا خاف الضرر والفساد أن يقتض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الأرفاق . وكان من حدث بعده من الولاة مأخوذاً بقضائه إذا اتسع له بيت المال .

وإذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها ، فقد قيل : إنها تنخر في بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث . وقيل : إنها تفرق على من يم به صلاح المسلمين ولا تنخر . لأن الثواب يتعين فرضها عليهم إذا حدثت (١) .
فهذه الأقسام الأربعة التي وضعت عليها قواعد الديوان .

فأما كتاب الديوان

وهو صاحب زمامه .
فالمعتبر في صحة ولايته شرطان : العدالة . والكفاية .
أما العدالة فلائنه مؤتمن على حق بيت المال والرعية . فاقضى أن يكون في العدالة والأمانة على صفات المؤتمنين .
وقد قال في كتاب القاضي « يكون عدلاً » .
وأما الكفاية فلائنه مباشر لعمل يقتضى أن يكون في القيام به مستقلاً بكفاية المباشرين .
فإذا صح التقليد فالذي ينب له ستة أشياء :
حفظ القوانين ، واستيفاء الحقوق ، وإثبات الرقوع ، ومحاسبات العمال ، وإخراج الأموال ، وتصحيح الظلمات .

فأما الأول منها

وهو حفظ القوانين على الرسوم العادلة ، من غير زيادة تتجيف بها الرعية ، أو نقصان يثلم به

(١) والأول من ذهب أبي حنيفة . والثاني من ذهب الطائي . كما ذكر الماوردي .

حق بيت المال . فان قررت في أيامه بلاد استؤنف فتحها ، أو لموات ابتدئ بإحيائه . أثبتنا في ديوان الناحية وديوان بيت المال الجامع على الحكم المستقر فيها . وإن تقدمته القوانين المقررة فيها رجع فيها إلى ما أثبتته أمناء الكتاب إذا وثق بخطوطهم ، وتسلمه من أمنائهم تحت ختمهم . وكانت الخطوط الخارجة على هذه الشروط مقنعة في جواز الأخذ بها . والعمل عليها في الرسوم الديوانية ، والحقوق السلطانية . وإن لم يقع بها في أحكام القضاء والشهادات ، اعتبارا بالعرف للعهود فيها ، كما يجوز للحدث أن يروي ما وجده من سماعة بالخط الذي يثق به (١) . ولأن القضاء والشهادة من الحقوق الخاصة التي يكثر المباشرة لها والقيام بها . فلم يثق عليه الحفظ لها بالقلب . فلذلك لم يجوز أن يعول فيها على مجرد الخط . وأن القوانين الديوانية من الحقوق العامة التي يقل المباشرة لها مع كثرة انتشارها . فضاقت حفظها بالقلب . فلذلك جاز التعويل فيها على مجرد الخط . وكذلك رواية الحديث ، مع أن الرواية مختلفة عن أحد في الشاهد ، إذا عرف خطه ، والحاكم إذا وجد في ديوانه حكما جاز الحكم والشهادة .

وأما الثاني

وهو استيفاء الحقوق : فهو على ضربين .

أحدهما : استيفاؤها من وجبت عليه من العاملين .

والثاني : استيفاؤها من القاضين لها من العمال .

فأما استيفاؤها من العاملين فيعمل فيه على إقرار العمال بقبضها .

فأما العمل فيها على خطوط العمال بقبضها . فالذي عليه كتاب السواوين : أنه إذا عرف الخط كان حجة بالقبض . سواء اعترف العامل أنه خطه أو أنكره . إذا قيس بخطه للعروف . والذي عليه الفقهاء : أنه إن لم يعترف العامل أنه خطه أو أنكره لم يلزمه . ولم يكن حجة في القبض . ولا يجوز أن يقاس بخطه في الإلزام لإجبارا . وإنما يقاس بخطه لإرهابا ليعترف به طوعا . وإن اعترف بالخط وأنكر القبض فإنه يكون في الحقوق السلطانية خاصة حجة للعاملين بالدفع ، وحجة على العمال بالقبض ، اعتبارا بالعرف (٢) .

(١) قال الماوردي : ويحصى على قول أبي حنيفة : أنه لا يجوز لكتاب الديوان أن يعمل على الخط وحده حتى يأخذه سماعة من لفظ نفسه ، يحفظه عنه بقلبه ، كما يقول في رواية الحديث ، اعتبارا بالقضاء والعهدات . وهذا شاق مستبعد . والفرق بينهما : أن القضاء والعهدات من الحقوق الخاصة التي يكثر المباشرة لها الخ .

(٢) قال الماوردي : وإن اعترف بالخط وأنكر القبض فالظاهر من مذهب الشافعي أن يكون في الحقوق السلطانية خاصة حجة للعاملين بالدفع . وحجة على العمال بالقبض اعتبارا بالعرف . والظاهر من مذهب أبي حنيفة : أنه لا يكون حجة عليه ولا للعاملين حتى يقر به لفظا كالديون الخاصة . وفيما قد متناه من الفرق بينهما مفتح .

وأما استيفائها من العمال . فإن كانت خراجا إلى بيت المال لم يحتج فيها إلى توقيع ولي الأمر . وكان اعتراف صاحب بيت المال بقبضها حجة في براءة العمال منها .

والكلام في خطئه إذا تجرد عن إقراره : على ما قدمناه في خطوط العمال : أنه يكون حجة .

وإن كانت خراجا من حقوق بيت المال ولم تكن خراجا إليه . لم يرض للعمال إلا بتوقيع ولي الأمر . وكان التوقيع إذا عرفت محته حجة مقنعة في جواز الدفع .

فأما في الاحتساب به ، فيحتمل أن يكون الاحتساب به موقوفا على اعتراف صاحب الحق الموقع له بقبض ما تضمنه . لأن التوقيع حجة بالدفع إليه وليس بحجة في القبض منه .

ويحتمل : أن يحتسب به للعمال في حقوق بيت المال . فإن أنكر صاحب التوقيع القبض حاكم العامل فيه . وأخذ العامل بإقامة الحجة عليه . فإن عديمها أحلف صاحب التوقيع وأخذ العامل بالفرم .

وهذا الوجه أخص بعرف الديوان . والأول أشبه بتحقيق الفقه .

فإن استرأب صاحب الديوان بالتوقيع لم يحتسب به للعامل على الاحتمالين معا ، حتى يعرضه على الموقع . فإن اعترف به صح ، وكان في الاحتساب به على ما تقدم . وإن أنكره لم يحتسب به للعامل . ونظر في وجه الخراج فإن كان في حاضر موجود رجع به العامل عليه . وإن كان في جهات لا يمكن الرجوع فيها سأل لإحلاف الموقع على إنكاره . فإن لم يعرف محته الخراج لم يكن للعامل إحلاف الموقع ، لافي عرف السلطنة ولا في حكم القضاء . وإن علم محته الخراج فهو في عرف السلطنة ممنوع عن إحلاف الموقع ، وفي حكم القضاء يجب عليه .

وأما الثالث

وهو إثبات الرقوع . فينقسم ثلاثة أقسام : رقوع مساحة . ورقوع قبض واستيفاء . ورقوع خرج ونفقة .

فأما رقوع المساحة والعمل ، فإن كانت أصولها مقترنة في الديوان . اعتبر محته الدفع بمقابلة الأصل . وأثبت في الديوان إن واقفها . وإن لم يكن لها في الديوان أصول جعل في إثباتها على قول رافعها .

وأما رقوع القبض والاستيفاء ، فيعمل في إثباتها على مجرد قول رافعها . لأنه مقرر على نفسه به لاهلها .

وأما رقوع الخراج والنفقة ، فرافعها متبع لها . فلا تقبل دعواه إلا بالحجج البالغة . فإن احتج بتوقيعات ولاية الأمر اسعرضها . وكان الحكم فيها على ما قدمنا من أحكام التوقيعات .

وأما الرابع

وهو محاسبة العمال ، فيختلف حكمها باختلاف ما تقبلوه . وقد قفنا القول فيه .
فإن كانوا من عمال الحراج لزمهم رفع الحساب . ووجب على كاتب الديوان محاسبتهم على
صحة ما رفضوه .

وإن كانوا من عمال العشر لم يلزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب . ولم يجب على كاتب
الديوان محاسبتهم عليه . لأن العشر عنده صدقة لا يقف مصرفها على اجتهد الولاة .
ولو انفرد أهلها بمصرفها أجزأت . ويلزمهم على مذهب أبي حنيفة رفع الحساب . ويجب
على كاتب الديوان محاسبتهم عليه . لأن عنده أن مصرف العشر والحراج مشترك .
فإذا حوسب من وجبت محاسبته من العمال نظر .

فإن لم يقع بين العامل وكاتب الديوان خلف كان كاتب الديوان مصدقا في بقايا الحساب .
فإن استراب به ولي الأمر كلفه إحضار شواهد . فإن زالت الريبة عنه سقطت اليمين فيه .
وإن لم تزل الريبة وأراد ولي الأمر الإحلاف عليه . أحلف العامل دون كاتب الديوان . لأن
الطالبية متوجهة على العامل دون الكاتب .
وإن اختلفا في الحساب نظر .

فإن كان اختلافهما في دخل ، فالقول فيه قول العامل . لأنه منكر . وإن كان اختلافهما
في خرج . فالقول فيه قول الكاتب لأنه منكر . وإن كان اختلافهما في مساحة يمكن إعادتها
أعيدت بعد الاختلاف ، وعمل فيها بما يخرج به صحيح الاعتبار . وإن لم يمكن إعادتها أحلف
عليها رب المال دون الماسح .

وأما الخامس

وهو إخراج الأموال . فهو استشهاد صاحب الديوان على مائت فيه من قوانين وحقوق .
فصار كالشهادة . فاعتبر فيه شرطان .

أحدهما : أن لا يخرج من الأموال إلا ما علم محته ، كما لا يشهد إلا بما علمه وتحققه .
والثاني : أن لا يتدعى بذلك حتى يستدعى منه ، كما لا يشهد حتى يستشهد . والمستدعى
إخراج الأموال : من نفدت توقيعاته ، كما أن للشهود عنده من نفدت أحكامه .
فإذا أخرج حالا لزم الموقع بإخراجها الأخذ بها . والعمل عليها ، كما يلزم الحاكم تنفيذ
الحكم بما شهد به الشهود عنده .

فإن استراب للموقع بإخراج الحال جزأ أن يسأله : من أين أخرجها ويطلبه بإحضار شواهد
الديوان .

فإن أحضرها ووقع في النفس معتها زالت عنه الريبة . وإن علمها وذكر أنه أخرجه
من حفظه ، لتقدم علمه بها ، صار معلول القول . والموقع غير في قبول ذلك منه أو رده عليه .
وليس له استخلافه .

وأما السادس

وهو تصفح الظلمات . فهو مختلف بحسب اختلاف المتظلم . وليس يخلو من أن يكون
المتظلم من الرعية أو من العمال .

فإن كان المتظلم من الرعية تظلم من عامل تحيفه في معاملة . كان صاحب الديوان فيها حاكما
بينهما . وجاز له أن يتصفح الظلامة ويزيل التحيف ، سواء وقع الناظر إليه بذلك أو لم يقع .
لأنه مندوب لحفظ القوانين واستيفاء الحقوق ، فصار بعقد الولاية مستحقا لتصفح الظلمات .
فإن منع منها امتنع وصار عزلا عن بعض ما كان إليه .
وإن كان المتظلم عاملا جوزف في حسابه ، أو غولط في معاملته . فصار صاحب الديوان فيها
خصما . فكان للتصفح لها ولي الأمر .

فصل

في أحكام الجرائم

والجرائم : محظورات بالشرع ، زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير .
وقد قيل : إن حاكمها عند التهمة بها ، وقيل : ثبوتها ومعتها معتمدة بحال الناظر فيها . فإن
كان حاكما رفع إليه من قد اتهم بسرقة ، أو زنا . لم يكن للتهمة بها تأثير عنده ، ولم يحز حبسه
لكشف ولا لاستبراء . ولا أخذه بأسباب الإقرار إجبارا .
ولا تسمع الدعوى عليه في السرقة إلا من خصم مستحق لما عرف بسرقة . ويعتبر بعد
ذلك إقرار المتهم أو إنكاره .
وإن اتهم بالزنا لم تسمع الدعوى عليه إلا بعد أن يذكر للمرأة التي زنى بها . ويصف الفعل
للموجب للحد . فإن أقر أخذه بموجبه ، وإن أنكر سمع إنكاره واستخلفه فيما كان حقا لأدعى
دون الحق الله تعالى (١) .
وإن كان الناظر الذي رفع إليه هذا المتهم أميرا ، أو من ولاية الأحداث . كان له مع هذا
المتهم من أسباب الكشف والاستبراء ما ليس للقضاة والحكام . وذلك من تسعة أوجه :

(١) قال الماوردي : وإن أنكر ، وكانت بيته ممها عليه ، وإن لم تكن بيته أحله في حقوق
الأدبيين دون حقوق الله تعالى إذا طلب الحسم المين .

أحدها : أنه يجوز للأمر أن يسمع قرف للتهوم من أعوان الإمارة من غير تحقيق للدعوى
الفسرة . ويرجع إلى قولهم في الإخبار عن حال للتهوم ، وهل هو من أهل الريب ؟ وهل هو
معروف بمثل ما قرف به أم لا ؟ فإن برأوه من مثل ذلك خفت التهمة وضعت . ويجل إطلاقه .
ولم يفظ عليه .

وإن قرفوه بأمثاله . غلظت التهمة ، واستعمل فيها من حال الكشف ماسند كره . وليس
هذا للقضاء .

الثاني : أن للأمر أن يراعى شواهد الحال ، وأوصاف للتهوم في قوة التهمة وضعفها . فإن
كانت التهمة بزنا ، وكان المتهوم متصنعا للنساء ، ذا فكاكة وخلاصة . قويت التهمة . وإن كان
بضده ضعفت .

وإن كانت التهمة بسرقة وكان المتهوم بها ذا عيارة ، أو في بدنه آثار ضرب ، أو كان معه
حين أخذ منقب . قويت التهمة . وإن كان بضده ضعفت . وليس هذا للقضاء أيضا .

الثالث : أن للأمر تعجيل حبس المتهوم للكشف والاستبراء .

واختلف في مدة حبسه . فقيل : حبسه للاستبراء والكشف مقدر بشهر واحد لا يتجاوزهُ (١) .

وقيل : بل ليس بمقدر ، وهو موقوف على رأى الإمام واجتهاده .

وظاهر كلام أحمد رحمه الله ورضي عنه : أن للقضاء الحبس في التهمة (٢) .

فقال في رواية حنبل « إذا قامت عليه اليقينة أو الاعتراف أقيم عليه الحد . ولا يحبس بعد
إقامة الحد . وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة . وذلك حتى يتبين للحاكم أمره ،
ثم يخليه بعد إقامة الحد » .

ولفظ الحديث : ما روى أبو بكر الخلال في أول كتاب الشهادات بإسناده عن بهز بن حكيم
عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة (٣) » .

وإسناده عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة يوما و ليلة
استظفارا واحتياطاً (٤) » .

ويشهد لذلك قوله تعالى (٢٤ : ٨) ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله
وحنبلنا العذاب على الحبس لقوة التهمة في حقها بامتناعها من اللعان .

(١) ذكر الماوردي هنا القول عن أبي عبد الله بن الزبير من أصحاب الشافعي .

(٢) قال الماوردي : وليس للقضاء أن يحبسوا أحدا إلا بحق وجب .

(٣) رواه أبو داود والترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حسن ، وزاد فيه هو والنسائي « ثم خلى
منه » . وروى أبو داود « أن بهزا قام إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : جيرانى ،
يم أخفوا به ؟ فأعرض عنه مرتين ، ثم ذكر شيئا ، فقال : خلوا به عن جيرانه » .

(٤) رواه الحاكم في المستدرك عن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة . وقال الحاكم :
صحيح الإسناد .

الرابع : أنه يجوز للأمر ، مع قوة التهمة ، أن يضرب التهم ضرب تعزيز لا ضرب حد .
ليأخذه بالصدق عن حاله الذي قرف به واتهم . فإن أقر وهو مضروب اعتبرت حاله فيما
ضرب عليه .

فإن ضرب ليقر لم يصح الإقرار . وإن ضرب ليصدق عن حاله فأقر تحت الضرب .
قطع ضربه . واستعيد إقراره . فإذا أعاده كان مأخوذاً بالإقرار الثاني دون الأول . فإن اقتصر
على الإقرار الأول ولم يستعده . لم نضيق عليه أن يعمل بإقراره الأول . وإن كرهناه .

الخامس : أنه يجوز للأمر - فيمن تكررت منه الجرائم ، ولم ينزجر عنها بالحدود -
أن يستديم حبسه إذا استصر الناس بجرأته ، حتى يموت ، بعد أن يقوم بقوته وكسوته من
بيت المال ، ليدفع ضرره عن الناس . وإن لم يكن ذلك للقضاء .

السادس : أنه يجوز للأمر إحلاف التهم ، استبراء لحاله ، وتعليظا عليه في الكشف عن
أمره في التهمة بحقوق الله تعالى وحقوق الأدميين . ولا نضيق عليه أن يحلفه بالطلاق والعناق^(١)
والصدقة ، كالإيمان في البيعة السلطانية .

وليس للقضاء إحلاف أحد على غير حق ، ولا أن يتجاوز الإيمان بالله تعالى إلى طلاق أو عتق .

(١) روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من كان حالفاً
فليحلف بالله أو ليصمت » وفي السنن عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حلف بغير
الله فقد كفر » وفي لفظ « من حلف بغير الله فقد أفرغ » فلا نرى - مع هذا - كيف يقول
الفقهاء بجواز الحلف بالطلاق والعناق . وعلى أي سند يعتمدون ؟ وبأي دليل من الكتاب أو
السنة أو عمل الصحابة يستدلون ؟ نعهد أن ليس لهم على تلك المقالة من حجة إلا تهليل متأخر نزل
للعظم ، دعا إليها هوى الملوك والأمراء . فتابع الناس عليها . إلا من شاء الله ممن لا يصدر إلا
عن حجة ، ولا يقول في الدين إلا بالحق الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحق : أن
اليمين بالطلاق لا يقع به شيء ، ولا علاقة له بقصد النكاح . وهل فيه كفارة يمين أم لا ؟ خلاف بين
السلف . قال أخونا العلامة للحق السيد أحمد محمد شاكر في كتابه القيم : نظام الطلاق في الإسلام « ثم
وضعا - الفقهاء - أمر عمر بإلزام المستحبلين في غير موضعه ، وفهموه على غير وجهه . ففتوا أن لطلاق
شبهاً بالإيمان والنذور . وأن من ألزم الطلاق على صفة من الصفات ، أو بأي وجه من الوجوه لزمه
ما ألزم . واسترسل العامة في الحب بالطلاق . وعاملهم أكثر الفقهاء بما حملوا فأوقروا الطلاق
المعلق . والطلاق على شرط . واليمين بالطلاق . والطلاق بالحساب . وقوى أمرهم في ذلك أمراء
الملوك والأمراء . وخاصة في أمر البيعة وخشية الحياة . فلم يجدوا يمين بالله كافياً في النع من الحنث
وأرادوا الاستيثاق من الوفاء . فصاروا يأخذون اليهود على الرعية بإيمانهم في زعمهم مغلظة ، كالنذر
بالحج سيرا على الأقدام . وطلاق كل امرأة في الصمة ، وعتق كل ما يملك من الرقيق إذا حنث . . .
وعن هذا جاءت يمين البيعة المعروفة في التاريخ - إلى أن قال - وإن مما خفى على الناس من البحث
في شئون الطلاق : أن وفر في نفوسهم استعظام الإقدام على الكلام فيه مما وهو أنه أمر شبيه
بأمور العبادات . كالنذور والإيمان وليس شيء من هذا يصحح . انظر التفرات
(٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٥) .

السابع : أن للأمير أن يأخذ أهل الجرائم بالتوبة إجباراً ، ويظهر عليهم من الوعيد ما يقدرون عليها طوعاً . ولا تضيق عليه الوعيد بالقتل فيما لا يجب فيه القتل . لأنه وعيد إرهاب يخرج عن حد الكذب إلى حيز التعزير .

الثامن : أنه يجوز للأمير أن يسمع شهادات أهل اللهن ومن لا يجوز أن يسمع منه القضاة إذا كثرت عددهم .

التاسع : أن للأمير النظر في اللوائيات ، وإن لم توجب غراماً ولا حداً . فإن لم يكن بواحد منهما أثر سمع قول من سبق بالدعوى . وإن كان بأحدهما أثر ، فقد قيل : يبدأ بسماع دعوى من به الأثر . ولا يراعى السبق .

والذي عليه أكثر الفقهاء : أنه يسمع قول أسبقهما بالدعوى . ويكون المبتدئ بالموائبة أعظمهما جرماً ، وأغلظهما تأديباً .

ويجوز أن يخالف بينهما في التأديب من وجهين :

أحدهما : بحسب اختلافهما في الاقتراف .

والثاني : بحسب اختلافهما في الهيئة والتعاون .

وإذا رأى من الصلاح في ردع السفلة أن يشهرهم وينادي عليهم بجرائمهم ، ساغ له ذلك .

فقد وقع الفرق بين الأمراء والقضاة في حال الاستبراء وقبول ثبوت الحق ، لاختصاص الأمراء بالسياسة ، واختصاص القضاة بالأحكام .

فأما بعد ثبوت جرائمهم ، فيستوى في إقامة الحدود عليهم أحوال الأمراء والقضاة . وثبوتها عليهم من وجهين : إقرار ، وينة .

فأما الحدود^(١) فضربان

أحدهما : ما كان من حقوق الله تعالى .

والثاني : ما كان من حقوق الآدميين .

فأما المختصة بحقوق الله تعالى فضربان :

أحدهما : ما وجب في ترك مقروض .

والثاني : ما وجب بارتكاب محظور .

(١) قال الماوردي : والحدود زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر وترك ما أمر ، لما في الطبع من مقابلة الصهوان اللهيّة عن وعيد الآخرة بما جلّ اللذة . لجلّ الله تعالى من زواجر الحدود ما يردع به ذا الجهالة خذراً من ألم العقوبة ، وخيفة من نكال النصيحة ، ليكون ما حظر من عارمه ممنوعاً ، وما أمر به من فروضه متبوعاً . فتكون المصلحة أعم والتكليف أتم . قال الله تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) يعني في استغاثهم من الجهالة . وإرشادهم من الضلالة ، وكشفهم عن الماسي ، ويثبتهم على الطاعة ، ولذا كان كذلك فالزواجر ضربان : حد ، وتعزير . فأما الحدود الخ .

أما ما وجب في ترك مفروض فكذلك الصلاة حتى يخرج وقتها . يستل عن تركها لها .
فإن قال : لنسيان أمر بها قضاء في وقت ذكرها ، ولم ينتظر بها مثل وقتها . قال صلى الله عليه وسلم
« من ناسى صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها لا كفارة لها غيره » (١) .

وإن تركها لمريض صلاها بحسب طاقته : من جلوس ، أو اضطجاع .
وإن تركها جاحدا لوجوبها كان كافرا حكمه حكم المرتد يقتل بالردة . إن لم يتب .
وإن تركها استغفالا لفعالها ، مع اعترافه بوجوبها . ففيه روايتان (٢) .
إحداها : يصير بتركها كافرا يقتل بالردة .

والثانية : لا يكفر بتركها . ويقتل حدا ، ولا يصير مرتدا . ولا يقتل إلا بعد استنابته .
فإن تاب وأجاب إلى فعلها ترك وأمر بها .

فإن قال : أصلها في منزلي وكنت إلى أماتة ولم يجبر على فعلها بمشهد من الناس .
فإن امتنع من التوبة ولم يجب إلى فعل الصلاة لم يقتل إلا بعد ثلاثة أيام .

ويقتل بوحى السيف (٣) . نص على ضرب عنقه في رواية الجماعة : صالح ، وحنبل ،
وأي الحارثي (٤) .

وأما الصلوات الفوائت إذا امتنع من قضائها ، فإنه يقتل بها كالمواقيت .

وأما تارك الصيام

فقال في رواية الميموني « من قال : أعلم أن الصوم فرض ولا أصوم ، يستتاب . فإن تاب وإلا
ضربت عنقه » فقد نص على أنه يقتل بترك الصوم ، كالصلاة .

وقال في رواية أبي طالب « إذا قال : الصوم فرض ولا أصوم ، ليس الصوم مثل الصلاة
والزكاة . لم يجز فيه شيء » فلم يجعله مثل الصلاة والزكاة .

وقال أيضا في رواية الأثرم : وقد سئل عن تارك صوم رمضان مثل تارك الصلاة ؟ فقال
« الصلاة أكد ، إنما جاء في الصلاة ، وليست بكفيرا » .

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن أنس بن مالك . رضى الله عنه . وظاهر قوله « فذلك
وقتها » أنها أداء وليست قضاء ، وإليه أعلم .

(٢) قال الماوردي : وإن تركها استغفالا لفعالها ، مع اعترافه بوجوبها ، فقد اختلف الفقهاء في حكمه .
فذهب أبو حنيفة إلى أنه يضرب في وقت كل صلاة ولا يقتل . وقال أحمد وطائفة من أصحاب الحديث
يصير بتركها كافرا يقتل بالردة . وذهب الشافعي إلى أنه لا يكفر بتركها ولا يقتل حدا ، ولا يصير
مرتدا . ولا يقتل إلا بعد الاستنابة . فإن تاب وأجاب إلى فعلها ترك وأمر بها الخ اه والأظهر
قول أحمد وأصحاب الحديث ، لقول الله تعالى (وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المفرقين) ولم يروى
مسلم وأبو داود والترمذي والإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « بين العبد وبين الكفر
ترك الصلاة » وانظر كتاب الصلاة للإمام ابن القيم رحمه الله ، فإنه حقق هذا المقام فيه بما ليس له نظير .

(٣) « الرمي » بفتح الزاو وكسر الحاء المهملة . وتشديد الباء : الموت السريع .

(٤) قال الماوردي : وقال أبو العباس بن سريج : يقتله ضربا بالحبس حتى يموت . ويؤخذ عن السيف
الموحى : ليستدرك التوبة بتناول البدن . واختلف أصحاب الشافعي في وجوب قتله بترك الصلوات
الفوائت إذا امتنع من قضائها . فذهب بعضهم إلى أن قتله بها كالزنايات . وذهب آخرون إلى أنه لا يقتل
بها لاستغفاراها في الغمة بالفوات . وصلى عليه بعد قتله . ويدفن في مقابر المسلمين ، لأنه بينهم .
ويكون ماله لورثته .

وظاهر هذا : أنه فرق بين الصلاة وبين الصوم . بأنه لا يقتل ويترك إلى أماته (١) .

• وأما تارك الزكاة

فأخذها الإمام منه قهرا . فإن تعذر أخذها منه لامتناعه حورب عليها . وإن أفضى الحرب إلى قتله حتى تؤخذ منه . كما حارب أبو بكر رضى الله عنه مانى الزكاة . وإن قتل في حال قتاله ، فهل يقتل كافرا مرتدا ؟

فقال في رواية اليموني : فيمن منع الزكاة « يقاتل . قيل له : فيورث ، ويصلى عليه ؟ قال : إذا منعوا الزكاة كما منعوا أبا بكر وقتلوا عليها : لم يورث ولم يصل عليه . وإن منع الزكاة ، عني من بخل أوتهاون ، لم يقاتل ولم يحارب على المنع ، بل يقاتل عليها ، ويورث ، ويصلى عليه » . فقد نص على أنه إن منعها وقاتل عليها قوتل . وإن قتل كان كافرا . لا يصلى عليه ولا يورث . وإن لم يقاتل عليها لكن منعها شحا وبخلا . لم يحكم بكفره .

فإن تعذر أخذها منه لعدم الوصول إلى ماله . ولم يوجد منه قتال عليها استتيب ثلاثا . فإن تاب وإلا قتل . ولم يحكم بكفره .

نص عليه في رواية أبي طالب في رجل قال : الزكاة على ، ولا أركى . « يقال له مرتين أو ثلاثا : زك » . فإن لم يزك يستتاب ثلاثة أيام . فإن تاب وإلا ضربت عنقه » . وروى أبو حفص العكبري في هذه الرواية زيادة « قلت : فلان روى عنك أنك قلت في الزكاة : يضرب عنقه على المكان ، ولا يستتاب . قال : لم يحفظ » .

وأما الحج

ففرض عند أحمد على الفور . فيتصور تأخيره عن وقته (٢) .

وقد قال أحمد في رواية الجماعة : منهم عبد الله ، وإسحق ، وإبراهيم ، وأبو الحارث « من كان موسرا وليس به أمر يحبس فلم يحج لا تجوز شهادته » .

وهذا مبالة في الفور ، لأنه قد أسقط عدالته في الموضع الذي يسوغ فيه الاجتهاد .

وهل يقتل بتأخيره ؟ قال أبو بكر في مسائل البغاة من كتاب الخلاف « الحج . والزكاة . والصيام ، والصلاة سواء ، يستتاب . فإن تاب وإلا قتل » .

ويشهد لهذا ما حكيناه عن أحمد « أنه لا تقبل شهادته » .

وظاهر هذا : أنه لا يسوغ الاجتهاد في تأخيره . ويحتمل أن لا يقتل . لأنه بفعله بعد الوقت يكون أداء لا قضاء .

فإن مات قبل أدائه حج عنه من رأس ماله .

(١) قال الماوردي : فإن شوه أو كالعز ، ولم يقتل .

(٢) قال الماوردي : فرضه عند الشافعي على التراخي : ما بين الاستطاعة والموت . فلا يصور على مذهبه تأخيره من وقته . وهو عند أبي حنيفة على الفور ، فيتصور على مذهبه تأخيره عن وقته ، ولكنه لا يقتل به ولا يزر عليه لأنه بفعله بعد الوقت أداء لا قضاء .

وأما الممتع من حقوق الآدميين

من ديون ، وغيرها . فتؤخذ جبراً إذا أمكنت . ويجبس بها إذا تعذرت ، إلا أن يكون بها معسراً . فينظر إلى ميسرته .
فهذا حكم ماوجب بترك الأمر .

فأما ماوجب بارتكاب المحظورات فضربان

أحدهما : ما كان من حقوق الله تعالى . وهي أربعة :
حد الزنا ، وحد الحر ، وقطع السرقة ، وحد المحاربين .
والضرب الثاني : ما كان من حقوق الآدميين . وهو شيان :
أحدهما : حد التقذف بالزنا .
والثاني : القود في الجنائيات .

أما حد الزنا

فيجب بشيوية حشفة ذكر البالغ العاقل في أحد الفرجين : من قبل أودبر ، من لاعصمة بينهما ولا شبهة .

ويستوى في حكم الزنا حكم الزاني والزانية .

ولكل واحد منهما حالتان : بكر ، وعصن .

أما البكر فهو الذي لم يظأ زوجته بنكاح . فيحد إن كان حرّاً : مائة سوط ، تفرق في جميع بدنه ، إلا الوجه والمقاتل . ليأخذ كل عضو حقه ، بسوط لاجديد فيقتل ، ولا خلق فلا يؤلم .
ويتركب عاماً عن بلدهما إلى مسافة تقصر فيها الصلاة (١) .

وحّد المسلم والكافر سواء في الجلد ، والتغريب . فأما العبد ومن جرى عليه حكم الرق :
من للمدبر ، والمكاتب ، وأمّ الولد . فحّد في الزنا خمسون جلدة ، على النصف من حد الحر .
ولا يغرب (٢) .

وأما المحصن الذي أصاب زوجته بعقد نكاح . فحدّه الرجم بالأحجار وما قام مقامها ، حتى يموت . ولا يلزم تروقي مقاتله ، بخلاف الجلد . لأن المقصود بالرجم القتل .
واختلفت الرواية عن أحمد : هل يجلد مع الرجم (٣) ؟ .

(١) قال الماوردي : واختلف الفقهاء في تغريبه مع الجلد . فنع منه أبو حنيفة اقتصاراً على جلده . وقال مالك : يغرب الرجل ولا تغرب المرأة . وأوجب الشافعي تغريبها عاماً إلى مسافة أقلها يوم وليلة . لقوله صلى الله عليه وسلم «خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لمن سيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ، وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » اهـ . والحديث رواه مسلم وأصحاب السنن عن عبادة بن الصامت وقال الترمذي : حسن صحيح .

(٢) قال الماوردي : واختلف في تغريب من زنى منهم . فقيل : لا يغرب ، لما فيه من الاضرار بسببه . وهو قول مالك . وقيل : يغرب عاماً كاملاً كالحر . وظاهر مذهب الشافعي : أنه يغرب نصف عام ، كالجلد في تصحيحه .

(٣) قال الماوردي : وقال داود : يجلد مائة سوط ثم يرجم . والجلد منسوخ في المحصن . ولقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعزاً ، ولم يجلدّه .

فروى عنه « لا يجلد » . وروى « يجلد مائة » .
وليس الإسلام شرطاً في الحصانة ويرجم الكافر كالمسلم (١) .
فأما الحرية فهي من شروط الحصانة . فإذا زنا العبد لم يرجم . وإن كان ذا زوجة جلد
خمسین جلدة (٢) .

واللواط وإتيان البهائم زناً ، يوجب جلد البكر ، ورجم المحسن (٣) .
وروى عن أحمد « يوجب القتل في حق البكر والثيب » .
وروى عن أحمد رواية في إتيان البهائم « لآحد ، وفيه التعزير » .
وإذا زنى البكر بمحصنة ، أو زنى المحسن ببكر ، جلد البكر منهما ورجم المحسن .
وإذا عاود الزنا بعد الحدّ حدّ . وإذا زنا مراراً قبل الحدّ حدّ للجميع حدّاً واحداً .
والزنا يثبت بأحد أمرين :

إما بإقرار ، أو بينة . أما الإقرار فإذا أقرّ البالغ العاقل مختاراً أربع دفعات وجب عليه
الحدّ (٤) . وإذا وجب الحدّ عليه بإقراره ثم رجع عنه قبل الحدّ سقط عنه الحدّ (٥) .
وأما البينة : فهي أن يشهد عليه بفعل الزنا أربعة رجال عدول ، يذكرون أنهم شاهدوا
دخول ذكره في الفرج ، كدخول اللود في المسكحلة . فإن لم يشاهدوا ذلك على هذه الصفة
لم تسكن شهادة .

ومن شرط الشهادة : اجتماع الشهود في الأداء . فإن تفرقوا كانوا قذفة (٦) .
وإذا شهدوا بالزنا بعد معين قبلت شهادتهم (٧) .
وإذا لم يكمل شهود الزنا أربعة فهم قذفة ، يحتون . نصّ عليه .

(١) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : الإسلام شرط في الإحصان . فإذا زنى الكافر جلد ولم يرجم
وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم يهوديين زنيا . ولا يرجم إلا محصناً .

(٢) قال الماوردي : وقال داود : يرجم كلهم .

(٣) قال الماوردي . وقال أبو حنيفة : لأحد فيها . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« اختلوا البهيمة ومن أتاهما » اهـ والحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال الترمذي : لا نعرفه إلا من
حديث عمرو بن أبي عمرو . وروى الترمذي وأبو داود من حديث جابر عن أبي رزين عن ابن عباس
أنه قال « من أتى بهيمة فلا أحد عليه » وذكر الترمذي : أنه أصح . وعن عكرمة عن ابن عباس :
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاعتلوا القاعل
والفصول به » رواه أحمد وأبو داود والترمذي ومالك في اللوط . وقال الحافظ ابن حجر : رجاله
موثقون إلا أن فيه اختلافاً ، وقال الترمذي : إنما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس من هذا الوجه .

(٤) وقال الماوردي : إذا أقرّ البالغ العاقل مرة واحدة طوما أقيم عليه الحدّ .

(٥) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : لا يسقط الحدّ برجوعه عنه .

(٦) قال الماوردي : فإذا قاموا بالشهادة على حدها بخمسين ، أو مئتين قبلت شهادتهم .

وإن شهد الزنا أربعة فساق أو عبيد ، أو عريان ففيه روايتان :

أحدهما : أنهم قدفة يحتون .

والثانية : لا حد عليهم . لأن لكمال العدد تأثيرا في إسقاط الحد عن الشهود ، مع الحكم برّد شهادتهم .

وإذا شهد أربعة بالزنا . وشهد نساء ثقات بأنها بكر . لم يجب الحد على المرأة . ولا على الشهود . ولو نقص عددهم وجب الحد . ولأن العدد قد كل ، وهم من أهل الشهادة في الجملة . لأن العبيد والعريان عند أحد رحمه الله من أهلها في الجملة . وأما النسق فطريقه الاجتهاد . فقد برّد شهادتهم حاكم ويقبلها آخر . فهو غير مقطوع عليه ، ونقصان العدد مقطوع عليه .

والثالثة : أنهم إن كانوا عريانا وجب عليهم الحد ، وإن كانوا عبيدا أو أحدهم عبدا لم يحتوا لأننا نقطع على كذب العريان ، لأن الزنا طريقه للشهادة . والعبيد لا يمكن القطع على كذبهم . نقلها سندي بن عبد الله الجوهرى (١) .

وإذا شهدت البيّنة على إقراره بالزنا . لم يجوز الاقتصار على شاهدين . ولا يجوز أقل من أربعة (٢) .

وإذا رجم الزاني لم يحفر له بئر عند رجه (٣) ويحفر للمرأة .

وإذا رجم الزاني فهرب . نظرت .

فإن رجم البيّنة اتبع حتى يموت بالرجم . وإن رجم بإقراره لم يتبع .

وإذا ثبت الرجم بشهادة لم يجب على الشهود حضور الرجم والبداءة به . وكذلك إن ثبت بإقراره ، لم يجب على الإمام حضور الرجم والبداءة به (٤) : ذكره أبو بكر .

ولا تحت الحمل حتى تضع . ولا بعد الوضع حتى يوجد لولدها من رضعه .

وإذا ادّعى في الزنا شبهة محتملة : من نكاح فاسد ، أو اشتبهت عليه بزوجه ، أو جهل تحريم الزنا . وهو حديث عهد بالإسلام ، درى بها سنة الحد (٥) .

(١) في طبقات ابن أبي عمير : سندي ، أبو بكر الحواتي . كان داخلا مع أبي عبد الله ، ومع أولاده . شيع من أبي عبد الله مسائل صالحة .

(٢) وقال الماوردي : جاز الاقتصار على شاهدين في أحد القولين .

(٣) وقال الماوردي : حفر له بئر يترجل فيها إلى وسطه ، يتنص من الحرب . فإن حرب اتبع ورجم حتى يموت . وإن رجم بإقراره لم تحفر له ، وإن حرب لم يتبع .

(٤) وقال الماوردي : وقال أبو حنيفة . لا يجوز أن يرمم إلا بحضور من حكم برجه . ويجب حضور اليهود وأن يكونوا أول من يرممه .

(٥) روى ابن ملج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا » . وروى الترمذي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « ادفعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم . فإن كان له مخرج فخلوا سبيله . فإن الإمام أن يخطئ في الموعود من أن يخطئ في العقوبة » . قال الترمذي : روى موقوفا وبرفوعا . والوقوف أصح . قال : وقد روى عن غير واحد من الصحابة أنهم قالوا مثل ذلك .

وإذا أصاب ذات محرم بشكاح حد . ولا يكون العقد مع تحريمها بالنص شبهة في دره الحد .
وإذا تاب الزاني بعد القدرة عليه . لم يسقط عنه الحد . ولو تاب قبل القدرة سقط عنه الحد .
وكذلك السارق والمحارب .

والتصوص عنه في السارق في رواية أبي الحارث ، وحنبلي « إذا تاب قبل أن يقدر عليه
لم يقطع » .

وقد نقل الميموني عنه لفظين في الزاني ، فقال « إذا أقر أربع مرّات ثم تاب قبل أن يقام
عليه الحد . تقبل توبته ، ولا يقام عليه الحد » وقال ، أي الميموني : وناظرته في مجلس آخر فقال
« إذا رجع عما أقر به لم يرجم . فإن تاب فمن توبته أن يطهر بالرجم » .

فاللفظ الأول يقتضي قبول توبته بعد القدرة عليه . لأن إقراره إنما يكون عند الحاكم .
واللفظ الثاني لا تقبل توبته بعد القدرة عليه . لأنه قال « من توبته أن يطهر بالرجم » ويحتمل
أن يكون هذا بعد القدرة عليه .

ولا يحل لأحد أن يشفع في إسقاط الحد عن زان ولا غيره ، ولا يحل للشفوع إليه أن
يشفع فيه .

فأما قطع السرقة

فكل مال محرز بلغت قيمته نصابا إذا سرقه بالغ عاقل ، لا شبهة له في المال ، ولا في حوزة .
قطعت يده اليمنى ، من مفصل الكوع . فإن سرق ثانية بعد قطعه ، قطعت رجله اليسرى من
مفصل الكعب . فإن سرق ثالثة . ففيه روايتان :
إحداهما : لا يقطع فيها (١) .

والثانية : تقطع في الثالثة يده اليسرى . وتقطع في الرابعة رجله اليمنى . فإن سرق
في الخامسة عزر ولم يقتل .

وإذا سرق مرارا قبل أن يقطع فليس عليه إلا قطع واحد .
والنصاب الذي يقطع فيه مقدّر بأحد شيئين : ربع دينار فصاعدا من غالب الدنانير الجيدة ،
أو ثلاثة دراهم من غالب الدراهم الجيدة ، أو قيمة ثلاثة دراهم من جميع الأشياء (٢) .
والمال الذي يقطع فيه اليد : كل ما يتناول في العادة . وإن كان أصله مباحا . كالصيد
والحشيش والحطب . وكذلك في الطعام الرطب لا يقطع سارقه (٣) . ويقطع بسرقة أسترار الكعبة

(١) حكاهما الماوردي من مذهب أبي حنيفة . والثانية مذهب الشافعي .

(٢) وقال الماوردي : وقال أبو حنيفة : هو مقدّر بمسرة دراهم ، أو دينار . ولا يقطع في أقل منه
وقدرة إبراهيم النخعي بأربعين درهما وأربعة دنانير . وقدرة ابن أبي ليلى بخمسة دراهم . وقدرة مالك
بثلاثة دراهم . وقال داود : يقطع في الكبير والقليل من غير تقدير .

(٣) وقال الماوردي : وقال أبو حنيفة : لا يقطع فيها كان أصله مباحا كالصيد والحطب والحشيش ،
وفي الطعام الرطب .

وقناديل الساجد^(١) . والنصوص عنه في ستارة الكعبة .

• وإذا سرق عبدا صغيرا لا يعقل ، أو أعجميا لا يفهم . قطع^(٢) .
ولو سرق حرًا لم يقطع . نص عليه .

وتقل صالح عنه إذا سرق صبيًا صغيرا عليه القطع .

• والحرز معتبر في وجوب القطع^(٣) . ويختلف بحسب اختلاف الأموال ، اعتبارا بالعرف^(٤) .
فيخفف الحرز فيما قلت قيمته من الخشب والخطب ؛ ويغلظ فيما كثرت قيمته من الفضة والذهب ؛
فلا يجعل حرز الخشب كحرز الذهب . فيقطع سارق الخشب منه . ولا يقطع سارق الفضة
والذهب منه .

• ويقطع نبات القبور إذا سرق أكفان الموتى^(٥) .
ويقطع جاحد العارية^(٦)

• وإذا شذرجل متاعه على بهيمة سائرة - كما جرت بمثله العادة - فسرق سارق من المتاع
مابلفت قيمته ربع دينار . قطع . ولو سرق البهيمة وما عليها . لم يقطع لأنه سرق الحرز والحرز .
وقد قال أحمد في رواية جعفر بن محمد : في الصناديق التي في السوق « هي حرز . فإن سحله
كما هو ، أو أدخل يده فيه فهو سارق ، عليه القطع » .
• ولو سرق إناء من فضة أو ذهب . قطع ، وإن كان استعماله محظورا^(٧) . لأنه مختلف
في اتخاذها .

(١) قال في المتن : وإن سرق باب مسجد منصوبا ، أو باب الكعبة المنسوب ، أو سرق من سقفه
شيئاً ، أو تأزيره ، ففيه وجهان . أحدهما : عليه القطع . وهو منسوب القاضى وأبي القاسم صاحب
مالك وأبي ثور ، وابن النضر . لأنه سرق نصيباً محرزاً بحرز مثله لاشبهة فيه . فزعم القطع ،
كتاب بيت الأدب . والثاني : لا قطع عليه . وهو قول أصحاب الرأي . لأنه لا مالك له من
المخروطين . فلا يقطع كسر المسجد وقناده . فانه لا يقطع بسرقة ذلك وجهاً واحداً ، لكونه مما
يضع به فيكون له فيه شبهة ، فلم يقطع به كالسرقة من بيت المال . وقال أحمد : لا يقطع بسرقة
ستارة الكعبة المأجزة منها . وقال القاضى : هذا محمول على ما ليست بمغشاة . لأنها إنما تحرز
بنيابتها . وقال أبو حنيفة : لا قطع فيها بحال ، لما ذكرنا في الباب .

(٢) قال الماوردي : وقال مالك : يقطع .

(٣) قال الماوردي : وشذ داود وقطع كل سارق من حرز أو من غير حرز .

(٤) قال الماوردي : سوى أبو حنيفة بين الأحرار في كل الأموال . وجعل حرز أقل الأموال .
حرز أجلها .

(٥) قال الماوردي : لأن القبور أحرار لها في الرف ، وإن لم تكن أحراراً لفريقها من الأموال .
وقال أبو حنيفة : لا يقطع النبات . لأن الثبر ليس بحرز لغير العكف .

(٦) وقال الماوردي : لو استأجر جمع لم يقطع إه . وحديث المخزومية التي كانت تستعير الخيل ثم تمجده .
وأمر لثني صلى الله عليه وسلم بقطعها . كما في الصحيحين - يرد قول القاضى .

(٧) قال الماوردي : لأنه مال مملوك . سواء كان فيه طعام أو لم يكن . وقال أبو حنيفة : إن كان
في الإناء المسروق طعام ، أو شراب ، أو ماء مفروب فسرقه لم يقطع . ولو أفرغ الإناء من الطعام
والشراب ، ثم سرقه قطع .

وفارق هذا آلة الله، أنه لا يقطع بسرقتها . لأنه متفق على تحريم اتخاذها ، ومتفق على أنه لا قيمة للتالف منها ، ويختلف في ضمان الصنعة في الأواني .

وإذا اشترك جماعة في نقب ودخلوا الخرز وأخرج بعضهم نصابا ، ولم يخرج الآخر . فالقطع على جماعتهم (١) .

وإذا اشترك اثنان في نقب . ودخل أحدهما فأخرج للسروق ، وناوله الآخر خارج الخرز . فالقطع على الداخل دون الخارج . وهكذا إذا رمى به إليه فأخذه .

فإن اشترك اثنان في النقب ، فدخل أحدهما وترك للثاني بقرب النقب ، وأدخل الآخر يده فأخذه . قطعاً جميعاً .

فإن اشترك اثنان ، فنقب أحدهما ولم يأخذ ، وأخذ الآخر ولم ينقب . لم يقطع واحد منهما (٢) . وإذا هتك الخرز ودخله واستهلك المال فيه . أغرم ، ولم يقطع .

وإذا قطع السارق والمال باق ردياً على مالكه . فإن عاد السارق بعد قطعه فسرقة ثانية بعد إحرازه ، قطع .

فإن استهلك السارق ماسقة قطع وأغرم (٣) . وإذا وهبت له السرقة لم يسقط عنه القطع وإذا غفارب المال عن القطع . لم يسقط (٤) .

ويستوى في قطع السرقة الرجل والمرأة ، والحرة والعبد ، والمسلم والكافر . ولا يقطع صبي ولا مجنون .

ويقطع السكران إذا سرق في سكره ولا يقطع للمغنى عليه إذا سرق في إغمائه .

ولا يقطع عبد سرق من مال سيده ، ولا أب سرق من مال ولده .

ويقطع الأقارب بسرقة بعضهم من بعض ، سوى الوالدین والمولودين .

وأما حدّ الخمر

فكل ما أسكر كثيره من خمر أو نبيذ ، حدّ شاربه ، سواء بكر منه أو لم يسكر (٥) .

(١) وقال الماوردي : قطع المتفرّد بالأخذ دون المشارك في النقب .

(٢) قال الماوردي . وفي مثلها قال القاسمي : البس الطريف لا يقطع .

(٣) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : إن قطع لم يغرم ، وإن أغرم لم يقطع ، وقال في الهبة : تسقط عنه القطع .

(٤) قال الماوردي : قد غفا صفوان بن أمية عن سارق رذائه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا عفا الله على إن غفوت عنه » وأمر بقطعه .

(٥) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : يحدّ من حرب الخمر ، وإن لم يسكر . ولا يحدّ من حرب النبيذ حتى يسكره . والمتفرق غير ظاهر . لأن النبيذ ، إن كان بحيث يجرّ العقل ، ويذهب الرشيد فله حدّ . قاله كذا

وفي قدر الحدّ روايتان .

إحداها : ثمانون . والثانية : أربعون بالسوط ، كسائر الحدّ .

وقيل : بالأبدى وأطراف الثياب : ويكت بالقول للمض ، والكلام الرادع .

ولو حدّ ثمانون ، أو أربعون - على اختلاف الروايتين - فإن حدّ زيادة على ذلك ،

فإنه . ضمنّت نفسه (١) .

وفي قدر ما يضمن وجهان ، خرجهما أبو بكر .

أحدهما : جميع دينه . لأن نصف حدّه نصّ . ونصف حدّه مزيد . والأوّل أشبه بكلام

أحمد . لأنه قد نصّ في الإجارة « إذا أخذ أجرة حمل أرتال معلومة ، فزاد عليها . ضمن

القيمة . ولم يسقط الضمان » .

ولو شربها وهو لا يعلم أنها خمر . فلا حدّ عليه . وإن أكره على شربها ، فهل يجب عليه

الحدّ ؟ على روايتين .

وإن شربها لعطش . حدّ . لأنها لا تروى . وكذلك لو شربها ، لدواء . لأنه ممنوع

من شربها للدواء . لما روى أحمد بإسناده عن طارق بن سويد « أنه سأل النبي صلى الله

عليه وسلم عن الخمر ، وقال : إنما أصنعها للدواء ؟ فقال : إنما ليست بدواء ، ولكن داء » .

وإذا اعتقد إباحتها للتبذير حدّ ، وإن كان على عدالته .

ولا يحدّ السكران حتى يقرّ بشرب السكر ، أو يشهد عليه شاهدان أنه شرب مختاراً ،

وهو يعلم أنه مسكر .

التبوة . فأما تخصيصها بصير النّب . فهذا مالا يقدر مدعيه على إقامة الدليل عليه . وقفه الدين ،

وحكمة الفريضة الإسلامية في تحريم الخمر منطقية تمام الانطباق على كل ما أضّر بالقل والعمره ، من هذه

أناحية التي يخصصها السفهاء من استعمال الخمر . فالحفيش ، والأفيون ، والكوكايين ، والهيرون

وغيرها مما في معناها هي خمر ، يستحق متاعها الحدّ ، كما يستحقه متاع كل المعروبات الخمرية ، من

أى عصير كانت وبأى اسم سميت . ولئن افقه من يسميها بغير اسمها ليحلبها . ولئن افقه شاربها وحاملها

وعاصمها ، وبألفها وكل من يساعد ويعين عليها . فقد أسدت الناس أيما إفساد . نسأل الله العافية .

(١) قال الماوردي : ويجوز أن يجاوز الأربعين إذا لم يرتدع بها إلى ثمانين جلعة . فإن مر حدّ شارب

الخمر أربعين إلى أن رأى ثمانين ففاته الناس فيها ، فشاوَر الصحابة فيه وقال : أرى الناس قد تهاوتوا

في شرب الخمر فهاذا ترون ؟ فقال على رضى الله عنه : أرى أن نحمد ثمانين . فاته إذا هرب الخمر

سكر . وإذا سكر هنى . وإذا هنى افتقر .. فله ثمانين حدّ القرية . فله فيه ممر بقية

أيامه والأمة بيده ثمانين . فقال على رضى الله عنه : ما أحد أقيم عليه الحدّ قيموت ، فأجد

في نفسي منه شيئاً الحقّ قلته لإشارب الخمر . فاته شيء رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن

حدّ شارب الخمر أربعين فاته ثمانين فاته هدر . وإن حدّ ثمانين فاته ثمانين فاته هدر .

وحديث عمر رواه البارقي ومالك في اللؤلؤ . وقول على « ما أخذ الخ » متفق عليه بلفظ آخر

قريب من هذا في معناه .

وحكم السكران : في جريان الأحكام عليه كالصالح ، إذا كان عاصيا بسكره . فإن خرج عن حكم العصية ، بأن شرب ما لا يعلم أنه مسكر ، أو أكره على شربه على إحدى الروايتين لم يجز عليه قلم ، كالمنمى عليه .

فأما حد السكر الذي يمنع حجة المبادات ويوجب الفسق على شارب النبيذ ، فهو الذي يجمع بين اضطراب الكلام فهما وإفهاما ، وبين اضطراب الحركة مشيا وقياما . فيتكلم بلسان منكسر ، ومعنى غير منتظم . ويتصرف بحركة مختبط ، ومشى متايل . أو مأ إليه أحد في رواية حنبل . فقال : «السكران الذي إذا وضع ثيابه في ثياب لم يعرفها ، وإذا وضع نعله بين نعال لم يعرفها . وإذا هذى فأكثر كلامه ، وكان معروفا بغير ذلك » .

وحكى عن أبي حنيفة حده مازال معه العقل ، حتى لا يفرق بين الأرض والسماء . ولا يعرف أمه من زوجته .

وأما حد القذف واللعان

حد القذف بالزنا ثمانون جلدة^(١) . وهي حق لأدعى يستحق بالطلب . ويسقط بالعفو . فإذا اجتمعت بالمقذوف بالزنا خمسة شروط ، وفي قاذفه ثلاثة شروط وجب الحد فيه .

أما الشروط الخمسة التي في المقذوف . فهي أن يكون بالغا ، عاقلا ، حرًا ، مسلما ، عفيفا . فإن كان صبيا ، أو مجنونا ، أو عبدا ، أو كافرا ، أو ساقط العفة بزنا . حد فيه . فلا حد على قاذفه . لكن يعزر . لأجل الأذى ولتبرئة اللسان .

وقد قال الحرق «ومن قذف عبدا أو مشركا ، أو مسلما له دون العشرين^(٢) ، أو مسلمانا لها دون التسع سنين ، أدب ولم يحد » . وظاهر هذا : أنه إذا كان له عشر سنين ، أو تسع سنين حد القاذف . وإن لم يبلغ يحد قاذفه .

وأما الشروط الثلاثة في القاذف : فهي أن يكون بالغا ، عاقلا ، حرًا . فإن كان صغيرا أو مجنونا لم يحد ولم يعزر . وإن كان عبدا حد أربعين ، نصف حد الحر لتقصه بالرق . ويحد الكافر كال مسلم ، وللرأة كالرجل .

ويسق القاذف ولا تقبل شهادته . فإن تاب زال فسقه وقبلت شهادته ، قبل الحد وبعده^(٣) . والقذف بالواط وإتيان البهائم كالقذف بالزنا في وجوب الحد . ولا يحد القاذف بالكفر والسرقه ، ويعزر لأجل الأذى .

والقذف بالزنا ما كان صريحا . كقوله : يا زاني ، أو قد زنت ، أو رأيتك تزني . فإن قال : يا فاجر ، أو يا فاسق ، أو يا لوطي . كان كناية لاحتماله . فلا يجب به الحد ، إلا أن يريد القذف .

(١) قال الماوردي : ورد النص بها والعقد الإجماع عليها . لا يزداد فيها ولا ينقص منها .

(٢) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : تهلل شهادته إن تاب قبل الحد ، ولا تهلل إن تاب بعده .

فإن قال : يا عامر . احتمل أن يكون كناية أيضا . واحتمل أن يكون صريحا . لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « وللعاهر الحجر ^(١) » .

واختلفت الرواية عن أحمد في التعريض : هل يوجب الحد كالصرح ؟ على روايتين .
إحداها : يجب به الحد كالصرح .

والثانية : لا يجب به الحد ، حتى يقر أنه أراد به القذف .

والتعريض : أن يقول في حال النضب جوابا لمن سابه : يا حلال ابن الحلال ، خلقت من نطفة حلال . ما أنت بزنا ، ولا أمك بزانية . ولا يعرفك الناس بالزنا . ونحو قوله لزوجه : فضحيتي ، وغطيت رأسي ، وصبرت لي قرونا . وتعلقين على الأولاد من غيري . وقد نكست رأسي ، ونحو ذلك .

وإذا قال : يا ابن الزانيين كان قاذفا لأبويه . فيحدّ لهما إذا طالبا به .

وإذا مات المذنوب سقط الحد عن القاذف ، إذا لم يطالب . فإن كان قد طالب لم يسقط .
فإن قذف ميتا ، فهل يثبت لوارثه المطالبة بحد القذف ^(٢) ؟ اختلف أصحاب أحمد .

فقال أبو بكر في كتاب الخلاف « لا يملك الوارث المطالبة ، كما لو قذف حيا ومات قبل المطالبة » .

وقال الحرق « ولو قذف أمه - وهي ميتة - مسلمة ، كانت أو كافرة ، حرة أو أمة . حدّ القاذف إذا طالب الابن وكان حرا مسلما » .

فقد أثبت المطالبة بحد القذف . لأن الحق هناك ثبت للوارث ابتداء . ولهذا اعتبرنا حصانة

الوراث دون الموروث . لأن هذا القذف يعود بالقبح في نسبه .

ولو أراد للمذنوب أن يصالح عن حد القذف بمال . لم يجوز .

وإذا لم يحدّ القاذف حتى زنى المذنوب لم يسقط حدّ القذف ^(٣) .

وإذا قذف الرجل زوجته بالزنا حدّها إلا أن يلاعن منها .

واللعان

أن يقول في الجامع على النبر أو عنده ، بحضور من الحاكم وشهود أقلمهم أربعة : « أشهد بالله لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي هذه من الزنى بفلان ، وأن هذا الولد من زنى ، ماهو مني »
إن أراد أن ينفي ولدا . ويكرر ذلك أربعاً ، ثم يقول في الخامسة « وعلى لعنة الله إن كنت من من الكاذبين فيما رميتها به من الزنى بفلان » إن كان ذكر الزاني بها « وأن هذا الولد من زنا ماهو مني » فإذا قال هذا فقد أكمل لعانه وسقط به حدّ القذف عنه .

(١) رواه الامام أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن أبي هريرة . ورواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن عائشة بلفظ « الولد للفراس وللعاهر الحجر » والعاهر : الزاني ، أي له الرجم بالحجارة . وقال الماوردي : وجعل مالك رحمه الله التعريض فيه كالصرح في وجوب الحد .

(٢) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : حد القذف لا يورث .

(٣) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : يسقط .

وتلاعن هي تقول «أشهد بالله أن زوجي هذا من الكاذبين فيما رمانى به من الزنى بفلان . وأن هذا الولد منه ما هو من زنى» تكرر ذلك أربعاً ، ثم تقول فى الخامسة «وعلى غضب الله إن كان زوجي هذا من الصادقين فيما رمانى به من الزنى بفلان» فإذا قالت ذلك فلاحدّ عليها . واتنى الولد عن الزوج . ولم تقع الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما (١) .

فإن التلعن الزوج ولم تلعن هي فلاحدّ عليها (٢) . وهل تجبس حتى تلعن أو تقر ؟ على روايتين . إحداهما : تجبس . والثانية : لا تجبس .

وإذا قذفت المرأة زوجها . حلت ولم تلعن .

وإذا أكلت الزوج نفسه بعد لعانه لحق به الولد ، وحدّ للقذف . ولم تحلّ له الزوجة فى إحدى الروايتين ، والأخرى تحلّ له .

وأما قود الجنائيات وعقلها

فالجنائيات على النفوس ثلاث : عمد ، وخطأ ، وعمد شبه الخطأ .
فأما العمد المحض :

فهو أن يتعمد قتل النفس بما يقطع بحدّه ، كالحديد ، أو بما يمور فى اللحم 'مور الحديد' (٣) أو يقتل غالباً بشقه . كالجارّة ، والحشب . فهو قتل عمد يوجب القود .

وحكم العمد : أن يكون ولى للمقتول فيه غيراً ، مع تكافؤ الدمين : بين القود ، أو اللدية . وولى الدم هو وارث المال ، من ذكر أو أنثى ، بفرض أو تعصيب (٤) .

ولا قود لهم إلا أن يجتمعوا على استيقاقه .

فإن عفا أحدهم سقط القود ووجب اللدية .

وإذا كان فيهم صغير أو مجنون . لم يكن للبالغ والعاقل أن ينفرد حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون .

وتكافؤ الدمين : أن لا يفضل القتال على للمقتول بحرية ولا إسلام . فإن فضل القتال عليه

بأحدهما . فقتل حرّ عبداً أو مسلم كافراً . فلا قود (٥) .

(١) وقال الماوردى : ووقعت الفرقة بينهما وحرمت على الأب . واختلف الفقهاء فيما وقعت به الفرقة . فذهب الباقر إلى أن الفرقة وأقمة بمان الزوج وحده . وقال مالك : الفرقة بلعانها مساً . وقال

أبو حنيفة : لاهع الفرقة بلعانها حتى يفرق بينهما الحاكم .

(٢) وقال الماوردى : وجب به حد الزنا على زوجته إلا أن تلعن .

(٣) مار السهم : أسرع التفوذ فى الجسم .

(٤) قال الماوردى : وقال مالك : أولياؤه ذكور الورثة دون إناثهم .

(٥) قال الماوردى : وقال أبو حنيفة : لا اعتبار بهذا التكافؤ ، فيقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ،

كما يقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم . وما تصاماه النفوس من هذا وتأباه قد منع القاتلين به من العمل

عليه . حكى أنه وقع لى أبى يوسف القاضى مسلم قتل كافراً لحكم عليه بالقود . فأثام رجل برقة .

فأثامها إليه . فإذا فيها :

ويقتل العبد بالعبد وإن فضلت قيمة القتال على المقتول .
 وإذا اختلفت أديان الكفار أقيد بعضهم ببعض .
 ويقاد الرجل بالمرأة ، والمرأة بالرجل ، والكبير بالصغير ، والعاقل بالجنون .
 ولا قود على صبي ولا مجنون . ولا يقاد والد بولده . ويقاد الولد بوالده والأخ بأخته .

وأما الخطأ المحض

فهو أن ينسب إليه القتل من غير قصد لإيقاع الفعل بالمقتول . كرجل رمى هدفا فأصاب إنسانا . أو حفر بئرا فوقع فيها إنسان ، أو أشرع جناحا فوقع على إنسان ، أو ركب دابة فرمحت إنسانا ، أو وضع حجرا في طريق فتعثر به إنسان . فهذا وما أشبهه . إذا حدث عنه الموت : قتل خطأ محض ، يوجب الدية دون القود ، وتكون على غاقلة الجاني . لافي ماله ، مؤجلة في ثلاث سنين من حين يموت القاتل (١) .

والعاقلة : من عدا الآباء والأبناء من العصابات . فلا يتحمل الأب وإن علا ، ولا الإبن وإن سفل ، في إحدى الروايتين ، والأخرى : الآباء والأبناء من العاقلة . ولا يتحمل القاتل مع العاقلة شيئا من الدية (٢) .

والذي يتحملة الوسر منهم في كل سنة نصف دينار ، أو بقدره من الإبل . ويتحمل للتوسط ربع دينار ، أو بقدره من الإبل . ولا يتحمل الفقير شيئا منها . ومن أيسر بعد فقر تحمله . ومن افتقر بعد يسار لم يتحمل .

وهذا الذي ذكرنا من التقدير اختيار أبي بكر . وذكره في مختصره التنبيه .
 وظاهر كلام أحمد : أن ما يوضع على كل واحد من العاقلة غير مقدر . وإنما هو على حسب الاجتهاد فيما يمكن ويسهل ، ولا يضر به .

قال في رواية جعفر بن محمد « على قدر ما يطيقون » .
 وفي رواية لليموني « على قدر ما يحتمل القوم » .

يا قاتل المسلم بالكفر جرث ، وما العادل كالجائر
 يا من يفسدوا وأطرافها من علماء الناس أو شاعر
 استرجوا وابكوا على دينكم واصطبروا . فالأجر الصابر
 جار على الدين أبو يوسف بحسبه المؤمن بالكافر

فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر ، وأقرأه الرقعة . فقال له الرشيد : تدارك هذا الأمر ثلاثون سنة . فخرج أبو يوسف ، وطلب أصحاب الدم بينة على صحة الدية وثبوتها ، فلم يأتوا بها ، فأسقط القود . والتوصل إلى مثل هذا سائق عند ظهور المصلحة .

- (١) قال الماوردي : وقال أبو حنيفة : من حين حكم الحاكم .
 (٢) قال الماوردي : وجعل أبو حنيفة ومالك والآباء والأبناء من العاقلة . ويكون القاتل كأحد العاقلة .

ودية الحجر للسلم ، إن قُتِرَتْ ذُهباً : ألف دينار من غالب الدنانير الجيدة . وإن قُتِرَتْ ورقاً : اثنا عشر ألف درهم .

وإن كانت إبلاً فهي مائة بعير أخماساً : عشرون ابن عراض ، وعشرون ابنة عراض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة .
وإن قُتِرَتْ بالبقر فائتي بقرة ، أسنان الزكاة .
وإن قُتِرَتْ غنماً فألفاً شاة أسنان الزكاة .

والدية أصول خمس : إبل ، وبقر ، وغنم ، وذهب ، وفضة (١) .
واختلفت الرواية عن أحمد في الحلل . فروى عنه مائتا حلة من حلل اليمن ، قيمتها ستون درهما . وروى عنه ليست بأصل .

ودية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس . وأما في الأطراف فتساوى دية الرجل إلى ثلث الدية . فإذا زادت على الثلث فعلى النصف من دية الرجل .
واختلفت الرواية عن أحمد في دية اليهودي والنصراني . فروى عنه نصف دية المسلم . وروى عنه أنها ثلث دية المسلم (٢) .

فأما المجوسى فديته ثلثا عشر دية المسلم : ثمانمائة درهم . وهذا في قتله خطأ .
فأما قتله عمداً : فدية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم ، ودية المجوسى : الضعف من ديته ألف وستائة .

ودية العبد : قيمته ، ما بلغت . وإن زادت على دية الحجر أضعافاً (٣) .

وأما العمد شبيه الخطأ

فهو أن يكون عامداً في الفعل غير قاصد للقتل . كرجل ضرب رجلاً بخشبة ، أو رماه بحجر يجوز أن يسلم من مثلها وأن يتلف ، فأفضى إلى تلفه فلا قود في هذا . وفيه الدية على العاقلة مغلظة . وتقليظها في الذهب والورق : أن يزداد عليها ثلثها . وفي الإبل : أن يكون أربعاً : خمس وعشرون بنت عراض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة .

(١) قال في الفقى : أجمع أهل العلم على أن الإبل الأصل في الدية . وأن دية الحر المسلم مائة من الإبل . وقد دلت عليها الأحاديث الواردة . وظاهر كلام الحرقى : أن الأصل في الدية الإبل لا غير . وهذا إحدى الروايتين عن أحمد . ذكر ذلك أبو الخطاب ، وهو قول طائوس والشافعى وابن المنذر . وقال الشافعى : لا يختلف المذهب أن أصول الدية : الإبل ، والذهب ، والورق ، والبقر ، والغنم . فهذه خمسة لا يختلف المذهب فيها . وهذا قول عمر ، وعطاء ، وطائوس ، وحقهاء المدينة السبعة . وبه قال الثوري وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد . ثم ساق أدلة القولين (ج ٩ ص ٢٨١ - ٢٨٣) .

(٢) وقال الماوردى : ذهب أبو حنيفة إلى أنها كدية المسلم . وقال مالك : نصف دية المسلم . وعند الشافعى : أنها ثلثها .

(٣) قال الماوردى : وقال أبو حنيفة : لا يأبى لها دية إلا إذا أدت ، وأحمد : منعه . د ٩١ .

وفيه رواية أخرى : أنها اثلاثا : ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه في بطونها أولادها .

ودية الخطأ المحض ، في الحرم ، وفي الأشهر الحرم ، والإحرام ، وعلى ذى الرحم مغلظة .
ودية العمد المحض إذا عفا فيه عن القود : مغلظة ، تستحق في مال القاتل حلة ، وقد ذكرنا صفة التخليط .

وإذا اشترك الجماعة في قتل الواحد . وجب القود على جميعهم ، وإن كثروا . ولولى الدم أن يعفو عن شاء منهم ، ويقتل باقيهم . فإن عفا عن جميعهم فعليه دية واحدة ، تقسط بينهم على أعداد رؤوسهم .

فإن كان بعضهم جارحا وبعضهم ذابحا أو موجئا . فالقود في النفس على الدابح ، وللوجيء والجارح مأخوذ بالجراحة دون النفس .

وفيه رواية أخرى : على كل واحد منهم دية كاملة . نقلها الفضل بن زياد . واختارها أبو بكر في جملة مسائل أفرادها .

فإن قتل الواحد جماعة . فحضر أولياء الجميع ، فطلبوا التقصاص . قتل بجماعتهم . ولا دية عليه (١) .

وإن طلب بعضهم القود ، وبعضهم الدية . قتل لمن طلب التقصاص . ووجبت الدية لمن طلب الدية ، سواء كان الطالب للدية ولّى للمقتول أولا أو ثانيا .

أما إذا طلب جميعهم التقصاص فإنما سقط حقهم من الدية . لأن التقصاص قد ثبت لولى كل واحد منهم على الأفراد . بدليل أنه لو عفا لى للمقتول الأول وجب التقصاص لولى الثاني .

ولو سبق الثاني بقتل القاتل كان أخذا بحقه . فإذا رضى جميعا بالتقصاص فقد رضى كل واحد منهما بنصف حقه بعد ثبوته وأسقط الباقي . فيجب أن يسقط ، كما قلنا في أشل قطع يدا صغيرة .

فالحنى عليه بالخيار بين أخذ الدية - وهو يدل يده - وبين التقصاص من الشلاء ولا شيء له . وإذا طلب بعضهم القود وبعضهم الدية ، كان لكل واحد منهم ما طلب . أنها جبايات

لو كانت خطأ لم تتداخل . فإذا كانت عمدا لم تتداخل كما لو قطع ينى رجلين : أنه يقطع لأحدهما ويفرّم للآخر .

وإذا أمر الطاع رجلا بالقتل . فالقود على الأمر والمأمور معا . ولو كان الأمر غير مطاع ، كان القود على المأمور ، دون الأمر .

وكذلك لو أكره رجل على القتل . وجب القود على المكروه والمكروه .

(١) قال المسوردي : قتل بالأول . ولزمته في ماله دية الباقين . وقال أبو حنيفة : يقتل بجميعهم ، ولادة عليه . وإذا قتلهم في حالة واحدة أفرع بينهم ، وكان القود لمن فرع منهم ، إلا أن

وأما القود في الأطراف

فكل طرف قطع من مفصل فيه القود . فتقاد اليد باليد ، والرجل بالرجل ، والاصبع بالاصبع ، والإبهام بالإبهام ، والسرة بمثلها . ولا تقاد ينى يسرى ، ولا علي بسفلى ، ولا ضرس بسرة ، ولا ثنية برباعية ، ولا يؤخذ بسرة من قد ضر من لم يضر^(١) . ولا تؤخذ يد سليمة بيد شلاء ، ولا لسان ناطق بأخرس ، وتؤخذ اليد الكاتبة والصانعة بيد من ليس بكاتب ولا صانع ، ولا تؤخذ العين القائمة واليد الشلاء إلا بمثلها .

ويقاد أنف الذى يشم بأنف الأخرس ، وأذن السميع بأذن الأصم .

ويقاد من العربى بالعجمى . ومن الشريف بالدنى .

فإن عني عن القود في هذه الأطراف إلى الدية ، في اليدين : الدية كاملة . وفي إحداهما : نصف الدية . وفي كل أصبع : عشر الدية ، وهو عشر من الإبل . وفي كل واحدة من أنامل الأصابع : ثلاثة أبرة وثلاث ، إلا أكلة الإبهام ، ففيها خمس من الإبل .

ودية الرجلين كاليدين إلا في أناملهما : فيكون في كل أكلة خمس من الإبل .

وفي العينين : الدية . وفي الجفون الأربع : جميع الدية ، وفي كل عضو منها : ربع الدية . وفي الأنف : الدية . وفي الأذنين : الدية . وفي إحداهما : نصف الدية . وفي اللسان : الدية . وفي الشفتين : الدية . وفي إحداهما : نصف الدية . وفي كل سن : خمس من الإبل . ولا فضل لمضرس على سن . ولا لثنية على ناجذ .

وفي ذهاب السمع : الدية . وفي ذهاب الشم : الدية . فإن قطع أذنه فأذهب سمعه فعليه ديتان . وكذا لو قطع أنفه فذهب شمه ، فعليه ديتان .

وفي ذهاب الكلام : الدية . فإن قطع لسانه فأذهب كلامه . فعليه دية واحدة . وفي ذهاب العقل : الدية . وفي الذكر : الدية .

وفي ذكر الحنفى والعنين حكومة مقترنة بثلاث الدية^(٢) .

وفي الإلتيين : الدية . وفي إحداهما : نصف الدية . وفي الإلتيين : الدية . وفي إحداهما : نصف الدية .

وفي ثدي المرأة : ديتها . وفي أحدهما : نصف الدية . وفي ثدي الرجل : الدية .

(١) ثمر - على وزن عني - دق فله ، وسقطت أسنانه ورواضه ، فهو مشغور .

(٢) قال الماوردي : وذكر الحنفى والعنين وغيرها سواء . وقال أبو حنيفة : فيها حكومة .

وأما شجاج الرأس^(١)

فأولها : الحارصة . وهي التي أخذت في الجلد . ولا قود فيها . وفيها حكومة .
ثم الدامية . وهي التي قد أخذت في الجلد ، وأدنت . وفيها حكومة .
ثم الدامعة . وهي التي قد خرج دمها من قطع الجلد كالدمعة . وفيها حكومة .
ثم التلاحمة . وهي التي قطعت الجلد وأخذت في اللحم ، وفيها حكومة .
ثم الباضعة . وهي التي قطعت اللحم بعد الجلد ، حتى ظهر . وفيها حكومة .
ثم السمحاق . وهي التي قطعت جميع اللحم بعد الجلد ، وأبقت على عظم الرأس غشاوة^(٢)
رقيقة ، وفيها حكومة .

وحكومات هذه الشجاج : تزيد على حسب ترتيبها .
ثم الموضحة . وهي التي قطعت الجلد واللحم والغشاوة ، وأوضحت عن العظم . وفيها القود .
فإن عفا عنها ففيها خمس من الإبل .

ثم المشبعة . وهي التي أوضحت عن العظم حتى ظهر ، وهشمت عظم الرأس حتى تكسر .
وفيها عشر من الإبل . فإن أراد القود من المشم لم يكن له . وإن أراد من الموضحة أقيده
منها . وأعطى في زيادة المشم خمسا من الإبل . هذا قياس قول أحمد ، وأنه يجمع بين القصاص
فيما يصح القصاص فيه ، والأرث فيما لم يقتض منه .

لأنه قال في رواية ابن منصور : في صحيح فقأ عين أعور عمدا . « فإن أحب أن يستقيد
من إحدى عينيه فله نصف الدية . وإن أحب أخذ الدية كاملة » .

وقياس قول أبي بكر : إن اختار القصاص لم يكن له أرث . لأنه قال : فيمن قطع يدا
تامة الأصابع ويده ناقصة اصبع ، فاختار القصاص وأخذ دية لإصبع قال « ليس له دية الاصبع »
وحكم المستثنين سواء .

(١) قال في المعرج الكبير (ج ٩ ص ٦١٩) : الضبة : لاسم لجرح الرأس والوجه خاصة . وهي
عمر ، خمس لأمقدر فيها ولا توقيت . أولها الحارصة : وهي التي تحرس الجلد ، أي تشقه قليلا
ولا تدميه ، ثم البازلة . وهي الدامية التي يخرج منها دم يسير ، ثم الباضعة . وهي التي تشق
اللحم بعد الجلد . ثم التلاحمة . وهي التي تترك في اللحم أثرا . ثم السمحاق . وهذه الشجاج
الحس لا توقيت فيها في ظاهر المذهب . وهو قول أكثر الفقهاء . يروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز
ومالك والأوزاعي وأنشأني وأصحاب الرأي . وروى عن أحمد رواية أخرى : في البامية يسير .
وفي الباضعة : بمران . وفي التلاحمة ثلاثة . وفي السمحاق : أربع أمرة . لأن ذلك يروى عن

ثم النقلة . وهي التي قد أوضحت وهشمت حتى شظي (١) العظم وزال عن موضعه . فاحتاج إلى تقله وإعادته . وفيها خمس عشرة من الإبل . فإن استتقاد من الموضحة أعطى في الهشم والتثقيب عشر من الإبل .
ثم للأمومة . وتسمى الدامعة ، وهي الوصلة إلى أم الدماغ وفيها ثلث الدية .

فأما جراح الجسد

فلا يتقدر دية شيء منها إلا الجائفة . . وهي الوصلة إلى الجوف . وفيها ثلث الدية . ولا قود في جراح الجسد إلا في الموضحة عن عظم . وفيها حكومة .
وإذا قطع أطرافه واندملت وجب عليه دياتها . وإن كانت أضعاف دية النفس . ولومات منها قبل اندمالها كانت عليه دية النفس ، وسقطت ديات الأطراف . ولومات بعد اندمال بعضها وجب عليه دية النفس فيما لم يندمل مع دية الأطراف فيما اندمل .
وفي لسان الأخرس ، ويد الأشل ، والاصبع الزائدة ، والعين القائمة : حكومة ، وهي مقتررة بثلث دية اللسان ، واليد ، والاصبع ، والعين .
والشجاج التي دون الموضحة فيها حكومة غير مقتررة .
والحكومة في جميع ذلك : أن يقوم الحاكم المجنى عليه لو كان عبدا لم يجن عليه . ثم يقوم لو كان عبدا بعد الجناية عليه ، ويعتبر ما بين القيمتين من دية . فيكون قدر الحكومة في جنايته .

وإذا ضرب بطن امرأة ، فألقت من الضرب جنينا ميتا . ففيه - إذا كان حرا - غرة : عبد ، وأمة . يستوى فيه الذكر والأنثى .
فإن استهل الجنين ففيه الدية كاملة . ويفرق بين الذكر والأنثى .

وعلى كل قاتل نفس ضمن ديته : الكفارة

عامدا كان أو خاطئا . وفيها رواية أخرى : لا كفارة في قتل العمد (٢) .
والكفارة : عتق رقبة مؤمنة ، سليمة من العيوب المضرة بالعمل ؛ فإن أعسر بها صام شهرين متتابعين . فإن عجز عنهما فهل ينتقل إلى الإطعام ؟ على وجهين . أحدهما : يطعم ستين مسكينا . والثاني : لا شيء عليه .



وإذا ادعى قوم قتلا على قوم ، ومع الدعوى لوث (٣) . - وهو العداوة الظاهرة - فيكون القول قول المدعى . فيحلف خمسين يمينا . ويحكم له بالدية في دعوى الخطأ . وفي العمد القود . ولو نكل المدعى عن الأيمان أو بعضها ، حلف المدعى عليه خمسين يمينا . وبرى .

(١) شظى - كرضى - انفق ، ونشظى العظم : تطاير .

(٢) قال الماوردي : وأوجبها أبو حنيفة على الخاطئ دون العمد .

(٣) اللوث : أن يصاحب الدعوى ما يوقع في النفس صدق المدعى .

وإذا وجب القود في نفس أو طرف . لم يكن لوليه أن يتفرد باستيفائه إلا بأذن السلطان فإن كان في طرف لم يمكنه السلطان من استيفائه حتى يتولاه غيره .
وأجرة الذي يتولاه في مال للمقتص منه . ذكره أبو بكر .
فإن كان القصاص في نفس جاز أن يأذن له السلطان في استيفائه بنفسه ؛ إن كان ثابت النفس عند استيفائه ، وإلا استوفاه السلطان بأوحى سيف وأمضاء .
فإذا انفرد ولي القود باستيفائه : من نفس ، أو طرف ، ولم يتعد عزره السلطان ، لافتاتنه عليه . وقد صار إلى حقه بالقود ، فلا شيء عليه .

وأما التعزير

فهو تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود .
ويختلف حكمه باختلاف حاله وأحوال فاعله .
فيوافق الحدود من وجه ، وهو أنه تأديب استصلاح وزجر ، يختلف بحسب اختلاف الدنب .
ويخالف الحدود من وجهين .
أحدهما : أن تأديب ذي الهيئة من أهل الصيانة أخف من تأديب أهل البذاء والسفاهة .
لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أتقوا ذوي الهيئات عثراتهم »^(١) .
فإن تساوا في الحدود للقدرة ، فيكون تعزير من جل قدره بالإعراض عنه . وتعزير من دونه : بزجر الكلام ، وغاية الاستخفاف الذي لا قنف فيه ولا سب . ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الحبس ، الذي ينزلون فيه على حسب رتبهم ، وبحسب هفواتهم . فمنهم من يحبس يوما . ومنهم من يحبس أكثر منه إلى غير غاية مقترنة^(٢) . ثم يعدل بمن دون ذلك إلى النفي والإبعاد ، إذا تعدت ذنوبه إلى اجتلاب غيره إليها ، واستضراره بها .
وقد قال أحمد رحمه الله ، ورضي عنه : في الخنث في رواية المروزي « حكمه أن ينفي » .
وقال في رواية لمسحق - وقد سئل عن التعزير في الخمر - قال « لا . إلا في الزنا والخنث » .
وغاية نفيه مقترن بما دون الحول . ولو يوم . لثلاثين مساويا لتعزير الحول في الزنا^(٣) .

(١) رواه أحمد وأبو داود عن عائشة رضي الله عنها

(٢) قال الماوردي : وقال أبو عبد الله الزيري من أصحاب القاضي : تعدد غاية بهمه للاستبراء والكشف ، وبسة أشهر للتأديب والعقوب .

(٣) حكى الماوردي : ظاهر منذهب القاضي : مثل منذهب أحمد ، وظاهر منذهب مالك : أنه يجوز أن يزداد فيه على الحول بما يرى من أسباب الزجر .

ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الضرب ، ينزلون فيه على حسب المحفوة : في مقدار الضرب وبحسب الرتبة في الامتحان والصيانة . وأكثر ما ينتهي إليه الضرب في التعزير : معتبر بالجرم (١) . فإن كان الذنب في التعريض بالزنا روعى ما كان منه . فإن أصاب منها بوطء دون الفرج ضرب تسعة وتسعين سوطاً . إن كان حرّاً ، وإن كان عبداً تسعة وأربعين سوطاً . لينقص عن أكثر الحدود . وفي معناه وطء الشريك في الفرج للأمة المشتركة . ووطء الأب جارية ابنه . ووطء جارية نفسه بعد أن زوّجها ، أو وطء جارية امرأته بعد أن أذنت له في وطئها . وقد نصّ على هذا في رواية أبي الحارث ، وأبي طالب ، واليموني : في الرجل يطأ جارية بينه وبين شريكه « يجلد مائة إلا سوطاً » كذا قال سعيد بن المسيب .

وقال في رواية ابن بختان : في رجل فجر بامرأاً فيها دون الفرج : يضرب مائة . لأن علياً أتى برجل وجد مع امرأة في لحافها . فضربه مائة .

وقال في رواية إسحق بن إبراهيم ، وصالح « إذا وطئ جارية امرأته وقد أحلتها له ، يرمم » . وإن وجدوها في إزار ولا حائل بينهما متباشرين غير متعاطيين للجماع ، أو وجدوها غير مباشرين ، أو وجدوها في بيت متبذلين عريانين غير مباشرين ، أو وجدوها بشير إليها وتشير إليه بغير الكلام ، أو وجدوه يتبعها ولم يقفوا على ذلك . فضربه مائة على أدنى الحدود . فإن قلنا : أذناها ثمانون في حدّ الشرب ، ضرب تسعة وسبعين . إن كان حرّاً وتسعة وثلاثين إن كان عبداً . لينقص عن أدنى الحدود .

قال في رواية ابن منصور : في رجل وجد مع امرأة في لحافها ، قال عليّ « يجلد مائة » وعلى مذهبه لا يجلد وعليه تعزير والتعزير دون عشر جلدات .

وكذلك قال ، في رواية أحمد بن سعيد بن عبد الخالق في اللوطي « إذا أوطئ وخالط . فالجرم أحسن أو لم يحسن . فإذا وجد على ظهره ، أو معه ، يؤدّب كما يصنع به إذا وجد مع المرأة » . وقال في رواية أبي الصقر « إذا قال للرجل : يا عرابي ، يا شارب الحجر ، يا عدوّ الله ، يا خائن ، يا ظالم ، يا كذاب : عليه في هذا كله أدب . والأدب من ثلاثة إلى عشرة » .

وكذلك قال في رواية صالح « أذهب إلى حديث عليّ : أنه ضرب النجاشي عشرين لإفطاره في رمضان بعد ضربه ثمانين (٢) » .

(١) قال الماوردي : اختلف في أكثر ما ينتهي إليه الضرب في التعزير . فظاهر مذهب الشافعي : أن أكثره في الحرّ تسعة وثلاثون سوطاً ، لينقص عن أقل الحدود في الحرّ . فلا يبلغ الحرّ أربعين وبالصبي عشرين . وقال أبو حنيفة : أكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً في الحرّ والصبي . وقال أبو يوسف : أكثره خمسة وسبعون . وقال مالك : لا حدّ لأكثره . ويجوز أن يتجاوز به أكثر الحدود . وقال أبو عبد الله الزيري : تعزير كل ذنب مستبطن من حده المصروع فيه . وأعله خمسة وسبعون ، بخصر به عن حدّ الفنف بخمسة أسواط . فإن كان الذنب في التعزير بالزنا روعى منه ما كان .

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند « أن علياً أتى بالنجاشي قد ضرب خراً في رمضان : جلده ثمانين الحدّ ، وعشرين سوطاً لفطره في رمضان » انظر المتن (ج ١٠ ص ٣٤٨) .

وقال الخرقى « ولا يبلغ بالتعزير الحد^(١) . وأدنى الحدود أربعون . إذا قلنا : حدّ شارب الخمر ثمانون . وإن قلنا : أربعون ، فأدناها عشرون في حق العبد » .
 فإن سرق من حرز مثله أقلّ من نصاب ، أو سرق نصاباً من غير حرز . غرم مثليه^(٢) .
 وقد نصّ على ذلك في سرقة الثمار المعلقة .
 وقال أيضاً في رواية ابن منصور ، في الضالة للكتومة . « إذا أزلت عنه القطع ، فعليه غرامة مثلاً » .
 وإن جمع المتاع في الحرز واسترجع منه قبل إخراجه ، أو نقب الحرز ودخل ولم يأخذ ، أو نقب الحرز ولم يدخل ، ولم يأخذ ، أو تعرض للنقب ، أو ليقطع باباً ولم يفعل . عزّر أدنى الحدود ولم يبلغ به .
 وقد قال أحمد في رواية أبي طالب : « إذا جمعه في البيت وكوره ولم يخرجه ، يؤدّب ولا يقطع . فإن أخذ الثوب وشقه يقطع ويضرب » .
 وما عدا هذين الدينين - أعنى الزنا والسرقه - فلا يبلغ في تعزيره أدنى الحدود » .
 وقد حكينا كلامه فيمن افترى على غيره بالكلام فقال : يا ظالم ، يا مرابي ، يا كذاب . يؤدّب من ثلاثة إلى عشرة .
 فهذا الكلام في أحد الوجوه التي يختلف فيه التعزير والحدود .

والوجه الثاني

أن الحد لا يجوز العفو عنه ، ولا تسوغ الشفاعة فيه . فهل يجوز في التعزير العفو وتسوغ الشفاعة فيه ؟
 نظرت . فإن تعلق بحق آدمي وعفا عن حقه جاز عفوّه .
 قال في رواية الأثرم : في رجل قذف رجلاً ، فقدمه إلى السلطان : هل له أن يعفو بعد مآرضه إلى السلطان ؟ فقال « إذا كان في نفسه فهو حقّ له . وإذا قذف أباه فهو شيء يطلبه لغيره » .
 فقد أجاز العفو بعد الترافع فيما كان حقاً لآدمي . وأبطله إذا عفا عما كان حقاً لآبيه .
 ونقل ابن منصور عنه « إذا افترى على أبيه - وقد هلك - فعفا عنه قال : عفوّه جائز » .
 فقد أجاز عفوّه فيما كان لآبيه .
 وهذا محمول على أن الافتراء على الأب كان بعد موته ، فيتعلق الحق بالابن . ولهذا قلنا :
 إذا قذف أمّه وهي ميتة كانت للطالبة للابن .

(١) بهامش الأصل : هكذا في مختصر الخرقى « ولا يبلغ بالتعزير الحد » .
 (٢) قال الماوردي : إذا سرق نصاباً من غير حرز ضرب أعلى التعزير : خمسة وسبعين سوطاً . وإذا سرق من حرز أقلّ من نصاب . ضرب ستين سوطاً . وإذا سرق أقلّ من نصاب من غير حرز ضرب خمسين سوطاً : فإذا جمع المال في الحرز واسترجع منه قبل إخراجه ضرب أربعين سوطاً . وإذا هب الحرز ودخل ولم يأخذ ضرب ثلاثين سوطاً . وإذا هب الحرز ولم يدخل ضرب عشرين سوطاً . وإذا وجد منه متب أو كان مراداً للمال يحقق . ثم على هذه العبارة فيما سوى هذين -

فأما في حق السلطنة ، فهل يسقط بعفو صاحبه إذا كان السلطان يرى أن المصلحة في استيفائه ؟
ظاهر كلام أحمد رحمه الله تعالى : أنه يسقط . لأنه لم يفرق . ويحتمل أن لا يسقط ،
للتهديب والتقويم .

وإن يتعلق بحق الله تعالى ، فهل يجوز للسلطان إسقاطه ؟
قال في رواية ابن منصور : في الرجل يضرب رقيقه . قال « إى والله ، يؤدبه على ترك الصلاة ،
وعلى العصية ، ويعفو عنه فيما بينه وبينه » .

وظاهر هذا عدم جواز العفو فيما يتعلق بحق الله تعالى . وهو ترك الصلاة .
وكذلك قال في رواية حنبل في شاهد الزور « ذاك إلى السلطان ، إن شاء عاقبه » .
فقد خيره في ترك تعزيره .

وذكر في رسالة الاصطخرى « ومن طعن على أحد من الصحابة وجب على السلطان تأديبه ،
وليس له أن يعفو عنه » .

وظاهر هذا أنه لا يجوز العفو عنه .

ولو نشأ من توثاب والد مع ولده . سقط تعزير الوالد في حق ولده ، ولم يسقط تعزير الوالد
في حق والده ، كما لا يسقط في حد البغذ ، ويكون تعزيره محصا بحق السلطنة .

وهل يجوز لولى الأمر أن يعفو عنه ؟ يخرج على الرويتين .

ولا يجوز له العفو مع مطالبة الوالد . لأنه حق له .

والتعزير لا يوجب ضمان ما حدث عنه من التلف (١) . وكذلك للمعلم إذا ضرب صبيا أدبا
معهودا في العرف ، فأففى إلى تلفه ، وكذلك الزوج إذا ضرب عند النشوز وتلفت فلا ضمان عليه .
وقد نص على ذلك في رواية أبى طالب وقد سئل : هل بين المرأة وزوجها قصاص ؟ فقال
« إذا كان في أدب يضربها فلا » .

وكذلك نقل بكر بن محمد « في الرجل يضرب امرأته ، فيكسر يدها أو رجلها ، أو يعقرها
على وجه الأدب . فلا قصاص عليه » .

وذكر أبو بكر الخلال في كتاب الأدب فقال « إذا ضرب المعلم الصبيان ضربا غير مبرح وكان
ذلك ثلاثا فليس بضامن » وعلى قياس هذا الأب إذا أدب ابنه .

(١) قال الماوردي : والوجه الثالث : أن الحد وإن كان ما حدث عنه من التلف مبرا . فإن التعزير
يوجب ضمان ما حدث عنه من التلف . قد أُرهب عمر بن الخطاب امرأة فأخصمت بطنها فألفت جنيئا .
ميتا . فهاور فيه عليا ، وحل دية جنيته ، واختلف في محل دية التعزير . فقيل : تكون على
عاقلة ولي الأمر . وقيل تكون في بيت المال . فأما الكفارة في ماله ، إن قيل : إن الدية على
عاقلة ، وإن قيل : إن الدية في بيت المال في محل الكفارة وجهان . أحدهما : في ماله . والثاني :
في بيت المال . وهكذا المعلم إذا ضرب صبيا أدبا معهودا في العرف فأففى إلى قتله . ضمن دية
على عاقلة والكفارة في ماله . ويجوز للزوج ضرب زوجته إذا عصرت عنه . فإن تلفت من ضربه
ضمن ديتها على عاقلة إلا أن يمسد ثلها ، فيقاد بها .

فأما صفة الضرب في التعزير

فيجوز بالعصا والسوط الذي كسرت ثمرته كالحدة ، ولا يجوز بسوط لم تكسر ثمرته^(١) .
وقد قال أحمد في رواية إبراهيم بن هاني^(٢) « والزاني أشد ضربا من القاذف . قيل له : يقطع
الثرثرة ؟ قال : نعم سوطا بين سوطين » .
ويعطى كل عضو حقه ، ولا يجوز أن يبلغ بتعزيره إنهار دمه .
وضرب الحدة يجب أن يفرق في البدن كله إلا للقاتل .
ولا يجوز أن يجمع على موضع واحد من الجسد . والتعزير في ذلك كالحدة .
ويجوز أن يصلب في التعزير حيا .
ولا يمنع إذا صلب من طعام وشراب . ولا يمنع من الوضوء للصلاة ، ويصلى موميا . ولا
يعيد . ولا يتجاوز بصلبه ثلاثة أيام .
وهل يجرد في نكال التعزير من ثيابه إلا قدر ما يستر عورته ؟ فقد اختلفت الرواية عنه
في الجلد . فروى الميموني أنه قال في الزنا « يجرد ويعطى كل عضو حقه » .
ونقل أبو الحارث « يجلد مائة وعليه ثيابه » .
وقتل ابن منصور « يضرب على قميص . لو ترك عليه ثياب الشتاء ما بالى بالضرب » .
ويجوز أن ينادى عليه بذنبه إذا تكرّر منه . ولم يقلع عنه .
ويجوز أن يحلق شعره ، ولا يجوز أن تحلق لحيته .
وهل يسود وجهه ؟ فقيل : يجوز . وقيل : لا يجوز .
وقد قال أحمد في رواية عبد الله بن إبراهيم : في شاهد الزور « يطاف به في حيه ، ويشهر
أمره » ، ويؤذّب » .
وقال أيضا في رواية مهنا في شاهد الزور « يبعث به في محلة يقولون : هذا فلان يشهد الزور ،
اعرفوه . قيل له : ثم يضرب ؟ قال : نعم . قيل له : نصف الحد ؟ قال : لا . أقل » .
قيل له : يسود وجهه ؟ قال : قد روى عن عمر رضي الله عنه أنه سؤد وجه شاهد الزور .
قيل له : فترى أنت أن يسود وجهه ؟ قال : لا أدري » وكأنه كره تسويد الوجه .
فقد نصّ على أنه ينادى عليه بذنبه ، ويطاف به ، ويضرب مع ذلك ، وتوقف عن
تسويد وجهه .
وقد روى أبو بكر الحلال بإسناده عن مكحول قال : قال عمر بن الخطاب « شاهد الزور يجلد
أربعين ، ويسخّم وجهه ، ويطال جسده »

وروى أن عمر . « كان يطوف ذات ليلة في سكة من سكك المدينة إذ سمع امرأة ، وهي تهتف ، وتقول :

هل من سبيل إلى خمر فأشربها أم هل سبيل إلى نصرين حجاج ؟
فلما أصبح أتى بنصر ، فاذا أحسن الناس وجهاً وأحسنهم بشراً . فقال له : عزمة من أمير المؤمنين
لتأخذن من شعرك . فأخذ من شعره . » .

فصل

. في أحكام الحسبة .

والحسبة : هي أمر بالمعروف ، إذا ظهر تركه . ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله .
وهذا ، وإن صح من كل مسلم ^(١) . فالفرق بين المحتسب والمتطوع من تسعة أوجه :
أحدها : أن فرضه متعين على المحتسب بحكم الولاية ، وفرضه على غيره داخل في فرض الكفاية .
الثاني : أن قيام المحتسب به من حقوق نصرته الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه بغيره ، وقيام
المتطوع به من التوافل الذي يجوز التشاغل عنه لغيره .
الثالث : أنه منصوب للاستعداد إليه فيما يجب . وليس المتطوع منصوباً للاستعداد .
الرابع : أن على المحتسب إجابة من استعدى به . وليس على المتطوع إجابته .
الخامس : أن عليه أن يبحث عن المنكرات الظاهرة ، ليصل إلى إنكارها . ويفحص
عما ترك من المعروف الظاهر ، ليأمر بإقامته . وليس على غيره من المتطوعة بحث ولا فحص .
السادس : أن له أن يتخذ على الإنكار أعواناً . لأنه عمل هو له منصوب ، وإليه مندوب .
ليكون له أقهر ، وعليه أقدر . وليس للمتطوع أن يندب لذلك أعواناً .
السابع : له أن يعزز على المنكرات الظاهرة ، ولا يتجاوزها إلى الحدود . وليس للمتطوع
أن يعزز على منكر .

(١) قال الله تعالى (٣: ١٠٤) ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم
المفلحون وقال (٣: ١١٠) كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وقال
(٥: ٧٨) لمن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم . ذلك بما عصوا وكانوا
يعتدون كانوا لا يتنهون عن منكر فأولاه (وروى مسلم والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم
يستطع فقلبه . وذلك أضف الإيمان » .

الثامن : أن له أن يرتزق من بيت المال على حسبه . ولا يجوز لتطوع أن يرتزق على إنكاره .

التاسع : أن له اجتهاد رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع . كالتقاعد في الأسواق ، وإخراج الأجنحة ، فيقر وينكر من ذلك ما آذاه اجتهاده إليه . وليس هذا للتطوع . فيكون الفرق بين وإلى الحسبة ، وإن كانت أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر ، وبين غيره من للتطوعة ، وإن جاز أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر : من هذه الوجوه التسعة .

ومن شروط وإلى الحسبة

أن يكون خيرا عدلا ، ذا رأى وصرامة وخشونة في الدين ، وعلم بالمنكرات الظاهرة . وهل يقتدر إلى أن يكون عالما من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ، ليجتهد رأيه ؟ يحتمل أن يكون من أهله ، ويحتمل أن لا يكون ذلك شرطا إذا كان عارفا بالمنكرات للتفق عليها^(١) . واعلم أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم . فأما ما بينها وبين القضاء : فهي موافقة لأحكام القضاء من وجهين ، ومقصرة عنه من وجهين وزائدة عليه من وجهين .

فأما الوجهان في موافقتها لأحكام القضاء

فأحدهما : جواز الاستدعاء على السبعدي عليه في حقوق الآدميين . وليس هذا على عموم الدعاوى . وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعوى . أحدها : أن يكون فيما يتعلق ببخس أو تظفيف في كيل أو وزن . والثاني : فيما تعلق بفش ، أو تدليس في مبيع أو ثمن . والثالث : ما تعلق بمبطل وتأخير لدين مستحق مع المكنة . وإنما جاز نظره في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى ، دون ما عداها من سائر الدعاوى ، لتعلقها بمنكر ظاهر ، هو منصوب لإزالته ، واختصاصها بمعروف دين ، هو مندوب إلى إقامته . لأن موضوع الحسبة إلزام الحقوق واللعونة على استيفائها . وليس للناظر فيها أن يتجاوز ذلك إلى الحكم الناجز .

(١) قال الساوردي : واختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي : هل يجوز له أن يحمل الناس فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده أم لا ؟ على وجهين . أحدهما : وهو قول أبي سعيد الاصطخري : أن له أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده . فلي هذا يجب على المحتسب أن يكون عالما من أهل الاجتهاد . في أحكام الدين ، ليجتهد رأيه فيما اختلف فيه . والوجه الثاني : ليس له أن يحمل الناس على رأيه ، واجتهاده ولا يقوم إلى مذهبه لتسوية الاجتهاد لكافة فيما اختلف فيه . فلي هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد إذا كان عارفا بالمنكرات المتفق عليها .

فهذا أحد وجهي الموافقة .

والثاني : أن له إزام المتعنى عليه الخروج من الحق الذي عليه . وليس هذا على العموم في كل حق . وإنما هو خاص في الحقوق التي جاز له سماع الدعوى فيها إذا وجبت باعتراف مع القدرة . لأن في تأخيرها لها منكرها هو منصوب لإزالتها .

وأما الوجهان في قصورها عن أحكام القضاء

فأحدهما : قصورها عن سماع عموم الدعاوى الخارجة عن ظواهر النكرات : من الدعاوى في العقود والمعاملات ، وسائر الحقوق والمطالبات . فلا يجوز أن ينتدب لسماع الدعاوى لها ، ولا أن يتعرض للحكم فيها ، لا في كثير الحقوق ولا في قليلها ، من درم فما دونه ، إلا أن يرد ذلك إليه بنص صريح يزيد على إطلاق الحسبة ، فيجوز . ويصير بهذه الزيادة جامعاً بين قضاء وحسبة . فيراعى فيه أن يكون من أهل الاجتهاد . وإن اقتصر به على مطلق الحسبة فالقضاء والحكم بالنظر في قليل ذلك وكثيره أحق . فهذا وجه .

والوجه الثاني : أنها مقصورة على الحقوق للتعرف بها . فأما ما يدخله التجاهد والتناكر ، فلا يجوز له النظر فيها . لأن الحاكم فيها يقف على سماع بينة وإحلاف يمين . ولا يجوز للحتسب أن يسمع بينة على إثبات حق ، ولا أن يحلف يميناً على نفي حق . والحكام والقضاة يسمعون البيئات وإحلاف الخصوم أحق .

وأما الوجهان في زيادتها على أحكام القضاء

فأحدهما : أنه يجوز للنظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمر به من المعروف ، وينهى عنه من المنكر . وإن لم يحضره خصم يستعدي . وليس للقاضي أن يتعرض لذلك إلا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه . فإن تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزاً في قاعدة نظره .

والثاني : أن للنظر في الحسبة من سلطة السلطنة واستطالة الحماة فيما يتعلق بالنكرات ما ليس للقضاة . لأن الحسبة موضوعة على الرهبة . فلا يكون خروج الحتسب إليها بالسلطة والغلبة تجوزاً فيها ولا خرقاً . والقضاء موضوع للنصفة ، فهو بالأناة والوقار أخص .

وأما ما بين الحسبة والمظالم

فبينهما شبه مؤلف ، وفروق غثيف .

أما الشبه الجامع بينهما فمن وجهين .

أحدهما : أن موضوعهما مستقر على الرهبة المختصة بسلطة السلطنة وقوة الصراحة

والثاني : جواز التعرض فيها لأسباب المصالح ، والتطلع إلى إنكار العدوان الظاهر .
وأما الفرق بينهما فمن وجهين .
أحدهما : أن النظر في المظالم موضوع لما يحجز عنه القضاء ، والنظر في الحسبة موضوع لما رُفِعَ عنه القضاء . ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ، ورتبة الحسبة أخفض . وجاز لوالى المظالم أن يوقع إلى القضاء والمحاسبة ، ولم يحجز للقاضي أن يوقع إلى والى المظالم ، وجاز له أن يوقع إلى المحتسب ، ولم يحجز للمحتسب أن يوقع إلى واحد منهما .
فهذا فرق .
والثاني : أنه يجوز لوالى المظالم أن يحكم ، ولا يجوز لوالى الحسبة أن يحكم .
إذا قرر هذا فالحسبة تشتمل على أمر معروف ونهى عن منكر .

أما الأمر بالمعروف فينقسم ثلاثة أقسام

أحدها : ما يتعلق بحدود الله تعالى .
الثاني : ما يتعلق بحقوق الآدميين .
الثالث : ما كان مشتركا بينهما .
أما المتعلقة بحقوق الله تعالى فضربان :
أحدهما : ما يلزم الأمر به في الجماعة دون الأفراد ، كترك الجمعة في وطن مسكون . فإن كانوا عددا قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالأربعين فزاد . فواجب أن يأخذهم بإقامتها . ويؤدّب على الإخلال بها ، وإن كانوا عددا قد اختلف في انعقاد الجمعة بهم . فله ولهم أربعة أحوال .
أحدها : أن يتفق رأيهم ورأى القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد . فواجب عليه أن يأمرهم بإقامتها . وعليهم أن يسارعوا إلى أمره بها . ويكون في تأديبهم في تركها ألين . من تأديبهم على تركه ما انعقد الإجماع عليه .
والحال الثانية : أن يتفق رأيهم ورأى القوم أن الجمعة لا تنعقد بهم ، فلا يجوز أن يأمرهم بإقامتها . وهو بالنهى عنها لو أقيمت أحق .
والحال الثالثة : أن يرى القوم انعقاد الجمعة بهم ، ولا يراه المحتسب . فلا يجوز له أن يعارضهم فيها ولا يأمرهم بإقامتها . لأنه لا يراه . ولا يجوز أن ينهاهم عنها ، ويتعهم بما يرونه فرضا عليهم .
والحال الرابعة : أن يرى المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم . فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده ، وتكررة العدد وزيادته . فهل للمحتسب أن يأمرهم بإقامتها ، اعتبارا بهذا المعنى ؟ ظاهر كلام أحمد رحمه الله : أنه يجوز له أن يأمرهم بإقامتها .

اعتباراً بالصلحة ، ثلثاً ينشأ الصغير على تركها ، فيظن أنها تستط مع زيادة العدد ، كما تسقط بنقصانه (١) . ولهذا المعنى قال أحمد « يحضر الجمعة خلف البر والفاجر » مع اعتباره عدالة الإمام في الصلاة . ويحتمل أن لا يعترض لأمرهم بها . لأنه ليس له حمل الناس على اعتقاده ، ولا يأخذهم في الدين برأيه . مع تسوية الاجتهاد فيه .

وقد قال أحمد في رواية اللوذى « لا تحمل الناس على مذهبك » . فأما أمرهم بصلاة العيد فله أن يأمرهم بها . وأمره بها من الحقوق اللازمة . لأنها من فروع الكفاية (٢) .

وأما صلاة الجمعة في المساجد ، وإقامة الأذان فيها للصلاة الخمس فمن شعائر الإسلام ، وعلاماته ، التي فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين دار الإسلام ودار الحرب . فإذا اجتمع أهل محلة أو بلد على تعطيل الجاعات في مساجدهم ، وترك الأذان في أوقات صلاتهم ، كان المحتسب مأموراً بأمرهم بالأذان والجماعة في الصلوات ، على طريق الوجوب عليهم ، والإثم بتركه ، بناء على أن الجماعة واجبة .

فأما من ترك صلاة الجمعة من أحد الناس ، فقياس المذهب : أن يعترض عليه . لأنها من فرائض الأعيان . فهي كترك الجمعة . وقد قال صلى الله عليه وسلم « لقد هممت أن آمر أصحابي أن يجمعوا حطباً ، وأمر بالصلاة فيؤذن لها ويقام . ثم أخالف إلى منازل قوم لا يحضرون الصلاة فأحرقها عليهم (٣) » .

ويكون الحكم في ترك الجمعة من أحد الناس : بتأخيرهم الصلاة حتى يخرج وقتها . فيذكرهم بها . ويؤمر بفعلها ، ويراعى جوابه عنها . فإن قال : تركها لتوان وتهاون أدبه زجراً ، وأخذها بفعلها جباً .

ولا اعتراض على من أخرها والوقت باق ، لاختلاف الفقهاء في فضل التأخير . فإن كانت الجمعة في بلد قد اتفق أهله على تأخير صلاتهم إلى آخر أوقاتها ، والمحتسب يرى فضل تعجيلها ، فهل يأمرهم بالتعجيل ؟ يحتمل أن يأمرهم . لأن اجتناعهم على تأخيرها يفضي بالصغير الناشئ إلى أن هذا هو الوقت دون ما تقدمه .

فأما الأذان والقنوت في الصلاة إذا خالف فيه رأى المحتسب ، فلا رأى له فيه بأمر ولا نهى . وإن كان يرى خلافه .

(١) قال الماوردي : وهو مقضى قول أبي سعيد الاصطخري : فقد رأى زياد مثل هذا في جلاء الناس في جاسي البصرة والكوفة . فإنهم كانوا إذا صلوا في محنة فرفسوا من السجود مسحوا جباههم من التراب . فأمر بالقاء الحصى في محن المسجد وقال : لست آمن أن يطول الزمان فيظن الصغير إذا نفا أن مسح الجبهة من أثر السجود سنة في الصلاة الخ .

(٢) قال الماوردي : الأمر بها على وجهين ، من اختلاف أصحاب الشافعي : هل هي مستونة ، أو من فروع الكفاية . فعلى الأول : الأمر بها نهي . وعلى الثاني : حتم .

(٣) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والترمذي مختصراً عن أبي هريرة رضى الله عنه .

وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه سائح يخالف رأى المحتسب من إزالة النجاسة بالماءات ،
والوضوء بماء تغير بالأشياء الطاهرات ، والعفو عن قدر الدرهم من النجاسات ، لاعتراض له
في شيء منه . وهل له الاعتراض في الوضوء بالنبيذ ؟ يحتمل وجهين .
أحدهما : أن له ذلك . لأنه ربما يؤول إلى استباحته عند عدم الماء ، ومع وجوده .
وربما أفضى إلى جواز السكر منه . ويحتمل أن ليس له ذلك . لما فيه من تسويغ الاجتهاد .
فهذا الأمر بالمعروف في حقوق الله تعالى .

وأما في حقوق الإدميين

فضربان : عام ، وخاص .
أما العام فكالبلد إذا تعطل شربه ، أو استهدم سورته ، أو كان يطرقه بنو السبيل من
ذوى الحاجات فيكفوا عن معاوتهم .
فإن كان في بيت المال مال لم يتوجه عليهم فيه أمر بإصلاح شربهم ، وبناء سورهم - ولا
بمعاونة بنو السبيل في الاجتياز بهم . لأنها حقوق تلتزم بيت المال دونهم . وكذلك لو استهدمت
مساجدهم وجوامعهم :

فأما إذا أعوز بيت المال ، كان الأمر ببناء سورهم ، وإصلاح شربهم ، وعمارة مساجدهم
وجوامعهم ، ومراعاة بنو السبيل فيهم متوجها إلى كافة ذوى السكنة منهم . فإن شرع ذوو السكنة
في عمله وفي مراعاة بنو السبيل سقط عن المحتسب حق الأمر به . ولم يلزمهم الاستئذان في ذلك ،
ولكن لو أرادوا هدم ما يعيدون بناءه من التهنيت . لم يكن لهم الإقدام على هدمه فيما عم أهل
البلد من سورته ، وجامعه ، إلا باستئذان ولي الأمر ، دون المحتسب ، ليأذن لهم في هدمه بعد
تضمينهم القيام بعمارته .

ويجوز فيما خص من المساجد في العشائر والقبائل أن لا يستأذنه .
وعلى المحتسب أن يأخذهم ببناء ما هدموه . وليس له أن يأخذهم بإتمام ما استأنفوه .
وقد قال أحمد في رواية أبي داود : - في مسجد يريدون أن يرفعوه من الأرض ، ويجعل
تحتة سقاية . ومنعهم من ذلك مشايخ ، وقالوا : لا نقدر نصعد - « يصار إلى قول أكثرهم »
يعنى أهل المسجد .

فأما إذا كف ذوو السكنة عن بناء ما استهدم ، وعمارة ما استقر . فإن كان للمقام بالبلد
ممكن . وكان الشرب - وإن فسد - مقنعا . تركهم وإياه ، وإن تعذر للمقام فيه تعطيل
شربه واندها من سورته . نظرت .

فإن كان البلد قرا يضر بالإسلام تعطيله . لم يجوز لولي الأمر أن يفسح في الانتقال عنه .
وكان حكمه حكم النوازل إذا حدثت في قيام كافة ذوى السكنة به . وكان تأثير المحتسب في مثل
هذا إعلام السلطان به ، وترغيب أهل السكنة في عمله .

وإن لم يكن لهذا البلد ثغراً مضرّاً بدار الإسلام . كان أمره أبسر ، وحكمه أخف . ولم يكن للمحتسب أخذ أهله بعمارته جبراً . لكن يقول لهم : أتمم خبرون^(١) بين الانتقال عنه أو التزام ما يصرف في مصالحه التي يمكن معها دوام استيظانه .

فإن أجابوا إلى التزام ذلك كلف جماعتهم ما تسمح به نفوسهم . ولم يجوز أن يأخذ كل واحد منهم في عينه بالتزام ما لا تسمح به نفسه من قليل ولا كثير . ويقول : ليخرج كل واحد منكم ما سهل عليه وطاب نفساً به .

ومن أموره المال أعان بالعمل ، حتى إذا اجتمعت كفاية المصلحة ، أو يابح اجتماعها ب ضمان كل واحد من أهل السكنة قدر ما طاب به نفساً . شرع حيثنذ في عمل المصلحة . وأخذ كل ضامن من الجماعة بالتزام ما ضمنه . وإن كان مثل هذا الضمان لا يلزم في المعاملات الخاصة . لأن حكم ماعم من الصالح موسع ، فكان حكم الضمان فيه أوسع .

وإذا عمت هذه المصلحة لم يكن للمحتسب أن يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها . لئلا يصير بالتفرد مقتناً عليه .

فإن شق استئذان السلطان فيها ، أو خيف زيادة الضرر لبعده استئذانه ، جاز شروعه فيها من غير استئذان .

وقد قال أحمد « لا تخرجوا لقتال العدو إلا بإذن الأمير ، إلا أن يضغهم عدو ويخافون كلبه » .

وأما الخاص

كالخقوق إذا مطلّت ، والديون إذا أخذت . فللمحتسب أن يأمر بالخروج منها مع السكنة إذا استعداه أصحاب الحقوق . وليس له أن يجبس بها . لأن الجبس حكم . وليس له أن يلزم عليها^(٢) .

(١) قال الماوردي : ولم يكن للمحتسب أن يأخذ أهله جبراً بمارته . لأن السلطان أحق أن يقوم به ، ولو أموره المال جميعه فيقول لهم المحتسب : ما استدتمم بجز السلطان منه أتمم خبرون الخ .

(٢) قال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتاب الطرق الحسكية (ص ٦٢) : قال أبو نعيم : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم قال سمعت عبد الملك بن حمير يقول : « إن علياً كان إذا جاءه الرجل بغيره قال : لي عليه كذا ، يقول : افنه . فيقول : فاعنى ما أفنيه . فيقول غريمه : إنه كاذب ، وأنه غيب ماله . فيقول : لم بينه على ماله يقضى لك عليه : أنه غيبه . فيقول : استملقه بالله ما غيب منه شيئاً . قال : لأرضى بينه . قال : فما تريد ؟ قال : أريد أن تحبه لي . قال : لا أمك على ظله ولا أحبه . قال : إذن ألزمتك . قال : إن لزمته كنت ظالمًا له ، وأنا حائل بينك وبينه » قلت : هذا الحكم تخليه لجمهور الأمة فيا إذا كان عليه دين من غير عوض مالي ، كالإتلاف والضمان والمهر ونحوه . فإن القول قوله بغير بينة ولا يحمل خبسه بمجرد قول الغريم : أنه على ، وأنه غيب ماله .

وليس له الأخذ بنفقات الأقارب، لافتقار ذلك إلى اجتهاد شرعى إلا أن يكون الحاكم قد فرضها. فيجوز أن يأخذ بأدائها .

وكذلك كفالة من تجب كفالته من الصغار لا اعتراض له فيها ، حق يحكم بها الحاكم . فيجوز له أن يأمر بالقيام بها على الشروط للمستحقة منها .

فأما قبول الوصايا والودائع . فليس له أن يأمر بها أعيان الناس وأحدهم ، ويجوز أن يأمر بها على العموم ، حثا على التعاون بالبر والتقوى . وقبول الودائع والوصايا .

وأما الأمر بالمعروف فيما كان مشتركا . بين حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين . كأخذ الأولياء بالنكاح الأيى من أكفأهن إذا طلبن ، وإلزام النساء أحكام العدد ، إذا فارقن أزواجهن .

وله تأديب من خالف في العدة من النساء . وليس له تأديب من امتنع من الأولياء . ومن نفى ولدا قد ثبت فراشه وأنه ولحق نسبه أخذه بأحكام الآباء ، وعززه على النفي أدبا . وبأخذ السادة بحقوق العبيد والإماء . وأن لا يكلفهم من الأعمال مالا يطيقون . وكذلك أرباب البهائم يأخذهم بعاقبتها إذا غصروا ، وأن لا يستعملوها فيما لا تنطبق . ومن أخذ لقيطا وقصر في كفالته . أمره أن يقوم بحقوق التقاطه : من التزام الكفالة ، أو تسليمه إلى من يلتزمها ويقوم بها .

وكذلك أخذ الضوال إذا قصر فيها أخذه بمثل ذلك : من القيام بها ، أو تسليمها إلى من يقوم بها . ويكون ضامنا للضالة بالتقصير . ولا يكون ضامنا للقيط . وإذا سلم الضالة إلى غيره ضمنها .

وأما النهى عن المنكر

فنقسم ثلاثة أقسام .

أحدها : ما كان من حقوق الله تعالى .

والثانى : ما كان من حقوق الأدميين .

والثالث : ما كان مشتركا بين الحقين .

أما المنهى عنها في حقوق الله تعالى فملي ثلاثة أقسام

- أحدها : ما يتعلق بالعبادات .
- والثاني : ما يتعلق بالمحظورات .
- والثالث : ما يتعلق بالمعاملات .

أما للمتعلق بالعبادات فكالقاصد مخالفة هيئاتها للشريعة ، مثل أن يقصد الجهر في صلاة الإسرار والإصرار في صلاة الجهر ، أو يزيد في الصلاة ، أو يزيد في الأذان أذكارا غير مسنونة فلمحتسب إنكارها ، وتأديب للعائد فيها . وكذلك إذا أخلّ بتطهير جسده أو ثوبه ، أو موضع صلاته . أنكر عليه إذا تحقق ذلك منه . ولا يؤاخذ به بالتم والظنون . وكذلك لو ظنّ برجل أنه يترك الفصل من الجنابة ، أو يترك الصلاة والصيام لا يؤاخذ به بالتم . ولكن يجوز له بالتهمة أن يعظه ويحذره من عذاب الله تعالى على إسقاط حقوقه ، والإخلال بمقتضياته ..

فإن رآه يأكل في شهر رمضان لم يقدم على تأديبه إلا بعد سؤاله عن سبب أكله . لأنه ربما كان مريضا أو مسافرا ، ويلزمه السؤال إذا ظهرت منه أمارات الريب . فإن ذكر من الأعذار ما يحتمله حاله كفى عن زجره ، وأمره بإخفاء أكله ، لئلا يعرض نفسه للتهمة . ولا يلزم إحلافه عند الاسترابة به . لأنه موكل إلى أماته . وإن لم يذكر عنرا أنكر عليه وأدبه عليه تأديب زجر . وكذلك لو علم عنده في الأكل أنكر عليه المجاهرة بتعريض نفسه للتهمة . ولئلا يقتدى به من ذوى الجهالة من لا يميز حال عنده من غيره .

وأما المحتسب من إخراج زكاته ، فإن كان من الأموال الظاهرة أخذها العامل منه قهرا ، وعززه على تناول إذا لم يكن له عنر . وإن كان من الأموال الباطنة احتمل أن يكون المحتسب أخص بالإنكار عليه من عامل الصدقة . لأنه لا اعتراض للعامل في الأموال الباطنة ، واحتمل أن يكون العامل بالإنكار عليه أخص ، لأنه لو دفعها إليه أجزاء . ويكون تأديبه معتبرا بشواهد الحال في الامتناع من إخراج زكاته . فإن ذكر أنه أخرجه سرا ، وكل إلى أماته . فإن رأى رجلا يتعرض لمسألة الناس . وطلب الصدقة وعلم أنه غنى عنها إما بمال أو عمل . أنكر عليه وأدبه . وكان المحتسب بإنكاره أخص بذلك من عامل الصدقة .

ولو رأى آثار النفي ، وهو يسأل الناس ، أعلمه تحريمها على المستغنى عنها . ولم ينكر عليه ، لجواز أن يكون في الباطن فقيرا .

وإذا تعرض للشبهة ذو جلد وقوة على العمل . زجره ، وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمل ، فإن أقام على المسئلة عزّره حتى يقلع عنها (١) .

(١) قال الماوردي : ولما دعت الحالة عند إلحاح من حرمت عليه المسئلة ، بمال أو عمل ، إلى أن ينفق على ذي المال جبرا من ماله ، ويؤاجر ذا العمل وينفق عليه من أجرته . لم يكن للمحتسب أن يفعل ذلك بنفسه . لأن هذا حكم . والحكم به أحق . فيرفع أمره إلى الحاكم ليستولى ذلك ، أو يأذن فيه . وإذا وجد من يصدى لهم المخرج الخ .

وإن وجد فيمن تصدّى لعلم الشريعة من ليس من أهله : من فقيه ، أو واعظ . ولم يأمن
اغترار الناس به في سوء تأويل ، أو تحريف جواب . أنكر عليه التصدي لما ليس من أهله .
وأظهر أمره ، لئلا يفتّر به .

ومن أشكل عليه أمره لم يقدم عليه بالإنكار إلا بعد الاختبار ^(١) .
وكذلك لو ابتنع بعض المنتسبين إلى العلم قولاً خرق به الإجماع وخالف فيه النص ، وردّ
قوله علماء عصره . أنكره عليه وزجره عنه . فإن أفلح وتاب ، وإلا فالسلطان بهذيب
الدين أحقّ .

وإذا انفرد بعض المفسرين لكتاب الله تعالى بتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى باطن
بدعة منكشف له . غمض معانيه ، أو تفرد بعض الرواة بأحدث مناكير تنفر منها النفوس أو
يفسد بها التأويل . كان على المحتسب إنكار ذلك .

وهذا إنما يصح منه إنكاره إذا تميز عنده الصحيح من الفاسد والحق من الباطل . وذلك
من أحد وجهين .

إما بأن يكون بقوته في العلم ، واجتهاده فيه . وإما بأن يتفق علماء الوقت على إنكاره
وابتداعه ، فيقول في الإنكار على أقوالهم ، وفي المنع منه على اتفاقهم .

وأما ما يتعلق بالمحظورات

فهو أن يمنع الناس من مواقف الريب ومطّان التهمة ^(٢) ويقسم الإنكار . ولا يجعل بالتأديب
قبل الإنذار ^(٣) .

وإذا رأى وقوف رجل وامرأة في طريق سابل ، لم تظهر منهما أمارات الريب . لم يعترض
عليهما بزجر ولا إنكار . لما يجحد الناس بداً من هذا .

وإن كان الوقوف في طريق خالية . غفلت المكان ريبة . فينكرها . ولا يجعل في التأديب

(١) قال الماوردي : قد مرّ على بن أبي طالب بالحسن البصري - وهو يحكم على الناس - فاختبره ،
فقال له : « ما هذا الدين ؟ » فقال : الورع . قال : فما آفته ؟ قال : الطمع . قال : تكلم
الآن ، إن شئت .

(٢) قال الماوردي : قد قال النبي صلى الله عليه وسلم « دح ما يريك إلى مالا يريك » اه .
والحديث زوّه الإمام أحمد عن أس ، والنسائي وأحمد والترمذي وابن جابر عن الحسن بن علي ، وزادوا
إلا النسائي « فإن الصديق طمأنينة ، وإن الكذب ريبة » .

(٣) قال الماوردي : حكى إبراهيم النخعي « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى الرجال أن يطوفوا مع
النساء ، فرأى رجلاً يصلي مع النساء ، فضربه بالمرّة . فقال الرجل : والله إن كنت أحسبت
لقد ظلمتني ، وإن كنت أسأت ، فما علقني . فقال عمر : أما شهدت عزمي ؟ فقال : ما شهدت
لك عزمة . فألقى إليه المرّة . وقال له : اقم . قال : لا أقصّ اليوم . قال : فاعف عن
قال : لا أعفو . فافتقنا على ذلك ، ثم فقيه من التذ ، فتغير لون عمر . فقال له الرجل : يا أمير المؤمنين
سألتني أرى ما كان مني قد أسرع فيك ؟ قال : أجل . قال : فأشهد الله أنني قد عفوت عنك .

عليهما حذرا من أن تكون ذات محرم . وليقل : إن كانت ذات محرم فضنها عن مواقف التهمة . وإن كانت أجنبية فاحذر من خلوة تؤدبك إلى معصية الله تعالى .

وليكن زجره بحسب الأمارات .

فإذا رأى المحتسب من هذه الحال ما ينكرها تأتى . وخص وراعى شواهد الحال . ولم يجعل بالإنكار قبل الاستخبار .

وقد سئل أحمد في رواية محمد بن يحيى للتطبيب : في الرجل السوء يرى مع المرأة ؟ قال : « صح به » .

وإذا جاهر رجل بإظهار الخمر . فإن كان مسلما أراقها ، وأذبه . وإن كان دتيا أدب على إظهارها وتراق عليه . لأنها غير مضمونة^(١) .

وأما المجاهر بإظهار التبيذ ، فهو كالخمر . وليس في إراقته غرم . فيعتبر إلى الحسبة شواهد الحال فيه ، فينهى فيه عن المجاهرة ، ويذكر عليه إن كان يعاقره . ولا يريقه إلا أن يأمره بإراقته حاكم من أهل الاجتهاد ، لئلا يتوجه عليه غرم إن حكم فيه ..

فأما السكران إذا تظاهر بسكره ، وسخف بهجره ، أذبه على السكر والمجر تمزيرا .

وأما المجاهرة بإظهار الملاهي المحرمة فعلى المحتسب كسرها . ولا يتشاغل بتفصيلها سواء كان خبثها يصلح لنير الملاهي أو لا يصلح^(٢) .

وأما اللعب فليس يقصد بها المعاصي ، وإنما يقصد بها إلف البنات لتربية الأولاد . ففيها وجه من وجوه التدبير ، تقارنه معصية بتصوير ذوات الأرواح ، ومشابهة الأصنام . فلتتمكن منها وجه . ولتلع منها وجه . وبجسب ما تقتضيه شواهد الأحوال يكون إنكاره وإقراره . وظاهر كلام أحمد رحمه الله : للنع منها ، وإنكارها ، إذا كانت على صورة ذوات الأرواح . قال في رواية الروزي : وقد سئل عن الوصي يشتري للصبية لعبة إذا طلبت فقال « إن كانت صورة فلا » .

وقال في رواية بكر بن محمد : وقد سأله عن حديث عائشة « كنت ألعب بالبنات » فقال « لأبأس بلبب اللعب ، إذا لم يكن فيها صورة . فإذا كانت صورة فلا » .

وظاهر هذا . أنه منع من اللعب بها إذا كانت صورة .

وقد روى أحمد بإسناده عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التميمي « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة وهي تلعب بالبنات ، ومعهما جوار ، فقال : ما هذا يا عائشة ؟ قالت : هذا خيل سليمان .

(١) قال الساوردي : وذهب أبو حنيفة إلى أنها لا تراق عليه . لأنها عنده من أموالهم للمضمونة في حقوقهم ومنهجه الثاني : أنها تراق .

(٢) قال الساوردي : فعلى المحتسب أن يفصلها حتى يصير خفيًا ، لتزول عن حكم الملاهي . ويؤدب على المجاهرة بها . ولا يكسرها إن كان خبثها يصلح لنير الملاهي .

فجعل يضحك من قولها صلى الله عليه وسلم^(١) « قال أحمد « هو غريب . لم أجمعه من غير هشيم عن يحيى بن سعيد » .

وقد حكى أن أبا سعيد الاصطخرى ، من أصحاب الشافعى ، قد حسة بغداد فى أيام القنبر . فأزال سوق الداذى ومنع منها . وقال ؛ لاتصلح إلا للنبذ المحرم . وأقر سوق اللعب ولم يمنع منها . وقال : قد كانت عائشة رضى الله عنها تلعب بالبنات بمشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره عليها^(٢) . وذلك أن الداذى : الأغلب من حاله أنه لا يستعمل إلا فى النبذ . وقد يجوز أن يستعمل نادرا فى السواء ، وهو بعيد^(٣) .

وليس يمنع إنكار المجاهرة ببعض المباحات . كما ينكر المجاهرة بالمباح من مباشرة الأزواج والإماء .

وقد قال أحمد فى رواية أبى طالب فى قوم يبيعون الداذى للسكر « فكره ذلك ، وقال لا يباع » . وقال أيضا فى رواية بكر بن محمد عن أبيه : فى بيع التمر والزبيب ممن يعمله نبذا ، وهو ممن يتدين به ويرى شرب المسكر . فقال « لا أبيع ولا أعيبه عليه . وهو بمنزلة رجل يرى النكاح بغير ولي جاز ، لا أشهد له ، ولا أعيبه عليه ، وإن تدين به » .
وقال فى رواية أحمد بن الحسين : فى بيع الحرير من النساء « لا بأس به ، وإن باع للرجال لا يعجنى » .

فأما ما لم يظهر من المحظورات

فليس للحسب أن يتحسس عنها ، ولا أن يهتك الأستار حذرا من الاستمرار بها . قال النبي صلى الله عليه وسلم « من آتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله تعالى ، فإنه من بيد لنا صفحته نقم عليه^(٤) » .

(١) روى البخارى وسلم وأبو داود عن عائشة رضى الله عنها قالت « كنت ألعب بالبنات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت تأتى صواحي . فيتعمن من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان يسرهن فيلعبن معى » والبنات : التمايل على صور البنات ، التى تلعب بها البنات الصغيرات .
(٢) قال الماوردى : فلم ينكره عليها . وليس ما ذكره من القبح بالبيد من الاجتهاد . وأما سوق الداذى : فالأغلب من حاله الخ .

(٣) قال الماوردى : فبعضه عند من يرى لإباحة النبذ جائز لا يكره . وعند من يرى تحريمه جاز ، لجواز استعماله فى غيره ، ومكرهه اعتبارا بالأغلب من حاله . وليس منع أبى سعيد منه لتحريمه عنده . وإنما منع من المظاهرة بافراد سوقه . والمجاهرة ببيعته ، الحاقاله بإباحة ما اتفق الفقهاء على لإباحة مقصده ، ليقع لموام الناس الفرق بينه وبين غيره من المباحات .

(٤) قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص (٣٥٢) رواه مالك فى الموطأ عن زيد بن أسلم « أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط . فأتى بسوط مكسور . فقال : فوق هنا . فأتى بسوط جديد لم تطع ثمره . فقال : دون هنا

فإن غلب على الظن استسرار قوم بها لأمانة دلت وآثار ظهرت . فذلك ضربان .
أحدهما : أن يكون في تركه انتهاك حرمة يفتوا استدراكها ، مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلا خلى برجل ليقته ، أو امرأة ليزني بها . فيجوز له في مثل هذه الحال أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث ، حذرا من فوات مالا يستدرك من انتهاك المحارم ، وارتكاب المحظورات . وهكذا لو عرف ذلك قوم من المتطوعة . جاز لهم الإقدام على الكشف والإنكار . كالذي كان من شأن المغيرة بن شعبه .

وذلك أنه كانت تختلف إليه بالبصرة امرأة من بني هلال يقال لها : أم جميل بنت محجن ابن الأرقم . وكان لها زوج من قتيب يقال له : الحجاج بن عبيد . فبلغ ذلك أبا بكره بن مسروح وسهل بن معبد وناظرا بن الحرث وزياد بن عبيد ، فرصدوه حتى إذا دخلت عليه هجموا عليهما . وكان من أمرهم في الشهادة عليه عند عمر ما هو مشهور .

فلم ينكر عليهم عمر هجومهم ، وإن كان حذم للقذف عند قصور الشهادة .
والضرب الثاني : ما كان دون ذلك في الريبة . فلا يجوز التجسس عليه ، ولا كشف الأستار عنه .

وقد حكى « أن عمر دخل على قوم يتعاقرون على شراب ، ويوقدون في إخصاص . فقال : نهيتكم عن المعاقرة فعاقرتهم ، ونهيتكم عن الإيقاد في الإخصاص فأوقدتم . فقالوا : يا أمير المؤمنين ، قد نهى الله عن التجسس فتجسست ، وعن الدخول بغير إذن فدخلت . فقال : هاتين بهاتين » . وانصرف ، ولم يعرض لهم » .

وقد اختلفت الرواية عن أحمد فيما ستر من المنكر مع العلم به ، هل ينكر ؟ .
فروى ابن منصور ، وعبد الله في المنكر يكون مغطى : مثل طنبور ، ومسكر وأشباهه . فقال « إذا كان مغطى فلا يكسره » . وقد كشف ذلك في رواية يوسف بن موسى وأحمد بن الحسين في الطنبور والمسكر وما أشبهه ، إذا كان من وراء ثوب وهو يصفه أو يبينه . فقال « إذا كان مغطى فلا أرى له » .

فقال بسوط قد ركب به ولان . فأمر به رسول الله فجده ، ثم قال : أيها الناس ، قد كن لكم أن تنهوا عن حدود الله . من أصاب من هذه القاذورات الخ » . ورواه الثاقبي عن مالك وقال : هو منقطع . وقال ابن عبد البر : لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه اهـ . ومراده من حديث مالك ، وإلا فقد روى الحاكم في المستدرك عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال — بدرجه الأسلى — « اجتنبوا هذه القاذورات — الحديث » . ورويناه في جزء هلال الحفار عن الحسين بن يحيى القطان عن حفص بن عمرو الزبالي عن عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد الأنصاري به إلى قوله « فليستر بستر الله » وصححه ابن السكن . وذكره السارقطي في السبل وقال : روى عن عبد الله بن دينار مسنداً ومرسلاً والمرسل أشبه .

ونقل عنه أنه يكسره . فقال في رواية ابن منصور في الرجل يرى الطنبور والطبل مغطى والقمينة فقال « إذا كان يشبه أنه طنبور ، أو طبل ، أو فيها مسكر : كسره » .

وكذلك نقل محمد بن أبي حرب ، في رجل لقي رجلا معه عود ، أو طنبور ، أو طبل مغطى يكسره .

فإن سمع أصوات ملاهي منكورة من دار تظاهر أهلها بأصواتها . أنكره خارج الدار . ولم يهجم بالخول عليهم . وليس عليه أن يكشف عما سواه من الباطن .

وقد نقل مهنا الأنباري عن أحمد أنه سمع صوت طبل في جواره ، فقام إليهم من مجلسه ، فأرسل إليهم ونهاهم .

وقال في رواية محمد بن أبي حرب^(١) : في الرجل يسمع للنكر في دار بعض جيرانه . قاله « يأمره ، فإن لم يقبل يجمع عليه الجيران ويهول عليه » .

فأما المعاملات المنكرة

كالشراء والبيع الفاسدة ، وما منع الشرع منه مع تراض المتعاقدين به ، فإذا كان متفقا على حظره . فعلى وإلى الحسبة إنكاره ولنعم منه والزجر عليه ، وأمره في التأديب مختلف بحسب الأحوال وشدة الحظر .

وأما ما اختلف الفقهاء في حظره وإباحته

فلا مدخل له في إنكاره ، إلا أن يكون مما ضف فيه الحلاف ، وكان ذريعة إلى محذور متفق عليه : كربا النقد ، فالخلاف فيه ضعيف ، وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريره . ونكاح المتعة ، ربما صار ذريعة إلى استباحة الزنا . فيندخل في إنكاره كحكم ولايته .

وقد قال أبو إسحق في كتاب المتعة : إن قيل : إذا كنت قد فرقت بينها وبين النكاح فها جعلت حكمها حكم السفاح ؟ قيل : الأئمة للرضييون من الصحابة والتابعين جعلوها في حكم السفاح لا في حكم النكاح .

وقال في تعاليقه على كتاب اللعل « أولاد الرافضة أولاد زنى من أربعة أوجه . أحدها : للثقة عندهم حلال وهي الزنا صراحا » .

وذكر ابن بطه في كتاب النكاح « لا يفسخ نكاح حكم به قاض إذا كان تأول فيه .

(١) لم أجده في طبقات ابن أبي بطة في أصحاب أحمد : محمد بن أبي حرب ، وفيها : أحمد بن حنبل . ابن مسعود . فليحذر .

تأويلا ، إلا أن يكون قضى لرجل بعقد متعة ، أو طلق ثلاثا في لفظ واحد ، وحكم بالمراجعة من غير زوج . فحكمه مردود وعلى فاعله العقوبة والنكال^(١) .

ومما يتعلق بالمعاملات

غشّ البيعات ، وتدلّيس الأمان . فينكره ويمنع منه ، ويؤدّب عليه بحسب الحال فيه^(٢) .

فإن كان هذا الغشّ بتدلّيس على المشتري ويغنى عليه . فهو أغلظ التشوش تحريما . والإنكار عليه أضاظ ، والتأديب فيه أشدّ .

وإن كان لا يغنى على المشتري كان أخفّ مأثما ، وألين إنكارا . وينظر في مشتره . فإن اشتراه ليبيعه على غيره . توجه الإنكار على البائع بغشه ، وعلى المشتري باقتباعه . لأنه قد يبيعه على من لا يعلم بغشه . وإن كان يشتريه ليستعمله خرج للمشتري من جملة الإنكار ، وتفرد البائع وحده .

وكذلك القول في تدلّيس الأمان .

وقد قال أحمد في رواية جعفر بن محمد : فيمن اشترى ألف درهم بدنانير بعضها جياذ ، وبعضها مزيفة ، وبعضها مكحلة « اشترى ما لا يحل » ، وباع ما لا يحل » .

(١) روى النسائي في سننه بإسناد صحيح عن محمود بن ليد قال « أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا ، فقام غضبان . ثم قال : أيلب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ حق قام رجل وقال : يا رسول الله ، ألا أهله ؟ وأغلب الظن أن هذا الرجل هو ركانة ابن عبد يزيد ، كما روى الإمام أحمد في مسنده بإسناد صحيح عن ابن عباس قال « طلق ركانة بن عبد يزيد أخو أبي مطلب ، امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، فحزن عليها حزنا شديدا . قال : فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف طلقها ؟ قال : طلقها ثلاثا . قال فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم . قال : فأتى تلك واحدة ، فارجعها إن شئت . قال : فرجعها . فكان ابن عباس يرى أمّا الطلاق عند كل طهر » . وروى أحمد ، ومسلم عن ابن عباس « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر - : طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر : إن الناس قد استجلبوا في أمر قد كانت لهم أناة ، فلو أمضيّناه عليهم . فأمنّاه عليهم » ومعنى هذا : أن يكون قد كرر لفظ « أنت طالق » ثلاث مرات في مجلس واحد ، لأنه قال « أنت طالق ثلاثا » لفظا واحدة . كما يدلّ عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة « في مجلس واحد ؟ » وهذا ما تدلّ عليه اللغة العربية والنصوص . يقول ابن بطّة مردود عليه وعلى كل قائل مثله في هذه المسألة . وانظر تحقيق هذا الموضوع في كتاب نظام الطلاق في الإسلام . للعلامة الحقّ أنى في الله : الشيخ أحمد محد شاكر قاله « إيان فيه عن وجه الحق في المسألة بما لم يسبق إليه .

(٢) روى مسلم والترمذي عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « من غشنا : قليل منا » .

وكذلك قال في رواية حنبل : في السرّام المحمول عليها . فقال « كل » ما وقع عليه اسم النشّ
فالشراء به والبيع حرام .

وقال في رواية مهنا « إذا جاء بالدينار إلى رجل يبصر الدينار فاشتره على أنه ردىء لأبأس .
ويمنع من نصرة الموائى وتحفيل ضرعها عند البيع ، للنهى عنه . فإنه نوع من التدليس (١) .
ومما يتأكد على المحتسب : المنع من التطفيف ، والبخس في المكاييل والوزان والصنجات ،
وليكن الأدب عليه أظهر وأكثر .

ويجوز له إذا استراب بموازن السوق ومكاييلهم : أن يختبرها ويعايرها .
ولو كان له على ما عايره منها طابع معروف بين العامة لا يتعاملون إلا به ، كان أحوط وأسلم .
فإن فعل ذلك وتعامل قوم بغير ما طبع بطابعه توجه الإنكار عليهم ، إن كان مبخوسا
من وجهين .

أحدهما : مخالفته في العدول عن مطبوعه ، وإنكاره من الحقوق السلطانية .
والثاني : البخس والتطفيف في الحقوق ، وإنكاره من الحقوق الشرعية .
وإن كان ما تعاملوا به من غير المطبوع سليما من بخس ونقص توجه الإنكار بحق السلطنة
وحدها . لأجل المخالفة .

وقد قال أحمد في رواية جعفر بن محمد : في ضرب السرّام قال « لا تصلح إلا في دار الضرب
بإذن السلطان » .

وإن زور قوم على طابعه كان للزور فيه كالبهرج على طابع السرّام والدنانير . فإن قرن
التزوير بشئ كان الإنكار والتأديب مستحقا من وجهين .

أحدهما : في حق السلطنة من جهة التزوير .
والثاني : من جهة الشرع في النشّ ، وهو أغلظ المنكرين .

وإن سلم التزوير من غشّ ، فردد بالإنكار السلطاني منها .
وإذا اتسع البلد حتى احتاج أهله إلى كيالين ووزانين وقاد . تخيرهم المحتسب ، ومنع أن

ينتدب لذلك إلا من ارتضاء من الأمانة والثقات . وكانت أجورهم من بيت المال إن اتسع لها .
فإن ضاق عنها فتراها لهم ، حتى لا يجرى فيها استزادة أو نقصان . فيكون ذلك ذريعة إلى المايعة
والتحيف في مكيل أو موزون .

فإن ظهر من أحد هؤلاء المختارين للكيل والوزن تحيف في تطفيف أو ممايلة في زيادة .
أدب وأخرج من جملة المختارين ، ومنع أن يتعرّض للوساطة بين الناس .

وكذلك القول في اختيار الدلائل يقرّ منهم الأمانة ويمنع الخونة وهذا مما يتولاه ولاية الحسبة .

(١) روى البخارى ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصروا الإبل ،
والنم . فمن أجامها فهو بخير النظرين بعد أن مجلبها ، لأن رضيها أمسكها . وإن سخطها ردها
وصاعا من تمر » والصبرة : ربط أخلاف الثاة أو الناقة ونحوها وترك حلبها حتى يجتمع لبنها ويكثر
فيظن المشتري أن ذلك طاعتها فيزيد في ثمنها .

فأما اختيار القسام والزراع فالتقضاء أخص باختيارهم من ولاية الحسبة . لأنهم قد يستنبون في أموال الأيتام والغيث .

وأما اختيار الحراس في القبائل والأسواق . فإلى الحماة وأصحاب المعونة .

وإذا وقع في التطفيف تخاصم . جاز أن ينظر فيه المحتسب ، إن لم يكن مع التخاصم فيه تحاحد وتناكر . فإن أفضى إلى التحاحد والتناكر كان التقضاء أحق بالنظر فيه من ولاية الحسبة . لأنهم بالأحكام أحق ، وكان التأديب فيه إلى المحتسب . فإن تولاه الحاكم جاز لاتصاله بحكمه . وما ينكره المحتسب في العموم ، ولا ينكره في الخصوص والآحاد : التبائع بما لم يألف أهل البلد من المكاييل والأوزان التي لا تعرف فيه . وإن كانت معروفة في غيره . فإن تراضى بها اثنان لم يعترض عليهما بالإنكار وللنع . ويمنع أن يرسم بها قوم في العموم . لأنه قد يعاملهم فيها من لا يعرفها فيصير مغرورا .

وأما ما ينكره في حقوق الأدميين المحضة

مثل أن يعتدى رجل في حدّ لجاره ، أو في حريم لداره ، أو في وضع بنيان على جداره . فلا اعتراض للمحتسب فيه ، ما لم يستعده الجار عليه ، لأنه حق يخصه يصحّ منه العفو عنه وللطالبة به .

فإن خاصه فيه إلى المحتسب نظر فيه ، إن لم يكن بينهما تنازع وتناكر ، وأخذ المتعدي بإزالة تعديه . وكان تأديبه عليه بحسب شواهد الحال . وإن تنازعا كان الحاكم بالنظر فيه أحق . ولو أن الجار أقرّ جاره على تعديه ، وعفا عن مطالبته بهدم ما تعدى فيه ، ثم عاد مطالبا بذلك . كان له ذلك ، وأخذ للمتعدّي بعد العفو عنه بهدم ما بناه .

ولو كان قد ابتدأ البناء ووضع الأجداع بإذن الجار ، ثم رجع الجار في إذنه لم يأخذ الباني بهدمه . ولو انتشرت أغصان شجرة إلى دار جاره كان للجار أن يستعدي المحتسب ، حتى يعديه على صاحب الشجرة ليأخذه بإزالة ما انتشر من أغصانها في داره ، ولا تأديب عليه . لأن انتشارها ليس من فعله .

ولو انتشرت عروق الشجرة تحت الأرض حتى دخلت في قرار أرض الجار . لم يؤخذ بقطعها ولا يمنع الجار من التصرف في قرار أرضه وإن قطعها .

وقد قال أحمد ، في رواية ابن منصور : « في رجل في حائط جاره شجرة وأغصانها في حائطه له أن يئتمه ويأمره بقطعها » .

وكذلك نقل إسحق بن هاني « في شجرة أصولها في ملك صاحبها ، وأغصانها مطلة على بستان جاره : لجاره أن يدفع ذلك عنه » .

وكذلك نقل الحسن بن محمد بن الحرث « في نخلة أصولها في داره ، ورأسها في داري : يقطعها حتى لا تؤذيها . فقيل له : يقطع هو ؟ قال : يأمر صاحبه حتى يقطع » .

فقد نصّ على أن له أخذه بإزالة ما انتشر منها وأنه يأمر صاحبه ولا يتولى هو ذلك بنفسه .
لأن الحقّ توجه على المالك ، وكان هو للطالب بإبقائه ، كما يطالب الراهن ببيع الرهن .
وقال في رواية إسحق بن هاني : « في رجل في داره شجرة فنبتت من عروقها شجرة في دار
رجل آخر : لمن الشجرة ؟ فقال : ما أدري ما هذا ؟ ربما كان ضرا على صاحب الأرض » .
وظاهر هذا : أنه إذا لم يكن فيها ضرر . وهو أن تكون عروقها تحت الأرض ، لا يؤخذ
بقلمها لأنه اعتبر الضرر . والضرر إنما يكون بظهورها على وجه الأرض .

وقد روى أبو حفص العكبري عن أبي بكر عبد العزيز عن أبي بكر الخلال عن حرب عن
عمرو بن عثمان عن بقية بن الوليد عن سلمة القرظي عن العلاء بن الحرث عن مكحول قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أظلت شجرة داره فهو بالخيار بين أكل ثمرها . أو قطع
ما أظلت عليه منها » .

وهذا محمول على أن صاحب الشجرة يأكل الثمرة .
وروى أبو حفص أيضا بإسناده عن محمد بن علي قال « كان لسومة بن جندب نخل في حائط
رجل من الأنصار ، وكان يدخل عليه وأهله فيؤذبه . فشكا ذلك الأنصاري إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم . فقال له : به ، فأبى . قال : فأقلعه . فأبى . قال : هبه ، ولك مثله
في الجنة . فأبى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنت مضار . اذهب فأقلع نخله ^(١) » .
فقد أمره بقلعه .

فإن نصب المالك تنورا في داره ، فتأذى الجار بدخانها ، أو نصب في داره رجا ، أو وضع
فيها حدادين ، أو قصارين . فهل يمنع من ذلك ^(٢) ؟ .

(١) رواه أبو داود في باب في القضاء : حدثنا سليمان بن داود الشكعي ، نا حماد . ناواصل مولى
أبي صيفي قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي يحدث عن سمرة بن جندب « أنه كانت له عضد من نخل
في حائط رجل من الأنصار . قال : ومع الرجل أهله . قال : فكان سمرة يدخل إلى نخله فيتأذى
به ، ويشق عليه . فطلب إليه أن يبيعه فأبى ، فطلب إليه أن يأنقه فأبى ، فأبى النبي صلى الله
عليه وسلم فذكر ذلك له ، فطلب إليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعه فأبى ، فطلب إليه أن
يأنقه فأبى . قال : فبه له ولك كذا وكذا أمرا - رغبة فيه - فأبى . فقال : أنت مضار .
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنصاري : اذهب فأقلع نخله » قال الخطابي « عضد »
هكذا في رواية أبي داود . وإنما هو « عضيد » يريد نخلا لم سبق ولم تطل . قال الأصبغ :
إذا صار للنخل جفج يتناول منه التناول تلك النخلة العضيدة ، وجمعه : عضيدات . وفيه من العلم :
أنه أمر بإزالة الضرر عنه . وليس في هذا الخبر أنه قلع نخله . وبه أنه يكون أنه إنما قال ذلك
ليردعه عن الإضرار اه . وقال المتنبي : في سماع أبي جعفر الباقر من سمرة بن جندب نظر .
فقد قل من مولده ووفاته سمرة ما حضر منه جماعه منه . وقيل فيه : ما يمكن منه السماع منه .
والله أعلم اه . عون المعبود (ج ٣ ص ٣٥٧) .

(٢) قال الماوردي : لم يمتنع عليه . ولم يمنع منه . وكذلك لو نصب في داره رجا ، أو وضع فيها
حدادين ، أو قصارين ، لم يمنع . لأن للناس التصرف في أملاكهم بما أحبوا . وما يجد الناس

قد روى عن أحمد ألفاظ تقتضى المنع .
فقال في رواية عبد الله : في رجل بنى في داره حماما أو حشا يضر بجاره « أكرهه . قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا ضرر ولا ضرار » .
وكذلك قال في رواية ابن منصور « لا يضر بجاره » ، يحفر إلى جنب بئر كنيفا أو بئرا إلى جنب حائطه ، وإن كان في حده » .
وكذلك قال في رواية أبي طالب « لا يجعل في داره حماما يؤذى جاره ، ولا يحفر بئرا إلى بئر » .
والخلاف في هذه المسائل وفيما قبلها سواء .
وقد اختلفت الرواية عنه فيمن احتفر بئرا إلى جنب بئر جاره فنضب ماء الأوله وغار ، هل يطم عليه ؟ على روايتين .

نقل الحسن بن نواب عنه « لا تطم » وعلل بأن هذه في ملك صاحبها .
ونقل اليموني « تطم » فيخرج في هذه الرواية روايتان .
وإذا تعدى مستأجر على أجير في نقصان أجر أو استزادة عمل . كفه عن تعديده ، وكان الإنكار عليه معتبرا بشواهد حاله .
ولو قصر الأجير في حق المستأجر فنقصه من العمل ، أو استزاده في الأجرة منعه منه ، وأنكره عليه إذا تخاصموا إليه .
فإن اختلفوا أوتنا كروا كان الحاكم بالنظر بينهما أحق .

ومما يؤخذ ولاية الحسبة بمراعاته من أهل الصنائع في الأسواق ثلاثة أصناف

- منهم من يراعى عمله في الوفاء والتقصير .
- ومنهم من يراعى حاله في الأمانة والحيانة .
- ومنهم من يراعى عمله في الجودة والرداءة .

فأما من يراعى عمله في الوفور والتقصير

فكالطبيب واللعادين . لأن الطب إقدام على النفوس ، يفضى التقصير فيه إلى تلف أو سقم .
واللعادين الطرايق التي ينشأ الصغار عليها ، ليكون تقلهم عنه بعد الكبر عسيرا . فيقرّ منهم من توفر علمه ، وحسن طريقته . ويمنع من قصر أو أساء من التصدي لما يفسد به النفوس .
وتحجب به الآداب .
وقد قال أحمد في رواية حرب : في الطبيب والبيطار « إذا علم أنه طيب فلا يضمن » فإن لم يكن طبيبا فكأنه رأى عليه الضمان .

وقد روى أبو حفص بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من تطيب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن ^(١) » .

وأما من يراعى حاله في الأمانة والحماية

فمثل الصاغة ، والحاككة ، والقصارين ، والصباغين . لأنهم ربما هربوا بأموال الناس ، فيراعى أهل الثقة والأمانة منهم . فيقرّم ويبعد من ظهرت خيائته ويشهر أمره . لئلا يفتر به من لا يعرفه .

وقد قيل : إن الحماة وولاة للعونة أخص بالنظر في أحوال هؤلاء من ولاة الحسبة . لأن الحيانة تابعة للسرقة .

وأما من يراعى عمله في الجودة والرداءة

فهو مما ينفرد بالنظر فيه ولاة الحسبة . ولهم أن ينكروا عليهم في العموم فساد العمل ورداءته . وإن لم يكن فيه مستعد .

فأما في عمل مخصوص اعتاد الصانع فيه الفساد والتدليس . فإذا استعداه الخصم قابل عليه بالإنكار والزجر . فإن تلقى بذلك غرم روعى حال الغرم . فإن افتقر إلى تقدير ، أو تقويم . لم يكن للمحتسب أن ينظر فيه . لا تقاربه إلى اجتهد حكى . وكان القاضي بالنظر فيه أحق . وإن لم يفتقر إلى تقدير ولا تقويم واستحق فيه المثل الذي لا اجتهد فيه ولا تنازع . فله للمحتسب أن ينظر فيه بإلزام الغرم والتأديب . لأنه أخذ بالتناصف ، وزجر عن التعدي . ولا يجوز أن يسرع على الناس الأقوات ولا غيرها . في رخص ولا غلاء .

وأما ما ينكره من الحقوق

المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين .

فكالمتع من الإشراف على منازل الناس ، ويكره من علا بناؤه أن يستر سطحه ^(٢) . قال في رواية ابن منصور في الرجل يشرف على جاره « فالستره على الذي أشرف » .

(١) رواه أبو داود عن الوليد بن مسلم أخبر عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب . وقال : هذا ما يروى إلا الوليد . لا المنرى . صحيح هو أم لا ؟ قال في عون المعبود : ورواه البارقي من طريقين عن عبد الله ابن عمرو بن العاص . وقال : لم يسنده عن ابن جريج غير الوليد بن مسلم ، وغيره . رواه مسلاً . وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال : صحيح وأقره الذهبي . وقال المنرى : وأخرجه النسائي مستنداً . وموطأ . وأخرجه ابن ماجه اه .

وكذلك قال في رواية محمد بن يحيى الكحال في الذي يكون أعلا من جاره «يستر على نفسه» .
فإن قيل : كان يجب أن يقال : يلزمه أن لا يشرف على غيره . ولا يلزمه أن يستر سطحه .
قيل : لا يمكنه في العادة أن لا يشرف على غيره إلا ببناء سترة . لأنه قد يسهو أو يغفل عن ترك
الأشراف لظهوره عليه .

ويمنع أهل الدعة من تعلية أبنيتهم على أبنية المسلمين . فإن ملكوا أبنية عالية احتمل أن
يقروا عليها . ويلزموا أن يسترُوا سطوحهم .

ويأخذ أهل الدعة بما شرط في ذمتهم : من لبس النصار ، والمخالفة في الهيئة ، وترك المجاهرة
بقولهم في عزير ابن الله ، وللسبح ابن الله .

ويمنع عنهم من تعرض لهم من المسلمين بسب أو أذى . ويؤذّب عليه من خالف فيه .
وإذا كان في أئمة الساجد السائلة والجوامع الحافلة من يطيل الصلاة حتى يصحز عنها الضعفاء ،
وينقطع بها ذوو الحاجات . أنكر ذلك عليه ، كما أنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ
حين أطال الصلاة بقومه . وقال « أفئنان أنت يا معاذ ؟ » (١) .

(١) رواه الإمام أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . وقال الإمام الحافظ ابن القيم
في كتاب الصلاة : وأما السئلة العاشرة ، وهي مقدار صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهي
من أجل المسائل وأهمها . وحاجة الناس إلى معرفتها أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب . وقد
ضيعها الناس من عهد أنس بن مالك . ففى صحيح البخارى من حديث الزهري قال « دخلت على أنس
ابن مالك بدمشق وهو يبكي . فقلت له : ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئا مما أدركت إلا هذه
الصلاة . وهذه الصلاة قد ضيعت » فأنس تأخر حتى شاهد من إضاعة أركان الصلاة ، وأوقاتها
وتسبيحها في الركوع والسجود ، وإتمام تكبيرات الانتقال ما أنكره ، وأخبر أن هدى رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان بخلافه . ففى الصحيحين عن أنس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوجب الصلاة ويكملها » وفى الصحيحين أيضاً « ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم » فوصف صلاة بالإيجاز والتمام . والإيجاز هو الذى كان يعمل . لا الإيجاز
الذى يفطن من لم يقف على مقدار صلاته . فإن الإيجاز أمر نسى إضاق راجع إلى السنة . لا إلى
هبة الإمام وضوءه من خلفه . فلما كان يقرأ فى العصر بالسين إلى المائة آية كان هذا الإيجاز بالنسبة
إلى ستائة إلى ألف . ولما قرأ فى المغرب بالأعراف كان هذا الإيجاز بالنسبة إلى البقرة ، ويدل على
هذا أن أنسا نفسه قال فى الحديث الذى رواه أبو داود والترمذي « ما صليت وراء أحد بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم أشبه صلاة برسول الله من هذا الفقه - يعنى عمر بن عبد العزيز - لحزونا فى ركوعه
عمر تسبيحات وفى سجوده عمر تسبيحات » وأنس هو القائل فى الحديث المتفق عليه « لئن لآلؤ
أن أصلى بكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بنا . قال ثابت : كان أنس يصنع شيئا
لأراكم تصنعونه . كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائما حتى يقول القائل : قد نسى .
وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول القائل : قد نسى » ثم ساق كلاما طويلا فى هذا ،
وساق كلام العائنين بالتخفيف وحجبتهم ، ومنها حديث معاذ « أفئنان أنت ؟ » ثم ساق الجواب عليه
فقال : لا تضرب سنته صلى الله عليه وسلم بعضها بعضا ، ولا تأخذ منها ما سهل وترك منها ما شق
علينا لكسل وضعف عزمة ، واشتغال بدنيا قد ملأت القلوب ، وملكت الجوارح ، وفرت بها .

فإن أقام الإمام على الإطالة . ولم يتمتع منها . لم يحز أن يؤدبه عليها ، ولكن يستبدل به من يحفظها .

وإذا كان في القضاة من يجب الحضور إذا قصده ، و يتمتع من النظر بينهم إذا تحاكموا إليه حتى تقف الأحكام ، وتستضر الحضور . فلمحتسب أن يأخذ مع ارتفاع الأعدار - بما نسب له من النظر بين المتحدين ، وفصل القضايا بين المتشاجرين . ولا تمنع علو رتبته من إنكار ما قصر فيه (١) .

وإذا كان في شادة العبيد من يستعملهم فيما لا يطيقون البوام عليه كان منهم والإنكار عليهم موقوفاً على استعداد العبيد ، إلا على وجه الأدكار والفظلة . وإذا استدعوه منع حينئذ وزجر . وإذا كان في أرباب المواشي من يستعملها فيما لا يطيق البوام عليه أنكره المحتسب عليه ، ومنعه منه . وإن لم يكن فيه مستعد إليه . فإن ادعى المالك احتمال الدابة لما يستعملها فيه . جاز للمحتسب أن ينكر فيه . لأنه وإن اقتصر إلى اجتهد فهو عرق يرجع فيه إلى عرف الناس وعادتهم . وليس باجتهاد شرعي .

وإذا استدعاه العبد في امتناع سيده من كسوته ونفقته جاز أن يأمره بها ويأخذه بالتزامها .

العيون بدل قرتها بالصلاة ، فصارت أحداث الرخصة في جعلها شبهة صادفت شهوة واستسهلت حق الله تعالى ، وجعلت كرمه وغناه من أعظم شبهاتها في التفریط فيه وإرضاعته ونفله بالهوية تحلة القسم . ولغيت بقولها : ما استعصى كرم حق قطع ، وبقولها : حق الله مبني على الساحة والساهة والطور ، وحق العباد مبني على الفسخ والضميق والاستقصاء . فكانت في خدمة المتأخرين كأنها على الفرش الوفيرة والمراكب الهينة ، وكانت في حق خدمة ربها كأنها على الجمر المحرق تغطية الفضلة من قراها وزمنها ، وتستغرق لأفئسها كال الحظ . ولم يحفظوا من السنة إلا « أتان أنت ؟ » ، وأمثالها - إلى أن قال : الأيجاز والتخفيف للأمور به والتطويل للنهي عنه لا يمكن أن يرجع إلى عادة طائفة وأهل بلد وأهل منذهب ، ولا إلى شهوة المؤمنين ورضام ولا إلى اجتهد الأئمة الذين يهلون بالناس ورأيهم في ذلك . فإن ذلك لا ينضبط وتضطرب فيه الآراء والإرادات أعظم اضطراب ويسد وضع الصلاة ويصير مقدارها تبعاً لشموة الناس ومثل هذا لا تأتي به شريعة . بل المرجح في ذلك وإلحاقه إلى ما كان يعله من شرع الصلاة للأمة وجاءهم بها من عند الله وعلمهم جوقها وخودها . وكان يصلي وراءه الضميف والكبير والصغير وذو الحاجة ، وساق كلاماً غيبساً طويلاً في مقدار قراءته وركوعه وسجوده صلى الله عليه وسلم .

(١) قال السأوردى : قد مرّ إبراهيم بن بطماء . وإلى الحسية بجانبه بناد - بنار أبي عمر بن حماد ، وهو يومئذ قاضي القضاة - فرأى الحضور جلوساً على باب ينتظرون جلوسه للنظر بينهم ، وقد تعالى النهار وحررت الشمس ، فوقف واستدعى حاجبه . وقال : تقول لقاضي القضاة : الحضور جلوس على الباب وقد بلغت الشمس وتأذوا بالاعتطار ، فلمّا جلست لهم . أو مرقتهم عنك فنهضوا ويعودوا .

ولو استعداد من تقصير سيده فيها . لم يكن له في ذلك نظر ولا إلزام . لأنه يحتاج في التقدير إلى اجتهد شرعي . لأن التقدير منصوص عليه ولزومه غير منصوص عليه .
وقد قال أحمد في رواية عبد الله « حق المالك يشبهه ويكسوه ، ولا يكلفه مالا يطيق .
وإذا بلغ المالك زوجه . فإن أبي تركه » .
وقال في رواية حرب : « هل يستعمل المالك بالليل ؟ قال : لا يسهره ولا يشق عليه ، يخفف عنه » .

وللحسب أن يمنع أرباب السفن من حمل مالا تسعه ، ويخاف منه غرقها . وكذلك بمنعهم من السير عند اشتداد الريح . وإذا حمل فيها الرجال والنساء يحجز بينهم بحائل . وإذا اتسعت السفن نصب للنساء مخارج للبراز ثلاثا يتبرجن عند الحاجة .
وإذا كان في أهل الأسواق من يختص بمعاملة النساء راعى المحتسب سيرته وأمانته . فإذا تحققها منه أقره على معاملتهن . وإن ظهرت منه الريبة وبأن عليه الفجور . منعه من معاملتهن وأذبه على التمرض لهن .

وقد قيل : إن الحماة وولادة المونة أخص بانكار ذلك . لأنه من موانع الزنا .
وينظر إلى الحسبة في مقاعد الأسواق ، فيقر فيها مالا ضرر على المارة فيه . ويمنع ما استضر به المارة . ولا يقف منعه على الاستعداد إليه .
وقد قال أحمد في رواية حرب « في الرجل يسبق إلى دكاكين السوق : فمن سبق غلوة فهو له إلى الليل » .
وهذا يقتضي جواز مقاعد الأسواق .

وقال في رواية اسحق بن إبراهيم « البيع على الطريق مكروه » .
فقد منع من ذلك .
وإذا بنى قوم في طريق سابل منع منه . وإن اتسع له الطريق . ويأخذهم بهدم ما بنوه ، وإن كان للبنى مسجد . لأن مرافق الطرق للسلوك لا للأبنية .
وقد قال أحمد في رواية المروذي « هذه المساجد التي بنيت في الطرقات حكها أن تهدم » .
وقال في موضع آخر « هذه المساجد أعظم جرما . يخرجون للمسجد ، ثم يخرجون على أمره » .
وإذا وضع الناس الأمتعة وآلات الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاقا لينقلوه حالا بعد حال ، مكنوا منه ، إن لم يستضر به المارة . ومنعوا منه إن استضروا به .
ويمنعهم من إخراج الأجنحة والساباطات ، ومجاري المياه ، وآبار الحشوش ، سواء أضرت أو لم يضر^(١) . كما يمنع البناء في الطريق .

(١) قال الماوردي : يقر ما لا يضر ، ويمنع ما ضر . ويجتهد المحتسب رأيه فيما ضر وما لم يضر . لأنه من الاجتهاد الرفي دون الفرعي . والفرق بين الاجتهادين : أن الاجتهاد الفرعي ماروعي فيه أصل ثبت حكمه بالعرف . والاجتهاد الرفي : ماروعي فيه أصل ثبت حكمه بالعرف . ويوضع الفرق بينهما جسيم ما يوضع فيه اجتهاد المحتسب مما هو ممنوع من الاجتهاد فيه .

وقد قال أحمد في رواية المروزي « في الرجل يحفر في فثائه البر أو الخرج الملقى : لا . هذا طريق المسلمين » قيل له « إنما هي بر تحفر ويست رأسها ؟ قال : أليس هي في الطريق ؟ » .

ولوالى الحسبة أن يمنع من قتل اللوى من قبورهم إذا دفنوا في ملك أو مباح ، إلا من أرض مضمومة . فيكون للملكها أن يأخذ من دفنه فيها بنقله منها ، أو يكون أرضا لحقها سبيل أو ندى ، فيجوز (١) .

قال في رواية أبي طالب : في الميت يخرج من قبره إلى غيره ، « إذا كان من شيء يؤذيه قد حول طلحة (٢) » .

وقال في رواية المروزي : في قوم دفنوا في بساتين ومواضع رديئة ، فقال « قد نبش معاذ أصرأته ، وكانت قد كفت في خلقان فكفنها ، ولم ير بأسا أن يحولها » .
ويمنع من خساء الآدميين والبهائم . ويؤذّب عليه .

وقد قال أحمد في رواية حرب - وقد سئل عن خساء السواب والغم للسمن وغير ذلك - فكرهه ، إلا أن يخاف عضاضه .

قال في رواية البرقي القاضي - وقد سئل عن خساء الخيل والسواب . فكرهه إلا من عضاض .
ويمنع من خضاب الشيب بالسواد في الجهاد وغيره .

قال في رواية إسحق بن منصور : قلت لأحمد « يكره الخضاب بالسواد » قال : إى والله مكروه » .

ولا يمنع من الخضاب بالحناء والكم (٣) .
قال في رواية حنبل « أحب إلى من الخضاب بالحناء والكم » وقال : « ما أحب لأحد أن يغير الشيب ولا يشبه بأهل الكتاب (٤) » .
ويمنع من التكبس بالكهانة واللاهوز ، ويؤذّب عليه الآخذ والمعطى .

(١) قال الماوردي : واختلف في جواز تلهم من أرض قد سلفها سبيل أو ندى . لجوزة الزبيرى . وأباه غيره .

(٢) قال ابن الأثير في أسد الغاية : روى حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبيه : أن رجلا رأى في منامه أن طلحة بن عبيد الله قال : حولوني من قبري ، فقد آذاني الماء . ثم رآه أيضاً حتى رآه ثلاث ليال . فأتى ابن عباس فأخبره ، فنظروا فلما شققت الذي على الأرض قد اخضر من نز الماء . فحوله . فكأن أنظر إلى الكافور في عينيه ، لم يغير إلا عقيقته فلأنها مالت عن موضعها . فاشترؤا له داراً من دور أبي بكر بعمرة آلاف درهم فدفنوه فيها . وقد قتل طلحة رضي الله عنه في وقعة الجمل بالبصرة .

(٣) الكم - بفتح الكاف والتاء المثناة - : نبت يخلط مع الوصمة ويصبغ به الشعر أسود . وقيل هو الوصمة .

(٤) أى يكره تغييره بالسواد . ويكره أن يتركه أيضاً على حاله . كما يصنع أهل الكتاب . قد أصر النبي صلى الله عليه وسلم بخير الشيب . ونهى عن التشبه بأهل الكتاب .

وقد قال أحمد في رواية الفرج بن علي الصباح البرزاطي : في الرجل يزعم أنه يعالج الجنون من الصرع بالرق والعزائم ، ويزعم أنه يخاطب الجن ويكلمهم . ومنهم من يخدمه ويخدمه « ما أحب لأحد أن يضلّه ، وتركه أحب إلي » .

وقد روى أبو حفص في كتاب الإجازات بإسناده « أن أبا بكر شرب لبننا . فقبل له : إنه من كهانة تكلمها النعمان في الجاهلية . فقام فاستقاء » .

قال أبو بكر الروذی : سألت أبا عبد الله عن شيء من أمر الورع . فاحتج بحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه في القاء .

وهذا فصل يطول أن يسطر . لأن المنكرات لا ينحصر عددها فيستوفي ، وفيما ذكرناه دليل على ما أغفلناه .

وأنا أسأل الله تعالى حسن التوفيق لما ذكرت ، وعونا على ما شرحت . وأرغب إليه في التوفيق لما يرضيه . وأعوذ به من سخطه وكل معاصيه بمنه وكرمه . وهو حسبي ونعم الوكيل .

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين حمدا لا ينقطع ولا يبيد . وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الرسل وأشرف العبيد ، وعلى إخوانه من النبيين وآله وصحبه أجمعين . وسلم تسليما كثيرا . ووافق الفراغ منه في حادي عشر ذي صفر الخير من شهر سنة ثمانمائة وستة وستين بصالحية دمشق المحروسة ، عمرها الله بذكره إلى يوم القيامة .

وذلك على يد أبي بكر بن زيد الجراحي الحنبلي . لطف الله به . وغفر له ولوالديه ولشأنه ولجميع المسلمين آمين .

وبهاش الأصل المخطوط ماصورته : الحمد لله وحده . بلغ مقابلة وتصحيحا على النسخة المكتتب منها . لكنها غير صحيحة . وقد صححنا في هذه ما أمكن . فله الحمد والمنة .

يقول الفقيه إلى عقو الله : محمد حامد بن المحرم الشيخ سيد أحمد الفقي : قد وقع الفراغ من طبعه في العاشر من شوال سنة ١٣٥٧ من هجرة سيدنا رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وذلك بالطبعة الفريدة في نابها ، التاجر وجود مثلها (مطبعة أولاد المحرم السيد مصطفى الحلبي) زادم الله من نعمه . وأسبغ عليهم واسع كرمه ، وصلى الله على أفضل خلقه ، وخاتم رسله ، محمد وآله وصحبه وسلم .

Bibliotheca Alexandrina



0405221